



البيولوجيا وقضايا علم الاجتماع

النظرية والنمجة والتطبيق

منتدى سور الأمانة

www.sorok.com

الدكتور

نبيل محمد توفيق العمالوجي
استاذ علم الاجتماع
بجامعة الأزهر مصر
والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>



**الابديولوجيا وقضايا علم الاجتماع
النظرية والمنهجية والتطبيقية**

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

دار المطبوعات الجديدة
للطباعة والدراسات والنشر



دكتور
نبيل محمد توفيق العمروط
استاذ علم الاجتماع
جامعتى الأهر والإمام محمد بن
سعود الإسلامية

الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية

الناشر
دار المطبوعات الجديدة
٥ شارع سان مارك المنشية
الإسكندرية ت ٨ ٤٨٢٥٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

**وقل ربى أدخلنى مدخل صدق
وأخرجنى مخرج صدق وأجعل لى من لدنك
سلطاناً نصيراً**

صدق الله العظيم

تقديم

يناقش علماء المناهج منذ زمن بعيد امكانية قيام علم اجتماع يقوم على الموضوعية المطلقة ، وعدم الانحياز ، والتحرر من اسار الايديولوجية . وانقسم المفكرون - فى موقفهم من هذه القضية - الى فريقين رئيسيين :فريق يرى إمكانية الاتجاه بالدراسات السوسيولوجية وجهة موضوعية خالصة ، وجعلها اقرب الى التعبير عن الواقع القائم بعيداً عن التحيزات الشخصية ، والإتجاهات المذهبية ، والأحكام القيمية ، والتوجيهات الايدولوجية . وفريق آخر يرى أن طبيعة الموضوعات التى يدرسها عالم الاجتماع ، والظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى يعيش فى 'لها ، والبناء الايديولوجى القائم داخل مجتمعه ، والطبقة التى ينتمى إليها والقيم التى يؤمن بها ، كلها أمور تبعد به عن نطاق الموضوعية ، سواء من حيث الموضوعات التى يدرسها ، أو المناهج التى يستخدمها ، أو نماذج التحليل والتفسير التى يتبناها ، أو النتائج التى يتوصل اليها .

وقد تمسك أغلب علماء الاجتماع الغربيين - حتى وقت قريب - بالرأى الأول ، وتمسكوا بدعوى الموضوعية ، والمنهجية ، والعلمية ، بينما ذهبت الغالبية العظمى من العلماء فى البلاد الإشتراكية الى أن العلوم الاجتماعية - وليس علم الاجتماع وحده - أيديولوجية بحكم طبيعتها ، وأنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالنظم والأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى المجتمعات المختلفة ، ولذا فليس من الممكن والحال كذلك أن تنشأ وتنمو وتواصل مسيرتها متحررة من إسار الايديولوجية التى هى جزء من طبيعتها .

وقد وجد هذا الرأى أنصاراً يتجمعون له من بين العلماء الغربيين انفسهم ، نذكر من بينهم ملز ، وميردال ، وداهرندوف ، وزايتلن ، وجولدنر ، وتركيان ، ويلمور ، وغيرهم .

والواقع أن كثيراً من المدارس والنظريات السوسيولوجية التى إتشحت بوشاح العلمية ، تأثرت بطريق مباشر أو غير مباشر ، بآراء وإتجاهات أصحابها ، كما تكمن

تحتها توجيهات ايديولوجية من نوع معين ، ولذا فإن الدراسة النقدية لهذه المدارس والنظريات كخيلة بأن تكشف عن الجوانب والاصول غير العلمية فيها ، وهذا من شأنه أن ينير السبيل امام الباحثين والدارسين فى علم الاجتماع للاختيار عن وعى بين مختلف النظريات التى صاغها علماء الاجتماع منذ النشأة الاولى للعلم حتى وقتنا الحاضر .

تشير الدراسات التحليلية لآراء اوجيست كونت - الذى يعرف فى الغرب بأنه المؤسس الاول لعلم الاجتماع - إلى انه كان محافظاً مدافعاً عن النظام القائم ، رافضاً لكل إتجاه ثورى يدعو الى تغيير الواقع أو التمرد عليه ولذا كانت دعوته إلى إستخدام المنهج الوضعى فى علم الاجتماع تكشف عن سعى خفى الى الحيلولة دون وقوع أى تغيير ثورى فى نظام المجتمع .

فالوضعية تهدف إلى وصف وتحليل الظواهر فى إطار وجودها كأمر واقع دون محاولة تغيير الواقع . واسم الوضعية ذاته يعنى ، فى الوقت نفسه « الإيجابية - Pos- itivism أى إستبعاد كل إتجاه فكرى رافض سالب . وربما إقترب هذا المعنى إلى الذهن لو ربط الانسان بين لفظ « الوضعية » وبين « الوضع » الذى توجد عليه الأشياء فى حالتها الراهنة .

وفى دراسة قيمة قام بها « هربرت ماركيز » عن الفلسفات والمذاهب الفكرية المختلفة ، جمع عدداً من النصوص والإقتباسات من كتابات اوجيست كونت ، وضمنها كتابه « العقل والثورة » وإستطاع أن يستدل منه على ان كونت كان فى صميمه مدافعاً عن النظام القائم ، علواً لآى إتجاه يدعو الى تغيير الوضع الراهن (١)

ويستدل الدارسون لآراء كونت على المحافظة من موقفه العدائى من الايديولوجيات ومحاولته الحد من إنتشارها . فقد رفض منذ البداية الفلسفة البيرالية التى كانت تنادى بمجتمع شعاره رفع القيود والحواجز أمام الحوافز الفردية ،

وإتاحة الفرصة الكاملة للمنافسة الاقتصادية ، كما أعلن رفضه الكامل للشيوعية التى كان يعتبرها ايديولوجية لا أخلاقية ، ورفض الدخول فى حوار مع الشيوعيين نظراً لتطرفهم الشديد ، ورغبتهم فى تقويض أسس المجتمع البورجوازى أما الاشتراكيون فقد دخل معهم فى حوار إنتهى به الى رفض الفكر الاشتراكى

(١) فؤاد زكريا : هربرت ماركيز ، عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، ١٩٧٢ ، العقل والثورة لماركيز ، ترجمة فؤاد زكريا ، ص ص ٢٢٠-٢٤٢ .

لأنه يحاول تغيير المجتمع عن طريق الثورة لا عن طريق التغيير البطيء . وفى رأيه أن الرأسمالية هى تتويج للتاريخ التطورى للإنسان ، وأن حالة التوازن التى تقوم على التنظيم الدقيق للمجتمع هى الحالة الطبيعية التى تضمن للمجتمع إستقراره وتماسكه ، والتصنيع وما يرتبط به من رخاء هو البديل الطبيعى فى نظره عن الثورات التى تخلق العداء بين الطبقات ، وتؤدى إلى إختلال المجتمع ، واضطراب نظمته وأوضاعه والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه (١) .

وتشير كتابات هيربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) - الذى كان مفكراً من أبناء الطبقة الوسطى - الى تركيزه على مبدأ عدم المساواة بين الناس ... فعدم المساواة بين الناس - فى نظره - مبدأ طبيعى ليس للإنسان إلا أن يمثل له ، كما أن التفاوت فى الارزاق مهما كان كبيراً أمر ينبغى التسليم به ، وفى ذلك يقول :

« إن لكل إنسان الحق فى المحافظة على حياته ، ولكن بما أنه كتب لأصلح الناس البقاء ، وعلى غيرهم الفناء ، فيجب ان يكون الناس أحراراً كى ينافس بعضهم بعضاً ، وكى يثبتوا صلاحيتهم للبقاء » .

وإتاحة الفرصة الكاملة للمنافسة الاقتصادية ، كما أعلن رفضه الكامل للشيوعية التى كان يعتبرها أيديولوجية لا أخلاقية ، ورفض الدخول فى حوار مع الشيوعيين نظراً لتطرفهم الشديد ، وهو يؤكد أيضاً أن هزيمة شعب لشعب آخر هى هزيمة الاجتماعى لغير الاجتماعى ، وأن الأكثر تكيفاً يهزم الأقل تكيفاً .

وقد كان من أثر الآراء التى نادى بها هيربرت سبنسر أنه حينما زار الولايات المتحدة فى سنة ١٨٨٢ م ، إستقبل فيها بترحاب شديد ، وبخاصة من جانب أرباب الصناعة ، الذين قدموه ، بوصفه أعظم رجال العصر ، لأنه قدم مبررات « علمية » لأوجه نشاطهم (٢) .

(1) Zeitlin, Irving . Ideology and the Development of sociological theory, prentice Hall of India, New Delhi 1969, pp. 70-79.

(2) Timasheff; Niekolas, Sociological Theory: Its Nature and growth,

New york, 1967, chad. 3,

و بالنسبة لاميل نوركايم (١٨٨٥-١٩١٧) - خليفة اوجيست كونت - فإنه تأثر بوجهة نظره فى كثير من الموضوعات التى عالجها . فقد درس الفكر الاشتراكى دراسة متعمقة ، و القى فيه سلسلة محاضرات طبعت بعد ذلك بعنوان « الاشتراكية » غير انه وقف منها موقف العداء الصريح . و يعلق زايتلن على تلك المحاضرات بقوله : أن تلك المحاضرات لا تتوفر فيها صفة الموضوعية . و على الرغم من أن نوركايم ذكر فى بداية تلك المحاضرات انه سيعالج الموضوع معالجة علمية ، فإنه تنكر لذلك المبدأ بحيث اختفت الناحية العلمية تماماً ، و حلت الآراء الذاتية التى تحمل التهم محل الآراء الموضوعية . وبذلك فإن نوركايم لم يكن أميناً على المبادئ و الأسس المنهجية التى ضمنها كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » و التى كان يدعو الى التمسك بها ، و التى التزم بها فى دراساته وكتبه الاخرى . و يضيف زايتلن الى ذلك قوله : لقد كان موقف نوركايم من الاشتراكية موقف عداء صريح لا يختلف عن موقف اوجيست كونت . و بدلاً من أن يتقبل نوركايم فكرة المجتمع و التغير الاجتماعى التى تسلم بوجود الطبقات و الصراع الطبقي وضع نظريته المشهورة عن الوحدة العضوية التى تميز المجتمع الحديث و هى نظرية تتجاهل الصراعات الطبقيّة .

و مع أن نوركايم لم يكمل دراسته عن الاشتراكية فإنه كان يحاول أن يقيم نموذجاً للمجتمع يناقض كلية النموذج الذى أقامه ماركس . و على الرغم من أنه كان ينتقد كونت كثيراً إلا أن النموذج الذى وضعه فى الوحدة العضوية ، و التماسك ، و الانفاق ، يدين بالدرجة الاولى لآراء اوجيست كونت واتجاهاته المحافظة (١) .

أما باريتو (١٨١٨-١٩١٣) - عالم الاجتماع الإيطالى ، فقد كان من أكثر المفكرين محافظة ، و لذلك يعتبره الكثيرون مثلاً صارخاً للتفكير الرجعى فى علم الاجتماع ، بالإضافة الى أنه لعب دوراً هاماً فى التعبير عن الحركة الفاشية التى عانى منها المجتمع المعاصر .

(1) op. cit. pp. 234, 235.

ولقد ظهر عداؤه للحركات التحررية والأفكار الاشتراكية واضحاً في كتابه الذي نشر بعنوان «المذاهب الاشتراكية» و الذي وصفها بأنها نزعات غير علمية لأنها تخاطب العاطفة أكثر مما تخاطب العقل ، وقد إشتهر " باريثو " بنظريته عن صفوة المجتمع التي لم تكن سوى محاولة لتدعيم حكم الطبقة الوسطى في المجتمعات الأوروبية ، وهي الطبقة التي ورثت الحكم عن الطبقة الإرسنقراطية ، أما الطبقة الدنيا فقد حكم عليها بأن تظل « دنيا » دائماً ، وإذا قدر للصفوة الحاكمة أن تزول من المجتمع كلية ، فإن ذلك لن يعنى زوال الطبقات ، أو ظهور المجتمع اللاتبقى ، أو تساوى جميع أفراد المجتمع بعضهم ببعض ، وإنما معناه ببساطة زوال المجتمع وإختفاؤه ككل .

و لعل من أبرز الاتجاهات المحافظة فى علم الاجتماع ما نجده عند أصحاب الإتجاه الوظيفى ، الذين يعتبرون المجتمع نسقاً شاملاً ، يتكون من وحدات مترابطة فيما بينها ترابطاً وظيفياً ، وأن الانساق الاجتماعية تخضع لحالة من التوازن الدينامى ، رغم عدم تكامل المجتمع تكاملاً تاماً وهذا يعنى قيام إستجابات تلاؤمية للتغير الخارجى تعمل على الحد من مقدار التغير فى اطار النسق . ولهذا تعتبر آليات التلاؤم Adaptive mechanisms والضبط الاجتماعى من الوسائل التى تعمل على إستقرار النسق وقدرته على الاستمرار .

والنسق الاجتماعى - فى نظر اصحاب الاتجاه الوظيفى يتعرض لحدوث خلل وظيفى او توترات وانحرافات فى الوحدات المكونة له لفترة طويلة من الزمن ، فإذا ما تعذر على هذه الوحدات حل هذه الانحرافات والتوترات فإن حالة التوازن الكامل او التكاملى التام يصبح الهدف الذى يسعى النسق الى تحقيقه . ويعتبر التغير - من وجهة النظر الوظيفية ، شيئاً غير عادى ولا يحدث الا بشكل عرضى وبصورة تدريجية تلاؤمية ، أما التغيرات التى تبدو خطيرة فإنها غالباً ما تؤثر فى البناءات العليا ولا تؤثر على العناصر الاساسية للانساق الاجتماعية .

ولقد كان « تالوك بارسونز » وتلاميذه من أظهر من أخذوا بالاتجاه الوظيفى ، و طبقوا فكرة التوازن فى دراساتهم ، ويعبر بارسونز عن فكرة التوازن بقوله : يمر النسق الاجتماعى بنفس حالات التوازن واللاتوازن التى تمر بها الكائنات الحية . فإذا طرأ عليه أى تغيير أو اضطراب مفاجئ فانه يعمل تدريجياً على التغلب عليه واستعادة توازنه ومعنى ذلك أن المجتمع قادر فى كل الحالات على خلق مجموعة من الميكانيزمات أو الترتيبات الاجتماعية تمكنه من الإحتفاظ بتوازنه (1) .

و ليس من شك في أن الوظيفية - في تأكيدها للعلاقات التوافقية القائمة بين مختلف أجزاء النسق الاجتماعي تلتزم بالنزعة المحافظة ، و تميل الى معالجة كل نسق على أنه أحسن الانساق ، بمعنى أن الوظيفية تدافع عن النظام الحالي للأشياء كما هي في الواقع . ويوضح كوهين النزعة المحافظة التي تقتن بها الوظيفية من خلال مشكلة التدرج الاجتماعي فالنظرية الوظيفية التي وضعها « ديفيز ومور » والتي وضعها « بارسونز » توضح ان الترتيب يحدث بصورة حتمية في المجتمعات المعقدة وبصفة خاصة في المجتمعات الصناعية حيث تؤدي فيها هذه الظاهرة وظائف حيوية . وهذا يعني ان الترتيب الطبقي يصبح أمراً لا غنى عنه في المجتمعات المركبة ، وأن التخلص منه يعتبر تخلصاً من بعض السمات الأساسية المميزة لهذه المجتمعات .

ومن الواضح أن الإتجاه الوظيفي في علم الاجتماع إتجاه محافظ يعتمد على أسس ومبادئ للتوازن الاجتماعي يستبعد الصراع الاجتماعي باعتباره قوة فاعلة و مؤثرة في المجتمع .

و على الرغم من سيادة هذا الإتجاه المحافظ على الفكر السوسيولوجي في الولايات المتحدة فإن ذلك لم يمنع من وجود تيار متحرر - يتزايد بمرور الوقت - ويمثله مفكرون من أمثال ملز وكوزر وجولندر وداهر نديوف وغيرهم .

كان لتزايد الدعوة إلى تحرير الفكر السوسيولوجي من الارتباطات الايديولوجية ، و التأكيد على ضرورة التزام الباحث الاجتماعي بدراسة الواقع ، من غير أن يختار خطأ أيديولوجياً معيناً ينطلق منه في تحليله لهذا الواقع ، وبدون ان يبذل جهده لتدعيم نظم اجتماعي قائم ، أو يصوغ رؤية معينة لنظام اجتماعي جديد ان استخدام الاسلوب الامثل للحصول على حقائق موضوعية بعيداً عن الاتجاهات الايديولوجية (١) غير أن هذا الاسلوب بقي كثيراً من ألوان النقد لأنه جعل علم الاجتماع يسير في طريق مسدود . (٢)

(1) Becker, H., and Boskoff A, Modern Social Theory, Reinhart, 1960, pp. 254-256.

(1) Cohen, p. Modern Social Theory, Heinman, London, 1969, pp. 59, 60

(2) Horowitz, Irving, An Introduction to the New Sociology in "TheNew Sociology : Essays in Science Theory" New York 1964, p 9.

و لأنه أدى إلى تجميع كثير من المعارف عن موضوعات قليلة الهمية ، بينما ظلت المشكلات الحقيقية التي تواجه المجتمع بعيدة عن متناول الدراسة . وقد إنتقد روبرت مرتون هذا الاسلوب بقوله : أن علماء الاجتماع يهتمون بدراسة المشكلات الثقافية ، بينما تبقى المشكلات الهامة في المجتمع بلا دراسة . فعلى الرغم من أن الحروب و الإستغلال و الفقر و الظلم و عدم وضوح الرؤية تسمح حياة الناس والمجتمع أو تهدد وجودهم ذاته ، فإن كثيرين من علماء الاجتماع ينشغلون بمشكلات بعيدة كل البعد عن الظواهر الخطيرة مما يدل على عدم تقديرهم للمسئولية (١) .

و لعل من أخطر الإتهامات التي وجهت الى الاسلوب الامبريقي في الدراسة إتجاهه الى خدمة الاحتكارات ورأس المال المستغل ... ويقول أوسيبوف في الفصل الذي عقده عن « علم الاجتماع و الايديولوجيا » : من الممكن الاستشهاد بأمثلة عديدة تبرز كيف تؤثر الجماعات الحاكمة في تكوين وعى الناس عن طريق النتائج التي تسفر عنه البحوث الامبريكية . . . أنه إذا كانت للبحث الامبريقي قيسة عملية ، فإن ذلك في استغلال نتائجها لصالح رأس المال الإحتكارى وكوسيلة لمواصلة قهر وعى الجماهير .

ويمضى أوسيبوف في إعطاء أمثلة توضح كيفية إستغلال نتائج البحوث الامبريكية لخدمة المصالح الاستعمارية فيقول : ذكر روستو - عالم الاقتصاد الأمريكى في خطاب له في البيت الابيض في حفل إستقبال اقيم تكريماً لأعضاء المؤتمر الدولى الخامس لعلم الاجتماع في سنة ١٩٦٢ أن الحفاظ على العالم الرأسمالى و إستقراره يعتمد على الطرق التي تسير فيها الدول النامية ، وراح يقترح على علماء الاجتماع برنامج عمل يمكن أن يساعد الولايات المتحدة

على مواصلة سياستها الاستعمارية إزاء شعوب هذه البلدان ، أى سياسة تقييدهم بنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية .

وتكتفى بهذه النقاط التي أوردناها للتدليل على مدى تأثير النظريات و المدارس السوسيولوجية المختلفة بالاتجاهات الايديولوجية ، تاركين المجال للدكتور / نبيل السمالوطى الذى يقدم لقراء العربية دراسة خصبة و مركزة في هذا الموضوع . و قد سبق للدكتور نبيل ان قدم للقراء كتابين هامين في علم الاجتماع احدهما بعنوان

(1) Merton, Robert, The Conflict Between Styles of Sociological work, N.Y, 1959, p, 11

علم اجتماع التنمية ، و الآخر بعنوان : البناء النظرى لعلم الاجتماع ، و الكتب الثلاثة دراسات جادة متعمقة تستحق التنويه .

و الكتاب الذى بين أيدينا يعالج فيه الدكتور نبيل موضوعاً على درجة كبيرة من الاهمية ، فيبدأ الفصل الأول بمناقشة مفهوم النظرية و النموذج فى علم الاجتماع ، ثم يعرض لأهم النماذج المطروحة فى الفكر السوسيولوجى ، وهذه هى : النموذج التطورى ، والنموذج العضوى والوظيفى ، ونموذج التوازن فى مقابل نموذج

الصراع ، ونموذج العلم الطبيعى ، والنماذج الاحصائية والرياضية ، وينتهى بتقييم عام لكل نموذج مع التأكيد على اهمية تحقيق التكامل بينها وتحقيق الرؤية الشمولية للواقع الاجتماعى بكل ابعاده ومحاوره وميادينه . ويعالج فى الفصل الثانى المشكلات المنهجية فى دراسة علم الاجتماع من منظور أكثر تطوراً بالمقارنة بالمنظور التقليدى فى معالجتها والذى سبق أن طرح فى تراث علم الاجتماع فهو يبدأ بعرض عام للمشكلات المنهجية الأساسية وي طرح تساؤلاً حول إمكانية إقامة علم لدراسة المجتمع ، ثم يناقش طبيعة الوقائع الاجتماعية ، وعما إذا كانت ذات طابع فردى أم طابع متكرر أو متواتر . كذلك فإن الدكتور نبيل يناقش قضية هامة فى مجال منهجية الدراسة السوسيولوجية ، وهى مدى إمكان التوصل الى قوانين ذات طابع علمى فى علم الاجتماع وهو يتعرض بعد ذلك الى الصراع الدائر بين المشتغلين بعلم الاجتماع ، سواء حول اسلوب الدراسة - كالدراسة الكمية أو الكيفية للظواهر - أو حول صياغة بناءات نظرية أو الإكتفاء بالدراسات الامبيريقية الواقعية . وقد عرض لنا فى ذلك الصراع بين أنصار التركيز على المعنى الكامن وراء الظواهر المدروسة وبين أنصار تكيم الظواهر ودراستها كمية كما عرض للصراع الدائر بين أنصار التنظير السوسيولوجى و بين أنصار النزعة الامبيريقية . وينتهى المؤلف من الفصل الثانى بمناقشة عامة للعلاقة بين علم الاجتماع والقيم أو الإلتزام السياسى .

ويطرح فى الفصل الثالث مجموعة من القضايا ذات الاهمية الكبرى بالنسبة للمشتغلين بعلم الاجتماع ، و تتعلق بالدراسة السوسيولوجية لهذا العلم . وفى هذا الفصل يناقش المؤلف دعوى الاستقلال العلمى أو التحرر من القيم فى علم الاجتماع ، كما يناقش طبيعة علم الاجتماع كنظام ، ومجال الدراسة السوسيولوجية لهذا العلم . و هو يعرض لنا فى هذا الفصل الأطر التاريخية و الايديولوجية لنشأة النظريات السوسيولوجية فى العالم الغربى . وقد ركز على مجموعة المذاهب و الايديولوجيا الأساسية عند رواد هذا العلم واقطابه ، مثل الايديولوجية الوضعية عند « كومت »

والايديولوجية العضوية التطورية عند « سبنسر » ، وايديولوجية « السولوجزم » أو النزعة الاجتماعية المتطرفة عند « نوركيم » ، وايديولوجية الخلق الدينى أو التوجية القيمى عند « فيبر » وايديولوجية الرواسب أو الايديولوجية الفاشية عند « باريتو » والايديولوجية الوظيفية عند « بارسونز » ، وإلى جانب هذا العرض للجوانب الايديولوجية للفكر السوسيولوجى فى الغرب ، فإن هذا الفصل يتضمن عرضاً موضوعياً للموجهات الايديولوجية الأساسية لفكر السوسيولوجى فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى ، ويوضح كيف أن النظرية السوسيولوجية هناك ليست سوى إنعكاس لمجموعة من الأفكار المسبقة والأطر الفكرية الأساسية للدولة والحزب والفلسفة الأساسية للمجتمع ، وينتهى المؤلف من معالجته لطبيعة الصراع بين الاتجاهات المطروحة فى تراث علم الاجتماع ، إلى إتخاذ موقف محدد ينبثق من الالتزام بقضايانا القومية الكبرى التى تتعلق بنضالنا ضد التخلف والاستعمار ، وي طرح فى نهاية هذا الفصل رأياً مؤداه أن هناك حاجة ماسة إلى مراجعة ما طرح فى تراث علم الاجتماع من نظريات ، وإلى محاولة إنتقاء ما يتلام منها مع ظروفنا ، مع ضرورة صياغة إطار نظرى يستمد من دراسات واقعية وموضوعية وموجهة تجرى فى واقعنا الإجتماعى ، تستند إلى قيمنا الدينية والوطنية والقومية ، مع الإسترشاد بكل التصورات الملائمة التى طرحها علماء الإجتماعى سواء فى المغرب أو الشرق أو فى دول أخرى من مجموعة العالم الثالث .

ويناقش الدكتور نبيل فى الفصل الرابع والآخر أسلوب الدراسة السوسيولوجية للايديولوجيات ، ويعرض أهم التعريفات المطروحة لها وتصنيفها وأهم خصائصها . كذلك فهو يعرض لإرتباط الايديولوجيات والصراع الايديولوجى بعصر التحول الصناعى أو ما يطلق عليه بعض الدارسين عصر الايديولوجية . ثم يعرض بعد ذلك للإرتباط بين الايديولوجيات وبين ما تعانیه النظرية السوسيولوجية من أزمات سواء من حيث أسلوب صياغتها أو من حيث نموذج التفسير الذى تقدمه أو من حيث ما تنسم به من نزعة غائية ، وينتهى بعرض مجموعة من الآراء المتصارعة حول تأثير علم الاجتماع بالايديولوجيات ، فيناقش رأى « ريموند راييس » R. Ries حول تجاوز مرحلة التأثير بالايديولوجيات فى الدراسة السوسيولوجية ، ثم يتعرض للحوار المثمر والهام الذى دار بين « رنهارد بندكس » R Bendix و « روبرت ميرتون » R. Merton حول علم

الاجتماع والصياغة العلمية له كنظام ، وحبود الحياد والموضوعية والإلتزام داخله . =
والكتاب يعالج موضوعات تبدو في نظر كثير من المتخصصين صعبة وشائكة غير
أن الدكتور نبيل أقدم على معالجة هذه الموضوعات بطريقة منهجية ، وأسلوب علمي
سليم مستعيناً بكثير من المراجع المتخصصة التي تناولت هذه الموضوعات بالدراسة
والتحليل ، كما حاول أن يتخذ مواقف محددة بخصوص القضايا التي يناقشها .

**والكتاب جهد علمي قيم ، جدير بالقراءة المعمقة والدراسة
الجادة . دكتور عبد الباسط محمد حسن**

مقدمة المؤلف

يحق لنا بعد هذا النمو المتعاظم للنظريات المطروحة في علم الاجتماع أن نقف قليلاً لنطبق تقاليد هذا العلم ، من أجل فهم تلك النظريات فهماً سوسيولوجياً بردها إلى أصولها الاجتماعية والحضارية والشخصية . وقد أن لنا أن نراجع أنفسنا بعد أن مضى على ظهور علم الاجتماع في أوروبا ما يقرب من قرن ونصف . ومن المناسب أن نطرح في هذا الصدد مجموعة من الاسئلة ، التي تسهم الإجابة عليها موضوعياً ، في تحديد موقفنا في مصر من تلك النظريات المطروحة في التراث ، وفي توجيه جهودنا العلمية في اتجاه واضح ومدرّوس يمكن أن يحقق لنا أمانينا القومية في إطار قيمنا الدينية والوطنية .

فهل إستطاع هذا العلم أن يحقق تقدماً في مجال الصياغة النظامية له كنظام علمي واضح له موضوعه ومنهجه ومداخله المتميزة ؟ وهل إستطاع أن يحرز تقدماً في مجال التوصل إلى نظريات محققة علمياً أو إلى قوانين أو تعميمات تستند إلى دعائم علمية راسخة ؟ وهل إنتهى النقاش حول علمية علم الاجتماع أو حول طبيعة الظاهرة الاجتماعية (ظاهرة طبيعية أم أخلاقية) وحول إنتماء علم الاجتماع (هل هو أحد فروع العلوم الطبيعية أم ينتمي إلى دائرة الإنسانيات أم إلى دائرة المعرفة التاريخية) ؟ ثم ماذا عن العلاقة بين الأيديولوجيا وعلم الاجتماع ؟ فمن المعروف أن ذلك العلم يهتم بدراسة البناء الأيديولوجي للجماعات والأنساق الاجتماعية أو المجتمعية التي يركز على دراستها ، باعتبار أن ذلك البناء يعد موجهها سلوكياً ومحدداً لتطلعات أعضاء الجماعة أو المجتمع ، وبالتالي يعد مدخلاً لفهم الكثير من العمليات الاجتماعية الداخلية للصراع والتعاون والضبط وممارسة السلطة والتدرج الإجتماعي ... الخ ، كما يعد مدخلاً لفهم نموذج التفاعل القائم داخل الجماعة أو المجتمع . وهناك فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الأيديولوجيات وهو ما يطلق عليه علم إجتماع المعرفة ، الذي يحاول فهم الأيديولوجيات والفلسفات الاجتماعية من خلال تفهم طبيعة المناخ الحضارى والبناء الإجتماعى العام الذى أفرزها أو الذى ظهرت خلاله . ولكن ماذا عن العلاقة العكسية ؟ فهل للأيديولوجيات علاقة بمضمون النظريات السوسيولوجية ، أو على الأقل بمضمون

وصياغة النظريات السوسيولوجية الكبرى عند اقطاب ذلك العلم؟ وبقول آخر يمكننا ان نتساءل عما اذا كانت مثل هذه النظريات - عند « كومت » و« فيير » و« باريتو » و« بارسونز » و« بندكس » ... الخ ، قد صدرت عن منطلقات علمية او معرفية خالصة ، أم أنها صدرت عن منطلقات فكرية وقيمية وأيديولوجية مسبقة ؟

ويمكننا أن نتساءل كذلك عن قضية الالتزام في علم الاجتماع ، من حيث مفهومه ومضمونه ومعناه وإمكانية تحقيقه في علم الاجتماع ، و مدى تعارضه مع الموضوعية العلمية . فهل يجب على البحث السوسيولوجي ان يلتزم بقضايا مجتمعه أو بمصلحته العليا ، أم أنه يجب عليه أن يلتزم بالقيم العلمية والمنهجية فحسب ؟ وهل يمكن التوفيق بين هذين المطلبين ، وإذا كنا نتحدث الآن عن نظريات علم الاجتماع في بريطانيا وفي فرنسا وفي ألمانيا وفي إيطاليا وفي روسيا وفي أمريكا ... إلخ ، فهل يعنى هذا التصنيف أن هناك طابعاً قومياً للفكر السوسيولوجي ؟ وهل يتعارض هذا الطابع مع العلمية والمنهجية المنشودة في ذلك العلم ؟ وإذا تصفحنا بعض دراسات علم الاجتماع في الإتحاد السوفيتي مثل دراسة « ابو سييوف » أو في أمريكا مثل دراسة « الفين جولدنر » نجدها تتحدث عن علم إجتمع الغرب أو ما يطلق عليه علم الاجتماع البرجوازي ، وعلم الإجتمع الماركسي ، فما معنى ذلك ؟ هل تحول علم الإجتمع إلى أيديولوجيا سياسية بحيث نصفه بأن شرقى أو غربى ؟

وأخيراً ماذا عن علم الإجتمع في بلدنا ؟ هل سنظل ننقل عن المشتغلين بعلم الإجتمع في الغرب أو الشرق ، ثم نتقسم على أنفسنا إلى إتجاهات فيتبنى البعض وجهة نظر الغرب في حين يبنى آخرون وجهات نظر معارضة ؟ أم أنه قد حان الوقف كي نطور نوعاً جديداً من علم الإجتمع ، قادراً على خدمة بلدنا في معاركنا ضد الفقر والقيم المتخلفة والإتجاهات الإنهزامية وكافة جوانب التخلف في بلدنا ؟

لقد ألحت على ذهني هذه التساؤلات منذ فترة زمنية ، فاثرت أن أخرج دراسة يمكن أن تلقى لنا الضوء على الموضوعات التي تتضمنها هذه التساؤلات ، وتقدم الإجابة لبعضها على الأقل . ومن يستعرض تراث علم الإجتمع يلح بجلاء وجود وجهات نظر واتجاهات فكرية متباينة ، أو يدرك فوراً إنقسام هذا العالم إلى مجموعة من المدارس المصارعة ، كل لها منطلقاتها وتحليلاتها وأرامها ... الخ .. ويذهب بعض المشتغلين بالمناهج إلى أنه لا يوجد مدارس في العلم . وهكذا فإن وجودها في علم الإجتمع يعد مؤشراً لعدم نضج ذلك العلم وأنه لم يتعد بعد مرحلة الجدل .. ولعل المشكلة كما يذهب « رنهارد بندكس » أن هذا الطابع الجدلي في علم الإجتمع لا يشير إلى حداثة العلم كما

يزعم « ميرتون » وأما يرتبط بطبيعة الموضوعات التي يعالجها وبإتجاهات الباحثين إزاءها وبالصراع الايديولوجى أو الفلسفى الموجه لفكرهم .

ويظهر الخلاف الايديولوجى بين علماء الاجتماع ، بشكل واضح وبارز عند مناقشة بعض الموضوعات ، أو عند معالجة بعض القضايا ، فى مقدمتها قضية الطبقة والانقسام الطبقي داخل المجتمع ، وقضية التطور الاجتماعى والثورة الاجتماعية ، وقضية المحددات الأساسية للحياة الاجتماعية . فإذا كان أنصار الإتجاه المادى فى علم الاجتماع يؤكدون أن الانقسام الطبقي مسألة مصنعة ، فقد كان المجتمع فى شكله الأول يخلو من هذا الانقسام ، وإن ظاهرة الانقسام وجدت مع ظهور عملية الاستغلال الاقتصادى الذى أدى إلى الصراع الاجتماعى فى أعلى صورة وهو الصراع الطبقي ، ولهذا فإن الحل الوحيد فى نظرهم يتمثل فى إختفاء أساس الصراع والاستغلال ، وهو الانقسام الطبقي ذاته . أقول أنه إذا كان أنصار الاتجاه المادى يصرون فى معالجتهم للنظام الطبقي عن رؤية محددة مسبقة ، فإن أغلب علماء الاجتماع فى الغرب يعترضون على هذا التصور وينعتونه بالسطحية اللاعلمية والطوبائية . فلم يثبت بالأدلة التاريخية أن المجتمع الإنسانى قد مر بفترة مشاعية بدائية كما يزعم أنصار الماركسية . كذلك فإن الانقسام الطبقي داخل المجتمع مسألة تقتضيها الحياة الجماعية وتقسيم العمل داخل المجتمع فهى مسألة طبيعية ، بل وضرورية لمسيرة الحياة . فلا يمكن أن تتحقق المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع ، ولابد وأن يكون هناك حكام ومحكومين ، وقادة ورفساء واتباع ، وأن يكون هناك تدرج فى المراكز والأدوار الاجتماعية والسلطات حتى يمكن أن يتحقق أى تنظيم اجتماعى . وهكذا يصبح الانقسام الطبقي لدى علماء الاجتماع - غير الماركسيين - مسألة طبيعية وتنظيمية وحتمية وبالتالي مستمرة (١) .

ويظهر الخلاف بين الإتجاه المادى وبين أغلب علماء اجتماع الغرب ، فى تصور الأساس المحورى للتنظيم الاجتماعى . فأنصار الإتجاه الأول يركزون على النظام الإقتصادى ، أو ما يطلقون عليه « أسلوب الإنتاج » .. ويتضمن أسلوب الإنتاج فى نظرهم عاملين أساسيين هما : علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج ، ويرون أن هذه المتغيرات تكون البناء الأسفل أو الأساس الذى يمكن من خلاله تفسير كافة النظم والظواهر الاجتماعية الأخرى . كالنظام القانونى والسياسى والدينى ... الخ - داخل المجتمع (٢) . وعلى العكس من ذلك فإن أغلب علماء الغرب يرون أن محور الحياة الاجتماعية هو نظام القيم التى تحكم فكر أعضاء الجماعة والمجتمع ، كما تحكم نماذجهم السلوكية وتوجهها . وعند مناقشة اتجاهات التغير التاريخى أو الحضارى للنظم الاجتماعية ، فإن أنصار

الاتجاه المادى يؤكّدون حتمية سير الحياة الاجتماعية فى خط أحادى الاتجاه يصل إلى الإشتراكية بمفهومهم الخاص . ويعترض علماء الاجتماع فى الغرب على هذه الرؤية عن عدة جوانب منهجية ونظرية وتطبيقية . فقد ذهبوا إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك قانون تاريخى أو تطورى يحكم سير جميع المجتمعات دون النظر إلى ظروف كل منها أو إلى ثقافتها ونموذج العلاقات والنظم السائدة داخلها . فالتطور التاريخى عملية فردة لا تسوغ لنا التعميم . أما من ناحية النظرية فإنهم يهتمون بالتصور الماركسى للمجتمع المنشود ، بالطوبائية أو الخيالية . فهو فى نظر الماركسيين مجتمع يخلو من الدولة والسلطة والتفاوت الاجتماعى أو الإقتصادى . ولاشك أن مثل هذا المجتمع لم يتحقق قط كما أنه لا يمكن أن يتحقق أبداً ، طالما أن فكرة الجماعة أو المجتمع ذاته يفترض وجود التنظيم الاجتماعى ، كما أن فكرة التنظيم تفترض بالتالى وجود سلطة اجتماعية كما تفترض تدرج المراكز والأدوار الاجتماعية .

وإذا كان أنصار الاتجاه الماركسى فى علم الاجتماع يرون أن نمو النسق يحمل بنور هدمه وفنائه ، وأن تقدم المجتمع الرأسمالى يعجل من مسيرته نحو نهايته ، فإن أغلب علماء الغرب يؤكّدون سقوط النظرية الماركسية وسقوط تنبؤاتها . ويؤكد علماء الاجتماع فى الغرب - خاصة «دانييل بل» و «جون كيث جالبرت» .. أن نموذج المجتمع الغربى تخطى مرحلة المجتمع الصناعى ، إلى مجتمع ما بعد الرأسمالية - Post capital-ist society على حد تعبير « رالف دهر نوردف » R. dahrendorf ، أو الى مجتمع ما بعد الصناعة Poat industrial society† على حد تعبير « دانييل بيل » D. Bill ، أو إلى مجتمع التكنولوجيا - على حد تعبير « زيجنيو برجنسكى » ويجمع علماء الغرب على أن الصراعات والتناقضات الاجتماعية التى كانت تميز المجتمع الصناعى فى عصر « ماركس » وحتى أواخر النصف الاول من القرن العشرين ، أخذت تتلاشى أو تخف حداثتها مع إنتقال المجتمع الغربى إلى عصر الثورة الصناعية الثانية أو عصر الثورة التكنولوجية أو العصر العلمى . ويؤكد الباحثين مثل « دانييل بيل » أن السمات الأساسية لمجتمع ما بعد الصناعة هى إنتقال مركز الثقل من الإنتاج إلى الخدمات ، وظهور فكرة دولة الرفاهية ، وتحول مراكز الإبداع والإبتكار إلى المؤسسات العلمية والثقافية مثل الجامعات ومراكز البحث العلمى بدلاً من الإتحادات الصناعية القديمة وسوف تؤدى هذه التحولات إلى تغيرات عميقة فى بناء المجتمع ومواقع القوة داخله مثل هذه التغيرات من شأنها أن تعلى من سلطة العلماء والمفكرين فى مجال الإدارة والرياضيات والتكنولوجيا والاقتصاد . بالمقارنة بسلطات رجال الاعمال والمنظمين

الكلاسيكيين . وهكذا سوف تسهم هذه التحولات فى ظهور وإبراز الصفوة العلمية التى سوف يكون لها ثقلها فى عملية صنع القرارات داخل المجتمع

كذلك فإن علماء إجتماع الغرب يؤكّون أنه مع التقدم العلمى للمجتمع سوف تختفى الطبقة الكادحة أو ما يطلق عليها البروليتاريا . فسوف يتحول العمال إلى طبقة المثقفين تستمتع بكافة ألوان الرفاهية . ويؤكد « جيمس برنهام » J. Burnham فى دراسة له عن الثورة الإدارية ، أن المجتمع الغربى يمر بمرحلة تحول واضح من النموذج الرأسمالى التقليدى إلى نموذج المجتمع الإدارى الذى يتسم بأنواع مختلفة من البناءات التنظيمية والإدارية والإيديولوجية . ويشير برنهام إلى أن أساسيات الثورة التنظيمية تتمثل فيما حدث من انفصال بين ظاهرتى الملكية والإدارة بعد أن كانتا مترابطتين طول المراحل السابقة للمجتمع الرأسمالى . وقد حدث هذا الانفصال بعد اتساع التنظيمات الإقتصادية والصناعية وظهور الحاجة إلى الإدارة العلمية التى تقتضى التخصص والتعمق العلمى . ويميز « برنهام » بين فئتين من المديرين . تتضمن الأولى العلماء والمتخصصين فى التكنولوجيا ، وتتضمن الثانية المديرين التنفيذيين . ويخلص « برنهام » من تحليلاته إلى إنتهاء عصر الإيديولوجية الفردية للرأسمالية ، كى يحل محلها إيديولوجية إدارية ، وإلى أن طبقة المديرين أصبحت تحتل مكانة هامة فى صنع القرارات داخل المجتمع الغربى .

وعلى الرغم من أوجه النقد التى وجهها « س . رايت ملز » C.R. Mills إلى آراء « برنهام » حيث أوضح إستمرار الارتباط بين الملك والمديرين وإستمرار سيطرة صفوة القوة Power elite ، إلا أن أغلب علماء الغرب يؤكّون إن الثورة التكنولوجية والعلمية والإدارية فى الغرب تهدم النظرية الماركسية وتحل محل الثورة الإشتراكية . فالمجتمعات الغربية بعد هذه الثورة إضطرت إلى الأخذ بمبدأ تدخل الدولة وبفكرة دولة الرفاهية وبياتحة الفرصة أمام التنظيمات النقابية لأن تنمو فى حرية . كذلك فقد أحدث التقدم العلمى تغيراً أساسياً فى البناء الطبقي وبناء الصفوة فى المجتمع ، حيث إتسع نطاق الطبقة الوسطى وبرزت أهمية الصفة العلمية والإدارية فى صناعة القرارات ، وظهر دور الرأى العام . ولم يعد المجتمع الرأسمالى الغربى هو مجتمع البؤس المتزايد للعمال ، وإنما أخذ يقترب من مجتمع الوفرة والرفاهية .

وبغض النظر عن الجوانب الإيجابية والسلبية لوجهات النظر المختلفة فإنه يتضح من هذا العرض السريع لبعض التناقضات فى منطلقات الفكر السوسيولوجى ، أن علم الإجتماع المعاصر يمر بأزمة تهدد وحدته كعلم وتمس قضية الموضوعية والإنحياز فى

تناول موضوعاته ، الأمر الذى يثير التساؤل عن مدى علمية هذا العلم .

ويتضح لمن يستعرض النظريات الكبرى فى علم الاجتماع ، كيف أنها صدرت لخدمة مجتمع الباحث ومواجهة بعض المشكلات التى يعانيتها . ولعل هذا أمر واضح عند رائد هذا العلم « كومت » . وهذه الحقيقة تطرح بالضرورة السؤال التالى : ما هو موقف علم الاجتماع فى بلدنا من هذا الإنقسام فى علم الاجتماع ؟ وماهى الإسهامات التى قدمها علم الاجتماع عندنا لمواجهة مشكلاتنا المحلية والقومية . أن الواقع الاجتماعى والحضارى لمصر والعالم العربى يختلف إختلاف شاسعاً عن الواقع الاجتماعى الذى صدرت خلاله نظريات علم الاجتماع الغربى أو الشرقى على السواء . وطالما أن النظريات وتطبيقات علم الاجتماع توجه فى كل بلد بما يخدم أهدافه ، فإن علم الاجتماع فى بلدنا يجب أن يقدم إسهامات فعالة فى نضالنا ضد الفقر والامية والانفجار السكانى والقيم والإتجاهات المعوقة للتقدم . ويجب أن يسهم فى تحسين نماذج الإدارة والإشراف فى التنظيمات الإقتصادية والصناعية والهيئات المختلفة ، وأن يساعدنا على تحقيق الفهم العلمى لمجتمعاتنا الريفية والحضرية والصحراوية حتى تصدر برامج التنمية إستناداً إلى فهم واقعى للمجتمعات التى نخطط لتتميتها ... الخ .

وقد حاولنا فى هذا الكتاب إستعراض أبرز قضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية من منظور نقدى أو من زاوية الموضوعية والإنحياز الأيديولوجى . ويدخل هذا الكتاب ضمن ما يطلق عليه علم الاجتماع النقدى أو النقدى السوسيولوجى والدراسة بوضعها الحالى تثير العديد من المناقشات . كما تثير وجهات نظر ناقدة أو مؤيدة أو معدلة أو رافضة . وهذا أمر شائع فى الدراسات السوسيولوجية لأن الإختلاف فى المنظورات أمر له أعماقه وأبعاده فى بنية البحث السوسيولوجى منذ ظهر سواء فى المعالم العربى أو العالم الغربى حتى اليوم . وقد تعرضت فى دراستى هذه لقضايا إستراتيجية فى علم الاجتماع سواء على مستوى البناء النظرى الذى يضم النظريات والنماذج والمدارس ، أو على مستوى البناء المنهجى الذى يتعلق بإمكان قيام علم خال من القيم ، أو إمكان التوصل إلى قوانين فى علم الاجتماع ، أو العلاقة بين الأطر النظرية وبين الدراسات المنهجية فى هذا العلم ، أو الذى يتعلق بقضية الموضوعية والإنحياز الأيديولوجى . أما بالنسبة للمشكلات العلمية فى المجال التطبيقى فقد تعرضت لبعض المجالات المحورية فى هذا العلم مثل قضية التنمية ، والتحديث ، والقانون ، والعقاب فى الجزاءات الإجتماعية والمشكلات الإجتماعية والتنظيمات

والكتاب يمثل فى النهاية وجهة نظر حيث عرضت فى النهاية منظوراً إسلامياً فى بعض القضايا . والكاتب يرحب كذلك بوجهات النظر الأخرى وبالتقد الموضوعى ، الأمر الذى يثرى الكتابه فى هذا العلم ويزيدها عمقاً وأصاله ونضجاً والله الموفق وهو الهادى إلى سواء السبيل

نبيل السمالوطى

الاسكندرية فى أغسطس ١٩٨٩

الفصل الأول

الإيديولوجيا ودراسات علم الاجتماع

- ١- الدراسة السوسيولوجية للإيديولوجيات .
- ٢- تعريف الإيديولوجيات .
- ٣- تصنيف الإيديولوجيات .
- ٤- السمات العامة للإيديولوجيات .
- ٥- الإيديولوجيات والتحول الصناعى (عصر الإيديولوجيات) .
- ٦- الإيديولوجية ومشكلات المنهج فى علم الاجتماع .
- ٧- مرحله تجاوز الإيديولوجيات فى الدراسة السوسيولوجية (ريموندريس) .
- ٨- علم الاجتماع وقضية الصياغة النظامية للعلم (رنهارد بندكس - روبرت ميرتون) .
- ٩- ملاحظات ختامية .
- ١٠- مراجع الفصل الأول .

الدراسة السوسيولوجية للايديولوجيات :

يحاول علم الاجتماع أن يحقق الفهم المنهجي للمجتمع والإنسان داخل الحياة الاجتماعية . ويتضمن هذا الفهم معالجة أو دراسة الايديولوجيات التي تظهر في شكل مذاهب أو مثل أو أساطير تدور حول الخطأ أو مبدء يتعلق بالعمل الجمعي . ويمكن القول - من الناحية المثالية - إن الباحثين المدربين يمكن أن يصلوا إلى نتائج متماثلة بصدد دراسة هذا الموضوع ، إذا ما كان هناك اتفاق بينهم حول مادة الدراسة أو الموضوعات التي سوف يعالجونها ، وحول التساؤلات التي سوف تطرح بصدد هذه المادة .

ويتضمن مصطلح الايديولوجيا مجموعة من المعاني ، بعضها لا يمكن لنا أن نميز بينه وبين التحليل السوسيولوجي للأفكار . ويذهب « بندكس » في مقالة بعنوان « علم الاجتماع و الايديولوجيا » إلى أنه يفضل إستخدام مصطلح « علم إجتماع المعرفة » عندما نكون بصدد دراسة الأفكار من وجهة نظر علاقتها بالعمل و بالواقع الاجتماعي ويكون التركيز في هذه الحالة على دراسة أسباب ونتائج الأفكار ، وليس على مضمونها أو على مقدار صدقها . وعلى العكس من ذلك فإن مصطلح الايديولوجية يشير في نظر «ريموند أرون» إلى التطلع نحو تحقيق هدف بعينه ، وإلى الاتصال بالناس ، وإلى شيء تحكمه الفكرة و الإرادة . كذلك فإن ذلك المصطلح يشير عند الباحث المذكور الى الشعور بالانتماء إلى الشيء المختار ، وإلى الأمن الذي يحققه النسق المغلق للأفكار القادر على إمداد الانسان بتفسير لمعنى التاريخ ولمعنى ذاته وموقعها من الوجود ، ويشير أخيراً إلى الشعور بالفخر نتيجة لمجاوله وصل الماضي بالمستقبل من خلال ما يقوم به الناس في الحاضر .

وقد ظهر مصطلح الايديولوجيا - مثله في ذلك مثل العديد من المصطلحات التي يستخدمها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية - خلال القرن الثامن عشر ويذهب « رينهارد بندكس » (العالم الأمريكي الألماني الاصل) إلى أن عصر الايديولوجية قد بدأ في أوربا مع تحطيم أساسيات التنظيم الإقطاعي الذي ساد خلال فترة العصور الوسطى ، ومع ظهور ثقافة التنوع أو التعدد Pluralistic Culture و التي يقصد بها « بندكس » تلك الثقافة التي تسمح بتعدد الأفكار والآراء وبالاختلاف في المنظورات ووجهات النظر . وهذا يعني أن ثقافة التعدد - على حد تعبير « بندكس » تتضمن حرية الفكر والتفكير . ويؤكد هذا المفكر على أن عصر الايديولوجية هو تعبير مرادف لمصطلح ثقافة التنوع أو التعدد . ويميز « برجر » Berger و « توماس لوكمان » T. luckman بين نوعين من المواقف الثقافية . المواقف التي لا تسمح بالاختلاف والتنوع في الرأي والفكر وهي ما

يطلقان عليه المواقف الثقافية الكابتة أو الاحتكارية-Monopolistic cultural Situations . أما النوع الثانى فهى تلك التى تسمح بالتعدد والتنوع والاختلاف Pluralistic cultural situations . ويذهب الباحثان المذكوران إلى أن خير مثال للنوع الأول من المواقف ، ما يسود داخل الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية . فثقافة هذه الدول تفرض إتجاهاً أيديولوجياً أو فكرياً محدداً وتقدمه لأبناء المجتمع على أنه التفسير العلمى الوحيد والمقبول للواقع . أما ثقافة أوروبا الغربية أو المجتمعات الديمقراطية فهى خير مثال للمواقف الثقافية التى تتيح فرصة كبيرة لاختلاف نسق الافكار أو الايديولوجيات (٢) . ويؤكد « بندكس » أن نشأة العلوم الإجتماعية كما نعرفها اليوم إرتبطت بظهور ثقافة التنوع ، أو أنها هى الجانب المتأخر من هذه الثقافة (٣) . فلم يكن من الممكن أن تنشأ مثل هذه العلوم فى ظل المواقف الثقافية القائمة للحرىات . ويمكننا أن نفسر فى ظل هذا التحليل سبب عدم ظهور العلوم الإجتماعية خلال فترة التنظيم الإقطاعى ، وعدم إعتراف الدول السوفيتية بعد الثورة خلال المرحلة الستالينية . وبعد أن صدر إعتراف بها إرتبطت بالماركسية أو بتوجيه إيديولوجى واحد ومسبق يفرض نفسه على الباحثين هناك .

ويمكن للايديولوجيا بالمعنى الذى حدده « أرون » أن تكون أحد موضوعات الدراسة فى علم الإجتماع . فعلم إجتماع المعرفة - وهو أحد فروع علم الإجتماع - يهتم بدراسة الحياة الفكرية وما يظهر داخل المجتمع من أفكار ونظريات وأراء من حيث أسبابها ونتائجها الإجتماعية أو من حيث إرتباطها بواقع المجتمع الوظيفى والبنائى .

ومن المعروف أن للايديولوجيا دوراً دينامياً فى تاريخ الإنسان والمجتمعات ، والنظريات المطروحة فى العلوم الإنسانية . وقد أشار « كومت » صاحب قانون المراحل الثلاث إلى أن المرحلة أو الحالة الوضعية التى يرى فيها العلاج لكافة مشكلات المجتمع - هى فى جوهرها نتاج لثورة إيديولوجية Ideological revolution حيث أشار إلى أن المجتمع الصناعى الذى توقعه ، سيتولد عن إنتصار إيديولوجية التنظيم العلمى والفنى أو التكنولوجى - Ideology of technico Scientific organization وقد سبق أن أشار « ماركس » وزميله « إنجلز » إلى أن الإيديولوجية الجديدة القادرة على إبراز التناقضات الإجتماعية داخل المجتمع الرأسمالى ، والتركيز على ما يعانيه أبناء الطبقة الكادحة من إغتراب Alienation ، هذه الإيديولوجية هى التى تولد الوعى الطبقي الثورى الذى يسهم فى تحقيق النضال الطبقي وينكبه ، ذلك النضال الذى من شأنه تقويض دعائم المجتمع الرأسمالى . كذلك فإنه عندما قام « اليكس دى توكفيل » A. de Toqueville

بتحليل الديمقراطية الأمريكية خلال بداية القرن التاسع عشر ، نظر إليها على أنها نوع من الإيديولوجية وهى ما أطلق عليه « إيديولوجية الدعوة إلى المساواة » Egalitarian ideology . كذلك فقد إعتبر هذه الديمقراطية على أنها أسلوب معين للحياة وبناء معين للحكومة أو للنظام السياسى (٥) .

وتحتل قضية الإيديولوجيا اليوم أهمية كبيرة فى العديد من الدراسات ، التى تحاول فحص النور الذى يلعبه هذا المتغير فى حياة الدول الصغيرة والنامية . كذلك فإن هناك العديد من الدراسات التى تهتم بفحص بعض الظواهر الإيديولوجية داخل المجتمعات ذات البناء الصناعى المتقدم .

وقد تقدمت وتعددت الدراسات المتعلقة بقضية الإيديولوجيا بشكل واضح بعد ظهور النظرية الماركسية . وإذا ما حاولنا التعرف على مفهوم «ماركس» عن « الإيديولوجيا » فإننا نجد يوسع من هذا المفهوم إلى الدرجة التى يمكن معها أن يستغرق مفهوم الثقافة ذاته ، وللتدليل على هذا نجد أنه فى كتابه المعنون « الإيديولوجية الألمانية » يستخدم كلمة إيديولوجيا ليشير بها إلى القانون والسياسة والأفكار ووعى الناس بالأشياء وبمجتمعهم ، واللغة التى تتخلل كافة جوانب الإنتاج الروحى والعقلى والفكرى والسلوكى (٦) . ويستخدم «ماركس» نفس المفهوم عن الإيديولوجيا فى مقدمة كتابه عن إسهام فى نقد الإقتصاد السياسى ، حيث يذهب إلى أن الإيديولوجيا تتضمن الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية داخل المجتمع ويتضح من سياق حديث «ماركس» فى الكتاب المذكور إنه يوسع من مفهومه الإيديولوجيا ليستغرق العلم ومختلف جوانب الثقافة داخل المجتمع (٧) . ويذهب « جورج جير فتش » G. Gurvitch إلى أن مفهوم الإيديولوجيا عند «ماركس» يستغرق كافة منتجات الحضارة (٨) . ويؤكد « برنبوم » Birnbaum أن تصور « ماركس » عن الإيديولوجيا يرتبط بثلاثة مفاهيم أساسية وهى :

أ - الإغتراب Alienation ، وهى العملية التى يتجاوز خلالها ناتج الجهد الإنسانى ، قدرة الصناع على التحكم فيه ، فعلى الرغم من أن العمال هم الذين يقومون بصنع السلع ، إلا أنهم يشعرون بالإغتراب عنها ، نتيجة للانفصال بين الملكية والعمل .

ب - التجسيم Reification ، وهى العملية التى يقوم من خلالها الناس بإضفاء الوجود المستقل على أشياء ، بعيداً عن صناعتها . ومثال ذلك الصنم الذى يصنعه الإنسان من الحجر ، ثم يؤلهه ويعتقد أنه يحميه من الأخطار وأنه يملك له نفعاً أو ضرراً .

ج - الغموض Mystification ، ويقصد به « برنبوم » إضفاء خاصية الوجود

المستقل على التصورات أو النتائج العقلية الخالص .

وطبقاً للنظرية الماركسية نجد أن الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج داخل المجتمع الطبقي ، هي التي تسيطر على وسائل الإنتاج الإيديولوجي في نفس الوقت (٩) . ويؤكد « ماركس » في دراسته عن « الإيديولوجيا الألمانية » أن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر ، هي التي تسود أو تصبح النموذج السائد داخل المجتمع وهذا يعني أن الطبقة التي تتحكم في القوى المادية ، تتحكم في نفس الوقت في القوى العقلية وهكذا تكون الإيديولوجيا- داخل المجتمع الطبقي - هي مجموعة الأفكار والتصورات الواعية التي تكونها الطبقة الحاكمة عن الواقع ، والتي تتفق مع موقعها أو وضعها داخل المجتمع كما تتفق مع مصالحها . وإذا كانت الطبقة الكاسحة عاجزة عن خلق فكر وإيديولوجية خاصة بها ، أو عاجزة عن الإنتاج الفكري والروحي نتيجة لإغترابها وانفصالها عن وسائل الإنتاج ونتيجة لوضعها داخل خريطة القوى داخل المجتمع ، فإنها سوف تمتص بالضرورة أيديولوجية الطبقة الحاكمة . وهذا هو ما أدى بماركس إلى القول بأن الأيديولوجية هي الوعي الزائف بالواقع الذي يتسم بالفساد والإنحياز والإستغلال . يضاف إلى هذا فإن الإيديولوجيا في نظر « ماركس » تمثل النظرة الخاطئة أو المنحازة للتاريخ الإنساني ، وهي مخدر الشعوب (١٠) .

ويتضح من هذا العرض السريع لمفهوم الأيديولوجيا عند « ماركس » ، تعدد التعريفات المطروحة في كتبه ، فهو مرة يعرفها بأنها التصورات الدينية والفلسفية والقانونية ... إلخ السائدة داخل المجتمع ، ومرة أخرى يوحد بينها وبين تصورات وأفكار الطبقة المسيطرة والتي تتفق مع وضعها ومصلحتها ، ومرة ثالثة يوحد بينها وبين الوعي الزائف لدى الجماهير ... إلخ - ولاشك أن هناك خطأ موحداً بين كل هذه التعريفات ، ولكن ماركس لم يقدم تعريفاً واحداً ثابتاً يمكن تقديمه في هذا المجال لدرجة أن « جورج جيرفتش » عرض لنا في إحدى دراساته ثلاثة عشر تعريفاً للأيديولوجية وردت في كتابات هذا المفكر . ويؤكد « جيرفتش » أنه على أنصار علم الاجتماع الماركسي (أو مانفضل أن نطلق عليه الإتجاه الماركسي في علم الاجتماع) أن يختاروا تعريفاً محدداً أو معنى معيناً من بين هذه المعاني الكثيرة أو المتعددة لمصطلح الأيديولوجيا في التراث الماركسي ، وأنهم إذا لم يقوموا بهذه المحاولة ، فإن هذا المصطلح سوف يفقد قيمته العلمية (١١) .

ويستطيع الدارس لقضية الأيديولوجيا أن يلحظ كيف أن معالجة ماركس لهذا المفهوم ، أثرت على العديد من المعالجات التي قام بها علماء الاجتماع فيما بعد ، حتى

إن أولئك الذين يتبنون مواقف إجتماعية وفكرية مناقضة ، مثل « كارل مانهايم » K. Manhiem عالم الاجتماع الألماني الشهير صاحب الدراسة المشهورة بعنوان « الإيديولوجيا واليوتوبيا » (١٢) . فقد ذهب «مانهايم» إلى إمكان تحليل التغير الإجتماعي أو حركة التاريخ والمجتمع في ضوء ما أطلق عليه « التوبيا » Topia و «اليوتوبيا» Utopia و «الثورة» Revolution « والإيديولوجيا » Ideology . وهو يقصد «بالتوبيا» النظام القائم بالفعل داخل المجتمع ، ويقصد بالإيديولوجيا تلك الأنظمة الفكرية التي تهدف بصورة رئيسية إلى الدفاع عن تلك الأوضاع القائمة بالفعل وإلى إيجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة ، وهكذا ينظر « مانهايم » - في بعض المواضع من كتبه - إلى الأيديولوجيا على أنها أنظمة فكرية ثابتة ودفاعية . ولكم في كل عصر وفي ظل التوبيا أو الأوضاع القائمة داخله تظهر عادة مجموعة من الأفكار والآراء داخل الفئات الإجتماعية المختلفة ، تعبر عن آمالها وتطلعاتها التي لم تتحقق والتي لايمكن تحقيقها في ظل التوبيا أو الأوضاع القائمة بالفعل . وهذه الأفكار التي تتولد داخل المجتمع وتسعى إلى تغييره هي التي يطلق عليها مانهايم « اليوتوبيا » وهذه الأفكار لا تتحقق إلا من خلال الثورة . وهكذا فإن اليوتوبيا عند « مانهايم » هي المحرك الأساسي للتغير الإجتماعي والتحول التاريخي . وبهذا الشكل تكون مسيرة التاريخ من « الطوبيا » أو الوضع الراهن ، إلى اليوتوبيا أو تحقيق تطلعات وآمال بعض الفئات الشعبية ، ثم يصبح الأمر مستتباً بعد التغير فتكون الطوبيا مرة أخرى وهكذا . ويربط « مانهايم » بإعتباره أحد أقطاب علم الاجتماع المعرفة بين نسق الأفكار التي يؤمن بها الإنسان وبين وضعه الإجتماعي والإقتصادي داخل المجتمع . ولكن يحدث في أحيان كثيرة أن يؤمن الإنسان بآراء قد لا تتفق مع وضعه ومصالحه نتيجة لوقوعه تحت تأثير أيديولوجية المجتمع المعبرة عن مصالح الفئات المسيطرة ويصنف « مانهايم » الأيديولوجيا إلى الأيديولوجيا الخاصة والأيديولوجيا العامة . ولايعنينا أن نعرض هنا لكافة جوانب نظرية « مانهايم » في الإيديولوجيا ، وإنما يهمنا أن نبرز تصوره لهذا المفهوم وتأثره بالتصور « الماركسي » على الرغم من أنه يرفض الإتجاه الشيوعي ، ويؤمن بمذهب أكثر إعتدالاً من المذهب الماركسي المتطر . .

ولانستطيع في إطار الدراسة الراهنة أن نتابع مفهوم الأيديولوجيا عند كل عالم من علماء الاجتماع فضلاً عن المشتغلين بالفكر الإنساني بوجه عام (١٣) . وتكفي هنا الإشارة إلى أن هناك عدة محاولات لتعريف الأيديولوجيا ، تمت خارج إطار التقاليد الماركسية وسعت هذه المحاولات نحو توضيق المفهوم الماركسي عن الأيديولوجيا بحيث

يصبح أحد مكونات الثقافة بدلاً من يكون مرادفاً لها كما كان عند الماركسيين . كذلك سعت هذه المحاولات نحو تخليص مفهوم الأيديولوجيا من السمات الدونية والسيئة (باعتبارها مرادفة للوعي الزائف عند جماهير المجتمع) . تلك السمات التي حرص أنصار الاتجاه الماركسي على إلحاقها بهذا المصطلح ، والتي مازالت مرتبطة به في العديد من الأعمال العلمية والفلسفية المعاصرة .

وإعتماداً على العديد من الدراسات النظرية والواقعية في مجال الأيديولوجيا ، خاصة تلك التي قام بها « فرديناند ديوموند » F. Dumond (١٤) ، يمكن القول بأن أغلب علماء الاجتماع المعاصرين يستخدمون هذا المصطلح للإشارة إلى نسق الأفكار والأحكام الواضحة والمنظمة بوجه عام ، الذي يقوم بوصف وتفسير وتأييد وتبرير وصنع الجماعة أو التجمع ، والذي يحدد - إستناداً إلى قيم معينة - إتجاهاً محدداً للعمل التدريجي للجماعة أو التجمع وبهذا التعريف تقترب الأيديولوجيا مما أطلق عليه « توماس » W.J. Thomas « تحديد الموقف » ، أو الأسلوب الذي يحاول من خلاله أعضاء جماعة معينة تفسير وضعهم القائم وإضفاء معنى معيناً عليه . ولكن التعريف السابق للأيديولوجيا يتضمن ثلاثة أبعاد إلى جانب « تحديد الموقف » يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً : أن الأفكار المتضمنة في الأيديولوجيا تظهر في شكل منهجي ومنسق ومنظم ، لأنها تكون واضحة ومعلنة أمام الجميع داخل النسق .

ثانياً : تشير الأيديولوجية إلى مجموعة معينة من القيم ، ويذهب « ديوموند » إلى إمكان اعتبار الإيديولوجيا على أنها تبرير معين لرؤية معينة للعالم ، أو لنسق معين من القيم .

ثالثاً : للأيديولوجيا وظيفة نزوعية Conative Function ، ذلك لأنها تدفع أعضاء الجماعة المؤمنين بها إلى الفعل ، أو على الأقل توجيههم إلى إتجاهات سلوكية محددة ، من خلال تزويدهم بأهداف أو غايات معينة .

وبهذا التحديد تصبح الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة في كل مجتمع ولاتستغرق الثقافة بأكملها . يضاف إلى هذا فإنه ليس من اللازم أن تكون الأيديولوجيا مرتبطة بالمجتمع ككل كما ذهب « ماركس » عندما عرفها بأنها النتاج الفكري للطبقة الاجتماعية المسيطرة . فالأيديولوجيا يمكن أن تشير إلى الفلسفة الاجتماعية الموجهة لجماعة معينة داخل المجتمع أو لطبقة أو حزب سياسي أو مهنة أو اتحاد ... إلخ بعينه ، كما أنها

يمكن أن تدل على الفلسفة الموجهة للمجتمع كله كالثقومية . ولكن إذا كانت الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة - سواء الثقافة العامة على مستوى المجتمع كله ، أو على مستوى إحدى الثقافات الفرعية لطبقة أو مهنة أو جماعة أو حزب معين - فإنها تعد العنصر المحورى أو جوهر الثقافة على حد تعبير « ديوموند » . فهي تمد أعضاء المجتمع أو الجماعة بتفسير معين لوضعهم كما تمدهم بأهداف وغايات محددة توجه سلوكهم ، وذلك من خلال التركيز على بعض القيم والرموز . ولعل هذا هو ما أدى بعلماء الاجتماع إلى الإهتمام بدراسة الأيديولوجيا داخل المجتمعات أو الجماعات أو الطبقات والمهن والأحزاب ، دراسة إمبيريقية أو واقعية . فقد وجد المشتغلون بعلم الاجتماع أن الوقوف على أيديولوجية الجماعة أو المجتمع المدروس يعد نقطة الإنطلاق الأساسية والضرورية لتحليل سلوكهم وتطلعاتهم وفهم التغيرات الحادثة داخل المجتمع أو الجماعة . وهذا يعنى الإنطلاق فى البحث من منطلقات تناقض تلك التى وجهت الفكر الذى ينظر إلى الأيديولوجية كنوع من الوعى الزائف (١٥) .

تصنيف الأيديولوجيات :

ومن أجل أن نوضح تأثير الأيديولوجيات فى حياة المجتمعات والجماعات والمفكرين ، وفهم طبيعة السياق الذى تسهم من خلاله فى تطوير وعى حقيقى وليس وعى زائفاً ، فإنه يجب علينا أن نعرض لقضية تصنيف الأيديولوجيات فالأيديولوجيات ليست ظاهرة إجتماعية بسيطة ، ولكنها ظاهرة معقدة بشكل ملحوظ ، ويمكننا أن نصنف الأيديولوجيات طبقاً لأربعة معايير وهى : (١٦) .

أولاً : الجماعة التى توجه الأيديولوجية إليها .

ثانياً : العلاقة بين الأيديولوجيات والقوة الإجتماعية داخل المجتمع .

ثالثاً : أساليب الفعل أو السلوك التى تسعى الأيديولوجيات نحو تحقيقها .

رابعاً : مضمون الأيديولوجيا .

وبناء على المعيار الأول يمكن تصنيف الأيديولوجيات إلى ثلاثة أقسام وهى :

أ- الأيديولوجيات الموجهة إلى جماعات معينة داخل المجتمع ، مثل الطبقة أو المهنة ، وبهذا المعنى يمكن القول بوجود أيديولوجية معينة للطبقة العاملة وأيديولوجية معينة للأطباء أو المثقفين ... الخ .

ب - الأيديولوجية الموجهة إلى المجتمع ككل أو التى تعبر عن تطلعات أبنائه جميعاً ،

مثل أيديولوجية القومية أو الوحدة الوطنية .

ج - الأيديولوجية الموجهة إلى جماعات تتجاوز حدود المجتمع الواحد ، أو على المستوى العالمى ، مثل الأيديولوجية المزعومة لماركس التى وجهت نداء إلى عمال العالم ككل كى يتحدوا أو أيديولوجية الطبقة الكاسحة على مستوى العالم كله . وبناء على المعيار الثانى يمكن القول بأن الأيديولوجية تركز عادة على القوة الإجتماعية أو ترتبط بها . سياسى . ومن هذا المنظور^{٣٣} ويناحى هذا فإنه يكون للأيديولوجية فى العادة جانب يمكن لنا أن نصنف الأيديولوجية إلى ثلاثة أقسام أساسية وهى .

١ - الأيديولوجية التى تعبر عن وجهات نظر الجماعة المستحوزة على القوة ، مثل أيديولوجية الطبقة المسيطرة ، أو أيديولوجية التكنوقراط أو الفنيين الممارسين للسلطة داخل المجتمع .

ب - الأيديولوجية التى تعكس وجهات نظر الجماعات التى تسعى نحو تملك زمام القوة داخل المجتمع ، مثل أحزاب الأقلية أو المعارضة .

ج - الأيديولوجية التى تعبر عن وجهة نظر الجماعات التى تسعى للتأثير على الجماعة الممارسة للقوة ، دون أن تسعى لتملك زمام القوة داخل المجتمع ، مثل أيديولوجية جماعات الضغط Pressure groups فى المجتمعات الحديثة .

ويمكن أن نصنف الأيديولوجيات طبقاً للمعيار الثالث والذى يتعلق بأساليب الفعل ، أو الإجراءات التى تريد تحقيقها ، إلى قسمين أساسيين وهما :-

أ - الأيديولوجية الإصلاحية Reformist ، وهى التى تسعى إلى تغيير الموقف من خلال خطة تدريجية فى الإصلاح والتحول الإجتماعى ، وعن طريق الأساليب القانونية .

ب - الأيديولوجية الثورية Revolutionary ، وهى التى تحاول تحقيق التغييرات المقصودة بالعنف والأساليب غير التقليدية أو غير المشروعة فى إطار النظام القائم .

وأخيراً يمكن تصنيف الأيديولوجيات على حسب معيار المضمون إلى أربعة أقسام وهى :

أ - الأيديولوجية الرجعية Reactionary ، وهى الأيديولوجية التى تقترح العودة إلى أساليب الماضى لعلاج بعض المشكلات .

ب - الأيديولوجية المحافظة Conservative ، وهى تلك التى تحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة دون تغيير .

ج - الأيديولوجية التقدمية Progressive ، أو الليبرالية ، وهى تلك تنادى بضرورة التخلي عن بعض التقاليد من أجل أحداث بعض التغيرات الجوهرية .

د - الأيديولوجية الراديكالية Radical ، وهى التى تنادى بضرورة أحداث تحولات جذرية فى النظام القائم ، من أجل خلق نظام ومواقف جديدة .

ويمكن كذلك أن نصنف الأيديولوجيات على حسب هذا المعيار الرابع إلى قسمين أساسيين وهما : (١٧)

أ - أيديولوجية اليسار Leftist ideology ، ويذهب « جاى روشر » G. Rocher إلى أنه غالباً ما يطلق هذا التعبير على المذهب الماركسى أو المذاهب الاشتراكية أو المذاهب ذات الإتجاهات الاشتراكية كما تطلق أحياناً على بعض المذاهب الديموقراطية .

ب - الأيديولوجية اليمينية Rightist ideology . ويذهب « روشر » إلى أنها غالباً ما تطلق على التيارات التقليدية ذات الطابع الرجعى أو المحافظ . والواقع أن مصطلحي يسارى ويمينى تتضمن بعض الغموض والنسبية ، ولا تدل بشكل قطعى على إتجاه بعينه ، ولعل هذا هو ما أدى الى ظهور بعض التعبيرات مثل اليمين المتطرف واليسار المتطرف واليمين واليسار والوسط . . إلخ . وهذه الاصطلاحات لا تخلو كذلك من النسبية والغموض أو عدم الوضوح .

خصائص الأيديولوجيات :

وإذا ما حاولنا أن نوضح الخصائص الأساسية للأيديولوجيا من منظور علم الاجتماع ، والتى تجعل منها مؤثراً قوياً ، فإننا نستطيع أن نوجز هذه الخصائص فيما يلى : (١٨)

أولاً : العقلانية Rationality : فالأيديولوجيا بحكم التعريف السابق هى نظام من الأفكار والأحكام المعلنة من جانب طبقة أو مهنة أو دولة . . . وهى لهذا تحاول أن تلبس ثوب العقلانية أو المنطقية ، أو العلمية فى بعض الأحيان ، وتحاول الأيديولوجيا باستمرار أن تقدم تفسيراً للواقع المعقد ، وغالباً ما تحاول أن يتخذ هذا التفسير طابع المنطقية والاتساق .

ثانياً : التوعوية Enlightening . فنظام الأفكار والأحكام يحاول مساعدة المؤمنين بها على فهم واقعهم وتفسيره بطريقة معينة . فالأيديولوجيا تحاول أن توضح على سبيل المثال من الذى يستغل الفرد ولماذا ؟ كما توضح سبب تفوق الرجل الأبيض ، أو سبب

حتمية قيام الثورة .

ثالثاً: خدمة مصالح معينة : فالأيديولوجيا ليست أمراً مجرداً منفصلاً عن الواقع ، لأنها تشير إلى المصالح المباشرة للفرد والجماعة . فالأيديولوجيا توجه دائماً إلى جماعات المصلحة . فقد توجه أيديولوجية معينة إلى أولئك الذين يحاولون الاحتفاظ بمصالحهم القائمة لتبرير الوضع القائم ، وقد توجه أيديولوجية أخرى إلى أولئك الراغبين في تغيير أوضاعهم سعياً وراء تحقيق مصالح خاصة .

رابعاً: استغلال الحالات السيكولوجية أو الإنفعالية القوية ، سواء الظاهرة أو الكامنة وترتبط هذه الخاصية بالسابقة فالأيديولوجيا ترتبط بالمصالح الخاصة ، وبالتالي بجوانب ترتبط بسيكولوجية الفرد . وعندما توجه الأيديولوجيا إلى فرد أو جماعة معينة تحاول أن تستغل بعض المواقف النفسية المعينة لديه . وهناك أساسيان لهذه المواقف النوع الأول حالات القلق والتوتر والخوف . وهذه الحالات تخلق في الغالب أو تتلائم مع الأيديولوجية المحافظة أو الرجعية ، أما النوع الثاني فهو حالات العدوان النجم عن إحباطات كثيرة ومتعاقبة . وهذه الحالات يكون العدوان منصبا على العدو أو على كبش الفداء . وهذه الحالات تخلق في الغالب أو تتلائم مع الأيديولوجيات الإصلاحية أو الثورية .

خامساً: دفع الجماعة إلى أسلوب معين للفعل : فالأيديولوجيا تسعى نحو إشباع المتطلبات السيكولوجية للجماعة ، من خلال نمذج معين ويحقق أهداف أولئك الذين يعانون من الإحباط والإتجاهات العدوانية القوية . وهذا يعني أن الأيديولوجيا توجه باستمرار إلى جماعة لا إلى فرد ، ويحاول أن ترسم لأعضائها طريقة معينة في السلوك . ويمكن لهذه الجماعة أن تكون طبقة معينة أو مهنة أو حزباً سياسياً أو أمة بأسرها (كالقومية) أو حركة إجتماعية ... إلخ . وتحاول الأيديولوجيا تنمية الشعور بالقوة والفاعلية عند الفرد ، من خلال ربطه عضواً بجماعة أو بمجتمع يؤمن بنفس الأفكار والأحكام وأساليب العمل والأهداف .

سادساً : ترتبط الأيديولوجيا بمجموعة معينة من القيم أو الأهداف المرغوب في تحقيقها . وهذا الارتباط هو الذي يميز الأيديولوجيا عن العلم فالأيديولوجيا تتضمن أحكاماً قيمية معينة ، فهي تحاول أن تقدم ليس فقط تفسيراً للواقع ولكن تقييماً له وحكماً عليه .

سابعاً: الطابع الطوعى للايديولوجية : فمن شأن الايديولوجيات أن تحاول إجتذاب الناس أو أعضاء جماعات معينة إلى الإيمان بها طوعاً لاكرها . وهى تفعل ذلك من خلال بيان الأهداف ووسائل تحقيقها و تقديم تفسيرات مغلفة بطابع عقلى أو منطقى للواقع ، وعرض حلول واقعية قابلة للتحقيق أو فى صورة تجعل المستقبل يظن كذلك .

ثامناً: الأيديولوجيا كظاهرة نفسية إجتماعية-Socio - Psychological Phenomi non . ويتضح من كل الخصائص السابقة أنها ظاهرة سيكو إجتماعية فهى تهتم فى علم الإجتماع من حيث ما تقدمه من محاولات لتفسير الواقع أو تبريره ، وما تطرحه من أحكام ، وما تتضمنه من قيم ورموز تدعّمها . فنحن يهمنا دراسة هذه المتغيرات من حيث تأثيرها فى الجماعة التى توجه الايديولوجية إليها . ومن هذا المنظور تعد الايديولوجيا إحدى مكونات الثقافة أو إحدى عمدها الأساسية :

وقد أجرى العديد من الدراسات السوسولوجية حول الايديولوجيات ، تحت تأثير بعض الكتاب مثل « ماركس » و « كارل مانهايم » . وقد تمت أغلب هذه الدراسات من مدخل علم إجتماع المعرفة . كذلك فقد إحتلت قضية الايديولوجيا أهمية كبرى فى دراسات العلوم السياسية والسيكولوجية . فهناك إرتباط قوى بين الايديولوجيا وبين الظروف أو المواقف النفسية للجماعة خاصة مواقف القلق أو العدوان أو الشعور بالإستغلال أو الإحباط . وتحاول الايديولوجيا التخفيف من هذه الحالات من خلال مساعدة الفرد على التوحد مع جماعات المصلحة ، ومع المبادئ الايديولوجيا . وقد ظهرت محاولة لتطبيق التحليل النفسى على الايديولوجيات Pschoanalysis of ide.

ogies ولكنها محاولات قليلة لم يتضح نتائجها حتى الآن (١٩) .

الأيديولوجيات والتحول الصناعي :

وإذا ما حاولنا أن نستجلى العلاقة بين علم الاجتماع والأيديولوجيا فإنه يجدر بنا أن نشير إلى أن أصول علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية في أوروبا تمتد إلى تلك الفترة التي تحطمت خلالها مقومات المجتمع الإقطاعي التقليدي أو إلى بداية ظهور الدولة الصناعية الحديثة . وقد احتفظت المجتمع التقليدي في ظل النظام الإقطاعي بنسق ثابت من العلاقات الاجتماعية ، وبمجموعة من المعتقدات المحورية على مدى فترة طويلة من الزمن تمتد إلى عدة قرون وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الصناعي يعكس نموذجاً من الحراك الاجتماعي أو الدينامية الاجتماعية ، في إطار بناء طبقي متغير ، وفي ظل حركة أفقية أو هجرات مستمرة من مكان معين للإقامة إلى مكان آخر . وفي مقابل المعتقدات الثابتة والمتحجرة التي سادت خلال المجتمع التقليدي القديم ، فإن المجتمع الصناعي الحديث قد أتاح الفرصة لظهور مجموعة كبيرة من الأفكار والمبادئ المتصارعة ، كما أتاح الفرصة لظهور التنظيمات الواسعة النطاق ، ولظهور نماذج فكرية وقيمية وسلوكية جديدة .

وقد أدى التحول الصناعي للمجتمع الأوربي إلى العديد من التغيرات والأزمات ، التي أدت بأعضاء المجتمع إلى الوقوع في العديد من المواقف المتأزمة ، كما أدت إلى شيوع بعض الإضطراب والصراع داخل المجتمع ولكن هذه التغيرات لم تترك أثرها على أعضاء المجتمع بقدر متساو ، ولكن هذا الأثر اختلف باختلاف موقع كل فرد من علاقات الإنتاج وعلاقات القوت داخل المجتمع ، وبإختلاف قدرات كل فرد على التوافق مع المواقف المتغيرة ، وكانت النتيجة كما يشير إلى - « ريموندريس » R.E.Ries هي أن بعض أعضاء المجتمع لم يتعرضوا لمحنة التحول الاجتماعي بشكل كبير ، في الوقت الذي عانى آخرون من هذه المحنة بشكل مفرغ . وقد أكد العديد من مفكرى القرن الماضي على أهمية فهم دلالة هذه التغيرات الجذرية التي أصابت المجتمع الأوربي خلال فترة إنهيار المجتمع التقليدي والتحول إلى المجتمع الصناعي في ضوء التطور التاريخي العام (٢٠) .

وعلى سبيل المثال فقد حاول فيلسوف الوضعية في فرنسا « أوجيست كومت » في بداية القرن التاسع عشر أن يعكس لنا هذا الموقف بقوله « أننا نجد أنفسنا نعيش في مرحلة إضطراب بدون أية نظرة عامة إلى الماضي ، وبدون تقدير سليم للمستقبل ، وهما أمران لازمان من أجل فهم الأزمة والإضطراب الذي هو وليد التقدم العام الذي يتحقق . إننا نجد أنفسنا بعد نصف قرن من الإضطراب الوقتى نتذبذب بين البغض

العميق للنظم القديمة ، وبين الإندفاع الغامض تجاه نوع ما من إعادة التنظيم » . وكان رائد الوضعية فى فرنسا يبحث فى واقع الأمر عن الحس أو التوجيه التاريخى ، وعن وضع نهاية لمشكلة لا تعين المستقبل أو عدم القدرة على إستجلاء مستقبل التنظيم الإجتماعى ، كذلك فقد حاول أن يضع حداً لما كان يسود المجتمع الفرنسى من توترات ناجمة عن سوء التنظيم الإجتماعى . وقد وجد أن الحل الصحيح لهذه المشكلات ، يتمثل فى تبنى منهج العلوم الطبيعية عند دراسة المجتمع وتشخيص مشكلاته ، خاصة بعد أن ثبت نجاح هذا المنهج فى إكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية . وقد كان « كومت » هو الذى صاغ مصطلح « علم الإجتماع » ليكون هذا العلم نظاماً معرفياً جديداً لدراسة الإنسان والمجتمع . وعلى هذا النظام العلمى الإجتماعى أن يتخلى تماماً عن المداخل الثيولوجية والميتافيزيقية فى دراسة المجتمع ، وأن يستفيد من المنهج الوضعى القائم على أساس الملاحظة والتجربة والمقارنة .

ويمكن للباحث المدقق أن يلاحظ كيف أن برنامج « كومت » كان يتضمن جانبين متصارعين ، على الرغم من أنه كان يشعر أنهما متكاملان ، فقد كان هذا المفكر يسعى نحو إقامة برنامج للدراسة العلمية للمجتمع الإنسانى من ناحية ، وكان يحاول فى نفس الوقت أن يجعل هذا البرنامج نفسه هو أساس إعادة تنظيم المجتمع الإنسانى بأكمله من ناحية أخرى . فلم الإجتماع لايمدنا بأساسيات الدراسة الواقعية للإنسان فحسب ، ولكنه يقدم كذلك أساليب تحرير المجتمع من الفوضى والتفكك السائدين داخله ويجب فى هذا الصدد أن نميز بين أمرين ، وهما الفائدة العلمية المحددة أو التطبيقية من ناحية ، والخلاص Salvation بالمعنى الفلسفى من ناحية أخرى . فكوننا نتوقع من العلم الذى يدرس المجتمع ، أن يقدم لنا نتائج تطبيقية ، أمر معين ، أما كوننا نتوقع ومنه أن يقدم لنا وسائل الخلاص ، فهذا أمر آخر .

ويمكن القول بأن هذا الخلط بين الموضوعات ، هو سمة مشتركة بين الفلسفات المتصارعة . فهو لايميز الفلسفة الوضعية Positivism فحسب . ولكنه يميز الفلسفة الماركسية Marxism كذلك . فمعيار صدق النظرية عند « ماركس » وأتباعه من أنصار الإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع هو مدى تأثيرها الإيجابى فى حياة الإنسان أو الجماهير . ومنذ سنوات قليلة مضت صدر كتاب « جورج لندبرج » G.Lundberg بعنوان « هل يستطيع العلم إنقاذنا ؟ » وعبر « لندبرج » فى هذا الكتاب عن إهتمامه بالمشكلات الإقتصادية والسياسية لعالمنا المعاصر ، كما كان مهتما بالإجابة على السؤال المطروح فى عنوان كتابه . وهو فى هذا كان مع الوضعية والماركسية من حيث محاولة

البحث عن الخلاص في العلم ، وإذا كان «لندبرج» يمثل المدرسة السلوكية في علم الاجتماع ، فإنه يمكننا القول بأن هناك إلتقاء بين الإتجاهات السلوكية والوضعية في علم الاجتماع ، من حيث منطلقات البحث العلمي ، وإن كانت هناك إختلافات جذرية بينها من حيث المضمون والهدف كما سيتضح فيما بعد .

وكتب « لندبرج » في نهاية كتابه المذكور يقول « إننا نطرح السؤال التالي أمام الذين متشككين في قيمة العلوم الاجتماعية : ماهو البديل الذي تقترحونه من أجل تقديم حل أفضل ؟ وإذا لم نثق بالعلوم الاجتماعية ، فكيف يمكننا تحقيق الخلاص الإجتماعي Social Salvation . وهذا يعنى أن « لندبرج » مثله مثل « كومت » قد ربط الخلاص بتقدم العلوم الاجتماعية وتحقيق الوعي الموضوعي . وهذا يؤكد الإلتقاء بين المنطلقات الأساسية لدراسة المجتمع عند أنصار السلوكية والوضعية والماركسية في علم الاجتماع كما سبق أن أشرنا .

ويطلق بعض الباحثين مثل « ريموندريس » R. eries على هذا الإصرار على أن معلوماتنا عن المجتمع يجب أن تستخدم كأداة لأحداث التغير الإجتماعي ، مصطلح الأيديولوجية Ideology وترتكز قوة الأيديولوجي على قوة الإلتزام بأفكار أو بفلسفة إجتماعية محددة ومسبقة . وتمد الأيديولوجية معتقها بتبرير معين للفلسفة أو الأفكار التي يؤمن بها ، كما تمده بإتجاهات محددة للفعل أو النشاط . والأيديولوجيا هي مجموعة من التصورات أو الأفكار التي يؤمن بها الشخص . والتي تضي إتحاها محددا على أرائه ، كما تؤثر على رؤيته للعالم الإجتماعي والإنساني . وقد يكون الإتحاه الأيديولوجي للإنسان مستمداً من تجاربه الحياتية السابقة ؛ ولكنه يؤثر بلاشك على رؤيته المستقبلية للأمور ، وللأيديولوجيا - كما يذهب «ريس» وظيفة مماثلة إلى حد ما للإلتزام الديني . فالإلتزام بأفكار معينة يمكن أن يحدث تحولات في حياة الفرد ، ويمكن بالتالي أن يحدث تحولات في حياة أولئك الذين يرتبطون به .

الأيديولوجيا ومشكلات المنهج في علم الاجتماع :

وإذا كانت الأيديولوجيا تعنى الإلتزام بمجموعة من الأفكار والتصورات المسبقة ، فإن منهج العلم يقتضى عدم الإرتباط المسبق بتوجيهات أيديولوجية محددة ، أو يقتضى الانفصال Detachment عن الأفكار المسبقة والتي من شأنها أن تؤثر على رؤية الإنسان للظاهرة موضع البحث . ولكن هذا لايعنى أنه لا يوجد في العلم أى نوع من العاطفة أو الإرتباط أو الإلتزام ، إذ كيف نفسر ما يحدث للبعض من تكريس جهدهم

للبحث العلمى ؟ . ولكننا يجب أن نميز فى هذا الصدد بين الإلتزام الأيديولوجى والإلتزام العلمى . فالإلتزام العلمى هو فى جوهره التزام مهنى Vocational Gommitment بإتباع الأخلاق العلمية وأصول المنهج العلمى الموضوعى فى الإستقصاء والبحث ، وليس إلتزاماً مسبقاً بمضمون المعلومات التى سوف يسهم بها للعالم أو الباحث فى تراكم المعرفة الإنسانية . وعلى الرغم من أن أى باحث علمى يعلم مسبقاً بعدم وجود ما يطلق عليه النهائية العلمية ، وأن ما يقدمه اليوم من معلومات أو نظريات تستغرق نشاطه خلال حياته بأكملها ، قد يحذف مستقبلاً من دائرة المعلومات العملية الصحيحة نتيجة لما قد تسفر عنه عنه الأبحاث المستقبلية من نتائج تكذبها ، فإن هذا لايبيرر على الإطلاق تقديم آراء أو نظريات منحازة أوغير محققة علمياً .

ويشير « ريس » إلى أن الملتزم أيديولوجياً يؤمن بفكرة أو مجموعة من الأفكار التى تتجاوز الحقيقة أو الواقع القائم بالفعل . وغالباً ما يكون هدفه هو إحداث تحولات فى الحياة أو فى الواقع الإجتماعى نفسه ، كذلك فإن معلوماته يكون لها معنى شخصى بالنسبة له ، قد لايتفق مع ما يضيفه الآخرون من معنى عليها وقد يكون هذا المعنى مناقضاً لما يكشف عنه البحث العلمى المحايد فى الواقع الإجتماعى . وعلى العكس من ذلك تماماً فإننا نجد أن العالم يلتزم - لا بأفكار مسبقة - ولكن بتسجيل الواقع الإجتماعى الموضوعى من خلال الملاحظة والمقارنة والأبحاث الميدانية الواقعية فمعلوماته لا تتجاوز الواقع القائم ، ولكنها تستمد منه إيمبيريقياً .

وكثيراً ما يقال بأنه يمكن دراسة الواقع الإجتماعى بأسلوب موضوعى ، وأنه يمكن أن يكون هناك نظام علمى لدراسة بناء المجتمع ونظمه وما يسوده من علاقات إجتماعية وقيم ومعتقدات وإلتزامات قيمية وأيديولوجية بين فئاته وطبقاته المختلفة ، بل وما يسوده من صراعات أيديولوجية وقيمية وأقتصادية وسياسية ... ، يمكن أن يتحقق ذلك إذا ما تخلى الباحث عن الإلتزام بأية أفكار أو توجيهات قيمية مسبقة . وإذا كان معتنق الأيديولوجية يبحث عن المعنى Meaning ، فإن الباحث العلمى يحاول الكشف عما هو قائم دون إضفاء معنى عليه فهو يحاول الكشف عن البناء الطبقي أو بناء الأنوار والمراكز وعن العمليات الإجتماعية والإقتصادية والسيكولوجية القائمة بالفعل ، كذلك يحاول الكشف عن الارتباطات القائمة بين المتغيرات الإجتماعية . وهذا يعنى أنه بإستخدام المنهج العلمى لايتجاوز الباحث إطار ما هو قائم ولايتطرق إلى البحث عن المعنى . وعلى الرغم من أن البحث السوسيولوجى يمكن أن يسهم فى تحقيق بعض التحولات أو التغيرات الإجتماعية أو فى مجال التاريخ الإنسانى ، فإنه ليس من شأنه أن

يهدف في ذاته إلى مثل هذه التحولات ولا إلى تحديد اتجاهاتها .

وكما يشير « وليم جراهام سمندر » في دراسته عن العادات الشعبية ، فإن سلوك الناس داخل المجتمع ، يتضمن قبول مجموعة معينة من القواعد والمعاني ، بعضها يتسم بالقداسة ويقابل الخارج عليها جزاءات شديدة . وهذه القواعد ليست مطروحة للمناقشة أو الجدل داخل المجتمع . ومن مهام علم الاجتماع أن يكشف لنا ليس فقط النماذج السلوكية للناس داخل الجماعة أو المجتمع ، وإنما عن طبيعة القيم والفلسفات الموجهة لهذا السلوك ، أو عن المعتقدات التي تكمن خلف كافة ملامح الحياة الاجتماعية بعلاقاتها ونماذجها السلوكية وعملياتها المختلفة كذلك . ولعل هذا هو ما يحتم على دارس المجتمع أن يعالج قضية القيم والأيدولوجيات ، معالجة علمية ، أو يعالجها على أنها حقائق واقعية ، أو مجموعة من العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل الواقع الاجتماعي لأية جماعة أو مجتمع .

ويؤكد « ماكس فيبر » M - Weber في كتاباته الأخيرة على تحول العلم إلى مهنة تتضمن مجموعة من الفروع أو النظم المتخصصة ، والتي تسعى نحو تحقيق التوضيح والتفسير وفهم الحقائق المترابطة (٢١) . ويشير « فيبر » إلى أن العالم ليس منحة من السماء ولا يأتي من خلال الوحي والإلهام والتأمل ، ولكنه يظهر نتيجة جهد موضوعي يعتمد على الأساليب الموضوعية الرامية نحو الفهم والتفسير . وهذا يعني في نظره أنه ليس في حوزة العلم أن يدلنا على معنى الحياة أو على كيفية الحياة ، أو على ما يجب علينا فعله . فالعلم يقدم لنا مجموعة من الحقائق كما تكشف عنها الدراسات المختلفة ثم يترك لنا حرية الاختيار بين البدائل بعد أن يوضح لنا عواقب كل إختيار . وقد أكد « جون ماينارد كينز » J M . Keynes هذا الاتجاه ، حيث أوضح على علماء الاقتصاد أن يوضحوا عواقب إتخاذ القرارات المختلفة ، ولكنهم لا يشيرون بضرورة إتباع سياسة معينة ، لأن هذا الأمر متروك للمسؤولين عن التوجيه السياسي داخل المجتمع (٢٢) .

الاتجاه الواقعي في الدراسة السوسيولوجية (ريموندريس)

ويشير « ريموندريس » R-E- Ries إلى أن علم الاجتماع في الغرب قد تحول الآن إلى الإتجاه الواقعي أو الأمبيريقى الرشيد أو العقلي . ومن مهام علم الاجتماع في مجتمعات الغرب تقديم بيانات موضوعية عن المجتمع في صورة معدلات الطلاق أو معدلات النمو الإقتصادي والاجتماعي ، أو إتجاهات الرأي العام ... الخ . ولهذا فإن

علماء الاجتماع يسهمون في تحقيق الوضوح الفكري لدى المسئولين عندما يختارون الأهداف أو عندما يقارنون بين البدائل المطروحة . وهذا يعني أن علماء الاجتماع يساعدون رجال الحكم والمسئولين عن المجتمع ، على إتخاذ قراراتهم ، من خلال ما يكشفون عنه من نتائج تسهم في الفهم الموضوعي للمجتمع ولنتائج السير في اتجاه معين أو في آخر ، ويذهب « ريس » إلى أن المشتغلين بعلم الاجتماع أو بالعلوم الاجتماعية - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - قد تخلو تماماً عن التوجيهات الأيديولوجية أو على حد قوله - قد انفصلوا عن الأيديولوجيا . وهو يدلل على صحة هذا الرأي بأن أغلب مفكرى هذه الحقبة لم يعودوا يهتمون بالبحث عن المعنى . وهذا يعني في نظره أن العلم الاجتماعى بعد الحرب العالمية الثانية - فى الغرب - قد تجاوز الأيديولوجيات وأتحرك بعيد عنها (٢٣) ويفرق « ريس » بين البحث العلمى والموضوعى ، وبين إستخدام نتائج هذا البحث فى خدمة السياسة . فالعلوم الاجتماعية فى نظره لاتستطيع أن تقدم لنا حلولاً لمشكلات الجريمة أو الجناح أو الفقر أو التفكك ، ولكنها قادرة على أن تزودنا بالفهم الموضوعى لتلك المشكلات ، كما يمكن أن نشير إلى وسائل الحل وتكاليف كل منها .

ويعود « ريس » إلى القول بأن العلوم الاجتماعية الموضوعية لم تعد تكفى الإنسان المعاصر ، لأنه يسعى دائماً إلى الحل وإلى التوجيه القادر على تخليصه من مشكلاته سواء المادية أو السيكولوجية أو الاجتماعية . وهذا يعنى أنه على هذه العلوم أن تسهم ليس فى تحقيق الفهم العلمى فحسب ولكن فى إستجلاء معنى الحياة وتقديم التوجيهات بصددھا . وهذا هو ما دعى « رايت ملز » بعد أكثر من قرن ونصف من « كومت » إلى أن يؤكد حاجة الإنسان العناصر إلى القيم القادرة على إثراء حياته . فالناس فى حاجة إلى فهم عالمهم مفهم معبى وجودهم ، وإلى معرفة سبيل الخلاص من أزماتهم ومشكلاتهم (٢٤) وهذا يعنى أن نفس المشكلة التى كانت تلح على تفكير « كومت » عادت بعد أكثر من مائة سنة لتلح على تفكير « ملز » Mills وهى مشكلة الشعور بسوء التوجيه

■ Sense- of disorientation

ويتساءل « ريس » عما يمكن للعلوم الاجتماعية أن تقدمه للإنسان ، فى عصر يسعى فيه نحو المعنى والتوجيه ، ويجيب بأن مايمكن للعلوم الاجتماعية أن تقدمه هو الوعى والفهم الموضوعى للواقع . فهذه العلوم قادرة على أن تمد الإنسان بالفهم الموضوعى للقيم التى يسعى نحو تحقيقها ، والمعانى التى حاول الإنسان الوصول إليها ، وبالألوار التى يلعبها وبالقوى الاجتماعية التى تسير المجتمع .

ويؤكد « ريس » أن العلوم الاجتماعية قادرة على أن تحرر الإنسان من سلطة الأيديولوجيات أو التوجيهات الفلسفية والقيمية العمياء ، وأن تخلصه من العبودية وأن تمدّه بالفهم الموضوعي لقيمه وأفكاره وفلسفاته وأهدافه (٢٥) . فهل تحقق هذا الذي تصوره « ريموندريس » ؟ وهل تجاوز علم الاجتماع مرحلة التأثير بالأيديولوجيات كما تصورها هذا المفكر ؟ وهل تحقق الطابع العلمي لهذا النظام المعرفي الذي يطلق عليه علم الاجتماع ؟

علم الاجتماع وقضية الصياغة النظامية للعلم

(رنهارد بندكس - وروبرت ميرتون)

لقد تعددت الإجابة على هذه الأسئلة . فعلى العكس من « فيير » و « ريس » وغيرهما اللذان يؤكدان تحول علم الاجتماع إلى مهنة وإلى إتجاهه نحو الموضوعية والتحرر من القيم ، نجد « رنهارد بندكس » R . Bendix يتبنى رأياً مضاداً في دراسة له بعنوان « علم الاجتماع والأيديولوجيا » (٢٦) . ولخص لنا « ميرتون » أهم الملاحظات التي أبداهما « بندكس » في مقاله المذكورة فيما يلي :-

أولاً : لا يوجد هناك اتفاق حول قيمة إسهامات علم الاجتماع بالنسبة للإنسان والمجتمع ، بعكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية والبيولوجية التي يوجد اتفاق تام حول قيمتها العلمية والتطبيقية في حياة البشر . وهذا هو ما يدعو في نظره إلى المزيد من التركيز على ربط العلم بالمجتمع أو على تنمية الجوانب التطبيقية من علم الاجتماع .

ثانياً : أنه على الرغم من أن المشتغلين بالعلوم الطبيعية أو البيولوجية يواجهون مشكلات تتعلق بتحديد مسار علمهم وبتقويمه وربطه بالمجتمع ، إلا إنهم قادرون على تحقيق قدر كبير من الموضوعية والحيدة العملية ، بعكس الحال بالنسبة لعلماء الاجتماع الذين يهتمون بدراسة موضوعات ترتبط بالقيم والأيديولوجيات والالتزامات السياسية ... الخ ، مما يعرض الدراسات في هذا المجال لخطر الإنحياز .

ثالثاً : أن البناء الاجتماعي أو التنظيمي لعلم الاجتماع ، طرأ عليه تغير شائع في ذلك شأن كل العلوم ، وقد نشأ هذا التغير من تغير مسار التمويل والمخصصات المالية . فقد صار تمويل البحوث والدراسات السوسيولوجية في يد المؤسسات الاقتصادية الكبرى والأجهزة الحكومية . وهذا ما يجعل هذه المؤسسات والأجهزة تتحكم في تحديد نوعية الأبحاث وإتجاهها وفي مجال التفسير وإستخلاص النتائج . وهكذا إنتقل مركز التوجيه من الجماعات وهيئات البحث العلمي إلى هذه المؤسسات والأجهزة . وهذه

النقطة - جنباً إلى جنب مع النقطتين السابقتين - تشير بجلاء قضية الموضوعية والإنحياز في علم الاجتماع . وهذا هو ما أدى بالبعض إلى إطلاق بعض التعبيرات مثل علم الاجتماع المنحاز Partisan Sociology ، الأمر الذي يؤدي إلى تحول علم الاجتماع إلى أيديولوجية .

ويذهب « روبرت ميرتون » R.merton إلى أن الإجابة على هذه التساؤلات تدخل في ميدان علم اجتماع العلم أو في مجال عملية الصياغة النظامية للعلم ويتفق « ميرتون » مع « بندكس » أنه لا يوجد إتفاق حول العديد من قضايا علم الاجتماع على عكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية أو البيولوجية . فليس هناك إتفاق حول الأهمية النسبية للمشكلات أو حول ما ينبغي دراسته والتركيز عليه ، كما لا يوجد إتفاق كامل بين الباحثين حول المناهج أو الأساليب المناسبة للدراسة أو كيفية البحث . يضاف إلى هذا أنه لا يوجد إتفاق حول المكانة المعرفية أو العلمية لنتائج الدراسات . أو حول النظرية أو النظريات المناسبة القادرة على توجيه الأبحاث الواقعية ، أو التي يمكن في ضوءها تفسير نتائج هذه الأبحاث ويذهب « ميرتون » إلى أنه إذا كان علم الاجتماع يعاني من مشكلة عدم الإتفاق الكامل بين الباحثين حول هذه القضايا ، فلاشك أن كافة العلوم الأخرى بما في ذلك العلوم الطبيعية وعلوم الحياة ، تعاني كذلك من نفس المشكلة ، ويمكن الخلاف بينهما في هذا الصدد في الدرجة ، بمعنى أن هناك قدراً من الإتفاق في مجال العلوم الطبيعية والحيوية بالمقارنة بعلم الاجتماع (٢٧) .

ويؤدي الاختلاف الكبير بين علماء الاجتماع حول المعايير والمفاهيم إلى إصابة الباحثين في هذا الميدان بحيرة شديدة أو بنوع من اللاتثبت حول دورهم كعلماء وحول ما يختارونه للدراسة وكيفية الدراسة ، وحول معيار الكفاءة الذي يمكن أن يقاس به إنتاجهم . وفي ظل غياب مثل هذا المعيار فإن علماء الاجتماع يميلون إلى تكوين جماعات أو مدارس متعددة يتشابه أعضاؤها كل منها في الرأي والاتجاه والنظرة إلى الواقع الاجتماعي وتفسيره . كذلك فإن غياب المحكمات الموضوعية للحكم على النظريات ونتائج الأبحاث السوسيولوجية ، يؤدي بالمناقشات العلمية إلى أن تتخذ طابع الجدل بين العلماء . وفي هذه الحالة يحرص كل فريق على أن ينتصر لآرائه فحسب ، الأمر الذي يؤدي إلى الإنحياز والتعصب وانتقاء الطابع العلمي . ويؤكد «رنهارد بندكس» أن علم اجتماع العلم لم يحقق السياق الاجتماعي للنظريات العلمية ، خاصة وأن هذا للسياق والإطار الحضاري هو الذي يشكل تفكير المشتغلين بالعلم خاصة علم الاجتماع (٢٨) .

ويقدم « روبرت ميرتون » العديد من أوجه النقد التي عادة ما توجه إلى علم

الإجتماع مثل عدم دقة الضبط المنهجي وخطورة النزعة الذاتية والإنحياز العلمى ، وعدم وجود إتفاق بين جمهوره المشتغلين بعلم الإجتماع حول معايير الصدق والأهمية فى مجال الأبحاث السوسيوولوجية ، وعدم ظهور أفكار جديدة أو قضايا محققة علمياً تتسم بالجدة والصدق والأصالة . يضاف إلى هذا أن النظرية السوسيوولوجية عادة ماتتضمن العديد من الجوانب الإنسانية الفارغة المضمون وعادة ماتعرض فى صفحات مطولة ، ولكنها لاتضيف جديداً أو تتضمن قضايا محققة . وهذا يعنى أنها تتضمن الكثير من اللغو ولاتحقق الشروط الواجب توافرها فى النظرية العملية التى عادة ما تكون مختصرة وتوجز مجموعة كبيرة من المعلومات فى قضايا قليلة ، وتعرض فى صورة منطقية معينة ... إلخ ، ولكن « ميرتون » بعد أن يعرض العديد من أوجه النقد الموجهة إلى النظرية السوسيوولوجية وإلى علم الإجتماع حالياً ، فإنه يؤكد أنها توجه كذلك إلى بعض العلوم الأخرى ولكن بدرجات مختلفة . ويشير هذا العالم إلى أن هذه المشاكل وغيرها تواجه كل العلوم ، خاصة فى مراحلها الأولى لوخلال مرحلة الصياغة النظامية للعمل - Inisti-tutionalization of science . وهناك الكثير من العلوم التى تعاني من نفس المشكلات نتيجة لوقوعها فى نفس المرحلة من الصياغة النظامية للعلم . ويعطينا مثلاً على ذلك بعلم النفس وبالتحديد مجال التعلم . فكما أن هناك الكثير من النظريات المتصارعة وغير المتفق عليها فى علم الاجتماع ، فإن هناك العديد من النظريات المتصارعة وغير المتفق عليها فى مجال التعلم ، فهناك نظريات « ثورنديك » - Thorn-dike ، « (الإرتباطية) ونظرية « جاثرل » Guthrle (الشرطية) والنظرية السلوكية « لهل » Hull والنظرية الكلية « لكوفكا » و « كوهلر » ونظرية المجال « لكيرت ليفين » ونظرية الديناميات النفسية « لفرويد » بتفريعاتها المختلفة ... إلخ .

ويلخص « ميرتون » إلى أن العلوم تختلف بينها فيما يتعلق بعملية الصياغة النظامية أو من حيث إكمال البناء العلمى ، فهناك بعض العلوم يمتد تاريخها إلى أكثر من ثلاثة قرون مثل علوم الطبيعة والكيمياء ، فى حين أن هناك علوماً لا يرجع تاريخها إلى أكثر من قرن ونصف مثل علم الاجتماع ، ويذهب « ميرتون » إلى أننا لو رجعنا إلى بداية إكتساب علوم الطبيعة معاييرها العلمية - منذ ما يقرب من ٣٠٠ سنة . فإننا سوف نجد أنها عانت من مشكلات مماثلة لتلك التى يعاني منها علم الاجتماع حالياً (٢٩) فقد إتسمت تلك الفترة بالعديد من الخلافات والجدل حول قضايا ومعايير الصدق فى علم الطبيعة كما يشير إلى ذلك « كوهين » I.B.Cohen ومؤرخو العلم . وقد استغرق الامر زمناً طويلاً حتى تحقق الاتفاق بين المشتغلين بالعلوم الطبيعية ، حول

المفاهيم والمعايير الأساسية في تلك العلوم . وهذا هو ما جعل « ميرتون » لا يتفق مع « بندكس » حول رأيه المطروح بصدد علم الاجتماع . فعدم الاتفاق بين العلماء حول المفاهيم والمعايير والأسس النظرية والمنهج ، مسألة لا ترتبط بموضوع الدراسة في علم الاجتماع أو بجوهر المشكلات التي يناقشها ذلك العلم ، وإنما ترجع إلى طبيعة المرحلة التطورية للعلم ذاته . فهو لم يتجاوز بعد مرحلة الصياغة النظامية كعلم . ولا يجب أن يقلقنا ما هو قائم اليوم من خلاف أو عدم اتفاق بين الباحثين في علم الاجتماع فسوف يصحح هذا العلم مسيرته تلقائياً مع تراكم المعرفة المحققة علمياً ومع تزايد معرفتنا بالواقع الاجتماعي لدول العالم ومع تزايد الأبحاث الميدانية القادرة على تزويدنا بالأساس الأول لأي علم . وهذا يعني أن ما يطلق عليه « بوپر » K.Pooper « ميكانيزمات التصحيح الذاتي للعلم كمشروع اجتماعي » - Self corrective mechanisms of science as a social enterprise - سوف تعمل و تؤتي ثمارها داخل علم الاجتماع تلقائياً ، مما سوف يوسع من دائرة الاتفاق حول المعايير والمفاهيم بين العلماء . ويجب علينا ألا ننسى إحدى الحقائق الأساسية التي يجب على علماء الاجتماع أن يعوها جيداً . فليس هناك نهائية علمية ، كما أن المنهج العلمي هو في جوهره منهج التكذيب . وهذا يعني أن ما سوف يتوصل إليه العلماء و الباحثين في مجال المجتمع ، ربما يتغير في المستقبل بناء على نتائج أبحاث أخرى تؤدي إلى نتائج مناقضة . وهذا هو قدر أي باحث على حد تعبير « ماكس فيبر » في مقالة له عن العلم كمهنة (٢٠) . ويذهب ميرتون إلى أن تقبل هذه الحقيقة أو هذا القدر العلمي ، يكون أسير بالنسبة للعلماء كلما تقدم العلم في مجال صياغته النظامية . ولعل هذا هو ما يفسر لنا تمسك كل باحث في مجال علم الاجتماع بأرائه و بنظرية معينة ، حتى بعد ظهور ما يكذبها . وهذا ما يحول النظرية أو الفكرة إلى أيديولوجية معوقة لتقدم العلم ذاته . وهنا تكمن الخطورة والتي تتمثل في إنعدام الروح العلمية في المناقشة والبحث الموضوعي .

ويناقش « ميرتون » قضية نسبية الوقائع الاجتماعية . فهو يذهب إلى أن هذه الحقيقة لا تحول دون قيام علم لدراسة المجتمع ، أو دون تطبيق المنهج العلمي المنهج العلمي في الدراسة فأى علم يجب أن يكون لديه مجموعة من المعايير المتفق عليها بين العلماء مقدماً . وبناء على هذه المعايير فإنه يمكن إجراء الأبحاث وتقييمها . وإذا ما فشل العلماء في الاتفاق على مثل هذه المعايير ، فإنه لن يكون هناك علم . ويؤكد « ميرتون » أن علم الاجتماع لم يصل إلى مرحلة الاختلاف الكلي أو الشك المطلق حول معايير الحكم على الدراسات والأبحاث المطروحة والتي تجرى في إطاره . ويجب أن نميز في هذا

الصدق بين نسبية الظواهر المدروسة ، وبين الإتفاق حول معايير تقييم الصدق والكفاءة بالنسبة للأبحاث الواقعية . ويشير « ميرتون » إلى أن الزعم بعدم وجود أى إتفاق بين علماء الإجتماع حول معايير الصدق العلمى ، ينجم عن إبراك خاطيء أو عن سوء فهم . فهناك فى رأى « ميرتون » إتفاق معرفى بين العلماء ، وإن كان هناك إختلاف قيمى Cognitive agreement and value disagreement ويعطينا مثلاً على الإتفاق القائم بين العلماء حول بعض الجوانب المعرفية ، وهو ما يذهب إليه « ماركس » من أن الحراك الإجتماعى الصاعد داخل المجتمع الرأسمالى ، يدعم المجتمع الرأسمالى ذاته ، ويمكن النظام من تجديد قواه وتجديد مدافعين عنه من بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا . وإذا كان « ماركس » يقيم هذه الواقعة بأنها منارة أو محاولة من صانعى السياسة داخل المجتمع الرأسمالى ، لدعم النظام والحفاظ على بناء القوة القائم فى المجتمع الرأسمالى ، فإن هذه القضية (بعيداً عن تقييم ماركس) أصبحت موضع إتفاق ، حتى من جانب أولئك الذين يعارضون الماركسية مثل « سمبارت » Sombart و « باريتو » Pareto فسمبارت يذهب إلى أن تزايد أن حجم التنقل الأفقى الصاعد كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية - إستطاع أن يحل محل الصراع الطبقي وأن يخفف من حدته هناك (٣١) . كذلك فإن « باريتو » وهو من أشد المعارضين للماركسية ، يتفق مع قضية تزايد الحراك الصاعد فى المجتمعات الرأسمالية ، وأن كان يختلف مع تقييم « ماركس » لها . كذلك فإن هناك إتفاقاً متزايداً بين علماء الإجتماع حول أساليب البحث الواقعى ، وحول كيفية إختيار الفروض والنظريات السوسيولوجية . وعلى سبيل المثال فإن هناك إتفاقاً متزايداً بين المشتغلين بعلم الإجتماع حول ضرورة إختيار القضية الماركسية السابقة ، من خلال طرح بعض التساؤلات التالية . إلى أى مدى يتوحد أولئك الأفراد الصاعدون على سلم التدرج الإجتماعى الطبقي ، مع أبناء الطبقة الإجتماعية الجديدة التى ينتقلون إليها ؟ وماهى الظروف التى تجعلهم يحتفظون بولائهم للطبقة القديمة التى إنسلخوا منها ؟ ومتى تؤدي هذه العملية إلى دعم بناء القوة القائم ؟ ومتى تؤدي إلى تغيير أساس الإنقسام والصراع الطبقي (٣٢) ؟ ويمكننا أن نضيف إلى ما ذكره « ميرتون » أن هناك إتفاقاً نامياً بين المشتغلين بعلم الإجتماع حول بعض القضايا المعرفية مثل التساند الوظيفى بين مكونات البناء الإجتماعى ، وحول الأساليب المنهجية العامة للدراسة الواقعية . كما أن هناك إتفاقاً حول أهم المتغيرات الإجتماعية التى ترتبط بالتصنيع فى مختلف ملامح الحياة الإجتماعية ، حول أثر التحديث الإجتماعى على البناء الإجتماعى والثقافى للمجتمعات التقليدية ... الخ .

والنقطة الأساسية التي يركز عليها « ميرتون » هنا هي أن الاختلاف القيمي بين الباحثين ، يطمس حقيقة قائمة وهي وجود إتفاق بينهم حول بعض الجوانب المعرفية المعنية ، وحول بعض الأساليب المنهجية للدراسة وحول معايير الصدق في البحث السوسيولوجي . ويذهب الباحث المذكور إلى أن المشكلة في علم الاجتماع يجب ألا تطرح على الوجه التالي : إما أن يكون هناك إتفاق كامل حول معايير الصدق وحول المفاهيم بين علماء الاجتماع ، وإما ألا يكون هناك علم اجتماع على الإطلاق فطرح القضية على هذا النحو ، يتضمن سوء فهم لطبيعة العلم ، إلى جانب أن الإتفاق الكامل أمر غير متحقق في أى علم من العلوم . ومع ذلك فإن هناك جهوداً مبذولة لتقريب وجهات النظر المتعارضة بين العلماء تحقيقاً للإتفاق المنشود .

وأخيراً يناقش « ميرتون » في نهاية مقالته المذكورة ، ملاحظة « بندكس » الثالثة (والتي سبق أن أشرنا إليها فيما سبق) ، والتي تتمثل في تزايد الإنحياز واللاموضوعية في أبحاث علم الاجتماع ، خاصة بعد أن أصبح التمويل يصدر من مؤسسات وهيئات لها طابعها السياسي والإقتصادي المتميز . وهذا هو ما أدى إلى تغير البناء الاجتماعي لعلم الاجتماع Social structure of sociology في رأى « بندكس » حيث إنتقل مركز الثقل في تمويل علم الاجتماع من الجامعات إلى الهيئات الحكومية والأهلية . وينكر « ميرتون » تعليقا على هذه الملاحظة أنه بالفعل زادت الإعتمادات المالية المخصصة للأبحاث السوسيولوجية من جانب الحكومة والمؤسسات الإقتصادية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا التغير قد حدث في نفس الوقت - وربما بصورة أكبر بالنسبة للعلوم الطبيعية والحيوية . ويؤكد « ميرتون » أن أهم نتائج هذا التغير في مصادر تمويل العلوم ، هو تغير المعيار الأساسي للحكم على قيمة الأبحاث العلمية . فقد صار هذا المعيار هو مدى ما تقدمه الأبحاث من فائدة مباشرة وحل بعض المشكلات المطروحة ، خاصة بعد أن أصبح إجراء الأبحاث مسألة مكلفة أو باهظة التكاليف . ولكن على الرغم من هذا التحول ، إلا أنه لم يمس في نظر « ميرتون » الموضوعية أو التقاليد العلمية ، لأنه إذا كان حجم التمويل يحدد من قبل المسؤولين عن المؤسسات الحكومية أو الإقتصادية ، إلا أن أساليب البحث واتجاهاته مازالت في يد المجتمع العلمي أو الأكاديمي كالجامعات وليس في يد الحكومة أو هيئات التمويل .

ولكن « ميرتون » في دفاعه عن موضوعيه علم الاجتماع وعن علميته ، تجاهل في نظر « بندكس » مشكلة الإنحياز الأيديولوجي الذي لايؤثر على إختيار مجالات البحث فحسب ، ولكن أثره يمتد إلى إختيار موضوعات الدراسة وتفسير البيانات وأسلوب

تحليلها ويعترض « بندكس » على الرأى التطورى « ميرتون » حول مراحل سير كل علم ، ومؤدى هذا الرأى هو أن كل علم يبدأ فى شكل آراء متصارعة ثم يتخذ الطابع الجدلى ؛ ثم مايلبث العلماء أن يتفقوا حول معايير والمفاهيم الأساسية فيه ثم ينتهى بأن يصبح علما مستقراً وهذا هو ما يطلق عليه « ميرتون » عملية الصياغة النظامية للعلم . ويستند إعتراض « بندكس » على هذا الرأى التطورى لمسيرة العلم إلى أنه ينطلق من إفتراضين أوليين ، الأول أن كافة المعلومات هى واحدة فى جوهرها ، بغض النظر عن مجال الدراسة ، والثانى أنها سوف تتبع تراكمها تطوراً متشابهاً . وهذا أمر غير صحيح ، فهذا الفرض ذاته لا يستند إلى شواهد موضوعية وإنما يعتمد على أسس ايديولوجية (٢٢) . يضاف إلى هذا أن الأهداف النفسية للبحث كثيراً ما تؤثر على مسار البحث من حيث الفروض وتوجيه الملاحظات وتفسير النتائج ... الخ .

ملاحظات ختامية :

وما يهمنا هنا هو أن نبرز الخلاف بين المشتغلين بعلم الاجتماع حول بعض القضايا مثل مدى علمية هذا الفرع من المعرفة ، وحول القدر الذى تلعبه القيم المسبقة للباحث فى تشكيل مسار بحثه ، وحول القدر المتوافر من الإتفاق حول معايير الصدق والأهمية التى يمكن أن تقاس بها الأبحاث السوسيولوجية ، وحول أثر مصدر التمويل على مسار البحث . وكذلك فإن هناك إختلافاً بين الباحثين حول القيمة العلمية والنفسية للأبحاث السوسيولوجية فهل يمكن لنا الإكتفاء بقيمة الأبحاث السوسيولوجية كوسيلة لمواجهة بعض المشكلات ، على حساب القيمة العلمية التى تتمثل فى إختبار فروض أو نظريات معينة باستخدام أساليب المنهج العلمى المعترف بها . والخروج بتعميمات محددة ؟ هذه التساؤلات وغيرها كانت وما تزال محل خلاف بين الباحثين وسوف تظل قضايا خلافية ويمكن لنا إرجاع سبب الإختلاف حولها إلى عدة عوامل نوجزها فيما يلى :

أولاً : يتعلق بمجال الدراسة فى علم الاجتماع ، وهو مجال يختلف عن مجال الدراسة فى العلوم الطبيعية ، فالظواهر الإجتماعية تنقسم بالنسبية والتاريخية الأمر الذى يجعل الضبط المنهجى فى دراستها والخروج بتعميمات بصدها أمر أكثر صعوبة بالمقارنة بدراسة الظواهر الطبيعية

ثانياً : حداثة العلم وعدم إكتمال صياغته النظامية كنظام معرفى مستقر

ثالثاً : التوجيهات القيمية والايديولوجية المؤثرة فى الأبحاث السوسيولوجية سواء على مستوى النظريات أو على مستوى الأبحاث الميدانية

وما يزال أمام علم الاجتماع شوطاً كبيراً حتى تكتمل صياغته النظامية كعلم . والخطوة الأولى في رأينا ، هي توحيد المفاهيم المستخدمة في هذا العلم على مستوى كل دولة على الأقل تمهيدا لتوحيدها بين المشتغلين بعلم الاجتماع على مستوى العالم كله . فهناك خلاف كبير بين العلماء بالنسبة لتحديد المصطلحات - كما تشير إلى ذلك « لوسى مير » في مقالة لها بعنوان « لغة العلوم الاجتماعية » أما الخطوة الثانية فنتمثل في إجراء دراسات مسحية عن كافة مجتمعات العالم يعقبها دراسات مقارنة موضوعية قادرة على كشف التشابهات والاختلاف . ويجب هنا أن نشير إلى أننا يجب ألانتوقع أن يصل علماء الاجتماع إلى صياغة نظريات عملية مستكملة للشروط المنهجية والعلمية في المدى القريب . ولكن هذا لا يمنع من الإنتفاع بعلم الاجتماع وبأساليب الفنية التي يقدمها لفهم المجتمع والدراسة ، في تشخيص بعض المشكلات الاجتماعية ورسم برامج التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات المتخلفة ومواجهة المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الأكثر تطوراً .

مراجع الفصل الرابع

(1) Raymont Aron : The opium of the intellectuals : London Secker and Warburg 1957 - P.323 . a

(2) See : Peter L. Berger and Thomas Lucmann : The Social Construction of reality N . Y . Doubleday 1966. 133 - 115 .

(3) R . Bendix : Sociology and Ideology : in . E . Tiryakian : The nomenon of Sociology : A . C . C . N . Y . 1971 P . 174 .Phe

ration-(4) Guy Rocher: A general introduction to Sociology . A theoretical perspective : Macmillan Co of Canada 1974 P . 393 .

(5) Ibid .

(6)K . Marx : German ideology R . Pascals,ed . London : Lawrence and Wishart 1938 , Parts I and 3 .

(7)K . Marx : A contribution to the critique of Political economy' N.Y. International Library 1904 .

(8) G . Rocher : op . cit . P . 101 .

(9) Norman Birnbaum : The Sociological Study of ideology - 1904 - 1960 ; A trend report and bibliography - Current Sociology I No,2 1962.

(10) C .Rocher : op . cit PP . 100 - 102 - See also . K . Marx : German ideology . P . 39 .

(11) G .Rocher :op . cit P .102

(12) K. Manhiem : Ideology and Utopia An introduction to the sociology of Knowledge . Trans From the German by Louis Wirth and Edward Edward Shils University of Chicago Press 1948

(١٣) يمكن لمن يرغب فى دراسة تاريخ مفهوم الايديولوجيا وتطوره الرجوع إلى كتاب (برنبوم) Birnbanm الذى سبق أن أشرنا إليه .

(١٤) فرناند ديوموند مفكر فرنسى له مجموعة من الأعمال الهامة فى مجال دراسة الايديولوجيا أهمها ما يلى .

" Notes sur L'analyse des ideologyies, " Recherches Sociograp -
F.Dumond " Ideologie et Savoir وكذلك hiques 4 No . 2 1963 155 - 63
internation aux se Sociologie إنظر historique " Cahiers 43 - 60 - G .
35 (July - Decemher)1963 : Rocher :op cit .

(15) G .Rocher : op . cit p . 104 .

(16) G . Rocher : op . cit, p 401 .

(17) G . Rocher : p . 402 .

(18) G . Rocher : op . cit Pp, 394 - 397 .

(١٩) يمكن لمن يحاول دراسة هذا الموضوع أن يرجع لكتاب

Churles Hanly : A psychoanalysis of nationalistic sentiment in Na-
tionalism in Canada - ed by Peter Russell : Toronto - Mc Graw Hill
Co of Canada 1966 Pp . 303 - 319

(20) Raymond E . Ries : Social science and Idiology in Dennis H
. Wrong and Horry L . Gracey : eds : Reading in introductory Sociolo-
gy : Macmillan London P . 637 .

(21) Max Weber : Science as vocation;in : From Max Weber : essays
in sociology (ed) and tran by H.H.Gerth and C.R.Mills N. Y. Oxford
univ . Press 1946 P. 152

(22) R .E .Ries :op . cit : p . 640

(23) R .E .Ries .op . cit .p . 641

(24) C .R .Mills, Sociological immagination N .Y . Oxford Univ
press 1959 - pp . 45

- (25) R . E . Ries. op . cit p . 643
- (26) R, Bendix : Sociology and ideology : in E, A . Tiryakian :
The Phenomenon of Sociology : Appleton century crofts 1971 pp . 173
- 187
- (27) Robert Merton The Precarious Foundations of detachment in
Sociology : in E .Tiryakian : op , cit . pp . 188 -191
- (29) R ,Merton : op . cit . p . 193
- (30) Max Weber : Science as a voctionin Hans, Gerth and G . W ,
Mills (ed) From Max Weber : Essays in sociology : N . Y . Oxford
University press 1946 p . 138
- (31) R , Merton : op, cit p , 197
- (32) Ibid
- (33) R . Bendix : Comment : in E . A . Tiryakian (ed) op. cit pp .
200 - 201 .

الفصل الثانى

النظرية والنموذج فى علم الاجتماع

- ١- النموذج العلمى والنظرية العلمية
- ٢- النموذج التطورى
 - (أ) النظريات أحادية الإتجاه : الإتجاه التكنولوجى - إتجاه فلسفة التاريخ - إتجاه الدارونية الإجتماعية - إتجاه بعض رواد علم الاجتماع .
 - (ب) نظريات التطور الدورى .
 - (ج) النظرية العامة فى التطور .
 - (د) نظريات التطور المتعدد الإتجاهات .
 - (هـ) مناقشة عامة .
- ٣- النموذج العضوى والوظيفى .
- ٤- نموذج التوازن مقابل نموذج الصراع .
- ٥- نموذج العلم الطبيعى .
- ٦- النماذج الإحصائية والرياضية .
- ٧- مناقشة عامة .
- ٨- مراجع الفصل الأول .

النموذج العلمى والنظرية العلمية :

يتبنى كل باحث فى علم الإجتماع تصوراً خاصاً عن الإنسان والمجتمع والتاريخ ، يؤثر على عدة جوانب هامة فى دراسته ، مثل تحديد أهدافه العملية ، وتحديد مجال دراسته ، وتحديد نموذج التفسير الذى يستخدمه . ويعد هذا الأمر شائعاً بالنسبة لآى علم من العلوم فعالم الطبيعة أو الكيمياء أو الفلك .. لابد وأن ينطلق فى دراساته النظرية والتطبيقية من نموذج علمى معين يساهم فى توضيح الطريق أمامه من حيث الاختيار والتفسير والفهم .

ويمكن لنموذج علمى واحد أن يكون منطلقاً لأكثر من نظرية . ومثال هذا أن النموذج الجرثومى فى علم الحياة هو المنطلق الأساسى لأكثر من نظرية ، تفسر كل منها مرضاً معيناً . فالرأى الذاهب إلى أن الجراثيم هى التى تسبب الأمراض ، يعد نموذجاً يمكن فى ضوءه تفسير أمراض التيفود والدرن و ... الخ . فهذا النموذج يعد فى هذه الحالة التصور العام الموجه للبحث . وكذلك الأمر فى علم الإجتماع فهناك بعض النماذج العامة ، والتى يعد كل منها منطلقاً لأكثر من نظرية . ومثال هذا أن النموذج التطورى فى تفسير حركة التغير الاجتماعى والتاريخى ، يعد منطلقاً لأكثر من نظرية طرحت فى هذا الصدد مثل نظرية التطور فى خط مستقيم ونظرية التغير الدائرى . ويمكن أن تصنف النظريات بطريقة أكثر تفصيلاً فنقول نظرية « كومت » و « فيكو » و « سبنسر » ... الخ .

وينبه علماء المناهج إلى خطورة الإلتزام المطلق بنموذج علمى معين أياً كان نوعه ومضمونه فى جميع الحالات أو فى كل الظروف . فذلك الإلتزام المطلق يمكن أن يكون أمراً مضللاً فى الكثير من الحالات ، أو على الأقل يكون عاملاً معوقاً عن التوصل إلى التفسير الصحيح . ومثال هذا أن النموذج الجرثومى يفشل فى تفسير بعض الأمراض النفسية الجسمية أو أمراض سوء التغذية وأمراض التسمم الكيميائى . ونفس الوضع ينطبق على النموذج التطورى . فإذا كان هذا النموذج الأخير صادقاً بالنسبة لمجتمع بعينه ، فإن هذا لايعنى أنه يصدق بالضرورة على كافة المجتمعات الأخرى .

ويحدث عادة إستعارة النماذج بين العلوم المختلفة . ويظهر هذا بشكل واضح فى علم الإجتماع . فغالبية النماذج فى هذا العلم الأخير - إن لم يكن كلها - مستعارة من علوم أخرى . فالنماذج العضوية والوظيفية والبنائية مستعارة من علوم الأحياء .

والنموذج الميكانيكى مستعار من علم الطبيعة والنموذج الإحصائى مستعار من العلوم الرياضية وهكذا .

أما النظرية العلمية فهي عبارة عن مجموعة من القضايا العامة المصاغة بطريقة منطقية ، والتي تشير إلى مجموعة من الأفكار الواضحة فى الواقع العلمى . ويشير دارسوا المناهج إلى أن القضايا التى تكون النظرية العملية يجب أن تكون منسقة ومرتبطة بشكل يسمح بأن تستمد منها التعميمات إستقرائياً ، وأن تكون هذه القضايا منتجة بمعنى أنها نقود الباحثين إلى المزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة . وعادة ما يبدأ البحث فى أى علم من العلوم بقضية عامة هى الفرض المطلوب إختياره لبيان مدى صحته ، ويحاول الباحث تحقيق هذا الفرض بتصميم بحث تجريبى أو ميدانى يمكن من خلاله إختيار صحة عذا الفرض إعتياداً على الملاحظة والتجربة والمقارنة .

ويشير بعض الباحثين إلى أن قاعدة البحث فى العلم هى الملاحظة العلمية المنظمة . ويعبر الباحثون عن كل ملاحظة مفردة بقضية تنص على أنه فى مكان وزمان معين ، وتحت شروط معينة وقعت هذه الظاهرة المعينة . وتعد مثل هذه القضايا ضرورة أساسية لأى علم ، ولكنها لا تكفى لإقامة العلم ، ذلك لأن الملاحظات المفردة يجب أن تتبع نظاماً معيناً حتى تتمكن من إجراء المقارنة لبيان أوجه الشبه والخلاف والتصنيف ، إلى جانب إخضاعها للمقارنات الإحصائية وصولاً إلى التعميمات . وهكذا تكون هذه المعارف التى تصاغ فى شكل تعميمات أعلى فى مستواها من تلك التى تصاغ فى شكل قضايا مفردة .

ولكن هذ لايعنى أن التعميم هو أعلى درجات المعرفة ، لأن جهود العلماء العاملين فى نفس الميدان تؤدى إلى ظهور مجموعة من التعميمات تحتاج إلى إطار ينظمها ويحقق الترابط والتكامل بينها . وهكذا تظهر النظرية التى يعتبرها « تيماشيف » أعلى درجات المعرفة (١) .

ويشير علماء المناهج إلى خطورة الوقوف عند مرحلة النموذج العام وعدم بذل محاولة للتوصل إلى نظريات عملية قادرة على تفسير الظواهر تفسيراً علمياً محدداً كذلك فإنهم ينبهون إلى خطورة تمسك العلماء بنماذج معينة كما سبق أن أشرنا .

ولعل المشكلة الأساسية فى علم الاجتماع تتمثل فى الوقوع فى هذين المحظورين معا . فالفكر السوسيولوجى غالباً ما يتوقف لدى العالم عند تبني نموذجاً

معيناً دون تجاوزه إلى بناء النظرية العلمية . كذلك فإن أغلب علماء الاجتماع يتوحدون بنموذج أو بأخر ، بطريقة تعوقهم عن رؤية الحقيقة ، حيث يحاولون باستمرار البحث عما يؤيد هذا النموذج ، وهكذا يتحول النموذج لديهم عن كونه مجرد مشروع نظري مؤقت ، ليصبح أيديولوجية تحجب عن صاحبها الرؤية الموضوعية للواقع (٢) .

وتبرز هذه المشكلة بصورة واضحة في علم الاجتماع ، لأن النماذج السوسيولوجية عادة ما تتضمن مجموعة من المفاهيم والتصورات الأخلاقية والسياسية والسيكولوجية التي لا تتوافر في حالة النماذج العلمية في العلوم الطبيعية ، يضاف إلى هذا أن الباحث السوسيولوجي يتمسك بالنموذج الذي يتبناه لسبب بسيط وهو أنه لا يوجد لديه ما يتمسك به سوى ذلك النموذج ويقول آخر فإن هذا النموذج هو الذي يشكل موقفه النظري .

ويشير « هنري بوانكاريه » Hi Poincare عالم المناهج الفرنسي إلى أنه في الوقت الذي يستغرق فيه عالم الطبيعة في تحقيق فروضه بطريقة موضوعية دقيقة ، فإن علماء الاجتماع يضيعون وقتهم في مناقشات حول المنهج (٢) . وإذا كان من الممكن حسم الخلافات العلمية في مجال العلوم الطبيعية بأساليب سهلة وموضوعية ومتفق عليها ، فإن من الصعب حسم مثل هذه الخلافات في مجال علوم المجتمع ، إلى جانب عدم توافر وحدة فكر حول مبادئ مشتركة يمكن أن تكون هي المنطلق نحو فهم مشترك .

ويؤكد « ألكس إنكلز » A. Inkeles أن أغلب علماء الاجتماع يصعدون في دراساتهم عن نماذج تحولت لديهم إلى توجيهات أيديولوجية ملزمة (٤) والواقع أنه بدون تفهم مثل هذه النماذج ، فإنه يصعب فهم الخلفية النظرية الموجهة للدراسة أو ما يطلق عليه « الفين جولدنر » A. Goldener « الفروض الخلفية » - Background assumptions (٥) وسوف نعرض فيما يلي لإهم النماذج المطروحة في الفكر السوسيولوجي .

أولاً: النموذج التطوري:

لقد كان فكر علماء الاجتماع المبكرين محكوماً بتصور خاص مؤداه أن الإنسان يتطور بطريقة تقدمية عبر مراحل معينة . ويتجه هذا التطور من الأشكال الأكثر بساطة في اتجاه الأفكار الأكثر تقدماً وتعقيداً ويتضمن هذا النموذج عدة نظريات متعددة تتفق على أن المجتمعات أو أشكال الحياة الجماعية تتطور وتتغير ، وإن كانت تختلف من حيث تحديد شكل هذا التطور ومراحله . وسوف نعرض فيما يلي لأهم هذه النظريات :

النظريات أحادية الإتجاه : Uni linear theories

وتقوم هذه النظريات على أساس أن التطور الإجتماعى لأى مجتمع يسير فى خط مستقيم وعبر مراحل متتابعة بفعل قوى داخلية وخارجية . وقد ساهم العديد من رواد علم الإجتماع فى إنكاء هذا الإتجاه . فقد حدد علم الإجتماع « أجست كومت » A. Comte ثلاث مراحل تقدمية هى المراحل الثيولوجية أو الدينية ، ثم المرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً يصل المجتمع إلى المرحلة الوضعية حيث يسود المجتمع الإتجاه العلمى . وهناك ثلاثة مراحل كبرى حددها المفكر المذكور لتطور المجتمعات تقابل مراحل التطور الفكرى وهى مرحلة الغزو ، ثم مرحلة الدفاع ، وأخيراً مرحلة الصناعة (٦) .

كذلك فقد قدم « هربرت سبنسر » H. Spencer نظرية تلتزم بأساسيات هذا الخط التطورى ، حيث أوضح أن علم الإجتماع يهتم بدراسة التطور فى أشكاله الأكثر تعقيداً (٧) . فالتطور الإجتماعى عند هذا المفكر ، هو إستمرار للتطور الذى يطلق عليه « ما فوق العضوى » Super - organic عند الحيوانات ، وهذا الأخير هو فى جوهره إستمرار للتطور العضوى . وإذا كان التطور العضوى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى المادة الحية ، فإن التطور الإجتماعى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى أشكال التجمع البشرى .

وتتضمن فكرة التطور عند « سبنسر » فكرة السير المتواصل فى إتجاه واضح المعالم . وكانت نظريته عبارة عن محاولة لبيان المظاهر الأساسية لهذا الإتجاه ، ويخلص أساسيات هذا الإتجاه فى عبارة « التقدم نحو كمال التنظيم . ويتضمن مفهوم التنظيم عند هذا المفكر فكرتى البناء والوظيفة . فالفرق بين الحيوانات الدنيا والعليا هو فى جوهره فرق من حيث التنظيم ، فالحيوانات العليا أرقى تنظيماً من الحيوانات الدنيا . وهذا يعنى أن بنائها أكثر تعقيداً . وأن أعضائها تؤدي وظائف أكثر تخصصاً ودقة وتعقيداً . ونفس الشيء ينطبق على المجتمعات فالمجتمعات الأكثر تطوراً هى الأعقد بناءً والأكثر تخصصاً من حيث النظم .

فالتطور الإجتماعى يسير عن « سبنسر » من المتجانس Homogeneous إلى المتباين Heterogeneous . فالمجتمع البدائى أو التقليدى يتسم بتجانس أعضائه من حيث العمل والفكر والتقاليد ، أما المجتمع الأكثر تطوراً فهو ذلك الذى يتسم بالتخصص وتقسيم العمل والإنقسام المهنى والفكرى ... الخ . ففى هذا المجتمع الأخير تظهر جماعات ونظم أكثر تخصصاً لتقوم بوظائف مستقلة . فبعد أن كانت العائلة فى

المجتمع التقليدي تقوم بالوظائف التربوية والدينية والإقتصادية والسياسية والترفيهية... الخ فإن هناك نظاماً مستقلة لأداء كل وظيفة من هذه الوظائف في المجتمعات الأكثر تطوراً .

ويتبنى كل أنصار الدارونية الإجتماعية Social Darwinism ، التطور أحادي الإتجاه ، ويستخدمونها إستخداماً خاصاً في خدمة السياسة والإقتصاد في العالم الغربي . والدارونية الإجتماعيون أولئك الذين تأثروا بنظرية دارون وحاولوا تطبيقها في العالم الإجتماعي ، ومن أبرز ممثلي هذا الإتجاه « هربرت سبنسر » وقد ذهب أنصار هذا الإتجاه إلى أن حركة التغير داخل أى مجتمع محكومة بسيطرة الإنسان عليها . وكل المحاولات التي تبذل في هذا الصدد ، أو للتأثير في مجرى النمو التطوري لن يؤدي إلا إلى قلقلة التوازن الإجتماعي القائم داخل المجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى آثار وخيمة لا يمكن التوقع بها . وقد عارض أنصار الإتجاه الداروني التطوري في علم الإجتماع ، ذلك الإتجاه الوضعي الذي تبناه « كومت » مؤسس ذلك العلم في العالم الغربي . فقد ذهب « كومت » إلى أن الدراسة العلمية أو الوضعية للمجتمع تتيح لنا الفرصة لفهم الأسباب الموضوعية لما يعانيه المجتمع من أزمات ومشكلات ، وبالتالي تتيح لنا فرصة مواجهة هذه المشكلات والإسراع في تحقيق التقدم الإجتماعي داخل المجتمع . وهذا هو ما عارضه أنصار الإتجاه الداروني معارضة صارمة ، حيث لا جدوى في نظرهم من التدخل البشري في خط سير الحياة الإجتماعية لأنها محكومة بقوى طبيعية صارمة . ومن هنا فإنه لا جدوى من الحركات الإصلاحية أو الاشتراكية أو أية محاولة لتغيير التنظيم الإجتماعي السائد في العالم الغربي . وهذا هو الهدف الأيديولوجي الخلفي من حركة الدارونية الإجتماعية .

ويمكن أن ندخل النظرية الماركسية داخل هذا الإتجاه نتيجة لما تضمنته هذه النظرية من مراحل تطورية أحادية الإتجاه . فالمجتمعات طبقاً لهذه النظرية الأخيرة تمر المشاعية البدائية ، حيث كانت أدوات الإنتاج بسيطة . وكان الإنسان عاجزاً عن مصارعة قوى الطبيعة بمفرده ، الأمر الذي إضطره إلى العمل الجماعي . وإتسمت هذه المرحلة بنوع من الشوعية أو الملكية المشتركة للأرض والأدوات . ثم ينتقل المجتمع إلي مرحلة الرق أو العبودية ، حيث يحدث نوع من التطور في قوى وأدوات الإنتاج ، كما يظهر تغير في أوضاع الملكية والترتيب الطبقي للمجتمع ، وبالتالي في جميع المتغيرات الأخرى كالسلطة والأسرة والدين ... الخ فهنا تظهر طبقة مالكة تسترق أخرى كادحة . ومع تطور المجتمع ينتقل إلى المرحلة الإقطاعية بعد أن يحدث تطور جديد في قوى

وأبوات الإنتاج ويتسحق إستخدام المعادن ، خاصة الحديد حيث يتم صنع المحراث . وهنا يحدث تقدم فى علاقات الإنتاج حيث يحصل الفلاحون على قدر من الحرية أكثر من المرحلة السابقة ولكن يظل المجتمع منقسماً إلى طبقتين هما : سادة الأرض ، وعبيد الأرض أو الأبقان ومع ظهور الإكتشافات الجغرافية وحركة التجارة العالمية والمختوعات الحديثة كالبخار وإتساع الأسواق ... ، إنتقل المجتمع إلى المرحلة الرأسمالية التى يظل داخلها إنقسام المجتمع إلى طبقة مالكة وكادحة ، أو مستغلة قائماً ، ولكن التناقض بين الطبقة البرجوازية والطبقة الكادحة سوف ينتهى حتماً بالمجتمع إلى التحول الثورى نحو المرحلة الاشتراكية . وهكذا يتضح أن هناك خطأ تطورياً للمجتمعات فى النظرية الماركسية ، وغاية هذا التطور هو تحقيق النظام الشيوعى أو اللاتبقى . وهنا يقوم التوزيع على أساس المبدأ التالى : من كل بحسب قدرته ، إلى كل بحسب حاجته (أ) .

وقد إعتد كل من « ماركس » و « إنجلز » فى التذليل على صحة آرائهما ، على نظريات بعض الباحثين الأنثروبولوجيين فى القرن الماضى وفى مقدمتها نظرية التطور عند « لويس مورجان » كما جاءت فى كتابه عن « المجتمع القديم » كذلك إعتد على دراسة « حق الأم » « لباخوفن » و « ماركس » وزميله فى نظريات هذين العالمين وغيرهما من التطوريين ، فى الأسرة والملكية والطبقات الإجتماعية والنظم الإقتصادية والسياسية ... ما يؤيد وجهة نظرهما وفلسفتها ، ذلك لأن الملكية الخاصة والطبقات والأسرة وغيرهما من النظم ، لم تظهر فى نظر التطوريين منذ ظهور الإنسان على الأرض ، ولم تظهر هذه النظم إلا فى مراحل تطويرية متأخرة . وهذا يعنى أن المجتمعات الإنسانية كانت تعيش فى البداية بلا ملكية خاصة ولا نظم أسرية أو وظيفية . وقد وجد « ماركس » فى هذه الآراء وما يدعم وجهة نظره التى تذهب إلى أن الدولة والطبقة والملكية، نظم غير طبيعية أو نظم صناعية مالها الحتمى إلى الزوال ، وأنها ستسقط حتماً أمام تيار التاريخ المتجه حتماً نحو الاشتراكية المتطرفة وهذه آراء فاسدة لإعتمادها على التاريخ الظنى .

ونستطيع أن ندرج « دوركيم » ضمن أنصار هذا الإتجاه ، نتيجة لما ذهب إليه من أن هناك إتجاهاً تاريخياً تطورياً يتجه بالمجتمعات نحو تزايد التخصص وتقسيم العمل ، فالمجتمعات تنتقل عند ذلك المفكر من نموذج التضامن الآلى Solidarity Mechanical نحو نموذج التضامن العضوى Organic Solidarity . ويأتى هذا النموذج الثانى فى أعقاب النموذج الأول من الناحية الزمنية نتيجة تزايد التخصص والتعقد وتقسيم العمل . (٩) .

وقد قام « فرديناند تونيز » F. Tonniss عالم الاجتماع الألماني بنشر دراسته عن « المجتمع المحلي العام » قبل ظهور دراسة دوركيم عن تقسيم العمل « بعدة سنوات قليلة . ويذهب هذا الباحث (١٠) إلى أن التطور الإجتماعي يتجه بالمجتمعات من عصر المجتمع المحلي الذي يتسم بسادة العلاقات والتوجيهات الدينية والصغر والتجانس... الخ إلى عصر المجتمع العام الذي يشتم بالإتساع والتعقد وسيادة العلاقات الثانوية والرسمية أو التعاقدية .

ويمكننا أن ندرج النظريات الثنائية في التغير الإجتماعي Dychotomy تحت هذا الإتجاه ، فالمجتمع عند « روبرت ردفيلد » R. Redfield ينتقل من نموذج المجتمع الشعبي Folk Society إلى نموذج المجتمع المتحضر Civilized Society ويمكن إرجاع هذا النموذج الثنائي إلى « سير هنري مين » S. H. Main الذي ذهب إلى أن المجتمع ينتقل من مجتمع المركز Status إلى مجتمع العقد Contract .

وقد قامت النظرية الأنثروبولوجية أو الأثنولوجية في القرن التاسع عشر على أساس فكرة التطور تحت تأثير النظرية الدارونية وتحت تأثير فلسفة التاريخ التي سادت خلال القرنين السابقين . فإذا كان « دارون » قد إتجه للبحث عن أصل وتطور الأنواع الحية ، فقد إتجه مؤسسوا الأنثروبولوجيا الإجتماعية إلى البحث عن أصل وتطور النظم الإجتماعية والمجتمعات البشرية ، ومن هنا كانت نظريات « لويس مورجان » L. Morgan و « ماكليتان » McLennan و « باخوفن » Bachofen و « تايلور » Tylor وغيرهم . فقد قسم « مورجان » تاريخ الثقافة إلى ثلاثة مراحل وهي :

مرحلة التوحش Savagery : وقد قسمها إلى عدة مراحل فرعية وهي ، مرحلة التوحش الدنيا وتبدأ من طفولة البشرية حتى مرحلة التوحش الوسطى التي بمعرفة فن إشعال النار وحيد السمك التي تستمر حتى مرحلة التوحش العليا التي تبدأ بإختراع القوس والسهم .

٢ - مرحلة الببربرية Barbarianism : وقد قسمها بالمثل إلى ثلاث مراحل فرعية تبدأ بإختراع الأواني الفخارية ، وتبدأ الثانية بمعرفة فن الزراعة وإستئناس الحيوان وإقامة المساكن الطوبية . أما المرحلة الثالثة فإنها تبدأ بإكتشاف طريقة صك الحديد وإستخدام الأدوات الحديثة

٣ - مرحلة الحضارة Civilization وتبدأ منذ إختراع الإنسان حروف الهجاء والكتابة حتى الآن ويؤكد « مورجان » أن النظام العائلي قد مر بعدة مراحل تطورية

كانت الأولى هي المرحلة المشاعية الجنسية البدائية ثم تطور إلى مرحلة الزواج الجمعي ، ثم جاءت مرحلة تزوج المرأة من عدة رجال وشيوع الإنتساب إلى الأم ، ثم تلى هذا مرحلة تعدد الزوجات بالنسبة للرجل الواحد وبالتالي شيوع الإنتساب إلى الأب وأخيراً وصلت الإنسانية إلى مرحلة الزواج الأحادي أو زواج الرجل الواحد من امرأة واحدة . وإذا ما أخذنا مفكر أنثروبولوجي آخر مثل « تايلور » فإننا نجده يقرر بأن هناك مراحل تطورية للنظام الديني ، الأولى هي عبادة أرواح الأسلاف ، ثم عبادة آلهة طبيعية متعددة ثم جاءت مرحلة تعدد الآلهة . وأخيراً وصلت الإنسانية إلى عبادة الإله الواحد وقد سار أغلب القرن التاسع عشر في هذا الخط التطوري .

وقد إستخدم بعض الباحثين الإجتماعيين هذا النموذج التطوري إستخداماً أيديولوجياً . فقد إتخذ « وليم جراهام سنمر » W. G. sumner مبدأ البقاء للأصلح لتبرير ما يتمتع به أبناء الطبقات العليا على حساب أبناء الطبقات المحرومة ، ولسد الطريق أمام حركات الإصلاح الإجتماعي - خاصة الحركات الاشتراكية - على أساس أن هناك مجرى حتمياً للتطور تفرضه الطبيعة مهما كان من تدخل الإدارة البشرية . وهذا الموقف الأخير هو موقف الدارونة الإجتماعيين Social darwinism . وفي مقابل ذلك فقد إستخدم الماركسيون نفس هذا النموذج لإثبات التحول الاشتراكي وقيام المجتمع اللاتبقى .

(ب) نظريات التطور الدوري Cyclical Theories

وهناك طائفة أخرى من النظريات يمكن إدراجها تحت النموذج التطوري ، ولكنها تختلف عن النظريات أحادية الإتجاه والتي سبق عرضها فالتطور هنا يتخذ طابعاً دائرياً . ومن أهم ممثلي هذا الإتجاه في النظر إلى التغير أو التطور ، « إبن خلدون » في العالم القديم ، والمؤرخ البريطاني « أرنولد توينبي » A. Toynbee والفيلسوف الألماني « شبنجلر » P. Sorokin كذلك فإن هناك مجموعة كبيرة من علماء الإجتماع المحدثين والمعاصرين يتبنون هذا الإتجاه ، من أبرزهم « بيترم سوروكين » العالم الأمريكي و « باريتو » العالم الإيطالي . وسوف نعرض هنا لأهم ملامح نظرية كل من هذين العالمين الأخيرين .

قدم « سوروكين » نظرية في التغير أطلق عليها نظرية التواتر المتحول Variable recurrence حاول من خلالها التوفيق بين التطور في خط مستقيم وبين فكرة التغير الدوري . وقد إعتمد في عرض هذه النظرية على معلوماته الغزيرة عن مختلف

الثقافات ، خاصة الثقافات الغربية . وجاء عرضه لهذه النظرية داخل واحد من مؤلفاته الكبرى « الديناميات الاجتماعية والثقافية » .

ويذهب « سوروكين » إلى أن كل مجتمع من المجتمعات البشرية يمر بمراحل يحكم كل منها نسق معين من الحقيقة System of truth أو من الثقافة . وهذه الثقافات . وهذه الثقافات هي الثقافة الذهنية Ideational و الثقافة المثالية والثقافة الحسية - Sen- sate (١١) ولكل ثقافة من هذه الثقافات الثلاث عدة مراحل ، بحث يمر كل مجتمع خلال مراحل كل ثقافة في خط مستقيم حتى نهايتها ، ثم يتحول المجتمع في اتجاه تبني ثقافة مختلفة ، ويظل في جميع مراحل حتى نهايتها ، وأخيراً ينتقل المجتمع إلى الثقافة الثالثة . وبعد أن ينتهي المجتمع من جميع مراحل الثقافة الثالثة يتحول إلى الثقافة الأولى وهكذا تدور الدورة .

ولكل ثقافة من هذه الثقافات الثلاثة طابعها الخاص ، ونعرض لأهم خصائص كل ثقافة فيما يلي (١٢) :

أولاً : الثقافة الفكرية : وينظر خلالها إلى الحقيقة على إنها شيء غير محسوس أو لا مادي كما يسود نوع من الأدب الروحي ، وتميل الحكومة إلى إتخاذ الطابع الثيوقراطي أو الديني . وتبرز أهمية العائلة في التنظيم الإجتماعي ، ويسود الإتجاه الرمزي التجريدي في الفن .

ثانياً : الثقافة المادية أو الحسية : وهنا تقوم الحقيقة على أساس واقعي تجريبي وتتخذ الحكومة الطابع الإوليغاركي ، كما يميل الأدب إلى الواقعية وتسود الفلسفة الأبيقورية أو فلسفة اللذة .

ثالثاً : الثقافة الروحية أو المثالية : وتتخذ الحقيقة هنا الطابع المثالي أو الأيديولوجي وتميل الحكومة إلى إتخاذ الطابع الديموقراطي ، كما تميل المعرفة إلى إتخاذ الطابع العقلي .

ويشير « سوروكين » إلى أن الثقافة الغربية وصلت إلى آخر مراحل الثقافة الحسية ، وأنها في سبيلها إلى التحول إلى الثقافة الروحية أو المثالية .

أما « باريتو » فقد قدم لنا نظرية بعنوان « دورة الصفوة » elite Circulaion of . ويفسر هذا المفكر ظاهرة الصفوة في ضوء عوامل وراثية كالذكاء والقدرات : وهو يقسم الصفوة إلى قسمين هما : (١٣)

(١) الصفوة الحاكمة governing elite ، وهم أولئك الذين يلعبون دوراً مباشراً أو غير مباشر في الحكومة .

(٢) الصفوغير الحاكمة nongoverning elite وتتألف من بقية أعضاء الصفوة داخل المجتمع . وتتألف الطبقة العليا داخل المجتمع من الصفوة الحاكمة أما عامة الناس فهم يكونون الطبقات الدنيا أو ما يطلق عليهم « اللاصفوة » .

ولكن إذا كانت اللامساواة الإجتماعية وانقسام المجتمع الى طبقتين . عليا ودنيا ، أمر لا مفر منه ، فإن هناك حركة دائرية مستمرة من الطبقة الأولى الى الثانية والعكس ، فالحكومة في رأي « باريتو » مهما كان شكلها هي طبقة من الخاصة أو جماعة من الإرستوقراط . وهي سوف تزول أجلاً أو عاجلاً كي تفسح الطريق لجماعة من الطبقة الدنيا كي تحل محلها . وهكذا يكون التاريخ هو تاريخ الصراع المستمر بين الصفوة وغير الصفوة وهو هنا يهاجم الديمقراطية بمرارة . حيث أن الحكومة الأرستقراطية يجب أن تتبع أقصى أساليب القمع والإرهاب والإعتقال حتى يكتب لها البقاء . وكل حكومة تسير في طريق المسالمة وحسن المعاملة والديمقراطية تعجل بإنهيارها .

(٣) النظرية العامة في التطور : (١٤) General theory of evolution :

وهناك إتجاه آخر يدخل تحت النموذج التطوري يطلق عليه « جوليان ستيوارت » J. Stewart النظرية العامة للتطور . ويرفض أنصار هذا الإتجاه القول بأن كافة المجتمعات تمر بالضرورة خلال نفس المراحل المحددة للتطور ، ولكنهم يرون أن ثقافة الجنس البشري ككل سارت خلال خط محدد . وحاول بعض الباحثين تحديد المبادئ العامة لتلك المسيرة ، حيث ذهبوا الى أن الجنس البشري يتقدم من العيش داخل جماعات صغيرة إلى الإنخراط داخل جماعات كبيرة ، أو من البساطة الى التعقيد ، أو من التجانس إلى التباين .

وقد استطاع « لزلى هويت » L. White الأنثروبولوجي الأمريكي أن يتناول هذا المفهوم بالتحليل أثناء دراسته « لعلم الثقافة » حيث أوضح أن التكنولوجيا وكمية الطاقة المستخدمة وأسلوب إستخدامها هي التي تحدد شكل ومضمون الثقافة والمجتمع . ويؤيد ذلك الباحث أن تطور الثقافة لم يكن تطوراً مستوياً ، ولكنه تطوراً مصاحباً للتغيرات الكبرى في ظهور وفي إستخدام الطاقة . فبعد قيام الثورة الزراعية التي قامت عليها الحضارة العظيمة في العالم القديم جاءت فترة طويلة نسبياً من الركود حتى ظهر ما يطلق عليه « عصر الوقود » Fuel age حوالي سنة ١٨٠٠ م . (١٥)

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تتبني وجود خط واضح للتقدم الإنساني بوجه عام ، إلا أنها لا تذهب إلى أنه يتحتم على كل مجتمع أن يمر خلال كافة أو أغلب مراحل التطور . فهناك مجتمعات كثيرة يمكن أن تختصر من هذه المراحل نتيجة لانتشار التقدم التكنولوجي والإحتكاك الثقافي بمجتمعات أكثر تقدماً . وهذا يعنى أنه من الممكن للمجتمعات المختلفة اليوم أن تحدث قفزة ثقافية أو أن تتجاوز العديد من المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة ، لتدخل مباشرة في عصر الطاقة النووية أو في عصر الكهرباء .

ويشارك بعض أنصار هذا الإتجاه مع أنصار فكرة التطور في خط مستقيم ، من حيث تصور هدف معين يسعى هذا التطور إلى تحقيقه ، ومثال هذا أن « هوايت » يتصور أن الإنسانية سوف تحقق في المستقبل مستويات أعلى من التكامل ، كما أنه سوف يحدث مزيد من التركيز على القوة والضبط السياسى . كذلك فإنه يتوقع تكوين تنظيم سياسى موحد يضم الجنس البشرى الذي يسكن هذه الكواكب . كذلك فقد تبنى «وليم أجبرن» W. Ogburn آراء مماثلة إلى حد كبير حيث أكد دور الإختراع فى حدوث التحولات الإجتماعية . وقد تعرض معدل نمو الثقافة وأوضح أنه مع تزايد معدل التراكم الثقافى تتزايد معدلات التغير التقدّمى للثقافة . فبينما كانت التغيرات تقاس في العصر الحجري القديم بمئات الآلاف السنين ، فإنها أصبحت تقاس في العصور الحديثة بعشرات السنين فقط (١٦) . وأشار « أجبرن » إلى أن « روبرت لوى » إستطاع أن يعبر عن معدلات التراكم والتغير الثقافى تعبيراً جيداً من خلال الإستعارة الآتية « إننا يمكن أن نشبه تقدم الجنس البشرى بذلك الرجل الذى بلغ من عمره مائة عام ، قضى منها ٨٥ سنة فى فترة حضانة ثم بدأ يتقدم خلال العشر سنين التالية ، ثم إنطلق بعد ذلك بسرعة كبيرة إلى المدارس والكلّيات العليا .

د - نظريات التطور المتعدد الإتجاهات Multilinear evolution

وهناك شكل أكثر حداثة من النظريات التى يمكن إدراجها داخل الإتجاه التطورى وهى نظريات التطور المتعدد الإتجاهات . ويرفض أنصار هذه النظريات التحدث عن تطور فى خط واحد سواء على مستوى كل مجتمع على حدى أو على مستوى الجنس البشرى ككل وهم بدلاً من ذلك يحاولون تتبع التطور داخل مجموعة من الأنساق أو النظم الإجتماعية الأكثر تحديداً ، مثل نظام الإقتصاد أو الأسرة أو السياسة ... الخ .

ويهتم بعض علماء الإجتماع المعاصرين فى الولايات المتحدة بنتائج الإنتشار

المتزايد للتصنيع . وقام بعضهم بدراسات مقارنة لعدة ثقافات متعددة ، بهدف الكشف عن العلاقة بين إنتشار التصنيع وبين الحياة الإجتماعية . فإلى أى مدى سوف تؤدي الأشكال الصناعية فى المجال الإقتصادى إلى توحيد النظم والنماذج الإجتماعية داخل النول المتباينة .

ويشير « أرنولد روز » A. Rose إلى أن هناك مجموعة من الباحثين فى علم الإجتماع ، يرون أنه على مدى أربعة قرون مضت بدأت تظهر ملامح ثقافة عالمية . وهناك عدة عوامل فى نظرهم تسهم فى نمو هذه الثقافة فى مقدمتها نمو حركة التجارة الدولية وإنتشار التصنيع واتساع نطاق التحضر وإنتشار الإتجاهات العلمانية داخل المجتمعات . إلى جانب إنتشار التعليم وتحسن المستويات الصحية والإقتصادية وتزايد فرص التنقل الإجتماعى وصعود السلم الطبقي ... الخ (١٨) .

مناقشة عامة :

يمكن القول بأن النظريات الثلاث الأولى لا تدخل فى مجال علم الإجتماع بقدر ما تدخل فى مجال فلسفة التاريخ . فنحن فى مجال العلم لا يمكننا إطلاق تعميمات على هذه الدرجة من الإتساع أو الإعتماد على دراسان مقارنة تكشف عن صحتها وسلامتها وهو ما لم يقد به أنصار تلك النظريات . وعلى العكس من ذلك فإن هناك العديد من الشواهد التاريخية والسوسيولوجية التى تكذب هذه النظريات .

وقد ظهر هذا النموذج التطورى فى الفكر الأنثروبولوجى والسوسيولوجى تحت تأثير إصدار « دارون » نظريته عن أصل الأنواع ، كما إرتبط بحركة الإستعمار وإختلاط الأوربيين بالشعوب المتخلفة . فقد إعتقد الباحثون أن هذه الشعوب المختلفة تمثل أدنى درجات التطور ، وأن الشعوب الأوربية تمثل أعلى هذه الدرجات .

ومن الغريب أننا نجد أن الباحثين فى قضايا المجتمع إستغلوا نظرية التطور عند « دارون » - وهى نظرية بيولوجية فى جوهرها - بطريقة تدعو إلى الدهشة والعجب فقد وجد أنصار المذاهب والحركات الإجتماعية السياسية والإقتصادية المتصارعة فى تلك النظرية التطورية ما يؤيد أراءها ومبادئها فإنتمى إليها أنصار الدفاع عن الشعوب وأنصار الدفاع عن الإرسنوقراطية كما تعلق بها المدافعون عن مبدأ عدم المساواة إلى جانب بعض أنصار الإشتراكية ، وإستعان بها أصحاب فكرة الحق للأقوى . وكذلك المناضلون من أجل أخلاق عالمية .

وقد إرتبطت النظريات التطورية عند بعض علماء الإجتماع بتوجيه أيديولوجى

خاص كما هو الحال عند « كومت » و « دوركيم » و « سبنسر » فقد حاول هؤلاء الباحثون - كما يشير إلى ذلك بعض نقاد النظرية السوسيولوجية في العالم الغربي مثل « زايتن » أن يقدموا نظريات تطويرية قادرة على الوقوف في وجه النظرية الماركسية التي تؤكد على حتمية التحول الإشتراكي داخل المجتمعات الغربية ، ففي مقابل النظرية الأخيرة قدم « كومت » نظريته القائمة على حتمية التحول الوضعي ، وقدم « دوركيم » نظريته القائمة على حتمية التطور في اتجاه التضامن العضوي (١٨) . وقدم « سبنسر » نظريته القائمة على تمجيد الصراع والقول بحتمية التحول الصناعي .

ويتجه الفكر السوسيولوجي منذ بداية القرن العشرين نحو التخلي عن النموذج التطوري سواء في شكل النظريات أحادية الإتجاه أو النظريات الدورية أو النظرية العامة .

أما بالنسبة لنظرية التطور المتعدد الإتجاهات ، فإن العلماء المعاصرين يرون أنه من الممكن الإستفادة منها في ضوء نماذج سوسيولوجية تختلف تماماً عن النموذج التطوري ذاته ، مثل النموذج العضوي أو النموذج الوظيفي ، على إعتبار أن هذه النظرية الأخيرة تركز على التفاعل والتساند الوظيفي لمكونات المجتمع أو النظم أو النظم الإجتماعية ، ومع إهمال النموذج التطوري في الفكر السوسيولوجي المعاصر قل الإهتمام بالدراسات التاريخية والحضارية ، تلك الدراسات التي إحتلت أهمية كبرى عند أنصار الإتجاهات التطورية .

ويعترض علماء المناهج فكرة ، وجود قانون للتطور التاريخي للإنسانية أو للمجتمعات . ومثال ذلك أن « كارل بوبر » يجيب بالنفي على التساؤل الذي يطرحه وهو هل يوجد قانون علمي يحكم حركة التطور الإجتماعي ؟ . فالمذهب التاريخي الذي يحاول التوصل إلى مثل هذا القانون ، منهج عقيم . ومن هنا عنوان كتابه « عقم المذهب التاريخي » (١٩) .

ويبرر « بوبر » رأيه بأن تطور المجتمع الإنساني عملية تاريخية فريدة . وقد يجوز أن نفترض أن هذه العملية تمضي في طريقها طبقاً لأنواع كثيرة من القوانين العملية ، مثل قوانين الميكانيكا والكيمياء والوراثة والتفاضل والانتخاب الطبيعي وغيرها . ولكن العبارة التي تضيف بها هذه العملية ليست قانوناً وإنما هي قضية تاريخية مخصصة تختلف بالضرورة عن القانون الكلي الذي تتعلق أحكامه بنظام ثابت ويصدق على كافة العمليات المندرجة تحت نوع معين . ولما كان التطور الإجتماعي التاريخي لا يمكن تكراره

« فإنه لا يمكن التوصل إلى قانون كلى إعتياداً على معرفتنا بحالة واحدة ، كذلك لا تمكننا مشاهدة عملية واحد من التنبؤ بالمستقبل .

ويسوق لنا « بوير » مجموعة من القضايا فى مقدمة كتابه المذكور ، تبرهن على فساد نظرية التطور أو على عقم المذهب التاريخى . ونوجز هذه القضايا فيما يلى :

١- يتأثر التاريخ الإنسانى فى سيره تأثراً قوياً بنمو المعرفة الإنسانية .

٢- لا يمكن لنا بالطرق العقلية أو العلمية التنبؤ بكيفية نمو المعرفة الإنسانية .

٣- وعلى ذلك فلا يمكن التنبؤ بمستقبل التاريخ الإنسانى .

٤- وهذا يعنى رفض إمكانية قيام تاريخ نظرى أو علم إجتماع تاريخى يقابل علم الطبيعة النظرى . كذلك لا يمكن أن تكون هناك نظرية عملية فى التطور الإجتماعى التاريخى تصلح كأساس للتنبؤ التاريخى أو السوسىولوجى .

٥- وبناء على ذلك فإننا نستطيع القول بعدم صحة المذهب التاريخى .

ولكن نظرية « بوير » لا تعنى إستحالة التعميم على إطلاقه فى مجال علم الإجتماع ، ولكنها تعنى ضرورة قيام هذا التعميم على أساس عدة تحفظات منهجية ، وفى هذا الإطار يمكن القول بمشروعية محاولة علماء الإجتماع الشبان فى أمريكا ، الذين يحاولون الكشف عن العلاقة بين إنشاز التصنيع وبين نماذج الحياة الإجتماعية داخل الإسرة وتنظيمات العمل والسياسة ... الخ . وهذه المحاولة تجمع بين التطورية والوظيفية وتتسم بطابع منهجى ، وإن كانت لاتصلح أساساً للتنبؤ الدقيق حتى الآن

ثانياً النموذج العضوى والبنائى الوظيفى

the organic and structural -Functional model

يعد التقليد الخاص بتشبيه المجتمع بالكائن الحى تقليداً قديماً فى الفكر الإجتماعى . فقد تحدث أفلاطون عن وجود ثلاثة عناصر أساسية للكائن العضوى وهى المخ والقلب والمعدة ، ويقابلها ثلاثة طبقات إجتماعية داخل المجتمع هى طبقات الحكم والجند والشعب المنتج ، كذلك فقد ذهب « الفارابى » فى كتابه عن « آراء أهل المدينة الفاضلة » إلى أن المدينة الفاضلة تشبه البدن الصحيح الذى تتعاون أعضاؤها كلها فى سبيل الحفاظ على حياته . ويصنف الفارابى وظائف الجسم فيقول « وكما أن أعضاؤها مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى ، وفيها عضو واحد رئيسى هو القلب ، وأعضاء تقترب مراتبها من ذلك الرئيس . وكل واحد جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله إبتغاء لما هو

أغراض هذه التي ليس بينها وبين الرئيس واسطة ، فهذه في المرتبة الثانية ، وأعضاء آخر تفعل الأفعال على حسب غرض هؤلاء الذين في المرتبة الثانية ، ثم هكذا تنتهي أجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة^{٨٨} إلى أعضاء تخدم ولا ترؤس أصلاً ، فذلك المدينة الهيئات (٢١) .

ويمكننا إدراج ابن خلدون تحت هذا النموذج ، حيث أشار في أحد فصول مقدمته بعنوان « أن الحضارة غاية العمران » إلى أن العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقه له عمر محسوس . وقد حدد عمر الدول بثلاثة أجيال على أساس أن الجيل أربعون عاماً . فالجيل الأول يتسم بالبداوة والخشونة والعصبية ، ثم يأخذ الجيل الثاني في التحول إلى الحضارة والترف ، أما الجيل الثالث فإنه يركن تماماً إلى الترف والرفاهية ، فإذا جاء المطالب لا يستطيعون مدافعتهم وهنا يحتاج صاحب الدولة إلى الإستظهار بالموالى وأهل النجدة حتى يأذن الله بانقراضها .

كذلك فقد ظهرت فكرة الممثلة بين المجتمع والكائن العضوى في الفكر الإجتماعى السابق واللاحق على « كومت » فقد استخدمها « هيربرت سبنسر » فى إنجلترا و « دوركيم » فى فرنسا .

واستطاعت هذه الفكرة أن تمارس أثراً واضحاً على رواد الفكر الأنثروبولوجى فى بريطانيا مثل « راد كلف بروان » R. Brown و « مالينوفسكى » Molimowski (٢١) . يضاف إلى أن تلك الفكرة كان لها دور كبير فى تشكيل الإتجاه الوظيفى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة عند أتباع « تالكوت بارسونز » T. Parsnos .

وهناك بعض الاختلاف بين أتباع النموذج العضوى أو البنائى الوظيفى فى علم الإجتماع سواد من حيث نقاط التركيز ، أو من حيث شدة تبنى قضية الممثلة أو من حيث التفسير السوسيولوجى لهذه الفكرة (٢٢) . وتتمثل الفكرة الأساسية للإتجاه البنائى الوظيفى فى التركيز على البناء الإجتماعى والعلاقات المتبادلة أو التساند الوظيفى بين النظم الإجتماعية . ويحاول أنصار هذا الإتجاه الإجابة على السؤال التالى : كيف تستمر الحياة الإجتماعية عبر الزمن على الرغم من تغير أعضاء المجتمع جيلاً بعد جيل ، ويجمع أنصار ذلك الإتجاه على أن إستمرار الحياة الإجتماعية داخل أى مجتمع يتحقق عن طريق قيام المجتمع بخلق مجموعة من الوسائل أو البناءات التى يمكن من خلالها تحقيق الحاجات أو أداء الوظائف ، فهناك بناء معين للأسرة يؤدى وظيفة إشباع الحاجة إلى الجنس والإنجاب والتنشئة الإجتماعية ، وهناك بناء معين

للإقتصاد يحقق وظائف الإنتاج والإستهلاك والتوزيع ، وهكذا الأمر بالنسبة لضبط إستخدام القوة داخل المجتمع وممارسة السلطة والتنظيم السياسى ، وتنظيم علاقة الإنسان والجماعة بالكائنات الروحية أو بالمقدس ... إلخ .

ويشير بعض الباحثين مثل « إنكلز » إلى أن الإتجاه الوظيفى لا يتناقض مع الإتجاه التطورى ، وإن كان يختلفان من حيث مجال الإهتمام ونقاط التركيز . فالمنظور التطورى والوظيفى قد إجتمعا داخل نظريات بعض رواد علم الإجتماع . ففكرة « كومت » عن الديناميكا الإجتماعية تعبر عن منظور تطورى ، بينما تعبر فكرته عن الإستاتيكا الإجتماعية عن منظور وظيفى .

ويهتم أنصار النموذج التطورى بتصنيف المجتمعات على سلم تطورى معين ، كما أنهم يركزون على البعد الزمنى والبعد التغيرى ، أما أنصار النموذج الوظيفى فإنهم أقل إهتماما بهذين البعدين ، ذلك لأنهم يحاولون تفهم كيفية أداء المجتمع لوظائفه على مستوى الزمن الحاضر أو على المستوى الإستاتيكي بمفهوم « كومت » . ويمكن أن تفهم الاختلاف بين المدخلين - التطورى والوظيفى - إذا ما حاولنا دراسة نظام معين كالنظام الأسرى أو الإقتصادى أو السياسى أو الدينى . فأنصار المدخل التطورى يحاولون الوقوف على مراحل تطور هذا النظام عبر التاريخ ، إلى جانب معين مجموعة العمليات التى أسهمت فى تحديد شكل ومضمون النظام القائم بالفعل داخل المجتمع . أما أنصار الإتجاه الوظيفى فإنهم يركزون على الكشف عن البور الوظيفى الذى يؤديه هذا النظام داخل البناء الأجتماعى للمجتمع ، وعن العلاقات التفاعلية والتساند الوظيفى بين هذا الدور وبين أدوار أو وظائف النظم الأخرى داخل نفس المجتمع وهكذا يقل إهتمام أنصار المدخل الأخير بالبعد الزمنى والتغيرى على عكس أنصار المدخل التطورى . ويستهدف أنصار النموذج البنائى الوظيفى تحديد شروط ومتطلبات الحياة الإجتماعية فى مجتمع فى حاجة إلى الإستمرار إلى فترات تتجاوز حياة أعضائه الحاليين على سبيل المثال ، وقد تم تلبية هذه الحاجة عن طريق الإستمرار فى إمداد المجتمع بأعضاء جدد من خلال نظام الأسرة ، وهكذا فإن النظام الأسرى يحقق وظيفة إجتماعية جوهرية تتمثل فى إمداد المجتمع بأعضاء جدد وإعدادهم تربوياً بما يتفق مع ثقافة المجتمع ونموذج العلاقات والتفاعلات السائدة داخله .

كذلك فإن أنصار النموذج الوظيفى يحاولون الكشف عن التفاعل والتساند القائم بين جميع النظم الإجتماعية داخل المجتمع المدروس . وقد سبق أن أشار « كومت » إلى أهمية هذه الفكرة عندما ذهب إلى أنه على علم الإجتماع أن يكشف عن قوانين الفعل

ورد الفعل التى تحكم مكونات النسق الإجتماعى (٢٣) .

وعلى الرغم من أن مفهوم الوظيفة قد ظهر منذ وقت طويل فى الكتابات الإجتماعية ، إلا أن معالجة « أميل دوركايم » E. Durkheim لهذه الفكرة فى دراسته عن قواعد المنهج فى علم الاجتماع سنة ١٨٩٥ تعد أول محاولة منهجية لدراسة هذه القضية فى علم الاجتماع . وقد تبنى هذا المفكر النظرية العضوية أثناء مراحل الفكرية المبكرة ، نتيجة لتأثره بكتابات « سبنسر » و « إسبيناس » E. Spinas اللذين كانا ينظران إلى المجتمع كنوع من الكل العضو الحى . وقد أشار « راد كليف براون » R. Brown إلى أن « دوركايم » هو أول من قام بصياغة منهجية لقضية المماثلة بين المجتمع الكائن العضوى على أساس مفهوم الوظيفة Functionalism فكما أن حياة الكائن تعد هى التعبير الوظيفى العضوى ، كذلك فإن الحياة الإجتماعية هى التعبير الوظيفى عن البناء الإجتماعى (٢٤) . فقد إستخدم فى كتاباته السوسيولوجية كثيراً من المصطلحات البيولوجية والفسولوجية مثل « الجسم الإجتماعى » و « المخ الإجتماعى » و « البرتويلازم الإجتماعى » والجهاز المخى الشوكى للكائن العضوى الإجتماعى . وقد كان « دوركايم » على وعى منذ البداية بأن المجتمع حقيقة قائمة بذاتها ، وأنه شئ أكثر من مجموع أجزائه . كذلك كان على وعى بأن الظواهر الإجتماعية لها خصائصها الذاتية ، الأمر الذى يجعلها متميزة تماماً عن الظواهر البيولوجية والسيكولوجية ولعل هذا الوعى هو ما جعله يرفض بعض النزعات المعاصرة له والتى كانت تحاول تفسير هذه الظواهر فى ضوء نظريات بعض العلوم الأخرى مثل علم النفس . فقد أكد « دوركايم » على أن الظاهرة الإجتماعية لا تفسرها إلا ظاهرة إجتماعية أخرى ، وهذه الفكرة الأخيرة هى جوهر الإتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية .

وقد نجم عن تبنى « دوركايم » لذلك الإتجاه بأسلوب منهجى منظم ، أن أطلق عليه « أبو الوظيفة فى علم الاجتماع » ، وهو لقب يحب بعض علماء الاجتماع الأمريكين إطلاقه على « فرانز بواس » F. Boas على إعتبار أنه سبق « دوركايم » فى إستخدام المنهج الوظيفى ، ولكن الواقع أن بواس لم يعالج مشكلة الوظيفة بنفس العمق النظرى الذى نجده عند « دوركايم » .

وقد عرف « دوركايم » وظيفة النظام الإجتماعى بأنه التناظر بين هذا النظام وحاجات الكائن العضوى الإجتماعى . وقد طبق « دوركايم » هذا الفهم الوظيفى فى معالجته الممتازة لظاهرة الإنتحار التى زاد معدلها فى أوروبا فى القرن التاسع عشر . وإستطاع هذا الباحث أن يبين كيف أن تلك الظاهرة لا ترتبط بالبناء العضوى أو

السيكولوجى أو الكونى . وإنما ترتبط أساساً بظواهر إجتماعية مثل طبيعة الاسرة التى يوجد داخلها الشخص ومدى قوة أو ضعف الروابط الإجتماعية التى تربطه بأعضائها وانتماءاته السياسية والدينية ، والظروف الاقتصادية التى يمر بها بها المجتمع أو الجماعة... الخ (٢٥) .

ولا شك أن هذا النموذج الوظيفى إستطاع أن يقدم إسهامات فعالة فى نمو الفكر السوسيولوجى ، حيث أنه مكثنا من فهم العديد من الظواهر الاجتماعية داخل العديد من المجتمعات التى قام بعض العلماء بدراستها ، والتى كانت تبدو على أنها غير معقولة وليس لها تفسير مقنع . وتتمثل أهم إسهامات هذا النموذج فى محاولة ربط اية ظاهرة إجتماعية أو أى نظام ببناء المجتمع الكلى من خلال إبراز ما يؤديه ذلك النظام من وظائف تسهم فى تدفق الحياة الاجتماعية داخل المجتمع . ويمكن أن نعطي على ذلك مثلاً بطقوس المرور Rits de passage وهى المراسيم والاجراءات التى تؤدي عند إنتقال الفرد من مرحلة الطفولة إلى الشباب عند بعض المجتمعات البدائية . وقد وسع بعض الدارسين مفهوم هذه الطقوس لتشمل الاجراءات التى تمارس عند مراحل الانتقال المختلفة ، كالختان والزواج والوفاة ... الخ ، وقد استطاع المدخل الوظيفى فى الدراسة الاجتماعية أن يقدم تفسيراً مقنعاً لطقوس المرور من مرحلة الطفولة الى الشباب لدى بعض القبائل البدائية ، تلك الطقوس التى تتسم بالعنف الشديد والتعرض للعديد من المخاطر . فقد حاول أنصار ذلك المدخل ربط هذه الطقوس بظروف المجتمع وبنائه ونظمه الاجتماعية الأخرى . وفى هذا الإطار يمكن أن تفسر هذه الطقوس كنوع من التدريب على الشجاعة واختبار القدرة على التحمل لدى الشباب ، وهى صفات مرغوبة فى مجتمع يعتمد على الصيد كمصدر أساسى للطعام وهى حرفة يتعرض القائمون بها للعديد من المخاطر .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن المدخل الوظيفى إستطاع أن يفسر لنا عقد الحب الرومانسى داخل المجتمعات الاوربية والأمريكية فذلك النوع من الحب - فى رأى إنكلر - يسهم فى تحرير الشباب من الاعتماد على الاسرة ويمهده لتحمل مسئولية الزواج وتكوين اسرة مستقلة (٢٦) كذلك استطاع ذلك المدخل أن يكشف لنا عن العديد من الوظائف الهامة بالنسبة لإستمرار الحياة الاجتماعية ، ومثال ذلك أن « بوركايم » كشف لنا عن أهمية المراسيم الشعبية كوسيلة لزيادة الوحدة والتماسك الاجتماعيين . وقد كشف دراسة تلميذه « مارسيل موس » M. Mauss عن الهبة Gift عن ذلك الدور الهام الذى تلعبه الهدايا والهبات فى الحفاظ على الصلات والروابط التى تربط الفرد بالجماعة والتى

تربط بين الجماعات بعضها ببعض الامر الذى يحافظ علي المجتمع وحدته وتماسكه (٢٧).

وعلى الرغم من أن النموذج الوظيفي ، لا يركز على قضية التغير الاجتماعي ، إلا أنه أسهم في زيادة فهمنا لظاهرة التغير ، من خلال التركيز على فكرة الاعتماد المتبادل بين مكونات النسق الاجتماعي . فقد أوضح أنصار هذا النموذج كيف أن هذا الاعتماد والتفاعل بين الظواهر ونظم المجتمع ، يجعل من التغير في أية ظاهرة أو نظام أمراً مفضياً إلى تغيرات مصاحبة في بقية الظواهر والنظم الأخرى . وإستطاع هذا النموذج كذلك أن يفسر لنا سبب بطء تقبل أبناء مجتمع معين لتجديدات معينة ، أو سبب مقاومتهم لمثل تلك التجديدات ، أو سبب إنحراف بعض خطط التغير عن تحقيق أهدافها المقصودة . فأنصار هذا النموذج يحاولون فهم قضايا الإنتشار والتغير الاجتماعي المخطط في ضوء نسق القيم واسلوب التربية ومعتقدات أهالي المجتمع وتصوراتهم الدينية وممارساتهم السلوكية ... الخ .

وقد أتاح المنظور الوظيفي في دراسة المجتمع الفرصة لإجراء دراسات مقارنة في كافة المجتمعات بغض النظر عن تقدمه أو تخلفه . فكل مجتمع لابد أن يطور مجموعة من الأساليب المعينة لأداء مجموعة من الوظائف الأساسية مثل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، وممارسة الجنس ، وتنشئة الأطفال ، وتنظيم العلاقات بين الاعضاء ، وتنظيم إستخدام القوة وتحقيق الضبط السياسى . وقد وجه النموذج الوظيفي الباحثين الى ضرورة الكشف عن مثل هذه الوظائف الأساسية داخل أى مجتمع يقومون بدراسه سواء كان مجتمعاً بدائياً أم متقدماً . وهكذا إستطاع هذا النموذج أن يكشف لنا عن التشابك العضوى بين مكونات المجتمع ، وعن المعوقات الثقافية والاجتماعية لبرامج التنمية والتطوير وعن إستحالة تطبيق النماذج الاصلاحية التى تنبثق من منطلقات طوبائية أو خيالية .

مناقشة الاتجاه الوظيفي

وقد وجهت إلى هذا النموذج السوسيولوجى مجموعة من الإنتقادات ، فى مقدمتها أنه نموذج غائى Teleological ، على إعتبار أن مصطلح الوظيفة مرادف لمصطلح هدف Purpose ويشير أولئك الذين يوجهون ذلك النقد إلى أنه إذا كان من الممكن بالنسبة للكائن العضوى أن يكون له هدف ، فإنه يستحيل على التجمع أو الجموع Collectivity أن يكون لهم هدف بنفس المعنى السابق . ويذهب أنصار النموذج

الوظيفي في مقابل ذلك النقد إلى أن أي مجموعة من الجماعات الاجتماعية ، يمكن أن تعمل في تنسيق وتكامل كما لو كانت كائناً عضوياً واحداً له إرادة واحدة وهدف واحد . يضاف إلى ذلك بعض أنصار هذا النموذج يستخدمون مصطلح « وظيفة » كمرادف لمصطلح « كنتيجة كذا » as a Consequence of وبالتالي يتجنبون مسألة القيمة أو الهدف وهولب الإتهام السابق .

ولكن هذا الرد من جانب أنصار النموذج الوظيفي لم يعفهم من نقد آخر فقد وجه بعض النقاد مجموعة من الاسئلة إلى أنصار المدخل الوظيفي ، من أمثلتها ما يلي . ما هو الشيء الوظيفي ؟ ، ثم وظيفي من وجهة نظر من ؟ ، Foer Whome or what ، Something is funtional ؟ فما هو وظيفي بالنسبة للمجتمع قد لا يكون وظيفياً بالنسبة لفرد معين أو لجماعة أو تنظيم معين . ومن أبرز الامثلة على ذلك نظام الرق في اليونان القديمة أو في مزارع القطن في جنوب أمريكا قبل ١٨٤٠ . ولهذا يقال أن وجهة النظر الوظيفية عادة ما تقلل من أهمية الفرد وحاجاته ، في مقابل الحاجات الجمعية أو حاجات النسق الاجتماعي . ويدفع أنصار النموذج الوظيفي هذا النقد من خلال التركيز على ما هو وظيفي من منظور المجتمع ككل .

ولكن هذه الفكرة الأخيرة سوف تبقى غير مقبولة ما لم يكن هناك اتفاق واضح حول مكونات المجتمع ، وحول ما يوصف بأنه وظيفي أو غير وظيفي ولكن من المؤسف انه لا يوجد في واقع الامر مثل ذلك الاتفاق بين جبهة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فالرفيق في اليونان القديمة لم يعدوا اعضاء في ذلك المجتمع ، علي الرغم من أنهم كانوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان . وهناك في كل مجتمع مجموعة من الجماعات والطبقات المتصارعة التي تختلف من حيث تحديد الصالح العام ، أو من حيث تحديد ما هو وظيفي بالنسبة للمجتمع وما هو غير ذلك .

وإذا كان النموذج الوظيفي يدعونا الى محاولة البحث عن كل عنصر من عناصر البناء الاجتماعي ، فإن بعض النقاد يعترضون علي ذلك بأن هذا الامر يفسح المجال أمام الخيال والتلويل الشخصي مما يحول دون تحقيق الموضوعية في الدراسة . وهكذا يمكن باستمرار تبرير ما يوجد من خلال إبراز وظائف الظواهر القائمة سواء الحقيقية أو المتخيلة . ويشير نقاد النموذج الوظيفي الي انه يقف ضد التجريب والتغير الاجتماعي علي أساس ما يتربى علي ذلك من مشكلات متعددة تنبثق عن التساند الوظيفي بين كافة مكونات المجتمع (٢٨) .

ولعل أقصى نقد وجه الي النموذج الوظيفي ، هو ذلك الذي تبناه أنصار المدخل الماركسي في دراسة المجتمع فقد ذهب أنصار المدخل الاخير إلى أن ذلك النموذج ليس في نهاية الامر سوى إنعكاس للايديولوجية البرجوازية ، أو هو تعبير عن أيديولوجية الوضع القائم Stalus quo ideology (٢٩) .

وعلى الرغم من الإنتقادات العديدة التي وجهت إلى النموذج الوظيفي في التحليل السوسيولوجي ، إلا أن أغلب علماء الاجتماع يستخدمون بالفعل التحليل الوظيفي اثناء دراساتهم وأعمالهم العلمية . فأغلب علماء اليوم - سواء أكانوا وظيفيين أم غير وظيفيين - ينظرون إلى المجتمع أو الجماعة كنسق إجتماعي مكون من عدد اجزاء أو عناصر متفاعلة متبادلة الاعتماد ، كذلك فإن أغلب علماء اليوم يتفقون تماماً مع أنصار ذلك النموذج من حيث إستحالة قيام التنظيم الاجتماعي على أساس الفوضى والإضطراب ، وأن إستمرار الحياة الاجتماعية أو المجتمعية يتطلب توافر مجموعة من النظم والمؤسسات الاجتماعية ، وقيام كل منها بأداء وظائفها المتخصصة بالكفاءة الواجبة ، فكل مجتمع يحتاج إلى مجموعة من العمليات الحيوية مثل التنشئة الاجتماعية وضبط السلوك الإجتماعي وتنظيم إستخدام القوة إلى جانب القيام بمختلف العمليات الإقتصادية الضرورية من إنتاج وتوزيع وإستهلاك بشكل أو بآخر ... الخ . وحتى أنصار الإتجاه الصراعى أو الماركسي في علم الإجتماع ، وهم الذين يوجهون أقصى أنواع النقد للنموذج الوظيفي ، يتفقون معه من حيث النظر إلى المجتمع كنسق تتفاعل مكوناته وتتساند وتتفاضل وتتبادل الإعتماد وهذه الفكرة تقترب من فكرة التفاعل الجدلى للمجتمع .

وقد يعجب بعض الدارسين من ذلك الحجم الضخم من النقد الذى وجه إلى النموذج الوظيفي ، على الرغم من أن القضايا الأساسية لهذا النموذج هي محل إتفاق عام بين أغلب الباحثين في علم إجتماع اليوم . ولكننا نستطيع إيجاز أسباب ذلك فى ضوء عاملين أساسيين هما :

أولاً : عامل موضوعى : يتمثل فى إتهام النموذج الوظيفي بالنزعة الغائبة إلى جانب القول بأن هذا النموذج يتيح الفرصة للتفسيرات الذاتية ، حيث يستطيع الباحث أن يلحق بكل ظاهرة إجتماعية وظيفية ، سواء أكانت هذه الوظيفة حقيقة أو متخيلة . يضاف إلى ذلك أن هناك مجموعة من الدارسين يرفضون زعم أنصار ذلك النموذج بأنه النموذج الوحيد للتفسير والتحليل فى علم الإجتماع .

ثانياً : عامل أيديولوجي : وقد وجه أنصار الصراع (وسوف نتناوله بالدراسة في الفقرة القادمة) نقداً حاداً إلى أنصار النموذج الوظيفي، على اعتبار أنه يمثل إ تجاهاً أيديولوجياً ولا يمكن إعتبره نموذجاً علمياً موضوعياً : ويذهب « الفين جولدنر » A. Gouldner إلى أن النموذج الوظيفي - خاصة عند « بارسونز » لا يمكن تحليله وفهمه بعيداً عن الظروف الإجتماعية داخل المجتمع الأمريكي . فهذا النموذج هو في رأي « جولدنر » إستجابة لازمة العصر ، ولكنها إستجابة من وجهة نظر الطبقة الحاكمة والمالكة ، ولا تعبر عن ظروف أو آمال أو تطلعات أبناء الطبقة الكادحة . فقد ركزت النظرية الوظيفية على المتغيرات المحورية مثل « الإستمرار النظامي » Institutional Continuity والتساند الوظيفي Functional interdependence وعلى القانون الأخلاقي Ethical والنسق القيمي Valus system ... الخ ، ويشير « جولدنر » إلى أن هذا التركيز على تلك التغيرات يستهدف محاولة الحفاظ على النظم الإقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع الأمريكي ، والحيلولة دون حدوث تغيرات راديكالية أو جذرية في تلك النظم (٣٠) .

وقد حول « بارسونز » العالم الإجتماعي إلى عالم أخلاقي ، فما يمارسه الناس في حياتهم اليومية - سواء أكانت ممارسات إقتصادية أو سياسية - لاتحتل أهمية كبيرة في التحليل السوسيولوجي ، ذلك لأن ما هو هام في نظره هو مضمون القيم الجماعية القائمة داخل المجتمع . وقد أسقط « بارسونز » من تحليلاته مجموعة من الظواهر القائمة بالفعل داخل المجتمع الأمريكي كالصراع الطبقي والإقتصادى وحركات التمرد وحركات الجموع والثورات الداخلية ، على إعتبار أنها ظواهر مرضية يمكن تفسيرها في ضوء علم النفس ، وليست ظواهر إجتماعية سوية تفسر في ضوء علم الإجتماع . ويقول آخر فإن النموذج الوظيفي عند « بارسونز » يركز على النظام والإستقرار ويتجاهل الصراعات القائمة داخل الحياة الإجتماعية .

وقد كشفت نتائج المسح القومي الذي قام بإجرائه كل من « تيموندي سبريه » T. Spreha و « الفين جولدنر » على علماء الإجتماع في أمريكا سنة ١٩٦٤ ، عن أن غالبية المشتغلين بذلك العلم في تلك الدولة يشايعون النموذج الوظيفي في تحليل ودراسة المجتمع ، فقد وجد أن أغلبهم يركزون على قضايا النظام والأخلاق والقيم والتساند الوظيفي . وقد حاول الباحثان المذكوران إستجلاء إتجاهات العلماء نحو الوظيفية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها (٣١) :

(١) إن التحليل الوظيفي والنظرية ما يزالان يحتلان أهمية كبيرة فى علم
الإجتماع المعاصر (موافق) (غير موافق)

(٢) تعد المعتقدات والقيم المشتركة هى أهم المصادر الأساسية للإستقرار داخل
أية جماعة (موافق) (غير موافق)

وقد كشفت هذه الدراسة عن إنتماء أغلب علماء الإجتماع هناك إلى النموذج
الوظيفي . ويتساءل « جولدنر » عن الهدف من تركيز أنصار ذلك النموذج على النظام
Order سواء كمشكلة عقلية ، أو كقيمة مركزية . ويجب على هذا السؤال بأن الهدف
منه محاولة تقليل أو إخفاء الصراع الإجتماعي الذي ينبثق عن التناقضات الإجتماعية
داخل المجتمع ، وبالتالي يستهدف الحيلولة دون الوقوع فى ما قد يؤدي إليه هذا
الصراع من تغيرات عميقة للأساس البنائي للمجتمع . فالتركيز على النظام يعنى محاولة
البحث عن أساليب قادرة على تحقيق الإستمرار والثبات داخل المجتمع ، كما يعنى
النظر إلى النسق الإجتماعي على أنه يحتوى على مكونات غير خاضعة للتغير . ولكن
على الرغم من هذا النقد الأيديولوجي أو التفسير الأيديولوجي للوظيفية ، فإنها تتضمن
مجموعة من القضايا الأساسية التي لا يمكن أن يوجد حولها إختلاف ، وقد سبق أن
عرضنا لبعضها فيما سبق .

ثالثا نموذج التوازن فى مقابل نموذج الصراع :

يعد نموذج التوازن فى دراسة المجتمع ترجمة خاصة للنموذج الوظيفي ويؤكد نقاد
هذا النموذج - كما سبق أن أوضحنا - أنه يحول دون إدراك ظواهر التوتر والقلق
والصراع والتناقض الإجتماعي داخل النسق الإجتماعي ، وبالتالي فهو يصلح لأن يكون
أداة تخدم الإتجاه السياسى المحافظ . والواقع أن النزعة المحافظة Conservatism
ليست خاصة ملازمة بالضرورة للمنظور البنائي الوظيفي ، ذلك المنظور القادر من خلال
توجيه معين على معالجة قضايا التغير والتحول الإجتماعي بدرجة عالية من الكفاءة .
فالنموذج التوازني يتضمن أن كل نسق إجتماعي يحقق تلقائياً نوعاً من التوازن من
خلال قيام كل نظام بأداء وظيفة تسهم فى قيام النظام الأخرى بوظائفها ، وأن فشل
بعض النظم فى أداء وظائفها أمر يسهم فى إختلال التوازن داخل النسق . ولكن أى
نسق قادر على إستعادة ذلك التوازن من خلال مجموعة من الميكانزمات الضابطة للتوتر
والمعالجة لما يحدث داخله من تصدع وخلل .

وقد بلغت نظرية التوازن قمته عند « تالكوت بارسونز » وتلاميذه فى أمريكا .

وتنبثق نظرية التوازن فى علم الاجتماع من النظرية العامة للتوازن Homeostasia كما طبقها « والتر كانون » W. B. Cannon على الفسيولوجيا الإنسانية فى كتبه المشهور بعنوان « حكمة الجسد » . وناقش « كانون » فى هذا الكتاب العمليات التى تضمن تغذية الأنسجة بالدم بطريقة مستمرة ، وناقش العمليات التى تؤدى إخراج العادم خارج الجسم ، وأوضح الباحث المذكور أن الجسم العضوى يقوم تلقائياً عقب وقوع أى جرح أو إصابة له ، ببعض العمليات الدفاعية والعلاجية مثل إنقباض الأوعية الدموية المؤدية إلى منطقة الإصابة ، كما يقوم ببعض العمليات الأخرى التى من شأنها إحداث تجلط وزيادة فى إنتاج خلايا الدم الحمراء ... الخ ، ويقول آخر فإن الجسم يحاول تلقائياً ألا يبدى فقدان الدم نتيجة للجراح ، إلى إختلال توازنه . أى أنه عندما يحدث أى تغيير داخل الجسم فإنه يعمل على الإحتفاظ بالتوازن أو على إستعادته بأقصى قدر ممكن من السرعة ، ذلك لأن بقاء الجسم يعتمد فى النهاية على مدى نجاحه فى أداء هذه العمليات . (٢٢)

واقترء بهذا النموذج فقد تصور « بارسونز » المجتمع على أنه نسق قادر على الإحتفاظ بتوازنه بإستمرار ، وعلى إستعادته إذا ماتعرض لعوامل طارئة - داخلية أو خارجية - من شأنها إحداث خلل فى ذلك التوازن فقد تكون بعض الأسر داخل المجتمع مفككة بحيث تفشل فى تنشئة أبنائها تنشئة إجتماعية سليمة ، مما قد يسهم فى إنحرافهم عن معايير المجتمع فى شكل إرتكاب بعض الجرائم ، وهذا أمر يؤدى إلى إختلال التوازن القيمى والإجتماعى داخل المجتمع . وهنا يقوم المجتمع بمجموعة من العمليات التى من شأنها إستعادة التوازن ، مثل تكثيف برامج الخدمة الإجتماعية بالنسبة لهذه الأسر وإستحداث مساكن مناسبة لهم وإعادة تأهيل أعضائها إجتماعياً ، ومهنيّاً وإنشاء مراكز إجتماعية للعمل مع الشباب وإزالة الأحياء المتخلفة التى تسهم فى ظهور مثل هذه الأسر المفككة ... الخ . وهكذا يمكن التحكم فى مصدر المشكلة المسببة لإختلال التوازن .

والواقع أن نموذج التوازن ينبثق فى جوهره عن النموذج الوظيفى . ولم تسهم محاولة علماء الاجتماع تطبيق فكرة التوازن العضوى على النسق الإجتماعى ، بأية إضافة إلى ماقدمه أنصار النموذج الوظيفى من مماثلة بين الكائن العضوى والكائن الإجتماعى . بل أن هناك من الباحثين - مثل إنكلز - من يذهب إلى أن هناك العديد من أوجه النقد وجهت إلى محاولة تطبيق نموذج التوازن العضوى على النسق الإجتماعى تائراً بآراء « كانون » وهناك العديد من الشواهد التاريخية التى تؤكد عدم قدرة العديد

من المجتمعات على مواجهة مشكلاتها مما أدى إلى حدوث العديد من التغيرات العميقة في أبنيتها الاجتماعية والثقافية وفي نظمها ونسق الأنوار والمراكز والعلاقات والتفاعلات داخلها .

يضاف إلى ذلك كله أن تطبيق نموذج التوازن الفسيولوجي على المجتمع أو النسق الاجتماعي يفترض معرفة خصائص الحالة النموذجية للنسق أو للمجتمع Optimum state تلك التي توجد قبل حدوث إختلال التوازن ، والتي يجب أن يعود إليها نتيجة العمليات التوازنية التي تظهر في مواجهة هذا الإختلال . وإذا كان تحديد الحالة المثالية أمراً ممكناً في حالة الكائن العضوي مثل عدد كرات الدم ودرجة الحرارة وسرعة النبض ... الخ - فإن هذا التحديد الدقيق أمر متعذر بالنسبة للمجتمع .

وهناك إعتراض ثالث وجه إلى نموذج التوازن القائم على تطبيق نموذج التوازن الفسيولوجي على المجتمع . ففي الجسم العضوي هناك مجموعة من المراكز العصبية الكيميائية المحددة تحدث التوازن ، يمكن تحديد مواقعها بدقة ، أما داخل المجتمع فإننا لا يمكننا أن نحدد مثل تلك العمليات والمراكز بالدقة المذكورة .

أما الإعتراض الرابع فإن يتمثل في أن هذا النموذج يعجز عن أن يفسر لنا التغير الاجتماعي والتحولات السياسية والاقتصادية عبر التاريخ . والواقع أن أعنف نقد وجه إلى ذلك النموذج التوازني صدر من أولئك الذين يتبنون النموذج المضاد وهو نموذج الصراع Conflict model ويذهب أنصار ذلك النموذج الأخير إلى أنه من العبث أن نتصور أن المجتمع - خاصة المجتمع الحديث - يسوده نوع من التوازن أو أنه يقوم في جوهره على النظام والإستاتيكية . فالمجتمعات حسب تصور نموذج الصراع تقسم في جوهرها على التناقض أو الصراع في كافة أشكاله ، خاصة صراع المصالح والصراع الطبقي والصراع القيمي والصراع السياسي والإقتصادي أو الاجتماعي بوجه عام . ففي كل مجتمع - على مدى التاريخ - وجد صراع أساسى بين طبقة الملاك الأغنياء المتحكمين ، وبين طبقة العمال الأجراء الكاسحين ، أو صراع بين أولئك الذين يحاولون الحفاظ على الأوضاع لإتفاقها مع مصالحهم ، وبين الذين يناضلون من أجل تغييرها من أجل تحقيق مصالحهم كذلك .

فالنموذج التوازني في نظر أنصار نموذج الصراع يحاول - بوعى أو بدون وعى - الحفاظ على الأوضاع القائمة . وبدلاً من أن يسهم نموذج التوازن في الكشف عن الحقيقة الاجتماعية ورؤية الواقع كما هو ، فإنه يحاول أن يضع أمام أعيننا نظارة زردية

اللون لتشويه صورة هذا الواقع وإخفاء الحقائق المتعلقة بالصراع على المصالح والأهداف الاقتصادية ، أو إخفاء المتناقضات الاجتماعية القائمة .

وأهم من يمثل نموذج الصراع فى علم الاجتماع « لويس كوزر » L. coser و « رالف دهرندورف » R. Dahrendorf و « جاتلنج » J. Gatlung (٣٣) . كذلك ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع المهتمين بالنقد السوسيولوجى . إستطاعوا دعم هذا النموذج . وفى مقدمة هؤلاء العلماء يأتى « سى رايت ملز » C.R. Mills (٣٤) . وعلى الرغم من أن مفهوم الصراع قديم فى الفكر الاجتماعى ، إلا أنه إستطاع أن يمارس تأثيراً كبيراً فى الفكر السوسيولوجى إعتباراً من ظهور النظرية الماركسية ، التى أكدت أن تاريخ المجتمعات حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي والتناقضات الاجتماعية بين الطبقات المالكة المسيطرة والطبقات الكادحة المأجورة .

وقد أوضح « ماركس » و « إنجلز » هذا الرأى بجلاء فى صدر بيانهم الشيوعى الذى يشير إلى أنه قد وجد فى كل مجتمع نظام معقد من التدرج الطبقي ومن المراتب الاجتماعية . ففي روما كانت طبقات الأشراف والفرسان والاهماء والعبيد ، وفى العصور الوسطى كان هناك السادة الإقطاعيون والأتباع ورؤساء الحرف والصناع ورقيق الأرض . كذلك فقد كان هناك نوع من التدرج الداخلى على مستوى كل طبقة . أما فى المجتمع البرجوازي الحديث ، فإنه لم يقضى على الصراع الطبقي ، وإنما استحدث أنواع جديدة من الطبقات وصوراً جديدة من القهر وأشكالاً جديدة من الصراع .

وينظر أنصار نموذج الصراع إلى الدولة على أنها جهاز طبقي فى خدمة الطبقة المالكة ، كما ينظرون إلى السلطة السياسية على أنها هى السلطة التى تنظمها طبقة اجتماعية من أجل إخضاع طبقة أخرى . ويعالج هؤلاء الباحثون العمليات الاجتماعية من خلال مفهومى الطبقة والصراع . وتتألف الطبقة من أولئك الذين يشغلون موقعاً متشابهاً من علاقات الإنتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية . ويقول آخر تتألف الطبقة بطريقة نهائية من خلال التضامن الطبقي ووحدة الدور الإنتاجى ووحدة المصالح الاقتصادية . ويفترض التضامن الطبقي وجود الوعى الطبقي ؛ الذى يستند بدوره إلى إيديولوجية (٣٥) .

ولاشك أن كلاً من النموذجين السابقين - نموذج التوازن ونموذج الصراع - يعكسان قدراً من الحقيقة ، وأن كان أى منهما لا يعكس الحقيقة كاملة ، والواقع أننا

لا يمكن فى هذه الحالة أن نطرح السؤال التالى : أى النموذجين أقرب إلى الحقيقة أو أكثر قدرة على التعبير الواقع ؟ فمثل هذا السؤال تتعذر الإجابة عليه . فكل مجتمع يعكس قدراً من التوازن والنظام كما يعكس قدراً من الصراع والتناقضات فى نفس الوقت .

ويشير « موريس كوهين » M, Gohen فيلسوف المناهج إلى أن العلوم الإجتماعية تقوم الآن على أساس مجموعة من التعميمات المتناقضة . بحيث يمكن القول بأن كلاً منها صادق ولكن إلى حد معين فقط . ونتيجة لعجز العلوم الإجتماعية حتى الآن عن إطلاق نظرية جامعة مانعة قادرة على تفسير الواقع الإجتماعى تفسيراً موضوعياً مقنعاً ، فإنه يجب علينا عندما نقوم بدراسة هذا الواقع أن نأخذ فى إعتبارنا كافة النظريات الممكنة بدون تحيز (٢٦) .

رابعاً: نموذج العلم الطبيعى

يعد هذا النموذج من أقدم النماذج التى قدمت لدراسة المجتمع . فقد أشار « كومت » قبل التوصل إلى مصطلح علم الاجتماع Sociology إلى إمكانية قيام ميدان جديد للدراسة الإجتماعية أطلق عليه « علم الفيزياء الإجتماعية » Social physics وهناك العديد من علماء الاجتماع يحاولون التوصل إلى إستنتاج بعض المبادئ السوسيولوجية التى تصاغ على غرار القانون الطبيعى . ومن أمثلة تلك المحاولات مبدأ القصور الذاتى الإجتماعى Principle of social inertia الذى قدمه لنا « بارسونز » والذى ينص على ما يأتى « تظل أية عملية من عمليات الفعل الإجتماعى ثابتة من حيث المعدل و الإتجاه ما لم تعوق أو تنحرف بفعل قوى دافعة معارضة » (٢٧) .

A given process of (Social) action will continue unchanged in rate and direction unless impeded or deflected by opposing motivational forces .

وقد تبنى العديد من علماء الاجتماع وفى وقد تبنى العديد من علماء الاجتماع وفى مقدمتهم « جورج لندبرج » Lundberg و « ستيفورات دود » Dodd فكرة إمكان تطبيق منهج العلوم الطبيعية عند دراسة الحياة الاجتماعية . بهدف التوصل إلى القوانين التى تحكم حركة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية . فالعلم فى نظر « لندبرج » سواء أكان طبيعياً أم إجتماعياً يعد وسيلة فنية للتوافق ، ذلك لأن كل إستقصاء يبدأ بتوتر معين فى الكائن المستقصى . ويؤكد ذلك الباحث أن كافة الظواهر التى يهتم بها

العلم تتكون من إنتقالات الطاقة (أى الحركة) فى العالم الطبيعى . وتأخذ كل حركة مكاناً فى الزمن ويتم داخل موقف معين : وبناء على ذلك فإن موضوع العلوم الإجتماعية هو حركات الناس (سلوكهم) التى تحدد مواضعهم داخل المواقف الاجتماعية (٣٨) ويناقش الباحث المذكور قضايا التفاعل والإتصال الاجتماعيين فى ضوء مفهوم الحركة أو السلوك . فالتفاعل عبارة عن السلوك المتبادل بين عدة أفراد والاتصال هو إستخدام الرموز الناجمة عن التفاعل . كذلك يمكن دراسة الإتصال من خلال الترابط والتفكك ، أو الحركات التى تتم فى إتجاه موقف معين أو بعيداً عنه . ويشبه هذا التفسير الحركى ، حركات الجذب والطرْد داخل الذرة .

ويرفض « لندبرج » الإصلاحات التقليدية غير الدقيقة مثل « الشعور » و «الاهداف» و «القيم» و « النوافع » . ويؤكد ضرورة إستخدام التعريفات الإجرائية . فالظواهر الموضوعية فى نظره ، هى تلك التى يتطبق عليها مقاييس الإتفاق والتأييد والتنبؤ . فالمكان هو ما يمكن قياسه بأداة من أدوات القياس (كالتر) والذكاء هو ما تقيسه إختبارات الذكاء ويرفض «لندبرج» كذلك التحليل الوظيفى للقيم . ويفضل دراستها على أنها الصور السلوكية المستمرة خلال مرحلة زمنية معينة . والواقع أن « لندبرج » بهذا الشكل هو خير ممثل للإتجاه السلوكى فى علم الإجتماع .

وقد ظهرت عدة محاولات أخرى للتوصل إلى قوانين سوسولوجية تشبه تلك التى يتوصل إليها الباحثون فى المجال الطبيعى . فقد حاول « نوركيم » التوصل إلى القانون الذى يحكم ظاهرة الإنتحار ، وحاول « بود » أن يقدم لنا نظرية كمية أو رياضية فى تفسير المجتمع أطلق عليها نظرية المواقف Situation theory فالموقف الاجتماعى يتألف من أربعة عناصر هى الزمان والمكان والسكان وخصائصهم المختلفة . وقد عرض هذا التصور فى صورة معادلة رياضية كما يلى (٣٩) .

الموقف = السكان وخصائصهم والمكان والزمان . $S = p. I. L. T.$ وتثير قضية إمكانية تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى العلوم الطبيعية فى مجال دراسة المجتمع خلافاً كبيراً أو عميقاً بين المشتغلين بعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية . ويزداد هذا الخلاف حدة عندما يحاول البعض تطبيق قوانين الميكانيكا على المجتمع . ويمكن تفسير إصرار بعض الباحثين على الإلتزام بالنموذج الطبيعى فى الدراسات الاجتماعية ، فى ضوء نجاح العلوم الطبيعية فى التوصل إلى قوانين مضبوطة أمكن بناء عليها التنبؤ بالظواهر والتحكم فيها بدرجة عالية من الدقة . وهكذا بدت العلوم التجريبية وكأن لديها المفتاح السحرى القادر على تفسير كافة الظواهر بما فى ذلك

الظواهر الإجتماعية .

وقد دفع هؤلاء العلماء إلى إتخاذ ذلك الموقف ، ضيقهم بالإضطراب فى المفاهيم السوسولوجية وغموض العلاقة بين مختلف الظواهر والمتغيرات الثقافية ، وعدم دقة النتائج التى وصل إليها علماء الاجتماع بعد دراسات طويلة ومضنية . ويشير هؤلاء العلماء - أنصار المنهج العلمى الطبيعى - إلى أن علم الاجتماع يمكن أن يكون نسقاً نظرياً طالما أن غايته تفسير الحوادث والظواهر وفهم العلاقات الرابطة بينها والتوصل إلى القوانين التى تحكمها . كذلك فإن علم الاجتماع فى نظرهم علم تجريبى حيث أنه لايقوم على أساس تأمل نظرى وإنما يقوم على أساس الملاحظة والتجربة .

وإذا كان المقصود بنجاح العلوم الطبيعية ، هو ما حققتة من كفاءة مجال الفهم والتفسير والتنبؤ ، فإن علم الاجتماع سوف لا يحقق نجاحاً ما لم ييسمهم فى تزايد فهمنا للواقع الاجتماعى وتفسيره والوقوف على القوانين التى تحكمه والتنبؤ بالظواهر الاجتماعية ، وإذا كان من الممكن العلم الفلك أن يتنبأ بظواهر الكسوف الخسوف ، فلم لا يستطيع علم الاجتماع التنبؤ بالتغير الاجتماعى والثقافى وقيام الثورات وظواهر القيم والتحضر وتغير شكل الأسرة أو النظام الإقتصادى ... الخ .

ويذهب أنصار النموذج الطبيعى إلى أنه إذا كانت الظواهر الاجتماعية تبدو الآن معقدة ولايمكن إخضاعها للقياس الكمى وتتعدد متغيراتها بشكل لا يمكن حصره ، فإن هذا هو نفس الموقف الذى واجهه علماء الطبيعة فى بداية قيام ذلك العلم . ولهذا فإنه يمكن التغلب على هذه العقبات من خلال الإستمرار فى البحث العلمى وتحقيق الفروض المطروحة فى هذا الميدان بإستخدام المنهج العلمى ، تماماً كما فعل علماء الطبيعة خلال المرحلة المماثلة من نمو علمهم بمعمل . وإذا كانت التجارب المعملية أمراً متعذراً فى مجال علم الاجتماع بعكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية ، فإن أنصار النموذج الطبيعى يرون أن التاريخ يمكن أن يمدنا بمعمل طبيعى ، كما يمكن أن تدرس المجتمعات خلال مراحل معينة وفى ظروف معينة تكون هى الظروف المطلوب دراستها ، وأخيراً فإن إستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية يتيح لنا درجة عالية من الضبط المنهجى .

وقد ظهر فى الدراسات الاجتماعية مذهب أطلق عليه المذهب التاريخى - Historicism - يذهب أنصاره إلى إمكانية تطبيق المنهج فى دراسة الحياة الاجتماعية ، وأنه من الممكن إكتشاف قوانين الحركة التاريخية أو قوانين التغير والتطور الاجتماعيين عبر التاريخ . ويرى أنصار المذهب التاريخى أن علم الاجتماع ليس فى نهاية الأمر سوى علم

التاريخ النظرى (٤٠) ويمكن إعتبار « ماركس » من أنصار نموذج العلم الطبيعى لإيمانه القوى بوجود قانون يحكم أى مجتمع فى حركته وتغيره ، إلى درجة أنه يذهب إلى أنه إذا ما إكتشف مجتمع من المجتمعات قانونه الطبيعى الذى يعين حركته ، فلن يمكنه ذلك من تخطى المراحل الطبيعية لتطوره أو حذفها من الوجود بجرة قلم ، ولكن فى إستطاعته أن يفعل شيئاً واحداً فقط وهو التقليل من آلام الوضع وتقصير مدتها (٤١) ويتفق « ماركس » فى هذا مع أنصار الدراونية الإجتماعية الذين يرون أن التطور الإجتماعى محكوم بقوى خارجة عن سيطرة البشر ، وأن كان هناك إختلاف بينهما من حيث المضمون والأهداف .

ويسوق أنصار النموذج الطبيعى مجموعة من الدعاوى المؤيدة لتطبيق المنهج العلمى فى دراسة المجتمع الإنسانى ، يحسن أن نورد أهمها بإيجاز فيما يلى :

أولاً : إن الإنسان جزء من العالم الطبيعى وكذلك المجتمع الإنسانى ، بحيث يخضع كل منهما لنفس القوانين الطبيعية . فإذا كان من الممكن إكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الفلكية أو الحيوية أو الكيميائية ، فإنه يمكن بنفس لأسلوب إكتشاف القوانين التى تحكم علاقة الإنسان داخل المجتمع .

ثانياً : إذا كان من الصعب تتبع التاريخ الإنسانى إلى أعماقه البعيدة بدرجة عالية من الثقة ، فإن التشابه بين أعمال الإنسان والإرتباط الحتمى بينه وبين الأرض التى يعيش عليها ، والتماثل الملحوظ فى طبيعة الوقائع التاريخية ، كل هذه أمور تؤدى إلى ظهور التكرار والتواتر الذى يتيح الفرصة لتطبيق المنهج العلمى .

ثالثاً : إن قيام المجتمع محكوم بمجموعة معينة من الظروف التى يمكن إكتشافها من خلال المنهج المقارن ، الأمر الذى يمكن معه التوصل إلى مجموعة العموميات الإجتماعية والثقافية التى تقف وراء التنوع والإختلاف الظاهرين . فعلى الرغم من الإختلاف فى التفاصيل أو فى الشكل ، فهناك إتفاق فى المبادئ العامة ، وهو ما يستهدف علم الإجتماع الكشف عنه .

رابعاً : لا يعد المنهج العلمى شيئاً مادياً ولكنه فى جوهره أسلوب عقلى محدد فى التفكير . فالطبيعة العقلية للمنهج هى ما تمكنا من إستخدامه فى دراسة أية ظاهرة أياً كان نوعها .

خامساً : يختلف المجتمع قطعاً من حيث مادته وظواهره عن مادة وظواهر العلوم الطبيعية ولكن هذا الاختلاف لا يتعلق بالمنهج ، ولكنه يتصل بأسلوب البحث وأدواته فنحن

فى دراسة المجتمع لا تخضع الإنسان للتجارب العملية لإمكان النثبت من صحة القضايا أو الفروض ، ذلك لأن تنوع البيانات الثقافية والتاريخية يتيح لنا فرصة التنوع فى الشروط والظروف . وهكذا فإن يمكن فى مجال علم الاجتماع أن تستخدم المقارنة والتجارب الطبيعية والأساليب الإحصائية ، كبديل ممكن ومقبول عن التجارب العملية فى العلوم الطبيعية وقد أستطاعت بعض العلوم الاجتماعية أن تصل بالفعل من خلال إستخدام هذه الأساليب إلى قوانين موضوعية ، أمكن الإستفادة منها فى مجالات التنبؤ والتحكم والضبط والتخطيط ، كما هو الحال فى علم الإقتصاد وعلم التربية وعلم النفس الإجتماعى .

سادساً : يخلط المعارضون لتطبيق المنهج العلمى على دراسة الظواهر الاجتماعية بين المجتمع والثقافة . فالمجتمع هو مجموعة التفاعلات والعلاقات والجماعات القائمة داخل بقعة معينة من الأرض ، خلال فترة زمنية محددة . أما للثقافة فهى ما ينتج عن هذه التفاعلات والعلاقات من آثار مادية ولا مادية . ويمكن فى الواقع من خلال تطبيق المنهج العلمى إكتشاف القوانين التى تحكم بناء العلاقات والجماعات بغض النظر عن التنوع الثقافى الذى ينجم عن تلك العلاقات .

ويجب أن يميز فى هذا الصدد بين الإجراءات العامة للعلم أو للمنهج العلمى وبين النظريات المعينة فى نطاق العلوم الطبيعية . فعلم الاجتماع يشارك ويستفيد بدون شك من التقدم العام للمنهج العلمى . ولكن هذا لايعنى محاولة تطبيق المبادئ التى يتم الكشف عنها فى مجال العلوم الطبيعية بإستخدام ذلك المنهج ، على الحياة الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال فإنه من الخطأ محاولة إستخدام مبدأ الجذب المتبادل بين الأجسام الطبيعية فى تفسير العلاقة بين الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات .

والواقع أن محاولة بعض علماء الاجتماع الإستعانة ببعض النماذج التفسيرية explanatory models المأخوذة من العلوم الطبيعية ، فى مجال فهم ظواهر المجتمع ، لم تقدم إسهامات ذات شأن فى مجال التحليل السوسىولوجى فالمصطلحات السوسىولوجية عندما تصاغ فى لغة العلوم الطبيعية تصبح فارغة المضمون . ذلك لأننا على سبيل المثال لا نسيطيع تحديد الوحدات الأساسية لبعض المصطلحات مثل « معدل التغير » Rate of change أو الإتجاه Direction . ولم يستطع أن يقدم أنصار ما يطلق عليه « علم الاجتماع الميكانيكى » أية إسهامات فعالة فى مجال فهمنا للواقع الإجتماعى ذلك أن ما قدموه لم يكن فى التحليل الأخير سوى مجموعة من القضايا فارغة المضمون مثل قولهم أن المجتمع مملكة آلية داخل نطاق الطبيعة الكلية ، وأن الفرد

داخل المجتمع يتحرك وفق نطاق آلى ، وأن حياة الإنسان داخل المجتمع عبارة عن مجموعة من الحركات مثل حركة الكواكب وحركة الدم داخل الجسم العضوى ، وأن المجتمع نظام جرمى يقوم على أساس التجاذب والتنافر بين الأعضاء ... الخ . وقد حاول بعض الباحثين مثل « هنرى كارى » H. Carey وهو من الرواد الأول لعلم الاجتماع الأمريكى فهم المجتمع فى ضوء ثلاثة قوانين طبيعية هى قانون الجاذبية ، وقانون إنتقال الحرارة ، وقانون فناء المادة (٤٢) . وقد سار « بارسونز » فى نفس هذا الإتجاه عندما صاغ قانون القصور الذاتى الإجتماعى الذى سبق أن أشرنا إليه .

ويشير « إنكلز » إلى أنه على فرض أننا إستطعنا أن نعطى مضموناً له معنى لفاهيم الاجتماع المستوردة من العلوم الطبيعية ، فليس هناك ما يبرر إقتراض التماثل الكامل بين العلاقات التى تربط بين الظواهر والأشياء الطبيعية ، وبين تلك التى تربط بين الظواهر والأشياء الإجتماعية . وعلى العكس من ذلك فهناك ما يدعو إلى القول بعدم التماثل .

ولم تسهم تلك المحاولات التى حاولت تفسير الظواهر الإجتماعية فى ضوء المبادئ الإجتماعية فى زيادة فهمنا للعالم الإجتماعى ، بل أنها أسهمت فى تعويق علم الاجتماع عن التوصل إلى الفهم الموضوعى لظواهره وقضاياها . ويمكن أن نعطى مثلاً على تلك المحاولات « جورج زيبف » C.K. zipf أستاذ الفقه فى جامعة هالافارد وأحد أنصار النموذج الطبيعى فى العلوم الإجتماعية . فقد حاول هذا المفكر تفسير حركة إنتقال الناس فى المكان فى ضوء مبدأ « أننى حد ممكن من الجهد » وهو مبدأ مستعار من العلوم الطبيعية principle of least effort فهجرة الناس - فى نظره من مدية إلى أخرى أو من مكان إلى آخر ، ترتبط إرتباطاً وظيفياً بالمسافة التى تفصل بين المكانين ، لأن الجهد الذى سوف يبذل يتناسب طردياً مع تزايد المسافة .

ولكن « زيبف » لم يستطع من خلال هذا النموذج التفسيري المستعار أن يفسر لنا ظاهرة الهجرة كما تحدث بالفعل فى الواقع الإجتماعى . وقد حاول « سمويل ستافرو » S. Stouffer تفسير هذه الظاهرة - الهجرة - فى ضوء عوامل إجتماعية تتمثل فى ما أطلق عليه « الفرص الوسيطة Intervening opportunity فحركة الناس فى المكان ترتبط بالفرص المتاحة أمامهم داخل المناطق المهاجر إليها ، وبمدى قدرة هذه الفرص على إستبقاء المهاجرين فى المكان الجديد . وقد أخذ « ستافرو » فى إعتباره تأثير عامل التنافس بين المهاجرين على نفس الفرص المحدودة على حركة الهجرة ذاتها . وأشار الباحث المذكور إلى ضرورة التخلّى عن الإستعانة بالمقاييس الفيزيقية مثل البعد المكانى

عند دراسة ظاهرة الهجرة كظاهرة إجتماعية وأنه بدلاً من ذلك يجب الإستعانة بالمقاييس والعوامل الإجتماعية ، تلك التى تستطيع أن تفسر لنا مثل هذه الظاهرة .

وبوجه عام نستطيع القول بأن إستخدام الصيغ الفيزيائية البسيطة ، فشل فى تقديم تفسير تكاملى مقنع للظواهر الإجتماعية . فمبدأ « أدنى حد ممكن من الجهد يحاول تفسير ظاهرة الهجرة فى ضوء مفاهيم غير مناسبة كالمسافة وعدد الأشخاص وبالتالي يعجز عن أن يفسر لنا الهجرة وإتجاهاتها ومشكلاتها ومعوقاتنا ... وعلى العكس من ذلك فإن النموذج السوسيولوجى فى التفسير الذى قدمه « ستافرو » ساهم بالفعل فى زيارة فهمنا للظاهرة الهجرة ، حيث أنه ناقشها فى ضوء عوامل إجتماعية كالفقر والفرص الإقتصادية والإجتماعية والنقبات المالية والتنافس بين المهاجرين ... الخ .

وقد تعرض النموذج الطبيعى إلى العديد من ألوان النقد ، كان أقواها ذلك الذى قدمه « سوركين » و « فيبر » وغيرهما من علماء الإجتماع ، وقد وصل الأمر بهؤلاء النقاد إلى حد رفض إمكانية تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى دراسة الظواهر الطبيعية ، عند دراسة الظواهر والعلاقات الإجتماعية . فقد إنتقد « سوركين » P. Sorokin ما أطلق عليه « هوس العدد » أو « جنون الكم » فى الدراسات السوسيولوجية . وقد تأثر « سوركين » فى هذا الإتجاه « بماكس فيبر » M. weber الذى أكد على وجود فروق جوهرية بين الظاهرة الإجتماعية وبين الظاهرة الطبيعية . فالظواهر الأولى لها معنى داخلى إلى جانب أن لها هدف تسعى إلى تحقيقه ، ويصبح هدف الإنسان من خلال هذا المعنى مختلفاً بالضرورة عن الهدف الذى تسعى إليه حركة الأجسام الطبيعية فى الفضاء . وهكذا تسقط محاولة الإستعانة بالنماذج التفسيرية للعلوم الطبيعية فى مجال علم الإجتماع .

ويشير « سوركين » إلى أن النموذج الطبيعى فى علم الإجتماع يعجز عن أن يقدم تفسيراً مقنعاً للثورات ، أو للمعانى التى تقف وراء الطقوس الدينية ، أو القيم ذات الدرجة العالية من القداسة أو للجهود التى يبذلها الإنسان فى مجال الفن والأدب كذلك يذهب « فيبر » إلى أننا لانستطيع دراسة الظواهر الإجتماعية مثل إضراب العمال أو سقوط الحكومات أو تقلب الأسواق أو الصراعات الإجتماعية بنفس الطريقة التى تدرس بها الظواهر الطبيعية مثل حركة الكواكب أو سقوط الأجسام الطبيعية فمحاولة دراسة الظواهر الطبيعية لا تتطلب سوى إجراء ملاحظات خارجية لها . وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن للظواهر الإجتماعية معنى داخليا يتصل بالدوافع فتفسير ظاهرة

إضراب العمال أو الصراع السياسى أو إنخفاض معدل المواليد ... يتطلب الوقوف على دوافع العمال ودوافع أعضاء الأحزاب السياسية وأهداف أولئك الذين خفضوا من معدلات إنجابهم . وهذا هو ما حدا « بغير » إلى التأكيد على ضرورة إستخدام منهج جديد عند دراسة الظواهر الإجتماعية ، يختلف عن منهج العلوم الطبيعية ، وهو ما أطلق عليه « منهج الفهم » (method of understanding : Verstehen) .

وهناك طائفة من علماء الأنثروبولوجيا مثل « إيفانز بريتشارد » E. pritchard يعترض على إمكانية اعتبار الأنساق الإجتماعية على أنها أنساق طبيعية - natural systems ، يمكن دراستها من خلال المنهج العلمى ، كما يمكن إكتشاف القوانين التى تحكمها ، دون ضرورة الرجوع إلى تاريخها و « بريتشارد » ينتقد أحد مسلمات الإتجاه الوضعى فى علم الإجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية . وهو يذهب إلى أن تلك المسلمة تعبر عن الوضعية النظرية فى أسوأ صورها . ويتحدى أنصار هذا الرأى بأن يعطونا مثلاً واحداً على ما يطلقوا عليه « قوانين سوسيولوجية » أو قوانين فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية .

ويؤكد « بريتشارد » أنه لا يوجد فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية ما يشبه ولو من بعيد - قوانين العلوم الطبيعية ، ويرى أن كل ما أمكن الوصول إليه فى هذا الشأن هو مجموعة من الأحكام الحتمية أو الغائبة أو القيمية . وقد أتت كل التعميمات التى حاول العلماء إطلاقها غامضة أو فضفاضة مما يقلل من أهميتها على فرض صدقها . ويشير « بريتشارد » إلى أن أغلب التعميمات التى صدرت فى العلوم الإجتماعية ليست سوى تكرار للمعانى الجزئية ، أو إبراز للأشياء العارية فى صور أخرى على مستوى إستدلال ساذج وبسيط .

وقد حاور الأنثروبولوجى البولندى « أندريجسكى » S Andrzejewski فى إحدى مقالاته بمجلة « مان » mun تبنى رأى مضاد لرأى « بريتشارد » حيث أكد إمكانية دراسة النسق الإجتماعى والظواهر الإجتماعية من خلال المنهج العلمى ، كما أكد وجود قوانين فى مجال الحياة الإجتماعية وقد ضرب مثلاً على تلك القوانين بالقضايا التالية يرتبط نظام تعدد الزوجات بالتفاوت الإقتصادى الشديد فى المجتمعات البدائية . وأن الحروب تؤدى إلى ظهور الحكم الإفرادى . وأن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان تؤدى إلى الحرب . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هناك العديد من القوانين الإجتماعية الأخرى ويرجع قلة عددها نسبياً بالمقارنة بالقوانين الطبيعية إلى حداثة هذه العلوم (٢٤)

ولكن أحد الأنثروبولوجيين في بريطانيا فند رأى « أندر يجسكى » السابق فقد أوضح اللورد « راجلان » L. Raglan أنه ليس سمة تعاون إقتصادي لدى قبائل إستراليا ، ومع ذلك أنهم يعرفون نظام تعدد الزوجات ، كذلك فإن قبائل الماساي شرق إفريقيا من أشد الشعوب حبا في الحرب ، ومع ذلك فالحكم فيها ديموقراطي ولم يظهر داخلها مستبد واحد . وأخيراً فإن بلاد البنغال متخمة بالسكان ، ومع ذلك فهم من أشد الشعوب حبا في السلام (٢٥) .

ويذكر « بريتشارد » إمكان اعتبار الظواهر والأنساق الإجتماعية أنساقاً طبيعية فلا يمكن مقارنة النسق القانوني أو الأسرى على سبيل المثال بالنسق الفسيولوجي أو بالنسق الذي ينظم الكواكب السيارة . ويؤكد الباحث المذكور أنه من العبث بالنسبة للباحث في قضايا المجتمع أن يبحث عن قوانين عملية . ويشير إلى أننا في العلوم الإجتماعية لسنا ملزمين بأن نبرهن على عدم وجود مثل تلك القوانين ، وإنما على القائلين بوجودها التدليل على ذلك .

فالأنثروبولوجيا الإجتماعية في نظر « بريتشارد » فرع من فروع الدراسات ٨٩ . الإنسانية وليست من ضمن العلوم الطبيعية ، ذلك لأن الأنساق الإجتماعية أنساق خلقية moral وليست أنساقاً طبيعية . والهدف من هذه الدراسات الإجتماعية يتمثل في الكشف عن الأنماط والنماذج وليس الوصول إلى قوانين كما أنها تحاول التدليل على خلو النسق الإجتماعي من التناقض من خلال بيان التساند بين مكوناته ، وليس من شأنها التدليل على وجود علاقات ضرورية بين مختلف أنواع النشاط الإجتماعي . وتقوم العلوم الإجتماعية بالتأويل أكثر مما تقوم بالتفسير وهذه الإختلافات في نظره جوهرية بين العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية (٢٦) .

على أن التشكيك في إمكانية تطبيق نموذج العلوم الطبيعية على دراسة المجتمع بينائه ونظمه ، أمر لايتعلق بقضية علمية علم الإجتماع . فعندما نقول بأن نماذج علم الطبيعة أو الفلك أو الكيمياء لا تتوافق مع التحليل الفسيولوجي ، أو لاتسهم في زيادة فهمنا للواقع الإجتماعي ، أو لاتقدم لنا تفسيراً مرضياً للظواهر الإجتماعية ، فإن هذا لايعنى إستحالة قيام نظام علمي موضوعي لدراسة المجتمع . ولعل مصدر الخلط يكمن في زعم أنصار النموذج الطبيعي أن ذلك النموذج هو الطريق الوحيد لفهم المجتمع ، أو لإضفاء الطابع العلمي على علم الإجتماع .

والحق أنه يجب أن تفصل تماماً بين هذين الأمرين . فالأنساق الإجتماعية تنقسم بأن لها تاريخاً وأن لها معنى كما تتعلق بالعلاقة بين كائنات لها إرادات مستقلة وتؤمن بقيم ومعتقدات موجهة لنماذجهم السلوكية . ولهذا فإنه من المستحيل أن نفهم تلك الأنساق بنفس أسلوب فهمنا للظواهر الطبيعية التي لا تنقسم بالتاريخية أو المعنى أو التوجيه القيمي أو الإدارة . ولكن هذا الخلاف لا يتعلق بالمنهج العلمى كمنهج ، ولكنه يتعلق بأسلوب الدراسة وبأدواتها فنحن فى علم الاجتماع يمكننا أن نستخدم المنهج العلمى كخطوات عقلية على اعتبار أن المنهج واحد فى جميع العلوم . ولكننا يجب أن نعتمد على أساليب تعتمد على أدوات مختلفة فى جمع المادة الميدانية ، قادرة على إمدادنا ببيانات صادقة ومعبرة عن الواقع . أما عن قضية القوانين العملية فى مجال علم الاجتماع ، فهي قضية لا يمكن حسمها فى هذه المرحلة من التقدم المنهجى والنظرى لذلك العلم .

النماذج الإحصائية والرياضية :

يتزايد الإهتمام بالإحصاء فى العلوم الإجتماعية . وتعد الأساليب الإحصائية مجرد وسائل أو أدوات أو تكنيكات للبحث . ويتضمن استخدام علماء الاجتماع للأساليب الإحصائية أنهم يقبلون الإستعانة ببعض النماذج الرياضية فى وصف وتحليل بعض جوانب الحياة الإجتماعية . وينظر الباحثون إلى الأساليب الإحصائية فى البحث الفسيولوجى على أن لها طابع حياى ، بمعنى أنها تسهم فى الكشف عن الواقع الموضوعى بدون تشويه أو إنحياز .

والواقع أنه لايمكن تطبيق أى أسلوب إحصائى دون قيامه على أساس فروض معينة أو لمواجهة ظروف محددة وهذا يعنى أن علم الاجتماع يقبل تفسير بعض الظواهر والعلاقات الإجتماعية فى ضوء بعض النماذج الرياضية . ولو بصفة مؤقتة . ولما كانت أغلب الأساليب الإحصائية التى يستخدمها الباحثون فى علم الاجتماع تتصل بنظرية الاحتمالات ، فإن هذا يعنى أن هؤلاء الباحثين يتبنون نموذجاً إحصائياً Prabilistic فى دراسة المجتمع .

وقد أصبح الأخذ بالأساليب الإحصائية أمراً شائعاً فى علم الاجتماع بعد الحرب العالمية الثانية . وقد يتخذ استخدام الطرق الإحصائية واحد من طريقتين :

الاول : أن يلاحظ الباحث أن النتائج التى يتوصل إليها تسير وفقاً لشكل أو نموذج معين ، فيحاول البحث عن نموذج رياضى يلائم ذلك الشكل ، ثم يقوم عقب اختياره بتطبيقه على المادة التى يجمعها من الواقع الإمبريقي . فإذا ما ثبت نجاح هذا

النموذج فإن الباحث يعتمد عليه لتوقع الملاحظات التالية لنفس الظواهر أو المتغيرات .
الثالث: كذلك فإن النموذج الرياضى قد يوحى للباحث بنماذج معينة من المادة أو بتوقع علاقات لم يعالجها من قبل :

ويمكن أن نعطي مثلاً على استخدام النماذج الرياضية فى الدراسات الاجتماعية ، بدراسة « روبرت ميلز » R. Bales للتفاعل داخل الجماعات المتغيرة ، فقد حاول هذا الباحث أن يسجل كل فعل موجه من وإلى أى عضو داخل الجماعة النقاشية Discussion group التى أجرى تجاربه عليها ، ثم حاول بعد ذلك ترتيب المشتركين على حسب عدد الأفعال الموجهة إلى كل منهم من جانب الآخرين . وقد لاحظ « ميلز » فى بعض الجماعات أن حوالى ٤٥٪ من كل الأفعال الاجتماعية التى وقعت داخلها ، كانت موجهة لشخص واحد كان ترتيبه الأول ، وأن ١٨٪ منها كانت موجهة إلى الشخص الذى احتل الترتيب الثانى ، وأن حوالى ٦٪ وجهت إلى الشخص الذى احتل الترتيب الأخير . وكان متوسط كل جماعة من هذه الجماعات ستة أفراد . ولما كان هذا التوزيع يتفق إلى حد كبير مع المنحنيات الهارمونية Harmonic curve ، فقد حاول « ميلز » أن يطبق هذا النموذج الرياضى على نمط التفاعل داخل الجماعات التى تتراوح بين ٣ - ٨ أعضاء . واستطاع أن يصل الى نتيجة معينة مؤداها أنه بغض النظر عن حجم الجماعة (بحد أقصى ثمانية افراد) فإنه عادة ما يسود نفس النموذج السابق عرضه والذي يتفق مع المنحنى الهارمونى (٤٧) .

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة فى كل الأحوال فقد تكون المادة التى يجمعها الباحث على درجة عالية من التعقيد ، مما يتعذر معه تطبيق أحد النماذج الرياضية عليها . ولعل هذا هو ما أدى ببعض الباحثين الاجتماعيين الى صياغة نماذج رياضية جديدة ، بهدف معالجة نماذج العلاقات القائمة أو الملاحظة .

ويقدم لنا « هربرت سيمون » H, Simon فى كتابه بعنوان « نماذج الإنسان » مجموعة من التطبيقات الناجحة للنماذج الرياضية فى مجال العلوم الاجتماعية . وأشار هذا المفكر الى أن نظرية الفئات Set theory تصلح فى وصف ظواهر السلطة والقوة السياسية . ونظرية الفئات هى نظرية رياضية لا تعالج أرقاماً ولكنها تعالج فئات أو مجاميع أو أشياء وتعد هذه النظرية أساساً لنظرية المباراة Game theory فى العلوم الاجتماعية ، وهى النظرية التى لا تهتم بحساب المكسب والخسارة الناجمة عن قرارات معينة ، كذلك أوضح « سيمون » إمكان ترجمة القضايا التى توصل اليها «جورج

هومانز، G. Homans فى مجال وصف التفاعل داخل الجماعات الصغيرة الى معادلات رياضية . وقد سبق أن أشرنا الى أن هناك بعض العلماء الذين حاولوا فهم المجتمع فى ضوء معادلات رياضية . ومن أبرز تلك المحاولات دراسة « ستيفارت بود » بعنوان « أبعاد المجتمع » حيث حاول إستحداث علم إجتماع رياضى ، قد سبق أن عرضنا لها فيما سبق .

والواقع أن النماذج الرياضية - شأنها شأن أى نماذج علمية أخرى - مارست بعض التأثير على العديد من الدراسات السوسيولوجية . فقد أهتم بعض العلماء بتلك المشكلات التى يمكن تفسيرها فى ضوء نماذج رياضية معينة . وإذا أدركنا أن الاساليب الاحصائية ليست سوى أداة للبحث ، فإنه يجب أن نتجنب الإرتباط الفلسفى بأى نوع معين من النماذج الرياضية مثل النموذج الإحتمالى أو النموذج الحتمى أو النموذج التحليلى أو الفئوى ... الخ . كذلك فإننا يجب ألا نتوقع أن نعثر على النماذج التى تحتاجها فى الدراسات الإجتماعية جاهزة داخل المراجع الرياضية . ويشير « سيمون » إلى ضرورة استحداث نماذج جديدة أحيانا بهدف تحليل بعض الظواهر والمتغيرات الاجتماعية المدروسة (٤٩) ولا شك أنه من الممكن الاستعانة بنماذج تفسيرية من علوم أخرى ، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد بناء النظريات السوسيولوجية ذاتها ، ويمكن أن نستعين بهذه النماذج المستعارة فى بناء تلك النظريات ، كما يحدث فى الكثير من الأحيان (٥٠) .

مناقشة عامة

يكشف هذا الاستعراض السريع لبعض جوانب التراث النظرى فى علم الاجتماع عن تعدد نماذج الدراسة وتضاربيها . ومن الطبيعى أن يثار على الفور السؤال التالى ، أى هذه النماذج أنسب للتحليل السوسيولوجى ؟ أو ما هى النماذج الصحيحة وما هى المزيفة ؟ والواقع أنه يجب رفض هذا النوع من الأسئلة كلية فى الفكر السوسيولوجى ، ذلك لأنها من طراز لا يمكن الإجابة عليه إجابة حاسمة .

فالمجتمع يتسع فى الواقع لكل من هذه التحليلات ، بحيث يمكن القول بأن كل منها صحيح أو يتضمن على الأقل قدراً من الحقيقة . ولا يمكن القول بأن نموذج معين أقرب إلى الحقيقة السوسيولوجية لأنه لا توجد حقيقة سوسيولوجية متفق عليها تماماً ، الى جانب أن الحقيقة المطلقة خارج قدرة العلم بوجه عام والعلم الإجتماعى بوجه خاص

والواقع أن كل نموذج يركز على أحد جوانب المجتمع أو على نوع من المشكلات المنهجية أو النظرية في الاجتماع . وإذا كان من الممكن الحكم على فرض ما بأنه صادق أو كاذب فإنه يتعذر أن نطلق مثل هذه الأحكام على أحد النماذج المطروحة في ذلك العلم . وبناء على ذلك فإنه يمكن الحكم على فرض التطور الإجتماعي في خط واحد مستقيم بأنه فرض خاطئ ، ولكن لا يمكن إطلاق مثل هذا الحكم على النموذج التطوري ككل ، ذلك الذي يتضمن مجموعة أخرى من الفروض والنظريات التي تعبر جزئياً عن الحقيقة . ولكن أن كان من المتعذر الحكم على نموذج ما بأنه صادق أو كاذب ، فإنه يمكن الحكم عليه بأنه نموذج خصب قادر على إمداد الدراسة السوسيولوجية بفروض وقضايا جديدة تطرح للبحث ، أو بأنه نموذج عقيم . ويستتج البعض من هذا التنوع والتضارب في نماذج ونظريات علم الاجتماع ، أنه لا يتحقق لها الخصائص العلمية ، طالما أنه لا يوجد إتفاق واضح على مصطلحات العلم ونظرياته وأسس ومبادئه . ولعل ما هو مؤلم أن علم الاجتماع لم يستطع حتى الآن . وعلى مدى تاريخه كله ، أن يتوصل إلى قانون علمي له صدقه وثباته بغض النظر عن إختلاف الثقافات أو المراحل التاريخية . بل إن ذلك العلم لم يستطع بعد التوصل إلى ما يشبه القوانين الطبيعية على مستوى نظام واحد أو على مستوى حقبة تاريخية محددة .

ويمكن لنا تفسير هذا التعدد في النماذج السوسيولوجية في ضوء ما يطلق عليه « هويتيد » A,N,Whitehead « فترات الأنصار » Periods of triumph ، فقد أشار هذا الباحث في كتابه « العالم الحديث » إلى أن النظرية المرجية في الضوء عند « هيجن » Huggen استطاعت أن تفتح آفاقاً جديدة في العالم ، ولكنها لم تأخذ في إعتبارها بعض المتغيرات ، وظهرت نظرية جديدة هي النظرية الجسمية في الضوء - Cprpu scu-lar theory استطاعت التغلب على عقبات وصعوبات النظرية السابقة . ويذهب « هويتيد » إلى أن لكل نظرية من النظريات المتنافسة فترة إنتصار معينة .

وبوجه عام فإننا نلاحظ تكثر عدد النظريات المقدمة لتفسير ما هو ملاحظ ، خلال مرحلة التطور السريع للعلم . ويشير « روبرت ابنهيمر » R. Openn himer عالم الطبيعيات المشهور إلى أن هناك مكاناً متسعاً للعديد من المداخل والآراء لفهم النظام الذري . الأمر الذي لا يمكن معه القول بأن أيها منها قادر على استقراق الموضوع بأكمله ويذهب الباحث المذكور إلى ضرورة إستخدام أكثر من طريق في العلم من أجل التوصل إلى الإكتشافات المنشودة في ميدان الطبيعة النووية وهكذا نجد أن « ابنهيمر » يصبح يأخذ بأكثر من مدخل لفهم الظواهر النووية (٥١)

ويجب أن يسود نفس الموقف الذى أشار اليه « أبنهيمر » فى مجال العلوم النووية ، داخل العلوم الاجتماعية . وهذا يعنى أنه من اللازم أن نعتاد على تنوع الآراء والنظريات والنماذج التى تقدم لتفسير المجتمع والواقع الاجتماعى . وإنطلاقاً من هذا الفهم فإننا يجب أن نتخلى عن الأسطورة الذاتية إلى ضرورة الإنطلاق من نموذج واحد ينتمى إليه الباحث ، عند دراسة المجتمع . فهناك من يذهب إلى أن الباحث فى علم الاجتماع عليه أما أن يتبنى نموذج الصراع أو يتبنى النموذج المقابل له هو نموذج الاتفاق والتوازن . وهذه نظرة خاطئة لان المجتمع مجال متسع ومعقد ومتنوع للدراسة ، وتتفاعل داخل مجموعات متناقضة من العمليات والجماعات والأحداث . فالمجتمع يفترض وجود تنظيم اجتماعى وثقافة كلية وضوابط سلوكية ووحدة فكرية وتعاون وهدف كلى مشترك ... الخ ، إلى جانب أنه ينطوى بالضرورة على بعض ألوان الصراع والتناقض سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى . وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن الفهم التكاملى لمجتمع يتطلب الإستعانة بأكثر من مدخل أو أكثر من النماذج .

وإذا كان كل نموذج من النماذج المطروحة فى علم الاجتماع يركز على جانب معين من جوانب الواقع الاجتماعى ، فإننا يجب أن نميز بين التركيز الإنتقائى على أحد جوانب المجتمع من خلال إستخدام نموذج معين ، وبين ما قد يؤدى إليه تبنى ذلك النموذج من تشويه الرؤية للواقع الاجتماعى ذاته . فقد يحاول الباحث السوسيولوجى التركيز على دراسة الجوانب المتعلقة بالصراع الاجتماعى القيمى والطبقى والثقافى والسياسى ... الخ . كذلك قد يحاول باحث أو نفس الباحث فى وقت آخر التركيز على الجوانب المتعلقة بالتوازن والضبط والتنظيم . ولعل ذلك التركيز مسألة يقتضيها التخصص والتعمق العلمى . وقد يستعين الباحث فى دراسة الأولى بنموذج الصراع وفى دراسة الثانية بنموذج التوازن . وليس فى ذلك مل يمثل خطورة على البحث العلمى . ولكن تبنى الباحث أيديولوجيا واحد من تلك النماذج هو الذى يمثل خطورة كبرى على الموضوعية العلمية ، لأن ذلك التبنى يمكن أن يسهم فى تشويه رؤية الواقع وقد حذرنا « دارون » منذ زمن طويل من أن الرؤية المزيفة للواقع أو الملاحظات الخاطئة تعد أكثر خطورة على العلم من النظريات الزائفة . ولعل المشكلة الحقيقية فى علم الاجتماع هى أن اغلب النماذج السوسيولوجية لم تصدر أصلاً عن دراسات واقعية ، ولكنها صدرت بطريقة قبلية Apriori أو من خلال توجيهات أيديولوجية مسبقة .

ومما يزيد الأمر صعوبة فى العلوم الاجتماعية بوجه عام ، وعلم الاجتماع بوجه

خاص ، أن التوجيهات الايديولوجية تؤثر بطريقة واضحة على إختيار الفروض وأساليب تحقيقها وتفسير النتائج التي تصل إليها الأبحاث الميدانية . ولا يوجد في العلوم الاجتماعية تجارب حاسمة كما هو الحال في العلوم الطبيعية . ويذهب «كوهين» Cohen و « ناجل » Nagel إلى أن صدمة الحقائق يمكن أن تقذف بالأراء المزيفة في مجال العلوم الطبيعية خارج نطاق العلم تماماً . ولكن الأمر ليس على هذا النحو في العلوم الاجتماعية ، حيث أن أنصار كل إتجاه يحاولون بكل الوسائل التدليل على صحة قضاياهم ودعواهم وفساد القضايا والدعوى التي يتبناها أنصار النماذج المضادة . ولم تتوصل هذه العلوم - خاصة علم الاجتماع - إلى ما يطلق عليه «كوهين» صدمة الحقيقة .

وأخيراً فإننا يمكن أن نقر بأن العديد من النماذج والنظريات السوسيولوجية ، قد إرتبطت بشكل أو بآخر بنوع من التوجيه الايديولوجي كما سنوضح في الفصول التالية . ولا يمكن الزعم في هذه الحالة بضرورة إستبعاد كافة النماذج من دائرة علم الاجتماع ، ولكن الحل يتمثل في صياغة القضايا المشتقة من كل نموذج بطريقة يمكن إخضاعها للإختبار الأمبيريقى من خلال استخدام القواعد المنهجية المناسبة والممكنة ، وإن كان بعض العلماء المحايدون يؤكفون ضرورة تحقيق التكامل بين تلك النماذج وإستخدام الأسلوب المتداخل النظم الذى Interdisciplinary approach يأخذ كافة المتغيرات فى الاعتبار عند دراسة وفهم الواقع الإجتماعى كذلك فإنه يجب الإلتزام بالضوابط والتوجيهات والمعايير الإسلامية فى المجالات التى تتصل بفهم الإنسان والمجتمع والتاريخ ، والتى توجد حولها نصوص يقينية أو أدله شرعية مؤكده .

مراجع الفصل الاول

(١) د. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع - دار المعارف سنة ١٩٦٣ ص ٢٧ -

. ٢٨

(2) Bernard Barber : Resistance by scientists to scientific discovery
: N.Y 1960 .

بحيث قدم فى الاجتماع السنوى لتاريخ الاجتماع ، والذي عقده الإتحاد الأمريكى
لتقدم العلوم .

.A.A.F.T.A.O.S.

(3) Merris Kohen : Reason and nature : An essay on the meaning
of scientific method : N.Y. Harcourt, Brace and World 1931 P. 350

(4) A. Enkeles : What is sociology : prentice Hall. New Jersey
1964 p.350 .

(5) A. Gouldner : The coming Crisis of western - Sociology P.29.

(6) A. Comte : op. cit.

(7) Herbert spencer : The study of sociology. N.Y- O. Appleton .
1873 - p. 450

(8) K. Marx and Engels : The communist manifesto.

(9) E. Dukheim: The division of labour in society. Trans. by G.
Simpson. Glencoe : The free press 1933

(10) R.Redfield : The folk society American Journal of sociolog
:1947 Vol: III NO 4

{ 11 } Pitirim Sorokin Social and cultural dynamics Boston Sargent
1957 -N .S Timasheff Sociological Theory Its nature and

growth , Revised house,N.Y 1964

{13} I.Zeitlin : Ideol ogy and the development of sociological the-
ory Prentice HaII 1968 PP, 187 - 188

(14) H, Spencer , Principles of sociology 3 ed ed Vol,I N,y
D,Apleton 1910 p, 471

(15) Leslie White; The science of culture; New York ; Farrar
Strrsuss 1949 pp, 338 ff

(16) W, Ogburn and Nimcoff : A handbook of sociology pp, 44 -
459

(17) Arnold Rose (ed) The inistitutions of advanced societies,
Univ, of , Minnisota press 1958 P,20,

{18}I, Zeitilin : op cit .

.{19}K. popper ; The poverty of historicism ; Routledge and Kagan
Paul - London 1957,

(٢٠) يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى كتاب الفارابي عن أهل المدينة الفاضلة ، إلى
مقدمة ابن خلدون . كذلك يمكن الرجوع إلى كتاب د. عبدالكريم الباقي بعنوان تمهيد في
علم الاجتماع - مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٩٥٧ .

(21) H, Spencer : Principles of sociology, E, Durkheim; Elemen-
tary Forms of religious life - Trans ` -by J,W, Swan N,Y, Macmillan
1926 - B, Malinowski ; Crime and custome in savage society ; London
1926 - A,R, Brown ; Structure and Function in primitive society ;
Glencoe - The Free press 1952

(٢٢) للوقوف على أساسيات النموذج البنائي الوظيفي ، ومختلف الإتجاهات النظرية
داخله ، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية . R, K, Merton

1957 free press Social theory and social structure , Glencoe - The
Kingsly Davis; Human society N.Y Macmillen 1949 Marian Levey -
The structure of societv Princeton Univ press 1952 - T Parsons;

Structure of social. system - Glencoe - The free press 1951

(23) A. Comte : op. cit p, 437.

(٢٤) د. أحمد أبوزيد : البناء الاجتماعي : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦ ص ٦٣ - ٦٧.

(٢٥) المصدر السابق .

(26) A.Inkeles ; op .cit .

(27) Marcel Mauss : The gift - Glencoe - The Free Press 1954 .

(28) A.Inkeles ; op cit .

(29) A.Gouldner ; op cit .pp.195 -274 .

(30) A.Gouldner : op.cit.p.196 .

(31) Ibid - p.248 .

(32) Walter Cannon ; The function of the body N.Y 1961 .

(33) Lewis Coser ; The functions of social couflict -Glencoe - The free press - 1956 . R, Dahrendorf ; Class and class conflict in industrial society ; Stan Ford Univ,press: 1959 - Johan Gultung ; Pacifism From sociological point of view - Journal of social issues 1959 - 3- 65-84 .

(34) A,Inkeles : op.cit.pp.37 - 39 ,

(٢٥) جورج جبرفتش : دراسات في الطبقات الاجتماعية - ترجمة أحمد رضا - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ ص ٢٢ - ٦٧ .

(36) Morris Cohen ; Reason and nature ; An essay on the meaning of scientific method p.347

(37) A. Inkeles : op cit .

(٢٨) د. محمد عاطف غيث : مصدر سابق ص ٨٨ - ٩١ .

(٢٩) المصدر السابق ..

- (٤٠) كارل بوبر : عقم المذهب التاريخي - منشأة المعارف ١٩٥٩ ص ١٣٣ - ١٨٩
- (٤١) المصدر السابق
- (٤٢) د. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه - الدار القومية للطباعة والنشر ٦٦ ص ٢٦ - ٣٨ .
- (43) George K.Zipf .The pl./ D.Hypolthesis on the internay movement of persons , American sociological review 1946 X 1977 .
- (٤٤) أيفانز بريتشارد : الأنثربولوجيا الاجتماعية - ترجمة د.أحمد أبو زيد - دار المعارف ١٩٦٠ ص ٩١ - أنظر تعليق المترجم ٩٢ .
- (٤٥) المصدر السابق .
- (٤٦) المصدر السابق ص ٩٩ .
- (47) A,Inkeles : op .cit .p.42
- (48) R.Baless : Interaction process analysis : Cambrige : Addison - Wesley 1
- (49) Herbert A.Simon : Models of man : Social and rational , Weley 1956 p.97 ,
- (50) Ibid ,
- (51) Robert Oppenheimer : Tradition and discovery ACLS - Newsletter , October 1959 .

الفصل الثالث

المشكلات المنهجية في دراسة علم الاجتماع

- (١) مقدمة تتضمن وضع المشكلة .
- (٢) هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع ؟
- (٣) الوقائع الفريدة في مقابل الوقائع المتواترة أو المعاودة .
- (٤) هل يمكن التوصل الى قوانين اجتماعية ؟
- (٥) الصراع بين المعنى والقياس عند دراسة الظواهر الاجتماعية .
- (٦) الصراع بين أنصار التنظير وأنصار النزعة الإمبريقية .
- (٧) النظرية السوسيولوجية ومشكلاتها المنهجية .
- (٨) علم الاجتماع والقيم السياسية .
- (٩) مراجع الفصل الثالث .

مقدمة

يواجه علم الاجتماع منذ نشأته الأولى حتي الآن عدة مشكلات منهجية ونظرية ، تصل بعضها الي درجة من الأهمية الي حد أنها تثير إمكانية قيام علم لدراسة ظواهر المجتمع ونظمه . وعلي الرغم من وجود شبه إتفاق حول موضوع هذا العلم بين علماء الإجتماع ، إلا أن الخلاف بينهم يتضح بجلاء في أمرين أساسيين . الأمر الأول هو نقاط التركيز أو إختيار الموضوعات أو المشكلات للبحث السوسيولوجي . و الأمر الثاني هو أسلوب التحليل أو التناول المنهجي لتلك المشكلة أو المشكلات .

وهناك مجموعة من الأسئلة المطروحة في علم الإجتماع تتعلق بمنهج دراسة الموضوعات الأساسية في هذا العلم ، والتي تثير خلافا كبيرا بين العلماء ويمكن عرض بعض النماذج لهذه التساؤلات كما يلي :

أولاً: هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع بالمعنى الدقيق لمصطلح العلم ؟

ثانياً: هل يمكن تطبيق المنهج العلمي كما هو مستخدم في العلوم الطبيعية عند دراسة الظواهر والنظم الإجتماعية ؟

ثالثاً: وبقول آخر هل تعد الظاهرة الإجتماعية واقعة موضوعية أم ظاهرة إنسانية ، وهل يمكن دراستها من خلال إجراء التجارب والملاحظات المضبوطة ، أم أنها تقتضي استخدام منهج آخر يقوم على أساس الفهم المتعاطف - Sympathetic understand- ing على حد تعبير « فيبر » ؟

رابعاً : هل من الأفضل الإنطلاق في دراسة الواقع الإجتماعي إستناداً إلى نظريات مسبقة يمكن في ضوئها تفسير المادة الميدانية ، أم من الأفضل أن نعالج الواقع دون الإستناد على مثل هذا البناء النظري المسبق ؟

خامساً : هل يمكن لعلم الإجتماع وهو يتعرض لقضايا الإنسان داخل المجتمع أن يكون نسقاً أو نظاماً علمياً موضوعياً تماماً أو خال من القيم - Value Free dis- cipline ؟

سادسا : ثم ماذا عن الضبط المنهجي في علم الاجتماع ؟ هل يمكن إجراء دراسات مضبوطة منهجيا عند تناولنا للظواهر الاجتماعية ، بنفس القدر من الضبط المتحقق عند دراسة الظواهر الطبيعية ؟

سابعا : وأخيراً ماذا عن التعميم والتوصل إلى قوانين في هذا العلم ؟ وهل استطاع علماء الاجتماع التوصل إلى قضايا عامة تتجاوز الاختلافات المكانية والزمانية للثقافة ؟

وقد طرح العديد من الإجابات المختلفة على مثل هذه التساؤلات وغيرها . وبهنا في هذا الفصل أن نعرض لبعض جوانب الخلاف بين الباحثين في علم الاجتماع حول هذه التساؤلات .

هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع ؟

وربما كانت أهم القضايا المنهجية الخلافية بين علماء الاجتماع أنفسهم ، تتمثل في البحث حول مدى إمكانية قيام علم لدراسة المجتمع ، أو حول مركز علم الاجتماع كعلم . وعادة ما يطرح سؤالان في هذا الصدد :

الأول : هل يمكن لعلم الاجتماع أن يكون علما مضبوطا شأنه شأن العلوم الطبيعية ؟

الثاني : وإذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فهل يستطيع هذا الفرع من المعرفة تحقيق متطلبات العلم كما نفهمها اليوم سواء من حيث المنهج أو التعميم أو بناء نظريات محققة علمياً والتوصل إلى قوانين علمية مضبوطة يمكن بناء عليها التنبؤ بمسار الظواهر الاجتماعية في المستقبل ؟

ويمكن القول بأن جنود علم الاجتماع تمتد إلى الفلسفة الاجتماعية وفلسفة التاريخ . وعندما بدأ هذا العلم في التكوين والخروج عن إطار الفلسفة ليصبح فرعاً مستقلاً من المعرفة ، كانت العلوم الطبيعية هي نموذج العلم التجريبي الدقيق ولعل هذا هو ما أدى « بأجست كومت » إلى محاولة إقامة علم لدراسة المجتمع يطبق نفس أساسيات المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية . وقد ذهب « كومت » إلى أن علم الاجتماع هو أعقد العلوم وأنه يحتل المكانة الأولى بينها جميعاً ، حتى أنه أطلق عليه مصطلح ، ملك العلوم Queen of Sciences . وقد سار « دوركيم » في نفس هذا الخط حيث حاول تحديد خصائص الظواهر الاجتماعية ، والقول بإمكانية إخضاعها للدراسة المنهجية

العلمية .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل السؤال الذى طرحه « هربرت سبنسر » منذ سنة ١٩٧٣ وهو « هل يوجد علم إجتماعى ؟ قائما أمام الفكر الإجتماعى حتى الآن وقد ظهرت طائفة من علماء الإجتماع يختلفون مع «كومت» و «دوركيم» ، حيث يرفضون إعتبار علم الإجتماع إمتداد للعلوم الطبيعية . فعلم الإجتماع فى نظرهم يعد فرعاً من فروع الدراسات الإنسانية ، حيث أنه يهتم بالنقد والتقييم والفهم المتعاطف ، أكثر مما يعنى بالبحث عن القوانين أو القضايا العامة .

وبقول آخر فإن طائفة من علماء الإجتماع يرفضون القول بعلمية هذا الفرع من المعرفة بنفس المعنى الطبيعى ، بدلا من ذلك فهم يعتبرونه فرعاً من التاريخ أو السياسة ، أكثر منه نظاماً علمياً مستقلاً ومتميزاً . ومن أبرز ممثلى هذه الطائفة العالم الألمانى « ماكس فيبر » M. weber : الذى يصنف علم الإجتماع تحت فئة الدراسات التاريخية ، كذلك فإن « س رايت ملز » C.R. Mills يناصر هذا الرأى حيث يذهب إلى أن علم الإجتماع يسعى كى يصبح مهنة وليس علماً ، ذلك لأن هذا العلم لا يمكننا من الضبط المنهجى أو التنبؤ المستقبلى بحركة الظواهر الإجتماعية ويصف « ملز » أولئك الذين يتمسكون بعلمية علم الإجتماع بالمفهوم الطبيعى ، بالبيروقراطية والانحراف (٢) وهناك من يرى أن علم الإجتماع يجمع بين طابعى العلم والفن . فقد أشار « روبرت برستد » R , Bierstedt فى خطابه الرئاسى أمام الجمعية الشرقية لعلم الإجتماع ، إلى أن علم الإجتماع يحتل مكاناً مناسباً ليس فقط بين العلوم ولكن يحتل مكاناً مناسباً كذلك بين الفنون التى تحرر العقل البشرى (٣) .

ويستند أنصار الرأى القائل بأن الإجتماع نظام إنسانى Human discipline وليس نظاماً علمياً Scientific discipline إلى ما هو أكثر من التفضيل الشخصى فهم يذهبون إلى أن الظواهر الإجتماعية تتسم بمجموعة من الخصائص التى تحول دون إخضاعها للمنهج العلمى . ومن أهم هذه الخصائص ما تتسم به تلك الظواهر من طابع فريد unique أو غير متواتر ، وخضوعها للإرادات البشرية ، وإتسامها بالمعنى - mea-ningfull وهذا يعنى أن إخضاع هذه الظواهر ذات المعنى للمنهج العلمى ، من شأنه أن يدمر المعنى الجوهرى لهذه الظواهر . ويحسن أن نناقش هذه القضايا بشئ من التفصيل .

الوقائع الفريدة في مقابل الوقائع المتواترة أو المعاودة :

يؤكد العديد من علماء المناهج مثل « كارل بوبر » K. Poper أنه لا يمكن إقامة علم إعتياداً على واقعة مفردة ، ذلك لأن العلم يعالج القوانين التي تحكم الوقائع المتكررة أو المعاودة . ولما كانت أغلب الوقائع التي يهتم بها علم الاجتماع هي القوى والأفعال التاريخية الفريدة التي تشكل مسار الإنسانية وتاريخ كل مجتمع على حدة ، فإننا بهذا نفقد الركيزة الأولى لقيام العلم .

ويعبر « بترن سوركين » أحد أقطاب علم الاجتماع في أمريكا عن هذا الرأي حيث يقول « إنى لا أستطيع أن أفهم كيفية دراسة بعض الظواهر مثل الدولة أو الأمة أو المسيحية أو الكلاسيكية أو الرومانسة في مجال الفن ، أو الحب أو الكراهية أو السعادة أو اليأس ، بطريقة إجرائية . فنحن لانستطيع في الواقع أن ندرس أية واقعة تاريخية تمت خلال التاريخ الماضى للإنسانية بطريقة إجرائية فالوقائع التاريخية الفريدة - مثل قتل أحد القياصرة - قد حدثت ولا يمكن أن أستعيدها من خلال أى موقف إجرائى - حاضر أو مستقبل (٤)

وعلى الرغم من قيمة هذه الحجة وقوتها إلا أنها لم تحسم الحوار الدائر حول مدى علمية علم الاجتماع . فالعلم لا يقتصر دائماً على معالجة الوقائع المعاودة أو المتكررة . فالعصر الحجري القديم والجديد ومختلف العصور الجيولوجية . ونشأة الإنسان على وجه الأرض ، ونشأة النظام الشمسى فى الفلك ... الخ ، كلها وقائع فريدة لها أهميتها ، ومع ذلك فإنها لم تحل دون إخضاعها للدراسة العلمية المنهجية .

وعلاوة على ذلك فإن تفرد الظواهر الاجتماعية قد لا يمنع من إحتمال تكرارها فى مكان آخر أو زمان مختلف وفى ظروف متشابهة ، الأمر الذى يسمح لنا بالتعميم ومثال هذا أن واقعة قتل القيصر ظاهرة فريدة ، لكن يمكن إعتبارها مظهراً تاريخياً واقعياً لطائفة أكبر من الوقائع المماثلة بحيث يمكن إخضاعها للدراسة العلمية فقد شهد العالم من الحكام المستبدين الذين إتسم حكمهم بالتسلط والظفران . وقد لاقى أغلبهم نهاية تتسم بالعنف كالثورة أو القتل . كذلك فإن نشأة أحد المجتمعات - الريفية أو الحضرية أو القومية - تعد ظاهرة فريدة ، إلا أن الدراسة قد تكشف عن الظروف المشتركة لنشأة عدة مجتمعات متباينة مكانياً وزمانياً . الأمر الذى يسمح لنا بشئ من التعميم وبالمثل فإن دخول الصناعة والتكنولوجيا الحديثة داخل أحد المجتمعات النامية .

واقعة فريدة ، إلا أن الدراسة المقارنة قد تكشف لنا عن الظروف العامة لتطبيق التكنولوجيا فى المجتمعات النامية بوجه عام ، وعن أثرها على بعض النظم الإجتماعية مثل نظام الأسرة والإقتصاد والسياسة . هذه الأمثلة وغيرها تمكنا من إطلاق بعض التعميمات عن علاقة الحكم الإستبدادى بالثورة والقتل (٥) ، أو عن الظروف الإجتماعية والثقافية لنشأة المجتمعات القومية ، أو عن علاقة التصنيع بنظام الأسرة .

ويشير بعض الباحثين فى قضية المنهج مثل « مورييس كوهين » M. Cohen الى القول بأن الوقائع الاجتماعية أقل عرضة للتكرار بالمقارنة بالوقائع الطبيعية ، يبرر القول بصعوبة التحقيق العلمى لقضايا وفروض علم الاجتماع ، كما يؤدى الى صعوبة التوصل الى القوانين الإجتماعية ، ولكن هذا لا يعنى إستحالة تطبيق النموذج العلمى على المادة السوسيولوجية أو على وقائع علم الاجتماع (٦) .

ولا شك أن هناك أخطاء قد يقع فيها الباحث فى علم الاجتماع عند إجراء التعميمات التاريخية . وفى مقدمة هذه الأخطاء الزعم بأن أية واقعة سوف ينطبق عليها كافة الشروط التفصيلية التى إنطبقت على الوقائع المدروسة فالظاهرة الاجتماعية مثل التحضر أو ظهور الأسر النواه أو ظهور التنظيمات البيروقراطية داخل المجتمع ؛ قد تتكرر داخل عدة مجتمعات ، وقد تتفق من حيث الظروف العامة ، ولكنها يقينا تختلف من حيث التفاصيل أو الملابسات التاريخية التفصيلية . وهذا الاسراف فى التعميم هو ما يؤدى ببعض العلماء إلى القول بأن الباحثين المعاصرين يفتقدون الحس التاريخى Sense of history

وفى مقابل هذا الإتهام فإن أنصار تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الوقائع الاجتماعية ، يذهبون الى أن إستخدام المنهج الإحصائى يمكن أن يقدم الحل لهذه المشكلة . فمحاولة تفهم الانتظامات الإحصائية لا يمثل هجوماً على فكرة التفرد التاريخى ، ذلك لأن إستخدام التعميمات الإحصائية فى العلوم الاجتماعية لا يعنى حتمية التماثل المطلق بين كافة الحالات ، وإنما يعنى مجرد وجود أوجه شبه أو مجموعة من الخصائص المشتركة بينها . يضاف الى ذلك أن معرفتنا بما هو عام ، يمكن أن يسهم فى تسهيل إدراكنا لما هو خاص .

ومع التسليم جداً بأنه لا يمكن إخضاع الواقعة التاريخية الفريدة للاستقصاء العلمى ، فإن ذلك لا يؤدى بنا الى القول بإستحالة ظهور علم اجتماع يدرس 'مجتمع وظواهره بطريقة علمية Scientific Sociology فإذا نحينا جانباً تلك الوقائع

الفريدة مثل مقتل القيصر أو ظهور الصناعة في إنجلترا أو الثورة الفرنسية فإن هناك آلاف الأشكال الاجتماعية أو العمليات الاجتماعية المتكررة يوماً داخل أى مجتمع وعلى مدى التاريخ كله والأمم والنول أو عمليات التعاون والتنافس والصراع ... الخ . ولا شك أن هذه الأشكال والعلاقات والعمليات يمكن أن تكون المجال المناسب للدراسة فى علم الاجتماع . وهنا لا تصبح المشكلة هى تفرد هذه الوقائع بقدر ما تصبح متمثلة فى تعددها وتكاثرها .

هل يمكن التوصل الى قوانين اجتماعية ؟

لا يستند التطلع الى إقامة علم اجتماع علمى على القول بإمكان تكرار الوقائع الاجتماعية فحسب ، ولكنه يستند كذلك إلى الاعتقاد فى إنتظام وقوع هذه الوقائع ، فائتصار تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية يرون أن المجتمعات الانسانية إمتداد للعالم الطبيعى أو هى جزء من الكون الواسع ، لا تسير بطريقة عشوائية وإنما تخضع لمجموعة من القوانين التى يمكن الكشف عنها من خلال الدراسة والاستقصاء العلمى . وقد كان « ابن خلدون » هو أول من أطلق هذا القول ، حيث أشار إلى أن للمدينة وال عمران البشرى قوانين ثابتة ، وأن تاريخ الانسان والمجتمعات لا يخضع للصدفة وإنما للحتمية الاجتماعية ، وللمجموعة من القوانين يمكن للباحث الكشف عنها . كذلك فقد أكد على الدراسة الواقعية للمجتمع بإستخدام الأساليب الموضوعية كالملاحظة والتجربة والمقارنة ، بدلاً من الاقتصار على التأملات الفلسفية الفارغة (٧) .

وقد شايح مؤسسوا علم الاجتماع فى أوروبا هذا الرأى مثل «كومت» و «دوركاييم» فقد أكد « دوركاييم » فى مقدمة العدد الأول من الحولية الاجتماعية L'annéc Sociologique أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع للعشوائية ، وإنما تخضع لقوانين منظمة يمكن للفكر الإنسانى التوصل اليها بشرط إستخدام قواعد المنهج العلمى (٨) .

وعلى الرغم من إقتناع العديد من الرواد الإول لعلم الاجتماع بإنتظام الظواهر والوقائع الاجتماعية وخضوعها لقوانين منظمة ، وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف على نشأة هذا العلم ، إلا أن الباحث المدقق لا يستطيع وضع يده على قوانين محددة ، إستطاع الباحثون فى هذا العلم الكشف عنها خلال هذه السنوات الطويلة من البحث والعناء ولعل هذه الحقيقة هى ما أدت ببعض الباحثين مثل « موريس كوهين » إلى القول بإحتمال عدم وجود ما يطلق عليه القوانين الاجتماعية ، وذلك على الرغم من إيمانه بإنتظام الظواهر الاجتماعية وعدم خضوعها للعشوائية .

ويوضح « كوهين » سبب عدم تمكن العلماء حتى الآن من الكشف عن القوانين التي تحكم العالم الاجتماعى ، بإشارته الى تعقد الظواهر الاجتماعية بالمقارنة بالظواهر الطبيعية . فالقوانين الطبيعية في وجودها عبارة عن دوال رياضية تحليلية بسيطة ، يتضمن كل منها عدداً قليلاً نسبياً من المتغيرات ، وذلك على العكس من القوانين الاجتماعية التي لا يمكن أن تكون بهذه البساطة نظراً لإحتواء أية ظاهرة اجتماعية على عدد غير محدود من المتغيرات التي تنتظم حول نماذج معقدة من العلاقات . ولعل هذا التعقد هو الذى يؤدى ببعض الدارسين إلى القول فى بعض الأحيان بإستحالة التوصل الى القوانين التي تحكم هذه الظواهر المعقدة ، أو حتى بعدم وجود مثل هذه القوانين أصلاً .

ويحاول أنصار القول بإمكانية تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، وبإمكانية التوصل الى قوانين اجتماعية ، أن يعطونا نماذج لبعض القوانين الموجودة فى علم الاجتماع إلى قانون « دوركيم » عن الإنتحار . فقد كشفت دراسات هذا الباحث عن أن معدل الإنتحار يتناسب عكسياً مع درجة التكامل الاجتماعى الذى يميز أية جماعة من الجماعات الإنسانية . وعلى الرغم من أن هذا القانون يعد من أدق القوانين التى إستطاع علم الاجتماع التوصل إليها خلال تاريخه الطويل ، إلا أنه لا يمكن إعتباره قانوناً علمياً بالمعنى الطبيعى . فهو لا يمكن مقارنته بالقوانين فى علوم الطبيعة والكيمياء والأحياء ، حيث أنه يعانى من أوجه نقص تعانى منها كافة القوانين المماثلة فى علم الاجتماع . فالقوانين الاجتماعية تتسم بالنسبة بمعنى إرتباطها ببنائات ثقافية معينة ، بحيث قد لا تنطبق على ثقافات مختلفة . يضاف إلى أن ذلك القوانين الاجتماعية تشير إلى ما يحدث إذا تساوت كافة المتغيرات العديدة والمعقدة الأخرى . وإذا كان الشرط الأخير أمر ممكن التحقيق فى العالم الفيزيقي أو الطبيعى - بسبب بساطة الظاهرة الطبيعية ، فإنه من المتسحيل تحقيقه فى العالم الاجتماعى .

ونتيجة لتعقد الظاهرة الاجتماعية وتعدد العوامل المحددة لها فإننا نجد أن الباحثين يخرجون بنتائج مختلفة من دراسة قضية واحدة فى عدة مجتمعات مختلفة فقد يخرج أحد الباحثين من دراسته لأحد المجتمعات فى إطار مواقف معينة ، إلى أن المحرك الأول لسلوك الناس والجماعات هو المصلحة الإقتصادية ، فى حين قد يخرج باحث آخر لمجتمع ثان ، أو لنفس المجتمع فى مواقف مختلفة ، إلى أن المحرك الأساسى للفعل الاجتماعى هو الدافع الدينى . ولعل ما هو أكثر إشكالاً هو خروج

مجموعة من الدارسين لنفس الظاهرة بنتائج مختلفة لإختلاف وجهات النظر ومنظورات الدراسة .

ويمكن لنا إرجاع فشل علماء الاجتماع فى التوصل إلى قوانين علمية تفسر لنا طبيعة الظواهر الاجتماعية فى إستقرارها وتحركها أو تغييرها ، إلى مجموعة من العوامل أهمها ما يأتى :-

(أ) شدة تعقد الظاهرة الاجتماعية وإحتوائها على العديد من المتغيرات التى يصعب حصرها فضلاً عن ضبطها .

(ب) إتسام الظاهرة الاجتماعية بالطابع التاريخى والثقافى والنسبى مما يجعلها تتغير من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر داخل نفس المجتمع .

(ج) إرتباط الظواهر الاجتماعية بالإرادة البشرية وبالإبتكارية الإنسانية وهى عوامل لايمكن ضبطها والتحكم فيها ، وبالتالى لا يمكن التنبؤ بها . وذهب بعض علماء المناهج مثل « كارل بوبر » إلى أن التنبؤ يؤثر فى مضمون النبؤة ذاتها . ومثال ذلك أنه إذا كان هناك تنبؤ بحدوث إضراب أو إرتفاع أسعار بعض السلع ، فإن هذا يدفع المسؤولين إلى إتخاذ إجراءات لمنع وقوع مثل هذه الأحداث .

(د) إستحالة إجراء تجارب مضبوطة فى مجال علم الاجتماع تقوم على أساس العزل التجريبي للظواهر والمتغيرات ، بهدف الكشف عن الأثر والتأثر بطريقة مضبوطة .

ومع تقدم فهمنا للمجتمع وظواهره ، يزداد وعينا بتعقد الظواهر الاجتماعية . وقد أشار ذلك « روبين وليامز » R , Williams - وهو واحد من أشهر علماء الاجتماع فى أمريكا - بقوله أننا لم نعد نقبل الفروض الكلاسيكية البسيطة التى كنا نقبلها فى الماضى . وعلى سبيل المثال فقد كنا نكتفى فى الماضى فى تفسير التفاعل الشخصى المتبادل بالقضية التالية :

« كلما زاد معدل التفاعل بين أى شخصين زاد إحتمال الجذب المتبادل بينهما ، مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى » (٩) أما الآن فقد أصبحت هذه الصياغة قاصرة فى نظر أغلب علماء إجتماع اليوم الذين يحاولون إستبدالها بصياغات أكثر تعقيداً مثل الصياغة التالية « تميل الصداقات إلى الظهور داخل المواقف التفاعلية كلما كانت هذه المواقف أطول وأكثر تواتراً ، وكانت تنطوى على روح الود والأخوة ، ولا تنقسم بالتنافس

المسرف أو الشديد ، ويتم فى مناخ خال من القواترات ، وكانت هناك حاجة مشتركة بين أطراف التفاعل إلى النشاط المتبادل (١٠)

ويقول آخر فإن ماكان يعتقد فى الماضى أنه بسيط ، أصبح ينظر إليه الآن على أنه أمر بالغ التعقيد ، مما يحد من قربتنا على إطلاق تعميمات واسعة النطاق ، أو يضطربنا على الأقل إلى ذكر العديد من التحفظات والشروط التى لا تتوفر إلا داخل المجتمع أو المجتمعات المدروسة فحسب .

ويعترض بعض الدارسين للحياة الاجتماعية والمجتمعات الإنسانية ، على القول بأن الأنساق الاجتماعية هى أنساق طبيعية بمعنى أنها نخضع لمجموعة من القوانين التى يمكن الكشف عنها من خلال الدراسة العلمية المنهجية . مثال هذا أن « إيفانز بريتشارد » E . pritchard الأنثروبولوجى البريطانى ، الذى يذهب إلى أنه لايمكن تشبيه النظم أو الأنساق الاجتماعية بالأنساق الفسيولوجية أو الفلكية . فالنسق الاجتماعى فى جوهره نسق إنسانى وأخلاقى وتاريخى . ولهذا فإن العلوم التى تدرس المجتمع هى علوم إنسانية لا علوم طبيعية . وتهتم علوم المجتمع بالوصف والتحليل والكشف عن الأنماط والنماذج الاجتماعية ، وليس الوصول إلى قوانين ، كذلك فإنها تحاول التدليل على خلو النسق الاجتماعى من التناقض بالكشف عن أسباب الظواهر وإرتباطاتها بعضها ببعض ، ليس من مهمتها الكشف عن العلاقات الضرورية أو الحتمية بين مختلف أنواع النشاط الاجتماعى . وأخيرا فإنها تؤول أكثر مما تفسر (١١) .

ويؤكد « بريتشارد » عدم وجوده ما يطلق عليه قوانين اجتماعية ، وأن كل ماظهر فى هذا المجال لايرجى عن بعض الأحكام الحتمية أو الغائية أو العملية . وقد أتت كل التعميمات التى حاول العلماء إطلاقها غامضة مبهمة فضفاضة ، مما يقلل من قيمتها على فرض صدقها . ويشير إلى أن هذه التعميمات ليست سوى مجرد تكرار للمعانى الجزئية وإبراز الأشياء العادية المألوفة فى صور أخرى وعلى مستوى إستدلالى ساذج .

وحاول بعض علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مثل « أندريجسكى » S. Andrijeski العالم البولندى ، أن يدلل على قدره هذا العلم على التوصل إلى قوانين اجتماعية . وخرب لنا بعض النماذج على مثل هذه القوانين ، مثل إرتباط إنتشار تعدد الزوجات بالتفاوت الإقتصادى الشديد فى المجتمعات البدائية ، وأن الحرب تؤدى إلى ظهور الحكم الأنفرادى ، وإن الزيادة الكبيرة فى السكان تؤدى إلى الحرب . ويشير

« أندريجسكى » أن عدم تمكن العلماء من التوصل إلى عدد كبير من مثل هذه القوانين يرجع في المحل الأول إلى حداثة العلوم الإجتماعية . وشأن القوانين الإجتماعية في هذا الصدد ، شأن لقوانين الطبيعية والكيميائية . فلو أن العلماء إستسلموا لليأس في بداية الطريق لما أمكن أن يكون هناك علوم متقدمة الآن في مجال الطبيعية والكيمياء والفلك .

وقد تصدى أحد الأنثروبولوجيين البريطانيين لهذا الرأي ، حيث أوضح أن ما ذكره « أندريجسكى » لا يمكن إعتباره قوانين علمية لأن هناك الكثير من الحالات التي تكذبها . ومثال ذلك أنه ليس ثمة تفاوت إقتصادي كبير عند قبائل إستراليا ومع ذلك فهم يعرفون نظام تعدد الزوجات ، وأن قبائل الماساي في شرق إفريقيا من أشد الشعوب حباً في الحرب ، ومع ذلك فالحكم فيها ديموقراطي ، وأخيراً فإن بلاد البنغال متخمة بالسكان ، ومع ذلك فإنهم من أشد الشعوب حباً في السلام (١٢) .

وبوجه عام نستطيع القول بأن قضية إمكانية التوصل إلى القوانين التي تحكم الظواهر والحياة الإجتماعية ، مازالت حتى الآن قضية خلافية . والواقع أن عدم ظهور قوانين مقنعة في هذا الصدد سوف يطيل من فترة الخلاف الفكري بين العلماء . وهناك إتجاه جديد تام في الدراسات السوسيولوجية ، يتمثل الإستعانة بالإحصاء ونماذج التحليل الرياضي في دراسة الواقع الإجتماعي والكشف عن علاقات الارتباط والتداخل بين مكوناته . ويستعين علماء الإجتماع اليوم بالحاسبات الإلكترونية القادرة على إجراء أعقد العمليات الحسابية التي يعجز عن أدائها العقل البشري . ويرى بعض العلماء أن هذا الأسلوب يمكنه أن يحل لنا مشكلة تعدد وتعدد المتغيرات والعوامل التي تشكل الظاهرة الإجتماعية . ولكن دقة نتائج هذه الأجهزة تتوقف على قدرة الباحثين على حصر كافة المتغيرات المكونة لبعض الظواهر من خلال وسائل جمع بيانات تتسم بالصدق والثبات والدقة والوضوح .

ولعل المشكلة المنهجية الأولى التي تعترضنا في هذا المجال هي عدم قدرة الباحثين في علم الإجتماع حتى الآن ، على صياغة إجرائية كمية دقيقة ، بحيث تمكنا من إجراء التحليلات الإحصائية عليها والخروج بالعلاقات الضرورية التي تحكم هذا الواقع . وعلى الرغم من ظهور بعض المحاولات لدراسة موضوعات علم الإجتماع ، دراسة كمية إلا أن هناك مجموعة من الجوانب التي يكثر الخلاف حول إمكانية تكيمها كالقيم والمعاني والمعتقدات والانتماءات الجماعية الخ

ولكن هناك من علماء الإجتماع مثل « هيربرت H. Simon » من يؤمنون بإمكانية

مواجهة أغلب المشكلات المنهجية فى علم الاجتماع من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية ، فالرياضة فى نظره لم تعد اللغة السائدة داخل العلوم الطبيعية لأنها تمثل التحليل الكمي فحسب ، ولكن لأنها تتيح الفرصة كذلك للدراسة الواضحة والمنطقية للظواهر المعقدة والتي لا يمكن تناولها من خلال الكلمات والأساليب الوصفية فحسب ، ويؤكد « سيمون » أن التحليلات الإحصائية يمكن أن تسهم فى معالجة الظواهر الاجتماعية المعقدة ، وفى تبسيطها وردها إلى أسبابها وعللها الكامنة (١٢)

الصراع بين المعنى والقياس عند دراسة الظواهر الاجتماعية :

يشير كثير من الباحثين إلى أن محاولة إضفاء الطابع العلمى على علم الاجتماع والدراسات الاجتماعية من خلال استخدام الأساليب الرياضية والتحليلات الإحصائية والحاسبات الإلكترونية ، من شأنها أن تفقد الظواهر الاجتماعية معناها الثقافى وبالتالى تشوه طبيعتها تماماً . وقد أشار « ماكس فيبر » M. Weber إلى أن هناك عنصراً مميزاً للعلوم الاجتماعية يجعلها تختلف تماماً عن كافة العلوم الأخرى ، وهو عنصر المعنى Meaning ، حيث يجب على الباحث السوسيولوجى أن يتفهم معنى الظواهر والأفعال الاجتماعية ، تفهماً ذاتياً وألا يكتفى بدراستها من الخارج كما يفعل عالم الطبيعة أو الكيمياء وهكذا إذا كانت الملاحظة والوصف وسيلة كافية للدراسة فى مجال العلوم الطبيعية ، فإنها وسيلة غير كافية عند دراسة الظواهر الاجتماعية التى تقتضى دراستها محاولة التعرف على ما وراء الظاهرة أو الفعل من أهداف ودوافع ومحركات ذاتية .

وإذا كانت دراسة الظواهر الطبيعية تتحقق من الخارج فقط ، فإن دراسة الظواهر الاجتماعية يجب أن تتحقق من الخارج والداخل معاً ، أو من خلال الملاحظة والوصف والفهم الذاتى فى نفس الوقت . فعندما نحاول دراسة بعض الظواهر الاجتماعية مثل سقوط بعض الحكومات ، أو قيام بعض العمال بالإضراب ، أو إنخفاض معدل المواليد ، أو ارتفاع معدل الطلاق ... الخ ، فإننا لا يمكننا الإقتصار على محاولة الفهم من الخارج أو على السرد والوصف إعتقاداً على الملاحظة وحدها ، كما يحدث عندما نقوم بدراسة بعض الظواهر الطبيعية مثل سقوط الشهب أو دوران القمر حول الأرض أو حركة التفاعل بين بعض المواد الكيميائية أو النورة داخل الكائن العضوى . فالوقوف على سبب الإضراب مثلاً لا يتحقق من خلال الملاحظة فحسب لأنه يقتضى تفهم العوامل الدافعة إليه من وجهة نظر العمال المضربين أنفسهم . وتفهم تطلعاتهم وأمالهم وأهدافهم ومشكلاتهم وتصوراتهم الخ ولمعرفة هذه المتغيرات لابد على الباحث أن يتصور نفسه

فى وضع هؤلاء العمال حتى يتمكن من الفهم الذاتى لهذه المتغيرات التى أشرنا إليها (١٤) .

فالفاعل الإجتماعى الذى هو موضوع علم الاجتماع عند « فيبر » يتضمن معنى داخلياً ويعتمد على مجموعه من الدوافع والغايات . وقد عبر «سوركين» P. Sorokin عن معنى مماثل فى دراسة له بعنوان « الخرافات والخزعبلات فى علم الاجتماع الحديث » فقد أشار إلى أن الإسراف فى إستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية فى معالجة موضوعات علم الاجتماع ، أوقعت الكثير من الباحثين فيما أسماه « جنون الكم » أو « هوس العدد » ذلك لأنه جعلهم يتغافلون عن معنى العلاقات والتفاعلات الإجتماعية . فالعلاقات والتفاعلات بين الإنسان والإنسان أو بينه وبين الجماعة هى علاقات ذات معنى meaningful relations ويؤكد « سوروكين » أنه لايمكن لنا تفهم الطبيعة الجوهرية للظواهر الإجتماعية والإختلافات بينهما ، مثل الإختلاف بين عصابة من المجرمين ، وبين كتيبة محاربة أو بين الأسرة المفككة والأسرة المتماسكة ، إلا من خلال الإتصال الوجدانى المباشر .

ولاشك فى أن هناك قدراً من الصدق فى أراء كل « فيبر » و«سوركين» فالإعتماد الكلى على نتائج الدراسات الإحصائية لايمكن أن يعطينا فكرة عن الواقع الإجتماعى الثقافى للمجتمع ، أو يجعلنا نفتقد المعانى التى تكمن خلف الأرقام والنسب ولكن هذا لايعنى خلو منهج « فيبر » فى الفهم Method of understanding من المأخذ . فالأخذ بهذا المنهج يتيح الفرصة لإصدار أحكام القيمة ولظهور الإنحياز الذاتية والتفسيرات الشخصية .

وظهرت مجموعة من الباحثين الإجتماعيين حاولت التدليل على إمكانية تطبيق الأساليب الكمية فى دراسة الظواهر والعلاقات الإجتماعية . ومثال ذلك أعمال « روبرت بيلز » R. Bales وكلوكون وأنصار القياس الإجتماعى أو السوسيومتري . فقد إستطاع « بيلز » على سبيل المثال - أن يتوصل إلى أسلوب معين لتحليل عملية التفاعل Inter-action Process analysis فكون مجموعتين من الجماعات النقاشية من بين طلبة جامعة هافارد ، بطريقة عشوائية وكانت كل جماعة تتألف من خمسة أعضاء ، ويناقش كل منهما نفس الموضوع . ويتم المناقشة داخل معمل يوجد به مرآة ذات إتجاهيين ، تمكن الملاحظيين من تسجيل كل فعل يقوم به أى عضو من أعضاء الجماعة . وبعد أن يتم التسجيل تصنف هذه الأفعال داخل فئات معينة للتفاعل حددها بثنتى عشرة فئة . وتستمر هذه المناقشات لمدة ساعة هى زمن التجربة - وبعدها يقوم الملاحظون بإعداد

« بروفيل الجماعة » الذى يعبر عن طبيعة التفاعلات داخلها والروح المعنوية السائدة بين أعضائها .

وهذا النموذج الكمى فى الدراسة يمكن أن يكشف لنا عن عدة جوانب داخل كل جماعة ، مثل المزاج أو طبيعة الجو السائد داخل كل منها (صراع أو تعاون) والروح المعنوية للأعضاء (رضائهم عن الجماعة والمناقشة أو عدم رضائهم) ومدى تماسكها . ويمكن للجداول الإحصائية أن تعطينا فكرة عن جماعتين متقابلتين ، إعتما داً على قىلس أربعة متغيرات هى المشاركة فى الأسئلة والإجابة ، وخفض التوتر وإظهار الموافقة ، أو إظهار العداء والصراع . وتقاس الروح المعنوية هنا بمدى رضاء أعضاء الجماعة عن مشاركتهم ، ومدى تعبيرهم عن المشاعر الإيجابية تجاه بقية أعضاء الجماعة ، ومدى رغبتهم فى الإستمرار فى العمل مع نفس أعضاء الجماعة (١٥) .

وهناك العديد من الأساليب الأخرى لقياس عملية التفاعل داخل الجماعات الصغيرة . فقد حاول بعض الباحثين قياس ما يطلق عليه النزعة المركزية للجماعة Cen-trifugal tendency أو التماسك الداخلى ، للجماعة ، من خلال إستخدام مفهوم الجماعة الداخلية . والجماعة الخارجية . فتماسك الجماعة يتناسب طردياً مع تزايد العلاقات الموجية بين أعضاء الجماعة الداخلية ، كما يتناسب تناسب عكسياً مع نشئت هذه العلاقات وإتجاهها إلى الجماعات الخارجية وكلما تزايدت العلاقات الموجية التى تصدر من أعضاء الجماعات الخارجية وتوجه صوب أعضاء الجماعة الداخلية ، إزدادت سعة التماسك . ويمكن التعبير عن معامل التماسك الداخلى بالمعادلة التالية :

حيث د يرمز للعلاقات الداخلية ،

ه يرمز للعلاقات الداخلية الخارجية ،

ل يرمز لإعضاء الجماعة الخارجية الذين يستأثرون بالعلاقات الداخلية الخارجية . فإذا كان أعضاء الجماعة الخارجية (م) = ١

وعدد العلاقات الداخلية الخارجية (د) = ١٧

وعدد العلاقات الخارجية الداخلية (ل) = ١٢

وعدد أعضاء الجماعة الداخلية (ن) = ٦

وعدد العلاقات الداخلية الخارجية (هـ) = ٦

يكون معامل التماسك هو $١ = (١٧ + ١٢) = ٨$ و.

$$٦ \times ٦$$

ويشير هذا المعامل إلى تماسك ضعيف لأن قيمته العددية تقل عن الواحد الصحيح . ويدلنا كذلك على دلالات أخرى كثيرة (١٦) .

وقد قدم العديد من الدارسين نماذج كثيرة مثل هذه المعادلات . فقد قدم "زلينى" L.D.Zeleny ثلاث طرق مختلفة لقياس العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات الصغيرة ؛ كما قدم « هاريتشون » E.Y.Hartishorn معادلة لقياس إستقرار وثبات الجماعة . وقد سار في هذا الإتجاه أنصار القياس الاجتماعى ومدرسة ديناميات الجماعة (١٧) .

ويشير بعض الدارسين إلى أنه يمكن للباحث المتمكن أن يكشف بحساسيته البحثية مثل هذه المتغيرات مثل إستقرار الجماعة والمناخ الاجتماعى السائد داخلها وطبيعة الروح المعنوية داخلها ، إعتقاداً على الملاحظة الشخصية أو دون اللجوء إلى هذه الأساليب الكمية . ولكن المشكلة أن الباحثين الذين يتسمون بهذه الحساسية العلمية البالغة ، عددهم قليل . وهنا تظهر أهمية الأسلوب الكمي فى الدراسة الذى يمكن الباحثين نوى القدرة المتوسطة على الخروج بنتائج موضوعية ومتفق عليها . ومثال هؤلاء الباحثين يمكن أن يدرّبوا على تطبيق أسلوب « بيلز » Bales للوقوف على طبيعة التفاعلات والروح المعنوية داخل الجماعات ، بسبب إحتوائه على معايير موضوعية تحكم نتائج القياس .

ويشير بعض الباحثين إلى أن أسلوب « بيلز » فى تحليل عملية التفاعل يعد بمثابة إجابة قوية على ذلك التحدى الذى طرحه « سوركين » بشأن جنون الكم فى علم الاجتماع (١٨) . وهناك العديد من المجالات التى يمكن إخضاعها للقياس فى الحياة الاجتماعية ، والتى يركز علم الاجتماع على دراستها .

ولكن إستخدام الأسلوب الكمي فى الدراسة الاجتماعية يتطلب الكثير من الحذر والوعى بتعدد العوامل المشكلة لأية ظاهرة إجتماعية ، كما تتطلب نوعية خاصة من الباحثين المدربين . وعلى الرغم من الصعوبة البالغة التى تكتنف عملية القياس فى مجال الحياة الاجتماعية ، إلا أن الصورة فى علم الاجتماع اليوم لا تختلف كثيراً عن الصورة

فى مجال العلوم الطبيعية عند بداية نشأتها فقد عانى الباحثون فى هذه العلوم عند بداية إنطلاقها من نفس المشكلات المنهجية . وقد كان من المعتقد عدم إمكان إخضاع الظواهر الطبيعية للقياس نظراً لعدم إمكان الإحاطة بكل جوانبها . ومع إستمرار المحاولات والدراسات أمكن مواجهة هذه المشكلات والتوصل إلى القوانين التى تحكم هذه الظواهر بدقة كاملة .

ويجب أن نزيل لبساً فى هذا الصدد وهو أننا عندما نقيس الظواهر ، فإن القياس لا ينصب على الظاهرة نفسها بطريقة مباشرة ، وإنما ينصب عادة على أحد المتغيرات المصاحبة للظاهرة . فنحن لا نقيس الحرارة مباشرة ، وإنما نقيس ظاهرة مصاحبة لها وهى تمدد عمود الزئبق . كذلك فإننا لا نقيس المكان مباشرة ، وإنما نقيسه من خلال مقاييس متفق عليها كالمتر . كذلك الأمر فى علم الإجتماع والعلوم الإجتماعية فنحن لا نقيس الروح المعنوية مباشرة وإنما نقيسها من خلال بعض المؤشرات كالمشاركة فى مناقشات الجماعة وأنشطتها المختلفة ، والرغبة فى الإستمرار والإرتباط بالجماعة ، والعمل على نجاح الجماعة فى تحقيق أهدافها .

كذلك فإننا لا نقيس الوضع الطبقي مباشرة ، وإنما نقيسه من خلال بعض المؤشرات كالدخل والتعليم والمهنة والملكية ونموذج المسكن ومكان الإقامة والأساليب اللغوية وأسلوب اللبس وطريقة الحصول على الدخل ... الخ .

كذلك فإننا لا نقيس الإتجاهات أو القيم الاجتماعية بطريقة مباشرة ، وإنما نقيس الإجابة على بعض الأسئلة التى تعكس لنا بطريقة موضوعية إتجاه الشخص تجاه موضوع معين أو تجاه قيمة بعينها . ويستخدم علماء النفس نفس الأسلوب ، فهم لا يقيسون الذكاء والشخصية بطريقة مباشرة ، وإنما يقيسونها من خلال تقييم الإجابة على اختبارات معينة للقدرات والذكاء والشخصية .

وعلى الرغم من إيماننا الكامل بأنه مع تقدم البحث فى علم الاجتماع وتقدم أساليب القياس داخله ، سوف يستطيع الباحثون تكميم وقياس الظواهر الاجتماعية بدرجة عالية من الضبط والدقة المنهجية ، إلا أن هذا لا يمكن أن يغنيانا نهائياً عما يمكن أن نطلق عليه «الحس السوسيولوجى» ، Sociological sense ، وهو القدرة على الإدراك الكيفى للعلاقات والقيم إلى جانب القدرة على تحليل وتفسير نتائج القياس السوسيولوجى .

الصراع بين الصار التنظير السوسيولوجي والصار النزعة الامبيريقية

هناك حوار مستمر ودائم بين النظرية والواقع فى كافة العلوم سواء الطبيعية أو الإجتماعية ، فالدراسات العلمية أو الإمبريقية تسهم فى إختيار الفروض العلمية تمهيداً لتكوين النظرية العلمية . كذلك فإن الدراسات الإمبريقية يمكن أن تسهم فى تغيير بعض النظريات سواء بشكل حذف بعض الجوانب التى أثبتت الدراسات الواقعية خطأها ، أو بشكل إضافة قضايا جديدة إليها . فالفعل الامبيريقى يعمل فى كل الحالات على إختبار النظرية .

أما النظرية العلمية فإنها تسهم فى إنارة الطريق أمام الباحثين الميدانيين من حيث توضيح نقاط التركيز والفرض المطلوب إختبارها ونموذج التفسير الذى يمكن أن تفسر فى ضوءه نتائج العمل الامبيريقى .

ولعل المشكلة الجوهرية هى أن علم الإجتماع لا يستمتع بهذه الحالة المثالية . ففى علم الطبيعة هناك تفاعل خلاق بين النظرية والتطبيق ، أما فى علم الإجتماع فإن الوضع مختلف إلى حد كبير . فقد تمت صياغة أغلب نظريات علم الإجتماع إعتقاداً على التأمل النظرى أو بعيداً عن الأبحاث الميدانية المقارنة عبر ثقافات متعددة . وبالمثل فإن أغلب ما يتم فى علم الإجتماع من أبحاث ميدانية ليس له سوى إرتباط واه بالبناء النظرى القائم فى علم الإجتماع (١٩) . ويقول آخر فإن هناك إنفصلاً بيناً بين النظريات القائمة فى علم الإجتماع وبين الدراسات الميدانية .

ولهذا الإنقسام جنوره فى قلب علم الإجتماع . فقد قسم « فيبر Weber » هذا العلم إلى قسمين هما :-

القسم الأول : يضم المتخصصين فى التفسير Interpretive Specialists

القسم الثانى : ويضم المتخصصين فى المادة أو الموضوع Subject matter specialists

كذلك فقد ميز « س رايت ملز » C . R . Mills بطريقة ساخرة بين جانبين لعلم الإجتماع وهما :

الجانب الأول : يتمثل فيما يطلق عليه النظرية الكبرى Grand theory

الجانب الثانى : يتمثل فيما يطلق عليه النزعة الامبيريقية المجردة Abstract im-pericim

ويشير « ملز » إلى أن أكبر ممثل للجانب الأول هو « تالكوت بارسونز » T . par- sons ويمثل الجانب الثانى « بول لازار سفليد » P . Lazarsfeld .

والواقع هذا التميز الشائع فى علم الاجتماع بين البحث فى النظرية وبين إجراء الدراسات الإمبريقية ، يفرض نفسه على كل باحث فى علم الاجتماع . وهذا يعنى أنه على كل باحث أن يتخذ موقفا إزاء هذا الإنقسام .

والواقع أنه يمكن لنا تفسير هذا الإنقسام من خلال المنظور التاريخى . فقد تأثر علم الاجتماع بطبيعة نشأته التاريخية . فقد تطور هذا العلم عن فلسفة التاريخ والفلسفات الاجتماعية والنزعات الإصلاحية ، ويتضح هذا الأمر بجلاء عند أنصار الوضعية السوسيولوجية مثل « سان سيمون » و « كومت » وغيرهما .

فقد قدم لنا « كومت » مشروعا تصوريا إعتقد أنه يمكن أن يقدم لنا التفسير الكافى لبناء المجتمع وتطوره . كذلك فقد تصور أن المشروع الذى قدمه ليس فى حاجة إلى تبرير . فعلى الرغم من إيمان ذلك المفكر بأهمية الاختيار الوضعى أو العلمى لكافة الأفكار والتصورات التى يقدمها المفكر والعالم ، إلا أنه لم يخضع للتصورات التى قدمها للاختبار العلمى الإمبريقى .

وخلال نفس المرحلة التاريخية ظهرت مجموعة من الدراسات التى ركزت على ضرورة التخلّى عن التأمل الفلسفى ، وضرورة إستنتاج الحقائق العلمية المتعلقة بالمجتمع ، من الملاحظة الدقيقة للواقع ، ومن خلال المنهج الإستقرائى . وقد ظهرت هذه الدراسات فى مجلة الجمعية الإحصائية بلندن إعتباراً من سنة ١٨٣٨ (٢٠) .

وهكذا فإن النشأة التاريخية لعلم الاجتماع كانت هي المسئولة إلى حد كبير عن هذا الفصل المصطنع بين النظرية والبحث الميداني أو الإمبريقي . فقد ظهرت مجموعة أخرى لم يحاولوا ضياع الوقت في بناء نظريات سوسيولوجية ، على اعتبار أن مثل هذه النظريات ليست في نهاية الأمر سوى قوالب فارغة المضمون . ويقول آخر فإن السوابق التاريخية قدمت لنا نموذجين متعارضين الدراسة السوسيولوجية ، تركت أثراً مازالت مستمرة حتى الآن على الدراسات السوسيولوجية الحديثة .

وعلى الرغم من هذا الواقع القائم في علم الاجتماع ، إلا أننا يجب أن نعيد . التأكيد على أن التعارض بين ماهو نظري وماهو إمبريقي في أي علم بما في ذلك علم الاجتماع تعارض مصطنع وغير حقيقي ، بل أن هذين الجانبين في الحقيقة جانبان متكاملان .

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع في علم الاجتماع المعاصر لم يعد صراعاً بين أنصار التنظير وأنصار الإمبريقية ، بقدر ماهو صراع إيديولوجي بين أنصار الاتجاه المادي أو الماركسي وبين أنصار الاتجاه الوظيفي في العلم الغربي فأنصار الاتجاه الأول ينطلقون من بناء نظري مسبق يقوم في جوهره على المادية التاريخية، في حين يرفضون أنصار الاتجاه الثاني الإلتزام بصياغات نظرية مسبقة ، ويرون ضرورة الإعتماد على نتائج الدراسات الميدانية . ولكن هذا لايعنى أن أنصار الاتجاه الوظيفي لايستندون ضمناً إلى مجموعة من الفروض الخلفية مثل فكرة الحقوق الطبيعية والمبادئ النظرية للبرجوازية .

ويشير « روبرت ميرتون » R . Merton إلى أن علماء الاجتماع يصنفون

مجموعة من النماذج العلمية تحت فئة النظرية ، يمكن إيجازها فيما يلي (٢١) :-

أولاً : تقديم التوجيهات العامة : ويقصد بهذه التوجيهات المبادئ أو الأبعاد التي يجب على الباحث في أية قضية سوسيولوجية ، أن يأخذها في إعتباره عندما يقوم ببحوثه ودراسته ومثال ذلك ما يؤكد بعض الباحثين من أننا عندما نقوم بدراسة ظاهرة الإنتحار يجب ألا نكتفى بقياس التكامل الإجتماعي للجماعة التي تشيع داخلها تلك الظاهرة ، وإنما يجب كذلك الإهتمام بدراسة الخصائص الشخصية لأعضائها . كذلك فإن الباحثين في مجال علم إجتماع الجماعات الصغيرة لا يرون ضرورة عدم الإهتمام بآثر القواعد أو المعايير التي تحكم عملية التفاعل الجماعي الداخلي فحسب ، وإنما ينبهون إلى الإهتمام كذلك بدراسة أثر حجم الجماعة على نوعية العمليات الإجتماعية السائدة داخلها وبالمثل فإن الباحثين في مجال السكان يرون ضرورة البحث عن العلاقة بين التوجيهات القيمية والدينية ، وبين معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية . كذلك فإنه في مجال دراسة الطبقة ، يشير بعض العلماء إلى أهمية أخذ بعض العوامل في الإعتبار مثل التعليم والمهنة ومكان الإقامة ونموذج المنزل ووجهات أعضاء المجتمع ، بينما يركز آخرون على أبعاد أخرى في مقدمتها موقع الشخص أو الجماعة من علاقات الإنتاج السائدة داخل المجتمع .

وعلى الرغم من عدم وجود خلاف بين علماء الإجتماع من حيث تقديرهم لأهمية مثل هذه التوجيهات ، إلا أنهم يختلفون تماماً حول مضامينها ، أو حول نقاط التركيز كما رأينا بصدد دراسات الطبقة على سبيل المثال .

ثانياً : تطوير بعض المفاهيم السوسيولوجية : وتعد المفاهيم أو التصورات Concepts أدوات ضرورية فى أى بحث علمى ، وإن كانت لاتكفى بمفردها فى تكوين علم من العلوم أو فرع من فروع المعرفة . فالمفاهيم هى التى تحدد لنا شكل ومضمون المتغيرات التى ينظر إليها على أنها ذات أهمية فى مجال البحث السوسيولوجى . فدروكيم على سبيل المثال لم يكتف بإبراز أهمية درجة التكامل الإجتماعى مع الجماعة ، ولكنه قدم لنا عدة نماذج للتكامل . وهناك العديد من المفاهيم التى إهتم علماء الإجتماع بتوضيحها كالعضوية والوظيفية والبناء والنظام والتنظيم والنسق ... الخ .

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه المفاهيم ، إلا أنها كما سبقت الإشارة لانتقيد بذاتها علما من العلوم . وتكمن المشكلة فى علم الإجتماع فى أن الكثير من الباحثين المهتمين بالنظرية السوسيولوجية يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات ، دون تجاوزها إلى الإختيار الوضعى أو تحقيقها تحقيقاً علمياً إستناداً إلى فروض واضحة ، تمهيداً للتوصل إلى تعميمات ثابتة وصادقة .

وعادة ما يواجه أنصار الإتجاه الأمبيريقى فى علم الإجتماع مجموعة من أوجه النقد إلى أنصار التنظير السوسيولوجى ، نوجزها فيما يلى :

أولاً : أن المهتمين ببناء نظريات سوسيولوجية يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات ، دون أن يقدموا لنا الوسائل الدقيقة التى يمكن من خلالها إختبارها فى الواقع الإجتماعى ، أو التأكد مما إذا كانت هذه المفاهيم صالحة لفهم الواقع أم أنها ليست سوى مجرد تأملات جوفاء .

ثانياً : أن هؤلاء المنظرين يفشلون فى توضيح كيفية الإستفادة من هذه المفاهيم .
فهم فى الواقع لا يقدمون لنا سوى لافتات أو أسماء جديدة ، كى تحل محل الأسماء
أو اللافتات القديمة بالفعل والمستخدمه فى اللغة العادية للناس .

ويشير « جورج هومانز » G. Homans إلى أن العديد من النظريات
السوسيولوجية قد تصلح لآى شىء ولكنها لاتصلح على الإطلاق فى تفسير الواقع
الإجتماعى وهو هدفها الأول (٢٢) . وهو هنا يسخر من أغلب النظريات المطروحة فى
الفكر السوسيولوجى . وينتهى هومانز من عرض أساسيات النظرية العلمية - بما يتفق
تماماً مع النظرية كما يعرض لها أكبر علماء المناهج مثل « كارل بوبر » K. Poper -
إلى القول بعدم وجود نظرية فى علم الإجتماع مستوفاه تماماً لشروط العلمية (٢٣) .

ثالثاً : الخروج بتعميمات إمبريقية : يحدد « ميرتون » التعميم الأمبيريقى - مقتدياً
فى ذلك « برون ديوى » . بأنه القضية القادرة على تلخيص الإنتظامات الملاحظة للعلاقة
بين متغيرين أو أكثر (٢٤) ويضرب لنا مثلاً على ذلك مستمداً من دراسات « هالباك »
Halbacks ، التى تشير إلى أن طبقة العمال ينفقون نسبة كبيرة من دخولهم على
الطعام ، بالمقارنة بالنسبة التى ينفقها الموظفون الكتابيون الذين يتقاضون نفس
الأجر .

ويشير « ميرتون » إلى أن الدراسات السوسيولوجية زاخرة بالعديد من النتائج أو
التعميمات الأمبيريقية الماثلة . ولكن أنصار الإتجاه النظرى فى علم الإجتماع يعترضون
على فكرة التعميمات الأمبيريقية كأساس وحيد لبناء نظريات علم الإجتماع . فالنتائج
التي تتمخض عن عدة أبحاث أمبيريقية قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً على حسب طبيعة
الظروف الإجتماعية والثقافية التى تتم فى إطارها ، وعلى حسب طبيعة العينة
المستخدمة ، وعلى حسب عدة عوامل أخرى كثيرة . ولعل ما هو أهم فى نظرهم هو أن

محصلة الدراسات الأمبيريقية لاتسهم فى تراكم البناء المعرفى أو فى نمو قدرتنا على التنبؤ والضبط . فالتائج التى خرجنا بها حتى الآن من مختلف الدراسات الأمبيريقية فشلت تماماً فى تحقيق فهم أفضل للواقع الإجتماعى أو حتى الظواهر المدروسة .

ويعتبر « روبرت لند » R.Lynd عن عدم رضا أنصار التنظير السوسىولوجى عن النتائج غير المترابطة للدراسات الأمبيريقية أو عن النزعة الأمبيريقية بقوله ، أن مثل البحث الأمبيريقية بدون إتخاذ موقف نظرى إيجابى بطريقة إنتقائية ، مثل الحقيقة التى يحملها مجنون ويوجد داخلها مجموعة من الحصى والقش والريش وأشياء أخرى غير مترابطة (٢٥)

رابعاً : التوصل إلى النظرية العلمية : يقال دائماً أن ما هو مطلوب فى أى علم علم من العلوم هو التوصل إلى القوانين العلمية التى تحكم الظواهر المدروسة . ولعل المشكلة فى علم الإجتماع كما يعترف بها « ميرتون » نفسه هى عدم إمكان ذلك العلم على الرغم من تاريخه الطويل نسبياً من التوصل إلى قوانين علمية .

وقد إستطاع بعض علماء الإجتماع التوصل إلى مايشبه القوانين العلمية وهى ما يمكن أن نطلق عليه « قوانين سوسىولوجية » . والمثل التقليدى الواضح على ذلك دراسة « دوركيم » لظاهرة الإنتحار ، وتوضيحه العلاقة بين معدل الإنتحار وبين درجة تكامل الجماعة . وبناء على هذا القانون الذى يذهب إلى أن معدل الإنتحار يتناسب عكسياً مع درجة تكامل الجماعة ، يمكن لنا التنبؤ مقدماً بأى الجماعات يحتمل أن ترتفع داخلها معدل الإنتحار من بين الجماعات التى تختلف من حيث الدين والظروف الزوجية

والجنس والمستوى التعليمي . ويحاول « ميرتون » أن يبين لنا سبب صحة هذا القانون بطريقة منطقية ، من خلال الخطوات التالية :-

١ - يسهم التماسك الإجتماعي داخل الجماعة في مساعدة ومساندة الأعضاء الذين يعانون من قلق أو توتر عنيف .

٢ - يرتبط الانتحار بمختلف أنواع القلق والتوترات التي يعاني منها الشخص ولا يجد وسيلة التخفيف منها أو إفراغها .

٣ - تعد الجماعات الكاثوليكية أكثر تماسكاً من الناحية الإجتماعية وذلك بالمقارنة بجماعات البروتستانتية أو جماعات المحتجين .

٤ - ولهذا فإنه من المنطقي أن نتوقع أن يقل معدل الانتحار داخل جماعات الكاثوليك بالمقارنة بالمعدل المقابل داخل جماعات المحتجين (٢٥) .

ويجب الإشارة إلى أن النموذج العلمي في البحث يتحقق بإقفال الدائرة حيث تنتقل من مثل هذه القضايا المنطقية إلى تصميم بحث واقعي قادر على تحقيق هذه القضايا أو إختبار صحتها . وبعد ذلك نعود ثانية إلى النظرية كي نعدلها أو نستبقيها أو نحذفها من التراث العلمي كله ، على حسب نتائج الأبحاث الواقعية .

ويذهب « ميرتون » إلى أن علم الإجتماع يعاني من حالة انفصال شبه كامل بين النظرية والتطبيق . فهناك العديد من البحوث الميدانية التي لا تستند إلى أسس نظرية موجهة ومفسرة ، كما أن هناك العديد من النظريات التي لا تستند إلى تحقيق ميداني لصدقها (٢٦) .

وعلى الرغم من صدق ملاحظات « ميرتون » إلا أن وراء النزعة الأمبيريقية السائدة في العالم الغربي ، أهداف نظرية وإيديولوجية واضحة وقد ظهرت عدة محاولات حديثة في العالم الغربي ، تستهدف الوقوف في وجه النزعة الإمبيريقية الخالصة ، كما ظهرت في العالم الشرقي محاولات لإختبار النظرية الماركسية إختباراً إمبيريقياً ، على أساس أن النظرية المادية التاريخية كانت إنعكاساً لظروف ثقافية وإجتماعية صاحبت حركة التصنيع في العالم الغربي . وتستهدف حركة الدراسات الإمبيريقية في الإتحاد السوفيتي وشرق أوروبا - من بين ما تستهدف - الإجابة على السؤال التالي : هل تصلح المادية التاريخية في تفسير بناء المجتمع وتغييره في ظل مرحلة ما بعد الصناعة أو مرحلة المجتمع العلمي أو الثورة التكنولوجية ؟ .

وبوجه عام فإن هناك نوعاً من التقارب بين إتجاهات علم الاجتماع الغربي والشرقي ، من حيث الإيمان بالأهمية الكبرى لكل من النظرية والتطبيق . ويجب على علماء اجتماع اليوم والغد أن يعوا جيداً العلاقة الجدلية بين النظرية والبحث الواقعي ، وأن يبرزوا هذه العلاقة أثناء القيام بأبحاثهم ، ألا يكتفوا بإبراز أهمية التحقيق الواقعي للنظرية أو للقروض ، دون أن يقوموا بالفعل بهذا التحقيق كما فعل الرواد الأوائل لعلم الاجتماع .

النظرية السوسيولوجية ومشكلاتها المنهجية

يختلف الباحثون في علم الاجتماع في أهمية الدور الذي تلعبه النظرية السوسيولوجية في نمو هذا العلم من حيث بنائه المعرفي ، كما يختلفوا في علاقة هذه النظريات بالبحوث الواقعية ، هذا إلى جانب إختلافهم في تنقيح النظريات السوسيولوجية المطروحة سواء من حيث بنائها أو صورتها المنطقية العلمية ، أو من حيث إتفاقها مع شروط النظرية العلمية ، أو من حيث دورها في دعم أو تعويق الفهم الموضوعي للواقع الإجتماعي ، أو من حيث وظيفتها في توجيه البحوث الواقعية ويؤكد بعض الدارسين أن النظرية تزيد من ثمرة البحث الميداني^{البحراني} وخصوبته ، من خلال إمداده بالموضوعات والقضايا التي تستحق الدراسة ، وربط النتائج الجزئية بالتعميمات النظرية ، وتفسير النتائج التي يخرج بها البحث الميداني . يضاف إلى هذا أن استخدام النظريات كموجهات للدراسة الميدانية من شأنه - كما يشير إلى هذا « سيلتز » C. Celltitz وآخرون - أن يؤدي إلى النمو المتراكم للمعارف في علم الاجتماع . وتتضح أهمية هذه النقطة عند فحص هذه الدراسات الهزيلة التي يقوم بها غير متخصصين ، والمليئة بالجداول والأرقام ، والتي تفتقد إلى إطار تفسيري قادر على الربط بين البيانات المنتثرة المجمعة من البحوث الميدانية غير الموجهة . وكما سبق أن أشرنا فإن العلاقة جدلية أو تفاعلية بين النظرية والبحث ، فالبحث يسترشد بالنظرية ، كما أن البحوث تضع هذه النظرية موضع إختبار كذلك فإنها يمكن أن تسفر عن تفسيرات ونظريات جديدة .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك مجموعة من أقطاب علم الاجتماع حاولوا التركيز على دراسة حقائق المجتمع وفهمها ، وهذا في نظرهم أهم من إطلاق نظريات أو دراسة النظريات وحدها . وهذا ما أوضحه « ديترم سوركين » في مقدمة دراسته الهامة بعنوان « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » (٢٨) . وقد برر « سوركين » Sorokin إخراج كتابه هذا بالحاجة إلى إستعراض النظريات السوسيولوجية الرئيسية التي نضجت في

السنين الأخيرة بطريقة تتجاوز مجرد العرض التاريخي أو الأقليمي ، هذا إلى جانب تمكن الباحثين من الإلمام بالنظريات السوسيولوجية المتكاثر عددها ، والتي تناولت موضوعه الذي يدرسه تحقيقاً للإحاطة والشمول ، إلى جانب حاجة هذه النظريات إلى التحليل والنقد ، من حيث التصنيف وردها إلى أصولها التاريخية أو مصادرها ، أو من حيث توضيح الصالح منها الذي يستند إلى دراسات واقعية جادة ، وغير الصالح أو الذي يقوم على أخطاء ومغالطات (٢٩) وكما يشير « عاطف غيث » فإن هذا الهدف الذي ذكره «سوركين» منذ أكثر من أربعين سنة لا يزال وراء إصدار العديد من الدارسين لدراساتهم حول النظريات السوسيولوجية .

ومن الغريب أن « بيرس كوهين » P.S. Cohen يشير في دراسة له بعنوان « النظرية الاجتماعية المعاصرة » إلى أن النظرية أشبه ما تكون بشيك مفتوح وأن قيمتها تعتمد على من يقوم بإستخدامها ، وعلى كيفية إستخدامه لها (٣٠) ، ووجه الغرابة أن هذا يعد مدخلاً للذاتية المنافية للموضوعية العلمية المنشودة . وهذه الملاحظة تنطبق على النظريات السوسيولوجية بشكل واضح . ويميز « كوهين » بين النظرية وبين القضايا التي تعبر عن وقائع موضوعية Statements فالقضية العلمية أو الواقعية هي عبارة تصف جزءاً من الواقع - مثل سقوط جسم معين إلى أسفل أو زيادة نسبة التعليم في مجتمع معين ، أو إرتفاع معدلات جرائم معينة أو زيادة الإنتاج الصناعي أو قلة الهجرات من الريف إلى الحضر ... الخ هذه القضايا الواقعية تعبر عن وقائع خاصة حدثت في الواقع ، بعكس النظريات التي تركز على الفئات الكلية للوقائع من خلال إصدار تعميمات تصف الواقع وتفسره ، بشرط أن تكون هذه التعميمات مستمدة من عدة قضايا واقعية جزئية .

وهناك عدة مراحل لبناء النظرية العلمية ، تتمثل الخطوة الأولى في محاولة تفسير ظاهرة ما ، وعادة ما تكون الظواهر الواقعية في العلوم الاجتماعية معقدة . مثل النمو الحضري أو تزايد حجم الهجرات أو سرعة النمو الإجتماعي أو تفكك الأسرة أو تزايد حجم الجرائم ... بعكس الحال في الظواهر الطبيعية ، هنا يطرح الباحث مجموعة من الممكنات النظرية أو الفروض المفسرة للظاهرة ولبعض مكوناتها ، ويأتى بعد هذا محاولة تحقيق هذه الفروض علمياً Verification للكشف عن سلامتها في تفسير ما يراد تفسيره ، أو فشلها في أداء هذه المهمة أى البحث عن صدق الفرض أو كذبه ، وإذا إتضح أن الفرض صادق تحول إلى « قضية محققة علمياً Theorem » . ويعتمد التحقيق العلمي للقضايا بالإحتمالية أو الفروض على الملاحظة - في صورها المتعددة . وهي

قاعدة البحث العلمى التجريبي أو الواقعى . وإذا كان على الباحث أن يعتمد على الملاحظات المفردة ، فإن هذه الملاحظات يجب أن ترتب فى شكل نظام ^{معين} يتيح للباحث إجراء المقارنات واكتشاف أوجه الشبه والاختلاف ، والقيام بالتصنيفات العلمية اللازمة للوصول إلى النماذج والأنماط ، إلى جانب إخضاعها للمعالجات الإحصائية لمعرفة المتوسطات والتوزيعات التكرارية معدلات التغير (٣١) ... وغير ذلك من العمليات التى تسهل الوصول إلى التعميمات ، فى صورة قضايا مبرهنة علمياً . ولا شك أن تقدم البحث العلمى من طرح قضايا جزئية والوصول إلى التعميمات يعنى تقدماً للبناء المعروف ، وهى خطوة يسير نحو التجريد . وهذا لا يعنى أن التعميم أعلى درجات المعرفة . فالتعميم أو القضايا المبرهن عليها علمياً تفسر جزءاً من الظاهرة المدروسة ، وهنا يجب على العلماء أن يتوصلوا إلى مجموعة من التعميمات التى تصف مختلف أجزاء الظاهرة ونفسرها ، وهنا تتجمع هذه التعميمات فى شكل منطقى مترابط لتكون ما يطلق عليه النظرية العلمية ، وهى كما يشير إلى هذا « نيقولا تيماشيف » أعلى درجات المعرفة (٣٢) وهو يقصد طبعاً المعرفة العلمية ، لأن هناك عدة أنواع أخرى من المعارف غير العلمية .

ويذهب « تيماشيف » فى دراسته عن النظرية السوسيولوجية إلى أن النظرية عبارة عن مجموعة من القضايا التى ينبغى أن تتوافر لها مجموعة من الشروط نوجز أهمها فيما يلى : (٣٣)

أولاً: أن تكون القضايا المتضمنة فى النظرية محتوية على مجموعة أفكار ومفاهيم محددة تماماً .

ثانياً: أن يكون هناك إتساق كامل بين هذه القضايا أى ترابط منطقى بينها .

ثالثاً: أن تكون القضايا موضوعية بشكل يمكن الباحث من أن يستمد منها التعميمات إستقرائياً .

رابعاً: أن يتوافر فى قضايا النظرية عنصراً الخصوبة بمعنى أنها تمكن الباحثين من إستنتاج مزيد من القضايا التى يخضعونها للملاحظة ، والوصول بشأئها إلى تعميمات ، وبهذا تكون النظرية مثمرة خصبة تؤدى إلى توسيع نطاق المعرفة .

وإذا كانت النظريات تتجاوز الحقائق الواقعية ، وإن كانت مستندة إليها بالضرورة ، فإنها تلعب دوراً هاماً فى البحوث الواقعية ، لأنها توضح أمام الباحث معالم الطريق ، وتحدد مجالات البحث والمشاهدة . ويشير « كوهين » إلى أنه لم يكن ليتوافر لنا أية خبرة

حقيقية يمكن لنا تسجيلها وفحصها بدون وجود النظريات الموجهة والمزسدة ، كما أنها تفسر نتائج ملاحظتنا تفسيراً منطقياً من خلال ربطها بإطار شمولي يحقق لنا تفسيراً أعمق لما قد يبدو غير مترابط أو غير منطقي .

ويضيف « بيرس كوهين » النظريات المستخدمة في فروع المعرفة المختلفة إلى عدة أنواع يحسن عرضها أولاً لنحدد موقع النظرية السوسيولوجية من هذه الأنواع (٢٤) الأمر الذي يمكن أن يوضح لنا الأزمة الحقيقية التي تعاني منها هذه النظرية السوسيولوجية .

أولاً: النظريات التحليلية Analytic theories ، وهذه نظريات أولية Apriori لا علاقة لها بالواقع سواء المادي أو الاجتماعي ، ولا تقرر أشياء محدده عن هذا الواقع ، مثل نظريات المنطق والرياضيات ، وتعتمد على المنهج الإستنباطي - Deductive meth- . od

ثانياً: النظريات المعيارية Normative - theories ، وهي تلك التي تصاغ في شكل مجموعة من القضايا المثالية التي ترسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه الواقع في مجال معين ، ولا علاقة لها بما هو كائن ، ويصدرها الفلاسفة والفنانون والأدباء والسياسيون لتكون نماذج مثالية يحاول الناس تحقيقها أو الإقتراب منها . وهذه النظريات هي بطبيعتها ذات توجهات عقائدية وأيديولوجية وترتبط بالتوجيهات الذاتية والمصلحية والرؤى الشخصية .

ثالثاً: النظريات العلمية ، وهي مجموعة التعميمات المحققة تجريبياً والمترابطة منطقياً ، والتي تفسر لنا ظاهرة ما في ظهورها أو إختفائها ، وتتخذ في أبسط صورها شكل قانون العلية ، متى تحدث س ، يحدث ص ، ومتى تختفي س ، تختفي ص . وهذه هي الصورة المثالية للنظرية العلمية ، وهناك الصورة الإحصائية ، حتى تصبح العلاقة بين متغيرين أو أكثر علاقة إحصائية . (في ٧٠ ٪ من ظهور س ، تظهر على سبيل المثال) .

رابعاً: النظريات الميتافيزيقية Metaphisico theories ، وهذه نظريات شخصية ذاتية تعتمد على القناعات الشخصية للمفكر أو الفيلسوف ، ولا يمكن التحقق من صدقها بشكل موضوعي ، ويهمنا في هذا المجال النظريات العلمية ، وقد إنقسم الباحثون بصدد إرتباطها بقانون العلمية أو السببية Low of cauality إلى ثلاثة فروع .

الأولى : ترى أن النظريات العلمية ليست سببية بالضرورة ، فهناك علاقات بين المتغيرات ليست سببية ، فقد تكون علاقة وهمية ، وقد تكون علاقة مصادفة ، وقد تكون علاقة تزامن في الوقوع ، وقد تكون علاقة تناظر ، وقد تكون علاقات متبادلة ، وقد تكون علاقة تصاحب في الوجود دون أن تكون عليه ، وقد أوضح « مريس رزنبرج » M. Rosenberg كل هذه الأنواع من العلاقة بين المتغيرات (٣٥) .

الثانية : يرفض أنصار هذه الفرقة القول بالذهاب إلى أن النظريات العلمية نظريات سببية أو علمية لأنها كلها نظريات إحصائية وليست حتمية ، وهنا تكون النظريات العلمية الإحصائية والقابلة للتكذيب نظريات سببية غير كاملة .

الثالثة : يرى أنصار هذه الفرقة أن النظريات العلمية هي بطبيعتها نظريات تفسيرية تجيب على أسئلة : كيف ؟ ولماذا ؟ وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت النظريات العلمية نظريات وصفية سببية ، وإذا لم تكن كذلك تفقد وظائفها التفسيرية وهي الوظيفية الأولى في العلم .

ويشير بعض علماء المناهج إلى أن وظيفة البحث والإستقصاء العلمى هو محاولة العثور على بعض الشواهد التى تكذب الفرض العلمى التفسيرى ، فإذا لم يستطيع الباحثون تكذيب صار قضية محققة علمياً ، وهو جنباً إلى جنب مع مجموعة أخرى من الفروض المحققة بشكل النظرية العلمية ، وتظل النظرية علمية صحيحة إذا لم يوجد ما يكذبها ، فإذا ظهر ما يكذبها إنتقلت النظرية إلى تاريخ العلم وسقطت من البناء العلمى المعتمد . وهذا يعنى إن من أهم خصائص النظرية العلمية عند « كارل بوبر » أنها قابلة للتكذيب Falsifiable وبهذا نخرج من النظريات العلمية المطلقات والآراء الشخصية والعقائدية والقيمية والفلسفية ، كما يخرج منها النظريات التى تم تكذيبها . (٣٦)

وهناك عدة شروط يجب توافرها فى النظرية العلمية ، وقد قدم « جون جيلين » John Gillin أهم هذه الشروط التى يجب توافرها فى النظرية الإجتماعية فيما يلى : (٣٧)

١ - التحديد الواضح المحدد للمصطلحات والرموز المستخدمة .

٢ - إثبات العبارات التى تشير إلى الإحتمالات أو الممكنات النظرية بطرق متعددة ، فى شكل دعاوى أو فروض علمية ، ويجب أن يتحقق الارتباط المنطقى بين هذه القضايا التى تعبر عن هذه الممكنات النظرية . فقد يترتب على غياب هذا الارتباط المنطقى بعض الغموض ، أو إهمال قضايا على درجة كبيرة من الأهمية لأنها هى التى تبرز الارتباط المنطقى بين القضايا المطروحة فى النظرية .

٣ - يجب أن تكون النظرية بسيطة بقدر الإمكان ، ومتسقة مع الموضوع الذى تعبر عنه أو تفسره .

٤ - بعد ترتيب الممكنات النظرية فى صورة منطقية مترابطة متكاملة ، يجب أن نبحث عن نتائجها أو القضايا المشتقة منها والتي يمكن فحصها فى الواقع ، سواء لتفسير هذا الواقع أو الاختيار النظرية العلمية ذاتها . وهناك عدة وظائف يمكن للنظرية العلمية تحقيقها أهمها ما يلى :

أولاً : الوظيفة التنظيمية : فالواقع الإجتماعى يتضمن آلاف الظواهر المادية والإجتماعية والنفسية والإقتصادية والسياسية المتداخلة ، وهذه لا يمكن لأى عقل أن يستوعبها ويفهمها بشكل منظم إلا من خلال نسق أو بناء على قادر على أن يختصرها وينظمها ويقدمها أمام العقل فى صياغات مختصرة واضحة مفيدة . والنظرية فى علم الاجتماع هى مجموعة من المفاهيم والأنماط التصورية التى تدور حول الواقع الإجتماعى من أجل وصفه وبيان أوجه التوابط بين مكوناته ، ومن أجل تحقيق الفهم والتفسير المنطقى لهذا الواقع . وتلعب الأنماط التصورية دوراً هاماً داخل النظريات السوسيولوجية يتصل بوظيفتها التنظيمية . فهى تقدم الواقع الذى يبدو متكاثراً ومشتملاً ولا رابط منطقى بين محتوياته ، على أنه نسق منطقى خال من التناقض ، كما يبرز أوجه التساند الوظيفى وعلاقات العلية المتبادلة ، ووظيفة كل جزء من أجزائه المتعددة . وهذا القول يذكرنا بوظيفة العلوم الإجتماعية وبالذات علم الإنسان عند « إيفانز بريتشارد » E. Pritchard التى سبق أن أشرنا إليها (٣٨) فالإدراك الحسى لمكونات الواقع الإجتماعى يعجز عن تقديمه فى صورة كلية منطقية مترابطة . وهنا تلعب التنظيمات التصورية دوراً هاماً فى تحقيق هذه الوظيفة ، بما تتضمنه من مفاهيم وتعريفات Definitions ونماذج مثالية Conce tual Patterns وأنماط تصورية . وهذه عناصر أساسية فى النظرية السوسيولوجية . وتعد صياغة الأنماط التصورية واحدة من أهم الأسس التى قامت عليها النظرية السوسيولوجية سواء التقليدية أو الحديثة ، كما أنها من أهم الأدوات المنهجية التى إستخدمها علم الاجتماع من أجل تنظيم وفهم وتفسير الواقع الإجتماعى (٣٩)

وتتخذ الأنماط التصورية عدة صور فى علم الاجتماع منها الوحدات التى قد يتخذها الباحث موضوعاً للدراسة ومنها المفاهيم التى يتم فى ضوئها وصف وتفسير الواقع الإجتماعى والنمط التصوري هو إنتقاء هادف ومخطط لمجموعة من الأبعاد المطلوب دراستها بعد إسقاط التفاصيل والتركيز على ما هو جوهرى وهام

ثم يقوم الباحث بتجميع هذه الأبعاد فى صورة منطقية تحقيق الترابط والإتساق بينها (٤٠) . وهذا هو نفس النور الذى تلعبه أغلب النظريات المطروحة فى علم الاجتماع . والمتأمل للنظريات السوسيولوجية يجد أن هناك عدة أنواع من المفاهيم شائعة فيها (٤١) ، فهناك مفاهيم تعبر عن أنماط للبناءات الإجتماعية ، مثل مفاهيم القبيلة والعشيرة والطبقة ... ، وهناك مفاهيم تعبر عن عمليات إجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع والتكيف والتدرج الإجتماعى ، والتقويم الإجتماعى ، والتغير الإجتماعى والثقافى ... الخ ، وهناك مفاهيم تعبر عن صور العلاقات الإجتماعية ، مثل العلاقات الأولية والثانوية ، والرسمية وغير الرسمية ، وهناك المفاهيم التى تعبر عن أنماط التنظيمات الإجتماعية ، كالرسمية وغير الرسمية ، وهناك المفاهيم التى تعبر عن الأساسيات البنائية للتنظيمات كالتوازن والصراع ، وهناك المفاهيم التى تتصل بالأنماط القطبية Polav types أو الأنماط المثالية Ideal types كالنموذج المثالى للريفية والحضرية والبدائية والبوية والتنمية والتخلف والبيروقراطية ...

ثانياً: الوظيفة التفسيرية (٤٢) فالنظريات السوسيولوجية تحاول تفسير الواقع الإجتماعى بظواهره وعملياته وتحولاته ، وهى الوظيفة الأساسية لعلم والنظريات العلمية . وتمكن النظرية البحث من فهم الواقع الإجتماعى فى صورته الكلية وفهم جزئياته فى ضوء الصور الكلية المتضمنة فى النظرية . يضاف إلى هذا أن النظرية توضح الميدان الكلى للبحث أمام الدارس الميدانى وتعينه على تخير مناطق بحثية محددة داخل هذا الواقع ، كما توضح له كيفية الأحداث المختلفة والظواهر الملاحظة والنتائج التى يتوصل إليها بالإطار الكلى كما تكشف عنه النظرية . وعلى الرغم من أن معيار الصدق التفسيرى والتنبؤى لآية نظرية . كما يشير إلى هذا « بوير » يكمن من عدم ظهور شواهد واقعية تكذبها حتى وقت الدراسة ، (٤٣) وهذا المعيار لا ينطبق بشكل دقيق على نظريات علم الاجتماع نظراً لعدة ظروف تتصل بطبيعة موضوعات هذا العلم ، وبتوجهات أصحاب النظريات السوسيولوجية ، وبأساليب القياس والتكميم الممكن إستخدامها ، وبأساليب التوجيه التنظيمى والوطنى والسياسى والإقتصادى لهذه النظريات كل هذا يشكك فى الحياد العلمى وفى موضوعية هذه النظريات فإنها تظل صالحة لأداء وظائفها التفسيرية لبعض جوانب الواقع الإجتماعى فى مجتمعات معينة ، وفى ظروف معينة ، وفى ظل شروط محددة .

وإذا كان الفهم للنظرية يتحقق عند ما تكشف عن العلاقات الضرورية التى تربط بين مكونات الظاهرة المدروسة ، وعلاقتها الضرورية بالكل الإجتماعى ، والقوانين التى

تحكم حركتها فى ظهورها واختفائها ، وهذا ينطبق على دراسة الظواهر سواء السوية مثل تكامل الأسرة والإزدهار الإقتصادى وأداء التنظيمات الصناعية أو السياسية أو التربوية لأوارها بشكل جيد ، وإرتفاع الإنتاجية والروح المعنوية للعمال وغياب تمارضهم أو شكاواهم أو صراعاتهم العنيفة ... أو المرضية مثل التفكك الاجتماعى والأسرى والجرائم والصراعات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية المدمرة ... الخ . ولما كانت النظرية بهذه المواصفات غير قائمة فى علم الاجتماع ، فإن الوظيفة التفسيرية الكاملة غير متحققة بنفس الشكل الموجود فى العلوم الطبيعية ، وتستعيز النظريات فى علم الاجتماع عن هذا بتقديم التفسير الإحصائى للعوامل التى يرى الباحث أنها ترتبط بالظواهر المدروسة فى إطار زمان ومكان وظروف خاصة ، ومع تقدم الموضوعية والمنهجية فى صياغة النظريات يمكن أن تقل الشروط العديدة والتحفيزات الكثيرة التى يذكرها الباحثون لإنطباق النظرية وبالتالي أداء وظائفها التفسيرية بكفاءة .

ثالثاً: الوظيفة التنبؤية : فالعلم التجريبي أو الواقعي يستهدف فهم وتفسير الظواهر المدروسة من خلال الوقوف على القانون الذى يحكمها . وهذا الفهم العلمى للظواهر المدروسة هو الذى يسمح بالتنبؤ بها تمهيداً للتحكم فيها . فالوظيفة التنبؤية هى التى تمهد الطريق للوظيفة التالية وهى الوظيفة النفعية أو العملية أو التطبيقية .

رابعاً: الوظيفة التطبيقية أو العملية أو النفعية . لم يعد العلم يدرس لذاته فهذه وإن كانت متعة ذهنية ، إلا أن الهدف النهائى هو الإستفادة منها فى صالح المجتمعات البشرية فى التطبيقات العملية سواء فى ميدان التكنولوجيا المادية أو التكنولوجيا الاجتماعية كالخطيط والتنظيم والإدارة والإشراف وضبط التغير وتوجيهه وزيادة فاعلية برامج التنمية ... الخ . وإلى جانب هذه الميادين التطبيقية للنظريات السوسيولوجية هناك ميدان المشكلات الاجتماعية ، فالمواجهة العلمية لمشكلات المجتمع لن تتحقق إلا إذا إستند إلى فهم علمى وإلى بناءات نظرية صادقة محققة واقعية .

خامساً: وظيفة الخصوبة وإنتاج المزيد من التصورات والأبحاث العلمية فالنظرية العلمية تؤدى إلى طرح أفكار وفرضيات وتساولات ومشكلات تحتاج إلى بحوث . وهذا هو السبيل إلى التراكم المعرفى الذى هو أساس البناء العلمى الصحيح .

والمستعرض للنظريات المطروحة فى علم الاجتماع يجد أنها تتدرج تحت عدة أقسام ، فهناك النظريات التى تركز على قضية النظام والتوازن والتكامل والإستمرار التنظيمى للمجتمع ، وهذه هى التى صاحبت منشأ وتطور علم الاجتماع الغربى ، وهناك

النظريات التى تركز على قضايا الصراع بكل أشكاله ، الصراع الإقتصادى والسياسى والعقائدى والقيمنى وصراع الأنوار والأجيال والطبقات ... كأساس للمجتمع . ويدخل فى هذه الفئة من النظريات ، دراس المشتغلين بعلم الاجتماع فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوروبا والصين وبعض أنصار الماركسية المحدثه فى الغرب والدول النامية . وهناك ثالثاً النظريات التى تحاول التوفيق بين النظريات اللبرالية والأديكالية ، ولها أنصارها فى الغرب والدول النامية ، وهناك محاولات التحلل من الأطر النظرية والتركيز على الدراسات الأمبيريقية أو الواقعية ، وهناك المدرسة الإسلامية فى علم الاجتماع التى تحاول الإنطلاق من حقائق الإسلام عقيدةً وشرعية . وهذا هو الجانب المعيارى أو النموذج المثالى ، ومن دراسة الواقع والمتغيرات الاجتماعية بما يتضمنه من مشكلات ومصالح مرسله ومستحدثات ، فى ضوء البناءات العقائدية والقيمية والأخلاقية الإسلامية . وبهذا يحققون التوفيق بين معيارية الشريعة الإسلامية وبين البحوث الواقعية فى علم الاجتماع وهذه المدرسة ما تزال فى طور التأسيس وإن كانت فى جنورها تمتد إلى عبدالرحمن ابن خلدون وغيره من الباحثين المسلمين .

وتحاول نظريات التوازن والصراع معاً دراسة النظام العام والتغير داخل المجتمع . بإعتبار أن النظام العام Social order (٤٤) يشير إلى الضبط الاجتماعى وتبادلية العلاقات والمصالح ، وإمكانية التنبؤ بالسلوك لوجود المعايير الحاكمة للفعل والتفاعل والعلاقات الاجتماعية ، والإتساق فى مكونات الحياة الاجتماعية وأسس إستمرارية هذه الحياة ، والترتيب ويقصد به ترتيب الأحداث والأنشطة والأفعال والعلاقات فى المكان والزمان بشكل محدد وتركز النظريات المختلفة مواقف متصارعة من هذه المكونات . وقد ظهرت عدة نظريات لتفسير النظام العام . أشار إليها «كوهين» (٤٥) فيما يلى :

أ - نظرية القهر والإلزام . ويدخل هنا الإلزام المادى والطبيعى والخلقى والرمزى . وهذا الإلزام والقهر هو ما يفسر إنتظام الحياة الاجتماعية لوجود نسق من التوقعات المعيارية المدعمة بمكافآت وعقوبات . وهذه النظرية تفسر فى نظر « كوهين » النظام العام ، كما تفسر الصراع بكل أنواعه كالصراع على السلطة ، والصراع بين أصحاب السلطة ... يؤكد « كوهين » أنه على الرغم من أهمية عنصر القهر والإلزام فى دعم النظام ، خاصة فى مجال ضب الممارسات الإنحرافية وإستخدام القوة فى الحياة الاجتماعية ، إلا أنه ليس كافياً لتفسير النظام أو لتفسير التغيرات التى تتم فى إطار التغيرات ، أو التغيرات فى الأسس البنائية للنظام ذاته .

ب - نظرية المصالح والإهتمامات المشتركة والمتبادلة . ويرى أنصار هذه النظرية

أن الحياة الإجتماعية تقوم على تبادلية نفعية وأخلاقية قيمية ، وهذا هو ما يضمن الإستمرار البنائى والنظامى داخل المجتمع . وهذه النظرية تحاول تفسير النظام ، كما تحاول تفسير إختلال النظام فى نفس الوقت . فإذا ما إستجبت ظروف جديده لاتستطيع القواعد والمعايير القائمة ضبطها والتحكم فيها والتعامل معها أو السيطرة عليها تنشأ حالة من سوء أداء المعايير لوظائفها ويختل النظام العام ويصبح المجتمع فى حاجة إلى معايير جديدة وضوابط ونظم جديدة ، أو إلى تطوير المعايير والنظم والضوابط القائمة لتستوعب المتغيرات الجديدة . وقد وجه إلى هذه النظرية عدة إنتقادات منها أنها تستند إلى أسس نفعية خالصة ، وتهمل ظروف نشأة النظام العام أول مرة داخل المجتمع ، ولا تفسح المجال أمام عناصر الصراع أو السلطة أو القهر ، وتقييم النظام العام على مجرد الخيارات الفردية وتحيل النظام إلى قضية عمرية ... الخ .

ج - نظرية الإجماع القيمى . فوجود حد أدنى من الإتفاق القيمى بين أعضاء المجتمع يعد شرطاً ضرورياً لقيام المجتمع ، لأنه يحدد الأهداف العليا التى يسعى الأفراد لتحقيقها ، كما يحدد الأساليب المشروعة لتحقيقها والمعايير والضوابط والجزاءات المترتبة على الإنحراف عنها وقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من أوجه النقد منها إستحالة تحقيق ما يطلق عليه الإجماع القيمى داخل أى مجتمع لإختلاف المصالح والإهتمامات والمنظورات ، يضاف إلى هذا أنها لم تأخذ بالتغير القيمى فى الاعتبار ، والذى قد يصل إلى صراع قيمى فى بعض الحالات . هذا إلى جانب أن هذه النظرية لا تتحدث شيئاً عن كيفية الوصول إلى الإجماع القيمى ، ولا عن الصراع حول أساليب تحقيق قيم متفق عليها ، مثل تحقيق النجاح الإقتصادى أو تحسين ظروف المعيشة ... كذلك فإن هذه النظرية لم تفرق فى أشكال الإتفاق أو الإجماع القيمى فى المجتمعات البسيطة والمجتمعات الأكثر تعقيداً ، خاصة تلك التى تتسم بتعدد الديانات وتعدد الطبقات والطوائف وتعدد الأصول والجماعات العرقية ... الخ . وهذه النظرية يرفضها أنصار مدرسة الصراع بشدة .

د - نظرية القصور الذاتى . ويرى أنصار هذه النظرية أن النظام العام بمجرد وجوده فإنه يؤمن تلقائياً أسباب إستمراره ودوامه . ويرى البعض أن هذا القول ينطوى على لهو وتفسير الشئ بالشئ نفسه .

وبشكل عام فإن هذه النظريات لا تقدم لنا تفسيراً مقنعاً لظهور النظام العام وضمان إستمراره ، ولا تفسر لنا القوى المؤدية إلى تعديله أو تغييره ، ولا تفسر لنا دوره فى الحياة الإجتماعية من وجهة نظر القوى والفئات المختلفة .

والواقع أن هناك فرقاً كبيراً بين النظريات العلمية بشروطها وصورها المنطقية وأساليب تحقيقها ، وبين النظريات السوسيولوجية كما هي مطروحة في كتب النظريات المعتدلة (بون مارتنديل وتيماشيف وسوركين وكوهين ، ووالاس ... الخ) وذلك للأسباب الآتية .

أولاً : لم تصدر هذه النظريات بناء على خطوات وإجراءات التسلسل العلمي المؤدى إلى ظهور النظريات العلمية - (فروض يتم تحقيقها ، ثم قضايا مبرهنة ثم مجموعة من التعميمات المترابطة والمتسلسلة منطقياً) - وهذا يعنى إخراج النظريات السوسيولوجية من دائرة النظريات العلمية التجريبية أو الواقعية المعتمدة منهجياً .

وقد عرض لنا « لاسى » A. R. Lacy فى القاموس الفلسفى أربعة معانى للنظرية وهى (٤٦) .

١ - يمكن أن تتضمن النظرية فرضاً أو قضية واحدة أو عدة قضايا وتتخذ الطابع التأملى .

٢ - وقد تتمثل فى قانون يعبر عن أمور غير مشاهدة كالالكترونات .

٣ - وقد تتمثل فى نسق منطقى من القوانين أو الفروض التى تتمتع بقدرتها على تفسير الظواهر أو الموضوعات المدروسة .

٤ - وقد نشير إلى مجال للدراسة مثل قولنا نظرية المعرفة أو نظرية المنطق ..

ويعرف « بوبر » معنى النظرية فى دراسة له بعنوان « منطق الكشف العلمى » بأنها « قضايا كلية عبارة عن أنساق من الرموز والعلاقات » (٤٧) وهى ترى أن يبدأ الباحث بفرض أو نظرية (وهما بمعنى واحد عنده) يخضعه للإختبار الواقعى من خلال الملاحظة والتجربة . وهذا يعنى أن البناء والبحث العلمى ينطلق من المنهج الإستنباطى وليس الإستقرائى لأنه ينطلق دائماً من قضية كلية وليس من قضايا جزئية ، ثم يتم إختبارها فى الواقع .

خصائص النظرية العلمية لاتنطبق على النظريات السوسيولوجية . وأهم هذه الخصائص عند « كارل بوبر » هى :

١ - القابلية للتكذيب Falsifiability . والقابلية للتكذيب وليس مجرد القابلية للتحقيق Verifiability هى أهم خصائص النظرية العلمية (٤٨) . وهذه الخاصية هى أهم أسس النمو والتراكم المعرفى ، وهذه تقتضى أن تكون الأنساق النظرية مفتوحة وليست مغلقة . وقد تحدث « بوبر » عن المحتوى التجريبى والمحتوى المنطقى للنظرية ،

ويقصد بالمحتوى التجريبي مجموعة من القضايا التي تعارض النظرية والتي أن تحققت سقطت النظرية ، وهذه القضايا هي التي يطلق عليها «كارناب» في دراسة له بعنوان «الأسس المنطقية للإحتمال» الحالات الممكنة ، وهو يرى أن قوة القضية تتمثل في قدرتها على إستبعاد تحقق هذه الحالات التي تكذبها . أما المضمون المنطقي فهو النتائج التي يمكن إستنتاجها من النظرية وهناك علاقة وثيقة بين القابلية للتكذيب والقابلية للإختبار .

• Teslabity

علم الإجتماع والقيم السياسية :

قد يصل الأمر بدراس المجتمع إلى الإعتقاد بأن معلوماته المتخصصة حول المجتمع توهلة لأن يصبح طبيباً قادراً على معالجة أمراض المجتمع أو مخططاً لبرامجه أو راسماً للسياسة الإجتماعية داخله . وقد تبني « كومت » رؤية معينة مؤداها إمكانية تأسيس مجتمع جديد على المعرفة المستمدة من العالم الجديد الذي إدعى أنه إكتشفه وهو علم الإجتماع . وأشار ذلك العالم إلى ضرورة إحداث تحولات أخلاقية في الجنس البشري ، ودعا إلى ظهور ديانة جديدة هي ديانة الإنسانية ، قساوستها هم علماء الطبيعة والمجتمع .

وهكذا إرتبطت نشأة علم الإجتماع في العالم الغربي إرتباطاً وثيقاً بقضايا السياسة والأهداف العملية داخل المجتمع . وقد ظهرت فيما بعد عدة محاولات للفصل بين علم الإجتماع والسياسة أو القيم السياسية . فقد حاول « بوركيم » قدر إستطاعته التمييز بين علم الإجتماع والعقيدة الإجتماعية Social doctrine ، حيث أشار في كتابه عن « قواعد المنهج في علم الإجتماع » إلى أن علم الإجتماع لايمكن أن يكون علماً فردياً أو شيوعياً أو إشتراكياً . فهو من حيث المبدأ يجب أن يتجاهل مثل هذه النظريات السياسية التي ليس لها أية قيمة من الناحية العلمية ، والتي لاتستهدف تفسير التنظيم الإجتماعي وإنما تستهدف علاجه وإصلاحه (٥٢) وقد ظهر هذا الإتجاه عند العديد من علماء الإجتماع مثل « باريتو » V. Pareto الذي حذر من تدخل العواطف والإنتماعات الشخصية في البحث السوسيولوجي ، وضرورة التركيز على دراسة ماهو كائن ، لا ماينبغي أن يكون (٥٣) . وقد ناصر « ماكس فيبر » هذا الإتجاه حيث أشار إلى ضرورة أن يكون علم الإجتماع موضوعياً أو خالياً من القيم Value Free Science . وهذا يعني ضرورة عدم إلزام الباحث بأية أفكار أو توجيهات مسبقة .

وعلى الرغم من أن التطلع نحو علم خال من القيم ومحقق للحياد السياسي

والموضوعية الكاملة ، كان هو التطلع السائد لدى رواد علم الاجتماع ، إلا أنهم لم يلتزموا بذلك التوجيه . فقد دافع بوركيم عن النظام الرأسمالي ووجه أعنف نقد للنظام الاشتراكي كما حاول تقنين النظرية الماركسية . كذلك فإن « باريتو » لم يلتزم على الإطلاق بأصول المنهج العلمى كما عرض له فى دراساته ، ودافع عن الأرستوقراطية وتحامل على الديمقراطية وعلى النظم الماركسية بأسلوب يتضح منه الخلفية الأيديولوجية التى إنطلق منها . فالديموقراطية فى نظره هراء ، وفكرتها عواء أذاعه الضعفاء وهكذا لم يكن من الغريب أن يصبح « باريتو » ماركس البرجوازية ونبى الفاشية كما وصفه كتاب الغرب (٥٤) كذلك إستهدف « فيبر » من نظريته السوسيولوجية تقديم نموذج من التفسير يقف فى وجه النموذج الماركسى فى تفسير المجتمع والتحول الاجتماعى والسياسى . فقام بإبراز أهمية التوجيهات القيمية فى تفسير بناء المجتمع وتغييره فى مقابل التركيز الماركسى على العامل الإقتصادى .

وقد ظهرت طائفة من علماء الاجتماع يرفضون فكرة موضوعية علم الاجتماع أصلا . ويقول آخر فإن هذه الطائفة ترفض فكرة إلزام علم الاجتماع بقضايا المجتمع . فهو فى نظرهم علم ملتزم بطبيعته . فقد أشار « روبرت لند » R. Lynd على سبيل المثال فى إحدى محاضراته بجامعة «برستون» والتى نشرت فيما بعد بعنوان « معرفة من أجل ماذا » إلى رفض النموذج التقليدى للعلم المحايد ، وأكد أن العلوم الاجتماعية كانت ومازالت أدوات أو وسائل لمعالجة مواقف التوتر أو اللاتعین داخل المجتمع . وطالب لند بضرورة إلزام العلم الاجتماعى بالإسهام فى رسم السياسة المواجهة للمجتمع (٥٥) .

وقد عبر « س . رايت ملز » C. R. Mills عن رأى مماثل فى دراسته المشهورة عن « الخيال السوسيولوجى » الذى نشره سنة ١٩٥٩ ، حيث عبر عن أسفه لإفتقار علم الاجتماع ما أطلق عليه « الدفعة الإصلاحية » Reforming push . فعلم الاجتماع قد فشل - فى نظره - حتى الآن فى الدفاع عن قضايا الحرية وترشيد الحياة الاجتماعية ، على الرغم من أن أغلب الأبحاث السوسيولوجية تؤكد تعرض الحرية والعقلانية للعديد من المخاطر فى العالم الحديث (٥٦) .

ويناصر العالم السويدى « جنر ميردال » G. Myrdal (الذى قام بالعديد من الدراسات السوسيو إقتصادية لمجتمعات النول النامية) قضية إلزام العلم الاجتماعى بقضايا المجتمع . فقد ذكر فى إحدى مقالاته بعنوان « العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية » أن المجتمعات اليوم تفتقد إلى وجهات نظر ، يمكن لعلماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية تقديمها . وفى هذا الإطار يصبح العلم الاجتماعى المحايد

مجرد هراء . وهو يؤكد أن مثل هذا العلم لم يوجد قط كما أنه سوف لا يوجد على الإطلاق (٥٧) .

وقد أثارت الدعوة التي أطلقها كل من « لند » و « ملز » و « ميردال » والتي تدور حول حتمية إلزام العلوم الاجتماعية بقضايا المجتمع ، الكثير من النقاش والحوار بين الباحثين في علم الاجتماع . ولاشك في أن هذه الدعوة تتضمن بعض الحق ، ولكنها لا تتضمن كل الحق . فعلم الاجتماع شأنه في ذلك غيره من العلوم الأخرى ، يمكن أن تسهم نتائج أبحاثه في إفادة المجتمع وتقدمه ومواجهة مشكلاته . وتكمن المشكلة الأساسية في هذا العلم في تأثير أغلب الدراسات التي تتم في نطاقه بالتوجيهات القيمية أو الأيديولوجية المسبقة سواء بطريقة شعورية أو لا شعورية . ويذهب البعض إلى أن مجرد الرغبة في المعرفة هو في حد ذاته قيمة .

وقد تجاهل كل من القائلين بالحياد العلمي ، وبالإلزام بقضايا المجتمع ، ما يعتبره بعض العلماء على أنه النقطة المركزية في العلم . وتتمثل هذه النقطة الأخيرة في تقدم المعرفة الإنسانية . والواقع أنه لا يوجد لدينا ما يجعلنا نقرر ما إذا كان العلم الاجتماعي المحايد أو الملتزم أكثر قدرة على تزايد معرفتنا بالمجتمع والعلاقات الاجتماعية

ويؤكد أنصار قضية الإلزام ، أن البحث المجرد في علم الاجتماع سوف لا يؤدي بنا إلا إلى نتائج فارغة المضمون . يرون أنه لا خوف على الإطلاق من إلزام علم الاجتماع بقضايا المجتمع ، طالما أننا نلتزم في معالجة هذه القضايا بالأسلوب المنهجي العلمي . فالإلزام لا يرادف الإنحياز أو اللاموضوعية ، وإنما يعنى تجنب خطر التجريد والتعميم غير المشروع خاصة فيما يتعلق بقضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ . كذلك فإن الإلزام يعنى محاولة تقديم مادة علمية يمكن أن تسهم في تخطيطه وتنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته

وقد كان « ميردال » على حق عندما أشار إلى حاجة مجتمعات العالم الثالث إلى وجهات نظر يمكن أن تسهم في معالجة مشكلات التخلف والتفكك واختلال التوازن التي تعانيها . ولكن السؤال الذي يجب أن نطرحه في هذا الصدد هو . هل وجهات النظر التي يجب أن تسود علم الاجتماع هي تلك التي تنبثق عن الفلسفة الليبرالية التقليدية وهل تعد هذه الفلسفة هي النموذج الفريد القادر على تحقيق الحرية والترشيد الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة مشكلات المجتمع ؟

وقد ظهرت عدت نماذج متباينة فى الإجابة على هذه التساؤلات . فقد ظهر فريق من العلماء تبناوا إتجاهاً مادياً مناقضاً تماماً للنموذج السوسيولوجى اللبرالى . وظهر فريق آخر فى مقدمتهم « روبرت لند » يرون إن التوجيه القيمى الذى يجب أن يسيطر على علم الإجتماع هو إتخاذ موقف نقدى فى الوضع الإجتماعى المتخلف ، ومحاولة تحقيق التحول نحو الأحسن (٥٨) . ويذهب أنصار هذا الإتجاه الأخير إلى أن معيار البحث الجيد ليس هو الحياد السياسى أو القيمى ، أو مجرد تقديم حقائق علمية مجردة ، وإنما هو الإسهام فى مواجهة المشكلات العلمية الملحة التى تواجه الإنسان والمجتمع .

ولكن التطرف فى هذا الإتجاه قد يؤدى فى النهاية إلى إفتقاد علم الإجتماع لطابعه العلمى ، حيث يصبح مجرد أداة فى يد السلطات السياسية ، تستغله وتوجهه فى إتجاه أو آخر . ولعل هذا ما يحدث بالفعل سواء فى العالم الغربى حيث يخضع علم الإجتماع للمؤسسات الإقتصادية والعسكرية والإحتكارات العالمية ، أو فى الشرق حيث يخضع علم الإجتماع للتوجيهات الحزبية .

ولعل من أبرز الأمثلة على تسخير علم الإجتماع لخدمة الأهداف البرجوازية الإستعمارية فى العالم الغربى مشروع « كاميلوت » Camilot Project الذى إفتضح أمره فى أمريكا والذى كان يستهدف تسخير الأبحاث السوسيولوجية لإحداث ثورات مضادة داخل مجتمعات العالم الثالث . كذلك فقد إستهدف علم الإجتماع لدى العديد من علماء الإجتماع مثل « فاشى دى لابوج » وأوتون أمون ، خدمة أهداف عنصرية واضحة ، من خلال التزييف العلمى . كذلك فإن أنصار الإتجاه الماركسى يناصرون النظرية الماركسية ويلتزمون بها إلتراماً حرفياً .

وإذا كنا نقبل القول بأن أحد واجبات علم الإجتماع الإسهام فى مواجهة مشكلات المجتمع وإطلاق برامج فعالة للتنمية ، خاصة مجتمعات العالم الثالث ، فإن هذا لايعنى أن على علم الإجتماع أن يتخلى عن الأهداف العلمية النظرية وأن يتفرغ تماماً لدراسة المشكلات الإجتماعية وأساليب مواجهتها ، فالمصطلح الإجتماعى كما يذهب " كوهين " يجب أن يستند إلى مجموعة من المعارف المحققة علمياً ، شأنه فى ذلك شأن المهندس أو الطبيب . وهنا تبرز أهمية الدراسة العلمية للمجتمع على المستويين النظرى والتطبيقي معاً .

ويمكن إيجاز ما سبق فى أن القضية لاتتمثل فى ضرورة إسهام علم الإجتماع فى

مواجهة مشكلات المجتمع ، وإنما تتمثل فى مدى مشروعية وإمكان إجراء بحوث
سوسيولوجية بهدف الكشف عن قوانين علمية تفسر الارتباط بين الظواهر ، بعيداً عن
مشكلات معينة . فأولئك الذين يناصرون قضية الإلتزام بقضايا المجتمع وضرورة تمركز
علم الاجتماع حول مشكلات المجتمع Problem Centered Sceiology لهم بعض
الحق ، ذلك لأن إسهام علم الاجتماع فى مواجهة هذه المشكلات هو الجانب المنتج
الوحيد لهذا العلم من المنظور النفعى أو البراجمانى للمجتمع .

ولكن أنصار هذا الإتجاه يخطئون بلاشك عندما يزعمون عدم مشروعية إجراء
أبحاث سوسيولوجية لأهداف علمية خالصة . فمثل هذه الأبحاث هى التى تزيد معرفتنا
بالواقع الاجتماعى ثراء ، الأمر الذى يسهم فى تزايد قدرتنا على خدمة هذا الواقع
وتنميته على المستوى التطبيقي نفسه .

ونحن فى دول العالم الثالث نحتاج إلى هذين الجانبين معاً - النظرى والتطبيقي
فإذا كان علم الاجتماع الغربى هو رد فعل الفكر الغربى فى مواجهة التحدى الماركسى
وبالتالى كان فى خدمة الواقع الاجتماعى للمجتمعات الرأسمالية خلال مرحلة نشأته على
الأقل (٥٩) ، ونفس الشيء ينطبق على علم الاجتماع الماركسى فى الدول الشرقية ، أنه
علم يدعم النظام الاجتماعى السائد فى تلك الدول وينطبق من الأيديولوجية الرسمية فيها ،
فإن علم الاجتماع فى بلدنا وفى الدول النامية ككل مطالب بتحقيق الفهم التاريخى
والموضوعى لبناء هذه المجتمعات وتطورها ومشكلاتها ، وأن يسهم من خلال هذا الفهم
فى بناء خطط فعالة وقادرة للتنمية وإطلاق حركة التقدم الاجتماعى داخلها بما يتفق مع
الظروف التاريخية والثقافية لكل مجتمع على حده ، وفى ظل المناخ العالمى للقرن
العشرين .

يضاف إلى هذا أن علم الاجتماع مطالب فى بلدنا بإعادة فحص التراث
السوسيولوجى المتراكم ، وإختبار ما طرح داخله من أفكار وتصورات ونظريات بهدف
الوقوف على مدى إنطباقها على واقعنا الاجتماعى ومدى تمشيها مع معتقداتنا وقيمنا
أو مدى مايمكن أن تقدمه من إسهام فى فهم وتطوير هذا الواقع . وأخيراً فإن علم
الاجتماع فى بلدنا من خلال هذا كله مطالب بأن يقدم لنا نظرية سوسيولوجية متكاملة
هى مايمكن أن نطلق عليه النظرية السوسيولوجية فى التنمية

مراجع الفصل الثاني

- (1) H . Spencer : The study of sociology ; Appleton 1929 pp .22.42
- (2) C.Right Mills ; the sociological imagination .N.Y OX-FORD Univ ; Press 1959 pp.113 -117 .
- (3) R.Birstedt ' Sociology and human learning .American sociological review 1960 Xiv : p . 3.
- (4) P.Sorokin : Fads and Foibles in modern sociology and related sciences : Chicago : Regnery 1956 p, 50
- (5) G.W.F Hallgaten : Why dictators ? N.Y.Macmillan 1954
- (6) Moiris Gohen : Reason and nature : An essay on the meaning of scientific method ; N.Y.Macmillan 1931 p.345 .
- (٧) ابن خلدون : المقدمة : المعروفة بمقدمة ابن خلدون تحقيق على عبد الواحد وافي - بدون تاريخ
- (8) Kurt H, Wolff , (ed) Emile Durkheim , 1858 - 1917 :
A.Collection of essays , with translation and bibliography .
Columbus : Ohio state univ press 1960 p . 345 .
- (9) R , Williams : Continuity and change in sociological study A ,
S , R , 1958 XXill ; 824 .
- (10) Ibid .
- (١١) إيفانز بريتشارد الأنثروبولوجيا الإجتماعية ترجمة د .. أحمد أبو زيد - منشأة المعارف ١٩٦٠ ص ٩٩ .
- (١٢) المصدر السابق : أنظر تعليق المترجم - هامش ص ٩٢ .
- (13) Herbert Simon : Models of man : Social and rational N , Y ,
Wiley 1954 p . 89 .

(14) M , Weber ; Theory of social and economic oranization N , Y , Ox Ford Univ, Press 1947 p . 103 .

(15) P . Sorokin ; Fads and Foibles in modern sociology and related saences : Chicago : Regnery 1956 p , 160 .

(16) R . Bales : Interaction process analysis : Cambridge Adison - Was-ley 1950 pp , 1 - 29 Bales : The equilibrium problem in small groups : in Parsons, et - al Werking papers : op . cit . p116

(17) J.L.Morino : Who shall survice ? Anew approach to the pro-blem of interhuman relations 1934 .

وانظر أيضاً : د. فؤاد البهى السيد : علم النفس الإجتماعى دار الفكر العربى ١٩٥٨
س ١٧٤ - ١٩٩ .

(18) A.Inkeles : op , cit , p.98

(19) Ibid .

(20) Nathon Glazer : The rise of social research in Europe, sciences : New York .Meridian 1959 p.50.

(21) B.Merton : The bearing of sociological theory on empirical re-free saech : in Social theory and social structure ; Glencoe 111 The press 1956 p.86 .

(22) G.Homans ; Social behaviour ; Its elementary forms ; N.Y .Harcourt Brace and world 1961 p.10

(23) R.Merton ; op.cit.p 25 .

(24) Robert Lind : Knowledge For What . Princiton univ , press 1939 p.183

(25) R.Merton ; op.cit.p, 96 .

(26) Ibid ; p.99 .

٢٧ - محمد عاطف غيث . تاريخ النظرية فى علم الاجتماع وإتجاهاتها المعاصرة - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢ ص ٩ - ١٠

٢٨ - المصدر السابق ص ٣ .

٢٩ - المصدر السابق .

(30) Percy Cohen : Modern Social theory : Heinmann - London - 1968.

وهذا الكتاب مترجم إلى العربية تحت إسم : النظرية الاجتماعية الحديثة - قام بالترجمة د. عادل الهوارى صدر عن دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥ والإشارة إلى الترجمة العربية ص ١٩ - ٢٠ .

٣١ - محمد عاطف غيث - المصدر السابق : ص ٦ .

(32) N. S. Timasheff : Sociological theory : It

nature and growth : Random House 1955 . P.9 .

(33) Ibid : pp.9 - 11 .

٣٤ - بيرس كوهين : مصدر سابق ص ٢٢ - ٢٦ .

٣٥ - محسن خليل : الموضوعية والتحليل فى البحث الإجتماعى - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨٣ ص ٢٢٩ - ٢٣٢ .

(36) Korl Popper : The Logic of scientific discouery : Hutchinson and Co . London 1959 p. 40 .

٣٧ - محمد عاطف غيث : المصدر السابق ص ١١ - ١٢ .

٣٨ - إيفانز بريتشارد : مصدر سابق ص ٩٥ - ٩٩ .

٣٩ - محمد جارف : المنهج فى علم الاجتماع : الأنجلو المصرية - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥ . ص ٦٥ - ٦٨

٤٠ - المصدر السابق

٤١ - المصدر السابق

٤٢ - بيرس كوهين مصدر سابو

(43) Karl Popper : op. cit PP 86 - 87 .

٤٤ - بيرس كوهين : المصدر السابق ص ٤٤ .

٤٥ - المصدر السابق ص ٤٨ - ٦٤ .

مذكور في كتاب محمد محمد قاسم : كارل بوبر : نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي - دار المعرفة الجامعية - ١٩٨٦ ص ١٥٩ .

٤٧ - محمد محمد قاسم : المصدر السابق ص ١٦٣ - ٢٠٥ .

٤٨ - المصدر السابق ص ١٧٠ - ١٧١ .

٤٩ - المصدر السابق ص ١٧٦ .

٥٠ - المصدر السابق ص ١٩٥ - ١٩٦ .

٥١ - المصدر السابق ص ٢٠١ .

(52) E. Durkheim : The rules of sociological method ; Trans by G. Catlin , S.Solovag and J.M .Mueller . 8 th ed . Univ of Chicago press 1939 p . 142 .

(53) V.F.Calverton (ed) ; The making of society , N.Y.Modern library 1937 p. 545 .

(54) I, Zeitlin ; Idiology and the development of sociological theory, prentice Hall, INC, Englewood, New Jersey 1968 pp, 159 - 194,

وانظر أيضاً د محمد عاطف غيث - علم الاجتماع - دار المعارف ١٩٦٣ ص ٧٦ - ٧٩

(55) R, Lynd op, cit pp, 114 150

(56) C, R, Mills ; The sociological imaginatun . pp 165 176

(57) Gunner Myrdal ; The relation between social theory and social

policy ; British journal of sociology 1953 XXIII ; 242 .

(58) R , Lynd : op , cit , p 181 .

(59) A , Gouldner ; The coming crisis of western sociology :
Heinemann, London - New Delhi 1971 , E , Zeitlin ; op , cit

وانظر أيضاً

د. نبيل السمالوطي : علم إجتماع التنمية : الدار القومية سنة ١٩٧٤ .

الفصل الرابع

الأيديولوجيا ودراسة الإمتثال والانحراف

- ١ - مقدمة .
- ٢ - العوامل التي تسهم في ظهور السلوك الممتثل .
- ٣ - فقدان المعايير والانحراف الإجتماعى .
- ٤ - عوامل ظهور الاتونمى أو فقدان المعايير .
- ٥ - عدوى الانحراف .
- ٦ - نظرية د كلوارد ، .
- ٧ - إتجاهات الانحراف .
- ٨ - التناقض الوجدانى والانحراف .
- ٩ - الاشكال الإيجابية والسلبية للانحراف .
- ١٠ - الهدف من الشعور السلبى .
- ١١ - العوامل التى تسهم فى تسهيل عملية الانحراف .
- ١٢ - نظرية د ميرتون ، فى الانحراف : تحليل ومناقشة .
- ١٣ - نظرية د بيكر ، فى الانحراف : تحليل ومناقشة .
- ١٤ - نظرية د ليمرت ، فى الانحراف : تحليل ومناقشة .
- ١٥ - علاقة الضبط بالقوة فى المجتمع .
- ١٦ - قضية الانحراف والضبط بين نموذجين التوازن والصراع .
- ١٧ - قضايا والانحراف والجناح فى الدراسات السوسيولوجية .
- (أ) نظرية كليفورد شو (ب) نظرية جلين (ج) نظرية أهلين
- ١٨ - الانحراف بين العامة والصفوة (نظرية سوذرلاند) .
- ١٩ - مراجع الفصل الرابع .

مقدمة:

ترتبط قضية الانحراف والإمتثال فى علم الإجتماع إرتباطاً وثيقاً بمفهوم القواعد والمعايير والقيم داخل الجماعة أو المجتمع . ففى كل مجتمع أو جماعة - سواء أكانت كبيرة أو صغيرة - توجد مجموعة من القواعد والمعايير التى تنظم سلوك الأعضاء ، كما تنظم حقوقهم وواجباتهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض . إلى جانب أنها تحدد نسق المراكز والأوار داخل تلك الجماعة أو ذلك المجتمع ويعمل النظام التربوى داخل المجتمع على الصياغة الثقافية لأعضائه . بحيث يشبون على تقبل هذه القواعد وتلك المعايير ، وعلى الإرتباط والإلتزام بها فكرياً وسلوكياً .

ولكن لا يحدث أن يتحقق الإلتزام بالمعايير والقواعد داخل أى مجتمع بطريقة كاملة . فكما يذهب « البرت كوهين » Cohen فإنه إذا وجدت القواعد يظهر الانحراف بالضرورة ، لأن القواعد هى التى تحدد ما هو ممثّل وما هو منحرف (*) وهكذا فإننا يمكن أن نصنف سلوك الناس داخل أى مجتمع إلى قسمين أساسيين هما - السلوك الممثّل والسلوك المنحرف ويقوم هذا التصنيف على أساس مدى تمشى هذا السلوك مع المعايير المقبولة داخل المجتمع ، والتى سبق أن وجه الفاعل إلى أهمية الإمتثال لها وتبنيها فكرياً وسلوكياً . ويقول آخر فإن مدخل علم الإجتماع لدراسة السلوك الانحرافى يتطابق مع المدخل السوسىولوجى فى دراسة الإمتثال ، طالما أن هذا المدخل يستند إلى نسق القواعد والمعايير الثقافية القائمة داخل المجتمع ، وهذا ما جعل (كوهين) يقرر بأن نظرية علم الإجتماع فى الانحراف هى ذاتها نظرية علم الإجتماع فى الإمتثال .

فإذا فرضنا جدلاً وجود قواعد ومعايير منظمة لحياتهم ، فإننا فى هذه الحالة لا يمكننا الحديث عن إمتثال أو إنحراف . وعلى الرغم من إستحالة قيام هذه الحالة . إلا أن هناك من المفكرين من تصوراً وجودها وفى مقدمة هؤلاء المفكرين (توماس هوبز) الذى تصور وجود حالة طبيعية سابقة على المجتمع لا تحكمها أية قواعد أو معايير ، ولم تكن هناك حقوق أو واجبات . وفى هذه حالة

(*) يمكن فى ذلك الرجوع إلى الدراسة الموجزة التى نشرتها "البرت كوهين" بعنوان :

Deviance Control, Prentice Hall New Delhi 1970 .

لا يمكننا الحديث عن وجود إنحراف أو إمتثال ، نظراً لعدم وجود قواعد أو قوانين أو ضوابط أو قيود إجتماعية متفق عليها .

وبناء على ما سبق نستطيع القول بأن السلوك الممتثل هو ذلك الذى يحترم معايير المجتمع وضوابطه ، حتى وإن كان الفاعل على غير وعى بهذه المعايير والقواعد بطريقة واضحة ومباشرة ، أما السلوك المنحرف فليس هو مجرد السلوك الذى لا يتفق مع معيار قاعدة إجتماعية معينة ، ولكنه السلوك الذى يقوم به عضو الجماعة ، وينتهك معياراً معيناً على الرغم من إدراك المفاعل لهذا المعيار وأهميته ولتمسك الآخرين به ويقول آخر فإن السلوك المنحرف هو ذلك الذى ينتهك معيار معين بفعل دافع محدد-Motivated violation . فقد يقوم بعض الناس بتخطى بعض القواعد والمعايير الإجتماعية نتيجة للجهل وعدم المعرفة وبدون قصد ، ولا شك أننا فى هذه الحالة نصنف سلوك هؤلاء الناس على أنه سلوك منحرف . ولكن الإنحراف هنا لا يحتاج إلى نظرية سوسولوجية لتفسيره . ولهذا فإن مثل هذا الإنحراف الناجم على الجهل لا يدخل ضمن المفهوم السوسولوجى للإنحراف .

فالسلوك الإنحرافى لا يشير فى علم الإجتماع إلى غياب المعيار ، وإنما يشير إلى إنتهاك المعايير نتيجة لوجود دافع معين لذلك ، أو نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التى يخضع لها الفاعل . ويضرب لنا «ميرتون» مثلاً على ذلك بأن المواطن الأمريكى الأبيض قد يكون راغباً فى معاملة الزوج حسبما يقضى به القانون والمعايير الإنسانية المقبولة ، ولكنه يضطر للتحيز ضدهم إرضاء لبقية الأمريكين البيض ، كذلك قد يكون شخص معين راغباً فى الإمتثال لمعيار الأمانة ولكنه تحت وطأة الفقر وحاجات الأسرة قد يضطر إلى السرقة أو الخيانة .

ويحاول كل مجتمع أن يحول دون ظهور الإنحراف ، وتحقيق الإمتثال من خلال مجموعة من الوسائل التى يطلق عليها وسائل الضبط الإجتماعى وفى مقدمتها التنشئة الإجتماعية والقانون والعادات والأعراف والتقاليد والرأى العام ... الخ ، ولا تقتصر هذه الوسائل على الحيلولة دون ظهور الإنحراف فحسب ، ولكنها تحاول فى نفس الوقت تقويم المنحرفين وعلاجهم وعقابهم وردع الآخرين ... الخ .

ويمكن القول بأن جميع الأفعال الإجتماعية داخل أية جماعة ترتبط بشكل أو بآخر بالمعايير الإجتماعية المقررة داخلها ، فالسلوك الممتثل هو الذى لا يعتدى على أى معيار سبق أن أوجه الشخص إلى أهمية الإمتثال له ، وبناء على ذلك فإننا لا نعتبر أى سلوك

يخالف المعايير على أنه سلوك إنحرافى فقد يحاول أحد أفراد المجتمع إستحداث عادات جديدة أو وسائل إنتاج جديدة أو أفكار جديدة سواء بطريق الإختراع أو الإستعارة الثقافية من مجتمعات أخرى . وإذا كانت هذه التجديدات التى يحاول الشخص إستحداثها داخل المجتمع لا تمثل تحدياً لنسق المعايير والقيم القائم فإنها لا تعد سلوكاً إنحرافياً فالتجديدات يمكن تحقيقها فى إطار المعايير القائمة والمقبولة داخل المجتمع .

ويعد السلوك الإنحرافى من وجهة نظر علماء الإجتماع ، أحد المعوقات الوظيفية داخل الإجتماعى (١) ويشير (هارى جونسون) H Johnson إلى أن إستمرار الحياة الجماعية أو المجتمعية وإستقرارها يعتمد إلى حد كبير على إمكانية التنبؤ بأفعال الآخرين وتصرفاتهم ، بناء على وجود مجموعة من القواعد أو المعايير المحددة لموقع كل شخص داخل الجماعة وما هو مطلوب منه وما هو حق له ... الخ . ومن هذه الزوايا يمكن لنا القول بأن السلوك الممثل لمعايير الجماعة هو فى جوهره سلوك متوقع ، بمعنى أن أعضاء الجماعة يتوقعونه من الشخص يترتب عليه مجموعات أخرى من الأفعال والإجراءات ... الخ . فقيام العامل داخل المصنع بدوره ، يترتب عليه صدق الشركة أو المصنع فى أداء التزاماته وتحقيق أرباحه . وقيام كاتب الحساب بأداء دوره فى كتابة الإستثمارات يترتب عليه إمكان حصول الموظفين على أجورهم فى الميعاد المحدد وهكذا . وإذا لم يقم الشخص بهذا السلوك الذى يتوقعه الآخرون ، فإنه يعد شخصاً منحرفاً . ويستثير المشاعر السلبية لدى أعضاء الجماعة ضده ، كما يؤدى إلى قيام الجماعة بتوقيع الجزاء السلب عليه كمحاولة لعقابه وإستعادته إلى الطريق السليم . ولعل هذا ما أدى بطائفة من علماء الإجتماع إلى القول بأن الإنحراف والضبط الإجتماعى وجهان لنفس العملة .

ويشير « جونسون » إلى أنه عند تحديد ما إذا كان السلوك ممثلاً أو منحرفاً ، يجب أن توضح من وجهة نظر من ؟ وبالنسبة لنشاط أى جماع ؟ فقد يكون أحد النماذج السلوكية منحرفاً من وجهة نظر إحدى الجماعات ، وبالتالي يعد معوقاً وظيفياً بالنسبة لها فى حين أنه يعد نموذجاً طبيعياً أو ممثلاً من وجهة نظر جماعة أخرى . فالسلوك الممثل داخل الجماعات الإجرامية - مثل جماعة اللصوص أو الذين يمارسون النصب والإحتيال - يعد سلوكاً منحرفاً من وجهة نظر المجتمع ككل . وهكذا يكون هذا السلوك له وظيفة إيجابية Functional بالنسبة للجماعات الأولى بينما يعد معوقاً وظيفياً Dysfunctional من وجهة نظر الجماعات المعترف بها داخل المجتمع ، أو

بالنسبة للمنحرفين إجتماعياً كبناء تاريخى مستمر . ولعل هذا هو ما يجعلنا نؤكد على حقيقتين أساسيتين عندما نقوم بدراسة الانحراف فى علم الاجتماع وهما :

الأولى : أن مفهوم الانحراف مفهوم ثقافى ، فالثقافة هى التى تحدد ما هو منحرف وما هو ممتثل . كذلك فإنه يتعلق بالثقافات الفرعية داخل المجتمع ، وبالتالي يرتبط بالنظم الإجتماعية كالنظام الطبقي والدينى كما يرتبط بالجماعات الإجتماعية كالجماعات المهنية . فقد يعد سلوك معين على أنه سلوك مقبول فى نطاق معين أو جماعة مهنية معينة أو فى ظل دين معين ، فى حين أنه يعد سلوكاً إنحرافياً من وجهة نظر أبناء طبقة مختلفة أو جماعة مهنية أخرى أو فى ظل نسق المعتقدات لديان ثانية . وهذا يعنى أن مفهوم الانحراف والإمتثال يتسم بالنسبية الثقافية سواء على مستوى الثقافات الكلية أو الثقافات الفرعية Sud Cultures .

الثانية : أن مفهوم الانحراف ذو طابع تاريخى متغير ، كما يعد سلوك منحرف خلال فترة تاريخية معينة داخل مجتمع معدد ، قد لا يعد كذلك خلال فترة تاريخية مختلفة . ومن بين الأمثلة على ذلك قضية تعليم المرأة وخروجها للعمل ، فقد كانت هذه الأمور ينظر إليها على أنها إنحراف فى فترة تاريخية معينة فى مصر ، فى حين تعد مسائل مقبولة بل ومرغوب فيها الآن .

العوامل التى تسهم فى تحقيق الإمتثال :

هناك العديد من العوامل والأساليب التى يتحقق من خلالها الإمتثال والسلوكى لأعضاء المجتمع . والواقع أنه على الرغم من عدم إمكان حصر جميع هذه العوامل ، فإنه يمكن أن نعرض أهمها فيما يلى (٢) :

أولاً: التنشئة الإجتماعية Socialisation : ويمكن تعريف هذه العملية بأنه عملية التشكيل الثقافى للشخصية الإنسانية إبتداء من مراحل الطفولة المبكرة ، حتى إنتهاء الحياة لدى الأفراد . تتمثل قيمة هذا العامل فى أن الإنسان يكتسب من خلال تلك العملية ، معايير مجتمعه والجماعة التى يعيش فيها ، كما يكتسب نماذج للسلوك المقبولة ونظام التوقعات المطبق ويعرف ما هو مطلوب منه وما هى حقوقه وأسلوب التعامل مع الغير . الخ .

ثانياً: العزل أو الفصل بين المواقف Insulation . ويشير هذا العامل إلى الفصل بين المواقف التى تتطلب من الإنسان الإمتثال لمعايير متصارعة أو متعارضة فمن المعروف أن صراع الأنوار أو المعايير يسهم فى وقوع الانحراف فإذا طلب من شخص

واحد أداء دورين متعارضين فى وقت واحد ، فإن هذا سوف لا يؤدي به إلى إتقان أى منهما ، فضلاً عما يسببه من صراع وتوتر نفسى وإجتماعى . فقد يلعب نفس الشخص دوراً هاماً فى إدارة الشركة ، كما يلعب فى نفس الوقت دوراً هاماً فى نقابة العمال . ويفرض عليه ذلك أداء دورين متضاربين ، كأن يدافع عن صالح الشركة وصالح العمال فى نفس الوقت . كذلك فإن المرأة العاملة تضطر إلى تمثل دورين وإحتلال مركزين متعارضين ، هما مراكزها كموظفة داخل أحد تنظيمات العمل ، ومركزها كزوجة وأم ومسؤلة عن شؤون منزلها . والواقع أن الإنسان يمكن أن يحتل أكثر من مركز إجتماعى ، وأن يلعب أكثر من دور . وهذا لا يؤدي إلى وقوع الانحراف إذا ما إستطاع الإنسان تجنب الخلط بين الأدوار أو إذا إستطاع أن يحقق الفصل المكانى والزمانى بينها . وبمعنى آخر إذا كان كل دور يمارس داخل جمعة مختلفة للدور أو ما يطلق عليه فى علم الإجتماع فئة الدور .

ثالثاً: التدرج Hierarchy . وهناك أسلوب آخر لمواجهة صراع الأدوار وصراع القيم والمعايير داخل المجتمع . فكل ثقافة تحاول أن تركز القيم والمعايير ترتيباً تنازلياً على حسب درجة الأهمية . فإذا ما تعرض شخص لموقف تتصارع داخله القيم والمعايير ، بحيث يطلب منه أن يختار القيم أو أن يمثل لأحد المعايير ، فإنه يمكن أن يفاضل بينها على حسب ما تقضى به ثقافة الجماعة أو المجتمع الذى يعيش فيه . فكثيراً ما يقع الإنسان فى حيرة بين أداء واجبه ، وبين بعض المتطلبات الإنسانية أو الأسرية . وتحاول كل ثقافة أن تواجه هذه المشكلة من خلال وضع نظام معين للأولويات فى مجال المعايير .

رابعاً: الضبط الإجتماعى Social control . وتستهدف مختلف عمليات الضبط الإجتماعى وأنواته داخل المجتمع تعويق الانحراف والحيلولة بظهوره أصلاً ، ثم مواجهته فى حالة ظهوره من خلال التقويم والعلاج والعقوبة والردع ، وتحقيق عوامل الضبط لدورها الهام فى تحقيق الإمتثال من خلال تصور أعضاء المجتمع ما يمكن أن يحدث لهم إذا ما خالفوا نظام التوقعات المقرر ، أو إذا ما إنتهكوا المعايير المستقرة داخل المجتمع . ولهذا فإنه يمكن القول بأن الجزاءات السلبية تسهم فى تحقيق الإمتثال السلوكى حتى دون أن تطبق فعلاً .

خامساً: الأيديولوجية Ideology ويقصد بالأيديولوجية هنا الفلسفة الإجتماعية للجماعة ، تلك الفلسفة التى تحدد مكان الإنسان داخل المجتمع ، وأسلوب تنظيم المجتمع وعلاقة المجتمع بالفرد . وترتبط الأيديولوجية بالقيم أو الجوانب المرغوب

فيها داخل المجتمع ، وبالتالي تمنح المعايير القائمة دعماً أقوى من خلال التفسير والتبرير الأيديولوجي والعقائدي لها . وعادة ما تحاول الأيديولوجية السائدة داخل أى مجتمع أن تبرر النظام الإجتماعى القائم ، وبالتالي تسهم فى دفع الناس إلى الإمتثال لمعاييره وتحقيق قيمه .

سادساً: المصالح الخاصة Vested interests . ويوجد فى مجتمع مجموعة من المصالح الخاصة . ويقصد بها تلك المصالح التى يستمتع بها بعض الأفراد أو الفئات أو الطبقات ، بطريقة مشروعة يقرها المجتمع . وتختلف طبيعة هذه المصالح من مجتمع لمجتمع على حسب نوع التنظيم الإجتماعى والإقتصادى السائد ، وعلى حسب طبيعة الأيديولوجية المطبقة . فحق الملكية الفردية المطلقة ، حق مقرر داخل النظام الرأسمالى يترتب عليه مجموعة من الإمتيازات لأصحاب هذا الحق وهم طبقة الرأسمالية كذلك فإن حق المشاركة فى الملكية العامة وحق المشاركة فى إتخاذ القرارات سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الدولة ، والحق فى نصيب عادل من العائد القومى والحق فى تكافؤ الفرصة ، هى حقوق مقررة لكل فرد فى بعض المجتمعات ومن الطبيعى أن يقاوم أصحاب المصالح الخاصة أى تغيير أو إنحراف من شأنه أن يمس مصالحهم ، وبالتالي فإنهم يحاولون باستمرار تثبيت ودعم نظام المعايير القائم . وقد نالت جماعات المصلحة الخاصة ، إهتماماً خاصاً من علماء الإجتماع لما تمثله من مقاومة منظمة وقوية وفعالة لكافة محاولات التغيير الإجتماعى سواء التلقائية أو المخططة (٣) .

فقدان المعايير والإنحراف الإجتماعى: Anomie and Soci devia tion

لقد حاول « روبرت ميرتون » R . K . Merton فى دراسة له بعنوان « البناء الإجتماعى وفقدان المعايير » (٤) أن يصنف أشكال الإنحراف الإجتماعى وأن يوضح عوامل التباين فى معدلات وقوعها . وقد إستثار هذا البحث حواراً بناءً حول قضية الإنحراف من المنظور السوسيولوجى .

وتشير هذه الدراسة إلى أنه لكل حالة من حالات السلوك المنحرف تاريخها الخاص وهناك مسالك متعددة يصير من خلالها الشخص منحرفاً ولقد حاول « ميرتون » فى هذه الدراسة المذكورة أن يتوصل إلى طبيعة الموقف الثقافى والإجتماعى الذى يسهم فى خلق أو إفراز معدلات عالية من السلوك الإنحرافى . وتبنى « ميرتون » منظراً سوسيولوجياً خلال تحليله تحليله النظرى للإنحراف ، حيث لم يركز على بعض المشكلات السوسيولوجية أو السيكولوجية مثل سبب تردى بعض الأفراد فى نماذج إنحرافية

من السلوك ، بينما لا يقع آخرون فى هذه المشكلة . وعلى الرغم من أهمية هذه المشكلات إلا أنها لم تكن موضع إهتمامه السوسيولوجى . ويعنى مصطلح « الأنومى » Anomie من الناحية اللغوية فقدان المعايير أو اللامعيارية Normlessness (*) . وقد إستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الحالة العقلية لبعض الأفراد التى لا تضع إعتباراً لمعايير المجتمع . فمن الطبيعى أن تكون شخصية الإنسان ومعايير مرتبطة بحالة المجتمع بوجه عام ، ومعايير وظروف الجماعات الأنساق الإجتماعية الأصغر التى يشارك فيها بوجه خاص . وقد كانت هناك بعض المصطلحات تستخدم قبل ظهور مصطلح « الأنومى » للإشارة إلى نفس المضمون . ويمكن القول أن هذا المصطلح يشير إلى تلك الحالة التى تؤدى بعدد كبير من أعضاء المجتمع إلى أن يفقدوا إحترامهم للمعايير الإجتماعية القائمة . ويمكن تتبع العوامل المسئولة عن هذه الظاهرة داخل بناء المجتمع ونظمه ، أو داخل البناء الثقافى للمجتمع .

ولا تعنى ظاهرة الأنومى إختفاء المعايير ، على الرغم من أن هذا المعنى الحرفى لهذا المصطلح . كذلك فإن هذا المصطلح لا يعنى الإفتقاد إلى الوضوح بالنسبة للمعايير أو التحديد الغامض للسلوك المطلوب . فإذا لم تكن هناك معايير على الإطلاق فإننا لانستطيع الحديث عن سلوك منحرف ، كذلك فإنه إذا لم تكن المعايير واضحة لانستطيع وصف أفعال معينة بأنها أفعال إنحرافية . ففى ظل حالة الأنومى تكون المعايير قائمة وواضحة ، وبوجه الفاعلون داخل النسق الإجتماعى - إلى حد ما - نحو الإلتزام بها أو تبينها . ولكن هذا التوجيه يكون من جانب أغلب أعضاء المجتمع متسماً بالثنائية أو بتكافؤ الضدين ، فهو إما يميل بالأفراد نحو الإمتثال مع قيام التشكك والريبة ، ذلك فإن « الأنومى » لاتعنى أية حالة تتسم بإرتفاع معدل الإنحراف عن المعيار أو عن نظام المعايير القائمة . أى أن هذا المصطلح لايشير إلى المحصلة الإحصائية لمجموعة من الإنحرافات التى تنبثق عن أسباب عديدة متباينة ، وهو ما يحدث عادة فى الحياة الإجتماعية . فعندما نحلل المعدلات العالية للإنحراف فى أى مجتمع توجد فيه هذه الظاهرة ، نجد أنها ترجع فى الواقع إلى عدة أسباب . وترجع ظاهرة الأنومى إلى جانب هذه الأسباب المتباينة إلى عامل بنائى داخل النسق الإجتماعى ، يفرض نفسه تقريباً على كافة أعضاء هذا النسق ، على الرغم من أن تأثيره المحدد يختلف من شخص إلى آخر .

عوامل ظهور الأنومى أو اللامعيارية :

إننا لانستطيع فى الواقع تحديد مختلف العوامل التى تسهم فى وجود ظاهرة

« الأنومى » كذلك لانستطيع أن نحدد بالدقة كيف تستطيع هذه العوامل مجتمعة أن تؤدي إلى وجود هذه الظاهرة . ومع هذا فإنه من الممكن أن نحدد عاملين أساسيين من عوامل قيام هذه الظاهرة - نوجزها فيما يلي :

الأول : هو صراع الأنوار Role conflict أو صراع المعايير بوجه عام ويضرب لنا « ميرتون » و « جونسون » مثالاً على ذلك بالصراع بين المعايير العامة والخاصة فى معاملة الزنوج . وتبرز الطبيعة لهذا الصراع بجلاء فى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذه الحالة تكون المعايير قائمة وواضحة ولكنها متناقضة ومتصارعة .

الثاني : مطالبة أعضاء النسق بالنضال فى سبيل تحقيق نفس الهدف دون أن يكونوا جميعاً مزودين بالوسائل الكافية والمناسبة والمناسبة والمشروعة لبلوغه . وقد ضرب لنا « ميرتون » مثلاً بالنجاح المهنى فى الولايات المتحدة الأمريكية فالتطلع للنجاح وصعود السلم الاجتماعى ، قائم أو مفروض على أعضاء المجتمع دون أن يكون لدى بعض الأعضاء القدرة أو إمكانيات تحقيقه فعلاً . ومثال ذلك أن تطلع نوى الياقات الزرقاء أو العمال العاديين أو الفنيين إلى إحتلال مراكز إجتماعية عليا مثل تلك التى يحتلها أبناء الطبقات العليا (نوى الياقات البيضاء) يصطدم دائماً بمعوقات تتعلق بالقدرات والإمكانيات مما يؤدي إلى إصابة أبناء الطبقات الدنيا بالإحباط . ويمكن السبب فى عدم قدرة أبناء هذه الطبقات على صعود السلم الاجتماعى والإنتقال الطبقي إلى أعلى ، فى أنهم - لعدة أسباب - لم يوفقوا فى الدراسة ولا يمتلكون المال اللازم لتحقيق الصعود الطبقي المصاحب للنجاح فى المشروعات الإقتصادية ، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى الداخلية والخارجية التى تسهم فى تعويق حركتهم وإحباط تطلعاتهم .

ويعقد « جونسون » مقارنة بين التنقل الاجتماعى الرأسى فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث نظرة المجتمع وتوقعات أبنائه بالنسبة لأبناء الطبقات الدنيا . فإنگلترا تختلف أيديولوجياً عن الولايات المتحدة ، أو على الأقل كانت تختلف عنها حتى عهد قريب - فى أن أبناء الطبقات ليسوا مطالبين بأن ينسلخوا بالضرورة عن الطبقة الإجتماعية التى ولدوا داخلها والصعود إلى طبقة أعلى . حقيقة ينظر سكان المجتمع البريطانى إلى من يصعدون السلم الطبقي على أنهم يتسمون بالطموح والموهبة والحق الحسن ، ولكن أولئك الذين يعجزون عن تحقيق هذا الإرتقاء أو الذين لا يحاولون الإرتقاء أصلاً يفتقدون إحترام أنفسهم ولا يصابون بالإحباط كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية (٥)

ويشير « جونسون » إلى أن أيديولوجية المجتمع الأمريكى بهذا الشكل ومن خلال تركيزها على القوى على عنصر النجاح مع وجود الفروق الكبيرة بين الناس فى الاستعدادات والقدرات والفروض ، تشجيع السلوك الإنحرافى (٦) .

ويرى « ميرتون » أن مصدر « الأنومى » أو إفتقاد المعايير هو تلك الفجوة بين الهدف المفضل ثقافياً أو الذى تركز عليه الثقافة وبين إمكانية تحقيقه فى الواقع . وعلى الرغم من أن أغلب أعضاء المجتمع الأمريكى إن لم يكن كل البالغين داخله ، على علم بهذا الهدف المفضل ثقافياً ، فإنهم لا ينافسون جميعاً للوصول إليه ، حيث أن هناك البعض الذى يحاول تحقيقه ، وهناك البعض الآخر الذى لا يبذل هذه المحاولة ، وبالنسبة للأغلبية التى تحاول تحقيق هذا الهدف وينظرون إليه على أنه مسألة نو أهمية شخصية . سرعان ما يدركون أن الوسائل النظامية المتاحة لتحقيقه ليست موزعة توزيعاً عادلاً على أعضاء المجتمع أو على فئاته أو جماعاته أو طبقاته .

وأحد نتائج هذه الفجوة بين ما هو مفضل ثقافياً وبين ما هو ممكن عملياً ، هو إفتقاد المعايير « الأنومى » سواء بالنسبة لهدف النجاح أو بالنسبة للمعايير المحددة لوسائل تحقيقه ، أو بالنسبة لكلايهما معاً . ويؤدى إنخفاض أهمية المعايير وإنخفاض قيمتها فى نفوس أعضاء المجتمع وتدهور إيمانهم بمشروعيتها ، إلى ظهور كافة أشكال السلوك الإنحرافى داخل المجتمع . وقد يتخذ هذا الإنحراف شكل إنحراف الأحداث أو شكل الجريمة . ولاشك أن ظاهرتى الجناح والجريمة يمثلان مقولتين تحتوى كلاً منهما على عدة أنواع من السلوك الإنحرافى وما يهمنى هنا هو معدل الجريمة والجناح . وقد وجد علماء الإجرام أن هناك معدلاً مرتفعاً لهاتين الظاهرتين داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

ويرتبط إرتفاع نسبة الجريمة والجناح فى الولايات المتحدة بالهدف المفضل ثقافياً وبالفجوة بين هذا الهدف وبين ما هو ممكن عملياً ، فهناك نسبة كبيرة من هذه الظواهر الإنحرافية تتعلق بمحاولة تحقيق الهدف - وهو النجاح خاصة فى مجال المال - بطريقة لا تقرها معايير المجتمع وقيمه .

ولا ترتبط الجريمة أو السلوك الإنحرافى إرتباطاً ضرورياً بالفقر ولعل من أبرز الأدلة على ذلك إنخفاض نسبة الجريمة فى العديد من الدول المتخلفة وبين الفلاحين فى تلك الدول . ويشير « ميرتون » إلى أن ظاهرة إفتقاد المعايير السائدة فى المجتمع الأمريكى ، خاصة بين أبناء الطبقات الدنيا ، كان من الممكن أن تختفى أو أن تكون

موجودة بدرجة أقل لو لم يكن هناك فجوة كبيرة ، بين ما هو متوقع من الأفراد أن يفعلوه وبين ما يمكنهم تحقيقه بالفعل باستخدام الوسائل المشروعة .

ويذهب بعض علماء الاجتماع عند مناقشة نظرية « ميرتون » في « الأنومي » إلى أن أغلب الأمريكيين يحققون التوافق - بدرجات متفاوتة - مع طبيعة البناء المهني القائم وأكثر الأمريكيين ليسوا على قدر كبير من الثراء أو من الشهرة ولكنهم ليسوا في نفس الوقت مجرمين . ويذهب « هيمان » Hyman - على العكس من « ميرتون » - إلى أن أغلب أبناء الطبقات الدنيا في أمريكا لا يتطلعون إلى الغنى والشهرة .

عدوى الانحراف :

ويجب هنا أن نشير إلى نقطة هامة بالنسبة لقضية الانحراف وعلاقته بظاهرة « الأنومي » فإذا كانت المعايير ضعيفة لدى إحدى فئات المجتمع فإن من الممكن لأبناء هذه الفئة أن يؤثروا على بعض أعضاء المجتمع ، بمعنى أن ينقلوا إليهم عدوى الانحراف الناجم عن عدم إحترام المعايير . ويحدث في عديد من الحالات أن يكون لدى هؤلاء الأعضاء نوع من التناقض الوجداني أو الشعور المتناقض Ambivalence تجاه المعايير . وينعكس هذا التناقض على أسلوب التنشئة الاجتماعية للأبناء لدى تلك الأسر التي يصاب أعضاؤها بفقدان المعايير وهنا تتحول ظاهرتا الجناح والجريمة إلى ظواهر عادية بالمعنى الإحصائي ولا تمثل مشكلة أخلاقية لدى المصابين بفقدان المعايير anomic Population ، حيث أنهم يمتصون ثقافة الانحراف خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ولكن الأثر الحلزوني Spiraling effect أو العملية الحلزونية - حيث تؤثر مجموعة المصابين بإفترقاد المعايير في غيرهم ، وهؤلاء يؤثرن في غيرهم ... وهكذا لا تستمر إلى ما لا نهاية ، ذلك لأنها تقابل بعملية مضادة ففي مناطق الجناح Delinquency areas أو المناطق التي ترتفع فيها نسبة الجريمة ، يوجد نوع من التوازن الثابت بين القوى التي تحاول جعل عملية الانحراف الإجرامي شيئاً طبيعياً وبين القوى التي تحاول مواجهة هذا الانحراف ولكن هذا التوازن يتحقق عند مستوى مرتفع من إفتقاد المعايير .

وقد لاقت نظرية « ميرتون » انتشاراً واسعاً . فقد تبني « سوزرلاند » E. H. Sutherland قبل ظهور نظرية « ميرتون » نظرية مؤداها أن السلوك الإجرامي هو في جوهره سلوك مكتسب من إحدى الثقافات الفرعية داخل المجتمع وأن الشخص يصبح مجرماً نتيجة لتعرضه لأثر شخص مجرم أو جماعة إجرامية (٧) أما « ميرتون » فقد ربط

الإنحراف بالبناء الإجتماعى وينظام المعايير داخله . فأعضاء المجتمع يتفاوتون من حيث قدرتهم على تحقيق الهدف المفضل ثقافياً نتيجة لإختلاف حظوظهم من الثروة والتعليم والمراكز والفرص . وقد حاول « كلوارد » Cloward الجمع بين نظرية كلأ من (سوذرلاند) و (ميرتون) فأعضاء المجتمع طبقاً لنظرية (كلوارد) غير متساويين من حيث الفرص لتحقيق الهدف المفضل ثقافياً - داخل الولايات المتحدة الأمريكية - وهو المجتمع الذى ركز أغلب علماء الإجتماع فى الغرب على دراسته . وقد يلجأ أولئك الذين لا يملكون الإمكانيات المشروعة لتحقيق النجاح المهنى أو المالى - وهو الهدف المفضل داخل هذا المجتمع إلى إتباع أساليب غير مشروعة أو إنحرافية ولكن النجاح فى النشاط الإجرامى ليس أمراً سهلاً . فالمجرم حتى يكون لديه قدرة إجرامية عالية يجب أن يتعلم النشاط الإجرامى من الآخرين ، كما يجب أن يؤدى هذا النشاط بكفاءة عالية خاصة وأن هذا المجال تشدد داخله المنافسة فى المجتمع الأمريكى . ولا ينجح جميع من يلجئون إلى النشاط الإجرامى بطبيعة الحال .

فقد إستطاع (كلوارد) أن يوضح بعض نتائج نظرية (ميرتون) فقد أشارت هذه النظرية الأخيرة ، إلى أن الإتجاه الإنسحابى Retreatism هو أحد ربود الفعل الإنحرافية تجاه ظاهرة فقدان المعايير ، ويتمثل هذا الإتجاه فى الرفض السلبي لذلك الهدف المفضل ثقافياً والذى يتمثل فى النجاح داخل الثقافة الأمريكية ويظهر هذا الإتجاه الإنسحابى فى شكل الذهان وإدمان العقاقير والمخدرات والمسكرات والنبذ والتشرد والتسول ... الخ .

وقد أوضح (كلوارد) أن هؤلاء المنسحبين يعانون فى الواقع من فشل مزدوج ، فقد فشلوا أولاً فى تحقيق النجاح بالأساليب المشروعة فهجروا هذا الهدف ، ثم فشلوا ثانياً فى عالم الإجرام أو فشلوا كمجرمين . وأشار الباحث المذكور إلى أن التحول من الإمتثال إلى الإنسحاب لا يتم فى خطوة واحدة ، فهو فى بعض الأحيان يتم خلال عدة مراحل وسيطة ولعل ما يؤيد هذا القول فى نظر « كلوارد » أن بعض المنسحبين لهم تاريخ طويل من الإجرام والإتهامات نتيجة لمحاولاتهم القيام بنشاط غير قانونى أو غير مشروع . ويقول آخر فإن بعض المصابين بالإتجاه الإنسحابى يلجئون إليه نتيجة لفشلهم فى العالم المشروع وفشلهم فى العالم غير المشروع أيضاً أو فشلهم فى الوصول إلى الهدف الثقافى المفضل سواء بالأساليب المشروعة أو غير المشروعة (٨) .

إتجاهات الإنحراف :

وجد « ميرتون » عندما تعرض بالدراسة للأنواع الممكنة للتكيف مع حالة فقدان المعايير ، أن التناقض الوجداني تجاه المعايير ظاهرة عامة بالنسبة لكل أنواع السلوك الإنحرافي كذلك فقد وجد أن هناك أنواع سلبية من الإنحراف وأخرى إيجابية ومن أمثلة الأنواع السلبية للإنحراف التسول والتشرد . أما الأنواع الإيجابية فمن أبرز الأمثلة عليها التمرد وإشتطاع « بارسونز » أن يضيف إلى التناقض الوجداني وإلى تصنيف الإنحراف إلى إيجابي وسلبي ، عاملاً ثالثاً وهو ما إذا كان هدف الشعور السلبي للشخص المنحرف متجهاً ضد معيار معين أو بعض المعايير . أم أنه متجه ضد شخص معين أو مجموعة من الأشخاص .

أولاً: التناقض الوجداني :

أشرنا فيما سبق إلى أن الإنحراف يتضمن بالضرورة إنتهاكاً لبعض المعايير التي يكون المنحرف قد سبق أن وجه إلى أهميتها وضرورة الإلتزام بها ويشير « بارسونز » إلى أنه ما لم يكن الإنحراف غير مقصوداً أو تم بالإكراه أو كان من المستحيل تجنبه فإن المنحرف عادة يشعر بنوع من التناقض الوجداني ويعنى هذا التناقض أو المنحرف يشعر بالأهمية الأخلاقية للمعيار ولكنه لا يلتزم به لسبب ولآخر ، كذلك فقد يكون المنحرف لا مبالياً بالمعيار ، ولكن من الصعب إلغاء كافة الإرتباطات بين أى شخص وبين المعايير التي سبق أن إستدمجها خلال مرحلة التنشئة ، والواقع أن إتجاه اللامبالاة المعايير عامل قليل الأهمية بالنسبة لفهم عملية الإنحراف ، ذلك لأنه إذا ما ساد هذا الإتجاه داخل إحدى الجماعات نحو معيار معين فإنه يمكن القول بأن هذا المعيار فقد خاصيته المعيارية بالنسبة لهذه الجماعة ، وبالتالي لايمكن لنا أن نعتبره معياراً بالمعنى السوسيولوجي بالنسبة للجماعة المدروسة .

ويؤكد « جونسون » أن التناقض الوجداني إزاء المعايير أمراً شائع إلى حد كبير داخل أية جماعة ويمكن تفسير ذلك بأنه لا يوجد تقبل مطلق أو كامل من أعضاء أية جماعة لمعايير جماعتهم ، وما يحدث عادة أن يكون هذا التقبل ممزوجاً بنوع من الإغتراب alienation ، أى بدرجة معينة من عدم التوحد الكامل أو المطلق بالمعيار أو معايير الجماعة . وكلما زادت أهمية المعايير داخل الجماعة كلما وضحت معالم الإغتراب أو عدم التوحد المطلق بها نتيجة لما تمارسه هذه المعايير من ضغوط كبيرة تؤدي إلى ظهور رد فعل عكسي بدرجات متفاوتة بين أعضاء الجماعة ، ويمكن تفسير ذلك بأن ما

تمارسه هذه المعايير التي تكون لها أهمية كبرى داخل الجماعة من ضغوط تسهم في إحباط العديد من محاولات الأعضاء السلوكية لفعل شيء معين ، لأنهم يمكن أن يصطدموا بهذه المعايير . فكما أن الشخص الذي يهملنا بدرجة كبيرة يسبب لنا الإحباط في بعض الأحيان نتيجة لأننا نضطر إلى مراعاته في كل تصرف يمكن أن يمس من قريب أو بعيد ، كذلك فإن المعايير ذات الأهمية الكبرى تسبب لنا الإحباط بنفس المعنى ، مما يولد درجة من الإغتراب عنها لا تجعلنا نتوحد بها توحداً كاملاً .

وإذا زادت درجة الإغتراب عن المعايير عند عضو الجماعة أو المجتمع فإنه على إستعداد للانحراف . وعادة ما يلجأ الشخص الذي يعاني من التناقض الوجداني (الرغبة في الإمتثال للمعايير مع وجود نوافع للإنفصال عنها) إلى كبت ، أما الجانب السلبي أو الرغبة في تخطي المعيار أو المعايير المعينة ، وإما الجانب الإيجابي أو الرغبة في الإمتثال ، وإما أن يظل متأرجحاً بين الإثنين فيكون تارة ممثلاً وتارة أخرى منحرفاً . ويمكن القول بأنه إذا ما زادت درج الإغتراب أو الإنفصال عن المعيار كان هناك ميل أكبر لتخطيه أو كسره ، ويتوقف التنفيذ على وجود الفرص أو القدرة على إختلافها ، وإذا ما لجأ الشخص إلى كبت الجانب الإمتثالي من نوافعه ، فإن هذا يؤدي إلى ظاهرة عدم الإمتثال الكامل وهو ما يطلق عليه Undercon Formity أما إذا ما إستطاع الشخص كبت الجانب الإغترابي من نوافعه فإن هذا قد يؤدي إلى ظهور الإمتثال المفرط over con Formity ويطلق بعض العلماء على الظاهرة الأولى مصطلح الإغتراب القهري Compulsive alienation وعلى الظاهرة الثانية مصطلح الإمتثال القهري Compulsive Conformity .

وبوجه عام يمكن القول بأن التناقض الوجداني يمكن أن يؤدي إلى الامتثال الزائد أو المفرط . ويضرب لنا « ميرتون » مثالا على أن الإمتثال الزائد هو في جوهره نوع من الانحراف ، فالموظف البيروقراطي الذي يلتزم بحرفية التعليمات والإجراءات وبالتالي يحول القواعد التنظيمية من مجرد وسائل إلى أهداف في حد ذاتها هو موظف منحرف ، لأنه مفرط في إمتثال للتعليمات ، وهذا هو ما يطلق عليه التمسك المرضي بالإجراءات والطقوس Rituatism .

الاشكال الإيجابية والسلبية للانحراف:

تتعدد صور الإغتراب أو الإنفصال عن المعايير القائمة داخل المجتمع ، فقد تظهر في شكل تجنب للتعرض للمواقف التي يفرض فيها هذا المعيار ، أو الإنسحاب من

المواقع من خلال اللجوء إلى المسكرات أو إدمان العقاقير والمخدرات ، أو قد يتخذ صورة أفعال أكثر عنفاً . فأحد طرق التعبير عن الاتجاه الانحرافى تتمثل فى التعرض للمواقف المعيارية والخروج على ما تفرضه من ضوابط .

وهناك طريقة أخرى تتمثل فى تجنب المواقف التى يضطر فيها الشخص إلى الإمتثال مع معيار لا يتقبله أو غير مستعد للإمتثال له . ويمكن للإتجاهات الإغترابية أو التى لا تلتزم بالمعيار أو المعايير أن تعبر عن نفسها فى صور سلبية مثل نسيان القيام بشئ من المتوقع أن يؤديه الشخص ، أو القيام بالور بصورة غير متكاملة أو الوقوع فى عدة أخطاء أثناء القيام بالمهمة وتستثير هذه الانحرافات الجماعة أو المجتمع ولكنها غالباً ماتؤدى إلى توقييع مجموعة من الجزاءات السلبية عندما يتكرر وقوعها لدرجة تشعر أعضاء الجماعة بالوافع الإغترابية (عدم الإلتزام بالمعايير) التى تقف وراء هذا الانحراف أو ذاك .

ويشير « باسونز » إلى أن هناك بعض الأمراض تعد شكلاً سلبياً للسلوك الانحرافى ، الأمر الذى يجعلها تدخل فى موضوع دراسة علم إجتماع السلوك المنحرف . ويؤكد بعض علماء النفس أن أكثر المرض أو كثرة التعرض للإصابات قد يخفى دافعا لا شعورياً إنحرافياً يتمثل فى محاولة المريض التنصل من إلتزامات أو مسئوليات معينة مطلوبة منه . ويطلق "باسونز" على مثل هذه الأنواع من الانحرافات السلبية مصطلح « تنصل أو تهرب » Evasion وهناك العديد من التسلولات التى يمكن أن تطرح بصدد مسألة التهرب ومنها على سبيل المثال : هل التهرب من شئ معين أكثر شيوعاً بين الرجال أم النساء ؟ وهل يكثر شيوع التهرب فى موقف معين بمعدل أعلى بالمقارنة بالمواقف الأخرى ؟ ولماذا ؟ ولكن يجب أن نشير إلى أنه ليست كافة الأمراض النفسية أو التعرض لإصابات يقع بسبب وجود نوافع ، كذلك فإننا لانستطيع القول بأن كل الأمراض والإصابات التى تقع بفعل دافع تعد سلوكاً منحرفاً بالمعنى السوسىولوجى للانحراف . فالشخص يمكن أن يكون لديه دافع شعورى للتعرض للإصابة لا كى يتنصل عن مسئولياته وواجباته ولكن كى يعاقب نفسه على فعل سبق أن إرتكبه لا يرضى عنه ضميره .

وهناك صور إيجابية أو عنيفة للانحراف تتمثل فى التمرد والشغب والفشل ...

الخ

الهدف من الشعور السلبي :

سبق أن ألمحنا إلى أن كافة أشكال السلوك الإنحرافي تتضمن تخطياً لأحد المعايير المقررة داخل النسق ، ولكن هناك بعض أنواع من السلوك الإنحرافي تتم بسبب عدم تقبل شخص معين لاسبب عدم تقبل معيار ما : فالشخص المنحرف يعبر عن اتجاهاته السلبية تجاه شخص إما في شكل الفعل المنحرف كالإغتصاب أو الضرب وإما من خلال الإنحراف ذاته كما هو الحال عندما يقوم شخص ما بإنتهاك أحد المعايير للأشياء إلا لأنه يكن عداوة للشخص الذي وضع هذا المعيار أو المسئول عن تنفيذه ويشير علماء النفس إلى أن هناك بعض الأشخاص توجد لديهم اتجاهات سلبية أو عدائية نحو السلطة وينشأ هذا الإتجاه عادة من تكوين إتجاه عدائي منذ البداية ضد ممثل السلطة أو الأب ، ثم إنتشار هذا الشعور بطريقة لاشعورية وإنسحابه على كافة الأشخاص الذين يمثلون السلطة في المجتمع بحكم المراكز التي يشغلونها والأدوار التي يلعبونها وهذا هو ما يطلق عليه التعميم .

العوامل التي تسهم في ظهور الإنحراف :

لا يعد إنتهاك المعايير أمراً شائعاً في أى مجتمع أو تجمع بشري إلا إنقلبت الحياة داخل هذا المجتمع أو التجمع إلى فرضى ، الأمر الذي لايمكن معه الحديث عن جماعة أو مجتمع منظم وأتوقع أن مفهوم الإنحراف مفهوم نسبي ، فهناك تفاوت في أهمية المعايير وبالتالي في مدى خطورة كل معيار على حدة . وهناك مجموعة من العوامل التي تسهم في عملية تخطي المعايير المعينة ، أو تسهيل إنتهاك أشخاص معينة لمعيار بعينها ، ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي :

أولاً : عدم كفاءة عملية التنشئة الإجتماعية أو سوء إدارتها : ويشير مصطلح سوء أداء العملية التربوية المتضمنة في التنشئة الإجتماعية إلى حكم تقييمي ، ذلك لأنه يفترض في من يطلقون هذا الحكم (أن عملية التنشئة الإجتماعية خاطئة أو سلبية) إنهم يقبلون المعيار أو المعايير التي لم تسهم عملية التنشئة في توجيه الأفراد إلى أهمية الإلتزام بها . ويمكن أن نعطي مثالا على ذلك بأسلوب تنشئة أعضاء الطبقات الدنيا لأبنائهم فلاشك أن أبناء هذه الطبقات لايقبلون تلك المعايير التي تحمي إمتيازات الطبقة الغنية التي قد تكون مستغلة في بعض الأحيان وقد ينعكس هذا الرفض على عملية تربية الأبناء حيث ينشئون أبناءهم على رفض هذه القيم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويذهب « بارسونز » إلى أنه على الرغم من أن المسئولين عن عملية التنشئة الإجتماعية

عادة ما يدينون السلوك الإنحرافي ويرفضونه علنياً ، إلا أنهم يكافئون أحياناً من يقومون بأداء بعض أنواع من السلوك الإنحرافي بطريقة مستترة وأحياناً بطريقة شبه شعورية ، مما يسهم في ظهور الإنحراف . ولا شك أن أسلوب التنشئة الاجتماعية داخل الأسر المفككة لا يسهم في خلق الشخصيات المتماسك المتوافقة مع مجتمعا .

ثانياً : ضعف الجزاءات : يحدث في بعض الأحيان أن تكون الجزاءات الإيجابية على السلوك المتمثل والجزاءات السلبية ضد السلوك المنحرف ضعيفة مما يسهم في عدم التزام بعض أعضاء الجماعة بالسلوك المتمثل واجوبتهم إلى السلوك الإنحرافي دون خوف من توقيع الجزاءات السلبية عليهم أو دون إهتمامهم بها نظراً لضعفها .

ثالثاً : ضعف الهيئات العقابية المسؤولة عن تنفيذ الجزاءات : فقد تكون الجزاءات قوية من الناحية النظرية دون أن تمارس بالفعل نتيجة لقلة عدد المسؤولين عن توقيعها على المنحرفين . ويعد هذا أحد العوامل الهامة لتسهيل الإنحراف

ويشير « جونسون » إلى أن هذه العوامل الثلاثة تعد مسؤولة إلى حد كبير عما يطلق عليه « جرائم الصفوة » وقد كان « سوزر لاند » هو أول من استخدم هذا المصطلح سنة ١٩٤٠ ، ويقصد به تلك الأفعال غير المشروعة أو غير القانونية التي تصدر عن بعض الأشخاص الذين لا يعدون مجرمين في نظر المجتمع ، مثل أصحاب المهن العليا ورجال الأعمال ومن أمثلة هذه الأفعال الإختلاسات والسرقات العلمية وسوء استخدام الإعلانات الصحفية ، ومثل هذه الأفعال هي إنحرافات من وجهة نظر المجتمع حيث يعاقب عليها قانوناً بالفرامات وأحياناً بالسجن ، بل إنه يمكن للهيئة القضائية إن أرادت أن تحاسب القائمين بهذه الأفعال جنائياً . لكن هذا نادراً ما يحدث بسبب ما يحتله المخالفون من مركز اجتماعي عال في المجتمع الأمريكي كما أوضح « سوزر لاند » .

رابعاً : عدم وجود حدود واضحة ودقيقة للمعيار : لقد أشار « بارسونز » سنة ١٩٥١ إلى بعض الإنحرافات السياسية ، مثل تلك التي يرتكبها أنصار الإتجاه الراديكالي في أمريكا ، التي تحاول أن تجد لها سنداً من القيم المشروعة السائدة داخل المجتمع . فمجال الوطنية أو الحرية لا يكون في العادة ذا حدود واضحة ولهذا السبب فإن بعض أنواع المنحرفين يمكنهم أن يبرروا صحة أفعالهم ومشروعيتها باستخدام نفس معايير وقيم المجتمع المقررة والمعترف بها . وهكذا فإن المعايير غير الدقيقة أو غير المحددة بدقة تسمح بقيام بعض أنواع الإنحرافات بإسم هذه المعايير ذاتها

خامساً : سرية الإنحرافات : وتتمثل أهمية أو خطورة هذا العامل في أن

الإنحرافات يتم بطريقة لا يمكن أن تخضع القائمين بها لعوامل الضبط أو التقويم الاجتماعيين . وقد أشار « ميرتون » أى أهمية إمكانية ملاحظة السلوك تحقيقاً للإمتثال وأعمالاً لأساليب الضبط الاجتماعى .

سادساً : عدم تحقيق العدالة أو سوء تصرف الهيئات الضابطة داخل المجتمع :
ولاشك أن شعور الناس بالظلم فى توقيع العقوبات أو بسوء تصرفات الهيئة القضائية قد يدفعهم إلى المزيد من الإنحراف ويسهم فى إفقادهم الإحترام للمعايير ذاتها أو للقوانين . ومن أمثلة سوء التصرف فى تطبيق القانون تعسف البوليس أو القضاء مع المنحرفين ، أو المغالاة فى استعمال العنف معهم دون مبرر أو عدم إتفاق العقوبة مع الجرم .

ويعزو علماء الإجرام نسبة الجرائم العالية بين الزنوج إلى بعض العوامل : من بينها سوء تصرف رجال البوليس الأبيض داخل الأحياء التى يسكنها الزنوج فالزنوج لا يشعرون بحماية القانون لهم نتيجة لسوء تصرف رجال البوليس ، إلى جانب أنهم يشعرون بالتفرقة العنصرية التى يشارك فيها رجال البوليس وهم ممثلو القانون . كل هذا يسهم فى فقدان إحترامهم للرجل الأبيض والقانون نفسه ، مما يؤدى بالزنوج إلى تخطى القانون فى كثير من الأحيان أكثر من الرجل الأبيض . وما ينطبق عل البوليس ينطبق على القضاء فعدم عدالة ونزاهة القضاء يسهم فى فقدان إحترام الناس للمعايير وعدم إحترام القانون وبالتالي فى وقوع الإنحراف .

سابعاً : تعاون الضحايا مع المجرمين : هناك بعض الجرائم يحدث أن يقوم الضحية بتمهيد السبيل أمام المنحرف كى يمارس إنحرافه ، ومن أبرز الأمثلة على هذه الجرائم النصب والإحتيال .

ثامناً : إصابة الأجهزة المسئولة عن الضبط الاجتماعى بالتناقض الوجدانى :
ويمكن شرح هذا العامل بالرجوع إلى بعض جوانب العلاج النفسى . ففى بعض الأحيان تحاول المريضة النفسية أن تكون علاقة عاطفية أو جنسية مع الطبيب النفسى المعالج ، وإذا ما كان للطبيب مصاباً بالتناقض الوجدانى إزاء معايير مهنته كطبيب ، فإنه يمكن أن يتورط فى هذه العلاقة ، وبالتالي يفتقد دوره كطبيب معالج (٩) .

وتجنباً لوقوع هذه المشكلة فإن الطبيب النفسى يتلقى عادة بعض التدريبات من بين أهدافها تزويد الطبيب بفكرة واضحة عن ذاته ووافعه وإتجاهاته وميوله بحيث يمكن أن يتجنب الوقوع فى بعض الإنحرافات ، وما يقال عن الطبيب النفسى يقال عن أجهزة

الضبط فى المجتمع . فرجل البوليس والمدرسون والآباء ورؤساء الأعمال ... الخ يوجد لكل منهم شخصية معقدة وقد تكون لديهم بعض الإتجاهات الإنحرافية اللاشعورية ، ونتيجة لهذه الإتجاهات الأخيرة فإنهم قد يساعدون على قيام بعض أنواع السلوك الإنحرافى فى المجتمع بدلاً من قمعهم لها والمعاقبة عليها والحيولة دون ظهورها ، ومن أمثلة هذا النوع من العوامل قيام رجل البوليس بتقاضى رشوة من بعض المواطنين أو قيام المدرس بالتقصير فى أداء واجبه فى المدرسة حتى يجبر التلاميذ على الدروس الخصوصية ، أو تمييز الأب بين أبنائه نتيجة لتفضيله لاشعورياً أو شعورياً الذكور على الإناث أو العكس .

تاسعاً : وجود بعض الثقافات الفرعية التى تبرز الإنحراف وتحيله إلى ظاهرة طبيعية : يمكن القول بأن أحد العوامل الهامة التى تشجع على ظهور الإنحراف وجود بعض الجماعات التى تسود داخلها بعض الثقافات الفرعية التى تدعم الإنحراف وتشجعه .

وفى هذه الحالة فإن ما يعد سلوكاً منحرفاً أو غير ممثل بالنسبة للمجتمع ، ويعد سلوكاً ممثلاً داخل هذه الجماعات . ومن أبرز الأمثلة على هذه الجماعات عصابات الأحداث المنحرفين وعصابات السرقة أو السطو التى تكون فى كثير من الأحيان تنظيمات لها معاييرها وقواعدها الخاصة بها ويشير "بارسونز" إلى أن العضو فى مثل هذه الجماعات يمكن أن يشبع الجانبين الإمتالى والإنحرافى من شخصيته المتناقضة (١٠) . فالجانب الإنحرافى يتم إشباعه من خلال نشاط الجماعة الذى هو أصلاً سلوك إنحرافى بالنسبة للمعايير وقيم المجتمع العام . أما الجانب الإمتالى فيتم إشباعه من خلال مسابقة معايير الجماعة المنحرفة . ويؤكد «بارسونز» أن الجماعة الإنحرافية المنتظمة أكثر قدرة من الفرد على مواجهة الجهود المبذولة ضدها من جانب أجهزة الضبط فى المجتمع .

عاشراً : وظائف الولاء للجماعات المنحرفة : ويشير "بارسونز" إلى أن الارتباط الوجدانى بالجماعات الإنحرافية من أهم عوامل الإنحراف فى المجتمع . ويرتبط هذا العامل بالعامل السابق وإن كان يختلف عنه بعض الشيء فعندما يرتبط الشخص بإحدى الجماعات المنحرفة بحيث يعتمد بقية أعضاء هذه الجماعة الأخيرة على تعاونه وجهوده فإنه يصعب عليه التخلي عن هذه الجماعة والتعرض لما تفرضه عليه من جزاءات سلبية ، حتى وإن فقد الإيمان بمعاييرها وأنشطتها الإنحرافية .

نظريات علم الاجتماع بشأن تفسير السلوك المنحرف:

وقد ظهر العديد من النظريات السوسيولوجية ، حاولت تفسير طبيعة السلوك الإنحرافى وعوامله ، سوف نعرض لبعضها (١١) .

أولاً: نظرية « روبرت ميرتون » ، نموذج الإنفاق ،

قدم لنا « ميرتون » نظرية فى تفسير السلوك الإنحرافى يعتمد على ما يطلق عليه نموذج الإنفاق Consensus model . فى كل مجتمع مجموعة من القيم التى تحدد نوعية الأهداف التى يسعى الناس لبلوغها كذلك فإن كل مجتمع يضع مجموعة من القواعد المتفق عليها لتنظيم أسلوب وصول الناس لهذه الأهداف ويقع الإنحراف عندما يتبنى الناس مجموعة من الأساليب غير المشروعة لتحقيق قيم المجتمع ، أو عندما يحدث انفصال بين الأهداف من ناحية وبين أساليب تحقيقها من ناحية أخرى . ويقول آخر فإن الإنحراف قد ينجم عن محاولة تحقيق الأهداف المشروعة من خلال أساليب غير مشروعة فالمجتمع الأمريكى على سبيل المثال يعلى من قيمة النجاح ، خاصة فى مجال المال . ولكن هذا النجاح أو تحقيق تلك القيمة يتطلب مجموعة من القدرات والإمكانات التى قد لا تتوفر لدى بعض أعضاء ذلك المجتمع ويحاول بعض هؤلاء الأعضاء تحقيق تكيف سوى مع ظروفهم ومجتمعهم . أما البعض الآخر فقد ينخرط فى بعض النماذج السلوكية المنحرفة ويكون ذلك إما بالتخلى عن قيم المجتمع كلية ، أو باللجوء إلى بعض السبل غير المشروعة لتحقيقها . ويؤكد « ميرتون » أن أغلب هؤلاء المنحرفين يعانون من حالة فقدان المعايير المتفق عليها داخل المجتمع Anomie .

ويشير « ميرتون » إلى أن أكثر الفئات عرضة للإنحراف واللجوء إلى أساليب غير مشروعة هى الفئات الدنيا التى تعاني من انخفاض المستوى الاجتماعى والإقتصادى . فأبناء هذه الفئات عادة ما يشتغلون بأعمال يدوية وهذا النوع من العمل يصعب أن يؤدى بأى منهم إلى صعود السلم الاجتماعى أو تقلد مركز مرتفع أو يحقق لصاحبه النجاح المادى وهو القيمة العليا فى المجتمع الأمريكى . ولعل هذا ما هو ما يصيب بعض أبناء هذه الطبقات الدنيا بالإحباط وفقدان المعايير ويدفعهم إلى الإنحراف .

أما أبناء الطبقة الوسطى الدنيا Lower middle ، فهم يميلون إلى التوافق مع الأوضاع القائمة داخل المجتمع ، والإنخراط فى أعمالهم بطريقة روتينية جامدة ، ولا يتطلعون إلى تحقيق النجاح المادى بالصورة المثالية نتيجة لإدراكهم صعوبة تحقيقه . ويفسر (ميرتون) سلوك أبناء هذه الطبقة الأخيرة فى ضوء طبيعة التنشئة التى

يتلقونها فهم يدربون على تقديس القواعد والالتزام الحرفى بها . مما يقتل عندهم الروح الابتكارية .

ولكن هذا النموذج السلوكى القائم على تقديس القواعد والتعليمات ، ليس هو النموذج السوى ، فهو يعد أحد نماذج الانحراف ، يطلق عليه (ميرتون) عبادة الطقوس والقواعد ويطلق على القائمين به (أنصار الإجراءات والطقوس Ritualists) .

وهناك نموذج آخر من الانحراف يلجأ إليه غير القادرين على التوافق مع ظروف المجتمع وقيمه وقواعده . ويتمثل هذا النموذج فى الانسحاب من الواقع withdrawal من خلال الإنغماس فى المخدرات والمسكرات ، أو من خلال الوقوع فريسة للمرض النفسى والعقلى ، أو من خلال إرتكاب بعض الجرائم الخلقية . وعادة ما يحدث هذا لأولئك الأعضاء الذين يعجزون عن تحقيق النجاح سواء باستخدام الأساليب المشروعة . فيكون نتيجة ذلك الوقوع فريسة للمخدرات أو الأمراض النفسية أو الجرائم الخلقية . (١٢)

ويذهب « ميرتون » إلى أن هناك نمودجا أخيرا للانحراف لا يتمثل فى عبادة القواعد أو الانسحاب أو المرض أو الجرائم الخلقية ، ولكنه يتمثل فى إتخاذ موقف المتمرد على قيم المجتمع ، نتيجة لعدم توافر القدرة أو المؤهلات اللازمة لتحقيقها ، ويسعى المتمرد إلى إحلال غايات ووسائل جديدة ، محل تلك الغايات والوسائل القائمة والتي يفشل فى الإمتثال لها

وهكذا يمكن القول بأن الانحراف عند « ميرتون » قد يتخذ خمسة أشكال أساسية هى :

أولاً : الإغتراب أو التمرد على الغايات المفضلة ثقافياً وعدم الإعتراف بها أو السعى لتحقيقها .

ثانياً : محاولة تحقيق الغايات المفضلة ثقافياً من خلال أساليب غير مشروعة .

ثالثاً : التمرد على كل من الغايات المفضلة ثقافياً وعلى وسائل تحقيقها معاً .

رابعاً : الانسحاب من دنيا الواقع نتيجة للفشل فى مسايرة الواقع والتوافق معه . وذلك من خلال الإدمان وتعاطى المخدرات .

خامساً : الإمتثال المفرط أو الإلتزام المسرف بالقواعد والإجراءات والمعايير لدرجة تحول الوسائل إلى غايات

ولكن تفسير (ميرتون) للانحراف على أنه ينجم عن إنعدام التوازن بين الأهداف وأساليب تحقيقها ، من شأنه أن يجمع بين مجموعة كبيرة من الأنشطة المتباينة داخل إطار تحليلي واحد ، مثل الإسراف في إحترام القواعد أو الطقوس والإنسحاب من دنيا الواقع والجرائم الخلقية ... الخ . ويذهب بعض الدارسين لعلم إجتماع السلوك المنحرف إلى أن « ميرتون » بالغ في التبسيط حيث أنه أدرج مجموعة كبيرة من الأنشطة تحت مقولة السلوك المنحرف ، دون أن يأخذ في إعتباره وجهة نظر أعضاء المجتمع أنفسهم . ومثال ذلك أنه أدخل أولئك الذين يتمسكون بحرفية التعليمات والقواعد أثناء أداء وظائفهم داخل تنظيمات العمل ، ضمن مقولة المنحرفين ، على الرغم من أن أعضاء المجتمع قد لا ينظرون إلى هذا النموذج السلوكي على أنه إنحراف ، وعلى العكس من ذلك فقد يلقي هؤلاء الموظفون تقديراً من أعضاء مجتمعهم بسبب شدة حرصهم على تطبيق القواعد ، أو على أمانتهم وإستقامتهم في العمل .

ولعل من أهم أوجه النقد التي وجهت إلى نظرية « ميرتون » أنه جمع بين الطائفة (أنصار الإتجاه الروتيني) وبين طائفة المتمردين على المجتمع وعلى قواعده وتعاليمه ومعاييره ، والذين يلقون إستياء المجتمع ويتعرضون لأقصى العقوبات القانونية ، داخل فئة واحدة هي فئة المنحرفين .

ولم يأخذ « ميرتون » في إعتباره عند تحديده لطبيعة الإنحراف أو لنماذج السلوك الإنحرافي ، تصور أبناء المجتمع أنفسهم لما هو سوى وما هو منحرف . وبدلاً من ذلك فقد قام بتحديد هذه الخصائص إعتقاداً على تصوره القائم على وجود مجموعة عامة من القيم والمعايير داخل أى مجتمع وأن أولئك الذين يفشلون في تحقيق القيم من خلال الوسائل المشروعة قد يصابون بحالة من فقدان المعايير التي تؤدي بهم إلى كافة أشكال الإنحراف .

وعلى الرغم من مناداة بعض العلماء بضرورة الإعتداد في الدراسات العلمية على مصطلحات ولغة فنية ، وعدم الإعتداد على المصطلحات الدارجة بسبب عدم دقتها في العادة إلا أن هناك من بين علماء الإجتماع من يرون صعوبة تحقيق هذا الأمر خاصة في بعض ميادين هذا العلم مثل ميدان السلوك الإنحرافي . فعندما نقوم بتصنيف السلوك إلى سوى ومنحرف داخل أى مجتمع ، فإنه يتحتم علينا أن نأخذ في إعتبارنا تصور أبناء المجتمع أنفسهم للإنحراف والمنحرف ، والعوامل التي تقف وراء هذا التصور .

وقام « ميرتون » بتحديد الأنشطة الإنحرافية في ضوء نظريته اللامعيارية -Ano-

mie theory فقد إعتبر أن أى سلوك يخرج عن قيم ومعايير المجتمع الأمريكى ، يعد سلوكاً منحرفاً . ويذهب بعض النقاد إلى أن تصور 'ميرتون' للانحراف يختلف بعض الشيء عن تصور أبناء المجتمع الأمريكى أنفسهم للانحراف . فقد إعتبر بعض الأنشطة على أنها إنحرافية مع أنها أنشطة سوية فى نظر أبناء ذلك المجتمع . وعلى العكس من ذلك فقد أغفل بعض الأنشطة ولم يدرجها ضمن مقولة السلوك المنحرف مع أنها أنشطة إنحرافية فى نظر أبناء المجتمع مثل إيذاء الأطفال والجنسية المثلية والإغتصاب ... الخ .

كذلك فإنه على الرغم من إهتمام « ميرتون » بتوضيح ظهور الممارسات الإنحرافية التى إهتم بدراستها، إلا أنه لم يوضح لنا سبب إختلاف إستجابة أعضاء المجتمع لمختلف الممارسات الإنحرافية . فهناك مجموعة من الإنحراف يقابلها المجتمع بعنف شديد ، فى حين يقابل مجموعة أخرى بسلبية شديدة . يضاف إلى ذلك أنه لم يوضح لنا سبب تغير نظرة أبناء المجتمع لما يعد سلوكاً إنحرافياً وما لا يعد كذلك ، على الرغم من إستمرار القيم الأمريكية وعدم تغيرها . فإلى عهد قريب كان القانون يحرم السكر وتعاطى الخمر ، ثم تغير الأمر بعد ذلك .

نظرية «بيكر» فى الإنحراف والنموذج التصنيفى،

وهناك مجموعة من العلماء مثل « هوارد بيكر » يفضلون الرجوع عند دراسة الإستواء والانحراف إلى رد الفعل المجتمعى تجاه السلوك . أى أنهم يفضلون دراسة قضية الإنحراف من خلال الإجابة على التساؤلات :

أ - ماهو مفهوم أعضاء المجتمع عن الإنحراف وكيف يحدونه ؟

ب - ماهى طبيعة النماذج السلوكية والخصائص الشخصية التى ينظر إليها أبناء المجتمع على أنها نماذج وخصائص إنحرافية ؟

ج - ماهو رد الفعل المجتمعى إزاء السلوك إنحرافية ؟

وقدم لنا « بيكر » نظرية أطلق عليها النظرية بالتصنيفية للإنحراف Labelling theory of deviance (١٣) . فالمجتمعات طبقاً لهذه النظرية هى التى تحدد الإنحراف ، وذلك من خلال إقرار بعض القواعد التى يعد إنتهاكاً إنحرافاً من منظور أبناء ذلك المجتمع . وبهذا فإن الإنحراف ليس خاصية للفعل الذى يرتكبه الإنسان ، وإنما هو مسألة تتعلق بثقافة المجتمع وبمنظرة أبنائه . فالشخص المنحرف هو الذى يخالف قواعد المجتمع والذى يصفه المجتمع نتيجة لذلك بأنه كذلك . ويقول آخر فإن الإنحراف هذا

ليس صنفه يوصف بها السلوك فى ذاته ، ولكنه خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين فى ضوء القيم والمعايير السائدة .

وهناك مجموعة من الخلافات بين النموذج التصنيفى عند « بيكر » وبين نموذج الإتفاق عند « ميرتون » فالنموذج الأخير يفترض سيادة حالة عامة من الإتفاق على القواعد السائدة داخل المجتمع ، وعلى ضرورة الإمتثال لها . ويحدث الإنحراف نتيجة لمجموعة من الضغوط فى مقدمتها عدم إقدام بعض الأشخاص على تحقيق قيم المجتمع بسبب عدم توافر إمكانيات ذلك التحقيق ويقول آخر فإن الشخص يضطر لكسر قاعدة يؤمن بها بسبب وجود بعض الدوافع التى تدفعه إلى ذلك . وهنا تكون مهمة الباحث السوسيولوجى هى محاولة الكشف عن تلك الدوافع التى تؤدى إلى ظهور السلوك المنحرف .

أما النموذج التصنيفى عند « بيكر » فإنه لايهتم كثيراً بدوافع السلوك المنحرف ، لأن هذا السلوك يصدر عادة من أفراد وجماعات تعتبره سلوكاً طبيعياً ، ولكن المجتمع هو الذى يصفه بالإنحراف . ولعل هذا هو ما جعل هذا الباحث الأخير يتجاوز السؤال عن الدوافع إلى السؤال التالى : لماذا يظن المجتمع إلى أنشطة معينة على أنها أنشطة إنحرافية ؟

ولكن إذا ما طرحنا السؤال التالى : كيف يتم تحديد السلوك المنحرف داخل المجتمع ؟ فإننا سوف نقابل بمجموعة متباينة من الإجابات ، يضاف إلى ذلك أن هناك قدراً من عدم الإتفاق بين أعضاء المجتمع وجماعاته حول ما يعد إنحرافاً وما لا يعد كذلك ، فهناك بعض الناس يعدون منحرفين من قبل الآخرين ، ولكنهم يرفضون هذا الحكم ، ويبررون سلوكهم بأنهم لا يقبلون القواعد التى يتم فى ضوءها الحكم عليه بأنه سلوك منحرف . وهناك بعض الناس الذين يقررون إنتهاكهم لقاعدة ما ، ولكنهم يبررون ذلك بأن هذا الإنتهاك أمر مشروع لأنهم بهذا الإنتهاك إنما يمتلكون لقاعدة أخرى أهم من وجهة نظرهم ولها نفس القدر من الإحترام داخل المجتمع نفسه - وبوجه عام فإن النموذج التصنيفى يعتمد فى تحديده للإنحراف على التصنيف الثقافى للسلوك والأفعال الإجتماعية داخل المجتمع .

نظرية « ليبرت » :

وفى ضوء هذا الاختلاف بين أعضاء المجتمع حول ما يعد إنحرافاً وما لا يعد كذلك ، فإنه لا يمكن لنا الأخذ بفرض « ميرتون » عن الإتفاق حول المعايير والقيم الشائعة

ويذهب « ليمرت » Lemert ، إلى أنه من الناحية النظرية يمكننا القول بأن القيم التي يكتسبها أعضاء المجتمع خلال مرحلة الطفولة ، والتي تدعمها أساليب الضبط أو الضوابط البنائية داخل المجتمع ، تتيح لنا القدرة على التنبؤ بالسلوك اليومي لأعضاء المجتمع وعلى تفسير الإمتثال لقواعده ومعايير وأعرافه .

ولكن « ليمرت » يشير إلى أنه من السهل أن نضع نموذجاً نظرياً مثل نموذج الإتفاق عند « ميرتون » ولكن من الصعب أن نجد هذا النموذج مطبقاً داخل أى المجتمع . ويقول آخر يصعب أن نجد اتفاقاً كاملاً بين أعضاء المجتمع وجماعته وطوائفه المتعددة (خاصة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة) حول ما يعده إنحرافاً وما لا يعد كذلك (١٤) .

وبدلاً من القول بسيادة مجموعة متكاملة من القيم والمعايير على مستوى المجتمع بأكمله ، فإنه من الأفضل ومن الأكثر واقعية أن نقرر سيادة عدة قيم ومعايير أحياناً ، تختلف من طبقة إلى أخرى ، ومن جماعة مهنية لأخرى من جماعة إقليمية لأخرى وهكذا .

وفى إطار مثل هذا السياق الإجتماعى غير المتجانس تختلف معايير الحق والباطل أو الصواب والخطأ من طبقة إلى أخرى ومن جماعة إلى جماعة ومن مهنة إلى مهنة ومن إقليم إلى إقليم وهكذا . وبهذا المعنى لا يمكن الحديث عن إنحراف مطلق وإنما يكون الإنحراف دائماً نسبياً إلى مجموعة المعايير السائدة داخل الجماعة المهنية والطبقة والإقليم التى ينتمى إليها الشخص .

العلاقة بين الضبط الإجتماعى والقوة فى المجتمع :

وفى ظل تعدد القيم والمعايير والقواعد يمكن لنا أن نعتمد على مفهوم جديد لتفسير الإنتظام أو الإمتثال الإجتماعى بدلا من مفهوم الوحدة المعيارية العامة داخل المجتمع . ويقوم المفهوم الجديد على فكرة القوة وهناك عدة أنواع من القوة داخل المجتمع كالقوة الإقتصادية والقوة السياسية والقوة الدينية والقوة الأخلاقية ... الخ . ولا يمكن أن يتساوى جميع أعضاء المجتمع من حيث موقعهم من القوة أو من سلم القوة داخل المجتمع . فهناك بعض الجماعات أو الطبقات التى تستحوذ على مصادر القوة الإقتصادية (كالثروة والمليكية) والقوة السياسية (الحكم) ، وهم من خلال هذا الإستحواز يمكنهم فرض تصورهم الخاص عن الإمتثال والإنحراف على بقية جماعات وطبقات المجتمع فنصنع وصياغة القواعد القانونية وفرضها داخل المجتمع الأكثر

تعقيدا هي في جوهرها عمليات سياسية تستند إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية . فإذا كانت هناك طبقة داخل المجتمع تمسك بمقاييد القوة السياسية إعتقاداً على سيطرتها الاقتصادية ، فإنها بذلك تستطيع صياغة وفرض القوانين والمعايير المدعمة لمصالح أبناء هذه الطبقة ، إعتباراً كل ما يتعارض من هذه المصالح نوعاً من الإنحراف .

ويحاول بعض الباحثين لقضية الإمتثال والإنحراف في علم الاجتماع الغربي تجاهل العامل الإقتصادي والطبقي عند مناقشتهم لقضايا الإنحراف والإمتثال والضبط . وبدلاً من ذلك نجدهم يتناولون هذه القضايا في ضوء مجموعة من العوامل الأخرى كالعوامل القيمية أو العنصرية . مثال هذا تحليل « بيترورسلي » P. Worsle للقوة السياسية في أمريكا (١٥) ، حيث يذهب إلى أنه نظراً لسيطرة العنصر الأنجلوساكسوني الأبيض الذي يعتقد الإتجاه البروتستنتي على القوة التشريعية في أمريكا ، فإن أعضاء هذه الجماعة الأنثولوجية هم الذين يقومون بصنع وإصدار القرارات السياسية وتحديد القواعد والمعايير في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية . وهم بهذا يحددون معايير الإستواء والإنحراف كما يقومون بفرضها بطريقة قانونية على مختلف الجماعات الأنثولوجية الأخرى كالزنوج والمكسيك والإيطاليين ... الخ (١٦) . ويميل بعض علماء إجتماع الغرب إلى تفسير الإنحراف كالجنح والجريمة في ظل مثل هذه العوامل . ويشير « ورسلي » إلى أن كل جماعة إنثولوجية من الجماعات المذكورة لها قواعدها ومعاييرها التي قد تختلف أو تتناقض مع قواعد ومعايير الجماعة ذات البشرة البيضاء The Whites . وفي ضوء هذا التحليل يمكننا أن نفهم سبب إرتفاع معدل الإنحراف بين أبناء الطبقات الدنيا في أمريكا . فتيجة لأن العنصر الأبيض هو المسيطر إقتصادياً فإنه يستطيع من خلال هذه السيطرة أن يتحكم في القوة السياسية ويوجهها لما يخدم مصالح الطبقة المسيطرة . ولما كان الجزء الأكبر من أبناء الطبقات الدنيا من غير العنصر الأبيض ، وكانت مصالح هذه الطبقات تتناقض بالضرورة مع مصالح الطبقة العليا المسيطرة والمستغلة ، فإن أبناء هذه الطبقة الأخيرة يصنفون أفعال أبناء الطبقات الدنيا التي تعارض مصالحهم الإستغلالية بالإنحراف أو عدم الإستواء .

وعلى الرغم من صدق القول بوجود مجموعة من القواعد أو المعايير أو القيم العامة داخل أى مجتمع ، تحدد بصورة عامة ماهو مقبول وماهو مسموح به وماهو متسامح فيه وماهو مرفوض ، أو نحدد ماهو السلوك السوي وماهو السلوك المنحرف . إلا أن القضية

لا يمكن فهمها بهذه الصورة المجردة في التطبيق ، ذلك لأن القاعدة الواحدة لا تطبق في الواقع بأسلوب واحد على جميع أعضاء المجتمع بغض النظر عن موقعهم من الثروة والحكم ، أو بعيداً عن طبيعة ما يحتلونه من مركز أو مكانة وما يقومون بأدائه من أنوار . فالقاعدة الواحدة قد تطبق على شخص معين وفي موقف معين بطريقة تختلف عن تطبيقها على شخص آخر أو داخل موقف مختلف . كذلك فإن الهيئة المسئولة عن تنفيذ القوانين وإتقانها التطبيقية وعلاقتها بالجماعات الأخرى داخل المجتمع ، يؤثر على مدى إلزامها بالذقة في تطبيق القانون أو القواعد وعلى أسلوب التطبيق ، ويضرب لنا « ورسلى » مثلاً على ذلك بأن عملية تطبيق القوانين يقوم بها مجموعة من الموظفين المنتخبين في أمريكا ، ونتيجة لعملية الانتخاب ، فإنهم يكونون عادة على درجة كبيرة من الحساسية للرأي العام أو جمهور المنتخبين وللضغط السياسية داخل المجتمع ولعل هذا هو ما يفسر نشاط هذه الأجهزة في مواجهة بعض أنواع السلوك الانحرافي عندما يثير هذا النشاط سخط الرأي العام (كالبغاء والإغتصاب والإتجار في الأعراض) بينما لا تتعرض لهذه الأنشطة عادة وفي أغلب الأحيان طالما أنها لم تؤد إلى إستتارة الرأي العام داخل المجتمع (١٧) .

ويشير بعض الدارسين إلى أن الفهم السوسيولوجي الواسع يختلف عن الفهم القانوني لظاهرة الانحراف ، فهناك العديد من ألوان السلوك تعد إنحرافية من المنظور السوسيولوجي بينما هي ليست كذلك من المنظور القانوني . يضاف إلى هذا أنه من الخطأ الإعتماد على الإحصاءات الجنائية عند دراسة ظاهرة الانحراف لأن هناك العديد من الجرائم التي ترتكب دون أن يدري عنها القائمون على أمر الضبط القانوني شيئاً . وقد أشار « ميرتون » إلى أهمية هذه النقطة الأخيرة على الرغم من أن الإحصاءات التي تتعلق بالسلوك الانحرافي في أمريكا تؤيد نظريته . حيث تكشف عن إرتفاع نسبة الجرائم بين أبناء الطبقات الدنيا . ويرى بعض الباحثين أن هذه الإحصاءات لا تكشف عن الحقيقة نتيجة لوجود تحيز واضح ضد أبناء هذه الطبقات ، جنباً إلى جنب مع وجود تستر واضح على جرائم وإنحرافات الصنفية داخل المجتمع الأمريكي .

وفي ضوء هذا التحليل يمكن القول بأن المدخل التصنيفي Labelling approach الذي قدمه لنا « بيكر » أكثر إتفاقاً مع التحليل السوسيولوجي الموضوعي لظاهرة الانحراف ، وذلك بالمقارنة بمدخل الإتفاق Consensus approach الذي قدمه لنا « ميرتون » فعملية وصف السلوك بأنه سوى أو منحرف هي في جوهرها عملية تتعلق بالتصنيف الثقافي داخل المجتمع ، على الرغم من وجود قدر ضروري من الإتفاق حول

المبادئ العامة . ويرتبط هذا التصنيف ارتباطاً وثيقاً بعدة متغيرات سوسيولوجية كالقوة الاقتصادية والسياسية والبناء الطبقي ونسق القيم وتاريخ المجتمع والثقافة الفرعية للجماعة ... الخ .

ولاشك أن تحليل ظاهرة الانحراف أو الإستواء داخل الجماعات أو التنظيمات الصغيرة ، تلك التي تتسم بوجود قواعد عامة وملزمة ومحددة ومحترمة من الجميع ، يختلف عن تحليل نفس الظاهرة على مستوى المجتمعات أو التنظيمات الأكثر اتساعاً وتعقيداً . فمع اتساع المجتمع وتعقيدته - كما سبق أن أشرنا - تتعدد الجماعات والطبقات والمهن ، وبالتالي تتصارع القيم والمعايير والتوجيهات والأنوار . وإذا كان من الممكن الإستعانة بنموذج (ميرتون) فى الاتفاق عند تحليل ظاهرة الانحراف على مستوى الجماعات أو المجتمعات الصغيرة ، فإنه لا يمكن لهذا النموذج أن يسهم بطريقة فعالة فى فهم وتحليل هذه الظاهرة على مستوى المجتمعات الكبيرة والمعقدة . وفى هذه الحالة الأخيرة يجب الإسترشاد بنموذج يأخذ فى إعتباره متغيرات أساسية فى مقدمتها تفاوت أعضاء المجتمع على سلم القوة الاقتصادية والسياسية والإنقسام الطبقي وتعدد القيم والمعايير وصراع الأنوار والمعايير ... الخ (١٨) ولعل هذا ما يجعل قضية الإمتثال والانحراف فى المجتمع ترتبط بعدة ميادين أساسية فى علم الاجتماع مثل ميدان دراسات التنظيمات والطبقة الاقتصادية أو القوة ... إلخ .

قضية الانحراف والضبط بين نموذج الاتفاق ونموذج الصراع :

والواقع أن معالجة قضية الانحراف والإمتثال ترتبط فى علم الاجتماع بطبيعة التوجيه الأيديولوجى الذى يسيطر على الباحث ، وبطبيعة الأساس المتصور للمجتمع وقد سبق أن أشرنا خلال الفصول السابقة إلى أن هناك إتجاهين متصارعين فى علم الاجتماع - إتجاه التوازن وإتجاه الصراع . ويذهب أنصار الإتجاه الأول إلى أن المجتمع يقوم فى جوهره على أساس مجموعة مشتركة ومستقرة من المعايير القادرة على إقامة التوازن المستمر داخل المجتمع . ويؤكد أنصار هذا الإتجاه أهمية عمليات التعاون والتوافق والتمثل الكامل للمعايير . فوحدة المجتمع بناء على هذا الإتجاه تقوم على أساس سيادة مجموعة من المعايير والقواعد القيمية والأخلاقية الملزمة والمشاركة . وفى ضوء هذا التحليل يصبح الانحراف هو الخروج على هذه المعايير والقواعد ، كما تصبح الجزاءات هى رد الفعل الإجتماعى العام ضد إنتهاك ما يقره المجتمع ككل من قواعد ومعايير .

وعلى العكس من ذلك فإن اتجاه الصراع يؤكد قيام المجتمع والتاريخ والتطور على أساس الصراع فى كافة أشكاله ، الطبقي والإقتصادى والسياسى والمعيارى ... الخ . ومصدر هذا الصراع فى نظر أنصار هذا الاتجاه ، هو إختلاف المصالح ووجود جماعات مستقلة وجماعات مستقلة . وفى إطار هذا التحليل فإن أنصار اتجاه الصراع يفسرون ظاهرة الانحراف فى ضوء علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع . فالمسيطرون طبقياً وإقتصادياً يضعون القواعد والمعايير التى من شأنها حماية مصالحهم ويعتبرون أى تخط لهذه القواعد والمعايير إنحرافاً يستوجب العقوبة أو التقويم . وهنا لاتصبح معايير الإستواء والانحراف معايير عامة أو موضع إتفاق بين جميع أعضاء أو جماعات المجتمع ، وإنما هى المعايير التى تفرضها الطبقة المسيطرة . كذلك فإن أساليب وعمليات الضبط لاتستهدف فى نظر أنصار هذا الاتجاه حماية المجتمع ككل بقدر ماتستهدف الحفاظ على المصالح الطبقة للجماعة المستحوزة على القوة السياسية والإقتصادية فى المجتمع .

قضية الاندراج والجناح فى الدراسات السوسولوجية :

سبق أن أوضحنا أن إستقرار النظام داخل أى مجتمع يعتمد على أداء كل شخص لواجبات دوره ، تلك الواجبات التى يفرضها مركزه داخل المجتمع . وهناك عدة عوامل سىكو إجتماعية يمكن فى ضوءها أن نفسر عملية الإمتثال الإجتماعى للقواعد والمعايير القائمة ، أو لتوقعات الآخرين . ويمكن لنا أن نوجزها فيما يلى :

أولاً : التنشئة الإجتماعية : التى تنقل ثقافة المجتمع - معايير ونظمه وبناء التوقعات داخله ونماذج السلوك المقبولة والممنوعة ... إلى الفرد .

ثانياً : الجزاءات الإجتماعية : وتتمثل فى كافة ألوان العقاب والثواب السيكولوجى والمادى الذى يتعرض له الشخص نتيجة إتيان أفعال معينة فإذا قام الفرد بأداء إلتزاماته تمتع برضاء الآخرين وثنائهم ، وأحياناً يحصل مكافآت مادية . أما إذا إنحرف عن المعايير وما يفرضه عليه دوره فإنه يتعرض لمختلف ألوان العقاب .

ثالثاً : الوعى بمتطلبات الدور : ويجب على كل فرد أن يكون مدركاً بوضوح لما هو مطلوب منه ، حتى يتمكن من أدائه . كذلك يجب أن تكون لديه المهارات اللازمة لأداء دوره بكفاءة وعندما يكون الفرد على وعى بمتطلبات دوره ، ولديه المهارات اللازمة لأداء ذلك الدور ، ولديه الرغبة فى القيام به ، ومتقبلاً لقيمه ، فإنه يكون قد إستدمج هذا الدور In-ternatized the role .

ويذهب بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية خطأ ، إلى أن أعضاء المجتمعات - خاصة التقليدية - يشاركون في الإيمان بنفس القيم ويتبنون نفس الاتجاهات ويقومون بنفس النماذج السلوكية طبقاً لبناء التوقعات تماماً . ويرجع الخطأ في هذا القول إلى تجاهل أوجه التباين والاختلاف بين أعضاء كل مجتمع في إطار ما هو مقبول ثقافياً . كذلك فإن هذا الزعم يتجاهل الانحرافات الموجودة داخل أى نسق إجتماعى سواء أكان مجتمعاً متخلفاً أو متقدماً . فالثقافة داخل أى مجتمع لا تفرض مجموعة من المعتقدات والمعايير ذات تحديد واضح وبتقيق ، وإنما تفرض مجموعة من المعايير وتسمح فى نفس الوقت بالاختلاف والحرية فى نطاق مسموح به . وهذا ما كشفت عنه مختلف دراسات القيم مثل دراسة « فلورانس كلوكهون » F. Klokxon عن القيم والمعتقدات فى جنوب غرب أمريكا (١٩) . فثقافة أى مجتمع غالباً ما تحتوى على نماذج من القيم والسلوك المفضل ثقافياً ، ونماذج أخرى مسموح بها ثقافياً ، ونماذج ثالثة متسامح فيها ، وأخرى ممنوعة ثقافياً .

ولهذا فإنه لا يمكن النظر إلى أى خروج عن المعايير العامة المقبولة أو تبني وجهات نظر غير شائعة على أنه إنحراف . فإذا كان من الممكن أن نعد مثل هذا الخروج أو التبني إنحرافاً من المنظور الإحصائى ، فإنه لا يحق لنا اعتباره كذلك من المنظور السوسيولوجى . فالإنحراف فى علم الاجتماع هو ذلك الفعل الذى يؤدى إلى ظهور تحد واضح لقيم المجتمع والمعايير المقبولة داخله ، والذى يثير المجتمع لدرجة قيام أبنائه بتوقيع الجزاءات الاجتماعية السلبية ضد القائم به . ويقول آخر فإن السلوك المنحرف ليس هو السلوك الذى يخرج عن القيم السائدة ، ولكنه السلوك الذى يناقض هذه القيم ويمثل تحدياً لها . مثل الجرائم وإنحراف الأحداث .

ولكن هناك بعض الحالات أو الأنماط السلوكية ، يصعب وصفها وصفاً مبالغاً بالإنحراف بهذا المعنى . فقد تساعل بعض علماء الاجتماع فى أمريكا عما إذا كان تجاوز السرعة المقررة فى الطرق العليا يعد سلوكاً إنحرافياً ، على الرغم من أن أغلب السائقين يتجاوزون بالفعل هذه السرعة ؟ ويمكن القول بوجه عام أن معايير الإستواء والإنحراف تختلف وتتباين من مجموعة إلى أخرى ، ومن طبقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر داخل نفس المجتمع

وقد انحصرت دراسات الإنحراف الإجتماعى لدى أغلب علماء الاجتماع فى أمريكا فى بعض المشكلات الاجتماعية المحددة مثل الجريمة وإنحراف الأحداث والدعارة وإدمان العقاقير الخ (٢٠)

ويجمع أغلب الباحثين على شيوع مثل هذه الانحرافات داخل المناطق المختلفة من المجتمع الصناعي . وبين أبناء الطبقات الدنيا . وقد لعب علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو دوراً هاماً في هذا الشأن . ويرجع ذلك إلى أن مدينة شيكاغو نفسها تعدهم بمعمل طبيعي لأبحاثهم السوسيولوجية عن الانحراف والجريمة .

دراسة « شو » ، لظاهرة الجناح :

وهناك بعض الخطوط التي تربط بين مختلف دراسات وأبحاث أنصار مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع ، أهمها إعتقادهم بأن الانحراف عن المعايير الاجتماعية المقبولة لا يرجع إلى الضعف العقلي أو إلى الإصابة ، بالذهان أو عن شيء من أشكال عدم الإستواء النفسي أو إختلال الشخصية وإنما يرجع أصلاً إلى طبيعة الظروف الاجتماعية السيئة التي ينشأ في ظلها الشخص المنحرف . ويقول آخر فإن ظاهرة الجناح ليست وظيفة لعوامل نفسية ، ولكنها وظيفة لمجموعة من العوامل الاجتماعية المعينة - وفي مقدمة هذه العوامل إهمال أو إنحلال بعض أجزاء المدن ، مما يسهم في ظهور التفكك الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى ظهور كافة أنواع الانحرافات . وأن أهم ممثلي هذه المدرسة « كليفورد شو » C. Shw ورفاقه الذين قاموا بدراسة حول ظاهرة الجناح (٢١) . فقد قام هؤلاء الباحثين بتقسيم مدينة شيكاغو إلى مربعات ، ثم قاموا بتسجيل نسبة الأحداث المنحرفين في كل منها . وقد كشفت هذه الدراسة عن أن هذا النوع من الانحراف يتركز في عدد قليل من المناطق وهي تلك التي تتجمع حول منطقة العمل المركزية Central business district فقد وجد أن ٢٥٪ من أطفال هذه المناطق سبق أن سجلوا في سجلات الشرطة كمنحرفين ، في حين لاتزيد النسبة المماثلة في المناطق الأخرى عن ٨٪ فقط وقد لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشي متخلف وتغير سريع ، وصراع ثقافي نتيجة لهذا التغير السريع .

وقد إستطاع « شو » وزملاؤه التوصل - من خلال مثل هذه الأبحاث - إلى بعض الإستنتاجات حول ظاهرة الانحراف ، تماثل تماماً تلك التي خلص إليها « بوركيم » من دراسته لظاهرة الإنتحار . فقد أوضح شو أنه في ظل الظروف القائمة داخل المناطق المتخلفة ، يصعب سيطرة المجتمع على أعضائه نتيجة لما يعانيه من تفكك ، إلى درجة عدم إلتزام هؤلاء الأعضاء بالإمتثال للمعايير الثقافية المقررة وقد أشار « شو » إلى أنه إذا كان المجتمع مفككاً وكانت الضوابط الاجتماعية ضعيفة داخله ، فإن المجال يصبح ملائماً للانحراف (٢٢)

كذلك فقد أوضح هذا الباحث أنه في مثل هذه الظروف تشيع نماذج السلوك الإجرامى ، بحيث يتناقلها الأبناء عن الآباء ، لدرجة أنها تصبح هى النماذج الثقافية العادية والسائدة داخل تلك المناطق التى تتسم بمعدل إنحراف مرتفعة High delinquency areas . فمن الطبيعي أن يمتص الأبناء القيم والنماذج السلوكية المنحرفة لأبائهم ، وأن ينظروا إليها على أنها القيم والنماذج السلوكية العادية أو الطبيعية .

وقد قدم « شو » وزملائه بهذه الدراسة وما خلصت إليه من نتائج ، تحدياً علمياً فى مواجهة ما كان سائداً من أفكار ونظريات حول الإنحراف ، والتى كانت ترجعه إلى عوامل سيكولوجية وبيولوجية مثل الضعف العقلى ، أو النزعة الشريرة لدى بعض الأحداث بفعل عوامل مرضية .

دراسة « جلوك » ، لظاهرة الجناح :

ولكن هناك دراسات لاحقة وجهت مجموعة من الإنتقادات والإعتراضات إلى نتائج دراسات مدرسة شيكاغو . ومن أبرز هذه الدراسات ، تلك الدراسة التى قام بها « جلوك » ، Glueck الأستاذ بجامعة « هارفارد » ، فقد أشار هذا الباحث إلى أن فكرة المناطق المتخلقة أو ما أطلق عليه المناطق الإنتقالية Transitional zones لا تفسر بمفردها ظاهرة الإنحراف ، طالما أن نسبة الأولاد المنحرفين أقل من نسبة الأسوياء داخل نفس المنطقة (٢٣) .

وقام « جلوك » وزوجته بإجراء مقارنة سوسيولوجية بين خمسمائة شخص منحرف وخمسمائة شخص سوى من بين سكان منطقة واحدة . وقد روى فى العينتين التجانس من حيث السن والذكاء والأصل العنصرى .. الخ . وقد دعمت نتائج هذه الدراسة ما انتهى إليه « شو » من نتائج ، حيث وجد أن العوامل السيكولوجية بمفردها لا تفسر لنا الاختلاف بين المجموعتين . وقد كشفت دراسة « جلوك » عن أن المنحرفين ينحدرون فى الغالب عن أسر كثيرة التنقل الإجتماعى ، ولا يوجد فيها سوى أحد الوالدين (سواء نتيجة للإنفصال أو الوفاة) وغالباً ما يمارس آباء المنحرفين بعض العادات السيئة مثل السكر أو الإدمان ... الخ .

وأوضح « جلوك » أنه على الرغم من إنتشار ثقافة الجناح Delinquent Culture خلال المنطقة بأكملها ، إلا أنها لم تؤثر إلا على الأولاد المنحرفين من أسر عريقة فى الإنحراف ، بحيث يكتسب هؤلاء الأبناء تلك الثقافة خلال عملية التنشئة الإجتماعية . ويقول آخر فإن الأولاد الذين ينشئون فى أسر منحرفة يكتسبون الإستعداد للإنحراف

من خلال الإقضاء بأبائهم أو نتيجة لضعف الإشراف والتوجيه ، أو نتيجة العاملين معا .

دراسة «كلوارد» و «أهلين» لظاهرة الجناح :

وقد ظهرت دراسة حديثة فى هذا المجال قام بها «ريتشارد كلوارد» R . Clo- ward و «لويد أهلين» L . Ohlin كانت بمثابة تحد آخر للتصورات السوسيولوجية التقليدية عن الانحراف (٢٤) : فقد إدعى أغلب من تعرضوا لمشكلة الجناح فى أمريكا ، أن المنحرفين يرفضون القيم التى تسود الطبقة الوسطى داخل المجتمع . وعلى العكس من ذلك فقد أثبت هذان الباحثان أن هؤلاء المنحرفين يتبنون نفس القيم التى يتبناها أبناء الطبقة الوسطى . ويقول آخر لا ينجم الانحراف عن عدم تبني المنحرفين من أبناء الطبقة الدنيا للقيم التى يدين بها أبناء الطبقات الوسطى ، ولكنه ينجم فى الواقع عن تبنيهم لهذه القيم نفسها فى الوقت الذى يفتقدون فيه الإمكانيات اللازمة لتحقيقها .

مدخل العلاج :

وكان من نتيجة إختلاف نتائج أبحاث كل من «شو» و «جلوك» و «أهلين» أن إختلفت أساليب مواجهة الانحراف والقضاء عليه عند كل منهم . فقد أشار «شو» إلى أن المدخل السليم لعلاج ظاهرة الجناح يتمثل فى عمليات التجديد الحضرى Urban renewal وإزالة الأحياء المتخلفة داخل المدن . أما «جلوك» فقد أشار إلى أن هذا المدخل يتمثل فى إعادة تأهيل أسر المنحرفين . وأخيرا نجد أن «أهلين» يرى أن المدخل يتمثل فى إتاحة الفرصة أمام أبناء الطبقات الدنيا لتحقيق تلك القيم التى يؤمنون بها والتى تماثل تلك التى يتبناها أبناء الطبقات الوسطى . ولعل هذا المدخل الذى يتبناه «أهلين» و «كلوارد» يتضح بجلاء من كتابهما الذى عنوانه (الانحراف والفرصة) ، وقد تم إجراء اختبار تجريبي لهذا المدخل على نطاق واسع فى مدينة (نيويورك) لمعرفة مدى سلامة هذا المدخل وكفائته فى التطبيق .

الانحراف بين العامة والصفوة :

وعلى الرغم من تلك الإسهامات القيمة التى قدمتها مدرسة شيكاغو فى مجال الكشف عن طبيعة وأسباب بعض نماذج السلوك الانحرافى مثل الجناح ، إلا أنه يتضح من دراسات أنصارها التأكيد المستمر على شيوع الانحراف بين أبناء الطبقات الدنيا أو الفقيرة أو المحرومة داخل المجتمع . ويقول آخر فإنهم يجعلون من الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر والأحياء المتخلفة والطبقات الدنيا وقد ظهرت بعض الدراسات الموضوعية تعارض هذا الرأى وتنقده ومن أبرز تلك الدراسات . دراسة «إدوين سوندر

لاند، A. Sutherland الذى إستطاع أن يحدث ثورة فى مجال دراسات السلوك المنحرف .

فقد أوضح « سونر لاند » من خلال دراسته بعنوان (جرائم الصفوة أو نوى الياقات البيضاء) التى نشرها سنة ١٩٤٠ (٢٥) ، أن الانحراف والإجرام لايشيع بين أفراد الطبقات الدنيا فحسب . ولكنه ينتشر بنفس القدر بين أفراد الطبقات العليا كذلك وإستطاع هذا الباحث أن يثبت بالأدلة أن هناك العديد من حالات الانحراف أو خرق القانون الجنائى ، تتم داخل أوساط رجال الأعمال والخبراء ونوى الثقافة الرفيعة والذين يتمتعون بسمعة حسنة ، والذين يتقلدون مناصب عليا داخل المجتمع . وأهم الجرائم التى تشيع فى هذه الأوساط والتى ناقشها « سونرلاند » هى الإختلاس والربا والإحتيال وسوء التصرف فى الموارد المالية والغش فى المقاييس وإنتهاك بعض القوانين الفدرالية المنظمة للحياة الإجتماعية .

ويؤكد الباحث المذكور أن هذه النماذج السلوكية تعد جرائم بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى ، على عكس ما هو شائع أو مايظنه البعض ، فهذه النماذج السلوكية تتعارض تماماً مع نصوص القانون الجنائى وتدرس فى علم الإجرام . ويشير « سونرلاند » إلى أن المعيار الحاسم للحكم على سلوك ما بأنه منحرف أو سوى ، هو مدى إمتثاله للنصوص والقواعد القانونية . ويصبح السلوك إجرامياً إذا ما إنتهك نصوص القانون الجنائى للمجتمع (٢٦) .

ويذهب (سونر لاند) إلى أن جرائم الصفوة أو نوى الياقات البيضاء لاتقل أهمية عن جرائم العامة مثل القتل والسرقه والسطو والجرائم الجنسية ، بل أن جرائم الصفوة غالباً ما تكون أشد وطأة لأنها تسهم فى فقد الناس الثقة بمجتمعهم .

والواقع أن الحملة التى بدأها (سونر لاند) سنة ١٩٤٠ فى مجال دراسات السلوك المنحرف ، تعكس عدم الرضا عن التحديد الضيق لمفهوم السلوك المنحرف فى علم الإجتماع الغربى ، وقد ساهمت هذه الحملة فى توسيع التصور السوسيولوجى أو المفهوم السوسيولوجى عن الانحراف والجريمة . فلم تعد دراسات الانحراف فى علم الإجتماع (أو فى علم إجتماع السلوك المنحرف) تقصر الانحراف على النماذج السلوكية التقليدية كالجريمة والدعارة والإدمان والإغتصاب .. وإنما إتسع هذا المفهوم ليشمل كافة النماذج السلوكية الانحرافية داخل تنظيمات العمل وفى مجال المرور والنقل والتعاملات المالية ... الخ

ولكن على الرغم من إتساع مفهوم الانحراف فى علم الإجتماع الغربى - خاصة الأمريكى - فى الستينات من هذا القرن بالمقارنة بمفهومه قبل هذه الفترة إلا أن هناك عدة ميادين للانحراف لم تعالج بعد معالجة منهجية أو علمية سليمة مثل الانحرافات السياسية والعنصرية . ولعل هذا النقص هو ما جعل بعض الباحثين مثل « ميرتون » يشيرون إلى عدم إمكان التوصل إلى نظرية شاملة فى السلوك الانحرافى فى علم الإجتماع حتى الآن (٢٧) .

مراجع الفصل الثامن

- (1) H Johnson : op cit p. 223.
- (2) Ibid pp. 554 - 559.
- (3) Ibid see also W . Ogburn and Nimcoff. op. Cit, pp. 505 - 515 .
- (4) R. K. Merton : Social tructure and anomie 1938.
- (5) Ibid p. 559.
- (6) Ibid.
- (7) Ibid.P 261 - See alsso. M. Chnard: Criminological research: in R. Merton, L. Broom and S Cotrell (eds) : Sociology today : Problems and Prospects. 1959 ch - 23.
- (8) R. A. Cloward : Iligitimate Means, Anomis and deviant behaviour : American Sociologicalreview 1969. Vol. 34 No. pp. 164 166.
- (9) Ibid p. 579.
- (10) T. Parsons. The Social System : The Free Press 1961 . ch - 9.
- (11) Peter Worsley, et - al: Inroductory Sociology. Penguin books.1970. P. 357.
- (12) Ibid. p. 266
- (13) Haward Becker ; Outsiders : Study in the sociology of deviance, The Free Press 1963. P . 91.
- (14) E. M. Limert : Humant deviance · Social problems and Social control. Prentice Hall. 1967 p. 7
- (15) Peter Worsley, op cit, p. 369
- (16) Ibid.
- (17) Ibid.

- (18) Ibid : P. 373.
- (19) Florence Kluckhohn and F. L. Strodbeck. op. cit
- (20) A. Inkeles : op cit. P, 80.
- (21) Clifford Shaw et - al : Delinquency. areas; Chicago Unive - Press. 1956 pp 5
- (22) Ibid p. 6
- (23) Sheldon Glueck and Kleanor Glueck : Unravelling Juvinile delinquency; Cambridge: Harfard Univ Press. 1955.
- (24) Richard Cloward and L. Ohlin: Delinquency and opportunity Glencoe, III : The Free Press 1961.
- (25) Edwin Sutherland : White Collar criminatily : American Sociological review 1940 Vol - 1 - 12 See also Albert cohen - et : the Sutherland papers: Indiana Univ. Press 1956 .
- (26) E. Sutherland. op. cit.
- (27) R. K. Merton and R. Nisbet (eds) Contemporary Social problems. N. Y. Her Kourt, Brace 1961.

الفصل الخامس

الأيديولوجيا والمشكلات الاجتماعية

- ١ - مقدمة .
- ٢ - كيف يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية .
- ٣ - التحدي وأيديولوجية التحكم العقلي في المجتمع .
- ٤ - المشكلات الاجتماعية بين الإصلاح والمواجهة الجذرية .
- ٥ - المشكلات الاجتماعية وصراع القيم .
- ٦ - بعض القضايا الأساسية في علم اجتماع المشكلات .
- ٧ - المداخل السوسيولوجية المطروحة لدراسة المشكلات الاجتماعية .
 - (أ) مدخل الأمراض الاجتماعية .
 - (ب) التفكير الاجتماعي .
 - (ج) صراع القيم والمصالح .
 - (د) السلوك الإنحرافي .
 - (هـ) التصنيف الاجتماعي .
- ٨ - التحليل السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية .
- ٩ - مفهوم الأمراض الاجتماعية .
- ١٠ - عالم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية .
- ١١ - قائمة مراجع الفصل الخامس

يطلق عادة علي بعض الظروف المجتمعية - مثل الجريمة والفقر وإنحراف الأحداث والبقاء والمعدلات العالية من حوادث السيارات والبطالة وتفكك الأسرة - مصطلح مشكلات مجتمعية أو إجتماعية ، علي إعتبار أنها تمثل المواقف غير مرغوب في حدوثها أو بقائها . ومن الواضح أن مثل هذه المواقف هي مشكلات مجتمعية طالما أن مواجهتها تتجاوز إمكانية أى فرد أو جماعة ، وتتطلب عملاً مجتمعياً Collective Social action ويهنا هنا أن نبرز المفهوم الإصطلاحي للمشكلات الاجتماعية كما يعالجها علم الاجتماع .

كيف يمكن تحديد المشكلة الاجتماعية :

إذا ما بدأنا بالتعريف الشائع لدى رجل الشارع للمشكلة وهي أنها تمثل مواقف غير مرغوب فيها ، فلنا أن نتساءل عن السبب الذي يدعونا إلى وصف موقف ما بأنه كذلك . هل لأننا نعتقد أن موقف ضار Harmful ؟ وهنا نتساءل ما هو معيار الضرر ؟ وعند الإجابة على هذا السؤال سوف ندخل على الفوضى دائرة الأحكام القيمة بالضرورة .

ففي أمريكا يرى البعض أن الوضع شبه الطائفي للزواج المضطهدين يمثل موقفاً غير مرغوب فيه في ظل النظام الأمريكي الذي يؤكد علي المساواة بغض النظر عن اللون أو الأصول العرقية أو المعتقدات ، في حين نجد أن هذا الوضع الطائفي قد يكون هو الوضع الطبيعي المعترف به رسمياً في بعض المجتمعات الأخرى . ولنا أن نقيس على ذلك تعاطي المخدرات والخمر والعلاقات الجنسية قبل الزواج .. كلها أمور نسبية قد تعد مشكلات كبرى في بعض المجتمعات بينما هي أمور طبيعية تماماً في مجتمعات أخرى .

ولنا أيضاً أن نتساءل بصدد ما نعتبره موقفاً ضاراً أو غير مرغوب فيه ، بالنسبة لمن ؟ فقد يكون هناك موقف سيء أو ضار أو غير مرغوب فيه بالنسبة لطبقة أو جماعة أو فئة معينة ولكنه ليس كذلك بالنسبة لأخرى . ومثال هذا جيوب الفقر Pockets of poverty داخل مجتمع الوفرة في أمريكا . ومثال هذا مشكلة انخفاض أجور بعض الفئات أو مشكلة إستغلال بعض الطبقات أو مشكلات الفلاحين كفتة أو العمال كفتة أو ساكني بعض الأحياء كفتة أو خريجي بعض المدارس كفتة ... الخ .

وقد تحاول بعض المجتمعات أو الفئات داخل المجتمعات تبرير المواقف التي يرى البعض أنها غير مرغوب فيها ، علي إعتبار أنها مواقف ضرورية أو حتمية أو طبيعية أو

لاسييل إلى تجنبها . فهناك يرى أن الفقر مسألة طبيعية فلا بد في كل مجتمع أن تكون هناك فئة فقيرة . ويدلنا التاريخ على الكثير من التفسيرات الدينية والعقلية لما نعتبره اليوم مشكلات كبرى كال فقر والإستغلال الطبقي والبطالة ... الخ

وعلى هذا الأساس فإنه يلزم أن نبحث عن أسلوب آخر في فهم المشكلات الإجتماعية بعيداً عن مفهوم الضرر أو المواقف غير المرغوب فيها نظراً لنسبية هذه المفاهيم بين المجتمعات وبين الحقب التاريخية ، وحتى بين فئات المجتمع الواحد (١) .

وقدم كل من « ريتشارد فولر » R. Fulier و « ريتشارد مايزر » R. Myers منذ أكثر من ثلاثين سنة ، تعريفاً للمشكلات الاجتماعية ، ما يزال مأخوذاً به حتى اليوم ، وهو أن المشكلة هي أى موقف يعد إنحرافاً عن معيار معين ، من وجهة نظر جماعة معينة . ويشير الباحثان المذكوران إلى أن هذا التعريف يتضمن شقين هما :

(١) الإشارة الى موقف موضوعي معين .

(ب) الحكم القيمي على هذا الموقف بأنه غير مرغوب فيه أو مدمر أو لا أخلاقي .

وهكذا تتضمن المشكلة جانب موضوعي يتمثل في موقف يمكن للباحثين وصفه ، وتحليله بطريقة غير مختلف عليها ، وجانب ذاتي يتعلق بحكم أبناء المجتمع أو طائفة منهم على هذا الموقف . فقد تكون هناك حالة معينة تسود داخل مجتمع معين يعتبرها العلماء حالة مرضية (كالأمية أو إنتشار الأوبئة والجرائم والتخلف الصحى ... الخ) وهذا هو الجانب الموضوعي ، في حين لا ينظر إليها أعضاء المجتمع على أنها كذلك . هنا لا يمكن القول بوجود مشكلة إجتماعية بالمعنى الإصطلاحي ، طالما أنه لم يتوفر الجانب الذاتي . يضاف إلى هذا أن مفهوم المشكلة الإجتماعية يتضمن إمكانية المواجهة من خلال الجهود البشرية . فإذا إستعصت على جهود البشر إنتفت عنها خاصيتها كمشكلة إجتماعية .

التحدى وايدولوجية التحكم في الواقع الإجتماعي :

يتضح من دراسة التاريخ ومن المسوح الإجتماعية العديدة للعديد من دول العالم الثالث أن أهالى الكثير من المجتمعات وأبناء الكثير من الطبقات والطوائف يعيشون في حالة معاناة عنيفة لظروف بالغة في قسوتها - من وجهة نظر الخبراء والدارسين - ولكنهم لا يدركون ذلك ، ويتقبلون واقعهم إما عن جهل أو عن يأس من الإصلاح والتغيير أو نتيجة قبول مختلف ألوان التبرير الثيولوجي أو الخرافى لذلك الواقع

وقد ظل الإنسان منذ قرون طويلة يتقبل العبودية والفقر والمجاعات والتفرقة العنصرية والطبقية والطائفية والإستغلال العنيف والحروب والأمراض والمعدلات العالية للوفاة وظروف المعيشة بالغة السوء... الخ . على أنها أمور طبيعية مقدورة لا يملك الإنسان إزاعها دفعا . غير أن الإنسان مالم يث - منذ قرون في بعض الدول - أن أدرك أن هذه الظروف - هي ظروف إنسانية يمكن مواجهتها والقضاء عليها . وهكذا أصبح ينظر إلى هذه الظروف على أنها مشكلات أو مواقف يمكن دراستها وفهمها وبذل محاولات لمواجهتها والقضاء عليها أو على الأقل التخفيف منها . وهذا يعنى أن المواقف السيئة التى تقلبها الإنسان على أنها قدر محتوم ، تحولت إلى مشكلات إجتماعية أو إلى مواقف مشكلة عندما تبنى ما يطلق عليه « جون كيوبر » Cuber « أيدىولوجية التحكم الرشيد فى المجتمع » Ideology of rational control of society (٢) أو أيدىولوجية التخطيط (*) .

وهذا يعنى أن الوعى بإمكانية مواجهة بعض الظروف وتغييرها من جانب المعاشين لها حولها من المواقف مقدورة إلى مناطق أشكال تخضع للبحث والتفكير والعلاج البشرى . وهذا يعنى أنه لا يمكن أن يطلق على موقف ما - مهما كان بالغ السوء من وجهة نظرنا - مشكلة إلا إذا كان المعاشيون لهذا الموقف يشعرون بأنه موقف غير مرغوب فيه وأنه يمكن أن يعالج من خلال الجهود البشرية . وهنا لا تكمن المشكلة فى الموقف كموقف وإنما فى فكرة إمكانية تحدى هذا الموقف ومواجهته .

المشكلات الإجتماعية بين الإصلاح والمواجهة الجذرية :

وهناك مجال للصراع القيمى فى النظر إلى الموقف غير المرغوب التى تعد مشكلات إجتماعية ، يتمثل فى كيفية التعامل مع هذه المواقف ، فهل يجب القضاء عليها تماماً أم يكتفى بالتخفيف من أثارها السيئة ؟ ثم هل يمكن تحقيق هذا القضاء

(*) من الجدير بالملاحظة هنا أن أغلب باحثى الغرب ومن بينهم (جون كيوبر) يرجع أصول إيدىولوجية التحكم العقلى فى المجتمع إلى الحضارة الغربية ، وهذا خطأ فادح فالأصول الفكرية لمفاهيم التحكم فى الواقع الإجتماعى والتخطيط والعمل الرشيد للصالح العام ترجع إلى الحضارة الإسلامية كما يتضح من مختلف نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكتابات المفكرين الإسلاميين والتاريخ الإسلامى .

الكامل عليها أم أن ما يمكن عمله هو التخفيف منها فحسب ؟ ويبرز هذا الصراع حتى بين المشتغلين بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ورجال الإصلاح الإجتماعى أنفسهم ، ومثال هذا قضية الأحياء المتخلفة وسط المدين ، نجد أن هناك فريقاً ينادى بضرورة إزالة هذه الأحياء تماماً Slum clearance وإحلال مساكن وخدمات أكثر تقدماً لأصحاب الدخول المنخفضة الساكنين بها . وهناك فريق آخر يعارض مشروعات إزالة الأحياء المتخلفة

وإن كان لا يعارض مشروعات مساعدة أبناء هذه الأحياء ومحاولة تحسين أحوالهم المعيشية من خلال كافة الأساليب الأخرى مثل تقديم خدمات صحية وإجتماعية وتربوية ... إلخ .

ويذهب أنصار الإصلاح - لا المواجهة الجنرية - إلى أن الإصلاحات أكثر يسراً وأقل تكلفة من المواجهة الشاملة ، إلى جانب أنها تعد إجراءات سريعة غالباً ما يكون الناس فى حاجة سريعة إليها بدلا من الإنتظار الطويل حتى تتحقق المواجهة الشاملة .

وإذا كان هذا الرأي لا يتطوّر من المنطق إلا أن هذا لا يعارض قطعاً مع التخطيط للمواجهة الجنرية طويلة المدى جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الفورية السريعة . وإذا لم نلاحظ فى الكثير من القول مثل أمريكا - على حد قول د كيوور ، أن هذه البرامج الإصلاحية السريعة تتحول إلى برامج دائمة وإلى فلسفة مستمرة لمواجهة المشكلات الإجتماعية (٤) ، ويمكن القول بأن التوجهات الأيديولوجية الإقتصادية والسياسية هى التى تحدد الموقف بالنسبة للمشكلات سواء فى مجال تحديد ما يمثل مشكلة أم لا أو فى مجال أسلوب العلاج . فالكثير من علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة يتجاهلون عن عمد العديد من المشكلات كالصراع الطبقي والإستغلال الإقتصادى والتمييز العنصرى إلخ ، على أساس أن إثارة هذه المشكلة من شأنه طرح فكرة تغيير البناء السياسى والإقتصادى للمجتمع الأمريكى وهو ما يحاولون الحفاظ عليه ودعمه حفاظاً على مصالح الصفوة الإقتصادية والسياسية التى تمول أبحاثهم والمؤسسات التى ينتمون إليها ، وقد وصل الأمر ببعض الباحثين - مثل بارسونز T Parsonse إلى عدم ذكر هذه المشكلات وغيرها مثل حرب فيتنام وإنعكاساتها الوخيمة على واقع الحياة الإجتماعية فى المجتمع الأمريكى ، إلى جانب معالجة الصراع الطبقي كمرض نفسى أو اضطراب سلوكى من جانب العمال أو الفئات المطالبة بالدخول فى صراع مع أصحاب رؤوس الأموال (٥)

ويذهب بعض الدارسين - خاصة في روسيا وشرق أوروبا - إلى أن علماء اجتماع الغرب يرون أن المشكلات الاجتماعية تمثل خلافاً في وظائف النظم ولا تشير إلى خلل في البناء ككل . وأنهم يحاولون إتباع أسلوب تفتينى فى أبحاثهم Fragmentation حيث يسلطون الأضواء على مشاكل جزئية فى مجتمعات محلية بون محاولة ربطها بالإطار البنائى للمجتمع ككل وهو ما يطلقون عليه النزعة الأمبيريقية المجردة- Abstract Empericism ، فهم أولاً يركزون على مشكلات معينة ويتجاهلون أخرى ، ثم أنهم يدرسون فى مواقع محددة منفصلة لا على المستوى القومى ، ويتبعون فى دراساتها أساليب منهجية محددة ويركزون على بيانات محدودة ويفسرونها تفسيراً مجزئاً يفصل الظاهرة المدروسة عن سياقها الكلى فصلاً عمدياً . فهم مثلاً عندما يدرسون ظاهرة البطالة والعنف أو الفقر ... إلخ يحاولون دراساتها داخل مجتمعات محلية محددة ، ولا يحاولون مناقشتها فى إطار النظام الإقتصادى الرأسمالى وما يلزمه من إستغلال وتعارض فى المصالح الإقتصادية وصراع طبقي وتسلط سياسى ... إلخ وبدلاً من النظر إلى المشكلة كمؤشر لخلل فى البناء يحاولون ربطها بظروف محلية وسيكولوجية وإجتماعية عارضة ، الأمر الذى يحيل الحلول المقترحة إلى نوع من الترميم لا المواجهة الموضوعية .

ويذهب علماء اجتماع الشرق وأنصار التيار المادى فى علم الاجتماع - مثل « أوسيبوف » Osipov ، « وجيرزى فياز » Wiatre و « أندريفا » وغيرهم إلى أنهم يتبنون مدخلاً مختلفاً فى فهم ومواجهة المشكلات الاجتماعية فهم يرون أن المشكلات الكبرى داخل المجتمع يجب أن تبحث فى إطارها الشمولى التكاملى بربطها بنسق وعلاقات وقوى الإنتاج وهم يميلون إلى ربط المشكلات بالبناء الطبقي للمجتمع ، ويعتبرون أن المشكلات الكبرى تشير إلى خلل فى بناء المجتمع الإقتصادى والسياسى ، وأنه لا يمكن مواجهتها إلا بالثورة الاجتماعية والقضاء على الطبقة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

غير أن هذين المدخلين فى دراسة المشكلات لا يميزان بين الغرب والشرق على الإطلاق . فقد ظهرت فى العالم الغربى - خاصة فى أمريكا - حركة نقدية قوية تحاول تحقيق الفهم الشمولى للمشكلات والسلوك الإجرامى ومن أبرز ممثلى هذا الإتجاه « سوزر لاند » Sotherland الذى حاول تحطيم تلك الفكرة التى تحاول ربط المشكلات والسلوك الإنحرافى ببناء الطبقة الدنيا والزواج ، حيث أصدر دراسة بعنوان « جرائم الصفوة » white Cholar crime توضح كيف أن الجرائم الكبرى الحقيقة تصدر عن كبار رجال الأعمال والإدارة فى النولة . وأنها لا تظهر فى التقارير الرسمية لأنهم هم

أصحاب السلطة المتحكمون فى أجهزة الشرطة والقضاء والإعلام والإحصاء إلخ (٦) وهناك حركة نقدية قوية لنقد النظام الإقتصادى والسياسى فى أمريكا مثل « تشارلس رايت ملز » C. W. Mills و « رالف داهرنندروف » R. Dahrendorf و « نيكولاس » Nicolas وغيرهم من الباحثين .

كذلك فإن النظم الإشتراكية الماركسية داخل الإتحاد السوفيتى وشرق أوروبا لا تخلص من المشكلات الإجتماعية الكبرى ، ولعل العديد منها لا يظهر فى التقارير والدراسات نظراً للسيطرة على جهاز المعلومات المنشور أمام العالم الخارجى .

وهنا لنا أن نتساءل هل يرى أنصار علم الإجتماع الماركسى أن مواجهة هذه المشكلات تتطلب تغييراً فى البناء الإقتصادى والسياسى ، أم أنهم يحاولون مواجهتها فى إطار البناء القائم .

والواقع أن النظم الثورية الماركسية فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوروبا تحولت إلى محافظة - شأنها فى ذلك شأن النظام الفريى - مهما الأساسى الحفاظ على النظم القائمة هناك ومواجهة ما يعترضها من تيارات بعنف وأساليب تفوق كثيراً الأساليب الغربية فى القمع والضبط .

المشكلات الإجتماعية وصراع القيم :

يمكن القول بوجود مشكلة إجتماعية داخل مجتمع ما إذا كانت هناك جماعة ما أو عدة جماعات تحاول تغيير بعض الأوضاع أو الظروف غير المرغوب فيها . وهنا لابد من توافر بعض العوامل حتى يمكن القول بوجود مشكلة - أولاً وجود بعض الأوضاع السيئة ، ووجود جماعة أو جماعات تسعى هذا وتحاول تغييرها ولديها القدرة على التأثير وتقديم الحلول البديلة . ومن الطبيعى أنه إذا ظهرت جماعة تنادى بتغيير أوضاع معينة ، أو تظهر جماعات معارضة تنادى ببقاء الأوضاع على ما هى عليه . ونظراً لتعدد المصالح والقيم والثقافات الفرعية داخل المجتمعات الحديثة ، فإنه من الطبيعى أن تختلف آراء الجماعات المختلفة بصدد المشكلات . ويذهب بعض الباحثين مثل « كيوبر » إلى أن هذا الصراع حول المفاهيم والآراء والقيم هو الذى يخلق المشكلات الإجتماعية ، وهو يضرب لنا مثلاً بزنج أمريكا فخلال القرن الماضى كانت هناك عمليات إستغلال وتفارقة عنصرية عنيفة ، ولكن لم تكن هناك مشكلة تمييز عنصرى . حيث لم يكن هناك خلاف حول هذا الوضع ، أما الآن وبعد أن حصل الزنج على العديد من الحقوق والمزايا ، فإن هناك مشكلة فى أمريكا تتعلق بالتمييز العنصرى نظراً لظهور آراء مؤيدة

وأخرى معارضة وثالثة متحفظة ... إلخ .

وهناك ثلاثة مستويات لصراع القيم بصدد المشكلات الاجتماعية نوجزها فيما يلي :

أولاً : الصراع حول الوعي أو الإقرار بوجود المشكلة أصلاً تكون المشكلة خاصة بفئة أو طائفة ضعيفة من حيث النفوذ والتأثير ، فلا بها الفئات الأخرى أو تتجاهلها .

ومثال هذا مشكلة جيوب الفقر في المجتمع الأمريكي ، وهي مشكلة لا يعيها الأغلبية هناك ولا تهمهم ، بل أن الصحافة هناك كانت تسخر من برنامج الحكومة الذي حمل عنوان « الحرب على الفقر » War on poverty توجد داخل كل مجتمع فئات كثيرة تعاني من مشكلات يكثر الخلاف حول تحديدها وغالباً ما تمر كل مشكلة في هذه المرحلة من الإغتراب والصياغة وتوجيه الأنظار إليها وتعبئة الرأي العام بصدها .

ثانياً : وإذا ما تحقق الوعي - لدى فئة داخل المجتمع بغض النظر عما إذا كانت تمثل أغلبية أو أقلية - بوجود المشكلة بشكل واضح ، ينتقل الصراع إلى مدى قدرة المجتمع على مواجهة هذه المشكلة . فقد تظهر فئة ما داخل المجتمع تقر بوجود المشكلة ولكنها تتكر إمكانية المواجهة سواء لأن حجم المشكلة كبير ، أو لأنها أمر حتمي داخل المجتمع ، أو لأن محاولة التدخل للعلاج سوف يؤدي ثقافتها بشكل أكثر سوءاً . وقد تصدر هذه الفئة في هذا الرؤى عن إقتناع فعلي ، أو عن رغبة مقصودة في إبقاء الأمور على ما هي عليه إستمرار لمصالحها الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية . ومثال هذا أن أصحاب المساكن المتخلفة داخل الأحياء المتخلفة ليس في صالحهم إزالتها ، كذلك الشأن بالنسبة لحلاق الصحة والداية في القرية ونفس الشيء بالنسبة لكبار الملاك في المجتمع ليس في صالحهم إثارة قضايا الصراع الطبقي والإستغلال وحقوق العمال ... إلخ وفي مقابل هذه الفئة تجد هناك الفئة التي تعاني من المشكلة وتحاول مواجهتها وإقناع المسؤولين بإمكانية المواجهة وقد تبادر بالفعل إلى إتخاذ إجراءات معينة في هذا السبيل .

ثالثاً : وعادة ما يظهر خلاف في الرأي بين أولئك المقرين بإمكانية المواجهة بصدد أساليب المواجهة وبصدد البدائل الممكنة للحالة القائمة غير المرغوب فيها . فأغلب أعضاء يقرون خطورة تعاطي المخدرات أو المسكرات ، وأن هناك نسبة ما من أعضاء المجتمع يتعاطون المخدرات وأن هذا يمثل موقفاً مشكلات بهم ولأسرهم والمجتمع ، وأن العديد من المشكلات الأخرى مثل المشكلات الصحية وتفكك الأسرة وإنحراف الأحداث

والجريمة وإتفاع نسبة حوادث السيارات وإنعدام الكفاية فى أداء الأعمال ... إلخ ترتبط إرتباطاً كبيراً بشكـلة الإدمان أو التعاطى . ولكن الإختلاف فى وجهات النظر عندما ما تثار مسألة الحل أو طرق المواجهة . فالبعض قد يدعو إلى منع تعاطى المسكرات والبعض الآخر قد يدعو إلى تقييد بيع المسكرات فى المحلات ، وفئة ثالثة ترى أن الحل إنما يتمثل أساساً فى التوعية والتربية ... وإذا طرحنا أية مشكلة كالجريمة أو البغاء ... فإننا سوف نجد أن هناك العديد من الآراء حول أساليب مواجهتها ، وهى مرحلة عادة ما تظهر قبل التوصل إلى حل متفق عليه وقبل أن يتحول الحل إلى خطة عمل .

قضايا أساسية حول فهم المشكلات الإجتماعية :

على الرغم أننا هنا لانعالج مشاكل إجتماعية محددة كالجريمة أو البطالة أو التوتر العنصرى أو الصراع الطبقي ... إلخ ، إلا أنه يمكن لنا أن نحدد أهم المبادئ التى يمكن لنا فى ضوئها فهم ودراسة المشكلات الإجتماعية ونوجزها فيما يلى :

أولاً: مبدأ العلمية المتعددة Multiple - causation

يندر إن لم يكن مستحيلاً أن يكون للمشكلة الإجتماعية سبب واحد ، فأى مشكلة مهما كانت بسيطة تتظاهر فى ظهورها مجموعة متعددة من العوامل . ويضرب لنا « كيوبر » مثلاً بكثرة نسبة حوادث السيارات التى تزيد عن ٥٠٠٠ حالة وفاة غير الإصابات فى الولايات المتحدة . فهذه المشكلة قد ترجع إلى سوء الطرق والسرعة العالية وعدم إتقان القيادة ، وعدم إتباع المارة أصول المرور ، وتبادل قادة السيارات مواد مسكرة أو مخدرة ، ووجود خلل فى السيارات ، والإضطراب فى قوانين المرور ، وعدم كفاية جهاز الشرطة ... إلخ . وفى نفس الشئ يمكن أن نفعله عندما ما نتناول مشكلة الأحداث المنحرفين أو تفكك الأسرة ... إلخ ، وهذا يستوجب الأخذ بمبدأ العلية متعددة العوامل Multifactor causation عند تحليل ومواجهة المشكلات غير أنه بناء خطة واقعية تضطر إلى التركيز على عوامل بعينها - ويجب أن تكون هذه العوامل الرئيسية - وذلك لأسباب مالية إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية .

ثانياً : قد تكون أسباب المشكلات أو العوامل التى تقف ورائها غير معروفة أو يصعب ضبطها أو التحكم فيها . ويتجه الفكر الحديث إلى عدم إستخدام كلمة « سبب » عند معالجة المشكلات أو الظواهر الإجتماعية ، ويتجه الآن إلى الأخذ بفكرة العوامل التى ترتبط بالظاهرة ويخطئ من يحاول التفكير فى المشكلات الإجتماعية - كما يفعل الرجل العامى - فى ضوء فكرة السبب والنتيجة Cause and effect thinking فما قد

نعتبره سبباً قد يكون نتيجة ، فتفكك الأسرة قد يكون سبباً للطلاق وقد يكون نتيجة له ، كما أن مشكلات الأسرة قد تكون أحد أسباب الإدمان كما أنها قد تكون نتيجة له . وهنا سوف نقع في سلسلة طويلة من الأسباب والنتائج ، ومن الأسلم أن نبحث إحصائياً عن العوامل التي ترتبط بالمشكلة موضع الدراسة . يضاف إلى هذا أن معرفتنا بالعوامل أو الأسباب لايعنى القدرة على التحكم فيها تماماً . فلكل عامل عدة نتائج قد يكون بعضها مرغوباً فيه والبعض الآخر ليس كذلك .

ثالثاً : قد تسهم محاولات مواجهة المشكلة في خلق مشكلات أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأصلية . ويضرب لنا « كيوير » مثلاً على ذلك بتجربة تحريم المسكرات والمخدرات في أمريكا بعد الحرب العالمية الأولى ، فعلى الرغم من أهميتها إلا أنها أفسحت الطريق إلى ظهور جماعات منظمة تمارس السلوك الإجرامى وتعتدى على القانون . ونفس الشيء بالنسبة لمواجهة ممارسات البغاء المنظم قانوناً في بعض الدول . بالإكتفاء بإغلاق بيوت الدعارة فقد أدى هذا إلى ظهور العديد من الأساليب الأخطر في الممارسات الإجرامية .

رابعاً : ربما يكون الحل أو علاج المشكلة على حساب قيما أخرى ذات أهمية كبرى داخل المجتمع . ويضرب لنا « كيوير » مثلاً على ذلك بالإقتراح الذى ظهر في أمريكا للقضاء على المعدلات المرتفعة لحوادث السيارات ، وهو تزويد كل سيارة بجهاز يقيد الحد الأعلى للسرعة بخمسة وأربعين ميلاً فى الساعة . فهذا الإقتراح رغم أنه قد يخفض بالفعل من السرعة التى تسهم فى وقوع أغلب الحوادث ، إلا أن هذا الحل سوف يكون على حساب العديد من القيم الهامة . فالسرعة تمثل عاملاً إقتصادياً هاماً كما أنها تعكس التقدم العلمى والتكنولوجى الإنسانى على مدى تاريخ طويل . هذا إلى جانب أن السرعة تشبع لدى العديد من الأمريكيين حاجات سيكولوجية كبيرة . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الكثير من الحلول مثل محاولة مواجهة مشكلة تزايد السكان ومشكلة الطلاق بقوانين تحدد عدد الأبناء بالنسبة للمشكلة الأولى وتقيداً كثيراً الحق فى الطلاق بشكل قانونى بالنسبة للمشكلة الثانية . فمثل هذه الحلول قد تمثل إعتداء صارخاً على بعض القيم الإنسانية والدينية . ويمكننا هنا أن نصرب مثلاً بمحاولة المستعمرين إلغاء ما إعتبره رجال الدين المسيحى رقاً فى أحد المجتمعات الأفريقية . فقد وجد أن هناك عادة شائعة فى ذلك المجتمع عند الزواج وهو أن يدفع العريس مبلغاً أطلق عليه « ثمن العروس » Bride price واعتبر رجال الدين المسيحى هذا رقاً ، فأصبر المستعمرون البريطانيون قراراً بإيقاف هذه العادة ، ولم يدركوا أنهم بهذا إعتنوا

على قيم تاريخية كبرى لذلك المجتمع وكان من نتيجة هذا إنتشار الفسق والزنا وتفكك الأسر وتقطع العلاقات بين الأسر ... إلخ (٧) .

خامساً : ترتبط المشكلات إرتباطاً كبيراً بالتغيرات الإجتماعية داخل المجتمع . ويذهب الكثير من الباحثين إلى أن أغلب المشكلات الكبرى تنجم عن التغيرات التي تلحق بنظم المجتمع وثقافته ، خاصة إذا كانت هذه التغيرات لاتتم بشكل متوازن بين الجانب المادى والجانب اللامادى من الثقافة . وعلى الرغم من صحة هذا القول ، إلا أن هناك جانباً عكسياً للمسألة . فقد تسهم المشكلات الإجتماعية ذاتها فى ظهور تغيرات إجتماعية وثقافية ، فالمجتمعات الحديثة تحاول مواجهة مشكلاتها الإجتماعية ، وهذه المحاولة ذاتها من شأنها إستشارة مجموعة متتابعة من التغيرات ، تتكامل عضوياً مع الثقافة القائمة لتكون جزءاً من بناء المجتمع . ويمكننا أن نضرب مثلاً على هذا بمشروعات مواجهة تزايد السكان أو تشديد العقوبات على كافة ألوان السلوك الإنحرافى ... إلخ .

سادساً : لاتؤثر المشكلات بشكل واحد أو بنفس القدر على كافة قطاعات المجتمع فقد تكون هناك مشكلات خاصة بقطاعات أو جماعات أو فئات دون غيرها من فئات المجتمع ، مثال هذا مشكلة البطالة التى تهدد طبقة العمال دون أصحاب الأعمال ومثل مشكلات المطلقات أو الأرمال أو نوى العائلات أو أصحاب المصالح الخاصة كمدرس مرحلة معينة أو أطباء الريف أو ... إلخ . بل أن مايعد مشكلة كبرى لفئة أخرى فإنخفاض أسعار الحاصلات الزراعية يشكل مشكلة لطائفة المزارعين كجماعة من جماعات الدخل Income group . فى حين أن هذا الإنخفاض يمثل ميزة لأهالى المدن أو مستهلكى المنتجات الزراعية .

سابعاً : عادة ما تكون المشكلات الإجتماعية مترابطة ومتداخلة فيما بينها . فلا يمكن مناقشة وفهم كل مشكلة من مشكلات المجتمع على حدة كما لو كانت منعزلة عن غيرها تماماً كما يميل الرجل العادى . فإنحراف الأحداث كمشكلة قد ترتبط بمشكلة الطلاق التى ترتبط بدورها بمشكلة تفكك الأسرة . وهذه الأخيرة ترتبط بتحرير المرأة وما أدى إليه من مشكلات الجمع بين البيت والعمل وضعف السلطة الأبوية فالمشكلة الواحدة قد تكون محصلة للعديد من المشكلات الأخرى ، إلى جانب أنها تسهم فى خلق المزيد من المشكلات

ثامناً : قد تنجم المشكلات أو قد تتفاقم حداثها نتيجة لبعض التغيرات الإجتماعية

المخططة المرغوب فيها ، أو التي تنم عمداً بمعرفة أبناء المجتمع . ولعل المثل الواضح على هذا نضال المرأة وبعض الرجال في سبيل تحرير المرأة لدرجة أن تحرير المرأة يعد أحد مقاييس التقدم الحضارى للمجتمعات غير أن تحرر المرأة وما أدى إليه من حرية التعليم والعمل والإختيار بالنسبة لها ، ساهم في ظهور مجموعة كبيرة من المشكلات الإجتماعية المعقدة ، في مقدمتها مصير الأبناء والتوتر في العلاقات الزوجية ، والطلاق والقلق والإدمان . على مستوى الحياة الأسرية ، ومشكلات المساواة في الأجور والكفاية والتغيب والتمارض وجودة الأداء على مستوى العمل ... إلخ . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن كافة ألوان التقدم التكنيكي . فإختراع السيارات كان له آثار متناقضة أهمها تسهيل المواصلات وجعل الحياة أكثر راحة ووفرة الوقت الذي أخذ يعد أحد الأبعاد الإقتصادية الهامة . من جهة ، كما أنه أدى إلى ظهور المكلات العالية من الحوادث وأتاح الفرصة للمجرمين لممارسة أشكال تتقدم من السلوك الإنحرافى دون الوقوع تحت طائلة القانون .

تأثيرات الأثر الشامل للمشكلات الإجتماعية . فلم تعد المشكلات الكبرى التي تعاني منها المجتمعات الحديثة المعقدة بعيدة عن فئة ما مهما كان من ثرائها أو قوتها ، فالآثار المدمرة للجرائم وخروج المرأة للعمل والحروب والأوبئة ، وصراع الأدوار والقيم لايمكن أن يظل أحد بعيداً عنها ، كما أنه لايمكن لفرد أن يقاومها بمفرده .

ملاحظة: أن المشكلات التي توجد داخل المجتمعات الحديثة المعقدة ليست كلها مشكلات مستحدثة تماماً ، وما هو مستحدث حقاً حجمها وأسلوب تصورهما ومواجهتهما ، فالعديد من مشكلات مجتمعاتنا اليوم وجدت في المجتمعات التقليدية أو البسيطة ، كالفقر والبطالة والصراعات الأسرية . غير أن أثرها لم يكن يظهر بنفس الفظاعة التي نشاهدها اليوم بسبب سيادة الجماعات الأولية المباشرة والتضامن الإجتماعى . ومع تدهور الجماعات الأولية وسيادة العلاقات المصلحية الغير مباشرة واللاشخصية إتخذت الظواهر معنى ومضموناً مختلفاً . فعدم قدرة الشخص على مواجهة المطالب المادية للحياة وإنخفاض الأجور لايعنى نفس الشيء في المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث ، وهو لا يعنى نفس الشيء في الريف والحضر وهذا يعنى أنه مع تعقد الحياة الإجتماعية تظهر مشكلات جديدة وتأخذ المشكلات القديمة صوراً أكثر تضخماً ويكبر حجم المشكلات سواء من حيث أشكالها أو عدد ضحاياها .

المداخل السوسيولوجية المطروحة لدراسة المشكلات الاجتماعية :

إنشغل علماء الاجتماع منذ نشأة هذا العلم بدراسة المشكلات الاجتماعية سواء بوضعها أو تحليلها أو محاولة مواجهتها . غير أن مدخل الدراسة قد اختلف من وقت لآخر .

ويحدد لنا كل من « إيرل رينجتون » E. Rubington و « مارتن وينبرج » M. S. Weinberg خمسة مداخل سوسيولوجية مختلفة ظهرت على مدى تاريخ علم الاجتماع بصدد دراسة المشكلات الاجتماعية ، وهي (٨) :

- ١ - مدخل الأمراض الاجتماعية Social pathology
- ٢ - مدخل التفكك الاجتماعى Social disorganization
- ٣ - مدخل صراع القيم Value conflict
- ٤ - مدخل السلوك الانحرافى Deviant behavior
- ٥ - المدخل التصنيفى أو مدخل العنونة Labelling approach

وقد إعتاد علماء إجتمع ما قبل الحرب العالمية الأولى النظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها مظاهر أو مؤشرات للإبتعاد عن الحالة الطبيعية داخل المجتمع . وتتبنى هذه الفكرة من تصورهم للمجتمع على أنه كائن حي Organism تغتريه حالات مرضية هي في جوهرها خلل يصيب الوضع الصحى الطبيعى له ، مثله في ذلك مثل الإنسان والحيوان . وكان هذا التصور سائداً في وقت تأثر فيه علم الاجتماع تأثراً كبيراً بعلم الأحياء ، على أساس أن العوامل البيولوجية لها تأثيراً كبير على السلوك الاجتماعى . وإتجه علماء الأمراض الاجتماعية Social Pathologists إلى تحديد أسباب المشكلات الاجتماعية داخل النطاق الفردى فأعضاء المجتمع اللذين يعانون من جوانب نقص معينة - جسمية أو عقلية - أولهم التكوينات الخلفية الإجرامية Criminal constitutions هم الذين يسببون المشكلات الاجتماعية .

ويميل المشتغلون بعلم الأمراض الاجتماعية إلى تصور المجتمع الذى تكثر داخله المشكلات الاجتماعية على أنه مجتمع مريض ، Sick society ويحاولون إرجاع عوامل المرض إلى إنحراف طبقات أو جماعات أو تنظيمات أو نظم معينة داخل المجتمع . ويتداخل مدخل الأمراض الاجتماعية - بهذا الشكل - مع المدخلين التاليين وهما مدخل التفكك الاجتماعى ومدخل صراع القيم ويمكننا النظر إلى هذا المدخل الأول - مدخل

الأمراض - على أنه أول محاولة عملية منظمة لفهم وتحليل المشكلات الإجتماعية . ومع تحسن أساليب فهم ودراسة المجتمع ، ظهرت مداخل جديدة أكثر تطوراً .

ويرد المدخل الثانى فى دراسة المشكلات - وهو مدخل التفكير الإجتماعى بوضوح فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى . فقد ركز علماء الإجتماع - خاصة فى جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية . إهتمامهم على ديناميات الحياة الإجتماعية داخل المدينة الأمريكية . وإتجهوا إلى محاولة فهم ما يسود هذه المدن من اضطرابات ومشكلات فى ضوء مفهوم وعمليات ونتائج التغير الإجتماعى . وقد ركزوا بصفة خاصة على عاملين أساسيين وهما ، عمليات التحضر السريع Rarid Urbanization Processes والتغيرات التكنولوجية فى مجال الصناعة والتصنيع Technological Change . يضاف إلى هذا عامل الهجرة المصاحب للتحضير . كل هذه العوامل من شأنها إحداث تغيرات مستمرة فى قواعد السلوك ومحدداته وفى نماذج السلوك المتوقع ، الأمر الذى يخل بالمعايير القائمة مما يؤدى إلى ظهور التفكير الإجتماعى ، وهو العامل الذى يمكن من خلاله فهم المشكلات الإجتماعية .

وكما أن مدخل الأمراض الإجتماعية يفترض وجود حالة صحية للمجتمع فإن مدخل التفكير الإجتماعى يفترض وجود حالة تماسك إجتماعى تسبق الإختلال أو التفكير . فمع تتابع للتغيرات المتلاحقة تتصارع المعايير والقيم الجديدة مع القيم والمعايير القديمة وتتناقض وتتصارع الأنوار ، الأمر الذى يتيح الفرصة لظهور حالة اللامعيارية Normlessness والصراع الثقافى Cultural conflict .

غير أن الأبحاث الواقعية سرعان ما كشفت عن وجود خلل ما فى هذا المدخل فقد وجد أن العديد من المواقف الإجتماعية التى يطلق عليها مشكلات لا تقع داخل إطار التفكير الإجتماعى . فالعديد من أنماط السلوك المشكلة إجتماعياً - Socially problematic behavior تبدو منظمة بشكل دقيق ومتكاملة مع الأنشطة القائمة داخل المجتمع . يضاف إلى هذا أن الإنحراف داخل المجتمعات الحديثة أصبح إنحراف منظماً يتم من خلال تنظيمات لها قواعدها ومعاييرها وأنوارها وأنماط السلطة داخل المنظمة بدقة كاملة . وهذا هو ما ألقى ظلالاً من الشك على المسلمات السوسيولوجية القديمة التى يعبر عنها « رينوتر » بالعبرة التالية « أن الأشياء السيئة فى المجتمع وفى الأفراد هى التى تؤدى إلى نتائج السيئة التى نسميها المشكلات الإجتماعية

ولعل هذا هو ما أدى إلى المدخل الثالث فى دراسة المشكلات الإجتماعية . فهذه

المشكلات تنبثق أساساً عن الصراعات داخل المشروعات القيمي للثقافة Conflict in the value scheme of the culture (٩) . فالمشكلات هنا ترجع إلى ظهور عدة جماعات لكل مصالح تعارض مصالح الجماعات الأخرى . فصراع المصالح Interast conflict تخلق مواقف تعد في نظر البعض على الأقل غير مرغوب فيها . ويميز « فولر » Fuller و « مايزر » Mers بين ثلاثة أنواع من المشكلات الاجتماعية . الأول هو المشكلات الفيزيقية أو الطبيعية Fhisical problems التي من شأنها تهديد أمن الناس وراحتهم كالأعاصير والزلازل والفيضانات والقحط ... إلخ . وصراع القيم لا يسبب هذه المشاكل بطبيعة الحال ، ولكن هذا الصراع ينشأ عندما يطرح السؤال عن كيفية التوفيق مع هذه المشكلات والموقف إزاءها أما النوع الثاني من المشكلات فهو ما يطلق عليه المشاكل الإصلاحية Amalioratve problem (١٠) . وهنا يكون هناك إجماع على أن موقف موضوعياً غير مرغوب فيه . ويمكن الخلاف حول برامج الإصلاح أو المواجهة ومثال هذا مشكلات الجريمة والمرض الجسمي والنفسى والحوادث ... إلخ وهذه المشكلات - بعكس الحال بالنسبة للنوع السابق - مشكلات اجتماعية بمعنى الكلمة سواء بالنسبة لنشأتها في صورة موقف موضوعي ، أو بالنسبة لأساليب الإستجابة لهاورد الفعل إزاءها . وهنا يظهر صراع القيم بجلاء .

أما النوع الثالث والأخير من المشكلات فهي المشكلات الأخلاقية Moral Problems . وهنا ينعدم الإتفاق حول وصف الموقف الموضوعي بأنه غير مرغوب فيه ويمثل مشكلة ، في حين أن جماعات أخرى ترى غير ذلك تماماً . ومثال هذا مشكلات العدالة الاجتماعية والمساواة والصراع الطبقي والمهني ... إلخ (١١)

وهناك العديد من جوانب الالتقاء بين مدخل صراع القيم ومدخل التفكك الاجتماعي عند دراسة المشكلات الاجتماعية . فالعمل المحوري الذي يؤدي إلى ظهور المواقف المشكلة عند كليهما هو إنعدام تجانس القيم الاجتماعية وعدم الإتفاق حول المعايير والقواعد المتعلقة بالفكر والسلوك والتصور . كذلك فإنهما يتفقان على أن تزايد معدلات التحضر والتصنيع يسهم في زيادة حدة المشكلات وفي ظهور أنواع جديدة منها وكما يشير « ويلارد وولر » W. Waller فإن المشكلات الاجتماعية بشكلها الحديث لا تظهر في المجتمع الذي تسوده الجماعات الأولية التي ترعى أبنائها رعاية جيدة فهذه المشكلات هي ظاهرة من ظواهر المجتمع الذي تسوده الجماعات الثانوية والذي لم تعد للجماعات الأولية داخله القدرة ولا الرغبة في رعاية أبنائها

وقد ساهم الإهتمام بالنظرية السوسيولوجية وبالدراسات الواقعية الحديثة خلال

الخمسينيات من هذا القرن في ظهور مداخل جديدة لدراسة المشكلات الاجتماعية . ومثال هذا أن إهتمام « روبرت ميرتون » R. Merton ببناء نظرية بنائية وظيفية من أجل تحقيق فهم أفضل للمجتمع ، أمكن تطبيقها في مجال فهم ودراسة المشكلات الاجتماعية وبهذا ظهرت نظرية « ميرتون » في « اللامعيارية » أو « الأنومي » Anomie وهي نظرية تحاول تفسير السلوك الإنحرافي . ففي سنة ١٩٢٩ أصدر « ميرتون » مقالا بعنوان « البناء الاجتماعي واللامعيارية » Social structure and Anomie تضمنت نظريته التي ساهمت كثيراً في تفسير الجرائم والانحرافات الأحداث ومشكلات الإدمان ... إلخ (١٢) . وقد حاول « ميرتون » خلال نظريته العامة تفسير كافة أشكال السلوك الإنحرافي الذي يخرج عن إطار التوقعات المعيارية المستقرة داخل الجماعة . وبدلاً من النظر إلى مشكلات الاجتماعية على أنها مظاهر لنقص في القواعد Lack of rules ، نظر إليها على أنها مواقف فشل الأفراد خلالها في تحقيق القيم أو الغايات التي شبوا عليها من خلال الأساليب المشروعة ، الأمر الذي حدا بهم إلى محاولة تحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً داخل مجتمعهم بأساليب غير معترف بها أو مرفوضة ثقافياً ولجوء هؤلاء الأشخاص إلى أساليب منحرفة لتحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً يدخلهم في صراع مع المفاهيم السائدة التي تتعلق بالسلوك المطلق عليه . ومن أبرز الأمثلة على ذلك النصب والإحتيال Blackmailing والقرصنة التي تسمى السرقة بالقرصنة قد يحاول تحقيق الثراء من خلال أساليب غير مشروعة كالصومعة أو النصب ... إلخ . وهنا تفسر المشكلات من خلال فهم محركات ودوافع السلوك الإنحرافي لدى الأفراد .

وتأخذ المعايير الاجتماعية في هذا المدخل على أنها أمور مسلم بها . أما ما يسبب المشكلات هو ريبود فعل الأفراد أو إستجابتهم لهذه المعايير . فإذا كان الشخص يملك تحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً بالأساليب المشروعة ، كان الشخص طبيعياً أما إذا كان الشخص لا يمكنه تحقيقها بالأساليب المشروعة ربما إلى الأساليب الإنحرافية التي تعرضه لربود فعل عقابية من جانب المجتمع . وعلى هذا فإن السلوك الإنحرافي ينجم عن الضغوط التي يمارسها المجتمع على أعضائه . وتنجم هذه الضغوط عن الانفصال بين الغايات المفضلة داخل ثقافة ما ، وبين الإمكانيات المتباينة والمتناقضة التي يتيحها البناء الاجتماعي لأعضاء المجتمع (١٣)

ويحاول أنصار هذا المدخل تركيز إنتباه دارسي المشكلات الاجتماعية على موقف الأفراد الذين يسلكون سلوكاً إنحرافياً ، من أجل معرفة نوعية الضغوط التي تعرضوا لها ، والتعرف على بناء الفرصة Opportunity structure أو مدى ما يتيح المجتمع من

فرصة لأبناء كافة الطبقات لتحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً . ويتنبه أنصار هذا المدخل صانعي السياسة وواضعي البرامج إلى ضرورة تغيير المواقف بحيث يتمكن الأفراد من تحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً بأساليب يرضى عنها المجتمع . وعلى الرغم من أهمية الصراع بين الشخص المنحرف والشخص الطبيعي ، إلا أنه صراع ثانوي ينجم عن عدم إتاحة الفرصة أمام المنحرف كي يكون شخصاً طبيعياً .

وقد صدر المدخل الأخير في فهم ودراسة المشكلات الاجتماعية ، وهي مدخل التصنيف أو رد الفعل المجتمعي Societal reaction or labelling كرد فعل مواجهة المدخل السابق في تفسير دينامية الانحراف والمشكلات الاجتماعية . ولا يهتم أنصار المدخل التصنيفي بالتركيز على سلوك المنحرفين ، بقدر الإهتمام بالتركيز على سلوك الأسوياء الذين يعنونون نماذج سلوكية معينة بأنها إنحراف عما سوى . ونقطة الإنطلاق هنا هي العملية التصنيفية التي يتم للأفراد من خلالها إختيار أنواع معينة من السلوك ووصفها بأنها منحرفة أو أنها تمثل إنتهاكاً لقاعدة Rule violation . ويعترض أنصار هذا المدخل على أنصار مدخل السلوك الإنحرافي ، بأن تصورهم عن إنتهاك المعيار أو القاعدة تصور قاصر إلى حد كبير ، فإما أن يكون السلوك سوياً وإما أن يكون منحرفاً غير أن الأمر ليس بهذه الصورة تماماً . فكما يشير « بيكر » Becker و « ليمرت » Li-mert فإن نفس السلوك قد يكون موضع تجاهل من المجتمع ، أو موضع عقاب بسيط ، كما أنه قد يكون موضع رفض أخلاقي عنيف فتعاطى المسكرات كسلوك قد يكون أمراً مقبولاً لدى بعض الجماعات أو الطبقات ، وقد يكون أمراً متسامحاً فيه لدى جماعات أو طبقات أخرى ، وقد يكون موضع إستهجان داخل ثالثه ...

فأنصار المدخل التصنيفي (أو مدخل العنونة إذا ما أردنا الترجمة الدقيقة) يرون أن العملية التي يحدد المجتمع من خلالها السلوك الإنحرافي ورد فعل المجتمع إزاءه ، وما يهدف إليه من هذا ، أكثر أهمية في علم الاجتماع من مجرد التركيز على تقييم السلوك المنحرف في ذاته . يضاف إلى هذا أن رد فعل المنحرف إزاء موقفه لا يعد ببساطة أمراً يتعلق بإختياره الشخصي كما يزعم أنصار نظرية بناء الفرصة ، ولكنه أمر يتعلق بعدة إعتبارات من بينها رد الفعل المجتمعي المتوقع Societal reaction ولعل تصور « ليمر » Limert لما يطلق عليه « الإنحراف الثانوي » Secondary deviance ، يشير إلى تلك الجوانب من سلوك المنحرف التي تنبثق عن محاولة أخذ رد فعل المجتمع في الإعتبار إذا ما أقدر على العمل الإنحرافي . فهناك عدة تفاعلات تدور في نفس الشخص قبل أن يقدم على إرتكاب الفعل الإنحرافي ، ومن أهمها أنه سوف يعد

غير سوى فى نظر المجتمع العام ويصنف على أنه شخص منحرف وقد يكون الإنحراف ذاته أمراً راجعاً إلى محاولة المنحرف تجنب إنحراف أشد . ومثال هذا اللجوء إلى المخدرات قد يكون هروباً من واقع مؤلم قد يدفع صاحبه إلى إنحرافات أخطر .

ويمكننا القول بأن تصور المشكلة الاجتماعية أمر مختلف عليه فى هذه المداخل الخمسة بشكل واضح (١٤) . فالمشكلة فى نظر أنصار المدخل الأول (الباثولوجيا الاجتماعية) ترجع إلى جوانب الضعف فى شخصية الأفراد أو فى أداء النظم لوظائفها .

مصدر المشكلات الاجتماعية هو عدم كفاءة القواعد أو المعايير فى تنظيم العلاقات أن المشكلات الاجتماعية تنجم إما عن صراع بين الجماعات الاجتماعية الأساسية داخل المجتمع ، وإما عن صراع المصالح بين الأفراد والجماعات . ويشير أنصار المدخل الرابع (مدخل الإنحراف) إلى أن المشكلات تنبثق عن إنتهاك القواعد أو المعايير من جانب بعض أفراد أو جماعات المجتمع ، بسبب عجزهم عن تحقيق الأهداف الرغوب فيها ثقافياً (١٥) . وهم يرجعون هذا العجز إلى عدم تحقيق العدالة فى توزيع الفرص بين المجتمع وأخيراً فإن أنصار الخامس (مدخل التصنيف أو العنونة) فإنهم يرون أن المشكلة أمر يتعلق بوجهة نظر من يحكم ، إلى جانب أنها أمر يتعلق بعملية تصنيف المجتمع لأعضائه إلى محافظين أخلاقياً ومنحرفين أخلاقياً .

ومع أن منظورات أنصار هذه المداخل الخمسة مختلفة إلى حد ما ، إلا أنها ليست مناقضة ، الأمر الذى يتيح لنا الاستفادة منها جميعاً عند دراسة المشكلات الاجتماعية داخل مجتمع معين وقد حاول بعض الباحثين التوفيق بين المداخل الثلاثة الأخيرة (نظرية اللامعيارية Anomie theory ونظرية التصنيف Labelling theory ونظرية صراع القيم Value conflict) ، ذلك من أجل إثراء التحليلات السوسيولوجية للمواقف المشكلة والسلوك المشكل .

التحليل السوسيولوجى للمشكلات الاجتماعية :

يتطلب التحليل الموضوعى للمشكلات الاجتماعية أن يكون الباحث واعياً بكيفية تحديد المجتمع لموقف ما على أنه موقف مشكل ، وكيفية إستقرار السلوك الذى يقف وراء قيام الموقف المشكل . وقد أوضح « فولر » Fulier و « مايزر » Myers فى دراسة لها بعنوان « التاريخ الطبيعى للمشكلة الاجتماعية » - Natural history of social problem ، أن كافة المشكلات الاجتماعية تمر خلال ثلاثة مراحل تتعلق بالتحديد أو التعريف

definable stages أو خلال ثلاثة مراحل ضرورية حتى تتم الصياغة النظامية للمشكلة وهذه المراحل هي :

- ١ - الوعي بالموقف المشكل . awariness
- ٢ - تقرير السياسة . Policy determination
- ٣ - الإصلاح . Reform

ولا تتضح هذه المراحل بالنسبة للمشكلات الكبرى لمجتمعنا ، حيث أنه قد إنتقل - منذ زمن طويل - إلى المرحلة الثالثة وهي محاولة الإصلاح والمواجهة ، خاصة بالنسبة لبعض المشكلات كالجريمة والتبعية والإقتصادية والفساد السياسى ... إلخ . ولكن هذا لا يمنع من الإستفادة بنظرية «فولر» و «مايرز» طالما أن تحديد المجتمع ونظريته أو أسلوب ومضمون وعيه بالمشكلة وأسلوب مواجهتها يختلف من وقت لآخر . ومن المنطقى أن المشكلة تبدأ بوعى أفراد وأعضاء جماعات معينة بقيام موقف يمثل تحدياً للقيم والمعايير القائمة ، وينتج عنه آثار مدمرة أو غير مرغوب فيها . ويلي ذلك مناقشة حول مايجب إتخاذ إزاء الموقف الذى تم تشخيصه على أنه مشكلة . وينجم عن هذا النقاش قرارات معينة ، مالمثل أن تجد طريقها إلى التنفيذ لإصلاح الوضع ومواجهة المشكلة .

ويجب على الباحث الاجتماعى الذى يهتم بدراسة مشكلة معينة أن يحدد خصائص الجماعة التى تعانى أو نوعية من تهمم المشكلة . فهناك عدة مستويات تختلف من الضيق إلى الإتساع يمكن إيجازها فيما يلى (١٦) :

أولاً : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر العلماء والمختصين فى حين أن أهالى المجتمع لايشعرون بها . ومثال هذا نظرة الباحثين فى الطلب والصحة العامة إلى واقع الأهالى فى المجتمعات البدائية أو القروية . فهم قد يزعمون أن هذا الواقع يمثل مشكلة كبرى ، فى حين لاينظر إليه الأهالى على أنه كذلك .

ثانياً : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر بعض أبناء المجتمع ، ويحاولون إقناع بقية أهالى المجتمع بوجودها من أجل العمل الجماعى على مواجهتها .

ثالثاً : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر جماعة ضغط معينة Pressure group تعمل على إبرازها وإنتزاع الإهتمام بها من جانب الآخرين مثل مشكلة التمييز العنصرى فى أمريكا فى بداية هذا القرن .

رابعاً : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر جماعات الصفوة فى المجتمع وغالبا

ما تستطيع هذه الجماعات نشر وجهات نظرها وتعبئة الآخرين من أجل مواجهة المشكلة

خاتمة: قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر أبناء المجتمع ككل سواء الصفوة أم الجماهير .

ولاشك أن هذا التحليل الذي يتعلق بالخطورة الأولى في مشروع « فولر » وهى الوعى بالمشكلة ، أو حجم هذا الوعى ونوعية الجماعة التى يتحقق لديها الوعى بالمشكلة « يؤثر بشكل واضح على الخطوتين التاليتين وهما تحديد السياسة اللازمة لمواجهة المشكلة . وتنفيذ برامج المواجهة فعلاً . وهناك مجموعة من التساؤلات التى يجب طرحها عند دراسة المشكلات على أى من المستويات السابقة وداخل أى مجتمع من المجتمعات ، ونوجزها فيما يلى (١٧) :

١ - ماهى المشكلة ؟ وماهو الموقف الموضوعى الذى يحدده بعض الأفراد أو الجماعات أو المجتمع بأكمله على أنه مشكلة .

٢ - ما هو حجم المشكلة أو إتساعها ؟ هل تتعلق بفترة معينة مثل مدرسى التعليم الإبتدائى أو العاملين فى شركة ما أو بتلاميذ المدارس خلال عطلة الصيف أو بمجتمع محلى معين ... إلخ ، أم أنها تنتشر على نطاق واسع مثل التسبب والإنهيار الخلقى داخل المجتمع ككل ؟

٣ - هل تم التفكير حول هذه المشكلة من جانب بناء القوة أو جماعات الضغط أو النفوذ أو التأثير داخل المجتمع ؟ أم أنها تعتبر شيئاً لاستحق التفكير أو إنها أمر لايمكن إتخاذ إجراء ما حياله ؟

٤ - ما الذى تم إتخاذه بالفعل إزاء المشكلة من إجراءات فعلية ؟ أم أن كل ماتحقق هو مناقشات خطابية ليس إلا ؟

٥ - ما هو مدى تأثير السياسة الموضوعية لمواجهة المشكلة على تحقيق الهدف الفعلى منها ؟ سواء بالقضايا عليها نهائياً أو التخفيف من حدتها أو التغيير من شكلها ؟

ويستهدف الباحث الإجتماعى عادة عند بحث المشكلات الإجتماعية ، محاولة تحقيق هدف علمى خالص - يتمثل فى الفهم والتحليل وبيان الأسباب والعوامل والنتائج - وهدف تطبيقى يتمثل فى مساعدة المجتمع على مواجهة المشكلة

غير أنه قد يتضح للباحث أن المشكلة هي ذاتها المشكلة الحقيقية بمعنى أن الموقف الذى يصفه أبناء المجتمع - أو بعضهم - على أنه مشكلة ، لا يمثل فى الواقع أى مشكلة حقيقية ، ولا ينجم عنه أية أخطار تهدد المجتمع ، بل أن المشكلة ذاتها ستزول لو أن أعضاء المجتمع راجعوا تحديدهم للموقف ونظروا إليه على أنه موقف طبيعى تماماً . وهذا هو - على سبيل المثال - ما إنتهت إليه لجنة الدراسة التى شكلت فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة مشكلة الأدب المكشوف Pornography . وعلى العكس من ذلك فقد يحاول الباحث الإجتماعى إلقاء المزيد من الضوء على المشكلة من أجل إبرازها وتوضيح أنها أكثر خطورة مما قد يظن البعض .

ولنا أن نتساءل عما يمكن للمشتغلين بالعلوم الإجتماعية أن يقدموه بصدد المشكلات الإجتماعية من إسهامات . ويجيبنا « هوارد بيكر » على هذا التساؤل بأن هناك خمسة مجالات يمكن أن تبرز فيها إسهامات علماء الإجتماع وهى (١٨) .

أولاً: إبراز التصورات المختلفة لأبناء المجتمع وجماعاته لنفس المشكلة . فتصور المشكلة وتعريفها يختلف داخل نفس المجتمع باختلاف الجماعات والطبقات ويختلف من وقت لآخر كما يختلف باختلاف المجتمعات ، وهو بهذا يوضح حقيقة النسبية والإختلاف فى التفكير حول المشكلات مما يمهّد الطريق للإلتقاء بين وجهات النظر المختلفة من أجل رسم سياسة للمواجهة متفق عليها ، بعيداً عن التعصب أو تصوير كل جماعة لأرائها على أنها الآراء الوحيدة والنهائية فى الموقف .

ثانياً: ويمكن للباحثين الإجتماعيين الإسهام فى فهم ومواجهة المشكلات الإجتماعية من خلال تحليل الفروض التى تكونها الأحزاب أو الجماعات المهتمة بالمشكلة حول كيفية ظهور وتكوين وسير الموقف فالجماعات المسؤولة عن تقرير سياسة حل المشكلات وتنفيذها غالباً ما تعمل طبقاً لنماذج ضمنية Implicit models حول ما يجرى داخل المجتمع وفى العالم ككل . وربما تتناقض هذه الفروض كما تتناقض تصورات وتعريفات المشكلة الواحدة تماماً . وهنا يمكن للباحث أن يقوم بفحص الفروض والنماذج الضمنية التى تقف خلف سياسات مواجهة المشكلات لبيان مدى سلامتها ودقتها وكفايتها فى تحقيق المواجهة الفعلية لها

ثالثاً: ويحاول الباحث تطبيق خبرته المنهجية فى إختيار الرّوض السابق ذكرها من خلال الأبحاث الواقعية . وهو هنا يحاول أخذ كافة الجوانب المتشابكة والمعقدة للموقف فى الإعتبار . كما أنه يحاول تحقيق أقصى درجة ممكنة من الحيّدة والموضوعية . وقد

يصل الباحث إلى فساد الأسس أو الفروض التي تبني عليها سياسة المواجهة فقد يصل الباحث إلى أن إقامة مراكز إجتماعية أو برامج التدريب على الوظائف لا تحل مشكلات الفقر ، وأن رفع ميزانية التعليم والمزيد من الإنفاق على المدارس لا يحسن (بمفرده) الأداء التعليمي أو العائد منه أو أن نظام السجون لا يعيد تأهيل المجرم إجتماعياً ليصبح أكثر قدرة على مواجهة متطلبات الحياة الإجتماعية السوية بعد خروجه ... إلخ .

وإبها : ويمكن للباحث من خلال أبحاثه الواقعية وتحليلاته الموضوعية أن يقدم نموذجاً للمواجهة أكثر قدرة على تحقيق المقصود منه . ويعتمد هذا النموذج على الفهم العلمي لعوامل ظهور الموقف المشكل وإرتباطاته بغيره من مواقف ونظم وظواهر إجتماعية ، وبإيجاز فإنه يعتمد على الفهم العلمي لديناميات المشكلة Dynamics of the Problem . ومن خلال هذا الفهم يستطيع الباحث أن يتنبأ بأثر السياسات والبرامج على المشكلة القائمة ومدى قدرتها على تحقيق ذلك أو ما يمكن أن تؤدي إليه ، فقد تؤدي إلى تفاقمها وزيادة حدتها . ومثال ذلك مدى كفاءة سياسة معينة للضرائب في التقليل من التهرب والحفز على الإنتاج وتشجيع المشروعات الخاصة ، أو مدى كفاءة سياسة معينة للإسكان على مواجهة مشكلة الإسكان ... إلخ .

ثامها : وعلى الرغم من محاولة تحقيق الموضوعية الكاملة في فهم وتحليل المشكلات الإجتماعية ورسم خطط المواجهة ، إلا أن الباحث . الإجتماعي لا يمكنه تجنب الأحكام القيمية كلية . فهو يرى مثلاً أن « الجريمة » يجب أن يعاقب عليها . أو أنه يجب محاربة الفساد السياسي ... إلخ . وهنا يحاول تفسير هذه الأحكام تفسيرات عقلية مقنعة .

مفهوم الأمراض الإجتماعية The concept Sociopathy :

إحتل مفهوم المرض الإجتماعي جانباً كبيراً من تفكير بعض الباحثين وفي مقدمتهم « ريدبين » Read Bain الذي قام بدراسة حول هذا الموضوع (١٩) وهو يرى أننا معتادون على تعبير الجوانب المرضية في البيولوجيا أو علم الأمراض Pothology الذي يشير إلى خلل معين في الكائن العضوي . Malfunction of Organism ، كما أننا معتادون على تعبير الجوانب المرضية النفسية والذي يشير إلى خلل في الجهاز النفسي للإنسان أو إختلال في أداء الشخص لوظائفه النفسية Function of the person وقياسياً على ذلك نستطيع إطلاق تعبير المرض الإجتماعي Sociopathy على

سوء أداء المجتمع أو أحد نظمته - لوظائفه - Malfunction of the society or some part thereof ويشير « بين » Bain إلى أننا نصف النظام الإجتماعى بأنه نظام مريض Sociopathic عندما يعجز عن أداء وظائفه أى يعجز عن إشباع الحاجات المنوطة بشكل مرض ، أو عندما يتداخل مع غيره من النظم فى إشباع نفس الحاجات بشكل غير متناسق ، أو عندما يفشل فى التوافق مع ما يحدث من تغيرات تكنولوجيا أو أيديولوجية داخل المجتمع ، أو فى حالة عدم إستخدام الموارد إستخداما رشيدا الأمر الذى يتسبب عنه كثرة المهدر أو العادم من الموارد . فوظيفة النظام الإقتصادى إشباع حاجات الناس من الإنتاج والإستهلاك والتوزيع ، والنظام السياسى وظيفته الأساسية تحقيق التكامل الإجتماعى والسياسى وممارسة الحكم بشكل مرض فى المجتمع ، ولك لنظام وظائف محددة كالتعليم والأسرة ... إلخ فإذا فشل فى أداء وظائفه نتأثر مشكلات الطلاق والمرضاة ، يتحول إلى نظام مريض حيث أنه يسهم فى ظهور العديد من التوترات والمشكلات المجتمعية ، فإذا فشل النظام الأسرى فى أداء وظائفه نتأثر مشكلات الطلاق وتفكك الأسرة وإنحراف الأبناء وتفكك الشخصية وإنخفاض معدلات الأداء ... إلخ ، وإذا إشتد الخلل فى النظام التعليمى سواء بالتسرب أو الفشل الدراسى والرسوب أو عدم كفاءته فى مواجهة متطلبات النظم الإجتماعية الأخرى ، يطلق على النظام فى هذه الحالة صفة المرض .

ولعل المشكلة هنا تتمثل فى عدم إمكانية تحقيق الإتفاق بين الملاحظين أو الدارسين ، فى مجال تحديد الجوانب الصحية والمرضية للنظام . ويمكننا أن نربط المرض النظامى الإجتماعى بالتغير الإجتماعى . فقد يكون النظام صالحاً فى وقت معين ، ولكنه يصبح غير صالح بعد حدوث مجموعة من التغيرات التى تتطلب إحداث تغيرات كبرى فى وظائفه . فإذا فشل النظام فى التوافق مع المواقف المتغيرة يصير نظاماً مريضاً . ويمكننا أن نضرب مثالا على هذا بنظام التعليم فى مصر ، فقد كان بشكله التقليدى النظرى قبل الثورة متوافقا مع ما هو متوقع منه فى إخراج الموظفين وخلق العقلية النظرية المحافظة ، ولكنه بع الثورة صار مسئلا عن خلق الموظفين والمنمين فى كافة المجالات . ويمكن تقييمه فى ضوء مدى وفاء بهذه الإلتزامات المتوقعة منه .

وهناك طائفة من المشتغلين بعلوم النفس والمجتمع والطب العقلى يحاولون تفسير الأمراض العقلية والنفسية فى ضوء نماذج التفاعل الإجتماعى وعلاقة الفرد بالجماعة . على أساس أن نموذج التفاعل وطبيعة الصراعات والضغط الإجتماعية المعينة التى يعانىها الفرد هى التى تشكل خبرات إجتماعية وإنفعالية عنيفة ، تؤثر على بنائه

العضوى الأمر الذى يتيح الفرصة للاختلالات العصبية والعضوية .

ولا شك أن هناك قدراً من الحقيقة فى هذا الرأى فمعدلات التغير الإجتماعى والثقافى السريعة يمكن أن تخلق مواقف اللاتثبت *uncertainty* وصراع القيم وعدم معرفة النموذج الفكرى والسلوكى المناسب فالنماذج التقليدية تصبح مرفوضة ، وهى النماذج التى ألفها الفرد وتوحد بها . أما النماذج الجديدة فهى مستحدثة لم يألفها الفرد ولا يعرف أبعادها ووطبيعتها بعد . كذلك فإن نموذج العلاقات والتفاعلات فى ظل المواقف المتغيرة تصبح مختلفة تماماً عما ألفه الفرد وإطمأن إليه ، خاصة إذا كانت تسير فى اتجاه الرسمية والتعاقدية اللاشخصية . ويتضح هذا بجلاء فى حالات التحضر السريع وتزايد نطاق التصنيع وعمليات التنمية والتحديث الإجتماعى والثقافى يمكن أن تكون من داخل مثل إكتشاف ثروات جديدة أو خطط للتنمية وقد تكون من الخارج كلما كان التغير تلقائياً وتدرجياً ، جنب الفرد التعرض للمواقف التغيرية السريعة الأمر الذى لا يثير مشكلة التكيف والتوافق بنفس القدر الذى يحدث فى التغير السريع والمخطط .

ومن المعروف علمياً وتطبيقياً ، أنه مع تزايد تعقد المجتمعات وتعقد التنظيمات والنظم والعلاقات وتعقد التركيب الطبقي فى المجتمع ، تزايد الإضطرابات النفسية والعقلية . ويمكن أن نتثبت من صحة هذا الرأى بمقارنة المراض النفسية والعقلية والإجتماعية فى المجتمعات الصناعية الحديثة بمثلتها فى المجتمعات التقليدية والمتخلفة . وقد صارت الحياة الإجتماعية فى المجتمعات الحديثة تمثل ضغطاً عنيفاً على الإنسان لدرجة أن بعض الباحثين يرون أنه لامجال للتساؤل حول أى شخصية عما إذا كان عصابياً أم لا ، وإنما من الأصح التساؤل حول درجة العصابية التى يعانىها .

ومن يدرس الإحصاءات فى العالم الغربى التى تتعلق بالإنحرافات النفسية والإجتماعية يدرك ما تنسم به الحضارة الغربية من مشكلات نفسية وإضطرابات صحية وخلقية وذيوع الأمراض النفسية والمهنية وإنتشار الجريمة والطلاق وتفكك الأسرة والإنتحار والمخدرات ، وفساد العلاقات الإنسانية وشيوع الفردية والمصلحية القاتلة .

وقد ظهر أن الأمراض النفسية والإجتماعية نادرة بين الشعوب البدائية المتخلفة والمجتمعات غير الصناعية وبين سكان المجتمعات الريفية ، على عكس الحال بالنسبة للمجتمعات الصناعية المتقدمة تكنولوجياً فقد ظهر من إحصاء أمريكى حديث أن حوالى ٣٠٪ من جميع المترددين على المستشفيات ، ٥٠٪ من المترددين على العيادات الخاصة يعانون من إضطرابات نفسية إنفعالية ، مصحوبة أو غير مصحوبة ،

بأمراض جسدية . وتقدر الإحصاءات الأمريكية أن ٧٥٠.٠٠٠ را جريمة خطيرة ترتكب كل عام ، وأن ١٥٠٠.٠٠٠ ر ١٥٠٠.٠٠٠ طفل بين السابعة عشر من العمر تقبض عليهم الشرطة ، منهم ٢٥٠.٠٠٠ يقدمون للمحاكمة . كذلك تدل الإحصاءات على أن عدد مدمني الخمر لا يقل كل عام عن أربعة ونصف مليون مدمن مشكل ، وإن حالات الإنتحار تقدر ب ١٧.٠٠٠ حالة كل عام ، أما عدد محاولات الإنتحار فأكبر من ذلك بكثير . أما عن الطلاق وإنتشاره وسخف الأسباب الداعية إليه فقد بلغ حالة طلاق في أربعة زيجات ، وهي نسبة مفعمة هذا إلى جانب شيوع تفكك الأسرة وفقدان الجو الأسرى للأبناء والإنفصال الروحي بين الزوجين على الرغم من السكن في شقة واحدة .

يضاف إلى هذا كله تزايد حالات السخط من الناس ومن العمل ، هي حالات لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى واقع الحياة الإجتماعية في ظل مجتمع صناعي رأسمالي متقدم . كذلك تعاني هذه المجتمعات من الإضطرابات الخلقية كما يبدو في التمرد والإستخفاف بالقيم والجزع وقلة الصبر وضعف القدرة على إحتمال الحرمان وإطلاق العنان للنزوات الجنسية والعنوانية ، أو كما يبدو في التبذير والميل إلى السيطرة وطفيان العاطفة والإنفعال على السلوك .

يضاف إلى هذه ظواهر إجتماعية مرضية تفشت داخل تنظيمات العمل كالمصانع والشركات الكبرى مثل كثرة تغيب العمال وكثرة تنقلهم من عمل لآخر وتواتر حوادث العمل النفسية وظهور الإعياء الصناعي وكثرة الإضطرابات ومختلف ألوان الصراع والإدارة وبينهم وبين أصحاب الأعمال .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الصورة من القلق الجماعي وفقدان السند والأمن وما يعانيه الناس من صراع في القيم وصراع بين الأجيال والتناقض بين ما هو مطلوب منهم وما يمكنهم عمله فعلاً ، وصراع طبقي إقتصادي وإنهيار سلطة الأسرة وتفكك المجتمع والعلاقات ... إلخ ، أقول أن هذه الصورة المرضية للمجتمع ليست قاصرة على المجتمع الأمريكي وحده ولكنها تمتد لتشمل مجتمعات الغرب الصناعية كذلك ، يضاف إلى هذا أن الكثير من جوانب هذه الصورة ليست قاصرة على المجتمعات الرأسمالية وحدها وإنما توجد كذلك داخل المجتمعات الاشتراكية . وقد أجريت دراسات للوقوف على العوامل والأسباب التي أدت بالحضارة الغربية إلى عكس ما كان يرجى منها .

وهذه العوامل والصراعات والمنغصات والضغطات المختلفة في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، من شأنها أن تهز الكيان النفسي لأشد الشخصيات سلامة وإتزاناً ، وأن تثير

القلق والشعور بالحرمان فى أكثر النفوس صلابة وإستواء قم يكن ثمة بد من إحتيال الناس بشئ من الحيل الدفاعية لدرء هذا القلق أو تجنبه أو الهروب منه . وهنا لجأ الناس إلى الإشراف فى كل النشاط والعمل والتخزين والشراء ، ثم إصطنعوا النفاق والكذب والإسواف فى ممارسة الجنس والإهتمام بالحفلات الصاخبة والمباريات الصارخة والموسيقيا المجنونة ... إلخ . ويمكننا أن نلمح فى كل هذه الصورة محاولة للهروب من الواقع المؤلم ومما يزيد من وطأة الحضارة الغربية على الأفراد والجماعات هناك ، ضعف الإيمان والمعتقدات الدينية نتيجة لغلبة العلاقات والتعاملات المادية هناك . ولاشك أن غياب أو ضعف الإيمان القوى بالله يجعل الإينان كالريشة فى مهب الريح ومن الملاحظ أن الناس فى ظل الحضارة الغربية قد إستبدلوا العقائد الدينية بإعتقاد فى العلم كمنقذ ومخلص ، وهو ما يطلق عليه العلمانية secularism الجارفة ، ومن المعروف أن الدين من حيث هو عقيدة وتنظيم للمعاملات بين الناس نو أثر عميق فى تكامل الشخصية وإتزانها . فهو يرضى حاجات الإنسان إلى الأمن ويزيد من ثقته بنفسه ويمنحه الجرأة فى مواجهة الحياة ، وتمنحه العزاء والسلوى حين تتأزم الأمور ، ويقوى الترابط والتراحم بينه وبين غيره . هذا إلى جانب أنه محرك خلقى قوى ، وعامل دفاعى مكين ضد كافة حالات الإغراء وهو لهذا كله ضرورة نفسية وضرورة خلقية وضرورة إجتماعية وضرورة كتمهيد للحياة الآخرة لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر .

ويجب علينا ونحن نعدد الظروف الإجتماعية والثقافية التى تسهم فى إفراز الأمراض النفسية والإجتماعية ، يجب أن نركز على العامل الإقتصادى الذى يتمثل فى إنعدام الأمن المادى والخوف من البطالة وعدم كفاية الأجر والشعور بالظلم والإستغلال وما يؤدى إليه من صراعات طبقية ، ولكن يجب القول أن هذا العامل يقف جنباً إلى جنب مع العوامل الأخرى مثل التصنيع والحروب وتزايد عمليات التحضر وضعف الشعور والوازع الدينى ونمو العلمانية وتفكك الروابط الأسرية وسيادة العلاقات الرسمية والصورية والوقتية والتعاقدية ... إلخ ، هو ما يمكن أن نفسر فى ظله المشكلات النفسية والإجتماعية التى تعانى منها المجتمعات المتقدمة صناعياً .

ما هو دور عالم الإجتماع إزاء المشكلات الإجتماعية :

يذهب بعض الباحثين إلى أن عالم الإجتماع يجب أن يقوم بدور الطبيب الإجتماعى Social Physician فهو القادر على تشخيص الأوضاع الإجتماعية الصحية والمرضية فإذا كنا نلجأ إلى الطبيب فى حالة الأمراض الجسمية وإلى المحامى فى حالة المشكلات القانونية وإلى المهندس الميكانيكى فى حالة إعطال السيارة ، فمن

المنطقى أن نلجأ إلى عالم الاجتماع فى حالة المشكلات الإجتماعية غير أن القيس ليس سليماً بكليته ، فذهابنا للطبيب عن قدرة الطبيب فحسب ، وإنما يصدر أساساً عن إقتناعنا بهذه القدرة ، وبالنسبة لعالم الاجتماع لا يوجد إتفاق حتى الآن بين المسئولين والجمهور على قدرته بالنسبة لمواجهة المشكلات الإجتماعية .

يضاف إلى هذا أن الأمر الأمراض والحلول الإجتماعية بالحسم والدقة كما هو الشأن فى عالم الطب ، فكما رأينا هناك العديد من القيم المتصارعة تثار حول المشكلات الإجتماعية إعتباراً من مدى قيام المشكلة أصلاً ، حتى تقرير أنسب الأساليب لمواجهتها ، هذا إلى جانب أن علماء الاجتماع يستخدمون الأساليب العلمية لفهم وتحليل المشكلات الإجتماعية ، الأمر الذى يطلب نفقات كثيرة ووقتاً طويلاً وهذا مالا يرضى عنه جمهور المعانين من المشكلات أو المسئولين عن المجتمع فى أغلب الدول ، وهنا تكون الفرصة سانحة لحصول أدياء العلم ومحترفى السياسية من الإنتهازيين Opportunist politiciens على شعبية بتقديمهم الحلول السطحية والعاجلة .

غير أن كل هذا لاينفى أو يقلل من دور المشتغلين بعلم الاجتماع فى مجال فهم وعلاج المشكلات الإجتماعية ، فدورهم قد يمارس بشكل غير مباشر من خلال أبحاثهم ودراساتهم التى توقظ الوعى لدى المسئولين أو الجمهور بوجود المشكلة وبإبعادها وعواملها ويأتجح الأساليب العلمية لمواجهتها ، هذا إلى جانب أن الكثير من الدول المتقدمة تستعين بخبرة علماء الاجتماع بصورة رسمية من خلال إشراكهم فى لجان البحث والتقييم والتخطيط ومتابعة البرامج الإقتصادية والإجتماعية ، كما أن الكثير من الدول تستعين بعلماء الاجتماع كمستشارين وفى كل الأحوال يبقى القرار النهائى فى يد السياسيين .

وقد إهتم علماء الاجتماع منذ البداية بدراسة المشكلات الإجتماعية ، حتى أن نشأة هذا العلم فى فرنسا إرتبطت بمحاولة « سان سيمون » S. Simon وأتباعه - وفى مقدمتهم « كومت » Comte - تحقيق الفهم العلمى للمجتمع ، من أجل تحقيق مواجهة أفضل لمشكلات ما بعد الثورة فى فرنسا ، ومع هذا فإن علم الاجتماع لم يستطع حتى الآن أن يقدم نظرية محققة متفق عليها فى مجال المشكلات الإجتماعية - على حد قول « لى رينوتر » L. Rainwater ولكن هذا لايعنى عدم ظهور مداخل مناسبة فى دراسة وفهم المشكلات الإجتماعية فى نطاق علم الاجتماع . فهناك من العلماء من يركز على دراسة مشكلات إجتماعية محددة (كالجريمة أو التفكك أو الصراع إلخ) من حيث أنماطها والعوامل المؤدية إليها ، وطبيعة الشخصيات المسببة لها (فى

حالة الانحراف والسلوك الإجرامى) ... إلخ وهناك من العلماء من لا يهتمون بدراسة المشكلات الإجتماعية فى ذاتها ، وإنما يركزون على العمليات التى يتم للمجتمع من خلالها تقييم موقف إجتماعى ما على أنه موقف مشكل ، ورد فعل المجتمع إزاء هذا الموقف . وقد يحاول العلماء - على حد قول « هوارد بيكر » H.S.Becker البحث عما إذا كان الموقف الموضوعى الذى يحدده المجتمع على أنه مشكلة لها وجود أصلاً .

فلبناء بعض المجتمعات يرون أن مشكلات مجتمعهم تتمثل فى السحر والعين الشريرة Whichcraft والحسد ... إلخ ، فى حين أن هذه الأشياء ليس لها وجود أصلاً من منظور العلم الحديث (حتى الآن على الأقل) .

ويمكن القول بأن محاولة التعرف على كيفية تقييم المجتمع للموقف على أنه مشكلة ورد فعله إزاءها ... هو المدخل السوسيولوجى الدقيق فى فهم ودراسة المشكلات الإجتماعية . ذلك لأن دراسة المشكلات فى ذاتها - كالجريمة والمرضى العقلى والصراعات ... تتطلب مدخلاً متكامل داخله نتائج علوم عديدة - مثل علم الإنسان والسياسة والإقتصاد .. حتى نتمكن من تحقيق الفهم الموضوعى لها . هذا وقد سبق أن أشرنا خلال الصفحات السابقة إلى العديد من الأنوار التى يمكن للباحث الإجتماعى أن يسهم من خلالها فى فهم ومواجهة المشكلات الإجتماعية .

مراجع الفصل الخامس

- (1) John F. Kuber : Sociology : A. Synopsis of principles N.Y. Apleton Censury Crofts 1968 pP. 581 -583.
- (2) Lee Rainwater (ed) : Devance and Liberty : A Survey of modern perspectives on deviant behaviour Aldine Publishing Co Chicago. 1974 - P.1.
- (3) J.F.Kuber : op. cit, p. 585.
- (4) Ibid.
- (5) Ibid.
- (٦) نبيل السمالوطى : البناء النظرى لعلم الإجتماع - دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٤ .
- (٧) إيفانز بريتشارد : الأنثربولوجيا الإجتماعية - ترجمة د . أبو زيد - الدار القومية سنة ١٩٥٨ .
- (8) L Rainwater : op. cit, pP. 3 - 4 .
- (9) Ibid : P. 5.
- (10) L. Rainwater. Introduction : The study of social problems in Rainwater. (ed) : op. cit, p. 4.
- (11) Ibid p. 5.
- (١٢) انظر فصل الإنحراف والإمتثال فى كتابى البناء النظرى لعلم الإجتماع السابق الإشارة إلي .
- (13) L. Rainwater; op cit, p. 6.
- (14) Ibid p. 7
- (15) Kai Erikson ; Notes on the sociology of deviance in L Rainwater (ed) Deviance and Liberty : Op cit, pP 17 - 23

(16) L. Rainwater, op cit, pP. 17 - 23

(17). Ibid pp. 9 - 10.

(18) Ibid pp. 10 - 11

(19) Read Bain : The Concept of sociopathy : Sociology and social research - Vol - 38 - September - October 1953 - pP. 3 - 6.

الفصل السادس

الأيديولوجيا ودراسة القانون في علم الاجتماع

- (١) دراسة القانون في علم الاجتماع
- (٢) الوظائف الاجتماعية للقانون
- (٣) القانون والسلطة والضبط
- (٤) القانون من منظور علم الاجتماع
- (٥) مجال البحث في علم الاجتماع القانوني
 - (أ) الجانب النظري
 - (ب) الجانب التطبيقي
- (٦) النظام القانوني وعلاقته بالنظم الاجتماعية الأخرى
 - (أ) القانون والنظام الإقتصادي
 - (ب) القانون والنظام الأسري
 - (ج) القانون والنظام السياسي
 - (د) القانون والنظام الديني
- (٧) سوسيولوجية الفكر القانوني
- (٨) مراجع الفصل السابع

دراسة القانون فى علم الإجتماع :

يعد القانون فى نظر أغلب علماء الإجتماع مثل « بروم » Broom و «سلزنيك» Selznick أحد النظم الإجتماعية الكبرى التى تسهم فى تحقيق التكامل الإجتماعى داخل المجتمع ، مثله فى ذلك مثل النظام التربوى والنظام الدينى فالنظام القانونى يسهم فى تحقيق التماسك والإنتظام الإجتماعيين ، كما يسهم فى إستمرار التنظيم الإجتماعى من خلال تحديد نماذج السلوك الواجب القيام بها من جانب أعضاء المجتمع . كذلك فإن القانون يعد مؤشراً للقيم الثقافية ، حيث أنه يحدد مجالات التطلع لدى الأعضاء . فالقانون يحدد الخصائص والصفات المرغوب فيها من خلال نظام المكافآت والمزايا والعقوبات (١) .

والواقع أن النسق القانونى Legal System مجال متسع للصراع ، إلى جانب أنه مصدر للإستقرار والتكامل الإجتماعيين . فالمحاكم ورجال القانون وأجهزة الشرطة وبعض الأجهزة الأخرى تهتم بمختلف أوجه النزاع وإنتهاك القواعد والمعايير الإجتماعية . ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى القانون على أنه وسيلة نظامية عامة-Public institutionalised mechanism لمواجهة وحسم الخلافات التى تنشأ داخل المجتمع . ولعل هذا هو ما يجعل من إسهام القانون فى دعم البناء التنظيمى والتكامل الإجتماعى إسهاماً إيجابياً ، حيث أنه يحدد نماذج السلوك المقبولة وغير المقبولة ، كما يحدد الجزاءات الدقيقة الكفيلة بإتباعه (٢) .

ويمكن فهم طبيعة القانون من خلال معرفة مجموعة من الجوانب المتعلقة به أهمها مايلى :

- ١ - ما يسهم به القانون بالنسبة للمجتمع والثقافة والفرد .
- ٢ - المصادر المتميزة للقانون وأساليبه ومشكلاته .

ومن خلال هذه المعرفة يمكننا فهم طبيعة القانون كنشاط أو كنظام حيوى يودى مجموعة من الوظائف الإجتماعية . والواقع أن النظام القانونى لا يقتصر على مجموعة من القواعد والمعايير فحسب ، ذلك لأنه يتضمن إلى جانب ذلك مجموعة من الجماعات القانونية والأجهزة القانونية أو أجهزة الضبط الإجتماعى الرسمية العقابية وأجهزة النيابة والشرطة ويمكننا أن نضيف إلى ذلك كافة المؤسسات العقابية ومؤسسات حفظ النظام داخل المجتمع .

الوظائف الاجتماعية للقانون :

ويحدد « ليونارد بروم » L. Broom و « سلزنيك » أهم الوظائف الاجتماعية للقانون فيما يلي (٣) :

أولاً : وظيفة الحفاظ على النظام العام : فالقانون يقدم لأعضاء المجتمع الأسلوب المشروع لحسم صراعاتهم وخلافاتهم والحصول على حقوقهم ، وبالتالي يقدم لهم البديل عن أساليب الصراع والانتقام التي تقوم على أساس العصبية أو القوة الشخصية أو الخداع والمؤامرة . فالقانون يسهم في دعم الأساليب غير الرسمية للضبط الاجتماعي كالأعراف والعادات التقليدية والقيم والتنشئة الاجتماعية . ويمكن أن ندرج ما يقوم به القانون أو النظام القانوني من دور قانع للانحراف ، تحت بند وظيفة حفظ النظام . فالقانون يحاول بقدر الإمكان الحيولة دون وقوع الانحراف من خلال تحديد ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به ، ومن خلال ما يضعه من جزاءات ضد العمل المنحرف ، ومن خلال أساليب الردع والعقاب التي يمارسها على المنحرفين .

ثانياً : تسهيل العمل التعاوني : يقوم المجتمع ويقوم الحياة الاجتماعية داخله على أساس التوقع المستقر لنماذج سلوك الآخرين . فالإنسان يمكنه الإنصراف لعمله وهو مطمئن إلى ما سوف يقوم الآخرون بفعله ، وإلى وأن حقوقه محفوظة مصانة ، إعتدالاً على مجموعة المعايير والقيم والتوقعات الاجتماعية للسلوك ، المنظمة لحركة الناس داخل المجتمع . وإذا كان العمل التعاوني بين مجموعة من الأشخاص بهدف تحقيق مصلحة مشتركة ، يتم داخل المجتمعات التقليدية إستناداً إلى المعرفة الشخصية وروابط القرابة أو الجيرة أو الصداقة ، فإن أعضاء المجتمع الحديث يضطرون للدخول في علاقات ومعاملات ، دون أن يعرف بعضهم بعضاً أو دون الإعتدال على الروابط التقليدية كالقرابة أو الصداقة أو الجواز . وهنا يلعب القانون أو النصوص التشريعية والتنظيم القانوني التعاقدى دوراً هاماً في تأمين كل مواطن على حقوقه ومصالحه المتفق عليها بأسلوب قانوني .

ثالثاً : إرساء الأساس المروع للسلطة والقوة داخل المجتمع : ففي كل مجتمع يوجد صراع مستمر من أجل السلطة والقوة الإقتصادية والسياسية وتتزايد هذه الصراعات وتتعدد أشكالها مع نمو المجتمعات إقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً وأيكولوجياً وسياسياً . ويسهم القانون في تخفيف هذا الصراع من أجل القوة ، وذلك من خلال إرساء مجموعة من المعايير والقواعد التي تحدد أساليب هذا الصراع وطريق

النجاح فيه . فالقانون هو الذى يحدد ، من الذى له الحق فى ممارسة كل نوع من أنواع القوة على حدة . ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك القانونى الدستورى ، فهو الذى يحدد شروط تولى المواقع القيادية أو الرئاسية العليا داخل المجتمع مثل رئاسة الدولة أو رئاسة الوزارة ... إلخ .

رابعاً : توصيل المعايير الأخلاقية لأعضاء المجتمع : فالقانون يحدد مجموعة الحقوق والواجبات الأساسية لكل عضو من أعضاء المجتمع . فهو يحدد الحقوق والمسئوليات ، يدعم هذا التحديد من خلال التحديد باستخدام القوة ضد من لم يلتزم بها . ولعل هذا ما يجعل من القانون وسيلة فعالة وقوية للإلتصال . وبقول آخر فإن للقانون وظيفة تربوية من خلال تعليم الناس النماذج المقبولة وغير المقبولة للسلوك ، ومعايير السلوك السوى والإنحرافى .

ويذهب « بروم » و « سلزنيك » إلى أن هذه الوظائف السابقة ليست قاصرة على القانون كنظام اجتماعى فحسب ، فهناك العديد من النظم الأخرى تسهم فى تحقيق هذه الوظائف والغايات كالنظام الدينى أو التعليمى أو الأسرى (٤) ولاشك أن وظائف القانون فى علاقته بالجماهير ، تختلف باختلاف النظم الاجتماعية الأخرى ، مما يؤكد الإرتباط الوظيفى بين القانون وبين بقية النظم الاجتماعية المكونة لبناء المجتمع . ويمكن القول بأن نشأة القانون إرتبطت تاريخياً بدعم السلطة القائمة وحمايتها فى مواجهة جماهير المجتمع . وقد كان القانون يهدف خلال مختلف مراحله التاريخية - بإستثناء فترات قليلة مثل فترة الدولة الإسلامية خلال عهد النبوة والخلافة - إلى حماية الطبقة المالكة والمتحكمة إقتصادياً ، إلى جانب حفظ النظام والحيلولة دون وقوع الجرائم ، ولاشك أن مفاهيم الجريمة والنظام ترتبط بثقافة كل مجتمع ، وبالتالي تعد مفاهيم نسبية . فقد كانت الطبقة المالكة هى التى تضع القانون - ومازال الأمر كذلك فى بعض مجتمعات اليوم كالمجتمعات الرأسمالية - وبالتالي ، فإنهم كانوا يضمونه نصوصاً تكفل حماية إستغلالهم للطبقات المعدمة من أبناء المجتمع (٥) .

والواقع أن القانون بإعتباره عنصراً ثقافياً ، يتسم بطابع النسبية والتاريخية بالضرورة ولهذا فإننا نتوقع أن تختلف وظائف القانون من مجتمع إلى مجتمع ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل نفس المجتمع . فالقانون فى العصر الإقطاعى كان يعكس بناء المجتمع وثقافته ، حيث كان فى خدمة الأمراء والنبلاء . وهكذا كان الأمر فى المجتمع الرأسمالى حيث كان القانون يعبر عن مصالح الطبقة المسيطرة اجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً

ويمكن أن يتضح هذا الأمر إذا ما حاولنا الكشف عن وظيفة القانون فى كل من المجتمعين الرأسمالى والإشتراكى . فالمجتمع الرأسمالى ينطلق من أساس فلسفى يستمد من نظرية الحقوق الطبيعية التى تؤكد أن للإنسان مجموعة من الحقوق سابقة على التجمع أو على إنتمائه للمجتمع . ولهذا فإنه ليس من حق السلطة الإجتماعية أن تتدخل فى هذه الحقوق . وفى مقدمة هذه الحقوق الطبيعة حق الملكية وحق العمل وحق التفكير والإعتقاد والتعبير . وترجع هذه النظرية تاريخياً إلى فالسفة العقد الإجتماعى مثل «لوك» كما كانت تعبيراً عن واقع إجتماعى معين ، أو عن مصالح الطبقة البرجوازية الصاعدة فى تلك الفترة . يضاف إلى هذا أن النظام الرأسمالى يقوم على أساس عدم التعارض بين المصلحتين الخاصة والعامة بإعتبار أن هناك مجموعة من العوامل القادرة على تحقيق التوازن بينهما مثل جهاز الثمن ونظام الحوافز وآلية السوق .

وفى هذا الإطار يمكن أن تفهم وظائف القانون داخل النظام الرأسمالى وفى مقدمتها المحافظة على الملكية ومنع الإعتداء . ولعل هذا ما أدى ببعض الباحثين إلى إطلاق مصطلح الدولة البوليسية أو الدولة الحارسة على الدولة الرأسمالية خاصة خلال القرن التاسع وقد كشف التطبيق عن فساد هذه الأسس الفلسفية التى تقوم عليها النظرية الرأسمالية . فقد أدى هذا التطبيق إلى نشوء الإحتكارات والإنقسام الطبقي والصراعات الإجتماعية المستمرة والكساد أو الأزمات الإقتصادية الدورية ، بل وإلى الصراع العالمى والحروب والإستعمار ... إلخ وهذا هو ما حتم ظهور وظيفة جديدة للقانون والتشريعات ، وهى تحقيق التوجيه الإقتصادى داخل المجتمع لعلاج هذه السلبيات التى كشف عنها التطبيق التاريخى للأسس الفلسفية للنظرية الرأسمالية . ولكن وظيفة الدولة من الناحية القانونية لم تتغير فى ظل الإقتصاد الموجه ، الذى لم يكن يستهدف تاريخياً سوى علاج مشكلات النظام الرأسمالى مع إستمراره من حيث المبدأ والفلسفة وهكذا بقيت المشكلات قائمة . وهذا هو ما أدى ببعض الدول إلى الأخذ بالنظام الإشتراكى ، حيث تظهر وظائف جديدة للقانون تنطلق من أساس فلسفى مختلف . فحقوق الإنسان وواجباته لا تستمد من مرحلة وهمية سابقة على التجمع كما كان يزعم بعض فلاسفة العقد الإجتماعى ، وإنما تستمد من واقع التجمع البشرى الذى يعايشه فعلاً . ويقوم القانون فى ظل النظام الإشتراكى بمحاولة إشباع الحاجات الإجتماعية للجماهير فى إطار من العدالة الإجتماعية أو عدالة التوزيع .

القانون والسلطة والضبط:

يحاول علم إجتماع القانون أن يدرس ظاهرة السلطة داخل المجتمع وتظهر

أهمية وكفاءة القانون في أنه يحول المعايير الإجتماعية غير الرسمية إلى معايير لها طابع رسمي فإنه قادر على ترجمة الإلتزامات والمزايا الإجتماعية الفاعلة ، إلى مجموعة واضحة وملزمة من الحقوق والواجبات . يضاف إلى ذلك أنه قادر على تحويل الوصايا الأخلاقية إلى قواعد حاسمة وملزمة . ولعل هذا هو ما جعل بعض الباحثين مثل « بروم » و « سلتزنيك » يرون أن القانون هو مجال الإلتزام الرسمي ، وأن أنسب المصطلحات دلالة على هذا المجال هو مصطلح السلطة (٦) .

فالفرق بين القانون كأسلوب للضبط وبين بقية الأساليب الأخرى للضبط ، يتمثل في الدرجة الأولى في مجال الإلتزام . فالضبط القانوني يعتمد على الجزاءات والأساليب الرسمية في الإلتزام بعكس الحال بالنسبة لبقية الضوابط الإجتماعية الأخرى التي لاتعتمد على سلطة رسمية ملزمة .

ويمكننا أن نوجز أهم أوجه الخلاف بين القانون كأسلوب من أساليب الضبط وغيره من الأساليب الأخرى فيما يلي (٧) :

أولاً : الدقة والتحديد : فالقانون أكثر دقة وتحديداً للفعل المنحرف ولشروطه وطبيعته ونتائجه . وهو كذلك أكثر تحديداً للجزاءات لكل فعل إنحرافي على حده .

ثانياً : مجال الإلتزام والسلطة : يعد القانون أكثر وسائل الضبط الإجتماعي إلزاماً نتيجة لإعتماده على سلطة شرعية ، وعلى أجهزة قانونية : قضائية وعقابية متخصصة وملزمة ، بعكس الحال بالنسبة للضوابط الأخرى .

ثالثاً : نوعية الجزاءات : تقوم الجزاءات القانونية على أساس مادي كالحرمان من بعض الحقوق أو الحريات أو توقيع الغرامات الإقتصادية ... إلخ . وعلى العكس من ذلك فإن جزاءات الأساليب غير الرسمية للضبط تقوم في أغلبها على أساس سيكولوجي كالزجر والتهكم والنبد . ونستطيع القول بأن هناك أربعة أشكال أساسية من الجزاءات القانونية المادية هي : الضرب والغرامة والسجن والإعدام .

رابعاً : أسلوب الفعالة : يصدر القانون عادة بطريقة عممية مقصودة من خلال أجهزة متخصصة في التشريع ، بهدف ضبط مجموعة من الجوانب السلوكية لأعضاء المجتمع ومن أجل تنظيم العلاقات بينهم وعلى العكس من ذلك فإن أساليب الضبط الأخرى تصدر عادة بطريقة تلقائية غير مقصودة ولهذا فإن القانون يعد أسلوباً رشيداً في الضبط

خامساً : من حيث العمومية : يتسم القانون بطابع العمومية فى التطبيق ، حيث أنه يتجاوز الحدود الطبقية والمهنية والإقليمية داخل المجتمع وذلك على العكس من العادات والأعراف والتقاليد والإستخدامات Usages التى قد تختلف من طبقة لأخرى ومن مهنة لأخرى ومن إقليم إلى إقليم داخل نفس المجتمع .

ويؤكد بعض الباحثين أنه على الرغم من تزايد أهمية القانون كعامل أساسى لضبط سلوك الأفراد فى المجتمعات الحديثة أو الأكثر تطوراً ، إلا أنه ليس أفضل أساليب تنظيم السلوك والعلاقات إذا ما قورن بالأعراف أو القيم أو بقوة اللوم الإجتماعى public censure (٨) . والواقع أن القانون يعجز داخل أى مجتمع عن أن يغطى كافة المجالات التفصيلية للسلوك والعلاقات الإجتماعية وهنا تبرز أهمية الأعراف وبقية الأساليب غير الرسمية فى الضبط .

ويعد العرف والقيم والمعايير غير الرسمية ، من أهم مصادر التشريع بل أن عدم أخذ طبيعة البناء الثقافى للمجتمع فى الاعتبار عند وضع القواعد القانونية ، يمكن أن يؤدى بالقانون إلى عكس المقصود منه أو إلى عدم تنفيذه أو إلى تنفيذه بأسلوب خاطئ .

القانون من منظور علم الاجتماع :

إهتم كثير من علماء الاجتماع بدراسة القانون . فقد قام « دوركيم » بدراسة العلاقة بين القانون وبين التكامل الإجتماعى فى دراسته عن « تقسيم داخل المجتمع » (٩) فتقسيم العمل عند « دوركيم » ليس مجرد ظاهرة إقتصادية فحسب ولكنه أحد الملامح الأساسية للتنظيم الإجتماعى . فقد حاول تفهم المجتمع الحديث من خلال مقارنته بالمجتمعات التى تحتل مرحلة أولية فى التطور الإجتماعى .

ويميز « دوركيم » فى هذا الصدد بين نموذجين من التضامن الإجتماعى ، هما النموذج الميكانيكى والنموذج العضوى . وأوضح هذا العالم أن كل نوع من هذين النوعين من التضامن يرتبط بنوع متميز من القانون .

فالتضامن الألى يقوم فى جوهره على أساس التشابه والشعور بالإنتماء والذاتية المشتركة وعلى أساس وحدة الضمير الجمعى ويصف دوركيم ذلك التضامن الذى يقوم على هذا الأساس بالآلية ، نتيجة لأنه يشبه التضامن الذى يقوم بين أجزاء المواد غير العضوية كالمعادن مثلاً ، وذلك على العكس من التضامن الذى يقوم بين مكونات البناء العضوى (١٠)

أما التضامن العضوى فإنه يقوم فى جوهره على أساس التمايز الوظيفى ، كما هو الحال بالنسبة للجسم الحى فالكائن الحى يتسم بوجود مجموعة من الأعضاء المتباينة وظيفياً ، والتي تحقق فى مجموعها نوعاً من التكامل الوظيفى . وهذا التباين هو الذى يؤدى إلى الإعتماد المتبادل بين الأجزاء وإلى إستمرار الحياة ذاتها .

ويستهدف الضبط الإجتماعى القانونى فى مرحلة التضامن الآلى الحفاظ على النظام الرمزى القائم ودعمه . فوحدة الجماعة تتأكد عندما يقابل أى عمل إنحرافى ينتهك ما هو مقدس فى نظر الجماعة ، بالعقاب الصارم . وعندما نقارن بين نموذج القانون السائد فى المجتمعات التقليدية التى يسودها التضامن الآلى ، وبين ذلك النموذج القانونى الذى يسود فى المجتمعات الحديثة التى تقوم على أساس التضامن العضوى ، نجد أن القوانين فى المجتمعات الأولى هى قوانين الجرائم Laws of crimes . بمعنى أنها تحاول الحفاظ على ما هو مقدس ، وتعتبر أن أى سلوك لايتفق مع معايير الجماعة ، عملاً إجرامياً . فلم تكن القوانين القديمة تهتم بالضرورة بأنواع الإيذاء الفردى - حتى القتل - وإنما كانت تركز على ما يرتكب من مخالفات ضد الدين أو العادات أو السلطة . ولتأكيد وحدة الجماعة والحفاظ على وحدة ضميرها الجمعى فقد كانت المجتمعات ذات التضامن الآلى تلجأ إلى القانون العقابى Punitive Law وإلى الجزاءات القائمة Repressive sanctions .

ومع ظهور التضامن العضوى داخل المجتمعات ، ذلك الذى يقوم على تقسيم العمل ، نشأ نوع جديد من القوانين وأصبحت سائدة . وهذا النوع الجديد هو ما يطلق عليه « دوركيم » القانون التعويضى Restitutive Law ، أو هو قانون التعاون . ويستهدف القانون التعويضى عند هذا الباحث إستعادة التوازن الإجتماعى وذلك من خلال جعل الإنسان وحدة كلية . والشكل التقليدى للقانون التعويضى هو التعاقد . فالشخص الذى لا يلتزم بالعقد الذى هو طرف فيه ، لايعاقب وإنما يطالب بدفع تعويض عن الخسائر التى تسبب فى وقوعها نتيجة عدم إلتزامه .

ويعتقد « دوركيم » أن القانون الذى يسود داخل المجتمعات المتضامنة عضوياً هو قانون عقلى رشيد يتناسب مع إستقلال الإنسان وحرية إرادته ويرتبط كل من هذين النوعين من القوانين بأخلاقيات معينة . فالقانون القامع يعد تعبيراً عن الأخلاق الجمعية أو العامة Communal morality . أما القانون التعويضى فإنه يعبر عن أخلاقيات التعاون ، لأنه يحاول أن يقرب بين الجماعات والمهن المتخصصة والمختلفة وظيفياً ، ولكنه يحقق الوحدة الشاملة بالشكل المتعسف الذى يحققه القانون الأول .

وقد قدم لنا « دوركيم » نموذجاً للقانون والمجتمع فى كتابه المشار إليه نعرضه كما يلى (١١)

المرحلة	التحليل	القانون	الجزء	الأخلاق	الجانب	الإجتماعى
١	الى أو ميكانيكى	الجريمة	قانع	عامة أو مجتمعة	تماسك	نفسى
٢	عضوى	التعاقد	تعويض	تعاونية	تكامل	وظيفى

ولقد كان « دوركيم » على وعى بعدم وجود أى من هذين الشككين من التضامن نقياً داخل مجتمع قديم أو حديث . بدائى أو متقدم . ففى كل مجتمع نوع من التكامل الوظيفى ومن القانون العقابى بالضرورة . وما أراد « دوركيم » أن يؤكد هو أن القانون الحديث أصبح أكثر إهتماماً بفكرة التعويض Restitution بسبب تقدم الصناعة والتجارة ، أو تقدم العلاقات الإقتصادية بوجه عام . وتبرز أهمية نظرية هذا الباحث فى إدراكه للعلاقة بين نماذج الوانين ونماذج التضامن الإجتماعى ، أو ربط القوانين بالتغيرات الإجتماعية والثقافية

وقد تناول العديد من علماء الاجتماع الظاهرة القانونية بالدراسة والبحث . « فسدنى سمبسون » Simpson و « رث فيلد » R Field يذهبان إلى إمكانية النظر إلى القانون على أنه أحد جوانب ثقافتنا التى تستخدم قوة المجتمع المنظم فى ضبط وتوجيه السلوك الفردى الجماعى ومنع أو تقويم الانحراف وعقاب المنحرفين عن المعايير الإجتماعية المتفق عليها داخل المجتمع (١٢) . ويذهب « يتماشيف » N . Timasheff إلى أن النظام القانونى هو جزء من النظام الإجتماعى ، لأنه على القوة الإجتماعية التى يطلق عليها القانون ، فى صياغة السلوك الإجتماعى طبقاً للنماذج المقررة والتى يحميها أولئك المتخصصون فى الحفاظ على النظام داخل المجتمع (١٣)

ويؤكد « هنتنجون كارتز » H Cairns أهمية استخدام مدخل العلوم الإجتماعية عند معالجة الظاهرة القانونية . وذلك فى دراسة له بعنوان « القانون والعلوم الإجتماعية » بقول « كاربر » « إن القانون فى حد ذاته علم إجتماعى وإذا كان يريد أن يحقق أقصى قد ممكن من النجاح وسط الصعوبات المتناهية التى تصادفها بالضرورة أية محاولة

لتنظيم المجتمع البشرى ، فإنه عليه أن ينضم إلى بقية العلوم الإجتماعية ويجب كذلك أن يبذل جهد جماعى من جانب الباحثين فى هذه العلوم مجتمعة ، من أجل مواجهة المشكلات ذى الصفة العامة لدى هذه العلوم جميعاً .

ويمثل المدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون ، فى تناول القانون كظاهرة أو كنظام إجتماعى . ويهتم هذا المدخل بدراسة القانون أو النظام القانونى من عدة جوانب أساسية أهمها ، وظيفة القانون داخل المجتمع وتطوره التاريخى وإرتباطه ببقية النظم الإجتماعية الأخرى المشكلة لبناء ذلك المجتمع . كذلك فإن هذا المدخل يركز على دراسة طبيعة التنظيمات والجماعات القانونية وما يسودها من نظم فرعية كالتدرج فى السلطات والمسئوليات والأنوار والمراكز ... إلخ ، مثل التنظيمات القضائية والمؤسسات العقابية أو الإصلاحية . ويحاول علم الاجتماع أن يدرس الظاهرة القانونية من خلال تطبيق المناهج المستخدمة فى علم الاجتماع مثل المنهج التاريخى والمنهج الإحصائى والمنهج المقارن والمنهج التجريبي .

وعلى الرغم من أهمية المدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون ، فإن العلاقة بين القانون وعلم الاجتماع ما زالت موضع خلاف حتى الآن (١٤) . فهناك من رجال القانون وعلماء الجريمة من يرفضون اللجوء إلى أى ميدان خارج ميدان القانون والتشريع عند دراسة القضايا المتعلقة بالقانون . ويؤكد «بلومروزن» A. Blumrosen إلى أن العلاقة بين علم الاجتماع والقانون لم تصبح بعد علاقة أكاديمية ، لأنها مازالت تتعلق بوجهات نظر العلماء فى هذا الصدد (١٥) . فرجال القانون غالباً ما يهتمون بالنصوص القانونية وإجراءات الدعوة وتحديد المسئولية وأسلوب توقيع العقوبة ... إلخ ، فى حين ينصب إهتمام علماء الاجتماع على محاولة الكشف عن طبيعة الإمتثال والانحراف والعوامل التى تسهم فى تحقيق كل منهما ، وتوضيح علاقة القانون كنظام بغيره من النظم الإجتماعية الأخرى . ويقول آخر فإن إهتمام علماء القانون ينصب على الواقعة القانونية Legal event فى حين ينصب إهتمام علماء الاجتماع على الظاهرة القانونية Legal Phenomion

ونستطيع أن نتتبع محاولة الفصل بين القانون وعلم الاجتماع فى أعمال بعض رواد علم الاجتماع أنفسهم فقد إتخذ « سان سيمون » S. Simon موقفاً معادياً من القانون والبحث فيما وراء الطبيعة فقد كان يعتقد أن حل إهتمام جماعات المشرعين والفلاسفة منصباً على إخفاء رغبتهم التى لاتشبع إلى التسلط أو إلى السلطة . وقد تأثر أوجست كومت « A. Comte تلميذ » سان سيمون « برأى أستاذه ، حيث ذهب إلى أن

القانون ليس سوى تعبير عن الروح الميتافيزيقية ، تلك الروح المضادة لروح العلم ، والتي يحب بالتالى أن تختفى تماما عندما تصل الإنسانية أو المجتمعات إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من المراحل التطورية التصاعدية ، وهى المرحلة الوضعية (١٦) . وقد إتخذ بعض علماء الاجتماع فى أمريكا موقفاً مماثلاً إلى حد كبير . فقد تنبأ « ليستر وارد » L . Ward بزوال الدراسات القانونية ، حيث تحل القرارات التى سوف تتخذ داخل معامل علم الاجتماع Sociological Laboratories (الأبحاث والدراسات الميدانية والمعملية) محل التشريع القانونى مع نمو المجتمعات وتقدمها .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فى وجهات النظر ، إلا أن هناك ما أدى إلى بدأ حدوث نوع من التقارب ، خاصة بعد أن حاول علم الاجتماع أن يساهمات لها وزنها فى حل بعض المشكلات القانونية . وقد أقتنعت نتائج بعض هذه المحاولات رجال القانون والمشتغلين به بأهمية المدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون . فقد أكد « وليم برينان » W . Brennan أحد المسؤولين عن المحكمة العليا فى أمريكا ، ضرورة اعتماد المحاكم القضائية على نتائج العلوم الاجتماعية كالجتماع والإقتصاد والنفوس ، تلك النتائج التى تسهم فى زيادة فهمنا للإنسان وبنوافعه ومحركاته والمجتمع وتفاعلاته وعلاقاته

ولاشك أن الإستعانة بالمدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون ، سوف تسهم فى تخليصه من الطابع التجريدى أو الغيبى الذى أضفاه عليه بعض الفلاسفة والمفكرين ذلك لأن هذا المدخل يركز على دراسة القانون كظاهرة إجتماعية نسبية وتاريخية وقد أشار أحد المشتغلين بالدراسات القانونية وهو « شلون جلوك » إلى ما يمكن أن يقدمه هذا المدخل من خدمات للدراسات القانونية ، حيث أكد على أهمية إعادة فحص القانون الجنائى من حيث فلسفته الخلقية وأهدافه وتعريفاته لنماذج السلوك الإنحرافى وأساليب تطبيقه . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هذا المدخل يمكن أن يحقق مهمتين أساسيتين هما

أولاً : تبسيط التصورات القانونية حول السلوك المنحرف أو الممنوع قانوناً وذلك من خلال النظر إليه على أنه سلوك ضار إجتماعياً

ثانياً : إعادة النظر فى النظرية الخاطئة عن العقوبة ، والأساليب غير الفعالة فى هذا الصدد ويشير إلى ضرورة الإستعانة بأجهزة سوسيو قانونية Socio Legal apparatuses . من أجل تحقيق فهم أكثر عمقاً للسلوك الإنحرافى من حيث عوامله

مراجع الفصل

- (1) Leonard Broom and Philip Selznick : **Sociology : A text with adated readings** - Fourth edition : Harper and Row . N. Y. 1969 p. 379.
- (2) Ibid p . 379.
- (3) Ibid . p . 380 .
- (4) Ibid .
- (5) Ibid . p. 411.
- (6) Ibid . p. 380
- (7) Herbert H. Black and G. Geis : **Man, Crime and Society** .Random House . N.Y. 1962 pp. 37-38.
- (8) Ibid . p. 38 .
- (9) George Simpson (ty) Emile Durkhiem an the devision of La-baur in Society :
N. Y. Macmilan 1933.
- (10) Ibid . p. 130.
- (11) L. Broom : op . cit pp. p. 385 .
- (12) H. Black : op . cit pp. 32-34 Seealso Simpsonand Field :
Lawand Social sciences : Virginia Law review 32 June 1946 pp. 855-867.
- (13) N . Temasheff : Introduction to the sociology of Law . p. 10.
- (14) H. Black : op . cit p . 33 .

(15) Ibid .

(16) Ibid p. 34 .

(17) T . Parsans : A sociologist Look at hte legal Profession : in T . . Parsons : Essays in Sociological theory (ed) N . Y. 1954 p. 385 .

(١٨) أنظر المقالات التي نشرها السيد يس عن علم الإجتماع القانونى بالمجلة الاجتماعية القومية - الاعداد ٢ لسنة ١٩٦٨ ، ١ ، ٣ لسنة ١٩٦٩ .

(22) L. Broom : op . cit pp. 411-14

(١٩) انظر المقالات السابق

(23) Ibid p . 398 and p . 406 .

(٢١) المصدر السابق

(٦) دراسة التنظيمات القانونية من مختلف أبعادها السوسيولوجية .

(٧) دراسة مجموعة من القضايا المتعلقة بالقانون كالسلطة والجزاء والمسئولية ، بهدف الكشف عن طبيعتها وإرتباطها بمختلف النظم المكونة لكل مجتمع على حده ، تمهيداً للتوصل إلى التعميمات بشأن طبيعتها وعلاقتها بالنماذج الإجتماعية والثقافية المختلفة .

أما الجانب التطبيقي لعلم إجتماع القانون ، فإنه يتمثل فى مدى ما يمكن أن يسهم به هذا العلم فى صياغة التشريعات وتحقيق العدالة والتأكد من سلامة تطبيق التشريعات المصاغة بإحكام ، إلى جانب مايمكن لعلم الإجتماع أن يسهم به فى رسم سياسة الدفاع الإجتماعى داخل المجتمع . ويمكننا أن نفضل القول فى هذه الجوانب التطبيقية كما يلى : (٢٠)

أولاً: دور علم الإجتماع فى إصدار وصياغة النصوص القانونية :

ينقسم الفكر القانونى بصدد التشريع إلى قسمين ، القسم الأول هو ما يمكن أن نطلق عليه الإتجاه الفقهى أو المكتبى أو التجريدى ، ويذهب أنصاره إلى عدم ضرورة الإستعانة بالدراسات الواقعية والإتجاهات الإجتماعية ونسق القيم والرأى العام قبل إصدار التشريعات ، لأن هذه العلمية هى فى جوهرها عملية عقلية ومنطقية خالصة . وفى مقابل هذا الإتجاه أو القسم الثانى وهو مايمكن أن نطلق عليه الإتجاه السوسيولوجى ، فإن أنصاره يرفضون هذه النزعة التجريدية ، ويرون ضرورة الإسترشاد بمعرفة الواقع الإجتماعى الذى نشعر له . فنحن لانشرع فى فراغ وإنما نصدر النصوص القانونية داخل مجتمع يدين أبنائه بولاءات وقيم ومعتقدات معينة لابد من عمل حسابها عند التشريع - حقيقة قد يحاول التشريع تغيير بعض الممارسات التقليدية التى تستند على قيم قديمة وهنا تفيدنا الدراسات السوسيولوجية فى الكشف عن الأصول التاريخية والقيمية والنظامية لهذه الممارسات تمهيداً للقضاء عليها .

ثانياً: دور علم الإجتماع فى الكشف عن أسلوب إصدار الأحكام القضائية :

يتعلق هذا المجال بعملية تفسير القواعد القانونية . فإذا كان النص القانونى واضح تماماً ، ومحدد بدقة ، لا يكون هناك عادة خلاف على التفسير . ولما كانت النصوص القانونية لايمكن أن تتسع لكل حالة جزئية على حدة ، فإنها تصدر عادة فى شكل عام ومجرد . وهنا يصبح المجال المجال ملائماً للتفسير والإجتهد . ولاشك أن الخلفية الإجتماعية للمفسر تؤثر على أسلوب التفسير وإتجاهاته .

وتعد عملية تفسير القواعد القانونية عملية معقدة ، حيث أنها تعتمد على عدة عوامل متشابكة مثل مدى دقة القاعدة القانونية ، ومدى وضوح قصد المشرع ، وشخصية المفسر ، والسياق الإجتماعى للتفسير . ومازال علم الإجتماع حتى الآن قاصراً عن تقديم إسهامات فعالة فى هذا الصدد .

ثالثاً: علم الإجتماع فى قياس الآثار الإجتماعية للتشريعات :

يمكن لعلم الإجتماع أن يكشف لنا عن الآثار الإجتماعية لتشريع ما ، وأن يوضح لنا ما إذا كان حقق أهدافه أم لم يحققها ولماذا . فلا يكفي بالطبع أن يصدر قانون معين لنطمئن إلى أنه قد عالج الظاهرة المراد علاجها تماماً . فقد صدرت عدة تشريعات فى مصر فى مجال الأمية والإلزام والصحة ، مع ذلك لم تحقق أهدافها كلية . وهنا يمكن لعلم الإجتماع أن يكشف لنا عن سبب ذلك . فقد يكون السبب وجود بعض الثغرات فى القانون ، أو عدم القيام بعمل التمهيد اللازم لتنفيذه ، أو عدم كفاءة جهاز التنفيذ ... إلخ . وهذا هو ما يمكن أن تكشفه لنا الدراسات السوسيولوجية التطبيقية .

رابعاً: دور علم الإجتماع فى دراسة العوامل الإجتماعية التى تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها داخل المجتمع .

عندما يصدر تشريع معين ، فإن الشارع يحرص عادة على وضع ضمانات تنفيذه ولكن هذه الضمانات قد يختل إستخدامها عند التطبيق . وهنا يمكن أن يفيدنا علم الإجتماع فى الكشف عن العوامل السلبية التى تعوق التطبيق السليم للعدالة . وقد كشفت إحدى الدراسات السوسيولوجية فى مصر والى ، طبقت على مجموعة من وكلاء النائب العام عن عدم دقة الشهادة فى العديد من القضايا ، وعن أن هناك مجموعة من العوامل الإجتماعية التى تؤثر على موضوعية الشهادة كالصداقة والجوار والخوف . كذلك أوضح هذا البحث أن ٦٤٪ من العينة المفحوصة لاتطبق النص المتعلق بالعقوبة على الشهادة الزور ، مع أنه أحد الضوابط المستهدف بها الحيلولة دون شهادة الزور وهذا يعنى كما يشير الباحث المصرى أن التنظيم القانونى للشهادة شىء ، وممارستها فى الواقع الإجتماعى شىء آخر (٢١) .

خامساً : دور علم الإجتماع فى رسم خطط سياسة الدفاع الإجتماعى :

تستهدف سياسة الدفاع الإجتماعى الحيلولة دون وقوع الجريمة أو نماذج السلوك الإنحرافى داخل المجتمع من خلا التدابير اللازمة لذلك . كما يقصد بالسياسة الجنائية مجموعة التدابير العقابية ضد المنحرفين بعد إرتكابهم لنماذج السلوك الإنحرافى .

ولاشك أن سياسة الدفاع الإجتماعى ترتبط فى كل مجتمع بالنظم الإجتماعية السائدة فيه كالنظام الدينى والتربوى والأسرى والقيمى والإقتصاد والسياسى ... إلخ . ويقول آخر فإنها ترتبط بتصورات المجتمع للانحراف والإستواء . وهنا يمكن لعلم الاجتماع أن يقدم إسهاماً له شأنه ، حيث يمكنه الكشف عن العوامل الإجتماعية والثقافية التى تسهم فى وقوع الانحراف ، وطبيعة السلوك الانحرافى وأثر التشريعات ومجموعة التدابير الوقائية الأخرى على الحد من معدلات ظهور السلوك الانحرافى داخل المجتمع ... إلخ .

النظام القانونى وعلاقته بالنظم الإجتماعية الأخرى :

سبق أن أشرنا أن القانون ظاهرة ثقافية ونظام إجتماعى يرتبط ببقية النظم الإجتماعية التى تشكل البناء العام للمجتمع وسوف نحاول فيما يلى إستجلاء بعض أوجه هذا الارتباط .

(١) القانون والنظام الإقتصادى : ينعكس الخلاف الأيديولوجى فى علم الاجتماع على دراسة هذه القضية بجلاء فأتصار الإتجاه الوضعى والوظيفى يرون أن القانون أكثر ارتباطاً بنسق القيم والنظام الأخلاقى داخل المجتمع منه بالنظام الإقتصادى . وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك من علماء الاجتماع فى الغرب مثل « فيبر » من يتخذون من النظام الدينى والقيم الأساس الأول لتفسير بقية نظم المجتمع وظواهره ، بما فى ذلك النظام الإقتصادى والنظام القانونى . وقد سار بعض علماء الغرب فى هذا الإتجاه لدرجة أنهم وقعوا فيما يمكن أن نطلق عليه الحتمية القيمية أو الأخلاقية .

وعلى العكس من ذلك فإن هناك طائفة من علماء الاجتماع - وهم أنصار الإتجاه المادى - يؤكدون أن النظام الإقتصادى هو جوهر المجتمع ما يمارسه النظام الإقتصادى من أثر حاسم فى تشكيل كافة النظم الأخرى داخل المجتمع بما فى ذلك النظام القانونى . فالقانون عندهم هو جزء من البناء العلوى Supra - Structure للمجتمع ، ذلك البناء الذى يتم تشكيله وصياغته من خلال البناء المادى الإقتصادية أو البناء الأسفل Infra - Structure .

وعلى الرغم من تطرف الإتجاهين السابقين ، إلا أنه يمكن القول بعدم إمكان الفصل بين الإقتصاد والقانون داخل أى مجتمع . ويقول آخر لايمكن لنا إعتبار أن القانون أو البناء القانونى داخل أى مجتمع ، بناء مستقلاً عن الواقع السوسيو ثقافى للمجتمع . وهناك شبه إجماع بين الباحثين فى علم الاجتماع حول الطابع الطبقي للقانون . فالقانون يحمى المصالح الإقتصادية للطبقة أو الطبقات المسيطرة إقتصادياً

(٢٣) . وهكذا يمكن فهم الصلة بين النظام القانوني وبين نظامي الإقتصاد والطبقة داخل أى مجتمع . فالنظام الإقتصادي السائد يسهم فى تشكيل النظام القانوني ، وهذا النظام الأخير ينظم العلاقات الإقتصادية داخل المجتمع .

(٢) القانون والنظام الأسرى : يذهب « بروم » إلى أنه يبدو من الوهلة الأولى عدم وجود علاقة بين القانون وبين الجماعات الأولية التى تسودها العلاقات الشخصية أو التلقائية ، أو علاقات المواجهة اليومية ولكن الواقع أن هناك إرتباطاً وثيقاً بينهما . فالأسرة - وهى جماعة أولية - تخضع فى نشأتها وإستمرارها لمجموعة من المعايير والقواعد القانونية التى يحددها المجتمع . يضاف إلى ذلك أن الأسرة هى أهم الجماعات تأثيراً فى تشكيل السلوك الإنسانى وتوجيهه من خلال عملية التنشئة الإجتماعية . فهذه العملية الأخيرة هى المسئولة عن تكوين الإحساس بالعدالة Sense of justice ، لدى أعضاء المجتمع وعن تمثّل الفرد للقواعد والمعايير القانونية وبالتالى إحترام القانون . وهذا هو ما جعل البعض يرون أن النظام الأسرى يمكنه - من خلال عملية التنشئة الإجتماعية - أن يقرر مصير القانون والنظام داخل المجتمع (٢٣) فهذه العملية هى المسئولة إلى حد كبير عن تفسير ظواهر الإمتثال والانحراف داخل المجتمع . وقد كشف العديد من الدراسات عن العلاقة الوثيقة بين الانحراف والإجرام من ناحية ، وبين الظروف الأسرية السيئة من ناحية أو أساليب التربية أو الثقافة الفرعية للأسرة أخرى (٢٤) .

(٣) القانون والنظام السياسى : يتضمن النظام السياسى داخل أى مجتمع عدة متغيرات مثل الحكم والسلطة والقوة داخل المجتمع والصراع السياسى ... إلخ . ويسهم القانون فى تحديد السلطة المشروعة داخل هذا المجتمع ، أسلوب الحصول عليها . وهو بهذا يحاول إرساء الأساس المشروع للسلطة السياسية داخل المجتمع . فالقانون يحدد من الذى له الحق فى ممارسة كل نوع من أنواع السلطة على حدة ، كما يحدد أسلوب النجاح السياسى ، وأسلوب ممارسة الصراع من أجل السلطة فى إطار من المشروعية .

أما بالنسبة لعلاقة القانون بالسلطة السياسية ، فقد اختلف الباحثون بشأنها فإذا كان القانون ظاهرة إجتماعية تلقائية ويحتاج إلى سلطة لتنفيذه فقد ظهر تساؤل حول حقيقة العلاقة التى تربط القانون بالسلطة السياسية فهل هذه السلطة الأخيرة هى التى تصدره ليكون أداؤها فى تحقيق سياستها ، أم أن القانون يعطو على تلك السلطة بحيث تقتصر على تنفيذه ؟ وقد ظهر بهذا الصدد إتجاهات متعارضان هما

الإتجاه الأول : وهو القانون الوضعي ، ويذهب أنصاره إلى أن السلطة تصدر القانون ولا تنشئ .

الإتجاه الثاني : وهو إتجاه القانون الوضعي : ويذهب أنصاره إلى أن القانون لا يظهر إلا داخل المجتمع وهو كظاهرة لا يظهر لا مع نشوء الجماعة ينشأ بإدارة السلطة العامة ولا يسبقها ولا يعلو عليها .

وهناك فى الواقع خلفية إجتماعية لكل من هذين الإتجاهين فقد حاول أنصار الإتجاه الأول الحد من السلطة العامة وتقييدها ، فى حين حاول أنصار الإتجاه الثانى دعم هذه السلطة إلى حد وصل ببعضهم إلى تأييد الحكم الإستبدادى مثل « هوبز » (٢٥) وينظر علماء الإجتماع إلى كل من ظاهرة السلطة والقانون على أنهما ظاهر أساسية وحتمية لظهور أى تنظيم إجتماعى . فلا يمكن لاية جماعة أو مجتمع أن يوجد ويستمر ، دون توافر مصادر للقوة والضبط تمارس سلطة تنظيم سلوك الآخرين بما يحقق التنسيق والتكامل الإجتماعيين . فالسلطة هى ضرورة وظيفية وإجتماعية داخل أى تجمع بشرى ، ولا يمكنها أن تعزل نفسها عن سندها الإجتماعى وإلا إنقلبت إلى مجرد قوة مادية غير مشروعة . فالسلطة هى فى جوهرها ظاهرة نظامية تستند إلى مجموعة من الأبعاد الإجتماعية والثقافية والتاريخية .

وهكذا يتكامل الإتجاهين الطبيعى والوضعى . فالسلطة المشروعة غير منفصلة عن واقعها السوسيو ثقافى ، ولكنها تملك حرية إصدار القوانين بما يتفق مع الصالح العام الذى هو أساس فكرة القانون .

(٤) القانون والنظام الدينى : هناك علاقة واضحة بين القانون والدين ، حيث أن كل منهما يعد عاملاً من عوامل الصبب السلوكى والتكامل الإجتماعى داخل المجتمع كذلك يشتركان من حيث إرتباط كل منهما بمجموعة من الأوامر والنواهى والجزاءات ، وإن كانت من طبيعة هذه المتغيرات مختلفة فى كل منهما . وقد كان الفكر الدينى أسبق تاريخياً من الفكر القانونى ، وكان الدين يستغرق القانون لدى الشعوب البدائية . بمعنى أن الأوامر والنواهى الدينية ، كانت تسود داخل تلك المجتمعات وتسند لها جزاءات إجتماعية محددة . وقد كان الرئيس السياسى هو ممثل السلطة الدينية والقانونية والشرعية فى نفس الوقت . وظهر هذا الإتجاه فى بعض دول المشرق القديم مثل مصر القديم . وهكذا إرتبطت القوانين الإجتماعية بطابع القداسة نظراً لإرتباطها بالنظام الدينى والعقائدى فى المجتمع

ومع تطور المجتمعات ونموها تكنولوجياً واقتصادياً وسكانياً ، وظهر تقسيم العمل والصراعات الاجتماعية والتنظيمية ، أخذت الأشكال غير الرسمية للضبط كالدين والقيم تفقد نسبياً فعاليتها التقليدية وهذا هو إستوجب تزايد أهمية القانون الوضعي كعامل للضبط السلوكي وتنظيم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع وتجدر الإشارة إلى أن النظام الديني يعد أحد المصادر الأساسية للتشريع الوضعي في العديد من الدول كما هو الحال في قوانين الزواج والأسرة والميراث في الدول الإسلامية والمسيحية .

وهناك أوجه إلتقاء وأوجه إختلاف بين مضمون الضبط الديني ومضمون الضبط القانوني فكلاهما يستهدف تحقيق التماسك والوحدة الاجتماعية للمجتمع ، وكلاهما عامل أساسى من عوامل التكامل الاجتماعى . ولكن مفهوم الإنحراف قد يختلف في الدين عنه في القانون ، حيث يختلف مضمون الجريمة عن مضمون الخطيئة . فهناك العديد من النماذج السلوكية يعتبرها القانون إنحرافات - ولكنها لاتدع خطايا من وجهة نظر الدين ، مثل مخالفات المرور (٢٤) . كذلك فإن هناك مجموعة من النماذج السلوكية ينظر إليها الدين على أنها نماذج إنحرافية بينما لاينظر إليها القانون على أنها كذلك كالنميمة والوشاية ، وكذلك الأعمال الجنسية إذا تمت بموافقة الأنثى غير المتزوجة والتي يزيد سنها عن حد معين (٢٥) في بعض الدول كذلك يختلف الدين عن القانون من حيث نوعية الجزاءات وسلطة توقيعهما . فالقواعد الدينية تستمد سلطتها من إقتناع الشخص بها وخوفه من الله ومن عذابه والرغبة في ثوابه ، أما القواعد القانونية فإنها تفرض من الخارج من خلال أجهزة القانون والنظام والقضاء في المجتمع وإذا نظرنا إلى الإسلام نجده يجمع بين الجزاءات الدنيوية والجزاءات في الآخرة .

ولكن على الرغم من الإختلاف بين طبيعة الضبط القانوني الوضعي والضبط الديني الروحي فإن هناك إرتباطاً قوياً بينهما فالشارع يجب أن يأخذ في إعتباره طبيعة القيم الدينية والمعتقدات التي يدين بها المجتمع الذى يشرع له ، حتى يكتب لهذه التشريعات النجاح وحتى فى حالة محاولة الشارع تغيير بعض القيم والمعتقدات ، فإنه عليه أن يفهم أصولها التاريخية والثقافية والدينية ، حتى يمكنه العمل على تغييرها بأسلوب علمى سليم .

سوسيولوجية الفكر القانوني :

يهتم علم الإجتماع بتتبع الأصول الاجتماعية للأفكار والنظريات العلمية والقانونية

والفلسفة . ويطلق على الفرع الذى يهتم بالخلفية الإجتماعية للأبينة الفكرية « علم إجتماع المعرفة » Sociology of Knowledge . كذلك يهتم هذا الفرع بدراسة الخلفية للمفكرين والعلماء باعتبارهم صفوة المجتمع أو نوى العقول داخله على حد تعبير « روبرت أبنهيمر » R. Oppenheimer .

ويهتم هذا الفرع كذلك بتتبع الأصول الإجتماعية والتاريخية للنظريات القانونية أو توضيح الإرتباط بين بناء الفكر القانونى وبناء المجتمع ذاته فالقانون كظاهرة إجتماعية لا يصدر عن تأمل فلسفى أو عن المنطق التجريدى وإنما يصدر عن واقع إجتماعى وثقافى محدد بهدف أداء وظيفة إجتماعية معينة . وتعد مثل هذه الدراسة مجالاً مشتركاً بين علم إجتماع القانون وعلم إجتماع المعرفة فى نفس الوقت .

ويكشف لنا التحليل التاريخى والسوسيولوجى عن إختلاف تصور المجتمعات للجريمة والانحراف وبطبيعة السلطة . ومثال هذا أنه ظهر العديد من النظريات التى تحاول تفسير مصدر السلطة داخل المجتمع . ومن أبرز هذه النظريات ، النظريات الثيولوجية التى حاولت إرجاع السلطة إلى عوامل الهيئة (ظنريات تأليه الحكم ، الحق المقدس ، التفويض الألهى) والنظريات الوعظية التى حاولت إرجاع أصل السلطة إلى عوامل بشرية وإجتماعية (مثل نظريات سيادة الملك وسيادة الأمة وسيادة الطبقة الكادحة ، وسيادة النولة) .

ولم تصدر أى من هذه النظريات من فراغ ، وإنما كان لكل منها دوراً إجتماعياً إقتضته الظروف التاريخية . ومثال ذلك أن النظريات الثيولوجية كانت عبارة عن محاولة فكرية لدعم الإستبداد والتسلط والحكم المطلق (٢٦) أما نظرية سيادة الأمة عند « روسو » ونظرية العقد الإجتماعى عند « لوك » فقد كانت محاولة فكرية لدعم الطبقة البرجوازية الصاعدة . كذلك كانت نظرية سيادة الطبقة الكادحة تعبيراً عن أيديولوجية وتطلعات الطبقة العاملة المستقلة فى فترة من الفترات وأخيراً فقد ظهرت نظرية سيادة الدولة فى ألمانيا نتيجة لمجموعة من الظروف التاريخية المتعلقة بتأخر تحقيق الوحدة القومية داخلها بالمقارنة ببعض الدول الأوروبية الأخرى .

وما نريد تأكيده فى هذا الصدد هو أن القانون داخل أى مجتمع عبارة عن إقرار إجتماعى يرتبط ببناء هذا المجتمع التاريخى وينظمه الإجتماعية والثقافية القائمة .

وبواقعه ومحركاته ، وذلك بهدف الحيولة بون وقوع الإنحراف وتوجيه العمل الإجتماعى للقضاء عليه .

ويشير « دافيد ريمان » D . Riesman وهو باحث فى كل من القانون وعلم الإجتماع إلى أن سبب الاختلاف القائم حول العلاقة بين القانون وعلم الإجتماع يرجع إلى حداثة هذا العلم من ناحية ، وما يتسم به من طابع دينامى يتطلب ضرورة إعادة النظر فى النسق القانونى الجامد . ويشير كذلك إلى أن بعض رجال القانون يحاولون التنصل من إعادة النظر فى النسق القانونى لمجتمعهم ، برفض المدخل السوسيولوجى كلية ، بزعم أن أنصار هذا المدخل يتجاهلون الضرورات المنطقية للقانون والنتائج العقلية لقرون طويلة من المحاولة والخطأ هى تاريخ الفكر التشريعى القانونى . والحق أن علماء الإجتماع لا يتجاهلون هذا الفكر ، ولكنهم يحاولون تفهم القانون كظاهرة وسط سياقها الإجتماعى ، وتفهم النسق القانونى من منظور سوسيولوجى ، أى داخل السياق السوسيوىثقافى لكل مجتمع على حدة .

وقد أكد « تالكوت بارسونز » T . Parsons أن القانون من أحد الميكانيزمات الهامة لتحقيق الإستقرار المتوازن نسبياً داخل المجتمعات الدينامية أو ذات التوازن غير الثابت نسبياً (١٧) وهكذا يكون القانون فى علم الإجتماع هو أحد عوامل الضبط الإجتماعى ، وإن كان يتسم بخصائص تميزه عن العوامل الأخرى ، سبق أن ذكرناه .

ولعل أهمية الدراسة السوسيولوجية للقانون هى ما جعلت بعض الباحثين يرون ضرورة ظهور فرع جديد لعلم الإجتماع يهتم بدراسة النظام القانونى داخل المجتمعات وهو علم إجتماع القانون Sociology of Law أو علم الإجتماع القانونى Legal Sociology . وقد صدر فى هذا الصدد العديد من التعريفات نكتفى هنا بذكر نماذج منها : (١٨).

فقد ذهب « كاربونييه » Carbanniey فى دراسة له عن علم الإجتماع القانونى إلى أن هذا العلم يهتم بدراسة الجانب القانونى من الظواهر الإجتماعية بإستخدام مناهج وأنوات البحث الساتة فى علم الإجتماع العام ، بالإضافة إلى مناهج وأنوات بحث خاصة به وتتفق مع طبيعة موضوعاته .

ويذهب « جورج حيرفتش » G . urvitch إلى أن علم الإجتماع القانونى يهتم بدراسة الواقع الإجتماعى للقانون ، من خلال تفهم العلاقات الوظيفية الكامنة بين أنواع القانون وتنظيماته وأنساقه وصور الإفصاح والتعبير عنه ، وبين نماذج الأطر الإجتماعية

المقابلة . كذلك فإنه يبحث فى التغيرات التى تلحق بأهمية القانون وأخيراً فإنه يدرس النزعات الغالبة التى تسيطر على نشأة ونمو القانون وعوامل هذا النمو داخل الأبنية الإجتماعية الكلية والجزئية .

أما « كوفلييه » Cuvillier فقد ذهب إلى أن علم الإجتماع القانونى لايركز على تفسير النصوص القانونية أو البحث حول قيمة الأفكار القانونية ، حيث أنه يهتم بدراسة الظواهر القانونية كواقع موضوعى شائها فى ذلك شأن الظواهر الأسرية والإقتصادية والسياسية .

ويشير « ليونارد بروم » و « سلزنيك » إلى أن علم الإجتماع يهتم بدراسة القانون كأحد النظم الإجتماعية الكبرى التى تسهم فى تحقيق التكامل الإجتماعى داخل المجتمع ، شأنه فى ذلك شأن النظام الدينى والنظام التربوى .

وعلى الرغم من إختلاف التعريفات ، إلا أن هناك إتفاقاً حول طبيعة التناول السوسيولوجى للقانون كنظام أو كظاهرة إجتماعية تاريخية ترتبط بوسطها الإجتماعى العام .

مجال البحث فى علم الإجتماع القانونى :

لعلم إجتماع القانون - شأنه شأن أى فرع آخر من فروع العلم - جانبان جانب نظرى وآخر تطبيقى . ويحاول الجانب النظرى إستجلاء مجموعة من الأبعاد الأساسية بالنسبة للقانون أهمها : (١٩)

(١) الكشف عن الطابع الإجتماعى للقانون من خلال ربطة بالسياق السوسيوتاريخى للمجتمع .

(٢) الكشف عن وظائف القانون فى المجتمع ، ومدى إرتباط هذه الوظائف ببناء المجتمع الثقافى والإجتماعى .

(٣) الكشف عن مختلف أشكال القانون (كالقانون العرفى المكتوب) وإرتباط تلك الأشكال ببناء المجتمع وموقعه التاريخى .

(٤) الكشف عن التساند الوظيفى بين القانون كنظام وبقية النظم الأخرى المكونة للمجتمع .

(٥) الكشف عن تطور النظام القانونى فى عدة مجتمعات ، بهدف التوصل إلى القانون الذى يحكم هذا التطور والنمو .

الفصل السابع

الأيديولوجيا ورد فعل المجتمع إزاء السلوك الإنحرافي

- ١ - الإتجاهات النظرية فى مجال السياسات العقابية .
- ٢ - نظرية المتغيرات الثقافية .
- ٣ - نظرية التحليل النفسى (الضحية أو ظاهرة كبش الغداء) .
- ٤ - نظرية وإرتباطها بمتغيرات البناء الاجتماعى .
- ٥ - العقاب وإرتباطه بالمتغيرات السوسيو - إقتصادية (شتيرن) .
- ٦ - العقاب ونظرية البناء الطبقي (رانولف) .
- ٧ - العقاب ونظرية تقسيم العمل (دوركيم) .
- ٨ - العقاب ونظرية التنظيم الاجتماعى (سوروكين) .
- ٩ - الدفاع الاجتماعى والسياسة الجنائية .
- ١٠ - المدرسة التقليدية فى العقاب - عرض ومناقشة وتقييم .
- ١١ - المدرسة التقليدية الجديدة - عرض ومناقشة وتقييم .
- ١٢ - المدرسة الوضعية - عرض ومناقشة وتقييم .
- ١٣ - إتجاهات نظرية فى مجال الدفاع الاجتماعى : مناقشة وتحليل .
- ١٤ - مصادر الفصل .

الإتجاهات النظرية فى مجال تفسير تنوع السياسات العقابية :

تشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن ردد الفعل إزاء السلوك الإنحرافى تتسم بالنسبة والتاريخية والتغير على مدى تاريخ المجتمعات وعلى مستوى المجتمعات المعاصرة ، فقد اختلفت العقوبات إختلافات واضحة بإختلاف المجتمعات وبإختلاف الحقب التاريخية داخل المجتمع الواحد ، سواء من شكل العقوبة أو مضمونها أو الهدف منها ، أو نوعية السلوك الذى ينظر إليه على أنه منحرف ونوعية رد فعل المناسب إزاءه . وهذا يعنى رد الفعل إزاء السلوك الإنحرافى ذاته ، فبعض المجتمعات تطبق ردد فعل عقابية ، وبعضها يطبق ردد فعل علاجية ، وإن كان مفهوم العقوبة متضمنة فى رد الفعل الأخير .

ويمكن القول أنه لم تظهر حتى الآن نظرية متكاملة تفسر لنا هذا التغير والتنوع فى ردد الفعل الإجتماعية إزاء السلوك المنحرف ، وكل ما ظهر فى هذا الصدد ليس إلا محاولات تفسيرية لم تكتمل . ويحسن أن نعرض فى هذا الفصل لبعض هذه المحاولات من أجل الوقوف على خلفياتها الأيديولوجية . (١) .

أولاً: نظرية المتغيرات الثقافية :

تحاول هذه النظرية تفسير رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف داخل الجماعة من خلال ربطه ببقية مكونات البناء الثقافى Cultural structure السائد داخلها ، أو بالنظم الثقافية وأساليب التفكير والسلوك التى توجد داخل نفس المجتمع . ويذهب أنصارها إلى أن موقف المجتمع من الجريمة يرتبط بمتغيرات عقدية وثقافية وموقفية ... ، بحيث لا يمكن فهم هذا الموقف إلا من خلال فهم التساند الوظيفى Functional interlations بينه وبين بقية مكونات الثقافة بمفهومها الأثنوجرافى الأسع الذى أشار إليه « تايلور » . وهم يستدلون على ذلك بأن التغير فى مفهوم العقوبة أو مضمونها إرتبط داخل المجتمعات بالتغير فى مكونات ثقافية مختلفة . وهم يضربون لذلك أمثلة عديدة منها :

أولاً: عندما كان الناس فى أوروبا - منذ قرنين من الزمان - يرون أن الآلام المادية هى المحصلة الطبيعية لحياة البشر ، حيث لم تكن الوسائل الحديثة لمنع أو تخفيف الألم قد إكتشفت ، كان رد الفعل العقابى إزاء السلوك المنحرف قاسياً عنيفاً . مثال هذا أن المجرم كما يقطع إلى أربعة أجزاء ، ويعلق فى السلاسل أو يدمغ أو يعلق فى العمود . إلى العديد من وسائل الإهانة والتحقير ولكن بعد أن إكتشفت أساليب منع أو التخفيف من الألم . وظهرت ثقافية تحاول التخفيف من آلام الإنسان . ظهر المدافعون عن ضرورة

تغيير سياسة التعذيب المادى للمجرمين ، وإبتعد رد الفعل إزاء الجريمة عن الصورة العقابية القاسية التى سادت قبل عدة قرون فى أوربا .

ثانياً: بعد تطور علم الإقتصاد وظهرت نظريات الأسعار ، ظهر إنعكاس لهذا التغير على عمليات العقاب . مثال هذا إستخدام مصطلحات إقتصادية لها دلالتها الإجتماعية فى مجال العقاب ، مثل « تقاضى دين المجتمع » وفلان « يدفع ثمن إنحرافه » . وإذا كان الثمن يرتبط بشكل وثيق ومباشر بالبضاعة ، فإن هناك إرتباطاً بين العقوبة والجريمة ، وهذا يعنى ضرورة مراعاة حجم الإنحراف وأثاره عند تقدير العقوبة .

ثالثاً: بعد قيام الفرنسية إنتشرت فى أوربا أفكار المساواة وتوحيد معاملة الناس وإلغاء التمييز ، وقد كان لهذه الأفكار أثارها على الفكر العقابى ، وظهرت فى أعقاب الثورة فكرة توحيد العقوبات بالنسبة للجرائم بغض النظر عن شخصية المجرمين من حيث المركز الإجتماعى والإقتصادى والطبقى ..

رابعاً: بعد ظهور مفاهيم تفريد العلاج الطبى خلال القرنين الأخيرين ، حدث تطور فى الفكر العقابى حيث برزت مفاهيم تفريد العقوبة Individualisation of penalty . ولعل هذا ما حدا بأنصار المدرسة الوضعية التى تبنت الإتجاه البيولوجى فى البداية ، إلى تأكيد على إختلاف المجرمين من حيث الشخصية والنوافع ومحركات السلوك والظروف الإجتماعية والإقتصادية .. ، وهم فى هذا مثل المرضى ، وهم يرون أن المجرم - وليست الجريمة - هو الذى يجب أن ينال إهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع والنفس والطب .. وهنا يتخذ التوحيد - بالنسبة للعقوبة - معنى مختلفاً ، حيث يجب توحيد العقوبة بالنسبة للمجرمين الذين يتشابهون فى مقومات الشخصية والظروف البيئية ، ولا يخلق التوحيد على عقوبات الجرائم كجرائم .

خامساً: عندما كان العقاب كعملية إجتماعية يطبق فى المدارس والأسر وسائر المؤسسات الإجتماعية ، كان من الطبيعى أن يطبق العقاب على المذنبين فى العالم الغربى - خاصفى ولايات أمريكا - وبعد أن توقف إستخدام العقاب فى المؤسسات التربوية كالمدارس وفى الأسر والكنيسة . حدث رد فعل فى إتجاهات العقاب بالنسبة للمجرمين ، وظهرت مفاهيم العلاج والتفريد والإصلاح .. إلى جانب مفهوم العقاب أو بدلاً منه .

سادساً: تشير الدراسات المقارنة للعقوبة إلى أنه كلما كان الإنحراف ماساً بالقيم

الإيجابية فى حياة الجماعة وبمعتقداتها ، إتجهت العقوبات نحو العنف والشدة والقسوة . ولاشك أن هذه القيم كما يشير « أنانيكى » متغيرة متبدلة بتغير الجماعات والثقافات . ولعل هذا هو ما يفسر لنا - كما يذهب « سوندر لاند » - شدة وقسوة العقوبات التى توقع على أولئك الذين يقدمون رشوة للرياضيين فى بعض ولايات أمريكا لدرجة أن الحد الأدنى لعقوبة هذه الجريمة هناك أشد من عقوبة الحراة أو السرقة مع حمل السلاح للتهديد .

ويذهب المحللون المتابعون لتاريخ العقاب فى العالم الغربى ، أنه قد حدثت عدة تغيرات فى مجال العقوبة ، كان أبرزها ما يلى :

أ - أصبحت عقوبة الحبس أكثر إستخداماً من قبل .

ب - قلَّ الإتجاه نحو إستخدام عقوبات التعذيب البدنى والإعدام .

ويفسر الباحثون عدم إستخدام عقوبة الحبس فى الماضى على نطاق واسع ، بعدم وجود مؤسسات عقابية وعدم توافر الميزانيات لها والحراسة المناسبة عليها لعدم تطور أجهزة الأمن كالشرطة . هذا إلى جانب أن تزايد شعور الناس فى اعالم الغربى بقيمة الحرية - خاصة بعد الثورة الفرنسية - جعل لعقوبة الحبس كعقوبة سائلة للحرية درجة أكبر من القسوة . يضاف إلى هذا أن تزايد تقدير الغربيين لقيمة العمل ، جعلهم لا يسرفون فى عقوبات الإعدام كما كان يحدث فى الماضى . وعندما كانت المسافة الإجتماعية شاسعة بين الذين يحكمون بالعقوبة ويوقعونها وبين من تنفذ فيهم العقوبة ، كانت العقوبات بدنية فظيعة قاسية ، أما الآن وبعد أن ظهرت أفكار المساواة والإخاء وقلت الفوارق بين الناس إلى حد ما ظهر إتجاه نحو تقدير ظروف المجرمين وعدم إعتبارهم كالحيوانات أو كالأعداء وبالتالي تخفيف عقوباتهم بقدر الإمكان وإلغاء العقوبات التى تتضمن الوحشية والتى كانت تستخدم فى الماضى . ولكن لا يعنى توحيد العقوبات أو تماثلها بين المجرمين حتى بين أولئك الذين يتشابهون فى الظروف ، فما يرا ل هناك تمييز كبير بين المجرمين فى العالم الغربى بسبب الأصل العرقى - Ethnic origin ولون الجلد ، وبسبب متغيرات أخرى كثيرة .

ثانياً: نظرية الضحية أو كبش الفداء:

ترتبط هذه النظرية بمدرسة التحليل النفسى التى تزعمها « فرويد » وتلاميذه ويحاول أنصارها تفسير ربود الفعل العقابية وما يحدث فيها من تغيرات من خلال النموذج التفسيرى الذى قدموه لشخصية الإنسان ، ذلك النموذج الذى يرجع عرائز

الإنسان أو موافقه الفطرية إلى عاملين هما العدوان والجنس . وهم يفسرون العقاب في ضوء هذين العاملين بشكل مسرف ومبالغ فيه . فهم يرجعون رد الفعل العقابي وما يحدث فيه من تغيرات وتنوع من حيث الشكل إلى تنوع الوسائل البديلة لإرضاء الفرائز العدوانية والجنسية . وهم يرون أنه يجب التعبير عن تلك الفرائز بأية وسيلة ، وأن المجرم يعد كبش الفداء أو الضحية الذي يتيح الفرصة المشروعة للتعبير الجماهيري عن هذه الفرائز أو الحاجات الفطرية . وهذا يعنى أن المجتمع للمجرمين ، إنما يعبر عن تلك الفرائز التي يعبر عنها المجرمون بإرتكاب الجرائم التي يعاقبون عليها .

ويذهب أنصار هذه النظرية - في إحدى صورها - إلى أن عقاب المجرمين يرتبط إلى حد كبير بالنظرة إلى قضية الجنس ، وأن التنوع في رد الفعل العقابي في مواجهة الخروج على المعايير القانونية ، يتبع النظرة إلى الجنس وتنوع الروادع الإجتماعية التي تقوم ضد السلوك الجنسي الذي يعد محرماً حسب قيم الجماعة ومعتقداتها . وعلى حسب قولهم فإنه في المجتمعات التي يكون فيها تساهلاً في الممارسات الجنسية أو يكون التجريم الجنسي محدوداً ، ولا يوجد عقاب أو يكون خفيفاً وهيناً . وفي « العصور التي هوجم فيها الجنس والمسائل الجنسية بشدة ، كان العقاب شديداً وقاسياً وعلنياً ، أما في العصور التي صار فيها الجنس شيئاً عادياً لا يستأثر بمناقشات وأخذ ورد ، إنكمش العقاب أو إختفت صورته القاسية (*) .

(*) لسنا في حاجة إلى بيان زيف هذه النظرية وفسادها . فالنظرية التحليلية أسرفت في تبسيط غرائز الإنسان ، حولت الإنسان إلى حيوان تحركه غريزتي الجنس والعدوان ، ووقعت في حتمية العامل الواحد ، حيث حاول أنصارها تفسير كل سلوك الإنسان في ضوء هذين العاملين ، وهذا خطأ موضوعي ومنهجي فادح . هذا إلى جانب إنكار تلك النظرية الفطرية النزعة الدينية وهو خطأ أفدح . وربما تأثر أنصار نظرية العقاب القائمة على أساس نظرية التحليل النفسي بالتزمت الجنسي من خلال المنظور الكنسي في أوروبا ، ولكن حتى تحليل هذه الفترة - فترة سيادة الكنيسة في القرون الوسطى - لا يؤيد نظريتهم . وتتضح عظمة الإسلام في دعوته إلى الزواج المبكر وتأكيد على قداسة الزواج وإتاحة الفرصة أمام الرجل للزواج من أكثر من زوجة وحتى أربع زوجات ، كما أباح الطلاق = في الحالات الإضطرارية . وبعد هذا التيسير الكبير ، حرم الزنا حفاظاً على العفة والشرف والقيم والفضائل الإسلامية وعلى الأنساب واستقرار وتماسك الأسر .. ورتب على هذه الجريمة عقوبات قاسية تتناسب مع بشاعة الجريمة . وأي إختلال في هذا النظام يعنى حدوث التسبب والتفكك والإنهيار الإجتماعي على عكس ما يذهب إليه بعض أنصار المدرسة التحليلية أنظر نبيل السمالوطي : « بناء المجتمع الإسلامي ونظمه ، دار الشروق جدة سنة ١٤٠١ هـ . وانظر للمؤلف - الدين والبناء الإجتماعي : دار

الشروق جزمأن سنة ١٤٠١ هـ

ويشير « تشارلس بيرج » فى مقال له بعنوان « علم نفس العقاب » إلى ربط وسائل تطبيق رد الفعل العقابى بمفهوم كبت الدوافع الشهوية التى يفترض وجودها فى التكوين العضوى للبشرية . وهو يرى أن رد الفعل العقابى وجد فى كل العصور وإن اختلفت أشكاله ومضامينه ، وهناك أشكال أخرى لهذه النظرية الزائفة تستند إلى فكرة الربط بين التكوين العضوى الإنسانى الذى ينطوى على العدوان والجنس من ناحية ، وبين العقاب كأسلوب للتعبير عن هذه الدوافع الفطرية من ناحية أخرى ، وهذه الدوافع الفطرية قد يعبر عنها بالإجرام أو بعقاب المجرمين أو بأى وسيلة أخرى . وهذا يعنى أن تغير رد الفعل العقابى لجريمة يتوقف على مكان الحصول على المخارج البديلة أو الأساليب البديلة للتنفيس عن العدوان ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن القيود التى تفرض على التعبير عن العدوان من خلال العقاب قد تفسر عن تنفيس الطاقة العدوانية فى مجالات أخرى ، قد يكون من بينها الإجرام نفسه . وقد ذهب أنصار تلك النظرية إلى حد من الزيف للدرجة القول بأن الحرب (العدوان) العالمية الأولى كانت حلاً بديلاً للعدوان العقابى ضد المجرمين . وهذا يعنى أن رد الفعل العقابى للعدوان إن لم يكن يباشر خلال الفترة السابقة على تلك الحرب - حسب وجهة نظرهم . ومن خلال تنفيس الطاقة العدوانية على الأعداء ، فقد صار الأعداء هم الضحايا بدلاً من المجرمين . (٣) ولعل هذا التصور غريب عن فكرة كبش الفداء أو الضحايا الذين يحتاج إليهم المجتمع للتنفيس عن الدوافع الفطرية ، هو الذى حدا ببعض الباحثين - كما يقول « بول ريوالد » P. Riwald إلى تأكيد أن المجتمعات تحتاج إلى المجرمين لأسباب عاطفية إنفعالية ، وأنها تنظم النضال ضدهم بطريقة تضمن استمرار بقاء الجريمة . وبتطبيق نظرية التحليل النفسى على العمليات العقابية ، إستنتج أنصارها وجود ثلاث مراحل لتطور العقاب وفقاً للمتغيرات النفسية متمثلة فى أساليب التعبير عن الدوافع الفطرية (العدوان والجنس) ونوعية القيود المفروضة عليها . وهذه المراحل هى (٤) :

أولاً : يدعى التحليليون أن البشرية مرت بفترة كان فيها التعبير عن العدوان عن الغرائز الجنسية صريحاً ، فلم تكن هناك الحاجة إلى التنفيس عنهما بأساليب بديلة أو رمزية ، ورددوا أن هذا العصر يمكن تسميته بعصر عدم العقاب

ثانياً : بعد مو المجتمعات وظهور الضوابط الإجتماعية الشديدة ، كبتت الغرائز فكان لابد أن تكون هناك أساليب بديلة للتنفيس عنها ، وكان هذا العصر هو عصر العقوبات الشديدة القاسية

ثالثاً : بعد إزدياد إنتظام ونمو المجتمعات حدثت درجة أعلى من الكبت لدافعى الجنس والعنوان ، بحيث لم يعد من الممكن التساهل بشأتهما . وكما قيل بأن الفرائز العدوانية والشهوية كبتت وإختفت فى اللاشعور الخاص بالفرد ، فإن التعبير الإجتماعى لمثل تلك الفرائز غاب وإختفى خلف جدران السجون . فالسجن بالنسبة للمجتمع ، مثل اللاشعور بالنسبة للفرد ، حسب تصور أنصار مدارس التحليل النفسى .

ولسنا فى حاجة إلى بيان زيف هذه النظرية التى تجاهلت حقيقة الإنسان السامية ونزعاته الدينية ولم تر فيه سوى الجنس والعنوان ، الأمر الذى إنحدر بالإنسان إلى درجة دنينة من الموجودات . يضاف إلى هذا أن العقاب له وظائفه الدينية ووظائفه الإجتماعية ووظائفه الثقافية لحماية التنظيم الإجتماعى والحفاظ على الأمن المادى والنفسى لأعضائه والدفاع الإجتماعى ضد الانحراف المهدد لتكامل المجتمع وتماسكه ، وهو بالتالى ليس مجرد تعبير رخي عن الدوافع الفطرية الشهوية والجنسية كما تصور أنصار المدرسة السيكلوجية . أما عن إختلاف ردود الفعل العقابية بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد ، فأمر لا يرتبط بأساليب التعبير عن المكبوتات أو الدوافع الفطرية ، وإنما يرتبط بالعقيدة السائدة وبقية مكونات التنظيم الإجتماعى وثقافة المجتمع ومعايير الإستواء والانحراف داخله ونظام تقييمه لسلوك والتفكير .. الخ. والعقاب كما سبق أن أشرنا يعد ضرورة إجتماعية Social imperative داخل كل المجتمعات بلا إستثناء وإن كانت أشكاله ومضامينه تختلف تبعاً لإختلاف الثقافات .

ثالثاً : يذهب بعض علماء الإجتماع فى أوربا إلى أن نوعية الفعل العقابى إزاء السلوك الإنحرافى وطبيعته وشكله ومضمونه وما يحدث فيه تغيرات .. إنما يعد وظيفة البناء الإجتماعى بمكوناته المختلفة . وجاؤوا تفسير التغير فى رد الفعل العقابى فى ضوء عدة متغيرات إجتماعية مثل الظروف السوسيو - إقتصادية Socio - economic وفرص العمل Labor opportunity وتوجد وكفاية الطبقة الوسطى Middle class ، وتقسيم العمل Division of labor والتفكك الإجتماعى Disorganization .. الخ وسوف نعرض فيما يلى بعض جوانب هذه النظرية السوسيوولوجية :

أولاً : العقاب وإرتباطه بالمتغيرات السوسيو - إقتصادية

تعد هذه النظرية إمتداداً للنظرية الإقتصادية فى تفسير السلوك الإنحرافى ، ويرى أنصارها أن رد الفعل العقابى والوسائل الخاصة بتطبيقه ، تتأثر كثيراً - وإن كانت لا تنقرر - بطبيعة الظروف والعوامل الإقتصادية داخل المجتمع ومن أبرز ممثلى

هذه النظرية « جورج روش » G. Rusche و « أوتو كرشهيمر » Otto Kirchheimer في دراسة لهما صدرت سنة ١٩٣٩ عن جامعة كولومبيا بعنوان « العقاب والبناء الإجتماعى » (٥) . فقد ذهب « روش » إلى أن سوق العمل Labor market هو الذى يحدد طبيعة ونوعية رد الفعل الإجتماعى إزاء السلوك الإنحرافى . فعندما يكون عرض العمل كبيراً ويمرن الأجر الذى يتقاضاه العامل رخيصة ، فإن رد الفعل إزاء الإنحراف أو الخروج على المعايير القانونية يكون عقابياً وقاسياً . وعلى العكس من ذلك فإن عنزما تكون فرص العمل قليلة أو عرضه نادراً ويكون الطلب على العمالة أكبر من العرض ، نجد أن رد الفعل يكون غير عقابى . ونفس الأمر ينطبق فى رأيه ، على أساليب تطبيق رد الفعل الإجتماعى - سواء العقابى ، أم غير العقابى - إزاء الإنحراف . فقد لوحظ أنه كان يحكم على المنحرفين فى بعض العصور بالعمل بدلاً من الحكم عليهم بالإعدام أو بعقوبات بدنية قاسية ، وذلك عندما كانت الحاجة ماسة إلياليد العاملة كى تعمل فى ظروف صعبة ، كالتجديف فى السفن والعمل فى بيوت الشغل أو فى المستعمرات وفى هذه الأثناء توقف الحبس الإنفرادى لأنه لا يتيح الفرصة للإنتفاع بعمل السجين فى فترة كان عرض العمل فيها ضعيفاً . كذلك فإن الغرامات - كعقوبة - ظهرت لما وجدت الميزانيات وبدأ حساب الدخل - وهذا هو ما يذهب إليه « كرشهيمر » .

ولا يمكن القول بأن هذه النظرية تركز على متغيرات إقتصادية فحسب لكنها ترجع أيضاً إلى متغيرات تتعلق بالتدرج الإجتماعى Social Stratification أو البناء الطبقي Class structure ، وإن كانت النزعة الإقتصادية فى الغالب . فالفرض الرئيسى فى هذه النظرية هو أن الجريمة ظاهرة من ظواهر الطبقة الدنيا ، وأن رد الفعل الإجتماعى إزاء السلوك الإجرامى هو فى جوهره ظاهرة من ظواهر الطبقة العليا التى تملك القوة السياسية Political power .

وهناك عدة جوانب نحاول هذه النظرية إبرازها وهى .

أولاً: فى حالة التدهور الإقتصادى وتزايد عرض العمل ، تفرض الطبقة العليا العقوبات القاسية على أبناء الطبقات الدنيا الذين ينتهكون المعايير القانونية . أما فى حالة الرواج الإقتصادى وإحتياج أبناء الطبقات العليا إلى اليد العاملة ، تكون العقوبات هينة وغير قاسية .

ثانياً: إن معدلات الجريمة ترتبط بالظروف الإقتصادية إيجاباً وسلباً . فمع تحسن الظروف الإقتصادية ينخفض معدل الإجرام لغياب الحاجة إلى الجريمة ، تلك الحاجة

التي هي في غالبتها حاجة إقتصادية . وعلى العكس من هذا فإن حالة الكساد الإقتصادي والبطالة ، يصاحبها غالباً معدل مرتفع من الإجرام ، نظراً لانتشار الفقراء والعوز المادي وهو في نظرهم الدافع الأساسي للإجرام .

ثالثاً : إذا إستمر إبناء الطبقات العليا في تطبيق عقوبات هيئة بسيطة على المنحرفين في حالة الكساد الإقتصادي ، فإن معدل الإجرام سيرتفع نتيجة لأن المجرمين سيقدمون على السلوك الإنحرافي ولا يكثرثون بالجزاء . ولهذا يجب فرض عقوبات رادعة شديدة للحد من إنتشار السلوك الإنحرافي .

رابعاً: ومعنى هذا أن أنصار هذا الإتجاه فيما يمكن أن نطلق عليه الحتمية الإقتصادية Economic determinism في تفسير السلوك الإنحرافي وفي تفسير رد الفعل الإجتماعي إزاء الإنحراف . فهم يرون أن الجريمة ظاهرة ملازمة للفقير وتتبع سوق العمل وزيادة عرض العمال . وفي هذه الحالة يكون رد الفعل الإجتماعي إزاء الإنحراف عقابياً قاسياً . ولا يوضح أنصار هذه النظرية بدقة ما إذا كان معدل الإنحراف أم ظروف سوق العمل وعرض العمال هو الذي يحدد طبيعة رد الفعل الإجتماعي إزاء الإنحراف - علاجاً أم عقاباً - ومن حيث الشدة . غير أنه من منطوق هذه الظرية الحتمية يتضح أنهم يربطون بين معدلات الجريمة والظروف الإقتصادية ، فالزواج الإقتصادي يؤدي إلى تزايد فرص العمل وبالتالي إلى التشبع الإقتصادي بحيث لا تكون هناك حاجة للجوء البعض للإنحراف .

غير أن هذه الحتمية الإقتصادية فرض ثبت سقوطه من واقع الدراسات الميدانية المتعددة ، فقد أشار « شتين » Stern - في دراسة له حول أثر الكساد Depression على إرتكاب الجرائم التي يحكم عليها بالسجن أو الإعدام ، إلى أن العلاقة بين الظروف الإقتصادية من جهة وبين الجريمة والعقاب من جهة أخرى ليست علاقة حتمية أو ثابتة كما إدعى أنصار هذا الإتجاه . وهذا يعني أن الدوافع إلى الجريمة ليست كلها إقتصادية ، كما أن الإجرام ليس ظاهرة إقتصادية خالصة كما إدعى أنصار هذا الإتجاه . وقد سبق أن ناقشنا أنصاره فيما سبق .

ثانياً: العقاب ونظرية البناء الطبقي :

هناك من الباحثين من يحاول ربط ربود الفعل إزاء الإنحراف ، بنوعية الطبقة المسيطرة داخل المجتمع والتي تتولى أو على الأقل تشارك في عملية الضبط الإجتماعي الرسمي Formal Social Control . غير أن بعض أنصار هذا الإتجاه

مثل « سيفين رانولف » S. Ranulf (في دراسة له حول الحقد الأخلاقي وبيكولوجية الطبقة الوسطى) (٧) لم يستطيعوا تعريف المقصود بالطبقة الوسطى تعريفاً دقيقاً . وربما يقصد ببيكولوجية الطبقة الوسطى التزمت الدينى أو تبنى الإتجاه الفكتورى Victorianism .. أو الإخفاق فى ضبط النفس والحرمان من إشباع العديد من الرغبات الداخلية .. ويرى أنصار هذا الإتجاه أن رد الفعل العقابى للخروج على القانون ينجمو عن السخط الألبى للجمهور ، وليس عن مجرد سخط الشخص الذى أضر نتيجة الانحراف أو المجنى عليه . وإذا كانت الطبقة الوسطى أو دون الوسطى تشارك فى عملية الضبط فإنها تصر على رد الفعل العقابى لإخفاقها فى ضبط النفس وإصرارها على إبراز هذا السخط الألبى . أما إذا لم تكن هذه الطبقة ممثلة أو مشاركة فى عملية الضبط ، فإن رد الفعل العقابى سوف يقل كثيراً من حيث القسوة أو الشدة . ويذهب أنصار هذا الإتجاه إلى أن التاريخ يؤيد أفكارهم ، ويستدلون على هذا بأن رد الفعل العقابى إزاء السلوك الإجرامى لم يظهر لدى التوتونيين أو الصينيين أو الهندوس أو لدى القبائل والجماعات البدائية ، نتيجة لدعم وجود طبقة وسطى أو أدنى من الوسطى بين هذه المجتمعات . كذلك فلم يظهر رد الفعل العقابى لدى الإسرائيليين بصورة ظاهرة حتى نشأت طبقة إجتماعية تشبه الطبقة لاون الوسطى فى أوروبا الحديثة .

ويذهب البعض إلى أن ما حدث من تغيرات فى ردود الفعل الإجتماعية إزاء الانحراف فى أوروبا - إصلاح أو عقاب أو علاج .. - يرتبط بظهور الأخلاق البروتستنتية . وقد أوضح « ماكس فيبر » M. Weber الارتباط بين أخلاق المحتجين (البروتستانت) وبين روح الرأسمالية التى تبرز قيمة العمل .

ويشير « سوندر لاند » إلى أنه من السهل إدراك كيف أن فكرة بيوت العمل وغيرها من أساليب الإستفادة من عمل وجهد المجرمين ، أمر يتمشى مع مذهب كالفن الذى أكد على أهمية قيمة العمل ، والذى إعتد عليه « فيبر » فى عرضه لنظريته المذكورة (٨) .

وهذه النظرية وإن كانت تربط العقاب كمتغير إجتماعى بالبناء الطبقي كمتغير إجتماعى ، إلا أنها مالت إلى التفسير البيكولوجى ، حيث إعتدت على فكرة حرمان أبناء الطبقة لاون الوسطى من الكثير من الرغبات الطبيعية مما جعلها تخفق فى ضبط النفس ، وحولوا رد الفعل الإجتماعى إزاء الانحراف إلى مجرد تعبير عن السخط الإجتماعى وهذا يحيل المجرم إلى ضحية أو كبش للفداء ومن الواضح أن هذا التفسير لا يتفق مع الوظيفة الحقيقية للعقاب والتى تتمثل فى تنفيذ أوامر الله وتحقيق

الردع العام والخاص إلى جانب حماية مكونات التنظيم الإجتماعى وأمن المجتمع ... الخ .

ثالثاً : العقاب ونظرية تقسيم العمل :

تعود هذه النظرية أساساً إلى المدرسة الفرنسية والتي يتزعمها « إميل دوركيم » E. Durkheim صاحب الدراسة الشهيرة بعنوان « تقسيم العمل داخل المجتمع والتي كانت هي الرسالة التي حصل بها على درجة الدكتوراه (٩) وقد أسس دوركيم نظريته فى العقاب على نظريته العامة فى التضامن الإجتماعى Social Solidarity وتقسيم العمل . فالمجتمع فى تطوره ينتقل من مرحلة التضامن الآلى Mechanical Solidarity الذى يقوم على أساس التشابه والتماثل فى الأعمال وتماثل وحدات البناء ، إلى مرحلة التضامن العضوى ، وهنا يعتمد التماسك الإجتماعى على تقسيم العمل والتباين فى الوظائف والأعتماد المتبادل أو التساند الإجتماعى Social interconnection . ومع تحول مبدأ التضامن من الآلية إلى العضوية ، يأخذ رد الفعل العقابى فى التضاؤل أو الاختفاء ، كى يحل محله رد الفعل الذى يقوم على الرد أو التعويض . وهذا يعنى أن نوعية البناء الإجتماعى هو الذى يحدد نوعية رد الفعل الإجتماعى إزاء الانحراف . وبمعنى آخر فإنه إذا كان تضامن المجتمع مصدره التماثل - تضامن آلى - فإن رد الفعل إزاء إنتهاك المعايير القانونية يكون عقابياً . ويتمثل رد الفعل هذا فى شكل القانون الجنائى . ولكن المجتمعات التى يقوم فيها التضامن على أسس عضوية نتيجة لإختلاف الوظائف أو الأعمال وتكاملها بشكل عضوى ، يكون رد الفعل فيها غير عقابى . وهذا يعنى أنه إذا كان رد الفعل إزاء الانحراف فى حالة المجتمع غير المتطور والذى يقوم تماسكه على أساس آلى يعتمد على مفهوم الإنتقام من المنحرف ، فإن رد الفعل فى حالة المجتمع المتطور يعبر عن الرغبة فى إستعادة التوازن وإعادة الأشياء إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة . والمجتمع هنا لا يدع طرقاتاً ثالثاً فى الصراع إلى جانب الجانى والمجنى عليه ، وهو لا يتدخل كحكم أو للإصلاح بين طرفين متنازعين ، ولكنه يتدخل لتطبيق قواعد قانونية تتسم بالعمومية والموضوعية والحياد على الحالات الخاصة . وإذا كانت أغلب المعايير القانونية المطبقة فى حالة المجتمع الآلى التضامن هى معايير القانون الجنائى ، فإن غالبية المعايير القانونية المطبقة فى المجتمع المتطور هى معايير القانون المدنى والإدارى والدستورى ، وهذه تحل محل الكثير من بنود القانون الجنائى وهذا يعنى أنه مع تطور المجتمعات تزداد أهمية القوانين المدنية التى تعتمد على الرد والتعويض ، ولا تصبح كل القضايا تناقش من منظور القانون الجنائى .

ذلك لأن هذا القانون يختص بأمور محددة وليس بكل القضايا . يضاف إلى هذا أن الإتجاه نحو العقاب يقل بينما لا يزداد الإعتماد على قانون الرد ، وهنا يكون الفعل غير عقابي .

تشير النظرية السوسيولوجية عند دوركيم إلى الارتباط الوثيق بين العقاب أو رد الفعل الإجتماعى إزاء الانحراف ، وبين قيم المجتمع العليا ، فإذا كان الانحراف لا يمس إلا قيماً فردية ، مال الرد إلى أن يكون بسيطاً ، لكن إذا كان الانحراف ماساً بالقيم الكبرى فى حياة الجماعة ، نجد أن رد الفعل يكون قاسياً شديداً . وهذا يعنى أن رد الفعل يتناسب طردياً مع درجة أهمية القيم التى ينتهكها المتصرفون . وهذا ما يفسر عظم العقاب على بعض أنواع من الجرائم كالخيانة والهرطقة وجرائم العنف .. ويؤكد دوركيم على أهمية الدور الإجتماعى للعقاب . فالعقاب فى نظره لا يستهدف الإنتقام أو الردع أو الإصلاح ، بقدر ما يستهدف الدفاع عن قيم الجماعة والحفاظ عليها وحمايتها . ولعل هذا هو ما حدا به إلى القول بأنه « يجب ألا نقول أن تصرفاً يهز الشعور العام لأنه إجرامى ، لكن الأفضل أن نقول أن هذا التصرف أو ذاك إجرامى لأنه يعتدى على القيم العليا للجماعة وبالتالي يهز الشعور العام .

ولا شك أن « دوركيم » وقع فى ما يمكن أن نطلق عليه الحتمية السوسيولوجية Sociologism حيث إعتبر المجتمع هو مصدر كل شىء بما فى ذلك أغلى المقدسات الدينية ، (١١) وهو مصدر المقولات الفكرية والتصورات المنطقية والنظم كلها بما فى ذلك نظم التجريم والعقاب . ولا شك أن فى هذا غلو وخط كبير . ونستطيع من المنظور الإسلامى الحكم بفساد هذا التصور السوسيولوجى الكاذب . فالدين والتدين مصدره الله سبحانه وتعالى ، هو الذى أودع فى الإنسان الفطرة السليمة التى تتجه به إلى التوحيد وعبادة الله سبحانه ، لكنه سبحانه علق إستمرار الفطرة فى سلامتها أو إنحرافها على طبيعة البيئة الإجتماعية التى يعيش الفرد داخلها . ولم يترك الله سبحانه وتعالى الإنسان لفطرته فحسب . لكنه سبحانه أقام عليه الحجة بأساليب عديدة منها أنه أودع فيه عقلاً مميزاً وأرسل إليه الرسل والكتب تبين له الحق . وهذا يعنى أن المجتمع ليس هو مصدر الدين ولا مصدر الكثير من النظم . فمصدر النظم الإجتماعية الرسلامية هى الشريعة الإسلامية . وللتجريم والعقاب داخل مجتمع الإسلامى وظائف محددة سبق ذكرها ، وليس فقط ما ذكره دوركيم على سبيل الإطلاق . يضاف إلى هذا العديد من المآخذ على النظرية السوسيولوجية عند دوركيم تجعلها نظرية ساقطة لا تصلح كإطار تفسيرى للعديد من القضايا الإجتماعية .

رابعاً: العقاب ونظرية التنظيم الإجتماعى:

ظهور بعض الباحثين الذين حاولوا ربط العقاب وما يحدث من تغير فيه من حيث الشكل والمضمون ، بمكونات التنظيم الإجتماعى . ففى المجتمعات التى تتسم بالتجانس يكون رد الفعل العقائى قليلاً وخفيفاً وغير قاس . أما فى المجتمعات المعقدة غير المتجانسة فإن رد الفعل العقابى يكون قاسياً وشديداً وفقدان التجانس لا يعنى بالضرورة سوء التنظيم ، وإن كانت أغلب المجتمعات المتجانسة منظمة ، وأغلب المجتمعات غير المتجانسة تعاني من سوء التنظيم - حسب رأى العديد من أنصار هذه النظرية .

ويشير « سوزر لاند » إلى أن عالم الإجتماع الأمريكى « بيترم سوركين » P. Sorokin قدم فى دراسة له بعنوان « الديناميات الإجتماعية والثقافية » (١٢) نظرية فى عدم دراسة التنظيم الإجتماعى تتفق إلى حد ما مع نظرية « روش » ، وإن كانت تختلف مع نظرية « دوركيم » . فالجماعات تختلف - حسب رأى « سوركين » من حيث درجة التجانس أو العداء أو الصراع الداخلى . سواء بسبب التباين الخلقى والقيمى ، أو التباين العرقى .. وهو يرى أنه كلما زاد التنافر والتباين الداخلى - أياً كان سبب هذه الزيادة - فإن رد الفعل العقابى لإنتهاك القانون يغلظ ويشتد . فبقدر زيادة التنافر والعداء تكون درجة قسوة وشدة رد الفعل العقابى ، والتى تتمثل فى قيام جزء من الجماعة بفرض العقاب على الجزء الآخر . ويشير « سوركين » إلى أن من بين العوامل التى تزيد من حدة الصراع والتنافر القانونى والخلقى داخل الجماعات مختلف الأزمات والمشكلات الإجتماعية ، ومن بينها الأزمات والصراعات الإقتصادية .

وهذا يعنى أن نظرية سوركين تشير إلى وجود علاقة إرتباط طردى بين درجة التباين والصراع الإجتماعى الداخلى من جهة ، ودرجة شدة رد الفعل العقابى إزاء الإنحراف من جهة أخرى . وهناك علاقة بين درجة التجانس الإجتماعى من جهة ، ونسبة إنتهاك المعايير الأخلاقية والقانونية من جهة أخرى . فإذا إرتفعت درجة التجانس الإجتماعى ، أى درجة تماثل سلوك الأعضاء ، وإختفى الصراع الإجتماعى بكل أشكاله (صراع طبقى ، إقتصادى ، قيمى ، صراع مصالح ..) فإن هذا يؤدي إلى إنخفاض نسبة إنتهاك المعايير الإجتماعية ، مما يشيع الأمن والإستقرار داخل الجماعة ويدعم تماسكها الأمر الذى يذهب عن الجماعة خطر التفكك والإنهيار . هنا وفى هذه الحالة يتجه رد الفعل الإجتماعى إلى أن يكون غير عقابى فى جوهره . والعكس صحيح ، فإنه مع إرتفاع درجة التباين الإجتماعى Social differentiation داخل الجماعة تظهر الصراعات والإختلافات الأخلاقية والقانونية نتيجة لإختلاف وتباين المصالح الإجتماعية

والاقتصادية ، الأمر الذى يؤدى إلى تمزق شبكة العلاقات الاجتماعية ، وهذه الحالة تشخص اجتماعياً بأنها حالة عدم تنظيم أو سوء تنظيم أو تفكك اجتماعى . وفى هذه الحالات يتجه رد الفعل الاجتماعى لانتهاكات المعايير القانونية لأن يكون عقابياً .

ويحاولون « سوركين » وأنصار الاتجاه التحليلى فى علم الاجتماع التدليل على صحة نظريتهم حول أسباب وتفسير التذبذب فى رمود الفعل العقابية إزاء الانحراف ، بدراسة الأوضاع القانونية خلال فترات الثورات ، مقارنة بالفترات السابقة لها واللاحقة عليها . فخلال الثورات تزداد حدة الصراعات والتنافر والتباين الاجتماعى لها ، وبالتالي يتجه رد الفعل الاجتماعى لأن يكون عقابياً . ولكن بعد الثورة وبعد أن تخف حدة الصراعات والاختلافات والتباين الاجتماعى يقل رد الفعل العقابى . وهم يذهبون إلى أنه خلال فترات الصراع والثورة يزداد إستخدام عقوبات الإعدام والسجن والأبعاد والنفى والمصادرة العامة . وكل الوسائل التى تتضمن رد الفعل العقابى القاسى . ويعتمد أنصار هذا الاتجاه على الإحصاءات . ففى روسيا مثلاً كان متوسط عدد من ينفذ فيهم حكم الإعدام سنوياً خلال الفترة من ١٨٨٠ حتى ١٩٠٥ ، يتراوح بين ١٠ - ٢٠ شخصاً . وقد إرتفع هذا العدد خلال فترة ثورة سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ حيث صار المتوسط السنوى فى حدود ٥٠٠ شخص سنوياً ، وزاد هذا العدد سنة ١٩٠٨ حتى وصل إلى ١٢٠٠ حكم وبعد فترة أخذ العدد ينتاقص حتى وصل إلى متوسط ١٠٠ أحكام سنوياً . وهم يرون أن هذا الأمر ينطبق على ثورة فرنسا والثورة السوفيتية سنة ١٩١٧ وغيرهما (١٣) .

وهذه هى الملامح العامة لنظرية التفكك أو سوء التنظيم الاجتماعى وإتباط بقضية رد الفعل الاجتماعى إزاء الانحراف ، كما عرضها سوركين ، وربما تنطبق هذه النظرية على بعض المجتمعات التى تأخذ بالنظم القانونية الوضعية إلا أنها لا تصدق بالإطلاق . يضاف إلى هذا أن مفهوم الصراع والتباين الاجتماعى والتعارض فى المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، أمور تنجم عن تطبيق نظم وضعية ، لكنها تختفى تماماً فى ظل المجتمع الإسلامى الذى يطبق النظم الاجتماعية كما حددتها الشريعة . هنا تختفى كل أشكال الصراع المدمر وتختفى معايير التقييم الوضعية - الاقتصادية والسياسية والعرقية والطبقية - لتحل محلها معايير شرعية تتمثل فى التقوى والعلم الصالح النافع للناس والمجتمع الإسلامى الذى يطبق كما حددتها الشريعة . يتسم بالقوة الروحية والمادية والتماسك والتكامل والتجانس من المنظور العقدى . وهو الأساس الأول للإلتزام القيمى جتى فى ظل التخصص وتقسيم العمل والاختلاف المهنى فهذا الاختلاف لا

تؤدي إلى عدم التجانس ولكنها من ضرورات التقدم العلمى والمادى الذى يجب أن يحقق للمجتمع الإسلامى إنطلاقاً من الكتاب والسنة (١٤) .

ويمكن القول أن كل النظريات السوسيولوجية تحاول الربط بين مكونات البناء الاجتماعى وبين رد الفعل إزاء الانحراف ، أو تحاول التأكيد على أن خصائص الثقافة أو البناء الاجتماعى هى التى تحدد نظام التجريم والعقاب . وهذا التصور يختلف مع التصور الإسلامى الذى يؤكد أن هناك جرائم وهناك عقوبات مقدرة لا تختلف مهما اختلفت الثقافات ومكونات البناء الاجتماعى ، وهى جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية . كذلك فإن جرائم التعزير وعقوباتها تستهدف حماية القيم والفضائل الإسلامية ، ولكنها تنسم بالمرونة بحيث تستوعب إختلافات الثقافات ومكونات البناء الاجتماعى لكل المجتمعات فى إطار مبادئ الشريعة الإسلامية .

ومن المشكلات التى تؤخذ على النظريات السوسيولوجية عام ، أنها لم تحدد ميكانيزمات العملية التى يتحدد من خلالها رد الفعل الاجتماعى ، إستناداً إلى خصائص معينة فى ثقافة المجتمع أو بنائه الاجتماعى . فمثلاً لم توضح نظرية التلاؤم الثقافى كيف تؤدي الثقافة إلى تغيير رد الفعل الاجتماعى إزاء الانحراف ، وكيف يتغير نظام التجريم مع تغير البنا القافى . كذلك فإن نظرية الحتمية الإقتصادية لم توضح كيف يعمل الفقر فيقود الأفراد إلى السلوك الإجرامى ؟ ولو صدق رأى أنصار هذا الإتجاه لكان أعضاء كل المجتمعات الفقيرة يتسمون بالإجرام ، ولكن ما يلاحظ أن معدلات الجريمة ترتفع فى المجتمعات الأوربية عنها فى المجتمعات الفقيرة ، إلى جانب إختلاف نوعية السلوك الإجرامى ومضامينه . ويمكن القول أن الجريمة ترتبط بعدة متغيرات أهمها مدى الإلتزام العقدى والقيمى والأخلاقى سواء على مستوى المجتمع أو الجماعة أو الأفراد ، إلى جانب عوامل أخرى إجتماعية وإقتصادية وثقافية تأتى فى المرتبة التالية .

الدفاع الاجتماعى والسياسة الجنائية فى النظم الوضعية:

يقصد بالدفاع الاجتماعى مجموعة المحاولات والإجراءات الوقائية والعلاجية والعقابية التى يستهدف المجتمع من ورائها مكافحة الجريمة وتقليل نسبتها والحيولة دون وجود الظروف المؤدية إليها ومواجهة كل العوامل التى تسهم فى ظهورها وإتخاذ الإجراءات التى تكفل علاج الجناة بشكل يحول دون تورطهم فى جرائم أخرى ، وقد طرح تساؤل بين المفكرين منذ زمن طويل ، حول كفاية جدوى العقوبة وحدها كتكفير عن الذنب ومقابلة الشر بالشر ، فى تحقيق الأمن المادى والإستقرار الاجتماعى ومكافحة

الجريمة . وقد توصل بعض المفكرين القدامى إلى تصورات وأفكار تقترب من فكرة الدفاع الإجتماعى Social Defence مع أن هذه الفكرة بمفومها العلمى المحدد لم تظهر فى أوربا إلا فى القرن التاسع عشر ولم تتطور فى القرن العشرين (*) .

ويجد الباحث فى تراث العالم القديم أن أفلاطون كان يميز بين نوعين من المجرمين ، المجرم القابل للإصلاح وله عقاب خاص به كان يودع فى سجون عادية ، والمجرم غير القابل للإصلاح ، وهذا يعاقب بالنفى فى مكان بعيد عن التجمع البشرى . وقد ذهب أفلاطون إلى أن الهدف من العقاب ليس مجرد الإيلاء فحسب ، ذلك لأنه يجب أن يكون إلى جانب العقاب إجراءات إصلاحية - بالنسبة لطائفة المجرمين القابلين للإصلاح - تحول دون عودة المجرم إلى طريق الإجرام .

وقد عرف الصينيون القدماء فكرة إصلاح المجرم وليس عقابه فحسب . وكان لديهم - فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد - مؤلف من تسعة أبواب تضمن أفكاراً عن العقاب والإصلاح الإجتماعى للمجرم لا يعود لإرتكاب جريمته ، وضمن الإجراءات الإصلاحية التى حاول من خلالها الصينيون القدماء إصلاحاً نفسية المجرم ، إحضار حجر أطلق عليه « الحجر الجميل » يطلب من المجرم الجلوس عليه عدة أيام لتأمل خطوطه المتناسقة الجميلة لبت فكرة التناسق والجمال والتألف فى نفسه ، من أجل إعادة علاقته التوافقية مع مجتمعه (١٥) .

وقد وجدت فكرة الإصلاح الإجتماعى للجناة أو المحتمل إقدامهم على الإجرام فى بعض القوانين التى ظهرت خلال القرون الوسطى ، على الرغم من قسوة العقوبات وصورها البشعة التى كانت تطبق على الجناة فى تلك الفترة فى أوربا . مثال هذا أن قانون « كارولين » الجنائى الذى أصدره « تشارلس كنت » ١٥٢٢ م أتاح للقاضى الحق فى حجز من يثبت احتمال إقدامه على الإعتداء على الآخرين كوسيلة احتياطية ضد

(*) سبق أن الشريعة الإسلامية أصول المجتمع الذى يحقق الأمن المادى والمعنوى ويحقق العدل والتكامل الإجتماعى والقوة المادية والإجتماعية ، والنظم الإجتماعية والإسلامية تطلق الأبواب أمام الانحراف لما تتضمنه من معالجة جذرية وموضوعية لمشكلات الفقر والبطالة والتمايز الطبقي والعدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وإذا ظهر الإنجراف فهناك نظام دقيق ومحكم لمواجهة

خطورته . كذلك فقد أجاز القانون الأسباني القديم إستمرار حجز من سجن لمدة سنتين ، إذا كانت هناك خطورة من الإفراج عنه . وقد ألزم القانون الأسباني سنة ١٧٦٩ المتسولين والنساء سيئات السمعة بالعمل تجنباً لإقدامهم على سلوك إنحرافى . وقد لعبت الكنيسة خلال القرون الوسطى دوراً واضحاً فى الإهتمام بالسجون من حيث توافر العوامل الإنسانية والإصلاحية للجناة داخلها فى إيطاليا (١٦) .

وقد تصور بعض المشتغلين بالقانون والعقاب على حد قول « فيدال » و « مانيول » أن الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة والسلوك الإنحرافى إنما يكون من خلال الجزاءات البالغة القسوة . وقد فهم الكثير من الباحثين حتى سنة ١٩٥٠ أن فكرة الدفاع الإجتماعى تبرر كل إجراء يمكن إتخاذه لحماية المجتمع ، وإستبدال البعض بالقانون السوفيتى للعقوبات الصادر سنة ١٩٢٦ الذى ألقى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وإستحدث من التدابير الوقائية ما يحمى به النظام التعسفى هناك نفسه . وهذا يعنى أن مبدأ الدفاع الإجتماعى - بهذا تسلط القضاة ، ولا قرار مبدأ شرعية الجريمة والعقاب .

غير أنه فى مواجهة هذا الإتجاه المتطرف ، ظهر إتجاه مضاد ينظر إلى الدفاع الإجتماعى بإعتبار أن تطوير علمى لفكرة العقوبة التى تعد رد فعل المجتمع ضد كل ما يهدد أمنه وإستقراره . وقد إستند أنصار هذا التيار الثانى إلى آراء فلاسفة العقد الإجتماعى ومن تأثر بهم . مثال هذا « بكاريا » الذى إستند إلى فكرة العقد الإجتماعى فى تبرير فلسفته العقابية . فبمقتضى العقد الإجتماعى - كما تصوره فلاسفة العقد ، يتنازل الفرد عن بعض حقوقه للمجتمع من أجل قيام المجتمع وتحقيق أمن الأفراد . ولم يتنازل الأفراد إلا عن الحد الأدنى من حقوقهم ، هذا يعنى أنهم يحتفظون بمجموعة من الحقوق الطبيعية لا يحق المساس بها .

وهناك مجموعة من المدارس والنظريات التى حرصت فى مجال العقاق والسياسة الجنائية ، أدت إلى ظهور وبروز مفهوم الدفاع الإجتماعى سوف نتحدث عن كل منها بإيجاز .

أولاً: المدرسة التقليدية القديمة (الكلاسيكية) :

كانت هذه المدارس بمثابة رد فعل مضاد لقسوة العقوبات وأساليب التعذيب التى كان يلقاها المنحرفون فى العصور الوسطى ، وضد تسلط القضاة فى الحكم دون التقيد بنصوص واضحة ، والذى إستمر حتى القرن الثامن عشر . وقد ظهرت هذه المدارس خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر على يد مجموعة من المفكرين

مثل « بكاريا » فى إيطاليا و « فيورباخ » P.A.V. Feurbach فى ألمانيا و « جيرمى بنتام » Bentham فى إنجلترا . وقد طبق « بكاريا » أساسيات الاتجاه النفعى Utilitarianism عند تفسير السلوك الإجرامى (١٧) فالمجرم يقدم على ممارسة السلوك الإنحرافى بعد موازنة يجريها بين اللذة التى يحصل عليها ، والألم الذى قد يتعرض له بتوقيع العقاب عليه ومحصلة هذه المعادلة إما الإقدام على السلوك الإنحرافى أو العدول عنه حسب تقدير الشخص . ولهذا فإنه يجب أن يراعى عند تحديد العقوبة أن يتجاوز ألمها ما يمكن أن يحصل عليه المجرم من لذة نتيجة إقدامه على السلوك الإنحرافى . وهذا ما يحقق وظيفة الردع والتخويف من الإنحراف . غير أن هذا لا يعنى المبالغة فى التعذيب والقسوة المفرطة فى العقوبة ، وإلا خرجت عن أهدافها الحقيقية وانقلبت إلى تنكيل ليس له ما يبرره . وقد ذهب « بكاريا » إلى أنه يجب مراعاة المساواة بين المجرمين ، والتقييد بنصوص التجريم والعقاب ، تجنباً لإستبداد القضاة ، وتحقيقاً للشعور بالعدالة ، طالما أن الناس سواسية فى الحقوق والواجبات ، ويجب أن يكونوا كذلك أمام نصوص القانون بصرف النظر عن السن أو العقلية أو المركز الإجتماعى أو الظروف الأخرى . (١٨) وهذا يعنى أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص معلى للجميع . وهذا الإعلان سوف يكون عاملاً مانعاً من الإقدام على الجريمة لدى الكثيرين ، بعد أن يوازنوا بين اللذة التى يحصلون عليها من السلوك الإنحرافى ، والألم الناجم عن العقاب .

وكما يذهب « إيوين سوذر لاند » E.H.Sutherland (١٩) فإن هذه المدارس التقليدية لعلم الإجرام والقانون الجنائى قد ظهرت فى إنجلترا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وقامت على أساس سيكولوجية مذهب اللذة وبناء على تصور هذه المدرسة لا يقدم الفرد على تصرفاته إلا بعد تقدير لما ينجم عنها من لذة أو ألم . فاللذة التى قد تحصل من فعل معين تقارن بالألم الذى قد يحدث نتيجة هذا الفعل . ويفترض أن لدى هذا الفاعل إرادة حرة ، وأنه يعمل بإختياره وفقاً لمعيار اللذة وحدها . وإعتبر أن هذا هو التفسير النهائى الكامل لأسباب الجريمة ، وأنه لا يمكن تصور أن هناك حاجة إلى بحث المزيد من الأسباب . وقد وضع « بكاريا » سنة ١٧٦٤ التطبيق الأساسى لهذه النظرية فى علم العقاب . وإستهدف « بكاريا » Cesare Baccaria - فى دراسة له بعنوان An essay on crimes and punishments جعل العقاب أقل تحكماً وقسوة عما كان عليه . وقد أكد ضرورة توحيد العقاب لكل من ينتهك قاعدة قانونية معينة بصرف النظر عن السن والحالة الصحية والحالة الإقتصادية (الثراء أو الفقر) والمركز

الإجتماعى .. وغير هذا من الظروف . وقد كان مقتنعاً أنه لا يتيسر مراعاة حقوق الأفراد إلا بمعاملتهم جميعاً بطريقة واحدة وقد أكد كذلك أن العقوبة يجب أن تكون محددة سابقاً مقدماً بشكل قاطع حتى يمكن أخذها فى الاعتبار عند حساب اللذة والألم الذى يترتب على إنتهاك القانون (٢٠) .

ومع أن بكاريا يذهب - كما يشير إيان تايلور I. Taylor و جالك يونج J. Young إلى أن منع الإجرام أمر يحقق المصلحة المشتركة بين الناس ، فإنه يرى أن القضا الذى يستهدف الإقلال من عدد الجرائم ، يجب أن يكون متناسياً باستمرار مع درجة إنتهاك الفعل المنحرف للمعايير الإجتماعية مثل قباسة الملكية والأمن الشخصى للأفراد ورفاهية الدولة . وهو إستناداً إلى نظرية العقد الإجتماعى يؤكد أن المغالاة فى العقوبة أمر لا يتفق مع متطلبات العقد الإجتماعى (٢) وهناك مجموعة أساسيات تركز عليها النظرية الكلاسيكية Classical theory يمكن إيجازها فيما يلى :

١ - كل الناس معرضون للوقوع فى الجريمة لأنهم جميعاً بطبيعتهم يبحثون عن مصالحهم الشخصية .

٢ - هناك إتفاق فى أى مجتمع حول الرغبة المشتركة فى حماية الملكية الخاصة ورعاية المصالح الخاصة .

٣ - من أجل منع حدوث حرب أو صراع من الكل ضد الكل War of all against all الكل فإن الناس يدخلون بحرية فى عقد مع الدولة ، من أجل الحفاظ على السلم فى إطار هذا الإتفاق الإجتماعى Consensus .

٤ - يجب أن يستخدم العقاب من أجل العيلولة دون إنتهاك أى شخص لحرمة مصتالح الآخرين ، أو على الأقل تعويق (*) to deter هذا الإنتهاك . ومن حق الدولة - بموجب العقد - أن تعمل ضد مثل هذه الإنتهاكات .

٥ - يجب أن يكون العقاب متناسباً مع المصالح التى إنتهكتها الجريمة (*) . ولا

يجب

* Punishment must be utilized to deter the individual from violating the interests of others .

* Punishment must be proportional to the interests violated by the crime. See : Tay toret - al - p.2.

ألا يتخطى العقاب هذه الحدود ، كذلك يجب ألا يستخدم فى الإصلاح Reformation ، لأن مثل هذه الأعمال من شأنها أن تسلب الأفراد حقوقهم إلى جانب إعتدائها على شروط العقد .

٦ - يجب أن توضع القوانين فى أضيق نطاق ممكن أو أن يكون هناك أقل عدد ممكن من النصوص القانونية ، وأن تطبق من خلال أكفأ العمليات والإجراءات .

٧ - الإنسان مسئول عن أعماله والناس كلهم متساوون أمام القانون بغض النظر عن مراتبهم الاجتماعية Social ranks . وهذا يعنى أن لا ينظر إلى ما يسمى بالظروف المخففة Mitigating circumstances أو الأعذار excuses فهذه كلها أمور غير مسموح بها .

ويمكن القول أن القانون أن القاعدة العامة للمدرسة التقليدية هى أنه يجب جعل جوانب السلوك غير المرغوب فيها مؤلة أو مصاحبة لخبرات سيئة قاسية عن طريق العقاب ، ثم تحديد قدر الألم على هذا الأسا تحديداً واضحاً حتى يتمكن كل من لديه ميول إجرامية أو على أعتاب الانحراف .. أن يجد قدر الألم الذى سوف يلقاه ، وهذا يعنى أن المدرسة التقليدية لم تتجاهل ما يعرف بفكرة الدفاع الإجتماع لأن نشر العقوبات وتوحيدها وعدم الإعتراف بالفوارق الطبقيه أو الحالة العقلية أو الظروف الإجتماعية المخففة وعدم إدخال فكرة المسئولية الشخصية ، أمور يمكن أن تحول فى نظر أنصار المدرسة التقليدية دون وقوع الجريمة ، إلى جانب أن التطبيق الفعلي للعقال سوف يردع الشخ نفسه من العودة إلى الإجرام ، كما سيردع الآخرين فى نفس الوقت .

ويمكننا إيجاز أهم مبادئ المدارس التقليدية القديمة من المنظور العقابى فيما يلى :

أولاً : إن العقوبات أمر ضرورى تحقيقاً للردع العام والردع الخاص معاً .
ثانياً : إن العقوبة وظيفتها الحيلولة دون إقدام الجانى على الجريمة ورد فعل المجتمع ضد كل ما يهدد الأمن والإستقرار . ويجب أن تبقى فى هذا الإطار والإنتظرف نحو القسوة والتعذيب .

ثالثاً : يجب تقييد سلطة القاضى فى إختيار العقوبة تجنباً لرستبداد القضاة .
رابعاً : ضرورة النص على الجرائم والعقوبات قبل تطبيقها حتى تكون عاملاً مانعاً

- من إقدام البعض على السلوك الإنحرافى وحتى يتقيد بها القضاة .
- خامساً : ضرورة المساواة بين مرتكبى الجرائم فى المسئولية والعقاب .
- سادساً : عدم التأثر بشخصية الجانى أو ظروفه عند فرض العقوبة .
- سابعاً : شخصية العقوبة فلا تطبق العقوبة إلا على مرتكبى الجريمة فقط .
- مناقشة النظرية التقليدية :

وقد وضع هذه المبادئ فى الكثير من قوانين دول أوروبا خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (٢٢) . ويذهب للنقاد إلى أن هذه المدرسة استطاعت إبراز بعض المبادئ الهامة فى مجال المسئولية والعقاب أهمها تحديد نصوص واضحة للتجريم والعقاب فى القانون وإقرار مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وبإبراز مبدأ حرية الاختيار والمسئولية الشخصية ، وهذا يعنى إعفاء فاقد الإدراك أو فاقد الإدارة من المسئولية ، وماجعت القسوة والتنكيل فى العقوبات . غير أن هذه المدرسة تعرضت لبعض الانتقادات منها أنها نظرت إلى الجريمة كفعل مادي ولم تأخذ فى اعتبارها شخصية الجانى وظروفه . وهذا يعنى عدم الأخذ بمبدأ تفريد العقوبة . هذا إلى جانب أنها لم تأخذ فى اعتبارها الغاية الإصلاحية لبعض العقوبات ، ونظرت إلى العقوبة على أنها للدرع الخاص والعام فقط .

يضاف إلى هذا ما يذهب إليها « إلبوين سونر لاند » E.H. Sutherland و « دونالد كريسى » D. Cressey ، من أن الشك قد بدأ يتسرب إلى الأساس الذى تقوم عليه هذه النظرية ، فهى كما يذهبون تسرف فى الفردية والعقلانية والإرادية . وهى تفترض حرية الإدارة بطريقة لا تتيح الفرصة لإجراء المزيد من الأبحاث حول أسباب الجريمة وأساليب مواجهتها (٢٣) .

ويذهب كل من « تايلور » Taylor و « والتر » Walter و « يونج » Young فى دراسة لهم عن علم الإجرام الجديد إلى أنه يمكن النظر إلى المدرسة الكلاسيكية على أنها تمثل نظرية فى الضبط الاجتماعى ، طالما أنها تعرضت للدافعية الإنسانية Human motivation ، وللأساليب التى يجب على الدولة أن تطبقها على المجرمين أو تستجيب من خلالها للسلوك المنحرف ، ولطبيعة الأعمال الإنحرافية التى تجعل قسماً من الناس يصنف على أنه منحرف ، هذا إلى جانب أنها أبرزت الأساس الاجتماعى للقانون الجنائى (٢٤) . Social basis of crimianl . ويلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية فى الجريمة لقيت - تماماً مثل نظرية العقد - تأييداً من أصحاب الإتجاهات البرجوازية .

والواقع أن نظرية العقد الإجتماعى ذاتها يمكن النظر إليها تاريخياً على أنها إطار أيديولوجى Ideological Framework لحماية الطبقة البرجوازية الصاعدة خلال القرن السابع عشر والثامن عشر فى أوروبا ضد طبقات قديمة . وقد ركزت هذه النظرية على ضرورة مكافأة النشاط النافع ، (*) (/) وعقاب أصحاب النشاط المدمر (٢٥) وكان معيار النفع والتدمير يحدد من خلال التوافق مع الإتجاهات الجديدة النامية فى تلك الفترة وهى التحول نحو الرأسمالية الأوربية .

وهذا ما أوضحت بكفاءة « ألفين جولدنر » A. Gouldner فى دراسة له بعنوان « الأمة القادمة لعلم الإجتماع الغربى » أصدرها سنة ١٩٧١ .

وقد تعرضت نظريات العقد الإجتماعى والنظرية النفعية utilitarianism للعديد من أوجه النقد أهمها أن مضمون العقد كما تصوره أنصارها وهمى ، إلى جانب أنها إفتترضت وجود إتفاق عام بين الناس على هذا العقد الوهمى وعلى طبيعة المجتمع والنظم الناجمة عنه ، وأن كل من يخالف ذلك يعد منحرفاً . وهذا إلى جانب أنها لم تستطع التوفيق بين دفاعها عن المساواة - بالمفهوم الذى نادت به - وبين دفاعها عن الملكية - بمفهوم روسو وفولتير وبنثام .. (٢٦) .

ثالثاً : المدرسة التقليدية الجديدة أو التعديلية Classical Revisionism

ولقد إنتشر تأثير المدرسة التقليدية بشكل واضح فى أوروبا نتيجة لإستنادها على نظريتى العقد والضبط الإجتماعى ، لدرجة أن أحد المعلقين المهتمين بالعلوم الجنائية وهو « فارنر » Farner يؤكد سنة ١٨٨٠ أن كل الإصلاحات التى طرأت على قوانين penal laws العقوبات خلال القرن الماضى الجنائى بآراء بكاريا ، ويذهب أن لا يوجد أى كاتب إنجليزى يعالج القانون الجنائى إلا ويشير إلى آراء بكاريا (٢٧) .

ومع هذا النجاح الكبير الذى لاقته آراء النظرية الكلاسيكية فى العقوبات ، إلا أنها وجهت بالعديد من الصعوبات عند التطبيق الفعلى . ولعل الصعوبة الأساسية تكمن فى القول بضرورة تطبيق إجراءات عقابية عامة وموحدة Universal penal Measures فى

* Rewarding of useful activity and the punishment of damaging activity. Taylor. Ibid p. 3.

الممارسات القانونية اليومية . ولم يكن من الممكن عملياً - وكما يقول «تاييلور» ورفاقه تجاهل محددات الفعل الإنساني Determinant of human action والوافع البشرية . وهذا يعنى صعوبة تطبيق العقاب بشكل موحد حسابياً على الأفراد بغض النظر عن محددات الفعل ودوافعه وطبيعة شخصية الجاني . وقد ساهم المحامون من جهة ، والمسنولون عن العقاب نظرياً وعملياً من جهة أخرى ، فى تعديل النظرية الكلاسيكية فى العقوبة ، بشكل جعلها تطبق على نطاق واسع بالنسبة للنظم القانونية Legal System ليس فقط فى العلم الغربى ولكن أيضاً فى الشرق أو فى الكتلة السوفيتية (٢٨) وقد كانت المشكلة الأساسية فى تطبيق مبادئ النظرية الكلاسيكية الخالصة ، هى التركيز على الفعل الإجرامى Criminal act مع تجاهل الفروق بين القائمين بالفعل الإجرامى أو شخصية المجرمين (*)

ولهذا نادى أنصار تعديل النظرية الكلاسيكية بأن العدالة تقتضى بأن تأخذ فى الاعتبار عدة متغيرات إلى جانب الفعل الإجرامى ، مثل طبيعة الموقف الذى تم فيه ارتكاب الجريمة ، وتاريخ المجرم وشخصيته وحالته العقلية والاضغوط التى تعرض لها ودرجة مسئوليته عن فعله الانحرافى ... ولعل هذلهوما دفع أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثه Neo - Classicists مثل «روسى» Rossi و «جارود» Garaud و «جولى» Joly إلى مراجعة النظرية الكلاسيكية من أجل سد ما بها ثغرات ظهرت أثناء الممارسة والتطبيق .

وقد ظهرت المدرسة الكلاسيكية المحدثه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . ومن أهم روادها إلى جانب من سبق ذكرهم «أورتولان» Ortolan و «مولينه» Mlinier فى فرنسا و «كارارا» Carrara فى إيطاليا و «ميتيرماير» Mittermaier فى ألمانيا و «هاوس» Haus فى بلجيكا . وقد إعترف أنصار هذه المدرسة بما يطلق عليه «الظروف المخففة للعقوبة Mitigating Circumstances حيث صارت هيئة المحكمة تأخذ فى إعتبارها طبيعة البيئة المادية والإجتماعية Physical and social environment للمجرم ولوقف الجريمة . كذلك فقد إهتم أنصار هذه المدرسة بتاريخ المذنب Offender

(*) من عظمة التشريع الإسلامى أنه أخذ فى الإعتبار ليس فقط الفعل الإجرامى ، ولكنه أخذ أيضاً فى الإعتبار شخصية الجاني وظروف الجريمة . فهناك حالات ترفع فيها المسئولية عن الجاني مثل فقدان الإختبار والإدراك - كما فى حالة الإكراه والجنون والصغر .. أنظر أبوزهرة مصدر سابق .

وسجله السابق فى الإنحراف فكما كان المذنب ضليعاً فى الإجرام وكان سجله فى الإنحراف معتداً فى الماضى كان هذا يعنى - عند أنصار الكلاسيكية المحدثه - أنه واقع تحت ظروف خارجية قوية تدفع به إلى الإنحراف (٣٠) وأخيراً أفسح أنصار المدرسة الكلاسيكية المحدثه المجال لتقدير عوامل الأهلية القانونية والعجز Incompetence والإصابة بالأمراض pathology والإختلال العقلى أو الجنون Insanity ، والسلوك الإنفعالى المتهور Impulsive behaviour ، عند تقدير المسئولية الجنائية وبالتالى عند تحديد العقوبة . وقد أكد الكلاسيكيون المحدثون أن من شأن أخذ هذه العوامل فى الاعتبار ، إحداث تغيير فى النظرية تجاه حرية إرادة الإنسان فعمل هذه العوامل تؤثر أو تلغى الإرادة الأمر الذى ينعكس على تقدير المسئولية .

وما يزال الإنسان - عند أنصار الكلاسيكية المحدثه ، مسئولاً عن أفعاله ، لكنهم أوردوا مجموعة من التحفظات التى يمكن أن تفى البعض من المسئولية ، (٣١) ويمكن أن تجعل البعض قابلاً للإصلاح ، والبعض الآخر غير قابل للإصلاح . فالتاريخ الماضى للشخص والموقف الحاضر له وحالته الجسمية والعقلية والاجتماعية هى التى تؤثر على قابليته للإصلاح . ويقول آخر فإن الفاعل لم يعد عند أنصار هذه المدرسة هو الإنسان الرشيد الجزئ المنعزل أو المنفصل عن واقعه الاجتماعى Isolated, atomistic ratio- nalman كما كان الحال عند أنصار المدرسة التقليدية . فالعالم الاجتماعى الذى أخذه الكلاسيكيون المحدثون فى الاعتبار يتضمن مجموعة من الشخصيات وهى :

١ - الغالبية فى مركز العالم الاجتماعى ، وهم الأفراد الراشدون الطبيعيون Adult, Sane Individuals . وهؤلاء مسئولون مسئولية كاملة عن تصرفاتهم . ويتفق هؤلاء الأفراد مع النموذج المثالى الذى تحدث عنه أنصار الكلاسيكية التقليدية ، وإن كان أنصار الكلاسيكية المحدثه يأخذون فى الاعتبار طبيعة الموقف الاجتماعى الذى إرتكبوا فيه إنحرافهم مما جعلهم يأخذون بفكرة الظروف المخففة ، وليس إلتماس الأعذار طالما أنهم مسئولون عن تصرفاتهم لسلامتهم الجسمية والعقلية . وهنا ينظر إلى كل الناس على أنهم قادرون على إرتكاب الجرائم ، ولا يقتصر الإجرام على نماذج دافعية معينة particular motivational patterns ، (مثل الأنماط السيكولوجية Structural cricumstances) كما لا يقتصر على ظروف بنائية معينة (مثل جرائم الفقر) .

٢ - يعد الأطفال وأغلب كبار السن غير قادرين على إتخاذ قرارات مسئولة Accountable decisions .

٣ - كذلك فإن هناك بعض جماعات من الناس المجانين أو غير أسوياء العقل Insane والذين يعانون من ضعف عقلى واضح Feeble - minded ، ويكون أفرادها معدومى التحكم فى سلوكهم وبالتالي لا يتمتعون بحرية الإرادة التى يتمتع بها الشخص الراشد السوى . وهذا يعنى إسقاط مسئوليتهم عن تصرفاتهم سواء بالنسبة للتغير أو بالنسبة لأنفسهم (٣٢) .

وهذا يعنى أن أنصار الكلاسيكية المحدثه إستطاعوا إيجاد لعمل رجال آخرين غير خبراء القانون فى مجال القضاء وإصدار الأحكام ، مثل الطبيب المتخصص فى الأمراض العقلية Psychiatrist والأخصائى الإجتماعى Social worker . وهذا يعنى أنهم أدخلوا فى الأحكام القضائية الأخذ بالظروف المخففة مثل إيقاف تنفيذ الأحكام Suspension of sentence ، والأخذ بالإصلاح مثل تغيير البيئة التى حددت بالمدن إلى ارتكاب الجريمة ، وذلك من خلال إيداعه داخل مؤسسات إيوائية إصلاحية وقد ساهم أنصار الكلاسيكية المحدثه فى وضع حدود للإجراءات العقابية ، حدود دنيا وحدود عليا يختار القاضى من بينها مايناسب حالة المتهم

ويذهب « راديوفتس » Radzinowitez فى دراسة له سنة ١٩٦٦ إلى أن تصلب المدرسة الكلاسيكية وتأثيرها الكبير على دول القارة الأوربية ، جعل من المستحيل تطوير الإجراءات العقابية بشكل يمكن أن يحقق إصلاح الجانى . ويقول أننا لو إقتصرننا على المدرسة الكلاسيكية ، (٣٣) لم يكن من الممكن أن نصل إلى تلك الإصلاحات التى تفخر بها اليوم . وتقوم هذه النماذج على أن العقوبة يجب أن تحدد مقدماً بدقة ، وأن تتناسب بشكل حرفى مع المجرم والأخذ بهذه المبادئ - كما يقول « راديوفتس » يعنى إستبعاد أحكام البراءة أو تكييف الأحكام مع درجة مسئولية الجانى ، أو إيقاف بعض الأحكام أو تطبيق أسلوب الإختبار القضائى Probation أو تطبيق نظام الإفراج بوعده الشرف ، أو تطبيق إجراءات خاصة بالنسبة للمدنيين الصغار Young Offenders الشوذ عقلياً Mentally abnormals ويؤكد « تايلور » و « لتر » و « يونج » أنه قد نجم عن الحبس Incarceration مجموعة من الآثار السيئة على بعض المجرمين - الذين يمكن إصلاحهم - حيث وصمهم بوصمات Stigmatization إجتماعية تعوق تعاملهم السوى مع مجتمعهم بعد خروجهم من السجن ، هذا إلى جانب الأثر السىء لبقاء المجرمين معاً مدة طويلة داخل السجن ، كل هذا أدى بالمسئولين عن العقاب والقضاء إلى ضرورة مراجعة مبادئ النظرية الكلاسيكية . ومن أهم جوانب هذه المراجعة ما يلى

أولاً: إدراك أن الحكم الواحد يمكن أن يكون له آثار مختلفة على المجرمين بناء على

الخصائص الشخصية Individual للمذنب .

ثانياً: إن إخضاع المذنب لعقوبة السجن معناها وضعه فى بيئة قد تؤثر بذاتها على تطوير إستعداداته للجريمة فى المستقبل .

وقد كان من محصلة مراجعة مبادئ الدراسة الكلاسيكية ، أن أصبحت الأحكام تختار بحيث تكون العقوبة متضمنة لإصلاح المجرم وإعادة تأهيله Rehabilitation (٢٤) ولم تختلف هذه المدرسة المحدثه إختلافاً جوهرياً عن المدرسة بصدد نموذج حرية الإرادة عند الإنسان Free will Model of man فالمجرم عند أنصار المدرسة الكلاسيكية المحدثه يجب أن يلقى عقابه خلال بيئة تساعد على إتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة . وحرية الإرادة كانت عند الكلاسيكيين - وما تزال عند أنصار الكلاسيكية المحدثه - ينظر إليها على أنها خاصية الفرد القائم بالفعل ، غير أن الكلاسيكيين المحدثين يدركون أن هناك بنااءات معينة تقود بشكل أكبر إلى حرية الإختيار ، بالمقارنة ببنااءات أخرى . وهذا يعنى أن المدرسة الكلاسيكية المحدثه أخذت بفكرة الإنسان العاقل المنعزل Solitary rational Man التى برزت فى علم الإجرام الكلاسيكى ، مع الإهتمام بماضيه ومستقبله . وقد إهتم أنصار هذه المدرسة الأخيرة بالظروف التى تعوق ممتسة الإرادة الحرة (*) للإنسان وتؤثر على طوعية ممارسات (٣٥) ويذهب « هولاندر ، Hollande » فى دراسة له سنة ١٩٦٩ إلى أن هذا النموذج - مع بعض التعديلات البسطية - هو النموذج الأساسى للسلوك الإنسانى الذى أخذت به أجهزة الضبط الإجتماعى Agencies of Social control

وهذا فى المجتمعات الصناعية سواء فى الغرب أو الشرق على حد سوا . وقد ظهرت آراء ونظريات كثيرة تعارض هذا الإتجاه الفكرى فى مجال الجريمة والعقوبة ، وهذا النموذج هو ما حاربت إتهامات معارضة وكثيرة كالمدرسة الوضعية ونظريات عديدة فى الدافعية والفعل الإجتماعى (٣٦) .

وقد أخذ أنصار الكلاسيكية المحدثه بفكرة نفعية العقوبة ، فالعقوبة أمر يحقق

* The criminal had be Punished in an environment conducive to his making the correct moral decicions. Choice was (and still is) seen to be a characteristic of the individual actor - but there is now a recognition that certain structures are more conducive to free choice than thers. See - Taylor, Walter and Young op.cit. p. 9 Ibid.

منفعة المجتمع ، بشرط ألا يسرف فيها المجتمع بما يتجاوز هذه المصلحة . ولم يعد رد الفعل للجريمة عقاباً مجرداً ، فالعقوبة تفرض على بعض الخارجين على القانون دون البعض الآخر (٣٧) .

وعندما تم الإعتراف بالإستثناء دخلت المسؤولية الشخصية فى المجتمعات وكان من اللازم تبعاً لذلك أن يعتمد القائمون على العدالة بعلم النفس وعلم الإجتماع الجنائى ، وأصبحت قواعد هذه المدرسة عن المدرسة أساس النظام القضائى فى أوربا فى القرن ١٩ وتختلف هذه المدرسة عن المدرسة السابقة فى فكرة حرية الإختيار ، فعلى الرغم من الأخذ بفكرة الموازنة بين اللذة والألم ، إلا أن أنصار المدرسة المحدثه يؤكدون أن حرية الإختيار لا تتوافر عند كل الناس بنفس القدر ، فالناس تتفاوت فى قدرتها على مقاومة الشر . وعلى هذا الأساس ذهب أنصارها إلى ضرورة وأهمية تفريد Individualisation العقاب على أساس درجة حرية الإختيار عند الفرد

ما أدى بهم إلى الأخذ بفكرة المسؤولية الجنائية المخففة ، حيث يجب على القاضى تخفيف العقوبة لتتفق مع درجة المسؤولية وبشكل عام يمكن إيجاز أهم مبادئ هذه المدرسة المحدثه فيما يلى :

أولاً: تأكيد عدم تساوى المجرمين فى مجال حرية الإختيار ، مما يتطلب التمييز بينهم فى المسؤولية . ولا تقتصر حالات إمتناع المسؤولية على حالات المرض الفعلى ولكنها تمتد لتشمل حالات الإكراه وعدم ثبوت حرية الإرادة .

ثانياً: ضرورة تخفيف العقاب عند ثبوت نقصان حرية الإختيار . وهذا يعنى الإعتراف بالمسؤولية المخففة للمصابين بإضطرابات عقلية . ويلاحظ أن هذه المدرسة لم تضع معياراً علمياً لقياس درجة الإختيار ، وإكتفت فى تقدير ذلك على سن الجانى وماضيه وذكائه وميوله ودرجة تعليمه .

ثالثاً: أخذت المدرسة بفكرتى العدالة والمنفعة معاً فى تحديد العقوبة ، وجعلت شرعية العقوبة مرتبطة بهذين العاملين معاً .

رابعاً: ولما كان إيداع نوعيات مختلفة من المجرمين فى سجن واحد يمكن أن يؤدى إلى المزيد من الفساد بالنسبة للبعض ، قال أنصار هذه المدرسة بضرورة تصنيف المسجونين حسب ظروفهم ، حتى تتفرد المعاملة حسب حالة كل فئة . ومعنى هذا الأخذ بمبدأ تفريد المعاملة بالنسبة للمسجونين . وقد كان لهذا الرأى أثره فى التعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات فى فرنسا سنة ١٩٣٢ وغيره من قوانين .

وعلى الرغم من أن هذه المدرسة الجديدة أدخلت عدة مبادئ مفيدة مثل تفريد العقوبات حسب تقدير المسئولية الجنائية ، وتفريد معاملة المسجونين ، إلا أنه لم تتوصل بعد إلى الهدف الإصلاحى للعقوبة . هذا إلى جانب أن أنصارها إفترضوا - دون ند علمى واضح - أن سبب الجريمة هو سوء إستخدام المجرم لحرية الإختيار ، مما حدا بهم إلى القول بتخفيف العقوبة بقدر ضعف الجانى فى حرية الإختيار .

وعلى العكس من ذلك فقد يكون هذا الضعف إنعكاساً لميول إجرامية دفينة لا تقاوم إلا بعقوبات قاسية . يضاف إلى هذا أن تخفيف العقوبة قد يفقد العقوبة وظائفها كوسيلة للردع العام أو الخاص ، وقد لا تصلح كوسيلة لإصلاح المجرم . هذا إلى جانب أن هذه المدرسة كسابقتها لم تنتظر إلى الجريمة كواقعة أو ظاهرة إجتماعية Social phenominon واكتفت بإعتبارها ظاهرة قانونية Legal phenominon .

ثالثاً: المدرسة الوضعية

وظهرت هذه المدرسة فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قرر أنصارها أن الجريمة كئى تصرف - فى ظاهرة طبيعية كالزوبعة والفيضان والبرق ويجب على الجماعة أن تحمى نفسها ، بالتخلص من المجرم وهذه حماية للجماعة وليس عقاباً للمجرم (٣٦) .

ويعد « إنريكو فيرى » Enreco Ferri أحد ثلاث شخصيات أسسوا المدرسة الوضعية فى علم الإجرام Positive School in Cirminology . وهم لم ينظروا إلى الوضعية على أنها حركة صلاحية ، ولكنهم نظروا إليها على أنها تحول كوبرنيكى Copernican فى تصور الناس للجريمة والطبيعة الإنسانية . (٣٩) وتبرز فكرة الدفاع الإجتماعى Social defence لدى أنصار المدرسة الوضعية فى نظرية « فيرى » . فقد ذهب هذا المفكر الإجتماعى فى إيطاليا إلى أن الرسالة التاريخية للمدرسة الكلاسيكية تتمثل فى محاولة تخفيض العقاب Reduction of punishment ، أما المدرسة الوضعية فإنها تتابع - فى نظر « فيرى » هذه الرسالة العلمية والعملية من خلال إضافة أهداف سامية أخرى يجب السعى لتحقيقها وهذه الأهداف السامية لا تتمثل فقط فى معالجة مشكلة إنقاص العقوبات ، وإنما فى محاولة إنقاص الجريمة ذاتها Diminution (٤٠) .

ويذهب أنصار الوضعية إلى أنه يجب القضاء المنهجي - Systematic elimination على خرافة حرية الإدارة التي قال بها أنصار المدرسة الكرسية . وهم يحاولون إحلال علم المجتمع Science of society بدلاً من هذه الخرافة - على حد قولهم - من أجل القضاء على الجريمة Eradication of crime .

يذهب « إيزنك » Eysenck وهو أحد أنصار الوضعية ، إلى أن الوضعية تقدم مدخلا مختلفا Different approach لدراسة وفهم الجريمة ، وهو مدخل موجه أساساً لتحقيق أهداف عملية مثل القضاء على السلوك المضاد للمجتمع (٤١) Elimination of anti - social Conduct ، وإذا كانت أغلب المحاكم والنظم العقابية في العالم الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر ، قد أخذت بنتائج وأراء المدرسة الكلاسيكية المحدث ، فإن غالبية إبحاث علم النفس والاجتماع في مجال السلوك الإنحرفي كانت تنطلق من الإطار الوضعي Positivist Framework وقد كان الخلاف الأساسي بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الوضعي يدور حول قضية المسؤولية في مجال الفلسفة العقابية .

ومن المهم أن نميز بين الوضعية كما تستخدم في علم الإجرام ، وبين الوضعية كما هي متضمنة في النظرية الاجتماعية والسيكولوجية بوجه عام . فالوضعية في دراسات الجريمة ترتبط بشكل واضح بإطار الممارسة أو التطبيق الفوري . وبهنا إبراز العناصر الأساسية المشتركة لكل النظريات التي تتدرج تحت إطار الوضعية ، على الرغم من الاختلافات الجزئية بين هذه النظريات حول التفاصيل . وأهم سمة للوضعية ، وهو السمة التي يمكن لكل السمات الأخرى أن تنشق منها هي الإصرار على حدة المنهج العلمي . وهذا يعني أن القواعد والإجراءات والوسائل التي أثبتت نجاحها في مجال العلوم الطبيعية يمكن إستخدامها وتطبيقها بنفس النجاح عند دراسة الإنسان ومجتمعه . وهذا هو ما جعل أنصار الإتجاه الوضعي يطلقون في ظل هذا المبدأ في محاولة تطبيق مناهج تكيم السلوك Quantification of behaviour ، وتأكيد أن الفعل الإنساني محكوم بقوانين ثابتة وحتمية ، والقول بموضوعية الباحث في مجال المجتمع والسلوك الإنساني .

وقد إستطاعت العلوم الطبيعية التوصل إلى تعميمات تشبه القوانين Law - Like generalities من خلال قياس وتكيم الظواهر . وقد إنطلق علم الجريمة الوضعي للسير في خطوط مماثلة حيث حاول الباحثون التوصل إلى وحدات دقيقة وقابلة للقياس والحساب Accurate and calculable units للجريمة والانحراف (٤١) Deviance .

كخطوة أولى نحو التعميم . وكانت المشكلة الأولى التي قابلوها تتمثل فى كيفية التمييز بين السلوك الإجرامى أو الانحرافى من جهة وبين السلوك السوى من جهة أخرى على أساس كمي On a quantifiable basis . وكان من الطبيعى أن يلجأ الباحثون إلى إحصاءات الجريمة ، بإعتبار أنها تمدنا بالتفاصيل حول كم وأنماط الجرائم التى ترتكب الجريمة ، داخل المجتمع ، غير أن هذا المصدر تعرض للعديد من أوالوان النقد منها :

١ - إن هذه الإحصاءات تم تصنيفها وفقاً لمعايير قانونية ، وهذه المعايير الأخيرة ربما كانت غير كافية للتحليل العلمى .

٢ - إن هذه الإحصاءات تعد على أساس الجرائم المعلومة للشرطة ، وهى عادة لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع الجرائم الكلية التى ترتكب داخل المجتمع . ولهذا فإن مجموع الجرائم التى تقدمها الإحصاءات تختلف من مجتمع إلى آخر إستناداً على عدة متغيرات مثل درجة يقظة جهاز الشرطة ، ومدى قدرة الشرطة على الإنتشار داخل مواقع المجتمع ، وإمكانيات ذلك الجهاز ورغبة الشرطة فى إبراز أو عدم إبراز إنحرافات معينة ...

٣ - عادة ما تحدد الإحصاءات الجنائية الجرائم التى تمثل سلوكاً ينتهك القانون أو المعايير القانونية ، وهذه القوانين عادة ما تكون إنعكاساً لأراء وتصورات وأهواء واضعى القوانين The caprice of law makers ، أو مصالح جماعات القوة Interests of power groups وهو بالتالى لا يمثل إجماعاً من كل أعضاء المجتمع (*) .

وقد ظهرت عدة محاولات لتجاوز هذه الصعوبة ، منها إتجاه الوضعية الليبرالية Liberal positivism ويمثلها « لزلى ولكنز » Leslie Wilkins فى دراسة له قدمها سنة ١٩٦٤ فى محاولة منه للبحث عن نموذج إحصائى للإمتثال والانحراف Statistical model of conformity and deviance ومع إعتراف أنصار هذا الإتجاه بقصور الإحصاءات الجنائية ، إلا أنهم يرون أنه من الممكن مراجعتها بحيث تصبح صالحة للإستخدام فى التحليلات العلمية (٤٢) .

(*) وهذا هو الفرق الاساسى بين التشريع الإسلامى والقوانين الوضعية ، فالتشريع الإسلامى صادر عن الخالق سبحانه وتعالى ويتفق مع الفطرة ومع كل ما يحقق الصالح الحقيقى للإنسان ، وبالتالي يتسم بالإطلاق ، والصلاحية لكل زمان ومكان ، والإتفاق مع الفطرة التى فطر الله الناس عليها

ويذهب أنصار الاتجاه الليبرالي الوضعي إلى إمكان وجود إتفاق إجتماعي وأخلاقي Social and moral consensus ، داخل المجتمع ، خاصة في المجتمعات التي تطبق النظم الديمقراطية (وهم يقصدون النول الغربية) . وهم يرون أن القانون في تلك الدول يمثل البلورة الرسمية Formal crystalization لهذا الإجماع أو الإتفاق . والجريمة في ضوء هذا التصور تمثل الحد الأقصى للانحراف Extreme deviance . وهناك اتجاه الوضعية الراديكالية Radical Positivism وهو ينقسم إلى إتجاهين كما يشير إلى ذلك كل من « تايلور » و « والتر » و « يونج » . إتجاه معتدل يرى أنصاره مثل « تيرافيس هيرشي » T. Hieschi أن القوانين تصدر عن إتفاق أبناء لمجتمع ، ويحاول الباحث أن يكون إحصاءاته إعتداداً على هذا المقياس ، ولكن في إستقلال عن أجهزة الشرطة والأجهزة القضائية .

وهناك الإتجاه المتشدد الذي يرى أنصاره زنه على الباحث أن يكتشف بنفسه معايير الإستواء والانحراف ، وسوف يرى أنها تختلف كثيراً عن التعريفات والمعايير القانونية .

أما من حيث تحقيق الحياد العلمي Scientific neutrality بصدد دراسة السلوك الإنحرافي ، فقد تعرض لعدد كبير من الإعتراضات والنقد من حيث إمكانية تحقيقه عملياً ، وقد ذهب بعض الباحثين مثل أنصار الوضعية الليبرالية > إلى أن هذا الحياد أو الموضوعية العلمية يمكن أن تتحقق من خلال إنكار السؤال حول القيمة أو مسألة القيمة Denying the question of value . فالباحث أو العالم عليه فقط بيان الوسائل التي يمكن أن تحقق الغايات التي يحددها السياسيون المفترض أنهم الغالبية العظمى من الناس . وهذا هو رأى الإتجاه المحافظ في العالم الغربي حيث يصبح العلماء في خدمة الأوضاع القائمة هناك Status quo (٤٢) . وعلى عكس هذا الإتجاه الليبرالي ، نجد الإتجاه الوضعي الراديكالي Radical positivism الذي يتفق كثيراً مع آراء مؤسس الإتجاه الوضعي في الغرب وهو « أجست كومت » A. Comte . ويذهب أنصار هذا الإتجاه الأخير إلى أنه على العالم الإجتماعي أن يتجرد من كل المؤثرات سواء الخارجية أو الذاتية حتى يتوصل إلى الحقائق الإجتماعية بشكل حيادي وحتى يكتشف بطريقة موضوعية الإجماع الحقيقي True Consensus .

ويمكن للباحث أن يصل إلى ذلك الإجماع من خلال إبراز حاجات النسق The needs of the system ، فتقدم المجتمع يتحقق بتقدم الإنسان نحو تحقيق التوازن والإتساق مع متطلبات المجتمع المتوازن والمتحضر . ويذهب الوضعيون الراديكاليون إلى

أن أجهزة الضبط فى العالم الغربى قد تقف عن عمد لتعويق الوصول إلى هذا التوازن والإجماع ، هذا إلى جانب النشاط المدمر واللاإجتماعى Asocial activity للمجرمين . وهذا يعنى أن هذين العاملين يتظاهران معاً فى تعويق وصول المجتمع إلى تحقيق أهدافه الحقيقية متمثلة فى الإجماع والتوازن . ويركز أنصار الاتجاه الوضعى الأخير على فكرة الموضوعية التى يرونها تكمن فى معرفة المصالح الحقيقية للناس ككل ، فى مواجهة الأقليات ، سواء الأقليات المجرمة أو الأقليات التشريعية Ciminal and judicial minority (*) .

ويهتم أنصار الاتجاه الوضعى - سواء أصحاب الاتجاه الليبرالى أو الراديكالى - بمعرفة أسباب أو عوامل الانحراف والجريمة ، وهم يهتمون بالتعرف على العوامل البيئية والسيكولوجية المسؤولة عن فشل أفراد معينين فى إستدماج المعايير التى تسود داخل النسق الإجتماعى الذى يعيشون داخله والتى يتقبلها غالبية أعضائه . ويذهب « تايلور » ورفاقه إلى أن مفهوم الموضوعية قد إنتهى فى التحليل الأخير عند أنصار الاتجاه الوضعى إلى محاولة لقياس الجوانب المرضية عند الأفراد Individual pathologies والظروف المؤدية إلى ظهور الجوانب المرضية عندهم pathogenic circumstances . وتتضمن الموضوعية عندهم حصر عدد الرؤوس المنحرفة . وقد تجاهلوا فى الواقع إبراز ما يدور داخل هذه الرؤوس بشكل موضوعى . ويذهب الباحثون المذكورون أن الكثير مما يدفع الناس إلى السلوك الإجرامى - فى العالم الغربى الذى درسه الوضعيون - هو ما يعانيه الناس هناك من ظلم واقع عليهم من الدولة ومن القوانين وما يسود البناء الإجتماعى هناك من عدم مساواة إجتماعية (٤٤) Social inequality .

(*) يذهب أنصار الاتجاه الراديكالى فى العالم العربى إلى أنه مهما قيل عن الديمقراطية والحرية والمساواة فى العالم الغربى ، فهى فى حقيقة الأمر ليس لها مضمون واقعى هناك . فالذى يوجه = المجتمعات الغربية جماعات معينة للقوة هى التى تصوغ القوانين والتشريعات وتطبق الإجراءات بما يتفق مع مصالحها . وهذه هى ما أطلق عليها "س رايت ملز" C.R Mills صفوة القوة Power Elite †

* Nation of rational man capable of exercising free will - see - Taylor and others - p. 21 .

وإذا ما إنتقلنا إلى الموضوع الثالث عند أنصار الإتجاه الوضعى وهو حتمية السلوك The determinism of behaviour .

فإنهم يرون أنه حتى يمكن التعامل مع المنحرفين وفهم الإنحراف بشكل علمى ، يجب أن ننظر إليه على أنه يخضع لقوانين عليه يمكن إكتشافها Discoverable causal laws وقد رفض الوضعيون كلية الفكرة الكلاسيكية حول الإنسان الرشيد القادر على ممارسة حرية الإرادة (٤٥) ويعبر « فيرى » عن هذا الإختلاف ١٨٨٦ بقوله « إننا نتحدث لغتين متخلفتين فبالنسبة لنا فإن المنهج التجريبي أو الإستقرائى Inductive method هو مفتاح المعرفة ، أمل بالنسبة لهم فكل المعارف تشتق من الإستنباطات المنطقية Logical deduction والآراء التقليدية .

وإذا كان أنصار الإتجاه الكلاسيكى يجرمون أفعالاً معينة فى ضوء الحساب الأخلاقى المتضمن فى العقد الإجتماعى . فهم يرون أن المجرم إما شخص شرير Wicked وإما شخص جاهل Ignorant ، أما الوضعيون فهم يرون أن المجرم محكوم فى أفعاله وسلوكه بقوى لا يعيها هو شخصياً . وهذا هو ما يجعل المسئولية الشخصية منعدمة ، ويستوى نظام نوافع السلوك وعلى عكس أنصار الإتجاه الكلاسيكى الذين يرون أن الفاعل على علم بمحركات أفعاله وسلوكه ، فإن الوضعيين - يرون صدق رأى « دوركيم » الذاهب إلى أن فهم وتفسير الحياة الإجتماعية لا يتحقق بالرجوع إلى آراء المشاركين فيها - فهؤلاء قد لا يعلمون محركاتها جيداً - ولكن بالرجوع إلى الأساليب العميقة التى غالباً ما لا يعيها الناس . وهذا ما حدا بأنصار النظرية السوسيولوجية فى فرنسا - ثم بروبرت ميرتون R. Merton فى أمريكا - إلى التمييز بين الوظائف الظاهرة Manifest Functions والوظائف الكامنة للنظم .

ويحاول الوضعيون تفسير السلوك الإنسانى المنحرف تفسيراً علمياً ، فى ظل مسلمة - تعرضت فيما بعد لنقد عنيف - وهى أن الفعل الإجتماعى له نفس خصائص الأشياء أو الموضوعات فى العالم الطبيعى . وهذا يعنى أن السلوك فى العالم الإجتماعى يماثل الموضوعات المادية التى تخضع للدراسة العلمية فى العلوم الطبيعية وهم إستناداً إلى هذه المسلمة يجربون الفعل من المعنى Meaning أو من المضمون الأخلاقى أو الإختيار الأخلاقى Moral choice كما يجربونه من الابتكارية . وهذا يعنى أن الدراسة العلمية للسلوك عند أنصار الإتجاه الوضعى لا تتحقق إلا إذا ما طبقت عليه نفس الأساليب والمفاهيم المستخدمة عند دراسة الظواهر الطبيعية أو غير البشرية . (٤٦)

وهذا الزعم يتضمن أن السلوك الإنساني محكوم بطريقة حتمية يتعميمات تشبه القوانين ، وهذا ما يوجب دراسته كأشياء (*) (وهذه هي النزعة الشيئية التي ترجع في أصولها إلى « إميل دوركايم ») وهذا هو ما يتطلع الوضعيون من خلاله إلى إنشاء علم وضعي للجريمة ، ويتوقف على نجاح أو فشل هذه المسألة ، نجاح أو فشل نظريتهم في السلوك الإجرامي ، وما يترتب عليها من نظريات تتعلق برد الفعل الإجتماعي إزاء الانحراف ، وأساليب إصلاح أو علاج المجرم ، وحماية المجتمع من الجريمة ، ومحاولة تقليل السلوك الانحرافي ، وهو ما يطلق عليه الدفاع الإجتماعي Social defence

وقد تعرضت هذه المقدمات الثلاثة التي إعتد عليها الوضعيون لنقد عنيف من جانب المدارس الأخرى . وهذه المقدمات هي :

أ - إمكان تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة السلوك وإمكانية تكميمه وقياسه .

ب - الموضوعية وإمكان تحقيق الحياد العلمي لدراس السلوك الانحرافي .

ج - إمكانية تطبيق مبدأ العلية الصارم عند دراسة السلوك الانحرافي والذي يصل إلى درجة الحتمية Determinism .

ويترتب على هذه المقدمات عدة مسلمات ، منها إمكانية تحقيق نظرة متفق عليها بين العلماء حول طبيعة العالم الإجتماعي A Consensus view of the social world ، وضرورة التركيز على القائم بالفعل الإجرامي Criminal actor ، وليس على الفعل الإجرامي ذاته Criminal act ، والنظر إلى العالم الإجتماعي على أنه تماماً مثل العالم المادي من حيث إمكانية إخضاعه لنفس الإجراءات المنهجية وإكتشاف القوانين الحتمية التي تحكمه Reification of the social world ، وإقرار مبدأ عدم المسؤولية عن الأفعال Adoctrin of nonresponsibility for actions وعدم جدوى العقاب أو عدم إمكانية تطبيقه Inapplicability of punishment وأخيراً الجزم بأنه في قدرة العالم الضهير على معرفة الأسباب والعوامل التي تحكم السلوك الإجرامي .

* If must be deterministically domirated by law Like regulations, an-it must be refined have the quality of thing. see Taylor, Walter dYoung. op cit p 23

ولاشك أن هذه المسلمات الوضعية Positive postulates تقابل بمجموعة عديدة من المشكلات العلمية النظرية والتطبيقية ، حاولت الوضعية التغلب على بعضها ، لكن البعض الآخر أصبح يمثل حجر عثرة أمام تطور الوضعية سواء من حيث النظرية أو التطبيق . ويكفى هنا فقط أن نورد بعض الإعتراضات التي أثارها العلماء في العلم الغربي ذاته : (*)

أولاً : إذا ما صح فرض أن الإنسان مسلوب الإرادة في تصرفاته . بمعنى أن الذي يقدم على الجريمة مدفوع إليها لا محالة ، فإن هذا يعني أنه لا جدوى من العلاج ويحيل المجتمع إلى فوضى . وهذا ما يرد عليه « هانز أيزنك » H. Eysenck بقوله أن إنكار حرية الإنسان لا يعنى الفوضى ، لكن على العكس فإننا عندما نقول أن السلوك الإنسانى محتوم بعوامل محددة ، فإنه يمكننا دراسة الميكانزمات التي يصدر من خلالها بطريقة حتمية ، وبالتالي يمكننا تطوير وسائل لتغييره . ويذهب الوضعيون إلى أنه إذا كانت هناك حالات مستعصية على العلاج حالياً ، فما ذلك إلا لعدم إكتمال معلوماتنا حول طبيعة السلوك بوجه عام .

ثانياً : القول بإمكان الحياد العلمى وتحقيق الموضوعية الكاملة فى الدراسات الاجتماعية قول تعرض للعديد من أوجه النقد ، طالما أن الإنسان كائن له معتقداته ويعيش داخل مجتمع له نظمه ، وهو لا يستطيع أن يسحب نفسه من عالمه بنفس الأسلوب المتحقق فى العالم المادى .

ثالثاً : إن محاولة تطبيق نفس المنهج العلمى المستخدم فى دراسة العالم المادى على دراسة المجتمع والسلوك الإنسانى أو ما أطلق عليه النزعة الشيئية ، تعرضت لنقد عنيف ،

(*) من المعروف أن هذه النظرية الوضعية لا يمكن قبولها من المنظور الإسلامى لأنها تحاول دراسة الإنسان كشئ ، مادى ، وهو ما يحافى حقيقة الإنسان كمخلوق خلقه الله سبحانه وتعالى وكرمه واستخلفه فى الأرض ، وهو حر مختار فى سلوكه ، تلك الحرية التي يحاسب على أساسها سواء فى هذه الحياة الدنيا فى حالة إرتكابه لبعض الانحرافات من خلال النظام العقابى الإسلامى ، أو فى الحياة الأخرى . وهذا يعنى أن النظرية الوضعية تختلف مع حقائق الإسلام من عدة وجوه . إرجع إلى دراسة المؤلف بعنوان : المنهج الإسلامى فى دراسة المجتمع - الشروق ١٤٠٠ ، بناء المجتمع الإسلامى ونظمه - دار الشروق - جدة - ١٤٠١

لأن الظواهر الإجتماعية ظواهر لها معنى Meaningfull إلى جانب مظاهرها الخارجية ، وهذا هو ما يجعل محاولة أنصار الاتجاه الطبيعي ، محاولة فاشلة لأنها تتضمن تصوراً خاطئاً للعالم المادى والعالم الإجتماعى معاً .

وفهم العالم الإجتماعى كما يذهب « تايلور » ورفاقه يتطلب نظاماً معرفياً بديلاً عن تلك المطبق فى مجال العالم المادى . وحتى بالنسبة لمكونات المنهج الإستقرائى فقد صارت اليوم مرفوضة من قبل بعض فلاسفة العلم مثل « توماس كن » T. Kunn و « كارل بوبر » K. Popper . فالتعميمات التى توصل إليها المشتغلون فى العالم المادى وصارت نظريات لم يتوصلوا إليها عن طريق المنهج الإستقرائى . وإنما توصلوا إليها عن طريق المنهج الإستنباطى Deductive method حيث يبدأون بإستمرار بقضايا عامة فى الفروض ثم ينتقلون من العام إلى الخاص ، أو من الكلى إلى الجزئى ، ثم إلى الكل بعكس قواعد الطرق الإستقرائية Induction . وذلك لأن البدء من الجزئى دون وجود فرض موجه أمر يستحيل معه الوصول للتعميمات .

رابعاً : يشير « تايلور » إلى ما يطلق عليه مشكلة تعدد الحقائق The Problem of multiple Facts فهو يشير إلى أن تحقيق الموضوعية المطلقة يعتمد على وجود إتفاق عام داخل المجتمع ، حيث يكون هناك إجتماع حول ما يعد حقيقة ، غير أن المشاهد داخل المجتمعات الغربية أن هناك تعدداً للحقائق بتعدد الطبقات ومواقع القوى ، ولهذا فإن الباحث الإجتماعى يمكن أن ينظر إلى موضوعات دراسته من زوايا مختلفة ، وعليه أن يختار من بينها ، وهذا يعنى تدخل وجهات النظر الخاصة والبعد عن الموضوعية المطلقة .

خامساً : لا ينظر الوضعيون إلى رد الفعل الإجتماعى على أنه مشكلة ذلك لأنهم فى الحقيقة يتجاهلون أسباب ومبررات رد الفعل إزاء السلوك المنحرف ، كما يتجاهلون تفسير ما يصاحب رد الفعل هذا من وصم للمنحرف وإبعاد له عن دائرة السوء . وهذا يعنى إفتقاد النموذج الوضعى للمعالجة الصائبة لمشكلة الانحراف من حيث وضعها فى حجمها الحقيقى بشكل متكامل منسق .

وقد تأثر أنصار الاتجاه الوضعى بالدراسات التجريبية وبالنظريات البيولوجية والنفسية والبيئية والإجتماعية التى ظهرت خلال هذه الفترة ، كما تأثروا كذلك بما أطلق عليه نظرية العامل المضاعفة ، التى يشير أنصارها إلى أن الجريمة هى حصيلة عدد كبير من العوامل المختلفة ، وإن هذه العوامل لا يمكن الآن - وقد لا يمكن أبداً - أن تنظم

فى فروض عامة لىس لها إستثناءات (*) . وقد ذهب أنصار المدرسة الوضعية إلى القول : أن أسباباً أو عوامل معينة فى تسلسلها لابد وأن تؤدى إلى نتيجة

معينة كما هو الشأن فى العلوم الطبيعية . وهذا يعنى وقوع هذه المدرسة فى فرض الحتمية Determinism الذى قوبل بالعديد من الإنتقادات الموضوعية . وقد ترتب على هذا الزعم أن تأمر الظروف البيئية والشخصية المحددة على إنسان ما توقعه حتماً فى السلوك الإجرامى أو الإنحرافى . وبناء على هذا ، فإن المجرم الذى ينتهك المعايير القانونية ينتهكها غصباً عن إرادته . فالجريمة هنا وبناء على رأى أنصار المدرسة الوضعية تعد نتيجة حتمية لعدة مقدمات تتمثل فى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بالإنسان المجرم . وقد خرج أنصار المدرسة الوضعية بمجموعة من المبادئ يمكننا إيجازها فيما يلى (٤٧) :

أولاً : السلوك الإجرامى فى جوهره أمر حتمى أو نتيجة لمجموعة من العوامل الشخصية أو البيئية ، تنعدم أمامها إرادة الجانى أو قدرته على تجنبها أو تعديل مفعولها .

ثانياً : وإذا كانت إرادة الجانى منعدمة بالتالى تنعدم المسئولية الجنائية .

ثالثاً : وبناء على عدم ثبوت المسئولية الجنائية ، ينعدم الأساس الذى يقوم عليه

(*) يؤكد أنصار العامل المضاعف أنه لا يمكن إيجاد نظرية علمية للسلوك الإجرامى . وقد أستخدم بحث العامل المضاعف - الذى لا يعد نظرية - بصفة مبدئية فى مناقشة الحالات الفردية للجريمة . وقد إستخدام أحد أشكال هذا البحث كذلك فى تحليل التغيرات فى معدل نسبة الجريمة . فجريمة ما قد تقع بسبب إتحاد بعض الظروف والعوامل ، فى حين أن جريمة أخرى تقع نتيجة إتحاد ظروف وعوامل أخرى . ويعد هذا القول أكثر صدقاً ودقة من نظرية العامل الواحد . ويشير "وليم هيلى" W. Healy إلى إمكان الإستعانة بفرض العامل المضاعف عند بحث الحالات الفردية للمنحرفين . وقد تم إكتشاف ما لا يقل عن ١٧٠ ظرفاً فى دراسة "بيرت" Burt الشهيرة ، كل منها يعد موجهاً إلى الإجرام . إرجع إلى :

Wiliam Healy : The individual delinquent : Boston : Litton : Brown
1915. Cyril Burt; The Young delinquent Fourth edition. London - Uni-
versity of London press 1944 p. 600.

العقاب . فالعقوبة فى جوهرها جزاء على فعل قام به الإنسان بإختياره وإرادته ، وعندما تنعدم الإرادة يفقد الجزاء معناه ووجوده .

رابعاً : وليس معنى هذا أن يترك المجتمع المجرمين يبعثون بأمنه وإستقراره ويروعون أبناءه ، لكنه يجب أن يتخلص بطريقة منظمة من الخطر الإجرامى ، بصرف النظر عن مسئولية الإنسان عن أعماله الإنحرافية المضادة للمجتمع ، وعقائده وقيمه وتقاليده وأدابه . يتحقق هذا التخلص من خلال ما يطلق عليه « فيرى » E. Ferri البدائل العقابية ومنها إستئصال المجرمين أو إبعادهم أو إصلاحهم من خلال كل الأساليب العلمية الممكنة .

خامساً : على أن إعمال هذه الإجراءات - الإستئصال والأبعاد والإصلاح - لا يعنى أن المجرم مسئول عن فعله الإنحرافى ، وإنما تعد هذه الإجراءات ضرورة من ضرورات المسئولية الإجتماعية وحماية المجتمع من الخطورة الإجرامية المتمثلة فى شخص الجانى . وهذا يعنى أن المدرسة الوضعية أحلت المسئولية الإجتماعية بدلاً من المسئولية الجنائية .

سادساً : طالما أن العوامل الدافعة للإجرام متعددة ، فإنه يجب تصنيف المجرمين إلى أقسام بناء على طبيعة ونوعية العوامل المؤدية بهم إلى الإجرام ولهذا التصنيف أهمية نفعية تتمثل فى التدبير الملائم لكل منهم بما يكفل تجنب خطورته . وقد صنف بعض رواد هذه المدرسة المجرمين إلى عدة أقسام منها :

أ- المجرمون بالميلاد والمجرمون المعتادون غير القابلين للإصلاح .. وهؤلاء يجب إبعادهم تماماً عن المجتمع نظراً لخطورتهم الكبيرة وعدم إمكان إصلاحهم . ويكون هذا الإبعاد المؤبد أو بإيداعهم مستعمرة زراعية نائية أو الإعدام إذا تطلب الأمر ذلك .

ب - المجرمون بالصدفة . وإذا كان هؤلاء المجرمين من صغار السن سلموا إلى أولياء أمورهم أو يودعوا فى مستعمرات زراعية كمؤسسات إيوائية كاملة . أما إذا كانوا من الراشدين ، فإما أنهم يلتزمون بدفع تعويض عن جريمتهم إن كان الإنحراف بسيطاً ، وإما أن ينفوا أو يعتقلوا .

ج - المجرمون بالعاطفة : وهؤلاء يلزمون بدفع تعويض مجز عن الأضرار التى ألحقوها بالغير ، وتخطر إقامتهم فى محل إقامة المجنى عليه أو نويه

سابعاً : بالنسبة للمجتئين فيجب إيداعهم فى مؤسسات إيوائية لمحاولة علاجهم

لأنها من مقتضيات الدفاع الإجتماعى وحماية المجتمع من الجريمة أن يتخذ المسئولون كافة الإجراءات التى من شأنها القضاء على العوامل التى تعوق فى تهيئة الظروف لإرتكابها . مثال ذلك مكافحة المخدرات والمسكرات والتشرد والدعارة .. إلى جانب مختلف التدابير التى من شأنها حاربة الخطورة الإجرامية .

ويذهب الباحثون إلى أن المدرسة الوضعية التى تبنت الفلسفة المذكورة قد وجهت الإهتمام إلى العناية بشخصية المجرم على إعتبار أنه هو الأساس لأية سياسة جنائية تستهدف مكافحة الإجرام . ولهذا لم تعد الجريمة فى نظر هذه المدرسة سوى واقعة مادية صرفة لا دلالة لها إلا بالنسبة لتقدير حالة خطورة المجرم نفسه . وقد ركزت هذه المدرسة على قضية الخطورة الإجرامية . فعلى أساس هذه الخطورة تتخذ كافة التدابير الإحترازية أو الوقائية التى تحقق الدفاع عن أمن المجتمع وسلامته فى مواجهة خطورة الإجرام . وتلك الخطورة الإجتماعية التى تتمثل فى شخص المجرم ، أو حتى فى الشخص الذى يمكن أن يقدم على الجريمة حتى ولو لم يرتكبها فعلاً . ففى مواجهة المجرمين فعلاً ، أو ما يحتمل إقدامهم على سلوك إنحرافى يجب إتخاذ كل التدابير الإحترازية الممكنة . يضاف إلى هذا أن المدرسة الوضعية نبهت إلى أهمية تصنيف المجرمين حسب طبيعة إجرامهم وحالة خطورتهم ، وإلى أهمية تفريد إجراءات مواجهة كل قسم حسب حالة وخصائص كل صنف ودرجة خطورة المجرمين .

ومع هذه المميزات التى يعتبرها الباحثون إيجابيات المدرسة الوضعية ، إلا أن إنكارها لإرادة المجرم أو إختياره ، ووقوعها فى الحتمية أمر مبالغ فيه ولا يمكن قبوله . وحتى أنصار الإتجاهات العلمية الواقعة فى الحتميات البيولوجية أو النفسية أو الإجتماعية أو البيئية ، أو أنصار فرض العامل المضاعف ، (٤٨) قد خففوا من غلوائهم بعد سقوط فرض الحتميات أو النظريات أحادية الإتجاه ، غاية ما فى الأمر أنهم يرون أن تضافر ظروف معينة ، تمهد (ولا تحتم) لظهور السلوك الإنحرافى . وقد تطرقت هذه المدرسة عندما سلبت الإنسانية إرادته وحولته إلى آلة تستجيب لمؤثرات خارجية ، أى جعلته منفِعلاً وليس فاعلاً ، غير أنه على الرغم من هذا القول ، فإن المدرسة الوضعية - مع عدم إعترافها بحرية الإرادة - إلا أنها أثرت التضحية لشخص المجرم حماية لأمن المجتمع . وقد يذهب أنصارها إلى إمكانية إتخاذ كل ما من شأنه حماية المجتمع من الخطورة الإجرامية الكامنة فى شخص المجرم ، حتى ولو أدى الأمر إلى إعدامه أو نفيه نفياً مؤبداً خارج المجتمع .

ويذهب الباحثون إلى أن هذه المدرسة - على الرغم من كل ما أخذ عليها من سلبيات - كان لها الفضل في التنبيه إلى فكرة الدفاع الإجتماعي ، تلك الفكرة التي طورتها مدارس وعلماء لاحقون (٤٩) . هذا بالنسبة للعالم الغربي .

رابعاً: مدارس الوسط

أغفلت المدرسة التقليدية المجرم من حيث ظروفه وشخصيته والعوامل الدافعة للسلوك الإنحرافي وإقتصرت على الجريمة بوضع عقوبات موحدة وعامة ومؤكدة وسريعة ... كذلك فقد أغفلت المدرسة الوضعية الجريمة وركزت على المجرم ، الأمر الذي جعل أنصارها يحددون المسؤولية الجنائية على أساس الخطورة الإجرامية للشخص دون نظر إلى مقدار الضرر الذي أحدثته الجريمة أو قدر الخطأ فيها . هذا إلى جانب أنهم أنكروا عدم مسؤولية المجرم عن فعله لعدم الإختيار وقسرية الأفعال ، الأمر الذي ينفي عنص المسؤولية ، ولا يفسح مجالاً للردع العام كهدف للعقاب لهذه الصراعات الفكرية حول تفسير الإنحراف وأساليب مواجهته ، ظهرت عدة إتجاهات حاولت التوفيق أطلق عليها مدارس الوسط (٥٠) وأهمها ما يلي :

أ - المدرسة الثالثة كارنغالي والوضعية الانتقادية (اليمينيا)

أنشأ هذه المدرسة كل من « كارنغالي » E. Camauale و « اليمينيا » Alimena في إيطاليا في نهاية القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من تأثرهما بالمدرسة الوضعية ، إلا إنهما حاولا التخلص من المغالاة وأوجه النقد التي وجهت إليها وهذا هو سبب تسميتها بالمدرسة الثالثة عند الأول وبالوضعية الانتقادية (٥٠) Critical Positivism عند الثاني : ويتضح هذا في أنهما أقرا مبدأ حتمية السلوك الإنحرافي ، ولكنهما أنكرا فكرة المجرم بالوراثة ، وأكدوا أهمية العقاب ودره في الردع العام والخاص ، وإعترفا بأهلية المجرم للمحاسبة وتحمل مسؤولية أعماله ، وميزوا بين العقوبة من جهة والتدابير الإحترازية منجهة أخرى . وتؤكد « اليمينيا » أن الجريمة ظاهرة إجتماعية لها آثارها الإجتماعية الضارة ، ولذا يجب أن يستهدف الجزاء غاية إجتماعية ولا يكون ذلك بمجرد إيلام المجرم ولك بإتخاذ الوسائل الكفيلة بالدفاع عن المجتمع بمختلف الأساليب ، ويؤكد أن الدفاع الإجتماعي يجب أن يتحقق خلال التنظيم القانوني ويجب الربط بين المجرم والجريمة ، ولا يكون هدف العقاب مجرد إصلاح الجاني أو حتى الدفاع عن المجتمع ، وإنما يجب أن يحقق الردع وإجبار المجرم على العودة إلى طريق السواء (٥١) .

الإتحاد الدولي لقانون العقوبات:

وفى مقابل الصراع حول تفسير ظاهرة الإنحراف وأساليب مواجهتها عملياً قام بعض الفقهاء بتكوين إتحاد دولى يستهدف صياغة سياسة جنائية يمكن عن طريقها مكافحة السلوك الإجرامى بشكل هملى بعيد عن الخلافات الفلسفية التى لا طائل من ورائها مثل الخلاف على الجبر والإختيار . وقد أسسه كل من « فون ليست » V. List الألمانى ، و« فان هامل » V. Hamel الهولندى ، و« برنز » prins البلجيكى سنة ١٨٨٩ . وهم يرون أن مكافحة الإجرام عمل متكامل لا يقتصر على القاضى والقانونين وحدهم ، ولكن يتطلب فريق من المتخصصين فى علم الإجتماع والنفس والإنسان من خلال دراسات تجريبية ، ومن خلال تصنيف المجرمين إلى فئات (٥٢) .

وذهب رواد الإتحاد إلى أهمية التدابير الاحترازية ، لكنهم قالوا أنه لا يجب اللجوء إليها إلا إذا عجزت العقوبات عن أهدافها . ويعد « برنز » البلجيكى الجنسية والأستاذ بجامعة بروكسل أول من صاغ - من العلماء المحدثين فكرة الدفاع الإجتماعى بشكل متكامل وواضح . فقد عارض فى دراساته ، فكرة الإختيار التى أخذت بها المدرسة التقليدية ، وقد بنى إنتقاده على أساس أن فكرة الإختيار تجيز تخفيف العقوبة بالنسبة لمن يضعف لديهم حرية الإختيار - مثل معتادى الإجرام ، فى حين أن هذه الفئة واضحة الخطر على أمن المجتمع وإستقراره ، وبالتالي يجب تشديد العقاب بالنسبة لهم . وتقوم الدعوى ضد المجرمين ويطبق عليهم العقاب على أساس مبدأ الخطورة الإجرامية لا على أساس المسئولية والإدارة الحرة . وهذا يعنى أن مقتضيات الدفاع الإجتماعى وحماية المجتمع هى التى تحدد نوعية العقوبة . وقد ركز « برنز » إهتمامه على نوعين من المجرمين إنطلاقاً من مبدأ الخطورة ويتضمن النوع الأول فئة المجرمين الخطرين أو الشواذ ، ويتضمن النوع الثانى فئة العائنين أو معتادى الإجرام . ويحق للقضاء أن يتخذ من العقوبات والتدابير ما يضمن أمن المجتمع وحمايته . فالجزاء هنا لا يقاس بجسامة الجريمة فحسب ، لكنه يقاس بمدى حاجة المجتمع إلى الحماية فى مواجهة خطورة المجرم (٥٣) .

ولم يكتفى « برنز » بالعمل القضائى الذى يطبق الجزاءات - العقاب والتدابير - لكنه بعمل إدارى واجتماعى يطبق جنباً إلى جنب مع العمل القضائى من أجل تنفيذ الإجراءات الوقائية Preventive action التى تستهدف مكافحة الحالة الخطرة قبل وقوع الجريمة ، والقضاء على كل أنواع الخطورة الممهدة لإقتراف السلوك الإنحرافى ،

مثال هذا مواجهة حالات البؤس والفقر والتشرد وعلاج وتأهيل الشواذ ... إلخ . وهذا هو معنى قول « برنز » أن الدفاع الإجتماعى ليس إلا حماية للفقراء والتعساء من الانحراف إلى السلوك الإجرامى والتحول إلى مجرمين خطرين . وبجه عام فإن « برنز » يركز على الحالة الخطرة والدفاع الإجتماعى التى هى الأساس الذى ينطلق منه القاضى فى التدبير الملائم - وإذا كانت العقوبة قد تؤدي فائدة للجانى فهى موجهة فى المحل الأول لحماية المجتمع . ويعارض الباحث المذكور العقوبات قصيرة المدة لعدم ثبوت جدواها ، وأباح إمتداد العقوبة للشواذ والخطرين حماية لأمن المجتمع وإستقراره . وقد إعتبر أن إمتداد العقوبات السالبة للحرية بالنسبة للخطرين والشواذ بديلاً عن التدابير الإحترازية . وذهب إلى إمكان عزل الخطرين غير القابلين للإصلاح بهدف إخضاعهم لنظام أكثر شدة حماية لأم المجتمع . وقد وجد فى هذا العزل بديلاً عن عقوبة الإعدام التى لم يوافق على تطبيقها (*) .

المدرسة التقليدية الجديدة :

قامت هذه المدرسة لحماية الفكر التقليدى - فى مقابل إنتشار أفكار الدفاع الإجتماعى ومن أهم روادها « سالى » Saleille و « كوشى » Cuhe و « جارو » Garraud . ويؤكد أنصار هذه المدرسة أهمية العقوبة ووظائفها فى مجال الردع الخاص والردع العام . وهم يوافقون على التدابير الإحترازية فى نطاق محدود . فالعقاب هو الجزاء الجنائى على الجرائم . وتوقيع العقاب يستلزم توافر المسئولية الجنائية ، ويجب ربط أسلوب تنفيذ العقوبة بدرجة الخطورة الإجرامية للجانى أو المنحرف . وقد جاء تركيز المدرسة التقليدية الجديدة على فكرة الجزاء الجنائى وهى العقوبة كرد فعل لتجاهل العقوبة وخطر نظريات ومفاهيم الدفاع الإجتماعى من مفهوم الجزاء الجنائى ، الذى يتضمن الردع الخاص والعام . ولا يتحدد رد الفعل للجريمة - وفقاً لرأى هذه المدرسة .

(*) يذكر حثاته فى دراسته عن الدفاع الإجتماعى أن نولا كثيرة قد رحبت بهذه الفكرة حيث عاقبت المجرمين الخطرين غير القابلين للإصلاح بالنفى خارج المجتمع . ومثال هذا القانون الفرنسى ١٨٨٥ ، القانون النرويجى سنة ١٩٠٢ ، القانون الإنجليزى سنة ١٩٠٨ حثاته ص ١٣٨

تبعاً لمدى الخطورة الإجرامية للمجرم كما تؤكد سياسة الدفاع الإجتماعى ، وإنما وفقاً لقدرة المجرم على تحمل العقاب والإستفادة منه ، وهى ما يطلق عليه « أهلية تنفيذ العقوبة » .

وهذا يعنى أن هذه المدرسة وإن كانت قد أخذت بفكرة الخطورة الإجرامية كأساس لتحديد العقوبة ، إلا أنها لم تأخذ بها كأساس لتطبيقها ، وجعلت هذا التطبيق مرهوناً بمدى أهلية المجرم لتنفيذ العقوبة . فالعقوبة تتحدد وفقاً لمدى إستفادة المحكوم عليه بها عند التنفيذ . ويتم تحديد هذه القدرة فى ضوء عدة عوامل ومتغيرات منها صفة الجانى وسلوكه ، ووضعه الإجتماعى ، وطريقة حياته ، وماضيه الإجرامى . وهذا يعنى إخضاع المجرم لنوعين من الفحص الأول لكشف الخطورة ، والثانى لكشف الأهلية ، مع منح القاضى الحق فى تقرير نوعية العقوبة فى ضوء الأهلية ، حبس مع التنفيذ ، أو مع وقف التنفيذ أو مع غرامة مالية .. إلخ . وقد أخذ على هذه المدرسة أنها أهملت فكرة التدابير الإحترازية التى ركزت عليها نظريات الدفاع الإجتماعى (٥٤) .

نظريات أخرى فى الدفاع الإجتماعى

لقد ظهر العديد من النظريات فى مجال الدفاع الإجتماعى إلى جانب النظريات التى سبق أن ذكرناها نكتفى هنا بعرض أساسيات نظريات بعض أقطاب الدفاع الإجتماعى فى المدرستين الإيطالية والفرنسية .

أولاً: نظرية الدفاع الإجتماعى عند فيليبو جراماتيكا ، Filippo Gramatica
وهو باحث ومفكر إيطالى ، قام بتأسيس دراسات الدفاع الإجتماعى فى جنوا بإيطاليا سنة ١٩٤٥ ، وهو أول رئيس للجمعية الدولية للدفاع الإجتماعى التى أنشئت سنة ١٩٤٩ (٥٥) . وقد تأثر بظروف إيطاليا السيئة أثناء الحرب العالمية الثانية ومناظر القتل والدماء التى كانت مألوفة مشاهدة هذه الظروف هى ما جعلت جراماتيكا يستنكر بشكل متطرف كل العقوبات وينادى بإلغائها تماماً من أى رد فعل حتى ولو كان الشخص مجرماً خطيراً . وقد نادى بشكل قوى بإلغاء عقوبة الإعدام بالذات تكريماً للذات الإنسانية التى يجب إحترامها حتى ولو كان صاحبها مجرماً (*) .

(*) عرض جراماتيكا نظريته فى دراسة له صدرت سنة ١٩٦٠ تحت عنوان 'مبادئ الدفاع الإجتماعى' . انظر - حثاته - مصدر سابق .

والباحث المذكور لا يتحدث عن المجرم وإنما يتحدث عن الشخص صاحب السلوك الاجتماعي ، بدلاً من المسؤولية الجنائية يتكلم عن إصلاح الفرد وإعادة تأهيله اجتماعياً وإعادة تكييفه مع المجتمع . وهذا الأمر لا يقتضى توقيع العقوبة وإنما يتطلب إتخاذ التدابير الاجتماعية ويشبهها بالتدابير الطبية بالنسبة للمريض ويشير إلى ضرورة تطبيق سياسة اجتماعية شاملة تتناول الأسرة والإقتصاد والسياسة والثقافة والصحة ... (٥٦) . ويشير جراماتيكا قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وحق الدولة فى فرض العقاب أو توقيعه على الفرد . كما ناقش مبدأ المسؤولية الجنائية التى تلحق الجانى عندما ينتهك القانون الممثل لإرادة المجتمع . وهل يجب أن يوقع العقاب على حسب الضرر الناجم عن الفعل ، أم على حسب شخصية وظروف الشخص الذى قام بالعمل الإنحرافى ؟ وهو يرى أن قوانين العقوبات تخطئ عندما تحدد العقوبات على حسب نتائج الفعل الإجرامى ، وتخطئ كذلك عندما تضع مركز الثقل فى النظام الجنائى فى الحماية الموضوعية للأموال والأنفس والمصالح . ويرى الباحث المذكور أن عمل الدولة لا يعد مشروعاً إلا إذا أخذ فى إعتباره شخصية الفرد الذى يرتكب الفعل الخارج على القانون من حيث الدوافع والظروف والمحركات التى دفعت إلى هذا الفعل . ويذهب إلى نظام المسؤولية يجب أن يقوم على الإرادة أو أن تحميل الإنسان للمسؤولية يجب أن يستند إلى العنصر الذى يجعل الفرد مناهضاً للمجتمع أو مضاداً له Anti - Social ، وليس على مجرد حماية الأموال أو الأنفس أو المصالح .

ويشير هذا إلى أن جراماتيكا يجعل من الشخصية فى ذاتها بكل جوانبها الاجتماعية والحيوية والنفسية محوراً لنظريته عن الدفاع الاجتماعى ، فهو يرى أنه يجب وضع إعتبار للفاعل أو الذات - المنحرفة - من المنظور القانونى - كقيمة فى حد ذاتها . وهذا يعنى ضرورة تعديل القوانين الجنائية والعقابية بشكل يستبعد تحميل الإنسان المسؤولية على أساس الفعل الإجرامى أو نتائجه ، أو بشكل يسقط ربط المسؤولية الجنائية بالفعل ، وإستبدالها بمفهوم أعم وأقرب إلى الواقع الإنسانى والاجتماعى ويقوم على فكرة عدم التوافق الاجتماعى أو مناهضة المجتمع من جانب الجانى .

نظرية الدفاع الاجتماعى عند هارلاند أنسيل ، Marc Ancel (حركة الدفاع الاجتماعى الجديدة) أثارت نظرية جراماتيكا مخاوف العلماء لما نادت به من ضرورة وضع تدابير اجتماعية ضد أى عمل يكشف عن الإنحراف حتى قبل إتكابه طالما أنه صدر شخصيه لاجتماعية وهذا ما جعل أنصار حركة الدفاع الاجتماعى يحاولون تصحيح المسار فى إطار الشرعية من خلال حركة الدفاع الاجتماعى الجديدة (٥٧)

« وأنسل » مفكر فرنسى عمل مستشاراً بمحكمة النقض الفرنسية ، كما عمل رئيساً للجمعية النولية للدفاع الإجتماعى . وقد قدم نظرية أطلق عليها النظرية الجديدة فى الدفاع الإجتماعى أو الدفاع الإجتماعى الجديد . ويقر « وأنسل » وجود المسئولية الشخصية وإن كان يصوغها بأسلوب جديد . فهو يرفض المسئولية المادية القائمة على السببية بين الفعل والنتيجة ، ويرفض فكرة حرية الاختيار كما صاغت المدرسة التقليدية . ويرفض فكرة الحتمية كما قدمت المدرسة الوضعية . وهو يؤكد المعنى الفردى للمسئولية بأنها شعور الفرد بشخصيته كما تبدو فى فعله أو كما يفصح عنها سلوكه . هى معيار الأهلية الجنائية . وهذا يعنى أنه لا يجب تركيز الإهتمام على الجريمة وإهمال شخصية المجرم ، كما يفعل أنصار المدرسة الكلاسيكية ، ولا يجب التركيز على شخصية المجرم وظروفه وإهمال الواقعة الإجرامية ونتيجة الفعل ، كما يفعل أنصار المدرسة الوضعية . ويرى أنسيل أن المسئولية والخطورة يمكن أن تجتمعا فى شخص واحد ، فالمسئولية هى أساس حكم القاضى بالعقوبة ، والخطورة هى التى يحكم على أساسها بالتدابير الوقائية أو الاحترازية . ويعترف أنسل بوظائف العقوبة من حيث الردع العام والخاص والإصلاح (٥٨) .

ويؤكد « أنسيل » ضرورة الإستعانة بنتائج الأبحاث النفسية والإجتماعية عند التعامل مع المحترفين وذهب إلى ضرورة عمل ملف خاص بكل مجرم يقوم بإعداده أخصائية إجتماعية ونفسيين وأطباء وعلماء إجرام يستعين به القاضى فى الحكم على المجرم و « أنسل » لا يقر فكرة جرماتيكيا بشأن التدابير السابقة على الحرية الفرضية لكل إنسان حتى ولو كان خطيراً على المجتمع - وهذا يعنى (٥٩) الإلتزام بالإجراءات القانونية تحت إشراف القضاء ويذهب « أنسل » إلى أنه يجب إتخاذ إجراءات وقائية مع بعض الناس الذين هم على أعتاب الانحراف الإجرامى . مثال ذلك التدابير ضد المجانين ، والمتشردين ، ومدمنى المخدرات والمسكرات ، ومحترفى البغاء . وإذا كانت التشريعات القديمة فى الغرب تعالج هذه الحالات على أنها جرائم خاصة ومسماة ، فإن الإتجاه الجديد يعالجها على أنها حالات خطورة (*) وحركة الدفاع الإجتماعى الجديدة عنده لاتستهدف العقاب فى ذاته ولكنها تهدف إلى حماية المجتمع من خلال تفهم عوامل الجريمة وظروفها وإمكان إصلاح الجانى .

(*) تضمن القانون الإنجليزى سنة ١٩٥٩ بشأن الصحة العقلية إمكان الحجز الإجبارى لبعض فئات الخطرين فى المستشفيات دون إرتكاب جرائم ، وتضمن القانون الإيطالى سنة ١٩٥٦ بعض التدابير

= الوقائية التي تطبق على بعض الفئات المعرضة للانحراف كالعاطلين والمتشردين وكل من يحتمل إقدامه على الانحراف . وتضمن القانون الفرنسي سنة ١٩٥٣ إجراءات مماثلة بالنسبة لدمنى المخدرات . وقد عرف الإسلام الحنيف التدابير الوقائية سواء بالنسبة لمن ارتكبوا إنحرافات حتى لايعودوا إلى الإجرام ، أو ممن لم يرتكبوا إنحرافات لكنهم من المحتمل إقدامهم على ارتكابها . وتجمع الشريعة التدابير مع غيرها من العقوبات تحت إسم العقوبات . ويمكن تصنيف التدابير فى الشريعة الإسلامية حسب طبيعتها إلى أربعة أصناف وهى : التدابير السالبة للحرية . ويمكن = تطبيقها على المجرمين الخطرين ومعتادى الإجرام أو من تكرر منهم ارتكاب الجرائم ولم تردعهم العقوبات المقررة، ويظل هؤلاء محجوزين حتى يكف أذاهم عن الناس، أو تظهر توبتهم . ومن هذه التدابير حجز المرأة التى ترتكب الفاحشة لمدة محدودة حتى تموت أو ينصلح حالها بالتوبة . ولاتعارض بين عقوبة الجلد المقررة للزنا وبين حجز المرأة الزانية لمنع إنتشار فسادها خاصة وأن من الفقهاء من جعل الجلد والتغريب للرجل ومن المنطقى أن يكون الجلد والحبس للمرأة . ومن المقرر حجز المجنون لمنع خطورته . وهناك التدابير المقيدة للحرية ، كالنفى لقاطع الطريق ، والتغريب للزانى غير المحصن "البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والإبعاد ويجوز عند الضرورة بشرط ألا يكون إلى دار الحرب . وهناك التدابير الوقائية مثل حرمان القاذف من الشهادة إلى جانب عقوبة الجلد ، ومصادرة أدوات الحرب . وهناك التدابير التربوية مثل التوبيخ وضرب الزوجة وهجرها فى المضجع - حتاته - مصدر سابق .

ويشير « أنسل » إلى أن حركة الدفاع الإجتماعى الجديدة تهتم بالحفاظ على كرامة الإنسان وقيمه وحماية المجتمع والدفاع عن قيم الحضارة المعاصرة وهى بهذا الشكل - كما يقول - حركة عالمية . وهو يرى أن هذه الأهداف - إصلاح الفرد وإعادة تنشئة المنحرفين والحفاظ على النظام والأمن والقيم الإنسانية - أمر يمكن أن يتحقق من خلال النظام القانونى وحده . ومن الواضح أن القانونى لم يستطيع القضاء على كل المشكلات ، فهو لم يتمكن من حل مشكلات المرور ولا مشكلات الإدمان فى العالم الغربى ...

ويشير « مارك أنسل » إلى ضرورة تحقيق التكامل بين الدفاع الإجتماعى والعقاب القانونى . ويرى أن حركة الدفاع الإجتماعى تختلف مع مبادئ المدرسة الكلاسيكية فى أنها تؤكد أن سلوك الإنسان وقيمه ومعتقداته تتأثر بالوسط الإجتماعى ولا بد من أخذ بواقع الإنسان وحالته النفسية والإجتماعية والبيولوجية فى الاعتبار عند التعامل مع المجرمين ، وهى بهذا ترفض مبادئ المدرسة الكلاسيكية فى العقوبة والتى تقوم على أساس : (٦٠)

أ - الشدة . ب - التوحيد . ج - السرعة . د - التأكيد .

تلك المبادئ التي تتجاهل الإنسان من حيث منطلقاته وبوافقه ومحركات سلوكه ومدى إرادية أفعاله . كذلك فإن حركة الدفاع الإجتماعى تختلف مع مبادئ المدرسة الوضعية من حيث رفض فكرة الحتميات البيولوجية أو النفسية أو الإجتماعية وعدم إعفاء الإنسان كلية من المسؤولية ، لأن معنى هذا إسقاط إرادته وعدم إمكان علاجه أو إصلاحه مما لا يجدى معه أى إجراء لإعادة تربيته (٦١) وهو يرى ضرورة الإستفادة من جميع العلوم من أجل تحقيق أهداف حركة الدفاع الإجتماعى والتي تتمثل فى تحقيق صالحى الفرد والمجتمع معاً . ويشير « أنسل » إلى أن حركة الدفاع الإجتماعى تنطلق من منطلقين هما :

أ - إعلان حقوق الإنسان كما ورد فى وثائق الثورة الفرنسية والمواثيق الدولية .

ب - التقاليد المسيحية ، خاصة ما يتصل منها بفكرة الخير .

مناقشة نظرية « مارك النسل » :

تعرضت نظرية مارك ، والتي أطلق عليها الدفاع الإجتماعى الجديد لمناقشة كبيرة . ووجه إليها بعض الإنتقادات . وأهم جوانب النقد التى وجهت إليها تتمثل فيما يلى : (٦٢)

أولاً: إنتقد أنسل ما أطلق عليه الطفيان القانونى وأشار إلى أهمية الأخذ بنتائج العلوم الإجرامية المختلفة . ويذهب البعض إلى أنه لم يوضح كيفية التخلص من هذا الطفيان القانونى ، وأنه عندما ناقش قضية الدفاع الإجتماعى خرج على العلوم القانونية بحيث أنه أفقد قانون العقوبات خاصية القانونية ، لأنه جعل حكم القاضى مبنياً على الفحص العلمى لشخصية الجانى .

ثانياً: ذهب أنسل إلى أن القاضى يجب أن يحدد التدبير الملائم قدرأً ونوعاً على حسب تقديره بدرجة خطورة المجرم ، وهو بذلك منح القاضى سلطة تقديرية واسعة يمكن إذا أسئء إستخدامها الإعتداء على الحرية الفردية التى دافع عنها بشكل واضح . وإن كان أنسل يرد على هذا بأنه ينادى بتطبيق مبدأ الشرعية مما لا يتيح للقاضى فرصة التعسف .

ثالثاً: يتضح بشكل واضح تأثر « أنسل » بالمذهب الفردى الذى يعلى من قيمة الفرد بحيث يجعل الفرد منطلق البحث وهدفه . وهذا يشير إلى تأثره بالإتجاه البرجوازى

الفردى فى مجال العلوم الإجتماعية

رابعاً: لم يستطع تعريف المسئولية الجنائية بشكل واضح ، ولم يميز بينها وبين الخطورة الإجرامية ، وإكتفى بأن المسئولية مرادفة لمفهوم الشخصية .

خامساً: أسقط فى مشروعه عن الدفاع الإجتماعى الجديد العقوبات القاسية كالإعدام والتعذيب البدنى وأبدى رغبة فى إعادة النظر فى العقوبات السالبة للحرية . وهذه العقوبات أساسية ولا بد منها فى بعض حالات الانحراف الإجرامى وفى حالة ثبوت المسئولية كاملة على الجانى . وتمكن الضرورة فى أنها هى الأساليب الوحيدة الرادعة التى يواجه بها المجتمع الانحرافات الكبرى الماسة بأمنه وقيمه والفضائل الإسلامية التى لا يستقيم أمر مجتمع دون الحفاظ عليها . وهى وحدها التى تحقق وظائف العقوبة الأساسية المتمثلة فى الردع الخاص والردع العام وهذا لا يتعارض مع الرحمة والإحسان التى يدعى أنصار حركة الدفاع الإجتماعى أنهم يأخذون بها . وكما ذكر ابن تيمية بحق فإن العقوبات إنما شرعت رحمة من الله تعالى بعبادة فهى صلصلة عن رحمة الخلق وإرادة الإحسان إليهم . ولهذا ينبغى لمن يعاقب الناس الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم ، كما يقصد الوالد تأديب ولده ، وكما يقصد الطبيب معالجة المريض . وقال الدهلوى فى كتابه « حجة الله البالغة » « اعلم إنه كان من شريعة من قبلنا القصاص فى القتل ، والرجم فى الزنا ، والقطع فى السرقة ، فهذه الثلاثة كانت متوازنة فى الشرائع السماوية وإتفق عليها الأنبياء ، والأمم ، ومثل هذا يجب أن يؤخذ عليه بالنواجز ولا يترك .

والحدود موانع قبل الفعل زواج بعدة ، فالعلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل ، وإيقاعها بعده يمنع من العود إليه . وقد شرعت لمصلحة تعود إلى كافة الناس من صيانة الإنسان والأموال والأعراض للإنزجار عما يتضرر به العباد من أنواع الفساد وهو وجه تسميتها حدوداً ويشير ابن القيم الجوزية إلى أن الله سبحانه وتعالى أوجب الحدود على مرتكبى الجرائم التى تتقاضاها الطباع وليس عليها وازع طبعى . ولا عبرة لما يذكره « مارك أنسل » من أن الردع العام يمكن تحقيقه بغير العقوبة من خلال خضوع المذنب للقضاء ووقوفه بين يدي القاضى وإخضاعه للتدابير التى تحددها المحكمة ، فهذا لا يحقق ردعاً عاماً ولا خاصاً

سادساً: يذهب أنسل إلى أن نظريته فى الدفاع الإجتماعى تستند إلى التقاليد المسيحية ، ولا شك أن كل الأديان السماوية تدعو إلى الخير والحق والتوحيد ، لكن

الشريعة التي قدمت تنظيمياً متكاملًا متوازنًا يتضمن إقامة مجتمع فاضل قوى متقدم متكامل إقتصادياً وسياسياً وأسريراً وعقابياً وتربوياً ... هي الشريعة الإسلامية . وقد سبقت هذه الشريعة الثورة الفرنسية والأمريكية في إعلان حقوق الإنسان وحرياته بشكل لا ترقى إليه الوثائق الوضعية مهما كان مصدرها . فالإسلام يكرم الإنسان ويرفعه إلى مرتبة الخلاف عن الله ويمنحه حرية التفكير والإعتقاد والعمل .. في إطار من الضوابط المحكمة . وقد وضعت الشريعة نظاماً للتجريم والعقاب يحقق صالح الفرد كما يحافظ على الأمن الإجتماعي . وأخذت الشريعة بفكرة التدابير الإحترازية التي تحول دون تعرض المجتمع لخطورة المجرم . وهناك أنواع كثيرة للتدابير التي وجهنا الإسلام إليها مثل التدابير السالبة للحرية ، والمقيدة كالنفي والتغريب والإبعاد ، وتدابير وقائية مثل حرمان القاذف من الشهادة ، وتدابير تربوية مثل التوبيخ والتأنيب والإحراج والضرب والهجر ... والهدف منها مواجهة خطورة المنحرف . وقد أقر الإسلام إمكان الجمع بين العقوبة والتدابير مثل جلد القاذف وحرمانه من الشهادة ، وجلد الزاني وتغريبه ... إلخ .

- (1) See - Edwin sutherland and D.R. Cressey : Criminology ; T.P. Lippincott Co - N.Y. 1900 Ch. 15 - 16.
- (2) See. Charles Bery : Psychology oF punishment : British Journal oF medical Psychology - October 1945 - pp 225 - 291 - See Sutherland - et - al - op.cit .
- (3) Paul Reiwald : Society and its criminals, N.Y. International univevsity press 1950 .
- (4) Sutherland - op.cit. ch. 15 .
- (5) punishment and social structure .
- (6) Sutherland - op.cit p . 260
- (7) Moral indignation and middle class Psychology - Suther Land
- (8) T.Paarsons : Structure oF Social action - N.Y. Mc Graw Hill . 1937 pp.98 - 110 see also - Parsons : A Sociologist looks the profes- saion, in - T.Parsons : Essays in sociological theory (ed) N.Y 1954 p. 3 85 .
- (9) Emile Durkheim : The devisiam of lobar in society : Translated by Gr. Simpsan Glencoe the free press 1947 - Sutherland
- (10) op. cit Durheim : Montesqaieu and Roasseau - University of Michigan press - 1960 p.51 .
- (١١) نبيل السمالوطى : الدين والبناء الإجتماعى - دار الشروق - جده ١٤٠١
- (12) Pitirim Sorokin : Social and cultural dynamics - N.Y - Ameri- can Book Co - 1937 - Vol 11 - in Sutheofland op - cit .
- (13) Ibid
- (14) Trends in the Soviet Treatmentof crime : American Sociologi- cal Review 5 566 August 1940 in - Sutherland - op cit

(١٥) محمد نيازي حتاتة : الدفاع الإجتماعي : السياسة الجنائية المعاصرة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي - مكتبة وهبة سنة ١٩٧٥ ص ١١١ .

(١٦) ارجع إلى محمود نجيب حسنى : علم العقاب - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ٥٥ - نيازي حتاتة - مصدر سابق ص ١٧٢ .

(17) Taylor, Pauli Walter, Jaack Young : The New Criminology : Routledge and Kegan Paul 1973 pp. 63 - 69 .

(18) Ibid.

(19) Sutherland - op. cit p 108 .

(٢٠) للمزيد من التفاصيل حول آراء بكاريا C.Baccaria ارجع إلى An on crimes and punishment - london Almam - Ian Tatlor et - al essagan - op cit . pp 2 - 3.

(21) Sutherland et - al - op - cit . ch - 14 .

(٢٢) حتاتة - مصدر سابق ص ١٢٣ - وانظر أيضاً - al - et - op. citTaylor -

(23) Suthertond - op - cit .

(24) Taylor - et - al. op - cit pp 2 - 3 .

(25) Rewarding of useful activity and punishment of damaging activity - Taylor - wt - at. p.3 .

(٢٦) من أجل التوسع في مناقشة النظرية الكلاسيكية - ارجع إلى دراسة Taylor وزملائه ص ٧ .

(27) Jock Young - et - al : The new criminology op - cit . p.7 .

(28) Ibid .

(٢٩) من عظمة التشريع الإسلامى أنه أخذ فى الاعتبار ليس فقط الفعل الإجرامى ولكن أيضاً طبيعة شخصية الجانى ومكانته وملابسات الجريمة وظروفها ، فهناك حالات ترفع فيها المسئولية عن الجانى مثل فقدان الإختيار والإدراك كما فى حالة الإكراه والجنون

والصفر - انظر - أبوزهره - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي : العقوبة - دار الفكر العربي سنة ١٩٧٤ .

(30) Taylor - Young - Walter - op - cit - p.8 .

(31) Ibid .

(32) Ibid. p.9 .

(33) Ibid. P.9.

(34) Ibid .

(35) Ibid. p.9 .

(36) Ibid .

(37) Sutherland and Cressy - op.cit p 100 .

(38) Gerome Hall : Science and reform in criminal law - University of pennsylvania law Rev April 1952 - pp. 787 - 804 .

(39) Taylor - op. cit - p 10 .

(40) Ibid.

(41) Ibid.

(42) jock young - etat . pp -12 - 14 .

(43) Ibid. p.20 .

(44) Ibid. p.21 .

(45) Ibid. P.22 .

(٤٦) إنظر نقد لهذه الآراء المناصرة للمذهب الطبيعي في دراسة « كارل بوبر » K. Popper بعنوان « Poverty of Historicism » ترجمة د . عبد الحميد صبره تحت عنوان « عقم المذهب التاريخي » منشأة المعارف ١٩٥٩ - الفصل الأول .

(47) Sutherland - et - al . op. cit . ch, 16 .

(٤٨) حقائقه - مصدر سابق ص ١٣١ .

- (٤٩) جلال ثروت : الظاهرة الإجرامية - دراسة في علم الإجرام والعقاب - مؤسسة الثقافة الجامعية سنة ١٩٨٢ ص ٢٠٧ .
- (٥٠) المصدر السابق ص ٢٠٨ .
- (٥١) المصدر السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠ .
- (٥٢) المصدر السابق ص ٢١٢ .
- (٥٣) حثاته - مصدر سابق ص ١٣٧ .
- (٥٤) المصدر السابق .
- (٥٥) المصدر السابق ص ١٣٩ - ١٤٤ .
- (٥٦) جلال ثروت - مصدر سابق ص ١٢٤ - ٢١٥ .
- (٥٧) المصدر السابق ص ٢١٥ .
- (٥٨) حثاته - مصدر سابق .
- (٥٩) ثروت - مصدر سابق - ٢١٥ - ٢١٦ .
- (60) Sutherland. op. Cit p. 217 .
- (61) Ibid - See ch . 7 - 10 - 14 .
- (٦٢) حثاته - مصدر سابق - وانظر - حجة الله البالغة للدملوي - ج ٢ ص ١٥٩ وانظر ابن عابدين - ص ٣ ص ٢١٦ .

الفصل الثامن

الأيديولوجيا وقضية التنظيم في علم الاجتماع : التراث والنظريات

- ١ - مقدمة حول أهمية دراسة التنظيمات في علم الاجتماع .
- ٢ - التعريف التقليدي للتنظيم .
- ٣ - الفرق بين - التنظيم الإجتماعي - والتنظيم الرسمي - والتنظيم غير الرسمي .
- ٤ - مشكلات التنظيم .
- ٥ - الحاجة إلى إعادة النظر في التعريف التقليدي للتنظيم .
- ٦ - نظريات التنظيم :
 - أولاً : النظرية الكلاسيكية في التنظيم .
 - ثانياً : النظرية الكلاسيكية المحدثه .
 - ثالثاً : النظرية الحديثة في التنظيم .
- ٧ - حول تحليل نظرية التنظيم .
- ٨ - نظريات التنظيم .
 - أ - نظرية بلاو وسكوت .
 - ب - نظرية اتزيوني .
 - ج - نظرية بارسونز .
 - د - نظرية أرجريس .
 - هـ - نظرية بوف و هكسون .
- ٩ - مناقشة عامة لنظريات التنظيم (تحليل موزيليس) :
 - أ - نظريات التنظيم ومشكلة القيم .
 - ب - نظريات التنظيم ومستويات التحليل .
 - ج - المدخل المقارن في دراسة التنظيمات .
 - د - المدخل التاريخي في دراسة التنظيمات .
- ١٠ - مصادر الفصل .

يتزايد إهتمام علم الاجتماع فى السنوات الأخيرة بدراسة التنظيمات الإجتماعية ودراسة البيروقراطية . ويمكن تفسير هذا الإهتمام فى ضوء إتساع حجم التنظيمات البيروقراطية فى المجتمع الحديث ، لدرجة أن هناك من المفكرين من يطلق على العصر الحديث « عصر التنظيمات » . ويذهب « إترزيونى » Etzioni إلى أننا نولد داخل تنظيمات ، ونتلقى تعليمنا داخل تنظيمات ، ويكتسب أغلبنا رزقه داخل تنظيمات . يضاف . إلى ذلك أننا كثيراً مانقضى أوقات فراغنا داخل تنظيمات معينة كالنوادي مثلاً . وعلاوة على ذلك فإن الكثير من مشكلات المجتمعات الحديثة هى فى جوهرها مشكلات تنظيمية سواء على مستوى تنظيم واحد أو على مستوى العلاقة بين عدة تنظيمات . ومن أجل هذا كله فإنه يطلق على المجتمع الحديث بحق المجتمع البيروقراطى أو المجتمع التنظيمى .

ونحن فى علم الاجتماع نطلق مصطلح التنظيم Organization على ماكننا نطلق عليه فى الماضى المؤسسات ، كالمدارس والمستشفيات والمصانع ومختلف الأجهزة الحكومية أو مؤسسات العمل الخاصة أو النوادي أو النقابات ... إلخ ويركز الباحثون فى علم الاجتماع عند دراسة التنظيمات ، على مجموعة من العناصر أو المبادئ التى تقف وراء مفهوم التنظيم . ويمكن إيجاز هذه المبادئ فيما يلى : -

أولاً : عجز الإنسان الفرد عن تلبية جميع احتياجاته بمفرده . وهو لهذا مضطر إلى الدخول فى علاقات إجتماعية مع غيره من أفراد من خلال مجموعة من التنظيمات القادرة على إشباع حاجاته . وهكذا يكون المبدأ الأساسى الأول الذى يقف وراء فكرة التنظيم ، هو مبدأ تنسيق الجهود تحقيقاً للمعونة المتبادلة .

ثانياً : وحتى يكون التنسيق فعالاً يجب أن تكون هناك مجموعة من الأهداف أو الغايات المشتركة والتى يسعى مجموعة من الأفراد إلى تحقيقها من خلال التنظيم وهكذا يكون المبدأ الثانى هو وجود مجموعة من الأهداف المشتركة والتى يسعى مجموعة من الأفراد إلى تحقيقها .

ثالثاً : ويمكن النظر إلى المجتمع على أنه تنظيم واسع النطاق يتضمن فى جوفه مجموعة من التنظيمات الأقا إتساعاً ، والتى يقوم كل منها بتحقيق مجموعة من الأهداف المتخصصة ، مثل التنظيمات الإقتصادية والسياسية والدينية والتربوية ... إلخ . وتنقسم التنظيمات الإقتصادية بدورها إلى تنظيمات أكثر تخصصاً مثل التنظيمات الصناعية والزراعية والتجارية ويمكن بالمثل تتبع هذا التقسيم والتخصص على مستوى

التنظيمات الصناعية ، بل على مستوى التنظيم الصناعى الواحد . فأى مصنع أو شركة صناعية يتضمن عدة مبادئ التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الأورار والتنسيق بينها بحيث تسهم فى تحقيق الهدف المشترك .

رابعا : السلطة المتدرجة Hierarchy of authority ويرتبط مفهوم السلطة داخل التنظيم أو داخل الجماعة بفكرة تقسيم العمل والسعى المشترك نحو تحقيق هدف مشترك . فمن الواضح أنه يتعذر تحقيق التنسيق بين مجموعة كبيرة متنوعة من الأفراد والأورار والجماعات الفرعية ، دون توافر قدر معين من الضبط والسلطة القادرة على وضع حدود واضحة لكل دور لايتخطاها القائم بذلك الدور ، أو وضع حدود معينة لكل تنظيم فرعى أو إدارة من الإدارات التى يتضمنها التنظيم الكبير مثل الشركة الصناعية أو الوزارة أو المحافظة ... إلخ . ولايعنى حتمية وجود قدر من الضبط والسلطة داخل أى تنظيم ، أن تكون تلك السلطة مفروضة بالضرورة من الخارج ، حيث قد تكون تلك السلطة تابعة من الداخل بفعل تأثير الإعتقاد الدينى أو تمثل قيم معينة أو بفعل الإلتزام الخلفى كما هو الحال داخل الأسرة أو التنظيمات الدينية . ويمكن أن تتدرج السلطة بين السلطة الذاتية الكاملة ، وبين السلطة الأوتوقراطية المفروضة كلياً من الخارج .

ويمكن القول بأن مبدأ السلطة أيا كان نوعه ومصدره ، يعد أساساً جوهرياً لقيام أى تنظيم . وبدراسة التنظيمات يتضح لنا أنه يوجد داخل كل منها تدرج معين للسلطة ، يتمثل فى تسلسل معين للمراكز والمستويات التنظيمية . فالمراكز تتسلسل صعوداً أو هبوطاً ، ويناط بكل منها نطاق معين من المسؤوليات والسلطات التى يمكن عن طريقها مباشرة تلك المسؤوليات . فالتخطيط التنظيمى لأى تنظيم يحدد مواقع المسؤولية وحدودها ، أو يحدد من المسئول ؟ ومسئول عن ماذا ؟ وعلى سبيل المثال فإن البناء التنظيمى للمصنع يحدد من المسئول عن قطاع الإنتاج ومن المسئول عن قطاع المشتريات ومن المسئول عن قطاع البيع ومن المسئول عن رسم السياسة العامة للشركة ... إلخ .

كذلك فإن البناء التنظيمى للمستشفى يحدد من المسئول عن إستقبال المرضى وعن تمريضهم وعن علاجهم وعن صرف الدواء لهم وعن خدمتهم وعن تصريف الأمور الإدارية للمستشفى ... إلخ . ولا بد أن يمنح كل مسئول داخل التنظيم نطاقاً معيناً للسلطات ويتناسب مع حجم مسؤولياته حتى يستطيع أداء المهام المكثف بها بالدرجة المطلوبة من الكفاءة .

ويمكننا الآن أن نضمن كافة العناصر السابقة فى تعريف التنظيم ، حيث يمكن النظر إلى التنظيم على أنه التنسيق الرشيد بين أنشطة مجموعة من الأعضاء ، من أجل تحقيق هدف واضح ومشترك ، من خلال تقسيم معين للأعمال والأنوار والمهام ، ومن خلال تدرج معين للسلطات والمسئوليات (١) .

ويقوم التنظيم خاصة التنظيمات البيروقراطية على أساس تحديد المهام والأنوار بطريقة لاشخصية أو موضوعية . مثال ذلك أن البناء التنظيمى للمدرسة يحدد خصائص الشخص الذى يقوم بدور المتعلم أو بدور الأشراف أو بدور السكرتارية أو بدور النظارة ، أما من الذى سيتولى كل مهمة ، فهو أمر لايتعلق بالتنظيم كتنظيم ، وإن كان يتعلق بكفاءة الأداء التنظيمى . ويقول آخر فالبناء التنظيمى يحدد الخصائص والمهارات والمؤهلات التى يجب توافرها فى القائم بدور معين أو فى شاغل مركز محدد مثل مهندس الإنتاج أو العامل الفنى أو الأحصائى الإجتماعى أو مدير المبيعات داخل مصنع معين . فإذا ما إنطبقت هذه الخصائص على شخص معين فإنه من الممكن أن يتقدم ويشغل ذلك المركز بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص فريداً أو عمراً .

وقد طرح فى العلوم الإجتماعية مجموعة من تعريفات التنظيم من بينها تعريف « ديموك » M. Dimock حيث يرى أن التنظيم هو التجمع المنسق بين الأجزاء المترابطة والتى يمكن أن تؤلف كلاً مترابطاً تمار من خلاله السلطة والتنسيق والرقابة ، ويسعى هذا الكل بأجزائه المترابطة منطقياً إلى تحقيق هدف كلى .

وهذا يعنى أن التنظيم عند ذلك الباحث الهيكل التنظيمى - بما يشتمل عليه من خرائط ونظم داخلية وقواعد وتعليمات وإجراءات ، كما يتضمن الأعضاء الذين يشكلون الأقسام والإدارات ويؤدون مهام محددة ويدخلون فى علاقات نوعية متعددة خلال إنجاز تلك المهام ، والذين يلزم توجيههم وحفزهم والتنسيق بين أنوارهم من أجل تحقيق الهدف الكلى للمؤسسة . وهو يرى أن الإقتصار عند فحص التنظيم على دراسة الهيكل التنظيمى وحد [التسلسل الرئاسى وخطوط السلطة والتقسيم إلى إدارات وعلاقات العمل] فقط سوف يؤدى إلى فهم صورى أو شكلى ، الأمر الذى يستوجب من أجل فهم أكثر واقعية وعمقاً ودراسة أعضاء التنظيم من خلال ممارساتهم وسلوكهم الفعلى اليومى أيضاً (٢) . ويذهب [جون جوس J. Gaus] إلى أن التنظيم هو الشكل الذى تتصافر من خلاله الجهود الإنسانية لتحقيق هدف عام مخطط (٣) .

ويؤكد « سايمون » H. Simon أن التنظيم يؤثر على الأعضاء من خلال خمسة

أبعاد أساسية وهى : تقسيم العمل بينهم وتحديد أسلوب نمطى لأداء هذا العمل من خلال قواعد مفصلة وقيقة ، ووضع أساليب إتصال فعالة قادرة على نقل القرارات إلى العاملين للتنفيذ ونقل المقترحات والآراء والشكاوى إلى المسئولين ، وذلك من خلال شبكة إتصالات رسمية وغير رسمية ، وأخيراً فإن التنظيم يعمل على تنمية ورفع كفاية العاملين من خلال برامج التدريب والتعليم المختلفة (٤) .

ويذهب « لندل ارويك » L. Urwick إلى أن التنظيم يحدد الأنشطة الضرورية من أجل تحقيق هدف مادى أو إجتماعى إلى جانب تحقيق التنسيق وترتيب المهام والأنوار والأقسام التى من شأنها الإسهام فى تحقيق هذا الهدف (٥) .

ولما كان التنظيم فى جوهره هو مجموعة من الأنوار المنسقة التى تستهدف تحقيق هدف معين ، فإنه يمكن أن يوجد مستقلاً عن مجموعة معينة من الأشخاص ، كما يمكن أن يستمر إلى مدى أبعد من أعمار هؤلاء الأشخاص ، أو أن يستمر من جيل إلى جيل . ويمكن لنا الإستعانة فى فهم فكرة الإستمرار التنظيمى بنظرية « رادكلف براون » R. Brown فى البناء الإجتماعى ، حيث يميز ذلك الباحث بين نوعين من البناء ، وهما البناء الواقعى ، والصورة البنائية . ويقصد بالبناء الواقعى البناء كحقيقة مشخصة وموجودة بالفعل ويمكن ملاحظتها مباشرة ، أو مجموعة العلاقات القائمة بالفعل بين عدد من الأشخاص فى إطار زمانى ومكانى محدد ، أما الصورة البنائية فهى عبارة عن مجموعة العلاقات بعد تجريدها من الأحداث الجزئية والعناصر المشخصة . ويمكن القول أن البناء الواقعى للتنظيم أو المجتمع دائم التغير بسرعة نتيجة لتغير الأشخاص أو خصائصهم ، أما الصورة البنائية فإنها تستمر فترات طويلة نسبياً . وهكذا يكون إستمرار البناء ليس إستمراراً إستاتيكية مثل إستمرار مبنى المنزل مثلاً ، ولكنه إستمرار دينامى يشبه إستمرار البناء العضوى . فالتنظيم السياسى الأمريكى يتطلب دائماً أن يكون هناك رئيس للجمهورية بغض النظر عما إذا كان ذلك الرئيس هو فرد أو روزفلت أو خلفه (٦) .

وبتطبيق ذلك على التنظيمات يمكن القول بأنها عبارة عن مجموعة معينة من الأوضاع والمراكز والأنوار والعلاقات يمكن أن تستمر بغض النظر عن شاغلى هذه الأوضاع والمراكز أو القائمين بتلك الأنوار أو المستفرقين فى تلك العلاقات .

وبغض النظر عن الاختلاف فى تحديد مفهوم التنظيم نتيجة إختلافات أيديولوجية وإختلاف الرؤية فإن هناك شبه إنفاق على توافر عدة خصائص أهمها الأهداف المحددة

ومجموعة الأعضاء المتباين وظيفياً والذين تنسق أنوارهم ومهامهم وإنجازاتهم بشكل مخطط من أجل تحقيق الهدف .

التنظيم الإجتماعي والتنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي :

ويذهب « شين » إلى أن التعريف السابق ينصب على ما يطلق عليه التنظيم الرسمي . ويجدر في هذا الصدد أن نميز بين ثلاثة مفاهيم وهي : التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي والتنظيم الإجتماعي التلقائي . ويقصد بالتنظيم الإجتماعي-Social or ganiza- tion نماذج التفاعلات والتنسيق التي تظهر تلقائياً من أجل تحقيق أهداف معينة ، دون أن تكون هذه التفاعلات قائمة على أساس عقلى رشيد أو مخطط . ومن أمثلة هذه التنظيمات جماعات الصداقة التي تتكون من أعضاء يتفاعلون معاً من أجل تحقيق هدف ضمنى مشترك يتمثل في قضاء وقت ممتع سوياً . ولا تشكل مثل هذه الجماعات تنظيماً رسمياً بالمعنى الإصطلاحي . أما إذا قام أعضاء جماعة الصداقة بتحويل أهدافهم الضمنية إلى أهداف صريحة معلنة ، واتفقوا فيما بينهم على مجموعة من القواعد المحددة القادرة على تنسيق أعمالهم من أجل الوصول إلى تلك الأهداف ، وقاموا بتوزيع الأدوار والمسؤوليات ، واتفقوا على وضع لائحة تحدد المسؤوليات والمراكز والسلطات وأساليب الضبط ، وأشهروا هذه الجماعة في صورة جمعية أو رابطة مثلاً ، فإن هذا التنظيم الإجتماعي التلقائي يتحول بذلك إلى تنظيم رسمي .

وهكذا يكون التنظيم الرسمي هو مجموعة العلاقات والتفاعلات والأدوار والمراكز المقننة من أجل تحقيق هدف معين في إطار من الضبط والسلطات الرسمية ولهذا فإن تنظيم الوزراء والمدرسة والمصنع ... إلخ ، هو تنظيم رسمي لأنه يحدد لكل عضو دوراً محدداً ومركزاً معيناً ومسئولية من نوع محدد ، كما يخضعه للضوابط التنظيمية المقررة داخل التنظيم ، ويخضعه كذلك للمحاسبة التنظيمية إن أخطأ .

ويقصد أخيراً بالتنظيم غير الرسمي Informal organization ، تلك الجماعات التي تنشأ داخل التنظيمات الرسمية ولكنها تتجاوز الحدود الرسمية للعمل في شكل جماعات صداقة . وهذه الجماعات عادة ما يكون لها معاييرها وقياداتها وأهدافها التي قد تختلف عن أهداف الجماعة الرسمية ومعاييرها ، وبالتالي قد تسهم مثل هذه الجماعات غير الرسمية في دعم أو تعويق وصول الجماعة الرسمية إلى أهدافها فالعامل في أحد المصانع مثلاً ، مضطر بحكم عمله إلى التعامل مع زملائه في الورشة أو العنبر ، والخضوع لرقبائه من الملاحظين والمشرفين ، وإلى الإلتزام بالمعايير والقواعد السائدة

داخل المصنع ... إلخ . هؤلاء الأفراد الذين يجب على العامل التفاعل معهم أثناء العمل - زملائه ورؤسائه ومرؤسيه - يشكلون بالنسبة له الجماعة الرسمية ولكن هذا العامل قد يكون جماعة غير رسمية من عمال وملاحظين ومشرفين ينتمون إلى قسمه أو أقسام أخرى ، مثل جماعة الصداقة وقضاء وقت خارج العمل .

ويكون لهذه الجماعة غير الرسمية قيادة - قد تختلف عن القيادة الرسمية داخل العمل - كما يكون لها معايير قد تتعارض مع معايير الجماعة الرسمية . وقد أجريت عدة دراسات كشفت عن الأثر الهام الذي يلعبه التنظيم غير الرسمي على كفاءة أداء التنظيم الرسمي لأهدافه .

وقد إهتم « ماكس فيبر » M. Weber عالم الاجتماع الألماني بقضية البيروقراطية وبمشكلة التحول نحو البيروقراطية وإتساع حجم التنظيمات البيروقراطية داخل المجتمع الحديث وقد صدر هذا الإهتمام عن تجربته الشخصية وعن رؤيته لإتساع نطاق البيروقراطية داخل مجتمعه الألماني . وإستطاع ذلك العالم أن يقدم لنا نموذجاً مثالياً Ideal type لتنظيمات البيروقراطية . وقد لا يتحقق ذلك النموذج بالفعل ، كما قد تختلف التنظيمات قريباً أو بعداً عن ذلك النموذج . ويمكن إيجاز أهم خصائص البيروقراطية كما حددها « فيبر » فيما يلي (٧) :

أولاً : تقسيم العمل بين الأفراد على أساس من التخصص المبني على المؤهلات والخبرة . فالتنظيم البيروقراطي يقسم بالتقسيم الرسمي للعمل بين أعضائه .

ثانياً : ترتيب الوظائف ترتيباً هرمياً : يوجد نوع من التدرج الهرمي في مجال الوظائف الإشرافية والمسئوليات داخل التنظيمات البيروقراطية . فكل وظيفة من الوظائف التنظيمية تؤدي تحت إشراف الوظيفة التي تعلوها في نسق التدرج الوظيفي . ويعني تدرج المراكز والوظائف ، أن هناك تدرجاً في الحريات والمسئوليات . فكل رئيس له قدر من الحرية في إصدار الأوامر إلى المرؤسين في حدود صلاحياته ومسئوليته ، وفي ضوء القواعد أو المعايير التنظيمية السائدة وهكذا لا تكون السلطة البيروقراطية سلطة مطلقة ، لكنها سلطة رشيدة ، حيث أنها تلتزم بالضوابط التنظيمية الرسمية والمحددة .

ثالثاً : قواعد العمل : توجد داخل كل تنظيم مجموعة من القواعد أو المعايير والتعليمات التي تحدد دور كل عضو وأسلوب سير العمل الداخلي . ويطلق على هذه القواعد أو التعليمات مصطلح الروتين أو النظام . ويضمن هذا الروتين تحقيق التجانس

فى أداء الأنوار بغض النظر عن إختلاف شخصيات القائمين بها . فنور العامل الفنى أو مهندس الإنتاج يتم أدائه بطريقة روتينية أو نظامية سواء قام بهذا الأداء شخص معين أو شخص آخر .

رابعا : الطابع اللاشخصى للعمل : فالتنظيم البيروقراطى يسوده نوع من اللاشخصية الرسمية Formalistic impersonality . وهذا يعنى أن كافة العلاقات والتعاملات داخل التنظيم لاتتأثر بالعوامل الشخصية ، وإنما تتم وفقاً لمجموعة من المعايير أو القواعد الموضوعية الخالصة .

خامسا : خضوع عمليات التعيين والترقية والتدرج لمعايير وموضوعية . فالتعيين فى كل موقع من المواقع التنظيمية لايتترك لرأى رئيس التنظيم ، وإنما يتم وفقاً لشروط وقواعد محددة تتمثل فى ضرورة توافر مؤهلات وخبرات وكفايات محددة . كذلك فإن عملية ترقية العاملين لاترك للصدفة أو لأراء المديرين ، وإنما تحكمها مجموعة من الإعتبارات الموضوعية كالمؤهل والأقدمية والكفاءة ... إلخ . ويقول آخر فإن المراكز الإجتماعية والتنظيمية يتم شغلها على أساس مبدأ الإنجاز Achievement ولا تقوم على أسا المراكز المنسوبة . وهذا هو معنى أن التنظيم البيروقراطى تنظيم رشيد .

ويذهب « فيبر » إلى أن هذا الشكل من التنظيمات هو الذى يجب أن يسود داخل كل التنظيمات الحكومية وغير الحكومية أيضاً . ويمكن القول أن « فيبر » قد توصل إلى النموذج البيروقراطى الذى إشتهر به بعد مسح إدارى للتنظيمات البيروقراطية فى الحضارات القديمة فى مصر والصين والهند وروما ، وللتنظيمات البيروقراطية المعاصرة فى أوربا . وقد صاغ « فيبر » هذا النموذج تحت تأثيرهم مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلى (٨) :

أولاً : التضخم الذى أصاب المؤسسات الصناعية الألمانية والذى عاصره « فيبر » وقد حاول الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الكفاية والضبط والإنتاجية ، الأمر الذى يؤكد أهمية متغيرات التنظيم الرسمى والقانونى ، على حساب الإهتمام بالعامل البشرى والصحة النفسية والإشبعات السيكولوجية الإجتماعية للعاملين .

ثانياً : تأثر « فيبر » بالنظم المتعسفة والحاكمة داخل التنظيمات العسكرية التى تسيرها إجراءات وأوامر صارمة ، وذلك خلال عمله كضابط بالجيش الألمانى . وقد بلغ حد إعجابه بهذا النموذج أنه ذهب إلى أنه النموذج المثالى ، الذى يجب أن يطبق داخل كافة التنظيمات بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها

ثالثاً: دراساته كباحث فى علم الاجتماع ، فى تاريخ المجتمعات والتنظيمات والعلاقات الإنسانية ، جعلته يدرك جوانب الضعف البشرى وسيطرة الأهواء والمصالح الخاصة عليهم . وهذا ما جعله يركز على عوامل الضبط والإلتزام الرسمى والقانونى ، حتى ولو كانت على حساب تحقيق ذات العاملين وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير عن آرائهم وإطلاق ملكاتهم الإبتكارية .

رابعاً: دراساته الإجتماعية ومختلف الدراسات التاريخية والمعاصرة التى إعتد عليها بشكل نظرى ، ولعل عدم قيامه بدراسات واقعية لإختيار نظرياته ونموذجه ، لم يتح له فرصة معرفة سلبياته وجوانب الضعف فيه .

والواقع أن المشكلة الأساسية فى نموذج « فيبر » هى أهماله العنصر البشرى وعدم محاولة تحقيق التوازن بين حاجات التنظيم وحاجات أعضائه . وقد إنقسم الفكر التنظيمى اللاحق على « فيبر » إلى متمسكين بالنموذج على أساس أنه أداء صالحة لدراسة التنظيمات وتقييمها ورفع كفاءتها ، وإلى نقاد حاولوا مراجعة المسلمات الفيبرية الأساسية ومتغيرات التنظيم الرسمى ودراسة بعض الموضوعات مثل مدى جدوى المركزية الإدارية ، والعلاقة بين الإشراف والكفاية المادية والنفسية والإجتماعية . والعلاقة بين الإنضباط والإبتكارية وبين السلطة والإنتاجية .

وقد إهتم « فيبر » أثناء دراسته لقضية البيروقراطية بدراسة علاقات القوة داخل المجتمع . وهو يعرف القوة بأنها قدرة أى شخص معين وإمكاناته فى فرض إرادته على سلوك الأشخاص الآخرين . وقد ركز « فيبر » على نموذج معين من علاقات القوة وهو السلطة Authority ، حيث ميز بين ثلاثة أنواع من السلطات وهى (٩) .

أولاً: السلطة التقليدية : وتقوم تلك السلطة على أساس التقاليد والعادات والأعراف السائدة . ومن أبرز الأمثلة على هذه السلطة سلطة رئيس العشيرة أو السلطة الأبوية .

ثانياً: السلطة الخارقة أو الملهمة : وتقوم تلك السلطة على أساس الإعتقاد فى القدرات الخارقة للقائد ، ومن أبرز أمثلتها سلطة الرسل والأنبياء والقادة الروحين مثل غاندى فى الهند .

ثالثاً: السلطة الشرعية أو القانونية : وتقوم تلك السلطة على أساس عقلى رشيد وعلى أساس معايير وقواعد موضوعية تحدد من الذى يتولى السلطة . ومن أبرز

أتمثلتها سلطات رؤساء بعض الدول في العصر الحديث .

حيث يتولى شخص معين رأسه الدولة بناء على الإنتخاب وبناء على نصوص دستورية واضحة وهكذا يكون الخضوع للسلطة هنا هو ذاته الخضوع للقانون .

ويؤكد «فير» أن هناك إتجاهاً واضحاً داخل المجتمع الحديث نحو التحول البيروقراطي نتيجة إتساع حجم التنظيمات وزيادة تعقدها . وهذا الإتجاه من شأنه إختفاء نماذج الشخصيات الملهمة وسيادة ما يطلق عليه الشخصية البيروقراطية ، تلك التي تلتزم بالنظام والروتين وبالألوار المرسومة وبالقواعد بكل دقة وحرفية . ومن أبرز الأمثلة على الشخصية البيروقراطية ، شخصيات العامل الفني والعادي والموظف الإداري والخير الفني ... إلخ . ويربط «فير» بين الصياغة البيروقراطية للمجتمع وبين إنتشار النزعة العقلانية وتزايد الإعتماد على العلوم وظهور النزعة العلمانية وإختفاء الإيمان بالقييات .

مشكلات التنظيم:

يقابل كل تنظيم مجموعة من المشكلات السيكولوجية إجتماعية ، والتي يجب عليه مواجهتها تحقيقاً لأهدافه بالكفاءة الواجبة من ناحية ، وتحقيقاً للصحة النفسية والإجتماعية للعاملين داخله من ناحية أخرى . ومن أهم هذه المشكلات ما يلي :

أولاً: رسم الخريطة التنظيمية للألوار والمراكز والمسئوليات ، وإختيار وتعبئة وتدريب الأعضاء على تلك الألوار ضماناً لأدائها بكفاءة عالية :

ثانياً: المشكلات السيكولوجية والإجتماعية الناجمة عن إحتكاك عضو التنظيم بالجماعة والمعايير والقواعد الرسمية المفروضة داخل ذلك التنظيم . وهنا تثار مشكلات الإشراف والسلطة وأثر الشخصية والجماعات غير الرسمية التي تتبثق داخل التنظيم الرسمي على كفاءة تحقيق التنظيم لأهدافه المخططة .

ثالثاً: مشكلة تحقيق التكامل بين مختلف الوحدات والجماعات المكونة للتنظيم . فالتنظيمات البيروقراطية الحديثة تتسم بتعدد الإنقسامات الإدارية الداخلية ، حيث ينقسم التنظيم الواحد إلى مجموعة كبيرة من الإدارات ، وكل إدارة تنقسم بدورها إلى مجموعة كبيرة من الأقسام ، وكل قسم ينقسم بدوره إلى مجموعة كبيرة من الجماعات ، وكل جماعة تنقسم إلى مجموعة من الجماعات الفرعية وهكذا . وهنا مشكلة أساليب الإتصال بين هذه الأقسام المختلفة

رابعاً المشكلات المتعلقة بحاجة التنظيم إلى البقاء والنمو والتكيف وسط الظروف المتغيرة للبيئة . ويشير « شين » Schien إلى استمرار وجود التنظيم يتوقف على مدى قيامه بوظيفة نافعة إما لأعضائه وإما للتنظيمات الأخرى الموجودة داخل المجتمع وإما للجمهور بوجه عام . وقد استطاع كل من « بلو » Blau و « سكوت » Scott أن يقدم تصنيفاً معيناً للتنظيمات الرسمية على أساس معيار الفائدة أو من الذى يستفيد من خدمات التنظيم Who benefits ? . وقد قاما بتصنيف التنظيمات بناء على هذا المعيار إلى أربعة أنواع أساسية هي (١٠) .

(١) الاتحاد ذات الفائدة المتبادلة Mutual benefit associations وتتمثل هذه الاتحادات بى تلك التنظيمات التى يستفيد منها أعضاؤها بالدرجة الأولى مثل النقابات العمالية والنقابية والنوادي والاتحادات التجارية ... إلخ .

(٢) هيئات العمل Business concerns . وهذه تتمثل فى تلك التنظيمات التى يستفيد منها أصحابها أو نوى الأملك ورجال الأعمال مثل المصانع والمخازن والبنوك .

(٣) تنظيمات الخدمات Cervice organizations . وهذه تتمثل فى تلك التنظيمات التى تؤدى بعض الخدمات المتخصصة والتى يستفيد منها عملاؤها ، مثل المستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمة الإجتماعية والإشارد الزراعى ... إلخ .

(٤) تنظيمات الخدمات العامة Commonweal organizations ، وهى تلك التى تقدم خدماتها لكافة أعضاء المجتمع مثل تنظيمات المواصلات والنقل والشرطة والبحث والإسعاف ولاشك أن استمرار كل تنظيم من هذه الأنواع الأربعة يتوقف على كفاءة ذلك التنظيم فى أداء خدمات مطلوبة للفتة أو الفئات المستفيدة منه . وهنا تظهر مختلف المشكلات الإدارية والسيكولوجية والسيوسايولوجية . فكفاءة أداء التنظيم لأهدافه يعتمد على عدة عوامل فى مقدمتها كفاءة التصميم الإدارى للتنظيم ، وكفاءة إختيار أعضاء التنظيم ، وكفاءة تدريبهم وخلق الدافعية القومية للعمل لديهم ، وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد ، وتحقيق التكامل والاتصال الجيد بين أعضاء التنظيم وأقسامه وإدارته والجماعات الفرعية داخله ، وتحقيق الضبط الإدارى بدرجة عالية من الكفاءة . ولعل المشكلة الأهم التى تواجهها تنظيمات اليوم هو سرعة حدوث التغيرات العلمية والتكنولوجية والقدرة على ملاحقتها . فالتقدم العلمى والتكنولوجى والإدارى والتنظيمى المستمر ، وإستخدام الحاسبات الإلكترونية والأجهزة ذاتية الحركة ، عوامل من شأنها

استحداث تغيرات كبيرة داخل التنظيمات . فمثل هذه التنظيمات تتطلب نوعيات جديدة من رجال الإدارة المؤهلين ، كما تتطلب نوعيات جديدة من العاملين القادرين على التعامل مع هذه الأجهزة الحديثة كما يتسموا بالمرونة والقدرة على تقبل التجديدات المتلاحقة في مجال العلم والتكنولوجيا . وهنا أهمية السؤال التالي . كيف يمكن للتنظيم أن يحقق نوعاً من المرونة لدى أعضائه ، وأن يكسبهم القدرة على التوافق مع المتغيرات الجديدة ، مما يتيح للتنظيم الإستمرار والنمو وسط الظروف المتغيرة ؟ لاشك أن هذا يتوقف على عدة عوامل في مقدمتها سلامة الإختيار المهني وكفاءة برامج التدريب والتثقيف والإتصال ، وكفاءة أساليب الإشراف والحوافز لتحقيق الإلتقاء بين حاجات التنظيم من ناحية وحاجات أعضائه من ناحية أخرى (١١) وهذا ما سوف نتناوله بتفصيل أكثر خلال الفقرات القادمة .

الحاجة إلى إعادة النظر في التعريف التقليدي للتنظيم :

تكشف الفقرات السابقة عن أن هناك تنظيمياً غير رسمياً يتخلل التنظيم الرسمي . ويقول آخر فإن التنظيم لا يتضمن مجموعة العلاقات والأنوار والمراكز الرسمية فحسب ، ولكنه يتضمن مجموعة من التفاعلات والعلاقات الأخرى التي تنجم أثناء أداء أعضاء التنظيم لأنوارهم ومهامهم . ولعل هذا هو ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في التعريف التقليدي للتنظيم ، حيث أنه لم يأخذ في إعتباره الديناميات الداخلية داخله والتي من أهمها التفاعل بين التنظيمين الرسمي وغير الرسمي ، وردود الفعل المختلفة التي تستثيرها المعايير وأساليب الإشراف التنظيمية لدى بعض الأعضاء والجماعات المختلفة داخل التنظيم . يضاف إلى هذا أن التعريف الكلاسيكي تغافل عما قد يحدث من تضارب بين الفروض التي تصاغ حول الإنسان والتي تتفق مع المنطق التنظيمي على المستوى الرسمي ، وبين الواقع الفعلي للإنسان داخل الموقف التنظيمي ذاته فقد يتصور أن الإنسان لا ينتمي إلى التنظيم إلا لإشباع حاجات مادية خالصة كما حدث في فترة من الفترات . وقد كشفت الدراسات عن أن محاولة تقنين حركات الإنسان ووضع برامج زمنية دقيقة لعمله - كما حدث عقب دراسة الوقف والحركة لتايلور - يسهم في عدم رضا الفرد عن عمله وإنخفاض معنوياته وتزايد قلقه الأمر الذي ينعكس على الإنتاج ذاته . فالإنسان يعمل وينتمي إلى تنظيمات العمل - كما سوف نرى - ليشبع مجموعة مختلفة من الحاجات المادية والسيكولوجية والإجتماعية والثقافية ... إلخ ، مثل الحاجة إلى المال اللازم لسد نفقات معيشته ومعيشة أسرته ، والحاجة إلى التقدير الإجتماعي والحاجة إلى التعبير عن الذات والحاجة إلى إحتلال مركز إجتماعي وأداء دور

معين داخل المجتمع ... إلخ .

ولهذا فإننا بحاجة إلى تعريف أكثر تطور التنظيم من خلال منظور أكثر دينامية وشمولاً (١٢) . ويجب أن يأخذ هذا التعريف المتطور في إعتباره الدرجة العالية والمعقدة من التفاعل بين مختلف مكونات التنظيم سواء الوظائف أو الجماعات أو الأعضاء . فهناك تفاعل بين الأنوار وبين المراكز وبين الأقسام والإدارات وبين الأعضاء ... إلخ داخل الموقف التنظيمي . ولعل هذا هو ما أدى ببعض الباحثين إلى تصور التنظيم في ضوء مفهوم النسق الإجتماعي Social system . فالتنظيم نسق يتكون من مجموعة من المكونات والأنساق الفرعية المتفاعلة . ولكن التنظيم كنسق يعمل داخل نسق أكثر شمولاً وهو المجتمع ، كما يتفاعل مع أنساق أخرى كثيرة ويقول آخر فإن التنظيم لا يعمل في فراغ وإنما يعمل داخل بيئة إجتماعية وثقافية يؤثر فيها ويتأثر بها . وسوف نعرض لهذا التصور النسقي للتنظيم عندما نتعرض للنظرية الحديثة للتنظيم .

نظريات التنظيم

يتسم العصر الحديث بتزايد معدلات التحضر والانتقال من الريفية إلى الحضرية على مستوى مجتمعا العالم ككل نتيجة لمجموعة من القوى النامية في مقدمتها التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي . ولعل الانتقال من النموذج الريفي نحو النموذج الحضري ينطوي على تغير كبير في أسلوب الحياة ، كما ينطوي بالتالي على كثير من المشاكل الإجتماعية في مقدمتها فقد الشعور بالانتماء عند الإنسان وتهديد التكامل الإجتماعي .

وقد ظهرت عدة محاولات لفهم التنظيم على أنه جهاز لتحقيق غايات وأهداف معينة وعلى الرغم مما يقدمه هذا الفهم من فوائد ، إلا أنه يتغافل عن العمليات الداخلية للتنظيم كما يتغافل عن أهدافه الداخلية كذلك . وظهر مدخل آخر أكثر تقدماً لفهم التنظيم كميكانيزم يستهدف تحقيق التعاون الإنساني ، أو لمواجهة تلك القوى الممزقة لذلك التعاون ، تلك القوى التي يتزايد نموها مع نمو ظاهرة الحضرية . وبهذا المعنى فإن التنظيم يميل إلى تقليل الصراع وتقليل النماذج الانحرافية للسلوك من خلال وضع الجزاءات التنظيمية السلبية ضد هذه النماذج وعلاوة على ذلك فإن التنظيم يسهم في إستقرار العلاقات الإجتماعية من خلال تقليل اللاتعين في مجال بناء النسق وتحديد الأنوار المتضمنة داخله يضاف إلى ذلك أن بناء التنظيم يتيح الفرصة لإمكانية التنبؤ

بالسلوك الإنساني .

ويعرف « بريستوس » Presthus التنظيم بأنه نسق للعلاقات البنائية المتبادلة بين الأشخاص System of structural interpersonal relations ، أو بين أعضاء التنظيم الذين يتمايزون من حيث الأنوار والمراكز والسلطات . وتسير التفاعلات الشخصية داخل التنظيم وفقاً لخطه مرسومة . وفي هذا الإطار التنظيمي نجد أن الأفعال الاجتماعية تتحقق بالشكل المتوقع والمتقن والمحدد أما إذا لم تتحقق بعض هذه الأفعال على حسب الشكل المتوقع فإنها في هذه الحالة تعد أفعالاً إنحرافية تخضع للمساطة أو المحاسبة التنظيمية . ويقول آخر فإن السلوك التنظيمي سلوك مخطط وليس سلوكاً عشوائياً أو إرتجالياً (١٣) وبالإضافة إلى كل ذلك فإن التنظيم يتضمن مجموعة من ميكانزمات الضبط والتوازن . فهو إلى جانب رسم الصور المقبولة لسلوك أعضائه ، فإنه قادر على القيام بعملية توازن مضاد Counterbalance في مواجهة نماذج السلوك التي تنحرف عن النماذج المستقرة للفعل التنظيمي . والواقع أن التنظيمات تختلف من حيث بقة تقنين الفعل الإنساني وإمكانية التنبؤ به ، ويمكن توزيعها في هذا الصدد على متصل Continuum يمتد من التنظيمات ذات النموذج البيروقراطي Bureaucratic type organizations ، تلك التي تتسم بالعديد من القيود والضوابط التنظيمية الصارمة ، إلى نموذج التنظيمات الطوعية Voluntary organisations التي تتسم بضوابط تنظيمية على قدر أكبر نسبياً من المرونة .

ويجب إلقاء المزيد من الضوء على هذه النقطة الأخيرة . فالتنظيم البيروقراطي ذو الضوابط الصارمة والذي يمكن في ظله من التنبؤ بدرجة عالية من الثقة بالأفعال الاجتماعية لأعضائه ، لا يميز عادة بين الإنحرافات المدمرة Destructive deviations عن القواعد والمعايير التنظيمية ، وبين الإنحرافات الخلاقة Creative deviations عن تلك القواعد والمعايير فالتنظيمات البيروقراطية تنظميات محافظة من الناحية المعيارية ، بمعنى أنها تحاول الحفاظ على الوضع القائم Status quo وهناك مجموعة من التنظيمات تحتل الإهتمامات التنظيمية داخلها أولوية مطلقة ، بمعنى أنها تركز على عملية التنظيم أكثر مما تركز على العمل ذاته مثل بعض التنظيمات العسكرية والحكومية . ويمكن تفسير ذلك بأن هناك بعض الأعمال التي تعتمد على الإلتزام الدقيق والصارم بالضوابط التنظيمية وعلى القدر الكبير من الدقة في مجال توقع سلوك الأعضاء ويشير « هونرييجر » SG. Huneryager و « هكمان » E.L. Heckmann أن التنظيم يعد متضمناً بالضرورة في العملية الإدارية العامة ، ذلك لأن عملية الإدارة يعنى تنظيم الناس

organizations of people وتنظيم الموارد الطبيعية physical resources وهذا يعنى أنه على المدير سواء فى المجالات الصناعية أو فى غيرها - عليه أن يحقق شكل من التكامل بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية (١٤) . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يجب تصميم بناء تنظيمى رسمى يحدد المهام والوظائف والعلاقة النظرية بين الوظائف والمهام والتنسيق بين الجماعات أو الإدارات وبين الموارد الطبيعية المختلفة . وذهب الباحثان المذكوران إلى أن الناس لسوء الحظ لا تسجيب بنفس الشكل للخطوط الرسمية للسلطة ولا تتفاعل بنفس الشكل مع المستويات الثلاثة على عكسهم . وبدلاً من الإلتزام والالتصبات بالشكل المخطط ، فإنهم يميلون إلى تكوين جماعات صغيرة . ربما لقائمة الضغوط والشواهد التى تفرضها الجماعات الرسمية أو البناء الرسمى للتنظيم . وربما لدعم هذا البناء الأخير وتقويته - وهذه الجماعات هى التى يطلق عليها الجماعات غير الرسمية (١٥) . Informal groups والواقع أنه لا توجد نظرية مستقرة ومعتقة عليها فى مجال التنظيم . خاصة وإن قضية مشتركة بين عدة علوم تهتم بدراساتها من زوايا مختلفة مثل علم الإدارة وعلم الاجتماع وعلم النفس وقد استطاع W. G. Scott أن يعرض لنا التطور التاريخى لنظريات التنظيم . وقد إنتهى من هذا العرض إلى أن النظرية الحديثة عندما يعاد صياغتها وبعد تكييفها من الإسهاب والشواهد ، تصبح هى التصور الحيوى والمنطقى والمصحح فى مجال دراسة التنظيمات . ويمكن القول بوجود ثلاث نظريات أساسية فى مجال التنظيمات كل لها أثرها الواضح وتأثيرها الجلى بالفكر السوسيولوجى سواء من حيث النظرية أو المنهج أو التطبيق . ويمكن تصنيف هذه النظريات لعرض الدراسة إلى ما يلى :-

Classical theory

لأولاً : النظرية الكلاسيكية

New classical theory

ثانياً : النظرية الكلاسيكية المحدث

Modern Theory

ثالثاً : النظرية الحديثة

وسوف نتعرض لكل نظرية من هذه النظريات الثلاث بشئ من التفصيل .

أولاً: النظرية الكلاسيكية فى التنظيم

تهتم هذه النظرية إهتماماً واضحاً بتحليل التنظيم الرسمى أو بما يمكن أن نطلق عليه التشريع التنظيمى ، حيث حاولت تتبع الإنقسامات التنظيمية حتى أبسط وحدة ممكنة داخل التنظيم . كذلك تنقسم تلك النظرية بمحاولة إطلاق تعميمات فضفاضة حول بناء التنظيمات . ويمكن أن نرجع هذه النظرية إلى « فريدريك تايلور » F. Tylor الملقب بأبى الإدارة العلمية . كذلك تبنى هذه النظرية كل من « مونى » Mooney و « رايلى » Reliey فى أمريكا والذان قاما بنشر مؤلف مشترك عن الصناعة سنة ١٩٢١ (١٦) . ثم تتابعت بع ذلك المؤلفات العديدة المسيرة للإلتجاه التقليدى فى دراسات التنظيم . وأهم ماصدر فى هذا الصدد هو دراسة « برش » عن « التنظيم » ودراسة « النز » عن « الإدارة والتنظيم » (١٧) .

وكما يشير « هكمان » فإن أى مشروع عمل ناجح لابد له من بناء رسمى Formal structure من حيث تحديد التخصصات وتجميع الناس فى أقسام وتحديد خطوط السلطة والمسئولة وإجراءات العمل أو ميثاق التنظيم organization chart (١٨) . وينافس المشتغلون بالبناء الرسمى مسألة تفويض السلطات Deligatuin of au- thority واللامركزية decentralization كضرورة حيث تمتد السلطات والمسئوليات إلى مختلف أعضاء وقطاعات التنظيم بشكل معين ، ومسألة التخصص وتقسيم العمل specialization ، سواء التخصص الأفقى ويشير إلى تقسيم العمل حسب الأنواع المختلفة للواجبات والمهام والمهارات ، أو التخصص الرأسى Vertical وهو مصطلح يشير إلى تقسيم السلطة إلى مستويات حسب درجتها وحجمها فى سلسلة إصدار الأوامر والقرارات Chain of command (١٩) . ومسألة السياسات التنظيمية Policy وهى بمثابة دماء الحياة للتنظيم حيث تحدد الأهداف والغايات وتوجه إتخاذ القرارات وتوضح طرق تحقيق الأهداف العليا للتنظيم .

وكما يشير « هكمان » و « هنريجر » فإن المشتغلين بالإدارة أصبحوا ينظرون اليوم إلى المؤسسات الإقتصادية ومؤسسات العمل على أنها منظمات إجتماعية social inistitutions - وهما يوضحان هذا الرأى من خلال تحديد أبعاد ثقافة الجماعة بالرسم التالى .

الناس People

الشخصية
personality

القيم
values

الأساليب الفنية
Techniques

التنظيم الإجتماعى

social organization

وتشير القيم هنا إلى المعتقدات والأهداف المشتركة ، ويشير التنظيم الإجتماعى إلى العلاقات النمطية المنظمة بين الأعضاء ، ويشير مصطلح الشخصية إلى كيفية صياغة الثقافة السائدة أعضاء المجتمع وفق ؟ أطر ثقافية معينة . أما الأساليب الفنية إلى المستوى المهارى والتكنولوجى المتوافر داخل الثقافة وداخل تنظيمات العمل (٢٠) . وتطور النظرية الكلاسيكية فى التنظيم حول أربعة محاور أساسية بحيث يمكن لنا أن نفهم أساسيات هذه النظرية من خلال إستعراض هذه المحاور . وهذه المحاور الأربعة هى :

- | | |
|-----------------|---------------------------------|
| (١) تقسيم العمل | (٢) العمليات التدرجية والوظيفية |
| (٣) البناء | (٤) نطاق التمكين |

ويحسن أن نفصل القول فى كل محور من هذه المحاور :

أولاً: تقسيم العمل : وهو حجر الزاوية فى النظرية الكلاسيكية . وقد عالجت هذه النظرية قضية تقسيم العمل تحت عنوان تقسيم التنظيم إلى إدارات أو أقسام Departmentation (٢١) . وتنبثق المحاور التنظيمية الأخرى عن هذا المحور الأساسى فالترجى الوظيفى يفترض وجود التخصص وتقسيم العمل ، كذلك فإن بناء التنظيم يقوم على أساس وجود مجموعة من الأقسام التخصصية المتفاعلة والمتبادلة الإعتماد بهدف تحقيق أهداف التنظيم . وأخيراً فإن تحديد أعداد العاملين الذين يمكن للمشرف أن يمارس الضبط والتوجيه والرأسه عليهم ، أمر يتعلق بطبيعة العمل ونوع التخصص .

ثانياً: العمليات التدرجية والوظيفية : ويقصد بالعمليات التدرجية تسلسل السلطات داخل التنظيم أو تتابع سلسلة إصدار الأمر . ويقصد بالعمليات الوظيفية تحليل المهام التنظيمية إلى وحدات عمل مبسطة وصغيرة ، ثم إعادة تجميع بعض المهام

أو الأنوار معاً في صورة قسم أو إدارة .

ثالثاً : البناء : ويقصد بالبناء العلاقات التنظيمية بين مختلف الأنوار التي يتضمنها التنظيم ، تلك الأنوار التي يتم ترتيبها بأسلوب يحقق أهداف ذلك التنظيم بدرجة عالية من الكفاءة . وتركز النظرية الكلاسيكية على نوعين أساسيين من البناء داخل التنظيم الرسمي وهما : بناء الخط Line structure وبناء الهيئة Staff structure (٢٢) . ويقصد بالبناء الأول بناء العاملين في مجال الإنتاج بطريقة مباشرة ، كما يقصد بالبناء الثاني بناء الإدارة والأعمال المساعدة .

رابعاً : نطاق التمكين : span of control ويقصد به تحديد عدد أعضاء التنظيم الذين يمكن للمشرف أن يمارس عليهم الضبط والتوجيه والرقابة التنظيمية بدرجة عالية من الكفاءة التنظيمية . وقد كان «جريكيناس» Graicunas هو أول من أشار إلى وجود حدود معينة لعدد المرؤسين الذين يمكن للمشرف أن يمارس عليهم الضبط التنظيمي (٢٣) . ويذهب « بريش » إلى أن مفهوم « النطاق » يشير إلى عدد الأشخاص الذين يتحملون مسئولية إشرافية والذين يشرف عليهم مديراً أعلى Super manager وبعد مسئولاً عنهم من حيث التوجيه والتخطيط والضبط والدفع (٢٤) ويغض النظر عما إذا كان نطاق التمكين يشير إلى عدد الأعضاء العاديين في قاع التسلسل التنظيمي الذين يمكن للمشرف أن يمارس عليهم الإشراف بكفاءة ، أم إلى عدد المشرفين الذين يشرف عليهم مديراً أعلى ، فإن ضيق أو إتساع نطاق التمكين يؤثر على بناء التنظيم ذاته . فنطاق التمكين المتسع Wide span يؤدي إلى أن يكون البناء من النوع المسطح Flat structure في حين يؤدي النطاق الضيق إلى بناء من النوع المستطيل Tall structure . وعلاوة على هذا فإن مفهوم النطاق يوجه انتباهنا إلى تعقد بناء العلاقات المتداخلة بين الأعضاء والمراكز والأنوار داخل البناء التنظيمي .

ويمكن القول أن عدد المرؤسين الذين يمكن للمشرف أن يحكم إشرافه عليهم يخضع لعدة متغيرات منها طبيعة العمل ذاته - يدوى أو ذهني - وقدرة المشرف ومؤهلاته الشخصية وكفايته الفنية والدراسية ، وقدرات المرؤسين ودرجاتهم التحصيلية ، وسماتهم الشخصية ، وقرب أو بعد الموظفين عن المشرف ، ومدى توافر تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتحليل البيانات التي تساعد في إتخاذ القرارات وتوصيلها للمرؤسين ومتابعتهم إلخ ويرتبط نطاق التمكين بعدد الإتصالات الرأسية بين المشرف والأعضاء

من خلال المعادلة التالية :

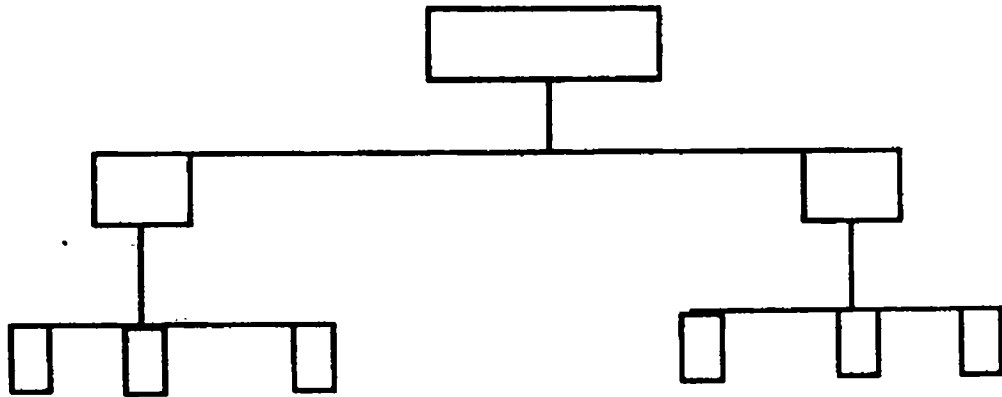
$$\text{عدد حركات الإتصال} = \frac{2 \text{ ن} + (\text{ن} - 1)}{2}$$

٢

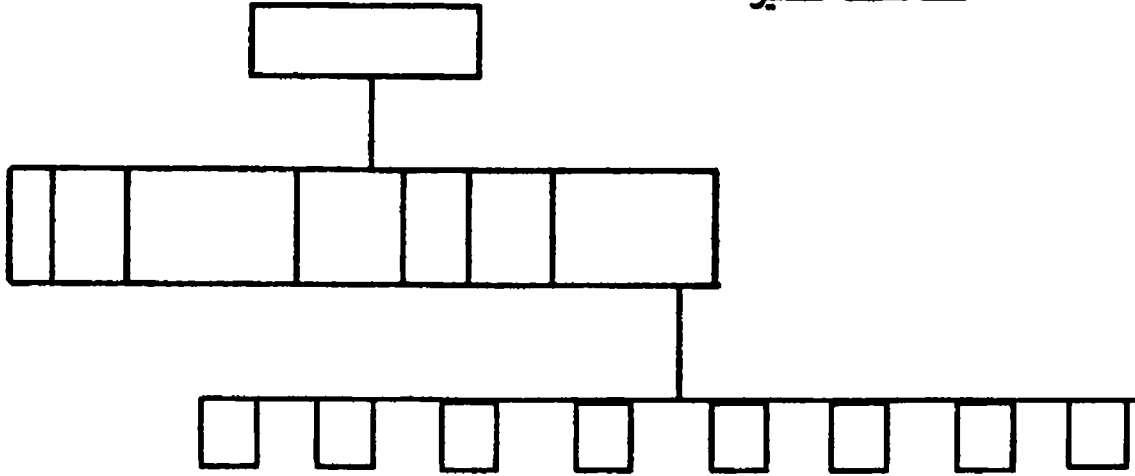
ون هنا تعبر عن المرفسهن

وإذا كانت فاعلية إنجاز الأعمال أمر يتوقف على قصر خط السلطة ، فقد لاحظ « سايمون » أن قصر خط السلطة يتعارض مع ضيق نطاق الإشراف أو التمكن . ففي حالة زيادة نطاق التمكن (وهذا لا يحقق كفاءة الإشراف) يقصر خط السلطة (وهذا أمر مطلوب لا يحدث تحريف للمعلومات أو التعليمات أو الآراء) والعكس صحيح إذا قل نطاق التمكن طال خط السلطة ، يمكن توضيح ذلك بالأشكال التالية .

خط سلطة طويل



خط سلطة قصير



ويذكر « سكوت » أنه ليس من العدل القول بأن المدرسة الكلاسيكية أغفلت تماماً مشكلات الإدارة اليومية داخل التنظيم ، تلك التي تنجم عن التفاعل البشري فقد عالجت تلك المشكلات ما وإن كانت هذه المعالجة سطحية وساذجة . ويمكن القول بأن الأمر الهام والذي أغفاته النظرية الكلاسيكية حقيقة هو وجود تنظيم غير رسمي داخل التنظيم الرسمي ، كما أغفلت قضية التفاعل المتبادل بين الشخصية الفردية وبين الجماعات غير الرسمية داخل التنظيم . يضاف إلى هذا أن النظرية الكلاسيكية لم تعالج الصراعات الداخلية التي تنجم عن ديناميات التنظيم إلى جانب أنها لم تلتف إلى ما قدمته العلوم السلوكية من إسهامات في سبيل فهم التنظيم .

وقد حاول « تايلور » القيام بدراسة منظمة العمل الصناعي أطلق عليها دراسة « الزمن والحركة » Time and Motxion study بقصد تقنين حركة العاملين وتجنب الحركات الزائدة وتوظيف كل الحركات لخدمة الإنتاج .

ولم تقف دراسة « تايلور » عند دراسة الزمن والحركة ، ولكنه كان يهتم كذلك بدراسة الأدوات والعدد والمواد التي يستخدمها العامل أثناء عمله من حيث وضعها وشكلها وترتيبها .. ، حتى يتيسر على العامل عمله وتجنبه القيام بجهد لاداعي له فيزيد إنتاجه . ومن هذه الزاوية يعد « تايلور » منشئ حركة الهندسة البشرية في ميدان العلوم السلوكية .

وقد وضع « تايلور » نظاماً لزيادة الكفاءة الإنتاجية يقوم على ثلاثة دعائم نوجزها فيما يلي

١ - لا يختار من المتقدمين لأى عمل من الأعمال إلا أكثرهم قدرة على أداء ذلك العمل .

٢ - يدرّب المختارون على أداء العمل بالطريقة المثلى الوحيدة لأداء ذلك العمل بهدف الوصول بهم إلى مستوى الإنتاج النموذجى - كلما أمكن ذلك .

٣ - بعد عمليتى الإختيار والتدريب يجب تطبيق نظام الحوافز المالية دفعاً للعاملين على أداء العمل بأعلى قدر ممكن من الكفاءة .

وقد حاول « تايلور » تطبيق نظامه المقترح على نطاق واسع منذ عام ١٨٩٨ فقد إستأنن على سبيل المثال إحدى شركات الصلب الكبيرة بالولايات المتحدة فى إجراء بحث فنى على عملية شحن الحديد الخام وتفريغه ، ووقع إختياره على قسم بالشركة يجرى فيه تجربته . وكان بالقسم ٧٥ عاملاً يقوم كل منهم بنقل حوالى ١٢ طناً من الحديد فى اليوم ، وهو إنتاج كان يبدو معقولاً فى نظر ملاحظى العمال وموظفى الشركة ، ولم يكن ينور بخلداهم أنه من الممكن زيادته عن ذلك الحد . وقد أخذ « تايلور » فى ملاحظة العمال ملاحظة دقيقة أثناء أداء العمل ، حتى إستقر به المطاف على عامل هولندى قوى إشتهر بحب المال وطاعة الأوامر ، فجاءه « تايلور » يعده بزيادة أجره أن عمل وفقاً لأوامره وتعليماته دون مناقشة أو جدل . وقبل الرجل . فأخذ تايلور يجرى عليه كل ما إستطاع من طرق لنقل الحديد فى شحنه وتفريغه ، حتى وصل ذلك المهندس آخر الأمر بما كان يصبو إليه وهو أفضل طريقة لأداء ذلك العمل . فإذا بذلك العامل قد أصبح قادراً على أن ينقل فى اليوم الواحد ٤٧ طناً من الحديد بدلاً من ١٢ أى بزيادة فى الكفاية الإنتاجية إلى أربعة أمثالها .

وكم كان سرور الشركة بهذا الفتح الجديد ، وحاولت تطبيق نظام « تايلور » - الذى يقوم على الإختيار والتدريب والعمل بالطريقة المثالية الوحيدة - على جميع عمالها الذين يؤمنون هذا العمل . غير أنها رأت أن الأغلبية الساحقة عجزوا عن اللحاق بذلك العامل الهولندى القوى فى كفايته وسرعته ، فأخذت تطرد من تخلف عن الوصول إلى المستوى النموذجى . وهكذا إستطاعت الشركة أن تخفض عمال نقل الحديد من ٥٠٠ إلى ١٤٠ عاملاً . حقيقة زاد الأجر للعمال الباقين بمقدار ٦٠٪ ولكن الشركة إستطاعت أن توفر ٧٥٠٠٠ دولار فى السنة فأمنت بنظام « تايلور » ، وتبعته فى ذلك شركات أخرى كثيرة .

ومما هو جدير بالذكر أن « تايلور » كان يعيد عملية الإختيار كل عدة شهور أو عدة

سنوات ليستبعد العمال الذين قل إنتاجهم نتيجة الإرهاق أو الملل من الطريقة المثالية المصنعية للعمل . وقد كان ذلك المهندس يرجو من نظامه هذا رفع مستوى معيشة العامل وتحسين صحته بالإضافة إلى زيادة إنتاجه ، كما كان يحاول أن يلفت الأنظار إلى أهمية العنصر الإنساني كعامل أساسي في عملية الإنتاج ، ولكنه في الواقع قد أساء إسائة بالغة إلى ذلك العامل . ويقول آخر فإن « تايلور » أهمل العامل ولم يهتم إلا بالعمل . وقد كان ظالماً حين جعل أقصى إنتاج لأقوى عامل هو الإنتاج النموذجي الذي يجب أن يصل إليه جميع العمال . هو النظر إلى الفروق الفردية واختلاف توزيع القدرات بين البشر . ويقضى الإنصاف أن يكون إنتاج العامل المتوسط هو الإنتاج النموذجي . يضاف إلى ذلك أنه كان يفرض على الجميع طريقة مثلى واحدة كما لو كان جميع العاملين ليسوا سوى نسخ طبق الأصل من حيث التكوين الجسمي والنفسي ومن حيث السرعة والقدرة على التعلم والإيقاع الطبيعي . صحيح أن هذه الطريقة قد تفلح مؤقتاً بطريقة الفرض ، ولكن مصيرها في النهاية هو الفشل وذلك إلى جانب أثارها الوخيمة على الصحة الجسمية والنفسية للعامل ، خاصة وأن قسر العمال عليها عن طريق المكافأة يشعر العامل بأنه مقيد ومعتقل ومستبعد . وأي نظام هذا الذي يسرع بإستنفاد طاقة العامل وإعيائه بعد أمد قصير لقاء دراهم معدودة ، فإذا إنهار العامل كان مصيره الطرد دون إلزام بضمان حقه في عمل آخر يرتزق منه .

وكما يشير « نيكوس موزيليس » N. Mouzelis فإن « تايلور » وقف موقف العداء لإتحاد العمال Trade' Unions والنقابات ذلك لأن دور هذه الإتحادات ليس فقط دوراً سلبياً بالنسبة للإقتصاد ككل ولكنها أيضاً تقف ضد المصالح الحقيقية للعمال ، وذلك لأنها تعامل العمال كقطيع من البشر وليس على أساس فردي ، والفرد أقدر على متابعة مصالحه من القطيع (٢٦) . وهو يرى أن الإدارة العلمية لا يقتصر هدفها على مجرد زيادة الإنتاج ولكنها تستهدف القضاء على الصراع الطبقي الصناعي فعندما يقن العمل ، وتحدد جداول الأجور على أسس موضوعية ، يزول الصراع بين العمال وأصحاب العمل ولا تكون هناك حاجة للمساومة التي تقوم بها النقابات وإتحادات العمال

وقد قدم « هنري فايول » H. Fayol نظرية أطلق عليها التكوين الإداري من خلال دراسة له بعنوان « الإدارة العامة والصناعية » حيث حدد مجموعة من المبادئ التي يمكن تطبيقها بمرونة وهو يصنف المشروعات حسب وظائفها إلى فنية technical وتجارية Commercial ومالية Financial ومحاسبية accounting

وإدارية Administrative وأمنية Security (٢٧) . وعلى الرغم من لإنسانية نظام تايلور ، وما واجهه هذا النظام من إستياء العمال ونبذهم وتذمرهم ، إلا أنه كان فاتحة الطريق إلى حركات الإختيار المهني والتدريب المهني ودراسة الحركة والزمن وإدراك الفروق الفردية بين الناس كما أبرز التطبيق كما سنرى وجود مجموعة من العوامل النفسية والإجتماعية المؤثرة داخل مواقف العمل . يضاف إلى كل هذا أنه أكد لرجال الصناعة والمهندسين إستحالة تشكيل المادة الإنسانية بنفس طريقة تشكيل المعادن بأسلوب ميكانيكى خالص - فلهذه المادة الإنسانية قوانينها الخاصة بها ، وهى قوانين يجب أن يعيها كل من أراد إستثمارها بطريقة فعالة . ويمكن القول بإيجاز أن النظرية الكلاسيكية فى التنظيم إستطاعت أن تقدم لنا مجموعة من المعلومات القيمة حول طبيعة التنظيم ، إلا أن إقتصارها على دراسة مكونات التنظيم الرسمى دراسة تحليلية أو تشريحية ، وإغفالها للجماعات غير الرسمية والخلفية الإجتماعية والسيكولوجية للعمال أو أعضاء التنظيم ، قلل من أهميتها كنظرية سوسيولوجية .

ثانياً: النظرية الكلاسيكية المحدثة

لقد ظهرت النظرية الكلاسيكية فى التنظيمات بهدف تجاوز أوجه النقص التى عانت منها النظرية السابقة . ويمكن القول بوجود تطابق بين النظرية الكلاسيكية المحدثة وبين حركة العلاقات الإنسانية فى الفكر الإجتماعى التنظيمى . وتبدأ هذه النظرية بمسلمات النظرية السابقة كمعطيات يمكن أن تتغير من خلال حركة أعضاء التنظيم أثناء تجمعهم داخل الجماعات غير الرسمية . وتتمثل أهم إسهامات النظرية المحدثة فى محاولة الإستعانة بنتائج العلوم السلوكية فى صياغة نظريته فى التنظيم فى نطاق إطار تصورى متكامل .

وقد إستطاع أنصار النظرية الكلاسيكية ، من خلال الإستعانة بنتائج ونظريات العلوم السلوكية ، أن يوضحوا كيف أن محاور النظرية الكلاسيكية ليست مطلقات أو أشياء نهائية أو متغيرات مستقلة ، ولكنها متغيرات تخضع لتأثير الأفعال والعلاقات والجماعات الإجتماعية . يضاف إلى ذلك أن هذه النظرية الأخيرة ركزت على دراسة التنظيم غير الرسمى ومعالجته معالجة منهجية مع تحليليه وبيان أثره على التنظيم الرسمى ذاته . ولعل هذا هو ما جعل أنصار هذه النظرية يحاولون تعديل أساسيات النظرية الكلاسيكية ويجرون بعض التعديلات عليها بهدف تطويرها للكشوف الجديدة

المتعلقة بالجماعات غير الرسمية وأثر العوامل الإنسانية والاجتماعية على معايير وقواعد وعلاقات التنظيم الرسمي . وقد إستلهم أنصار هذا الإتجاه نتائج دراسات « هاوثورن » Hawthorn الشهيرة (٢٨) . وقد صدر العديد من الدراسات في هذا الصدد مثل دراسة « جارنر » Gardner و « مور » Moore حول « العلاقات الإنسانية في الصناعة » (٢٩) ودراسة « كيث دافيز » H. Davis عن « العلاقات الإنسانية في العمل » (٣٠) .. إلخ .

ويحسن هنا أن نعرض في إيجاز لأهم دراسات « التون مايو » E. Mayo فقد إهتم هذا الباحث ببعض المشكلات التي قابلتها صناعة الغزل مثل إنخفاض معدل الإنتاج وتزايد معدلات تغيير العمل Turnover بين العاملين ، وإنتشار ظواهر التعب والقلق وعدم الرضا عن العمل وإنخفاض الروح المعنوية ... إلخ . وقام « مايو » سنة ١٩٣٣ بدراسة عن أسباب تغيير العمل بين العاملين بصناعة الغزل بأحد مصانع فيكتوريا بالولايات المتحدة الأمريكية . وخرج من هذه الدراسة إلى القول بأن الروتين أو النظام للصارم للعمل والشعور بالعزلة لدى العمال هو السبب في هذه الظاهرة . ولهذا فقد إقترح إدخال نظام فترات الراحة للقضاء على الآثار السلبية للطابع الروتيني للعمل والشعور بالعزلة الاجتماعية أثناء العمل . وقسم « مايو » تفسيراً بيولوجياً للظاهرة الاجتماعية التي قام بدراستها ، حيث ذهب إلى أن طول فترة العمل يؤدي إلى نوع من الإرهاق العضوي من شأنه تعطيل القدرة السموية الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على كفاية الأداء الإنتاجي . ولكن مالم يثبت « مايو » أن رفض هذا التفسير الكيميائي أو الآلي للسلوك الاجتماعي . فقد أوضح في دراسة له بعنوان « المشكلات الاجتماعية للحضارة الصناعية » أن العادات التي تنشأ داخل جماعات العمل ، وما يحكم سلوك أعضائها من معايير جماعية تسهم في تشكيل سلوك أعضائها . كذلك فقد إفترض الباحث المذكور أن شعور العمال بالمسئولية الجمعية وبإهتمام الإدارة بمشكلاتهم وأرائهم لها أثر واضح على الإنتاج وعلى السلوك الاجتماعي لأعضاء التنظيم .

وحاول « مايو » وزملائه في جامعة « هارفارد » إختبار هذه الفروض النظرية داخل أحد التنظيمات الصناعية وهو مصنع « هاوثورن » أحد مصانع شركة « وسترن الكتريك » . وذلك من خلال برنامج إستغرق أكثر من خمس سنوات من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٢ . ومر هذا البرنامج بمراحل أربع تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الفروض الموجهة للدراسة والأساليب المنهجية المستخدمة . وقد تركزت المرحلة الأولى حول دراسة ظروف العمل وعلاقتها بالإنتاج وكفاية العمل وإستخدام في هذه المرحلة أسلوب غرفة

الإختبار Test room وإهتم الباحثون خلال هذه المرحلة بدراسة أثر مجموعة من المتغيرات على الإنتاج مثل فترات الراحة ووجبات الغذاء الوسيطة وتقليل ساعات العمل وتحسين الظروف المادية للعمل كالإضاءة والتهوية والرطوبة ... إلخ . وقد فوجئ الباحثون بظاهرة غريبة تتمثل فى تزايد الإنتاجية باستمرار بغض النظر عن تحسين أو تسوء الظروف السابقة . وحاول الباحثون تفسير هذه الظاهرة الغريبة ، فذهب « جورج هومانز » G . Homans إلى أن شعور العاملين بالأهمية وإهتمام الإدارة بهم وتكوين علاقات طيبة بينهم وبينهم وظهور قيادة جديدة بينهم يرضون عنها .. يمكن أن يفسر لنا هذه الظاهرة وحاول « بينوك » Pennock تفسير هذه الظاهرة فى ضوء تغير نموذج الإشراف التقليدى الصارم وظهور نموذج جديد أكثر أهمية وديموقراطية وإتاحة الفرصة للعمال للعلم بحرية أكثر (٣١) .

وقد ركزت المرحلة الثانية على قياس إتجاهات العمال نحو العمل وظروفه ونموذج الإشراف السائد ، بهدف الوقوف على العلاقة بينها وبين الإنتاجية كذلك فقد حاول الباحثون خلال هذه المرحلة التعرف على مكونات الإشراف الجيد . وقد إستخدم خلال هذه المرحلة جدول للمقابلة . وخرج الباحثون من هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الروح المعنوية للعمال ورضائهم عن العمل وبين نموذج الإشراف فى الخط الأول أو الإشراف المباشر First line supervision كذلك كشفت هذه المرحلة عن أن العمال يكونون أثناء العمل جماعات فرعية غير رسمية لها قيمها وقياداتها ومعاييرها وأهدافها الخاصة ، وتؤثر فى نفس الوقت على التنظيم الرسمى أو على إنتاجية العمال وسلوكهم داخل تنظيم العمل ، وعلى إتجاهاتهم نحو العمل والتنظيم وسياسة التنظيم (٣٢) .

وحاول الباحثون فى المرحلة الثالثة إعادة تحليل نتائج الدراسة الميدانية السابقة ، وخرجوا من إعادة الفحص بتقييم نظرية عامة لتفسير ظواهر الروح المعنوية والرضا عن العمل داخل التنظيم ، وهى نظرية الجماعة غير الرسمية والتى تتكون داخل تنظيمات العمل الرسمية ، وتكون لها معاييرها وقياداتها وقواعدها وأهدافها الخاصة ، والتى تؤثر على معايير وأهداف التنظيم الرسمى ذاته

وكانت المرحلة الرابعة والأخيرة محاولة لإختبار هذه النظرية من خلال تحقيق المزاوجة بين عدة أساليب منهجية كالملاحظة والإستبيان . وكان أهم ما كشفت عنه هذه المرحلة وجود ما يطلق عليه التنظيم غير الرسمى ، ذلك التنظيم الذى يتألف من بعض أعضاء التنظيم الرسمى بطريقة تلقائية ، ويتخطى حدود الإدارات والعلاقات والمعايير

الرسمية ويطور مجموعة من المعايير والعلاقات الخاصة به ، كما تكون له قيادته الخاصة التي قد لا تتفق مع الرأسة التنظيمية الرسمية .

وقد قام « مايو » بمجموعة أخرى من الدراسات من بينها دراسة أسباب إرتفاع معدل الغياب بين العمال في أحد أقسام المصنع لإنتاج الأنوات المعدنية سنة ١٩٤٣ وكشفت هذه الدراسة عن أن هذه الظاهرة ترجع الى المشكلات والمتاعب التي تواجه العامل عند ذهابه إلى المصنع صباحاً ، والتي يلقاها نتيجة لطريقة أداء العمل ، والتي يعانيها من جراء طبيعة النظام الإداري والإشرافي داخل المصنع . كذلك قام الباحث المذكور سنة ١٩٤٤ بدراسة أخرى في أحد مصانع الطائرات بهدف الكشف عن سبب كثرة تغيير العمال لأعمالهم . وإنتهت هذه الدراسة الى أن هناك إرتباطاً بين كثرة تغيير العمل وبين ظاهرة العزلة الاجتماعية وعدم الإلتواء الى جماعة وفقد الشعور بالولاد المشترك .

خرج إليها « مايو » ورفاقه في جماعة وكانت أهم النتائج التي إنتهى هارفارد هي ما يلي :-

أولاً : لا يستجيب الفرد للتنظيم الرسمي بقواعده وتعليماته ونظمه ورأساته إستجابة فردية خالصة كما كانت تذهب النظرية الكلاسيكية في الإدارة والتنظيم ، ولكنه يتأثر بطبيعة الجماعات غير الرسمية التي ينتمى إليها كما يتأثر بطبيعة نشأته الاجتماعية وبمشكلاته وألامه وتطلعاته ومخاوفه . . . إلخ .

ثانياً : أن الطاقة البشرية لا يمكن التعامل معها بنفس أسلوب تعاملنا مع الطاقة الميكانيكية ، فالإنسان لا يعمل طمعاً في الثواب وخوفاً من العقاب فحسب ، وإنما يمكن تفسير ظاهرة العمل في ضوء عدة متغيرات سيكولوجية مثل الحاجة الى الأمن وتقدير الذات والتعبير عن النفس ، وفي ضوء متغيرات سوسيولوجية مثل إحتلال مركز إجتماعي معين وأداء دور محدد داخل المجتمع ، وفي ضوء متغيرات ثقافية أخرى مثل العامل الديني مثلاً .

ثالثاً : أكدت هذه الدراسات أهمية العلاقة بالزملاء أثناء موقف العمل ، وأهمية الإلتفات إلى مشكلات العمال الشخصية وحالتهم الإنفعالية وروحهم المعنوية ورضائهم النفسي .

رابعاً : كشفت عن وجود التنظيم غير الرسمي الذي يكون له معايير وقياداته

وأهدافه التي قد تتفق وقد لا تتفق مع معايير وقيادات وأهداف التنظيم الرسمي .

خامساً: أبرزت الدور الحيوى للقيادة أو الإشراف داخل تنظيمات العمل ، خاصة الإشراف المباشر أو الخط الإشرافى الأول ، نتيجة لما كشفت عنه الدراسات من وجود ارتباط واضح بين نموذج الإشراف وبين الإنتاجية والروح المعنوية .

ويمكن القول بأن أغلب من كتبوا فى مجال علم الاجتماع الصناعى تأثروا بعمق بهذا الاتجاه الكلاسيكى المحدث ودراسات جامعة هارفارد (٣٣) . ويحسن هنا أن نبرز أهم إسهامات هذا الاتجاه فى مجال الدراسة السوسيوولوجية للتنظيمات ، والتي يمكن إيجازها فى جانبين أساسيين هما :

أولاً: مناقشة محاور النظرية الكلاسيكية لمراجعتها وإعادة النظر فيها .

ثانياً: فحص وتحليل التنظيم غير الرسمي .

وسوف نتناول كل جانب من هذين الجانبين بشيء من التفصيل :

أولاً: مناقشة محاور النظرية الكلاسيكية :

(أ) قام أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثه بمناقشة متعمقة لفكرة تقسيم العمل ، حيث ركزوا على ما يؤدى إليه التخصص الدقيق من عدة ظواهر مثل التعب الصناعى والشعور بالرتابة والملل . وقد تحول الإهتمام فيما بعد إلى دراسة أثر التخصص على العزلة الاجتماعية للعامل وشعوره بالإنفراد والضياع . وقد وجد أنه مع نمو التخصص وتقسيم العمل فإن الحاجة تصبح أكثر إلحاحاً إلى نماذج جديدة من الإدارة قادرة على تحقيق التنسيق بين مختلف الأنشطة التخصصية المتنامية ، وقادرة على دفع العمال إلى العمل بكفاية عالية ، وقادرة على ممارسة الإشراف الجيد على العاملين وتوجيههم وضبط سلوكهم . وقد أدى نمو التخصص الصناعى بأنصار المدرسة الكلاسيكية المحدثه إلى تطوير بناء نظرى أكثر عمقاً يتضمن معالجة مستفيضة لعدة موضوعات لم تتناولها النظرية الكلاسيكية مثل الدافعية Motivation والتنسيق بين مختلف الأنشطة التخصصية Co - ordination والقيادة Leadership والإشراف Supervision (٣٤) .

(ب) كذلك قام أنصار الكلاسيكية المحدثه بمناقشة بعض جوانب المحور الثانى من محاور النظرية الكلاسيكية وهو العمليات التدريجية والوظيفية . وفى مقدمة هذه الجوانب جانبان أساسيان هما :

(أ) تفويض السلطات والمسئوليات .

(ب) التداخل بين السلطات الوظيفية في مجال الفصل في الأمور وصنع القرار .

وقد أكد أنصار الاتجاه المذكور أهمية هذين الجانبين في مجال تخطيط العلاقات التنظيمية والإنسانية داخل التنظيم . فالتفويض غير الكافي يقيد حركة الموظف التنفيذي وتجعله غير قادر على الحركة بحرية في إطار من المسؤولية التنظيمية . يضاف إلى هذا أن عدم ممارسة عملية التفويض بالكفاءة والصورة الواجبة يسهم في نمو الشعور بالإحباط لدى الموظفين الذين يتطلب عملهم قنراً من السلطة لمباشرة مسئولياتهم الوظيفية بالصورة الواجبة . هذا إلى جانب أن إنعدام ممارسة التفويض يؤدي إلى تركيز السلطة والمسئولية في قمم التنظيمات مما يؤدي إلى ظهور كافة مشكلات المركزية الإدارية المسرفة ، مثل تعقيد العمل وطول فترة الإجراءات أما بالنسبة لقضية تداخل السلطات وعدم تحديد مواقع إتخاذ كل نوع من القرارات تحديداً دقيقاً ، فقد وجد أن هذا الأمر يؤدي إلى العديد من ألوان الصراع على حساب الكفاءة الإنتاجية ، كما يؤدي إلى عدم قدرة كل قسم أو إدارة على أداء دورها بالكفاءة الواجبة . يضاف إلى ذلك أن عدم تحديد المسئوليات يؤدي بالعاملين إلى التواني وإلقاء المسئولية على الآخرين . ويؤكد أنصار الاتجاه الكلاسيكي المحدث أهمية استخدام عمليات تفويض السلطات وتحديد المسئوليات على حسب كل موقف وبما يحقق الهدف الكلي للتنظيم .

(ج) وعندما تناول أنصار الاتجاه المذكور موضوع البناء التنظيمي ، فقد وجدوا أن البناء المنطقي والذي يرسمه الخبراء بمنتهى الدقة من الناحية العقلية والصورية ، قد لا يكون هو البناء القابل للتطبيق في الواقع العملي . فالسلوك الإنساني والعامل الإنساني - السيكولوجي والاجتماعي يجب أن يؤخذ في الحساب عند تخطيط أو رسم البناء التنظيمي . وعلى سبيل المثال فقد كشف التطبيق عن ظهور مجموعة من المشكلات داخل التنظيمات تنجم عن الإحتكاك بين أعضاء الخط Line (أو الذين يعملون في مجال الإنتاج المباشر كالعمال) وأعضاء الهيئة (أو الذين يعملون في مجال الإدارة والمهن المساعدة) . وقد ظهرت مثل هذه المشكلات في العديد من الشركات والمصانع الكبرى . ولا تقتصر مشكلات التسلط الإداري والصراع بين أعضاء الخط أو الفنيين وبين أعضاء الهيئة أو رجال الإدارة على الدول الرأسمالية في العالم الغربي ، ولكنها تظهر داخل الدول الاشتراكية . وقام بعض الباحثين مثل « دالتون » Dalton و « جيوران » Juran

بدراسة للوقوف على عوامل الصراع الإجتماعى داخل تنظيمات العمل وحاولوا أن ينتهوا من هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات فى هذا الصدد . والواقع أن العلاقة بين الخط والهيئة Staff - Line relations لاتمثل سوى واحدة من المشكلات المتعددة التى تتعلق بالصراعات البنائية التى نبه إليها أنصار الإتجاه الكلاسيكى المحدث فى دراسة التنظيمات . وحاول هؤلاء الباحثين الخروج من دراسة هذه المشكلات بتقديم بعض الإقتراحات لمواجهتها أو للحد من أثرها المدمر . ومن أمثلة هذه الإقتراحات تحقيق المشاركة فى الإدارة من جانب العاملين وتكوين مجالس من أعضاء المستويات الأدنى Junior boards ، وتحقيق التدرج الإدارى فى توزيع المستويات وتفويض السلطات من القاعدة إلى القمة والأخذ بفكرة اللجان المشتركة وتحسين أساليب الإتصال وتحسين نماذج الإشراف .

(د) وأخيراً فإن أنصار الإتجاه الكلاسيكى الحديث يرون عدم إمكان وضع حدود لنطاق التمكن بصورة نهائية وقاطعة بعيداً عن طبيعة الموقف نفسه وطبيعة المشرف وقدراته فهناك فروق فردية بين المشرفين ورجال الإدارة ، كما أن هناك فروقاً بين طبيعة الأعمال والعاملين المطلوب ممارسة الإشراف عليهم . ويقول آخر فإن نطاق التمكن يجب أن يتحدد على حسب كل موقف تنظيمى على حده وعلى حسب كل حالة . فهناك مجموعة من المحددات التنظيمية والإنسانية التى تتدخل عند تحديد نطاق التمكن . ولكن على الرغم من ذلك فإن نطاق التمكن الضيق يرتبط بالإشراف الوثيق Tight supervision فى حين يرتبط نطاق التمكن المتسع بتوسيع مجال التفويض وبدرجة أقل من الضبط والإشراف المباشر . وكلما كان نطاق التمكن ضيقاً مال التنظيم إلى أن يأخذ الشكل المستطيل حيث تتعدد المستويات الرأسية ، على عكس الحال بالنسبة لنطاق التمكن المتسع الذى يؤدى بالتنظيم إلى أن يأخذ الشكل المسطح حيث يصبح المشرف أو المدير مسئولاً عن عدة أقسام ومجموعة كبيرة من الأعضاء .

ويفضل أنصار الإتجاه المذكور الشكل الأكثر إتساعاً بالنسبة لنطاق التمكن الذى يتفق مع الشكل المستعرض للتنظيمات ، لأنه من الثابت أن الأبنية المستطيلة للتنظيمات ترتبط بالنموذج الأوتوقراطى للقيادة وبالإشراف الوثيق الذى يقلل من حرية التصرف لدى أعضاء التنظيم ، وبالتالي يسهم فى ظهور الإحباط والصراع وإنخفاض الروح المعنوية (٣٥) .

ثانياً: فحص وتحليل التنظيم غير الرسمي

يتردد مصطلح التنظيم غير الرسمي في بعض الدراسات الحديثة لأنصار النظرية الكلاسيكية ، ولكنهم لم يعالجوا قضية التنظيم غير الرسمي بنفس الأسلوب المنهجي المنظم الذي نجده عند أنصار النظرية الكلاسيكية الحديثة . ويقصد بالتنظيم غير الرسمي التجمعات التلقائية التي تنشأ داخل موقف العمل وتتجاوز الأشكال والعلاقات والمعايير والقيادات الرسمية . ويظهر هذا التنظيم إستجابة للحاجات النفسية والاجتماعية للعاملين داخل التنظيم الرسمي . وعلى الرغم من وضوح هذا التعريف إلا أنه غير مرض من الناحية التحليلية . وقد كشفت بعض الدراسات عن مجموعة من العوامل التي تقف وراء ظهور التنظيمات غير الرسمية ، يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً: الموقع المكاني : Location ويقصد بهذا العامل أن يكون أعضاء الجماعة أو التنظيم على درجة من القرب المكاني والإستمرار بحيث يتاح لهم فرصة الإحتكاك المباشر وتكوين علاقات إجتماعية . وهكذا يعد الموقع الجغرافي أو وحدة الموقع الفيزيقي أحد عوامل تكوين التنظيم غير الرسمي (٣٦) .

ثانياً: المهنة : Occupation فهناك إتجاه بين أبناء المهنة الواحدة داخل تنظيم العمل نحو التجمع معاً ، خاصة وإنهم تجمعهم مصالح ومشكلات مشتركة .

ثالثاً: المصالح : Interests وتعد المصالح المشتركة من أهم عوامل تكوين الجماعات غير الرسمية . فعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأفراد معاً داخل تنظيم واحد ، إلا أنهم ينقسمون إلى عدة جماعات غير رسمية لكل منها معاييرها وقيادتها وأهدافها ... ويمكن هذا الإنقسام في ضوء تعدد المصالح ، فكل مجموعة من الأعضاء يتفقون في مصالحهم يميلون نحو تكوين جماعة غير رسمية .

رابعاً: الموضوعات الخاصة : Special issues . ويذهب «سكوت» إلى ضرورة فصل هذا العامل عن العوامل السابقة . فقد يتجمع مجموعة من الأشخاص الذين تربط بينهم مهنة أو مكان مشترك أو مصالح دائمة ، وذلك من أجل مواجهة مشكلة طارئة أو إشباع حاجة مشتركة عاجلة وملحة . وفي هذه الحالة تنسم الجماعة غير الرسمية التي تظهر نتيجة لهذا العامل بطابع مؤقت ، لأنها سوف تتحل سواء بمواجهة المشكلة وإشباع الحاجة ، أو نتيجة لليأس من إمكانية تحقيق هذه المواجهة أو ذلك الإشباع .

كذلك كشفت دراسات أنصار النظرية الكلاسيكية الحديثة وحركة العلاقات

الإنسانية عن وجود مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميز التنظيمات غير الرسمية والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً: تعمل هذه التنظيمات كأجهزة للضبط الإجتماعي ، حيث أنها تطور ثقافة خاصة بكل منها تتضمن مجموعة من المعايير والقيم التي تحكم سلوك أعضائها . يضاف إلى ذلك أن كل تنظيم يحاول الحفاظ على النماذج السلوكية والقيمية المقررة داخله عن طريق بعض الجزاءات الإيجابية والسلبية . وتنشأ المشكلة إذا كانت معايير وقيم التنظيم غير الرسمية تتعارض مع معايير وقيم التنظيم الرسمي ، لأن هذا الأمر يعرض الأعضاء لموقف صراعي ، حيث يحاولون التوافق مع قيم ومعايير متعارضة يفرضها التنظيمين الرسمي وغير الرسمي .

ثانياً: تتطلب دراسة العلاقات الإجتماعية المتبادلة بين أعضاء التنظيم غير الرسمي أسلوباً منهجياً يختلف عن ذلك الأسلوب الذي يمكن من خلاله دراسة العلاقات الإجتماعية بين أعضاء التنظيم الرسمي . - ويطلق على ذلك الأسلوب المنهجي الذي يستخدم في تحديد بناء الجماعات غير الرسمية أسلوب التحليل السوسيومتري أو القياس الإجتماعي ويقوم هذا الأسلوب على محاولة التعرف على الإختيارات الشخصية وعلاقات الجذب والنفور بين أعضاء التنظيم بالنسبة لموقف محدد . وعادة يقوم التنظيم غير الرسمي على أساس مقومات تختلف تماماً عن منطق التنظيم الرسمي .

ثالثاً: تتضمن التنظيمات غير الرسمية أنساقاً معينة للمكانات والمراكز الإجتماعية لا تشتق أو لا ترتبط بالضرورة بالأنساق المراقبة داخل التنظيم الرسمي . وهذه تعني أن قائد التنظيم أو الجماعة غير الرسمية قد يكون عاملاً أو موظفاً بسيطاً داخل التنظيم الرسمي . كذلك فإن شبكة الإتصال داخل التنظيم الرسمي تختلف عن شبكة الإتصال داخل التنظيم غير الرسمي .

رابعاً: يتطلب إستمرار التنظيم غير الرسمي توافر العلاقات الثابتة والمستمرة بين أعضائها وإستمرار المصالح المشتركة بينهم . وعادة ما يقاوم التنظيم غير الرسمي أية محاولة لتغيير أسلوب العمل داخل التنظيم الرسمي . خاصة إذا ما كان التنظيم الأخير قد مضى عليه فترة تاريخية طويلة .

خامساً: للتنظيمات غير الرسمية قيادة غير رسمية . وقد ركز أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثه على دراسة خصائص ومقومات القائد غير الرسمي Informal Leader وقد حاول أنصار هذا الإتجاه الكشف عن أسلوب تحديد القائد غير الرسمي

وكيفية نقله لهذا الدور ، وماهى خصائصه ، ومدى إسهامه فى دعم أو تعويق وصول التنظيم الرسمى إلى أهدافه ... إلخ .

وقد عالج أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثه عملية التفاعل بين التنظيمين الرسمى وغير الرسمى . وكان الأسلوب التقليدى فى معالجة هذه القضية تتفق مع المثل القائل «عش ودع الآخرين يعيشون» Live and let live . فالإدارة يجب أن تكون على وعى بوجود التنظيم غير الرسمى ويحتمية بقائه ، وأهمية التعامل معه تحقيقاً لمصالح التنظيم الرسمى ذاته . وقد أشار أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثه إلى أهمية توظيف التنظيم غير الرسمى فى خدمة أهداف التنظيم الرسمى من خلال إستخدام وتطبيق أساليب العلاقات الإنسانية وتوسيع دائرة المشاركة الإدارية أو المشاركة فى عملية إتخاذ القرار ، والقضاء على ما قد يشاع داخل التنظيم من إشاعات عن طريق بناء شبكة للإتصال على درجة عالية من الكفاءة ، بحيث تكون قادرة على نشر المعلومات الصحيحة بالسرعة الواجبة وفى الوقت المناسب (٣٧) .

دراسة التنظيم كنسق :

وقد ظهر مدخل سوسيولوجى فى دراسة التنظيمات يتمثل فى دراسة التنظيم كنسق as a system (٣٨) فالتنظيم ليس فى نهاية الأمر سوى كل بنائى يحتوى على مجموعة من الأجزاء المتفاعلة أو التبادلة الإعتماد ، فى سبيل تحقيق عام مشترك . وأهم المتغيرات التى يتضمنها التنظيم ، الأعضاء - إتجاهاتهم وديافهم وخبراتهم - والأنوار والمركز والأقسام والإدارات والتنظيم غير الرسمى ... إلخ . ويذهب « وليم سكوت » W. scott إلى أن أحد الإسهامات الكبرى لدراسات جامعة هارفارد التى تمت تحت إشراف « مايو » Maya تمثل فى تطبيق مفهوم النسق عند دراسة الأفعال الإجتماعية داخل التنظيمات . ولكن هذا لايعنى أن جميع أنصار مدرسة العلاقات الإنسانية إستطاعوا بالفعل إستخدام مفهوم النسق بكفاءة عند دراستهم للتنظيمات ويمكن القول بأن تطوير الباحثين فى دراسة «هاوثورن» لفكرة النسق الإجتماعى وتطبيقها على الموقف الصناعى أو داخل التنظيمات الصناعية لم تجد لها إمتداداً داخل المدرسة الكلاسيكية المحدثه . فقد إهتم أنصار هذه المدرسة الأخيرة بمسألة التعميم إعتماداً على البحث الأمبيريقى . ولكن هذه التعميمات لايمكن أن يكون لها معنى حقيقى خارج السياق المحدد الذى أجريت الأبحاث داخله .

مناقشة النظرية الكلاسيكية المحدثه:

وقد خضعت النظرية الكلاسيكية المحدثه وحركة العلاقات الإنسانية للعديد من أوجه النقد ، حتى أنه أطلق عليها مصطلح « النظرية المفلسة » وقد ترواحت أوجه النقد من القول بأن حركة العلاقات الإنسانية ليست فى نهاية الأمر سوى أداة لتحريك الناس من خلف ستار بطريقة ساخرة ، إلى القول بأنها عبارة عن مجموعة تافهة من المعلومات الوصفية الأمبيريقية . ويمكن لنا إيجاز أهم أوجه النقد التى وجهت إلى هذه الحركة من الناحية التحليلية والتفسيرية والمنهجية على التوالى ، فيما يلى : -

أولاً: أن هذه الحركة تعكس تحيزاً واضحاً ضد النزعة الفردية ، أو إنها لم تكن سوى رد فعل عكسى ضد نظام الإدارة العلمية الكلاسيكية .

ثانياً: الإعتماد الكلى على المشاعر والإحساسات والعواطف والحاجات السيكلوجية ، ورفض الإنطلاق من أساس عقلى أو منطقى رشيد .

ثالثاً: التركيز على فكرة الإتساق والإستقرار التنظيمى كهدف أساسى للحركة داخل المجال الصناعى ، حيث حاولوا التوحيد بين الإدارة والقيادة من خلال إكساب هيئة الإشراف والإدارة مجموعة من القدرات والمهارات القيادية . ولعل هذا هو ما جعلهم يغفلون عن مجموعة من العمليات والعوامل التى يمكن أن توجد داخل الموقف التنظيمى أو الصناعى مثل عملية الصراع بين العمال والإدارة ، أو بين الفنيين والإداريين ، ومشكلة القوة والسلطة داخل التنظيم ، ودور النقابات ، وأثر البيئة الإجتماعية والإقتصادية السياسية العامة على النسق الإجتماعى للمصنع .

رابعاً: إستخدام النماذج المنهجية السانجة لعلم النفس التجريبي ، وهى نماذج تعجز . بمفردها عن تحليل النسق التنظيمى المعقد ، خاصة فى المجال الصناعى .

خامساً: إتسمت هذه الحركة بنزعة إمبيريقية خالصة Empericism ، حتى ركزت على الدراسة الميدانية دون الإعتماد على بناء نظرى مسبق ، وبالتالي إفتقدت إلى الأساس اللازم للتوجيه والتفسير والفهم .

سادساً: يؤكد بعض النقاد أن أنصار حركة العلاقات الإنسانية وقعوا فى نوع من التحيز أطلقوا عليه التحيز الغائى Teleology ، حيث أنهم تصوروا النسق التنظيمى على أساس عضوى فمجموعة أجزاء ذلك النسق تكون وحدة كلية ، وكل جزء له وظيفة محددة تسهم فى تحقيق الهدف الكلى للتنظيم . وتتحدد معايير السلوك التنظيمى فى

ضوء هذا الفهم . فكل سلوك يسهم فى تحقيق ذلك الهدف الكلى هو سلوك صحيح أو ممثل . أما السلوك الذى يسهم فى تعويق الوصول إلى ذلك الهدف فهو سلوك منحرف ، بغض النظر عن الأسباب والدوافع والظروف وقد فهم البعض من ذلك أن أنصار هذه الحركة يصدرون عن أهداف أيديولوجية تدعم النظام الإقتصادى الغربى ، أو يصدرون عن نموذج التوازن فى مواجهة نموذج الصراع ، وهو ما سوف نعرض له بالتفصيل فى فصل مقبل ويقول آخر فقد تصور أنصار حركة العلاقات الإنسانية أن التنظيم الصناعى يخلو تماماً من الصراعات الداخلية ، وإنه يقوم على أساس من التوازن والثبات . ولعل هذا هو مذهب البعض إلى إعتبارها أيديولوجية محافظة تستهدف تحقيق التوافق بين العمال وأصحاب العمل ، وخدمة هذه الفئة الأخيرة من خلال تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال إستخدام الأساليب الإنسانية . وهذا يعنى أن الهدف النهائى لحركة العلاقات الإنسانية لا يختلف عن ذلك الهدف الذى حاول «تاييلور» تحقيقه من خلال حركة الإدارة العلمية ، غير أنه مع إتساع التنظيمات الصناعية وإتساع حجم العاملين بها بدأ أصحاب الأعمال ورجال الإدارة النظر إلى المشاكل الصناعية ليس فى ضوء العوامل الفردية وإنما فى ضوء العوامل الإجتماعية والإنسانية (٣٩) . وعلى الرغم من هذه المآخذ وأوجه النقد وضيق منظور أنصار حركة العلاقات الإنسانية ، فإنها لا تخلو من جوانب إيجابية ، فقد أسهمت فى زيادة فهمنا لمحركات الإنسان داخل الموقف التنظيمى ، كما أبرزت العوامل السيكلوجية والإجتماعية التى يمكن أن تسهم فى زيادة كفاءة العمل الإدارى والإشرافى داخل التنظيمات الصناعية

ثالثاً: النظرية الحديثة فى التنظيم

يجمع الدارسون لقضية التنظيم أن أهم ما يميز النظرية الحديثة فى التنظيم هو أنها تجمع بين الإعتماد على البحث الأمبيريقى من ناحية ، وبين الإعتماد على أساس تصورى تحليلى من ناحية أخرى . كذلك فإنها تتسم بطابع تكاملى . وتقوم هذه النظرية على أساس دراسة التنظيمات كإتساق إجتماعية . وقد طرح أنصار هذه النظرية مجموعة من التساؤلات التى لم توفق النظريات السابقة فى طرحها أو الإجابة عليها . وأهم هذه التساؤلات التى تشكل الإجابة عليها جوهر النظرية الحديثة فى التنظيمات ، ما يلى -

أولاً: إذا كان التنظيم الصناعى يجب أن يدرس بإعتباره نسقاً ، فما هى الأجزاء الإستراتيجية للنسق ؟

ثانياً: ما هي طبيعة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المكونة للنسق ؟

ثالثاً: ماهى العمليات الأساسية التى تتم داخل النسق والتى يتحقق من خلالها الربط بين تلك الأجزاء وتحقيق التوافق بينها ؟

رابعاً: ماهى الأهداف التى يسعى النسق التنظيمى إلى تحقيقها ؟

خامساً: ما هى أدوات البحث التى يجب إستخدامها عند دراسة التنظيمات ؟
والواقع أن النظرية الحديثة فى التنظيمات لاتمثل بناءً موحداً من الأفكار ، ذلك لأن كل باحث له رؤيته المعينة للنسق ، إلى جانب أنه غالباً ما يركز على جانب معين من جوانب ذلك النسق . ومع ذلك فإن هناك خطأ موحداً يربط بين مجموعة من الدراسات الحديثة فى مجال التنظيمات ، هو الذى يسمح لنا بالحديث عن نظرية حديثة فى هذا المجال . ويقوم هذا الخط فى جوهره على النظر إلى التنظيم فى كليته كنسق . وأهم الدراسات التى تمثل هذا الإتجاه ، دراسة « مارش » March و « سيمون » Simon بعنوان «التنظيمات» ، والدراسة التى أخرجها « هير » Haire بعنوان « النظرية الحديثة فى التنظيم » (٤٠) .

ولايمكننا فى إطار هذا الكتاب إستعراض كافة إسهامات النظرية الحديثة فى مجال التنظيمات . وسوف نكتفى هنا بإبراز أساسيات هذه النظرية والتى تتمثل أساساً فى تحليل النسق التنظيمى . وأهم هذه الإسهامات هى تحليل أجزاء وعمليات وأهداف الأنساق التنظيمية .

أولاً: تحليل النظرية الحديثة لمكونات النسق

حاول أنصار النظرية الحديثة توضيح أهم أجزاء النسق المتساند أو المتبادلة الإعتماد . ويمكن أن نوجز أهم هذه الأجزاء أو المكونات كما يلى :-

(١) **بناء الشخصية الفردية** : ويتضمن هذا البناء دوافع أعضاء التنظيم وإتجاهاتهم وتوقعاتهم والأهداف التى ييغون تحقيقها من مشاركتهم فى التنظيم .

(٢) **التنظيم الرسمى** : أو الترتيب الرسمى للوظائف والأنوار والإدارات والأقسام . ويذهب بعض الدارسين مثل « أرجريس » إلى أن هناك صراعاً جوهرياً بين متطلبات هذا التنظيم الرسمى وبين بناء الشخصية الناضجة السوية ، حيث أن الدور التنظيمى يعوق الإنطلاق الحر للشخصية بما يفرضه من قيود وضوابط وحدود . وعلى أى حال فإن فضاء التنظيم يكون لديه عادة مجموعة من التوقعات والتطلعات التى يحاول إشباعها من

خلال موقعه التنظيمي أو وظيفة الرسمية . كذلك فإن للوظيفة أو الدور التنظيمي متطلبات معينة يتوقع التنظيم من شاغل ذلك الدور القيام بها بدرجة عالية من الكفاءة . ويهتم بعض أنصار النظرية الحديثة في التنظيم بدراسة وتحليل التناقض بين هذه المتطلبات أو التوقعات - توقعات الفرد والتنظيم - وما يتمخض عن هذا التناقض من سوء توافق أو صراع تنظيمي (٤١) .

(٣) **التنظيم غير الرسمي** وقد سبق أن أشرنا إلى مفهوم التنظيم غير الرسمي . ويجب هنا أن نلاحظ أن هناك نمطاً معيناً للتفاعل بين عضو التنظيم وبين الجماعة أو الجماعات غير الرسمية التي ينتمى إليها . وهناك تفاعل دائم أو مستمر بين التنظيمين الرسمي وغير الرسمي . ولا تكون هناك مشكلة كبيرة إذا ما كان هناك توافق أو عدم تناقض جوهري بين توقعات ومعايير ومتطلبات التنظيمين الرسمي وغير الرسمي . وتظهر المشكلة واضحة وجلية إذا ما كانت معايير ومتطلبات التنظيم أو الجماعات غير الرسمية تتناقض بصورة واضحة مع معايير ومتطلبات التنظيم الرسمي . ففي هذه الحالة يقع الأعضاء في صراع بين الأنوار وتوقعات الأنوار المتصارعة ، وينعكس هذا الصراع بطبيعة الحال على الكفاية الإنتاجية للعامل أو عضو التنظيم . ويحدث خلال التفاعل داخل التنظيم أن تتغير التوقعات والتصورات . فالعضو يكون له توقعاته وتصورات عن التنظيم وعن موقعه وعن نوع الإشباع الذي يمكن أن يحققه من خلال مشاركته في التنظيم ، كذلك يكون للتنظيم الرسمي توقعاته من العضو الذي يشغل مركزاً ويلعب دوراً معيناً . يضاف إلى هذا أن التنظيم غير الرسمي يكون له توقعاته من ذلك العضو . وقد تكون هذه التوقعات متطابقة ، كما أنها قد تكون متعارضة . فقد يجد العضوان موقعه التنظيمي لا يحقق له الإشباع الاجتماعي أو المادية أو النفسية بالصورة التي كان يتوقعها كذلك قد يجد المسئولون عن التنظيم أن العضو لا يؤدي دوره بالصورة التنظيمية المتوقعة . وبالمثل قد تتعارض متطلبات التنظيمين الرسمي وغير الرسمي بالنسبة للعضو . ولكن أثناء التفاعل اليومي داخل التنظيم يحدث ما يطلق عليه « باك » Bakke عملية الإنصهار Fussion Process حيث يحدث تغير في نظام التوقعات ، بمعنى أن يغير الفرد من توقعاته السابقة على الإلتحاق بالتنظيم على ضوء الظروف الواقعية داخله ، كما يغير التنظيم من توقعاته المثالية بالنسبة للعضو على ضوء ما هو ممكن في التطبيق والواقع . وتستهدف عملية الإنصهار هذه التوفيق بين مختلف مكونات التنظيم من أجل الإحتفاظ بالتكامل التنظيمي Organizational integrity (٤٢)

(٤) **الظروف المادية للعمل** : وقد كشفت الدراسات المختلفة عن أن هناك تفاعلاً

مستمراً بين الإنسان وبين أجهزة الإنتاج داخل إطار الظروف المادية للعمل . وقد بذلت عدة محاولات من جانب المهندسين لتحسين الظروف المادية للعمل ولكنها لم تؤد إلى النتائج المطلوبة . ويؤكد « هير » أن إعادة صياغة العلاقة بين أعضاء التنظيم وبين الظروف المادية للعمل ، أو تحسين هذه الظروف ، مسألة لا يمكن أن يترك أمرها للمهندسين فقط ، وإنما يجب أن يشارك فيها خبراء في مجالات الفسيولوجيا والنفس والإجتماع في نفس الوقت (٤٣) ويقول آخر فإنه يجب تصميم أدوات الإنتاج وعمليات الإنتاج والإشراف والرقابة ... إلخ ، بحيث تكون ملائمة لخصائص البشر النفسية والإجتماعية والفسيولوجية ، بدلاً من محاولة فرض أدوات وعمليات تتعارض مع هذه الخصائص .

هذه هي المكونات الأساسية للنسق التنظيمي ، وهي بطبيعتها أجزاء متفاعلة أو متبادلة الإعتماد . وسوف نعالج في الفقرة القادمة مجموعة العمليات التي يتحقق من خلالها الربط بين كافة هذه المكونات التنظيمية .

ثانياً: العمليات الرابطة Linking Processes :

هناك مجموعة من العمليات التي توجد داخل كافة التنظيمات ، والتي تستهدف تحقيق التفاعل المنظم بين كافة مكونات التنظيم ، إلى جانب تحقيق التنسيق والتكامل وتوجيه كافة الأجزاء نحو تحقيق الهدف النهائي للتنظيم . ويتفق أغلب أنصار النظرية الحديثة في التنظيمات على أن أهم هذه العمليات هي الإتصال والتوازن أو الضبط وصنع القرار . وسوف نتناول كل من هذه العمليات بشيء من التفصيل :-

(١) الإتصال : تعد عملية الإتصال من العمليات الأساسية في الحياة الإجتماعية بوجه عام وداخل التنظيمات بوجه خاص . ويقصد بالإتصال نقل المعلومات والأفكار والرسائل خلال وسائل معينة كالحديث المباشر أو المنشورات والصحافة أو الإشارات أو الرموز أو أجهزة الإعلام المختلفة ... إلخ . ويمكن القول بأن الإتصال يحقق أهدافه إذا ما إستطاع المرسل أن يوصل رسالته بوسيلة مناسبة وأن يتقبل المستقبل هذه الرسالة ويستجيب لها . ويلعب الإتصال دوراً أساسياً في التنسيق بين مكونات التنظيم أو أجزائه المختلفة . وقد إهتم أنصار النظرية الحديثة في التنظيمات بدراسة شبكة الإتصالات داخل النسق التنظيمي ، حيث نظروا إلى عملية الإتصال على أنه ميكانيزم لإستثارة الفعل ورد الفعل والتنسيق بين مكونات النسق . يضاف إلى ذلك أن عملية الإتصال تعمل في نفس الوقت كميكانيزم للضبط وتحقيق التكامل بين مختلف مراكز صنع القرارات

داخل النسق . وهناك عدة عوامل من الإتصال داخل التنظيم هي الإتصال الهابط حيث تصدر الرسائل من المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى في صورة أوامر أو تعليمات أو قرارات ... إلخ ، والإتصال الصاعد حيث تصدر الرسائل من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى في صورة آراء وإقتراحات أو شكاوى ... إلخ ، والإتصال الأفقى حيث تنقل الرسائل بين مستويات متعائلة على خط السلطة أو على السلم الإدارى والتنظيمى داخل التنظيم . ويذهب « نيتش » Deutsch إلى أن التنظيمات تتألف من مجموعة من المكونات المتفاعلة والتي يوجد بينها إتصال مستمر ومتبادل ، والتي لديها القدرة على تلقي الرسائل وعلى إختزان المعلومات . وتتألف هذه الوظائف الإتصالية للأجزاء الشكل العام للتنسيق الكلى للتنظيم . وسوف نعالج قضية الإتصال بمزيد من التفصيل عندما نحلل النموذج السبرناطيقى للتنظيمات فى فقرة قادمة .

(٢) **عملية تحقيق التوازن:** ويتضمن مفهوم التوازن كعملية رابطة سلسلة مركبة ومعقدة من المفاهيم الفرعية . ويقصد بهذه العملية تحقيق التوازن داخل النسق ، والذي تستمر من خلاله العلاقات التنظيمية داخل التنظيم . وتنبتق فكرة التوازن من مفهوم النسق نفسه ، حيث يستحيل تصور إستمرار العلاقات المنتظمة بين مكوناته دون توافر ميكانزم قادر على تحقيق إستقرار هذه العلاقات وقدرتها على مواجهة الظروف الطارئة بدرجة عالية من المرونة ويظهر التوازن داخل الأنساق التنظيمية فى شكلين أساسيين هما :

(أ) التوازن شبه الآلى : Quasi - automatic balance

(ب) التوازن الإبتكارى أو الإبداعى : Innovative or creative balance

ويعمل كل شكل من هذين الشكلين من التوازن على تحقيق تكامل النسق وإستمرار بنائه وعلاقاته الداخلية فى مواجهة الظروف المتغيرة سواء الداخلية أو الخارجية .

ويشير الشكل الأول للتوازن إلى ما يطلق عليه بعض الدارسين عبارة «الخصائص التوازنية للنسق» Homeostotic Properties . ويقصد بهذا الخصائص ميل النسق إلى الإحتفاظ بإستقراره وبنائه الداخلى . وقد قدم كل من « مارش » و «سيمون» تصوراً معيناً لفكرة التوازن داخل الأنساق التنظيمية يعتمد على عاملين أساسيين هما

(أ) نوع التغير الجارى داخل النسق

(ب) نوع التوافق المطلوب لتحقيق تكيف النسق للموقف المتغير .

فهناك مجموعة معينة من الإجراءات يتخذها كل نسق فى حالة ظهور مواقف جديدة من شأنها تهديد النسق أو تغيير نموذج العلاقات المستقرة داخله . وتتوقف طبيعة هذه الإجراءات على نوع الموقف المتغير أو نوع التهديد القائم . فإذا كان التغيير الجارى قليل الأهمية بحيث يمكن للإجراءات العادية أو لأساليب الضبط والتحكم التقليدية داخل التنظيم ، مواجهته ، فإنه فى هذه الحالة يظهر الشكل الأول من أشكال التوازن وهو الشكل التلقائى أو شبه الآلى (٤٣) . أما إذا كان التهديد أو الموقف المتغير من الخطورة بحيث تعجز الإجراءات أو الأساليب العادية عن مواجهته ، فإن النسق يكون فى حاجة إلى ظهور إجراءات أو أساليب جديدة قادرة على تحقيق التوازن وسط هذه الظروف المتغيرة . وهنا تبرز أهمية الشكل الثانى من أشكال التوازن وهو التوازن الإبداعى . ويقول آخر فإنه إذا ما واجه النسق تهديداً لا يمكن للأساليب التقليدية أو لميكانزمات التوازن التقليدية من دفعة ، تظهر الحاجة إلى إبتكار أساليب مستحدثة لتحقيق التوازن فى ظل الموقف الجديد والذي يمثل تهديداً كبيراً للنسق .

وهناك مجموعة من العوامل التى تحدد مدى قدرة النسق على مواجهة التحديان أو تطوير أساليب جديدة لتحقيق تكامل النسق وتوازنه وسط الظروف المتغيرة ويمكن أن نوجز أهم هذه العوامل فيما يلى :

(أ) نوعية المعلومات المختزنة داخل ذاكرة النسق .

(ب) نوعية العاملين داخل النسق ومدى قدرتهم على إستيعاب المعلومات والأساليب الجديدة القادرة على تحقيق إستمرار التنظيم وسط الظروف البيئية أو التكنولوجية المتغيرة .

(ج) مدى كفاءة أساليب الإتصال والتدريب داخل النسق .

(د) مدى قدرة أعضاء التنظيم على نسيان الحلول والأساليب التقليدية والتى فقدت فاعليتها فى مواجهة الظروف والمواقف المستحدثة . ويذهب الباحثون إلى أن التنظيمات ذات الذاكرة القوية تحول دون ظهور الطاقات الإبداعية أو دون ظهور أساليب التوازن الإبتكارى مما يسهم فى إنهيار بسبب إفتقادها إلى المرونة والقدرة على مواجهة المواقف المتغيرة (٤٤) .

ويمكن لنا أن نعطى مثلاً على ما سبق توضيحه بالتغير التكنولوجى المستمر

فالشركة التي تخصص في إنتاج سلعة معينة تستخدم عادة نوعاً معيناً من التكنولوجيا ، ونختار العاملين فيها على أساس مدى إستيعابهم للتكنولوجيا المستخدمة . وفي حالة حدوث تغيرات بسيطة في النموذج التكنولوجي بفعل عمليات الاختراع والتجديد المتواصل فإن النسق يحتاج إلى إستحداث تغيرات بسيطة . أما إذا ما طرأ تغير كبير في مجال تكنولوجيا الإنتاج ، فإن التنظيم هذا يحتاج إلى تطوير واسع في مجال التكنولوجيا المستخدمة داخله ، كما يحتاج إلى نوعية جديدة من العاملين ومن برامج التدريب وأساليب الإدارة تتفق مع التكنولوجيا المتطورة ولا شك أن كفاءة التنظيم في التوافق مع الموقف الجديد تتوقف على قدرته على تغيير الأسلوب التكنولوجي السائد وعلى نوعية العاملين داخله وعلى أساليب الإتصال والتدريب والإدارة والإشراف القائمة داخله .

ويذهب بعض الباحثين إلى أنه من الضروري الإستعانة بالنموذج السبرناطيقي في مجال الضبط والإتصال والتوازن داخل التنظيمات الإجتماعية ، ولا شك أن هذه الأمر يتطلب إجراء المزيد من الدراسات التحليلية في هذا المجال .

(٣) **عملية إتخاذ القرارات التنظيمية** : يمكن القول بأن تحليل « مارش » و «سيمون» - وهما من أهم ممثلي النظرية الحديثة - لعملية إتخاذ القرارات داخل التنظيمات ، يعد أحد الإسهامات الكبرى التي ظهرت في مجال دراسة التنظيمات . وقام هذان الباحثان بمعالجة طائفتين من القرارات هما : (٤٥)

Decision To Produce

(أ) القرارات المتعلقة بالإنتاج

Decision To participate

(ب) القرارات المتعلقة بالمشاركة

ويمكن معالجة القرارات الأولى في ضوء فكرة التفاعل بين إتجاهات ودوافع الفرد ومتطلباته من جهة ، وبين مقتضيات الدور ومتطلبات التنظيم من جهة أخرى وهنا يجب الإستعانة بالتحليل السيكلوجي والسوسيولوجي للدافعية الفردية ونتيجة التفاعل بين أهداف الفرد وأهداف التنظيم . أما النوع الثاني من المواقف وهو الذي يتعلق بمشاركة الفرد في التنظيم وإستمراره في هذه المشاركة فإنه يجب أن يدرس في ضوء مايمحنه التنظيم لأعضائه من مزايا مادية وإشبعات إجتماعية ونفسية من ناحية ، وما يفرضه عليهم من واجبات ومسئوليات من ناحية أخرى . ويعالج « مارش » و « سيمون » القرارات على أنها أحد المتغيرات الداخلية للتنظيم ، حيث تعتمد على مجموعة من المتغيرات الداخلية الأخرى وفي مقدمتها طبيعة البناء الداخلي للتنظيم والأعمال القائمة Jobe

ودافعية أعضاء التنظيم وتوقعاتهم ونوع الإشراف . ولكن هناك من الباحثين مثل «مارشاك» Marschak من ينظروا إلى عملية إتخاذ القرار على أنها متغير مستقل يعتمد عليه بقاء التنظيم وإستمراره . فالتنظيم الجيد هو التنظيم القادر على البقاء والإستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة عن طريق إتخاذ القرارات المناسبة لكل موقف .

وكما يشير علماء إجتماع التنظيم فإن التنظيمات هي أبنية لإتخاذ القرارات ويشير أنصار نموذج الإنسان الإقتصادي Ecomomic man إلى أن الإنسان كى يصدر قراراً يجب أن يدرك كل البدائل المتاحة للفعل ، وأن يكون لديه القدرة على معرفة النتائج المترتبة على كل بديل ، كما يكون لديه القدرة على ترتيب هذه البدائل بشكل نفعى من أجل إختيار البديل الأصلح (٤٦) ونظرية إتخاذ القرار سوف تقضى على الموقف الشيزوفرينى وتسد الفجوة الموجودة بين النموذج الإقتصادي أو نموذج الإنسان الإقتصادي الرشيد رشداً مطلقاً وبين النموذج المناقض له وهو النموذج السيكلوجى عند أنصار المدرسة التحليلية (٤٧) .

ثالثاً: أهداف التنظيم:

تختلف أهداف التنظيمات على حسب نوعية كل تنظيم على حدة . وقد حاول بعض الباحثين تصنيف التنظيمات على حسب الأهداف فقد قدم كل من « بلاو » P. Blou و « سكوت » W. R Scott تصنيفاً رباعياً للتنظيمات على حسب معيار من الذى يستفيد من التنظيم ؟ Who benfits ؟ وخلصاً من هذه الدراسة إلى أن هناك أربعة نماذج من التنظيمات تختلف من حيث الأهداف يمكن أيجازها فيما يلى : (٤٨)

(١) الإتحادات ذات الفائدة المتبادلة ، والتى تتمثل فى تلك التنظيمات التى تستهدف خدمة أعضائها مثل النقابات والأحزاب والنوادر والإتحادات التجارية .

(٢) تنظيمات العمل وهى التى تستهدف خدمة أصحاب الأعمال والملاك كالمصانع والبنوك والمخازن وشركات التأمين .

(٣) تنظلمات الخدمة ، وهى التى تستهدف خدمة عملائها فى المحل الأول كالمستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمة الإجتماعية .

(٤) التنظيمات العامة وهى تلك التى تستهدف تحقيق الصالح العام وخدمة جميع أعضاء المجتمع مثل المواصلات والشرطة وهيئات البحث والإسعاف ... إلخ . ويؤكد

«بلاو» و « سكوت » أن بقاء التنظيم وإستمراره يعتمد فى نهاية الأمر على كفاءته فى أداء دوره فى خدمة الطائفة المستفيدة منه ، وسوف نعرض لهذه النقطة بمزيد من التفصيل .

ويذهب أنصار النظرية الحديثة فى التنظيمات إلى أن هناك ثلاثة أهداف أساسية لكل تنظيم هى النمو Growth والإستقرار Stability والتفاعل Interaction . ويبرز هذا الهدف الأخير بصورة خاصة فى حالة تلك التنظيمات التى توجد أساساً لتحقيق الإلتقاء بين أعضائها ويوجه عام فإن كافة الأنساق تحاول تحقيق هذه الأهداف سواء أكانت أنساقاً طبيعية كالأنساق العضوية ، أو إجتماعية كالجماعات والمجتمعات والتنظيمات .

ولعل هذا التشابه بين كافة الأنساق ، أو الإشتراك بينها فى بعض الخصائص هو الذى أدى إلى ظهور نظرية النسق System theory بهدف الكشف عن الخصائص المشتركة بين كافة الأنساق أو ما يطلقون عليه «العموميات التنظيمية» Organizational universals والواقع أن نظرية التنظيم تشترك مع النظرية العامة للنسق ، حيث أنها تركز على مجموعة من النقاط الأساسية عند دراسة التنظيمات نوجزها فيما يلى :

(١) مكونات التنظيم – كالأعضاء والجماعات الرسمية وغير الرسمية والتفاعلات المختلفة داخل التنظيم .

(٢) التفاعل بين التنظيم وأعضائه وبين البيئة الإجتماعية الخارجية .

(٣) مشكلات نمو وإستقرار التنظيم .

وتتشترك النظرية الحديثة فى التنظيمات مع النظرية العامة للنسق فى أنها تحاول النظر إلى التنظيم الإجتماعى ككل متكامل Integrated whole ، ولكنهما يختلفان فى مدى التعميم . فالنظرية العامة للنسق تستهدف الكشف عن الجوانب ذى العمومية بالنسبة لكافة الأنساق الطبيعية والعضوية والإنسانية ، أما النظرية الحديثة فى التنظيمات والتى تهتم فى علم الإجتماع المهنى تركز على دراسة التنظيمات الإنسانية فحسب .

ويسأل بعض الباحثين عن الفائدة التى سوف تجنيها علوم الإجتماع والتنظيم والإدارة من إستعراض النظرية العامة للنسق ، أو من الإنتقال من دراسة مستوى النسق الإنسانى إلى دراسة كافة المستويات الأخرى للأنساق ؟ وقيل الإجابة على هذا السؤال

يحسن أن نعرض أولاً لهذه المستويات المتعددة للأنساق . وقد قام «بولدينج» Boulding بالتصنيف التالى للأنساق : (٤٩) .

١ - النسق العام وهو يمثل الإطار العام للوجود ، ويعنى بدراسة النظام الكونى ككل .

٢ - النسق الدينامى الصغير ، ويتمثل فى الأنساق الآلية .

٣ - النسق السبرناطيقى ، ويتمثل فى تلك الأنساق القادرة على الإحتفاظ بتوازنها من خلال عمليات التنظيم الذاتى التلقائية .

٤ - النسق المفتوح أو مستوى الأنساق المحافظة على ذاتها ، ويستغرق هذا المستوى جميع الكائنات الحية فى الوجود .

٥ - النسق الذى يتعلق بالمجتمع الصغير Cell society ، ويتمثل فى ذلك نسق الذى يتسم بتقسيم العمل بين مكوناته .

٦ - الأنساق الحيوانية أو مستوى الحراك ، ويتمثل فى تلك الأنساق التى تتسم بالسلوك الموجه نحو تحقيق هدف معين .

٧ - الأنساق الإنسانية ، أو مستوى التفاعل الرمضى وتبادل الأفكار والتصورات ، ويتمثل فى الجماعات والمجتمعات الإنسانية .

٨ - الأنساق الإجتماعية أو مستوى التنظيم البشرى ، ويتمثل فى التنظيمات الإجتماعية الكبرى والمعقدة والتى تقوم على أساس من التدرج فى المستويات والتخصص وتقسيم العمل .

٩ - الأنساق المتجاوزة أو مستوى المطلقات Level of ultimates . ويتمثل هذا المستوى فى الأبينة ذات الصياغة المنهجية المحكمة ولكنها مجهولة من حيث جواهرها .

والواقع أن الكشف عن المستويات المختلفة للأنساق يمكن أن يسهم فى توضيح العناصر المشتركة بين كافة الأنساق الآلية والبيولوجية والإجتماعية . وعلى سبيل المثال فإن هناك خاصية مشتركة بين كافة الأنساق تتمثل فى المحافظة على الذات ومحاولة التغلب ورفض كل ما من شأنه إستحداث تغير فى بناء النسق . يتمثل هذا فى رفض الجسم الحى لآى كائن غريب بدخل إليه ، كما يتمثل فى رفض المجتمع لآى محاولة لإستحداث تغيرات جوهرية فى ثقافته . فالأنساق بطبيعتها بناءات محافظة على

ذاتها . كذلك فإن هناك أوجه شبه بين النسق السبرناتطيقى والنسق الإجتماعى من حيث التنظيم الداخلى والضبط والتغذية المرتدة ، وهذا هو ما جعل بعض الدارسين يرون أنه من الممكن فهم الأنساق ومنها الأنساق الإنسانية من خلال فهم النموذج السبرناتطيقى . ولكن يجب عدم أخذ هذا الرأى على إطلاقه . فلاشك أن المغالاة فى المماثلة بين الأنساق ومحاولة فهم النسق الإجتماعى فى ضوء الأنساق الأخرى المادية وشبه الإجتماعية ينطوى على مخاطرة وسوء فهم . فمحاولة فهم المجتمع الإنسانى فى ضوء الأساس الذى تقوم عليه المجتمعات الحيوانية أو مجتمعات الحشرات ، وسوف لا يؤدى إلى فهم حقيقى للمجتمع الإنسانى . ويقول آخر فإننا لا يمكن أن نفهم المجتمعات أو التنظيمات الإجتماعية إلا من خلال دراسة هذه المجتمعات والتنظيمات ذاتها والوقوف على ما تتسم به من خصائص ثقافية فريدة ، وإن كان هذا لا يمنع من البحث عن أوجه التشابه بين النسق الإجتماعى والأنساق الأخرى بشرط أن نأخذ دائماً فى إعتبارنا تميز النسق الإجتماعى عن غيره من الأنساق بأنه نسق ثقافى لا يقوم على أساس ألى أو عضوى أو متجاوز .

وهناك إصرار من بعض الباحثين على إستحداث علم لدراسة العموميات التنظيمية . فإذا إعتبرنا أن كلمة التنظيم مرادفة لكلمة النسق ، فإنه يمكن لنا الحديث عن التنظيم الكونى أو الفلكى والتنظيم الألى والتنظيم البيولوجى وتنظيم الشخصية والتنظيم المجتمعى والتنظيم الإجتماعى وهنا يحاول العلماء الكشف عن العناصر المشتركة بين كافة التنظيمات ، وهو ما يطلقون عليه العموميات التنظيمية . فعلى سبيل المثال فإن كافة التنظيمات تحاول الإستمرار فى الوجود والحفاظ على ذاتها وتحقيق التوازن الداخلى والتوافق مع البيئة المحيطة بها ... إلخ . ولكن هناك من العلماء من يشيرون إعتراضات على إمكانية إقامة مثل هذا العلم ، أو على الأقل عدم إمكان القول بوجوده حالياً . ويشير «إيستون» D. Easton إلى أن تصور التوازن كعنصر مشترك بين كافة الأنساق أو التنظيمات يوحى إلينا بأننا قد توصلنا إلى نظرية عامة فى مجال خصائص الأنساق ، فى حين أن هذه النظرية تفتقد الأساس الجوهرى لقيامها . وهو إمكانية القياس . فمارلنا بعيدين عن إمكانية القياس الدقيق للتوازن داخل بعض الأنساق مثل الأنساق الإنسانية والإجتماعية . وهذا ما يجعل هذه النظرية فى نظر «إيستون» بعيدة عن المعرفة العلمية الموضوعية (٥٠) .

حول تحليل نظرية التنظيم:

لكل علم رؤيته الخاصة لمجال دراسته ، كما أن لكل علم أسلوب خاص فى معالجة قضايا وموضوعاته . وتختلف هذه الرؤية وذلك الأسلوب مع تقدم الدراسة فى العلم ومع إقترابه من النضج . ويذهب بعض علماء المناهج وتاريخ العلوم إلى أن هناك إتجاهاً عاماً لتطور كل علم من العلوم يبدأ من الرؤية العامة ، ثم يمر بالرؤية المحددة والمتخصصة ، وأخيراً ينتهى برؤية أكثر شمولاً ولكن فى إطار أكثر إحكاماً ومنهجية وعلمية ونضجاً . ويقول آخر يبدأ العلم بالتحليلات الكبرى Micro - analysis لمجال الدراسة ، ثم يمر بمرحلة التحليلات الصغرى أو المحددة Micro ، لينتهى الى نوع من التحليلات الكبرى فى شكل نظريات عامة ، ويمكن أن نختبر هذا الفرض بالنسبة لبعض العلوم مثل علوم الطبيعة والإقتصاد والإجتماع والتنظيم .

فقد كانت أول نظرية عامة محققة إمبيريقياً فى مجال علم الفيزياء ، هى تلك التى قدمها « إسحق نيوتن » وقد تضمنت هذه النظرية مجموعة عامة من القوانين القادرة على تفسير مجموعة كبيرة من الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها . ويمكن القول بأن الطبيعة النيوتونية تقوم على أساس من التحليلات الكبرى ، حيث أنها ركزت على الوقائع والأحداث الكبرى كالحركة والطاقة والفعل ورد الفعل والموجات ... إلخ . واستمرت مبادئ هذه الطبيعة سائدة لعدة سنوات طويلة على أساس أنها النموذج الممكن لتفسير جميع الظواهر الطبيعية . ثم طرأ تغير على هذا الوضع حيث ظهرت طائفة من العلماء لا يركزون على هذه الظواهر العامة التى ركزت عليها النظرية النيوتونية ، ولكنهم حاولوا الإهتمام بفحص ظواهر أقل حجماً وأكثر تخصصاً على أساس أن البحث فى الجزئيات يمكن أن يقودنا إلى فهم أكثر تخصصاً وعمقاً للعالم الطبيعى . هكذا إتجه علم الفيزياء نحو التحليل الأكثر تخصصاً وضيقاً Macro . ولكن مالبث العلماء أن واجهوا مشكلة كبرى نجمت عن إستخدام هذا النوع الأخير من التحليل . فقد وجد العلماء أن هناك مجموعة من الظواهر والوقائع الملاحظة لا يمكن فهمها وتفسيرها فى ظل هذه التحليلات محدودة النطاق أو التحليلات الصغرى Micro ويذهب « إدنجتون » Eddington إلى أن أهم حدث فى القرن التاسع عشر فى مجال المناهج وفلسفة العلوم ، يتمثل فى رد الفعل المضاد تجاه الفكرة الذاهبة إلى أن أى شىء يمكن فهمه من خلال فحص وتحليل أجزائه فحسب . فقد إتضح للعلماء أن النسق أو الكل الذى يحتوى على مجموعة من الأجزاء المتفاعلة ، مثل النسق الفلكى أو نسق الكائن العضوى أو النسق الذرى .. يتضمن مجموعة من الخصائص لا يمكن ردها إلى خصائص الأجزاء فحسب ويشير

«إدنجتون» إلى أننا قد نظن أنه يمكن فهم (٢) من خلال معرفة كل شيء عن الرقم (١) على أساس أن الرقم (٢) عبارة عن (١+١) . ونحن بهذا التحليل نتجاهل فكرة الإضافة والتي نعبر عنها بالرمز + أو بالحروف (و - and) . فالرقم (٢) ليس مجرد واحد مكرر لأن في هذا تجاهل للتفاعل الذي يتم بين واحد وواحد . وبالمثل فإنه لا يمكن فهم الكائن العضوى من خلال الوقوف على مكوناته فحسب كالقلب والمعدة والأمعاء ، لأن هناك تفاعلا عضوياً بين هذه المكونات لا يمكن فهمه إلا بدراسة النسق العضوى ككل . ونفس الطريقة فإنه لا يمكن فهم المجتمع من خلال الإقتصار على فحص أعضائه أو جماعاته فحسب .

ويؤكد «إدنجتون» أن الطبيعيات الحديثة لم تعد تقتصر على دراسة الأجزاء ، وإنما أصبحت تأخذ في اعتبارها دراسة التفاعل بين هذه الأجزاء ، وبعبارة أخرى أصبحت هذه الطبيعيات تهتم بدراسة التنظيم الطبيعى الذى يتألف من أجزاء متفاعلة ومتبادلة الاعتماد . وعلى الرغم من أن الفيزياء الحديثة تعالج عادة الذبذبات والكميات الدقيقة إلا أن تصور الباحث ينطلق من إطار أكثر إتساعاً أو من تحليلات أكثر شمولاً ، حيث يهتم عادة بعملية التفاعل أو الإضافة أو التنظيم الكلى للعالم الطبيعى الذى تم فى إطاره الأخذات والظواهر المدروسة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التطور لايعنى تكذيب الطبيعيات الكلاسيكية ، ذلك لأنها مازالت صادقة فى مجال تفسير مجموعة معينة من الظواهر ، ولكنه يعنى أن القوانين الكلاسيكية لم تعد قوانين مطلقة غير قابلة للمناقشة بعد أن إتضح أنها لا تمثل سوى حالة خاصة فقط .

وقد سار علم الإقتصاد فى نفس هذا الإتجاه فقد قامت النظرية الإقتصادية المبكرة والتي تمثلت فى «دراسة آدم شميث» عن ثروة الأمم بفحص النظام الإقتصادى على مستوى المجتمع القومى . فقد إهتم الإقتصاد الكلاسيكى بقضايا الرفاهية والدخل القومى . وهذا يعنى أن علم الإقتصاد بدأ بالإهتمام بالتحليلات الإقتصادية الكبرى على مستوى الدولة أو الأمة ككل ، ثم تلا ذلك إهتمام العلماء بتضييق نطاق التحليل ، حيث لم يعد مجال التركيز فى التحليل الإقتصادى على مجتمع الدولة ككل ، وإنما أصبح هذا المجال يتمثل فى المؤسسات الإقتصادية أو الوحدات الإقتصادية الصغرى ، Micro economics . ولكن مالم يثبت العلماء بعد ذلك أن أدركوا ضرورة العودة إلى نموذج التحليلات الكبرى على مستوى المجتمع ككل ، ولكن فى إطار جديد . وبرز هذا الإتجاه فى علم الإقتصاد بصورة خاصة مع ظهور دراسة كينز عن « النظرية العامة » .

وبفحص مسار نمو علم الاجتماع ، يمكننا أن نلمح كيف أنه بدأ من التحليلات الكبرى وإنتهى بتحليلات مماثلة ماراً بمرحلة التحليلات الصغرى . فقد إهتم مؤسسوا ذلك العلم مثل «سان سيمون» و«أجست كومت» بإعادة تنظيم المجتمع من خلال دراسة المجتمع ككل أثناء إستقراره وأثناء تغيره . وهكذا بدأ علم الاجتماع تحليلاته السوسيولوجية من خلال مدخل متسع Micro approach ولكن علماء الاجتماع إتجهوا بعد ذلك إلى تضيق مجال التحليل السوسيولوجي من خلال التركيز على دراسة وحدات إجتماعية أكثر تحديداً - مثل دراسة نظام معين أو ظاهرة معينة أو تنظيم بعينه - دراسة مركزة من خلال البحث الإمبريقي . ولكن ما حدث من تغير بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في مجال العالم الثالث أدى إلى ظهور الحاجة إلى التحليلات السوسيولوجية الكبرى في إطار من الضبط المنهجي الأكثر إحكاماً . وقد بدأ هذا واضحاً في الحاجة إلى التحليلات السوسيولوجية والثقافية لمشكلات التخلف القومي داخل المجتمعا المحلية في الدول النامية . فقد إتضح أن هذه المشكلات لايمكن فهمها علمياً وموضوعياً إلا باستخدام أسلوب التحليلات الكبرى .

وهكذا يكشف لنا تطور علم الطبيعة والإقتصاد والاجتماع عن مجموعة معينة من الإتجاهات المشتركة نوجزها فيما يلي : (٤١)

أولاً : إنطلاق كل علم من نوع من التحليلات الكبرى Micro analysis لمجال الدراسة داخله .

ثانياً : مع تقدم كل علم يأخذ العلماء في تضيق مجال التحليل داخله ، حيث يحاولون التركيز على أجزاء معينة من النسق موضوع العلم بدلاً من محاولة دراسة ذلك النسق أو الموضوع في كليته وإجماله .

ثالثاً : ولكن مع إتجاه كل علم إلى التضييق يدرك العلماء أنه من المستحيل فهم أجزاء النسق أو جزئيات مجال الدراسة ، دون توافر نظرة شمولية للمجال المستحيل فهم أجزاء النسق أو جزئيات مجال الدراسة ، دون توافر نظرة شمولية للمجال ككل . وهذه النظرية الشمولية هي التي تتيح بعد ذلك إمكانية إجراء تحليلات صغرى أو إمكانية الدراسة الموضوعية المركزة لمكونات المجال . ويظهر هذا الإتجاه الثالث في علمي الطبيعة والإقتصاد بشكل أبرز وأوضح بالمقارنة بعلم الاجتماع .

ويمكن تفسير مسار الإهتمام العلمي من الأخذ بأسلوب التحليلات الكبرى ، إلى الأخذ بأسلوب التحليلات الصغرى ، ثم العودة إلى الأخذ بأسلوب التحليلات الكبرى مرة

أخرى ، فى ضوء معرفتنا بأن أول ما يلفت نظر الإنسان هو المجال العام أو محاولة التوصل إلى القوانين العامة التى تفسر مجال الدراسة ككل . ولكن بعد التوصل إلى هذه القوانين العامة يجد العلماء أن هناك العديد من المجالات الجزئية لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى هذه القوانين . وهذا هو الذى يؤدى بهم إلى التحول من الأخذ بأسلوب التحليلات الكبرى إلى محاولة ترجيز التحليل على جزئيات أو ظواهر بعينها . ولكن هذا التركيز على دراسة العوالم المصغرة Microcosms سوف يؤدى بالعلماء إلى الشعور بالحاجة إلى العودة إلى النظريات الشمولية أو إلى التحليلات الكبرى تحقيقاً للمزيد من الفهم المتعمق هذه العوالم داخل الأطر العامة التى تعمل داخلها . وعلى سبيل المثال لا يمكن فهم كوكب الأرض إلا داخل الإطار الفلكى للمجموعة الشمسية ككل ، كما لا يمكن فهم النظام الإقتصادى لمجتمع ما إلا داخل البناء الإجتماعى العام لذلك المجتمع .

ولكن ماذا يعنى هذا الإستطراد المنهجى بالنسبة لدراسة التنظيمات فى علوم الإجتماع والإدارة والنفس ؟ إن المتتبع لتطور الدراسة فى هذا المجال يدرك إنطباق نفس المسار التطورى السابق عليه . فقد كانت النظرية الكلاسيكية للتنظيم ، خاصة عند « مونى » Moony و « رايلى » Reiley تهتم بالمبادئ ذى الصفة العمومية على مستوى كافة التنظيمات ، بمعنى أنها كانت تمثل وجهة نظر شمولية فى دراسة التنظيمات Micro Organization view . كذلك فإن المدخل الكلاسيكى ركز على معالجة التنظيم الرسمى ومكوناته الدقيقة فحسب .

ومع إلتفات الباحثين فى مجال التنظيمات إلى أهمية السلوك والعلاقات الإجتماعية الداخلية وأثرها على طبيعة التنظيم ، حدث تغير واضح على النموذج الكلاسيكى فى التنظيم . وهذا ما أدى بأنصار الإتجاه الكلاسيكى المحدث إلى رفض المنظور الكلاسيكى الشمولى ، والتركيز على دراسة وتحليل وحدات صغرى ذات نطاق محدد داخل التنظيم . وقد سبق أن لاحظنا أنه خلال تطور الفكر التنظيمى إختفت فكرة النسق عند بعض المفكرين . ويذهب « سكوت » إلى أنه ربما كانت تلك الفكرة من الوضوح لدرجة عدم قدرة البعض على إدراكها .

وعلى أى حال فإن تركيز مدرسة العلاقات الإنسانية وأنصار الإتجاه الكلاسيكى المحدث على دراسة العوالم التنظيمية المصغرة كالجماعات غير الرسمية والإنتاجية والروح المعنوية والإشراف والقيادة والمشاركة ... إلخ أدى إلى تراجع فكرة النسق لتحتل مكانة هامشية فى دراساتهم .

ومع ظهور نظرية التنظيم الحديثة أخذت فكرة النسق الإجتماعى تحتل أهمية متزايدة فى مجال التحليلات السوسيوإلوجية للتنظيمات ، وقد إهتمت هذه النظرية الحديثة بعملية الإضافة (+ - و - and) التى سبق أن أشرنا إليها . ويقول آخر فإن النظرية الحديثة تتبنى أسلوب التحليلات الكبرى عند دراسة التنظيم ، حيث تحاول أن تدرسه كنسق يتألف من مجموعة متفاعلة متبادلة الإعتداد من الإجراء أو المكونات .

ويجدر فى نهاية هذا الفصل أن نطرح سؤالين بصدد النظرية الحديثة هما :

(١) أليس من الأذى أن نتحدث عن نظريات حديثة للتنظيم بدلاً من القول بنظرية واحدة فقط ؟

(ب) إلى أى مدى يمكن أن نعتبر النظرية الحديثة فى التنظيم نظرية جديدة فى الفكر الإجماعى ؟

والواقع أن إستعراض التراث المعاصر فى مجال دراسة التنظيمات يقود إلى الإجابة بنعم على السؤال الأول . فهناك فى الحقيقة عدة نظريات حديثة فى هذا المجال لا يوجد بينها رابط سوى إتفاقها حول ضرورة دراسة التنظيم كنسق . وقد ظهرت عدة نظريات حديثة فى مجال التنظيمات مثل نظرية القرار Decision theory والتفاعل بين الفرد والتنظيم والرسم البيانى Graph theory ... إلخ . ويذهب « سكوت » إلى أنه من المضحك أن الميدان الذى يعالج الأنساق يفتقد إلى نسق رابط .

أما الإجابة على السؤال الثانى فإنها لايمكن أن تكون واضحة ومحددة بالشكل المطلوب . فالنظرية الحديثة هى فى جانب منها نتاج للدراسات السابقة . فتحليل النسق System analysis لا يمثل فى واقع الأمر فكرة جديدة . وما هو جديد حقاً فى تلك النظرية هو محاولة التاكيف بين الإستدلال المنطقى والبحث الأمبيريقى والخيال السوسيوإلوجى ، إلى جانب محاولة تحليل البناء التنظيمى للنسق فى ضوء الأنساق الأكثر إتساعاً كالمجتمع العام والمحلى . كذلك فإن النظرية الحديثة تسهم فى تحقيق الإستفادة من مختلف إسهامات النظرية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية الحديثة ، حنباً إلى جنب مع منجزات العلوم الإجتماعية والطبيعية فى سياق منهجى متكامل .

وقد ظهرت عدة محاولات فى علم الإجتماع للتوصل إلى أساس مقارن للتنظيمات ، أو إلى مجموعة من الأسس التى يمكن إعتداداً عليها تصنيف التنظيمات المختلفة . وسوف نكتفى فى هذا الفصل بعرض أهم النظريات المطروحة فى هذا الصدد .

أولاً : نظرية « بلاو ، P. Blau و « سكوت ، W.R. Scott

قدم هذان العالمان فى دراسة لهما بعنوان « التنظيمات الرسمية » تصنيفاً رباعياً للتنظيمات على أساس معيار الإستفادة من التنظيم ، أو من الذى يستفيد . ويذهب هذان العالمان إلى أن الإجابة على هذا السؤال تكشف عن وجود أربعة نماذج من التنظيمات هى :- (٥٢) .

أولاً : الإتحادات ذات الفائدة المتبادلة Mutual benifit associations وتتمثل تلك التنظيمات فى تلك التى تستهدف خدمة أعضائها مثل الإتحادات التجارية والنوادي والأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية ... إلخ .

ثانياً : مؤسسات العمل Business concerns . وتتمثل فى تلك التنظيمات التى تستهدف فى الدرجة الأولى خدمة نوى الأملاك كالمصانع والمخازن والبنوك وشركات التأمين ... إلخ .

ثالثاً : تنظيمات الخدمات Service organisations ، وهى تلك التنظيمات التى تسهدف خدمة عملائها كالمستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمة الإجتماعية .

رابعاً : التنظيمات التى تستهدف تحقيق الصالح العام -Commonweal organisations وتتمثل فى التنظيمات التى تؤدي خدمات عامة لكافة أعضاء المجتمع مثل أجهزة المواصلات والنقل والشرطة ... إلخ .

ويؤكد « بلاو » و « سكوت » أن بقاء التنظيم وإستمراره يعتمد فى نهاية الأمر على قدرته على خدمة الطائفة المستفيدة منه . وإعتماداً على هذا التصنيف حاول الباحثان التعرف على المشكلات الأساسية داخل كل نوع من هذه التنظيمات فالمشكلة الأساسية فى النوع الأول من التنظيمات تتمثل فى كيفية تحقيق الإنضباط التنظيمى وإلتزام الأعضاء داخل التنظيم . أما فى النوع الثانى فإن المشكلة تتمثل فى كيفية تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة ، حتى يمكن للتنظيم من أن يستمر وينمو فى مواجهة منافسة التنظيمات الأخرى . وتنبؤ مشكلات النوع الثالث من التنظيمات حول كيفية تحسين مستوى الخدمات المهنية المقدمة للعملاء . وأخيراً فإن مشكلات النوع الرابع من التنظيمات تتمثل فى إمكانية تقديم الخدمات العامة لأكبر عدد ممكن بأكبر كفاءة ممكنة

ثانياً: نظرية «إتزيونى» A . Etzioni

وقد قام « إتزيونى » بمحاولة ماثلة فى تصنيف التنظيمات على أساس عاملين أساسيين وهما :

(١) نموذج القوة أو السلطة الممارس داخل التنظيم .

(٢) نموذج الإحتواء Involvement المستخدم داخل التنظيم ، أو كيفية إحتواء التنظيم لأعضائه ووسيلته فى ذلك .

ويميز « إتزيونى » بين ثلاثة أنواع من السلطة التى يمكن أن تمارس داخل التنظيمات ، كما أنه يميز بين ثلاثة أنواع ممكنة من الإحتواء يقيّمها على أساس نوعية السلطة القائمة . وأهم نماذج السلطة أو القوة عنده تتمثل فيما يلى :

أولاً: نموذج السلطة القهرية Coercive Power ، حيث يخضع عضو التنظيم لاختلاف أنواع القهر كما هو الحال فى السجن وإصلاحيات الأحداث والمعتقلات .

ثانياً: نموذج السلطة الشرعية الرشيدة Legal rational authority ، وتتمثل هذه السلطة أساساً فى السلطة الإقتصادية ، فالشخص هنا لا يشارك فى التنظيم تحت تأثير سلطة قهر ولكنه يشارك نتيجة لما يعود عليه من فوائد وعائد إقتصادى فى المحل الأول ، كما هو الحال فى تنظيمات العمل كالمصانع والشركات ... إلخ .

ثالثاً: نموذج السلطة المعيارية Normative authority - وتتمثل هذه السلطة فى الإعتقاد الدينى أو الولاء الأيديولوجى . وهنا يصبح إكتساب عضوية التنظيم ذا قيمة فى حد ذاته ، كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الدينية والسياسة .

رابعاً: ويضيف «إتزيونى» نوعاً رابعاً من التنظيمات ، وهو ذلك النوع الذى يسوده أكثر من نموذج للسلطة . ويطلق عليها التنظيمات ذات البناء المختلط . فهناك تنظيمات يسودها نموذجى السلطة القهرية والمعيارية معاً ، مثل بعض وحدات القاتل ، كذلك فإن هناك تنظيمات يسودها نموذجى السلطة المعيارية والنفعية أو الإقتصادية مثل أغلب إتحادات العمل إلخ

وفى مقابل النماذج الثلاثة للسلطة يميز إتزيونى بين ثلاثة نماذج للإحتواء أو الإستقطاب التنظيمى وهى

أولاً: الإحتواء الإشترايى Alienative involvenemnt . ويشير هذا النوع من

الإحتواء إلى أن عنصر التنظيم لا يرتبط بالتنظيم إرتباطاً سيكولوجياً أو إقتصادياً وإنما يرتبط به تحت عامل القهر فحسب - وأبرز مثل لهذه التنظيمات السجون .

ثانياً: الإحتواء الحسابى أو النفعى Calculative ويشير هذا النوع من الإحتواء إلى أن عضو التنظيم يرتبط بالتنظيم من خلال العامل النفعى الذى يتمثل فيما يلقاه من عائد مادى ، وأبرز مثل لهذا النوع من الإحتواء ، ما هو قائم داخل أغلب تنظيمات العمل Work oranisations .

ثالثاً: الإحتواء الاخلاقى Moral . ويشير هذا النوع من الإحتواء إلى أن الشخص ينتمى إلى تنظيم ما نتيجة لايامانه العميق بدوره ورسالته ، كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الدينية .

وباستخدام نماذج القوة والإحتواء ينجم لنا تسعة أنواع ممكنة من التنظيمات يمكن عرضها فى الشكل التالى :

سلطة قهرية	سلطة نفعية	سلطة معيارية
إحتواء إغترابى		
إحتواء حسابى		
إحتواء أخلاقى		

وعلى الرغم من إمكانية تعدد النماذج إلا أن هناك ثلاثة نماذج شائعة وهى الموضوع أمامها علامة x . وترتبط نماذج السلطة بنماذج الإحتواء . فالتنظيمات التى تعتمد على القوة القهرية يسودها الإحتواء الإغترابى والتنظيمات التى تعتمد على السلطة العقلية النفعية يسودها الإحتواء الحسابى أو العددى . أما التنظيمات التى يسودها السلطة المعيارية يظهر داخلها الإحتواء الأخلاقى .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن تصنيف « إتزيونى » يقدم لنا نماذج نظرية خالصة يندر وجودها فى الواقع الإجتماعى ، حيث أن أغلب التنظيمات تجمع بين عدة نماذج للسلطة والإحتواء فى نفس الوقت . ومع ذلك فإن هذا التصنيف يفيدنا فى التعرف على النماذج النقية ، إلى جانب توضيح الأبعاد الأساسية للإرتباط بين نماذج القوة من ناحية ونموذج الإرتباط السيكولوجى بالتنظيم من ناحية أخرى (٥٣) .

ويمكن القول من منظور التاريخى أن هناك إتجاهاً نحو التحول من النماذج

القهرية أو المعيارية الخالصة و في اتجاه نماذج مختلطة تجمع بين القهرية والنفعية والمعيارية . فلم تعد المصانع والشركات تجبر عمالها على أداء الأعمال بشروط قهرية مجحفة ، تحت وطأة حاجتهم الملحة للعمل والمال ، وإنما أصبحت تعمل على إستقطاب العاملين إليها من خلال تقديم مختلف المميزات المادية والمعنوية والاجتماعية . ومع التقدم الإجتماعى وتعدد العمل الصناعى وتطور العلوم الإجتماعية ، أصبحت الشركات تعمل على تحقيق الارتباط السيكولوجى للعمال بها . ويقول آخر فإن تنظيمات العمل لم تعد تعتمد اليوم على السلطة النفعية فحسب ، وإنما تحاول أن تعتمد كذلك على السلطة المعيارية من خلال تحقيق الارتباط السيكولوجى لأعضائها بها وتنمية شعورهم بالانتماء لها عن طريق مجموعة من الأساليب الإدارية والتنظيمية الحديثة مثل مشاركة العمال فى إتخاذ القرارات الإدارية وتحسين نماذج الإشراف وتحسين أساليب الإتصال والحد من المركزية الإدارية ... إلخ .

إن إعادة تحليل الارتباط بين الإنسان والتنظيم تعكس على مستوى سيكولوجى وسوسىولوجى معين ، تغيراً فى الإفتراضات التى طرحت حول طبيعة الإنسان والتنظيمات . وعلى رجال الاجتماع والإدارة والتنظيم أن يأخذوا هذه التغيرات فى الإعتبار عند المشاركة فى تخطيط التنظيمات (٥٤)

ويحاول « إترزيونى » التمييز بين ثلاثة أنواع من الأهداف التنظيمية على ضوء التصنيف السابق وهى :

أولاً: أهداف تتعلق بالنظام Order goals

ثانياً: أهداف إقتصادية Economic goals

ثالثاً: أهداف ثقافية Cultural goals

وهكذا يتضح أن « إترزيونى » يناقش قضية التنظيمات من خلال ثلاثة محاور أساسية وهى :

١ - الإحتواء أو الارتباط أو أسلوب إستقطاب التنظيم لأعضائى .

٢ - القوة أو نوع السلطة التى يمارسها التنظيم على أعضائه

٣ - الأهداف العامة للتنظيم

ويؤكد الباحث المذكور أن هذه المحاور الثلاثة قادرة على الربط بين مستويين

أساسيين من مستويات التحليل فى علم إجتماع التنظيمات وهى :

(أ) مستوى تحليل دور التنظيمات .

(ب) مستوى تحليل دور الشخص عضو التنظيم .

ثالثاً: نظرية تالكوت بارسونز T. Parsns

يحاول « بارسونز » تعريف التنظيم بطريقة إستنباطية ، فى ضوء تحليل المشكلات الأساسية التى يتعين على أى نسق إجتماعى مواجهتها . ويلخص لنا « بارسونز » هذه المشكلات فى أربعة أساسية هى : (٥٥)

أولاً: التكيف Adaptation . وتشير هذه الوظيفة من وظائف النسق إلى محاولة تحقيق التوافق مع البيئة المحيطة به ، جنباً إلى جنب مع محاولات تغيير بعض عناصر هذه البيئة بما يحقق له الإستمرار والنجاح .

ثانياً: إنجاز الهدف Goal achievement ، ويعنى قيام النسق بتحديد أهدافه وتعبئة الموارد والإمكانات لتحقيقه .

ثالثاً: التكامل Intigration ، ويشير إلى إستحداث وتنظيم مجموعة من العلاقات بين الوحدات المشكلة للنسق مع تحقيق التنسيق بينها ودمجها فى كيان متفرد .

رابعاً: الديمومة أو الكمون أو الحفاظ على الذات Latency ، وتشير هذه الوظيفة إلى محاولة النسق الإحتفاظ بالنماذج الثقافية والحفاظ على ذاته مع مرور الزمن ويمكن القول بأن الوظيفتين الأولى والثانية تظهران عندما يواجه النسق بمشكلات خارجية فى حين أن الوظيفتين الثالثة والرابعة تعالجان المشاكل الداخلية للنسق . ولكن هناك فى الواقع تكامل بين هذه الوظائف الأربع ، بحيث أن محاولة النسق أداء أى وظيفة من هذه الوظائف ، يتطلب أداء الوظائف الأخرى فى نفس الوقت . فعندما يحاول النسق تحقيق أهدافه ، فإن هذا الأمر يتطلب تكيفه مع البيئة المحيطة به وتحقيق التكامل بين وحداته ومكوناته والإحتفاظ بأنماطه الثقافية فى مواجهة الضغوط الخارجية . كذلك فإن إزدياد التوتر المتعلق بالمشكلات الداخلية للنسق ، يثير فى نفس الوقت مشكلة التوافق مع الخارج ومشكلة الحفاظ على الذات ومشكلة إمكانية التحقيق الكفى للأهداف .. وهكذا .

ويؤكد « بارسونز » أن كل نسق يعمل على إفراز مجموعة من الأبنية الفرعية Substructures بهدف التغلب على هذه المشكلات الأربعة . ويمكن بالمثل دراسة هذه الأبنية الفرعية فى ضوء الأربع مشكلات المذكورة . وقد سبق أن عرضنا لهذه الفكرة

بالتفصيل فى فصل التغير الإجتماعى . ويذهب « بارسونز » إلى أنه يمكن أن تصنيف التنظيمات تصنيفاً مقارناً من خلال تصنيف التنظيمات داخل المجتمع ككل . وينظر « بارسونز » إلى التنظيم كنسق إجتماعى ، يتميز عن بقية الأنساق الأخرى بلأولى التوجيه نحو تحقيق هدف نوعى محدد (٥٢) .

ويمكن لنا تصنيف التنظيمات فى ضوء الوظائف الأربعة المذكورة وعلى هذا فإن هناك أربعة نماذج كبرى للتنظيمات وهى

- (أ) التنظيمات الموجهة نحو تحقيق أهداف إقتصادية مثل الشركات الإنتاجية .
 - (ب) التنظيمات الموجهة نحو تحقيق أهداف سياسية مثل الأحزاب السياسية والحكومية والهيئات التشريعية .
 - (ج) التنظيمات التكاملية مثل أجهزة الضبط والتنظيم فى المجتمع .
 - (د) تنظيمات الإحتفاظ Pattern maintenance organisations بالنموذج وتمثل أساساً فى الأجهزة التربوية والإعلامية فى المجتمع ، ويمكن أن ندرج دور العبادة والأسر تحت هذا النموذج من التنظيمات .
- وهكذا يقيم « بارسونز » تصنيفه للتنظيمات على أساس الهدف النهائى لكل تنظيم . ولكنه لا يكتفى بهذا ، وإنما يحاول أن يصنف التنظيمات على أساس عدة متغيرات أخرى فى مقدمتها نوع التكنولوجيا والمستويات الفنية والنظامية السائدة داخل التنظيم .

رابعاً : نظرية « تشيرس آرجيريس » C . Argyris

يدرج بعض الدارسين مثل « باركر » و « براون » ، نظرية « أرجريس » ضمن نظريات المدارس الجديدة فى العلاقات الإنسانية ، تلك التى تحاول دراسة التنظيمات من الداخل Inter organisation approach . ويركز « أرجريس » على كيفية إرتباط الفرد بالتنظيم ، وعلى القيود السيكولوجية التى يفرضها التنظيم على الفرد (٥٧) . ويحاول الباحث المذكور إستجلاء العلاقة بين النماذج التنظيمية وبين الصحة النفسية للفرد . وقد إنصبت تحليلات هذا الباحث على تنظيمات العمل ، حيث حاول تصنيف التنظيمات من حيث أثارها السلبية والإيجابية على الصح النفسية لأعضائها .

ويحاول « أرجريس » إستجلاء أوجه الشبه بين التنظيم الرسمى وبين الفرد Indi-vidual . فقد أشار إلى أنه يمكن النظر إليهما على إنهما كائنات عضوية ، أو على

أنهما تنظيمات على مستويات مختلفة من التحليل . ويقول آخر فإنه يذهب إلى أنه يمكن النظر إلى التنظيم الرسمي على أنه كائن عضوى ، كما يمكن النظر لى الفرد على أنه تنظيم . ويحصر « أرجريس » أهم أوجه الشبة بين كل من التنظيم والفرد فيما يلى :-

- (١) أن كلاً منهما عبارة عن كل يتألف من مجموعة كبيرة من الأجزاء .
 - (٢) أن كلاً منهما يحاول تحقيق وظائف نوعية محددة .
 - (٣) إن كلاً منهما يحاول الإحتفاظ بذاته كما يحاول التوافق مع البيئة الخارجية .
 - (٤) إن كلاً منهما يحاول الإحتفاظ بالعلاقات الداخلية بين مكوناته .
- ويخرج « أرجريس » من هذه المماثلة ببعض النتائج التى تتعلق بالتنظيمات يمكن إيجازها فيما يلى :

(١) إن أجزاء أو مكونات التنظيم لا يمكن لنا أن نحددها بطريقة قبلية ، وإنما يجب الإستعانة بالأبحاث والدراسات الأمبيريقية ، ذلك لأنها تتألف من عدة أعضاء وجماعات وإدارات يلزم البحث الميدانى الواقعى لمعرفتها .

(٢) إن وجود علاقات متبادلة ومتساندة بين أجزاء التنظيم يحيل التنظيم إلى بناء شبه عضوى .

(٣) إن لكل نسق أهداف ظاهرة Manifest وأخرى كامنة Latent ولما كانت الأنساق التنظيمية تعمل داخل أنساق أكثر إتساعاً هى المجتمع المحلى أو العام ، فإن هذا يعنى أن هناك تفاعلاً مستمراً وتأثيراً متبادلاً بين التنظيم وبيئته .

ويذهب « أرجريس » إلى أن هناك ثلاثة مناشط أساسية لكل تنظيم بإعتباره نسقاً وهى :

(أ) تحقيق الهدف (ب) الإحتفاظ بإستقرار العلاقات الداخلية

(ج) التكيف مع البيئة الخارجية

ويظهر من هذا التحديد التشابه الواضح بين تصور « أرجريس » وتصور « بارسونز » فى هذا الصدد .

ويركز « أرجريس » على دراسة العلاقة بين التنظيم وبين الصحة النفسية لأعضائه وهو يحاول أن يحدد لنا خصائص التنظيم الجيد ، وهو ذلك التنظيم الذى يحقق للفرد أن

يشبع حاجاته النفسية وبالتالي يتيح له الإستمتاع بصحة نفسية جيدة . وهو يحدد الشخص الصحيح نفسياً بأنه الشخص الذى يستدمج خياراته ويكون قادراً على إستخدامها بطريقة فعالة ، كما يكون قادراً على التوافق الصحى مع الوسط المحيط به . وبقول آخر فإن الشخص الصحيح نفسياً هو ذلك الشخص القادر على تحمل المسئولية وعلى تحديد أهدافه بوضوح وتحديد المسارات المؤدية إليه ، والذى تحركه دوافع ذاتية والذى يستطيع مواجهة مشكلات بكفاءة ، والذى يتسم بإنخفاض نسبة الأعمال القسرية أو السلوك القسرى لديه .

ولاشك أن هذا التصور عن الصحة النفسية تصور مثالى ، لأنه لا يوجد شخص تحركه دوافعه الذاتية تماماً ، لأن جميع الأشخاص محكومون فى الواقع بالضوابط والقيود التنظيمية . ويذهب « أرجريس » إلى أن التنظيم الجيد هو الذى يسمح بتحويل هذه الإمكانيات السيكلوجية إلى واقع متحقق بالفعل . وهناك مجموعة من المعايير يحدد « أرجريس » فى ضوءها درجة جودة التنظيم من منظور الصحة النفسية للفرد وهى :-

أولاً : توافر قدر من الإستقلال والتلقائية والقدرة على الإستجابة الحرة لدى مكونات التنظيم وهى الأعضاء والجماعات والأقسام والإدارات .

ثانياً : توافر نموذج معين من السلطة يتيح للعاملين المشاركة فى صنع القرارات وهو ما يطلق عليه البناء العضوى الأفقى للسلطة Horizontal organic authority structure . فهذا البناء يتيح الفرصة لنمو الشخصية الإنسانية داخل التنظيم بعكس الحال بالنسبة لنموذج السلطة الرأسية الآلية والتى تتمثل فى سيادة الأوامر والنواهي والتسلط الإدارى الذى لايسمح بمشاركة العاملين فى إتخاذ القرارات داخل التنظيم .

(٢) كفاءة التنظيم فى مواجهة مشكلاته القائمة أو التى قد تطرأ . وهذا يعنى قدرة ومرونة مكوناته على مواجهة المواقف الجديدة ، ووجود قدر من البدائل المناسبة والممكنة بالنسبة لكل موقف ، كما يعنى قدرة التنظيم على إختيار أنسبها وأكثر تحقيقاً للإشباع والهدف .

(٤) العلاقة بين التنظيم والبيئة ، ومدى تأثير الأنشطة الأساسية للتنظيم بإعتبارات الماضى والمستقبل ، لا بالحاضر فقط . ويؤكد « أرجريس » فى هذا الصدد أن التنظيمات تختلف باختلاف الأبنية التاريخية ، وإن التحليل الأمبيريقى هو القادر على معالجة وفهم هذه الاختلافات .

ويخلص الباحث المذكور إلى أن الصحة النفسية للفرد ترتبط إيجابياً بالقدرة على الإنتاج وتحمل المسؤولية والخلق والإبتكار والمرونة . كذلك فإنه يشير إلى أن هذه الخصائص ذاتها تعد مسئولة عن تحقيق الكفاءة التنظيمية وقدرة التنظيم على الإستمرار والنمو وتحقيق الهدف ، حتى وسط الظروف المتغيرة . وهو بهذا التصور إستطاع أن يوجد صيغة للربط بين مقومات الصحة النفسية وبين مقومات الكفاءة التنظيمية .

نظرية «بوف» و «هكسون» Pugh and Hikson

قدم « بوف » و « هكسون » نظرية تحليلية فى التنظيمات ، حيث حاولا تحليل ودراسة المتغيرات الأساسية للبناء الموضوعى للتنظيمات . وهذه المتغيرات يمكن أن تتخذ كأساس للمقارنة بين التنظيمات . وتتمثل هذه المتغيرات فى أربعة متغيرات أساسية هى (٥٨) .

أولاً: متغيرات النشاط Activity ، وتشمل أداء الأعمال والإستمرار والتوازن وضبط سير العمل .

ثانياً: المتغيرات البنائية Structural variables ، وتتمثل هذه المتغيرات أساساً فى التخصص ، والتقنين ، والرسمية ، والمركزية ، والترتيب والمرونة .

ثالثاً: متغير السياق Context .

رابعاً: متغير الأداء Performance .

ويشير « بوف » و « هكسون » إلى أن أهم هذه المتغيرات هى تلك التى تتعلق بالبناء ، وهى النوع الثانى من المتغيرات ، ولهذا فإنه يجب أن نناقش هذه المتغيرات بشئ من التفصيل فيما يلى :

(أ) التخصص : ويشير هذا المتغير إلى المفهوم التقليدى المتعلق بتقسيم العمل . ويقصد بالتخصص كأحد المتغيرات البنائية داخل التنظيم عند التخصصات ، ومدى تخصص الأوراء المختلفة التى يتضمنها ذلك التنظيم ونوع المهن السائدة والمطلوبة .

(ب) التقنين Standerdisation : وهناك جانبان للتقنين هما : تقنين الإجراءات ، وتقنين الأوراء . ويقصد بتقنين الإجراءات التحديد الدقيق الأساليب إتخاذ القرارات داخل التنظيم ، وأساليب توصيل المعلومات أو إجراءات الإتصال . وبوجه عام يقصد بتقنين الإجراءات التحديد الواضح والدقيق لأسلوب سير العمل ومساراته اليومية داخل

التنظيم ، سواء العمل الفنى أو الإدارى . أما تقنين الأنوار فإنه يشير إلى ما يتطلبه تنظيم العمل من تحديد واضح ودقيق لنوعية الأنشطة المطلوبة من شاغلى المراكز التنظيمية المختلفة والمؤهلات التى يجب أن تتوفر لديهم مع تحديد معدلات أداء كل دور وتسمية الوظائف وقياس عائد كل منها .

(ج) الرسمية Formality : وتشير الرسمية كبعد بنائى ثالث إلى كيفية تسجيل الإجراءات والاتصالات داخل التنظيم فى شكل قرارات وداخل سجلات رسمية .

(د) المركزية Centralisation : يقصد بالمركزية تحديد مواقع السلطة داخل التنظيم ، أو تحديد خط السلطة ومواقع إتخاذ القرارات . كذلك فإن هذا المتغير يشير إلى تحديد قواعد إتخاذ القرارات ، تلك التى تحد من حرية التصرف الشخصى لدى المسؤولين وتجعلهم يلتزمون بالإطارات والضوابط التنظيمية ، ضماناً لموضوعية القرارات وعدم تأثرها بالميول والرغبات الشخصية . يضاف إلى ذلك أنه يقصد بالمركزية مدى توافر قنوات اتصال جيدة قادرة على إنسياب المعلومات ووصول القرارات إلى الجهات المختصة فى الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة وتتطلب المركزية ابتداءً ، التحديد الواضح لسلطات ومجال عمل الرئيس التنفيذي Chief executive من ناحية ، وتحديد سلطات ومجالات عمل المستويات الأدنى التى تتبعه داخل التنظيم . ويمكن إعتياداً على هذا التحديد تقييم أداء كل مستوى من هذه المستويات المتدرجة .

(هـ) الشكل العام للتنظيم Configuration : ويقصد بهذا المتغير البنائى تقسيم التنظيم إلى إدارات رأسية وأفقية وإلى أقسام ، والمعايير التى تحكم هذه التقسيم . كذلك يقصد به تحديد عدد الوظائف والمراكز والأنوار بكل إدارة أو قسم . وبوجه عام يقصد بهذا المتغير تحديد الخريطة الإدارية للتنظيم وبيان المعايير التى إعتد عليها فى رسم تلك الخريطة .

ويقصد بالمجموعة الثالثة من المتغيرات وهى التى تتعلق بالسياق ، مجموعة العوامل التى تؤثر فى التنظيم مثل تاريخ التنظيم وتبعيته من حيث الملكية وطبيعة التكنولوجيا داخله ، والبناء الأيديولوجى للمجتمع الذى يعمل التنظيم داخله ، وموارد ذلك التنظيم وعلاقته بالتنظيمات الأخرى القائمة داخل نفس المجتمع ...

أما المتغير الرابع والأخير وهو الذى يتعلق بالأداء ، فإنه يعنى ببساطة مدى نجاح التنظيم فى تحقيق أهدافه المقررة .

ويرفض « بوف » و « هكسون » الأسلوب الإستنباطى فى دراسة التنظيمات الذى يقوم على أسس منطقية عقلية خالصة . فالدراسة الموضوعية للتنظيمات يجب أن تقوم على أساس من الدراسة الأمبيريقية الواقعية لكل تنظيم على حدة ، على أساس هذه المتغيرات الأربعة الكبرى .

أوضحنا فيما سبق عدة محاولات لتحديد الأساس المقارن للتنظيمات . ويذهب بعض الباحثين إلى أنه لما كانت التنظيمات فى جوهرها هى أنساق للعلاقات الإجتماعية ، يتحدد بناءها بطريقة موضوعية من خلال الأنوار التى تتضمنها والعلاقات بين هذه الأنوار ، فإن أحد الحلول التى يمكن طرحها لمواجهة مشكلة إيجاد أساس مناسب للمقارنة بين التنظيمات ، يتمثل فى الإجابة على السؤال التالى : ماهى أكثر الأبعاد أهمية بالنسبة للتحليل المقارن للأنوار ؟ . ويمكن الإجابة على هذا السؤال بقولنا أن أهم هذه الأبعاد هى مايلى : (٥٩)

(أ) نوع ودرجة ومدى الإستقلال فى أداء الدور .

(ب) مضمون الدور وأساليب أدائه .

ولاشك أن هناك تكاملاً بين هذين المتغيرين ، فالمتغير الأول يشير إلى حجم السلطة الممنوح للدور ، أى أنه يتعلق بحق لاعب الدور فى تقرير ما الذى يؤديه وكيفية أدائه What and how . أما المتغير الثانى فإنه يتعلق بنموذج السلوك المطلوب فى نطاق الدور التنظيمى . ويمكن أن نعطى مثلاً يوضح ذلك . فالمدارس لا يختلف عن العامل الذى يعمل على إحدى ماكينات صناعة النسيج مثلاً ، فى طبيعة ومضمون الدور الذى يقوم به فحسب ، ولكنه يختلف عنه كذلك فى درجة ومدى الإستقلال فى أداء ذلك الدور . فدور المدرس أقل تحديداً بالمقارنة بدور العامل . وهذا يعنى أن لدى المدرس قدر أكبر من الحرية فى أسلوب أدائه لدوره . ويحاول بعض الباحثين الربط بين إنتشار الدور Diffuseness أو عدم تحده بطريقه حرفية ، وبين الإستقلال فى أداء الدور Autonomy كذلك فإنهم يحاولون الربط بين التحديد الحرفى Specificity للدور وبين إنعدام الإستقلال .

وبوجه عام نستطيع القول بأن دراسة التنظيمات يجب ألا تعتمد على المنهج الإستنباطى العقلى الأولى فحسب ، وإنما يجب أن تعتمد كذلك على الدراسات الواقعية الميدانية . كذلك يمكن القول بأن ما طرح حتى الآن فى مجال التحليل المقارن للتنظيمات لايعنو أن يكون مجرد إتجاهات ، بحيث لايمكن القول بأن هناك نظرية ثابتة متفق عليها

فى هذا المجال .

مناقشة عامة لنظريات التنظيم:

يكشف لنا الإستعراض السريع السابق للنظريات التى طرحت بصدد التنظيمات عن تعددها وتضاربها بعضها مع بعض . وقد ظهرت محاولة حديثة لتحليل النظريات السوسيولوجية فى هذا المجال ، مع تقييمها تقييماً موضوعياً ، قام بها « نيكوس موزليس » N . Mouzelis (*) فى دراسة له بعنوان « التنظيم والبيروقراطية : تحليل للنظريات الحديثة » (٦٠) . وقد إستطاع هذا الباحث أن يميز بين خطين أساسيين فى التراث التنظيمى وهما : (٦١)

الاول : ويمثله لعض الكتاب الكلاسيكيين مثل « كارل ماركس » K . Marx و « ماكس فيبر » M . Weber و « روبرت ميكلز » R . Michels ، الذين حاولوا معالجة قضية التنظيم من خلال منظور واسع . فقد حاولوا الكشف عن أثر التنظيمات البيروقراطية المتسعة النطاق ، على بناء القوة للمجتمع الحديث . وقد أصبحت هذه الدراسات ، خاصة النموذج المثالى عند « فيبر » ، هى نقطة الإنطلاق لدى الدراسات اللاحقة التى تعرضت لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل . غير أن الدراسات اللاحقة حاولت تضيق مجال الدراسة من ناحية كما حاولوا إستخدام أسلوب الأمبيريقية لتنظيمات محددة ، حتى تكون نتائج أبحاثهم أكثر تحديداً ودقة وعمقاً .

الثانى : ويمثله العديد من الدارسين مثل أنصار حركة الإدارة العلمية التى تبناها المهندس « تايلور » . وهنا لم يعد المجتمع ككل هو وحدة التحليل السوسيولوجى أو التنظيمى ، وإنما أصبحت هذه الوحدة هى الفرد أو أعضاء التنظيمات . فقد نظر أنصار هذه الحركة إلى الفرد - كما سبق أن أشرنا - على أنه وحدة مستقلة منعزلة يمكن ترشيد نشاطه وتقنين حركاته تحقيقاً لأعلى إنتاجية ممكنة . ولكن مع الإستعانة بالعلوم الإجتماعية أو السلوكية فى مجال دراسة التنظيمات أو دراسة السلوك والعلاقات التنظيمية ، أخذت حركة الإدارة العلمية والإتجاه الكلاسيكى يتخلى عن طابعه الصورى المجرد ، ليفسح المجال أمام المداخل الإمبيريقية والسيكولوجية . يضاف إلى مدخل العلاقات الإنسانية الذى ظهر كرد فعل لتطرف حركة الإدارة العلمية والإستعانة بنتائج العلوم الإجتماعية ، فقد ظهر مدخل آخر يحاول دراسة تأثير بناء التنظيم على الجوانب المختلفة للسلوك الفردى ، وهو ما يطلق عليه « مدخل القرار »

وقد حاول « ماركس » و « فيبر » و « ميكلز » تقديم مجموعة من الحلول لمواجهة

المشكلات الكبرى التي خلقتها الحضارة الصناعية والتنظيمية داخل المجتمع الحديث . ولم تحتل مشكلة البيروقراطية مكانة كبرى في النظرية الماركسية أو في النقد الماركسي للمجتمع الصناعي . فمشكلة البيروقراطية وما ينجم عنها من شعور بالإغتراب Alienation لدى العمال المهاجرين ، ليست سوى جانب من جوانب المشكلة الأكثر خطورة وتعقيداً والتي تتمثل في سيطرة الطبقة الرأسمالية على المقدرات الإقتصادية والسياسية للمجتمع وإستغلالها للطبقة العاملة الكادحة . وإنطلاقاً من هذا التحليل فإن مواجهة مشكلة البيروقراطية والإغتراب ، لن تتحقق سوى بمواجهة مشكلة التسلط الطبقي والإستغلال الإجتماعي والإقتصادى . وهذا يتطلب القضاء على المجتمع الرأسمالى والتحول نحو الإشتراكية حيث يتحقق للإنسان الحرية لأول مرة في التاريخ . (٦٢)

والواقع أن تفاؤل « ماركس » واتجاهه الطوبائى الذى يتعلق بإمكانية تحقيق المجتمع اللاتبقى ، عاقه عن الإدراك الموضوعى لمشكلات التنظيم ، تلك التى تتخلل كافة المجتمعات الصناعية سواء الغربية أو الشرقية ، الرأسمالية أو الإشتراكية .

وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى تحليلات « فيبر » و « ميكلز » على أنها تحليلات مكملة للتحليل الماركسي للإغتراب . فقد إهتم هذان الباحثان بتحليل الجوانب التنظيمية للمجتمع الأوربي ، جنباً إلى جنب مع معالجة مشكلات الإغتراب والحرية ولكن معالجة « فيبر » لهذه المشكلات الأخيرة قد أخذت شكلاً مختلفاً عن ذلك الشكل الذى إتسمت به تحليلات « ماركس » . فلم تعد مشكلة إغتراب الإنسان وفقدان حريته ترجع إلى السيطرة الطبقيّة أو إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، وإنما عالجها « فيبر » فى ضوء تزايد السيطرة التنظيمية والبيروقراطية داخل المجتمع الحديث . فقد أشار إلى أن السيطرة البيروقراطية نتيجة لتزايد عدد التنظيمات وإتساع نطاقها وإمتدادها إلى كافة مجالات الحياة الإجتماعية ، تمثل تهديداً قوياً وخطيراً للديموقراطية من ناحية ، وحرية الإنسان وقدراته الإبتكارية الخلاقة من ناحية أخرى .

ولكن هناك أوجه إلتقاء بين تحليلات « ماركس » و « فيبر » فقد عالج هذان الباحثان مشكلات التنظيمات من منظور المجتمع ككل ، كذلك إهتماماً بالبعد التاريخي عند دراسة التنظيمات . ويمكن القول بأن هؤلاء الكتاب الكلاسيكيين ركزوا أساساً على مشكلات الإنسان داخل المجتمع الحديث المحكوم بقوى لا تتيح الفرصة لممارسة الإنسان لحرية . سواء القوى الطبقيّة عند ماركس أو القوى البيروقراطية عند « فيبر » . ولعل هذا

هو ما جعل هؤلاء الكتاب يركزون على معالجة مشكلات القوة والإغتراب والحرية داخل المجتمع الصناعي الحديث ، الأمر الذي يجعل من تحليلاتهم نقداً وتشخيصاً عميقين لمشكلات الحضارة الصناعية الحديثة .

ولكن النظريات اللاحقة لنظرية « فيبر » حوت مركز التحليل من مستوى المجتمع إلى مستوى التنظيم ، إنطلاقاً من النموذج المثالي الذي إعتد عليه « فيبر » في إجراء مقارناته التاريخية والثقافية . بل أن هناك من العلماء اللاحقين ، من حاولوا العدول نهائياً عن ذلك النموذج ، وبناء نماذج أخرى تنبثق من الدراسة الإمبريقية للتنظيمات البيروقراطية ، بحيث تكون أكثر ملائمة لتحليل البناء الداخلي للتنظيمات (٦٣) .

والواقع أنه إذا كان أنصار الخط الأول أو الكتاب الكلاسيكيون قد ركزوا على مشكلات لها طابع العمومية على مستوى المجتمع ككل الى جانب إلتسامها بالضبعة الإنسانية مثل مشكلات الحرية الإنسانية ، الإغتراب والقوة ، فإن أنصار الخط الثاني أو أنصار حركة الإدارة العلمية ضيقوا من نطاق البحث أو من مستوى التحليل ، حيث إنصبت تحليلاتهم أساساً على الفرد العامل فالتaylorية وحركة الإدارة العلمية تعكس بجلاء أيديولوجية الثقة داخل المجتمع الأمريكي قبل أزمة الثلاثينيات . ولم يعد الإهتمام في إطار هذه الحركة منصباً على مشكلات الإنسان والحرية الفردية والديموقراطية ، ولكنه تركز حول مشكلات الإنتاج والإنتاجية داخل الوحدات الصناعية . ويقول آخر فإن وحدة التحليل لم تعد تتمثل في المجتمع أو التنظيم ككل كما كان الحال عند أنصار الإتجاه الكلاسيكي ، حيث إنتقلت هذه الوحدة من الفرد العامل أو عضو التنظيم . فقد حاول أنصار التaylorية ترشيد سلوك العامل بطريقة منطقية خالصة بهدف خدمة الإنتاج . وقد صادفت هذه الحركة هوى لدى أصحاب المصانع والشركات الكبرى ، فحاولوا الأخذ بمبادئها وتطبيقها غير أن هذا التطبيق أسفر عن نتائج سلبية حيث أدى الى انخفاض معنويات العمال وتزايد القلق والتذمر بينهم ، بل أنه أدى الى العديد من حركات التمرد والإضرابات التي إنعكست بالتالي على الإنتاجية والإنتاج الكلى . فقد شعر العمال أن هذه الحركة تستهدف تحويلهم الى تروس في عجلة الإنتاج حيث حاولت تقنين حركاتهم وأوارهم بأسلوب صوري منطقي ، نون أن تأخذ حاجاتهم ومشاعرهم ومتطلباتهم السيكولوجية والإجتماعية في الإنتاج يضاف الى هذا أن هذه الحركة أدت الى فقدان العمال لأنهم المادي والإجتماعي ، نتيجة لما أدت اليه من إستغناء عن قدر كبير من العمال إعتياداً على رفع إنتاجية العمال الآخرين . وبوجه عام فقد أنت حركة الإدارة العلمية بنتائج غير مشجعة بل ونتائج سلبية .

ولقد كانت مدرسة العلاقات الإنسانية رد فعل مضاد للتأيلورية وحركة الإدارة العلمية ، حيث حاولت تقديم إطار أكثر شمولاً ، يقوم على أساس واقعي ويتحاشى الإتجاه الصوري القائم على أساس التعميم الذي إلتزمت به التأيلورية العلمية . فقد حاول أنصار هذه المدرسة دراسة كيفية سلوك الأفراد داخل التنظيمات في مواقف واقعية ملموسة ، كما أصبح ينظر للعامل كشخص له مشاعره وأهدافه الخاصة التي تتعارض وتتصارع مع أهداف التنظيم ذاته ، أو مع القيود والضوابط التنظيمية المفروضة عليه .

ولكن علي الرغم من الطابع الإنساني لهذا المدخل ، وإهتمام « إلتون مايو » E.Mayo بمشكلات فقدان المعايير في المجتمع الصناعي ، إلا أن هذا المدخل إستمر في التركيز علي المشكلات العملية والإدارية داخل التنظيمات ، تلك المشكلات التي تتمثل في الإنتاج العام والإنتاجية الفردية والصراعات الداخلية والروح المعنوية وانعكاساتها على الإنتاج (٢٤) .

وقد سار أنصار نظرية إتخاذ القرار في نفس هذا الخط العام ، حيث إهتموا بترشيد التنظيم . وحاول أنصار تلك النظرية تقديم إطار يحقق التكامل بين مدخل العلاقات الإنسانية ومدخل الإدارة العلمية . فقد حاولت هذه النظرية أن تأخذ في إعتبارها عند دراسة التنظيم العوامل العقلية والعوامل اللاعقلية أو السيكلوجية . فأعضاء التنظيم ليسوا مجرد آلات يمكن تقنين حركتها بطريقة ميكانيكية كما حاول أنصار حركة الإدارة العلمية ، ولكنهم كائنات لها دوافعها وخوافها وإتجاهاتها ، أي أنهم كائنات تمارس عدة عمليات في مقدمتها إتخاذ القرارات وحل المشكلات . وهكذا فإنه يجب الإنتباه عند تحديد هيكل التنظيم الرسمي أن نحدد لكل عضو نوعية القرارات التي يتعين عليه إتخاذها ومدى هذه القرارات وحدودها وضوابطها . كذلك حاول أنصار هذه النظرية الكشف عن مختلف المعوقات التي تحول دون ترشيد القرارات التي يتخذها أعضاء التنظيم فهناك مجموعة كبيرة من العوامل السيكلوجية والإجتماعية تحول دون إتسام القرارات التي يتخذها الإنسان بطابع عقلي خالص . ونتيجة لهذا فإنه يجب عند تخطيط التنظيم ، أن نحدد لكل عضو مسؤولياته بدقة ، وتوضيح الأهداف الموجهة لسلوكه ، مع بيان الأساليب أو الوسائل اللازمة لقيامه بمسؤولياته مثل القواعد والإجراءات الرسمية وتوافر قنوات جيدة موصلة للمعلومات ، وتوافر برامج تدريب تستخدم طرق تدريبية أو تربوية ذات كفاءة عالية .. إلخ .

ويمكن القول بأن هذه المداخل الثلاثة - مدخل الإدارة العلمية ، والعلاقات الإنسانية ، وإتخاذ القرار - قد ضيقت من وحدة التحليل ، حيث صار التركيز على الجوانب السيكو إجتماعية والإدارية للسلوك التنظيمي . ويقول آخر لم تعد تهتم هذه المداخل بدراسة البيئة الكلية للتنظيم . وهذا هو ما حدا بهذه المداخل إلى تجاهل مشكلات القوة والصراع والديموقراطية والحرية الإنسانية .. وهى المشكلات التى تبرز بجلاء عندما نعالج التنظيمات من خلال منظور أكثر إتساعاً وشمولاً .

وذهب بعض الباحثين إلى أن تركيز مدرستى العلاقات الإنسانية وإتخاذ القرار على قضايا الإنتاج والكفاية الإنتاجية ، يعنى تأثرهما بالأيديولوجيا الإدارية المتغيرة داخل المجتمع الرأسمالى المتغير الذى يحل فيه رجل الإدارة المهنى محل المنظم الرأسمالى التقليدى المتسلط .

وبوجه عام فإن المستعرض لتطور الفكر التنظيمي يدرك أن هذا الفكر قد سار فى إتجاهين متعارضين من حيث التحليل ، كما يشير إلى ذلك «نيكوس موزيليس» ويتمثل هذين الإتجاهين المتعارضين فيما يلى :

أولاً : الإتجاه الذى يجعل من المجتمع الوحدة الإنسانية للتحليل . ويمثل هذا الإتجاه - ماركس وفير .

ثانياً : الإتجاه الذى يجعل من الإنسان ، وعضو التنظيم الوحدة الإنسانية للتحليل . ويمثل هذا الإتجاه أنصار التاييلورية والعلاقات الإنسانية وغير أن هذين الإتجاهين المتعارضين يتجهان نحو الإلتقاء عند نقطة متوسطة حيث ظهر إتجاه ثالث يتخذ من التنظيم نفسه وحدة للتحليل . وهكذا يبرز لنا ثلاثة مستويات للتحليل . ويشير « موزيليس » إلى أنه عند كل مستوى من هذه المستويات ، نجد أن هناك علاقات متشابهة بين القيم والإهتمامات العقلية من ناحية ، وبين الإطارات التصورية من الأسلوب المنهجى من ناحية أخرى . وهذا التفاعل أو التشابك هو ما يضيف على كل مدخل طابعه المميز .

فأنصار المدخل الكلاسيكى (فير وماركس) يركزون تحليلاتهم حول قيمة الحرية الإنسانية وترشيد المجتمع والحياة الإجتماعية ككل . وهذا التركيز هو الذى حدا بهم إلى معالجة مشكلات الإغتراب والصياغة البيروقراطية للمجتمع والتسلط الذى يعانى منه الإنسان داخل المجتمع الصناعى الحديث ... إلخ . ويمكن القول بأن إهتمامهم بمثل هذه المشكلات هو الذى دفعهم إلى تبني إطار تصورى متسع وإتخاذ المجتمع ككل وحدة

للتحليل من ناحية ، وإلى الإعتماد على المنهج التاريخى المقارن لدراساتها ومعالجتها علمية من ناحية أخرى .

أما أنصار التaylorية والعلاقات الإنسانية ، فإنهم ينطلقون أساساً من القيم السائدة داخل المجتمع الغربى ، كما أنهم يركزون على بعض المشكلات المحدودة النطاق داخل التنظيمات وفى مقدمتها مشكلة الإنتاجية . ويمكن القول بأن طبيعة المشكلات التى إهتموا بدراستها هى التى حدث بهم إلى تبنى إطار تصورى ضيق من ناحية وإلى القيام بالأبحاث الأمبيريقية من ناحية أخرى .

(أ) نظرية التنظيم ومشكلة القيم (٦٥):

كشفت الدراسات الحديثة عن إرتباط العديد من النظريات السوسيولوجية بأحكام القيمة . وقد حاول « موزيليس » - فى رسالته التى سبق أن أشرنا إليها - الكشف عن التوجيهات القيمة التى تقف وراء بعض الآراء المطروحة فى التراث التنظيمى كالتaylorية وحركة العلاقات الإنسانية . ويذهب الباحث المذكور إلى أن محاولات المدرستين السابقتين إخفاء أحكام القيمة تحت ستار الموضوعية ، وإدعائهما تقيم حلول علمية لصراعات القوى التى تنجم عن المصالح المتعارضة ، ليست فقط محاولات ساذجة ، ولكنها أيضاً أحد الأسباب التى أدت إلى رفض بعض النقاد لآراء تلك المدارس .

غير أنه على الرغم من أن القيم تلعب دوراً واضحاً فى العلوم الإجتماعية بوجه عام وفى علم الاجتماع بوجه خاص - من حيث تحديد المشكلات التى يخضعها الباحث للدراسة ، وفى تحديد الأنواع التصورية والمنهجية للبحث ، إلا أنها لا تشكل بالضرورة عاملاً مشوهاً للبحث السوسيولوجى ، كما لا يعنى هذا كذب كافة النتائج التى يصل إليها ذلك الباحث . وعلى سبيل المثال لو أننا إعترفنا بأن أنصار مدرسة العلاقات الإنسانية إنطلقوا فى دراساتهم من مجموعة من القيم الإدارية والتوجيهات الأيديولوجية المعينة الأمر الذى جعلهم يركزون على مشكلات معينة مثل مشكلات الإنتاج ويضيعون من وحدة التحليل ومجال الدراسة ، فإن هذا لا يبرر على الإطلاق رفض كل ماتوصلت إليه هذه المدرسة من نتائج رفضاً مسبقاً ، بدعوى أنها قضايا زائفة أو مضللة .

ويذهب بعض المحللين إلى أن الإطار التصورى لدراسة التنظيمات الذى يتجاهل مفهوم وعمليات الصراع التنظيمى Organisational conflict ، سوف لا تكون له سوى محدودة فى معالجة المشكلات التنظيمية خاصة مشكلة الديمقراطية الصناعية فى المجتمع الحديث . ولكن الواقع أن هذا القول يجب ألا يؤخذ على إطلاقه ، لأن مثل هذا

النموذج يمكن أن يكون كافياً ومناسباً في تلك الحالات التي تقل فيها الصراعات البنائية أو الجوهرية داخل التنظيمات .

وتجدر هنا الإشارة إلى أن الإستخدام الأيديولوجي والسياسي لنتائج الأبحاث السوسيولوجية ، لايعنى شيئاً لصدق هذه النتائج أو كذبها . فقد تستخدم نتائج أبحاث معينة في دعم الإتجاه المحافظ أو الإتجاه الراديكالي ، ولكن هذا الأمر لايدفعنا بالضرورة إلى رفض مثل هذه الأبحاث والنتائج التي توصلت إليها . فالقضية الداهية إلى أن أصحاب الأعمال قد يقفوا ضد بعض الإجراءات التي من شأنها تحسين أحوال العمال وتقليل الصراعات والتناقضات داخل التنظيمات قد تكون صادقة تماماً على الرغم من إمكانية إستخدامها لخدمة أهداف سياسية . وبالمثل فإنه يمكن أن يقال أن مدرسة العلاقات الإنسانية يحاول مساعدة على الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة من العمال من خلال أساليب معينة ، مما يساعد أصحاب الأعمال والرأسماليين على تحقيق المزيد من الأرباح ، ولكن هذا لايعنى رفض نتائج تلك المدرسة ، بل على العكس من ذلك ، فكلما نجح صاحب العمل في تحقيق أهدافه من خلال مدخل العلاقات الإنسانية ، كانت هناك فرصة أكبر لدعم نتائج هذه المدرسة وتأييد فروضها وقضاياها .

نظرية التنظيم ومستويات التحليل (٦٦) :

هناك مبدأ علمي يأخذ به العلماء في التحليل السوسيولوجي ، مؤداه أن الكل أكبر من مجموع أعضائه . ويذهب « موزيليس » إلى أن عدم أخذ هذا المبدأ في الاعتبار لدى العديد من الدراسات التنظيمية هو مصدر الخلط والإضطراب فيها . فالتنظيم كنسق إجتماعي يتضمن مجموعة من المكونات كالأفراد والجماعات والإدارات الرسمية واللوائح والتعليمات والسلطات ، إلى جانب أنه يتضمن كذلك مجموعة من الجماعات غير الرسمية . يضاف إلى هذا أن التنظيم كنسق يوجد داخل مجموعة من الأنساق الأكثر إتساعاً كالمجتمع المحلي والمجتمع العام أو مجتمع الدولة . وكما أننا لايمكن أن نفهم أية جماعة إجتماعية من خلال الإقتصار على التحليل السيكلوجي لكل عضو من أعضائها فإنه بالمثل لايمكننا فهم التنظيم إعتياداً على دراسة الجماعات المكونة له ، أو على دراسة سلوكيات العاملين داخله فحسب . فكلما إنتقلنا من مستوى إلى مستوى أعلى ، كأن ننتقل من مستوى الجماعة الرسمية أو الإدارة إلى مستوى التنظيم ، أو من مستوى التنظيم إلى مستوى المجتمع ، فإننا نصادف مجموعة جديدة من الظواهر لايمكن فهمها وتفسيرها بالرجوع إلى تحليل وفهم المستوى الأدنى فحسب .

ويشير « موزيليس » إلى أن هناك طائفة من الباحثين في مجال التنظيمات يطلق عليهم أنصار الإختزال Reductionism ، يتجاهلون تعدد مستويات التحليل وتعتقد الظواهر التنظيمية . ويحاول هؤلاء الباحثون فهم التنظيم وتحليله بالرجوع إلى فهم وتحليل بعض مكوناته مثل أعضاء التنظيم وسلوكهم وديناميهم ومشكلاتهم ... إلخ . وهم يحاولون - من خلال الإعتماد على الأبحاث الإمبريقية التي تنصب على مكونات التنظيم ، والمفاهيم الإجرائية الضيقة - التوصل إلى تعميمات بصدد التنظيمات لها طابع الشمول والإطلاق . ويمكن الخطأ هنا في محاولة فهم التنظيمات ، والمشكلات التنظيمية داخل المجتمعات إعتياداً على تحليل مادة جمعت عن بعض مكونات التنظيم ، أو إعتياداً على إجراء الدراسة على مستويات دنيا فحسب .

ويشير « موزيليس » إلى أنه لا يجب على الباحث أن يبدأ ببناء الطابق الأول قبل الإنتهاء من وضع الأساس . ويقول آخر لا يجب على الدارسين أن يغامر بإطلاق تعميمات حول الأنساق الكبرى كالمجتمعات والتنظيمات ، قبل الإحاطة الكاملة بكافة الأنساق الفرعية الأقل شمولاً ، ثم الإنتقال إلى فحص وتحليل هذه الأنساق الكبرى ذاتها . ويؤكد « موزيليس » أهمية التحليل المتعمق لمستوى التنظيم الكلى ، في مقابل محاولة بعض العلماء الإقتصار على فهم بعض مكوناته . ويقول آخر فإن فهم وتحليل التنظيمات كأنساق تتطلب مستوى من التحليل يتم على مستوى التنظيم ككل . ويذكر في هذا الصدد سببان يدعوانه إلى القول بهذا الرأي نوجزهما فيما يلي :-

الأول : إن الإقتصار على مستوى الفرد أو الجماعة فحسب يجعلنا لا نأخذ في الإعتبار البناء الكلى للتنظيم أو محصلة التفاعل بين كافة المكونات داخل البيئة التنظيمية الكلية فهذا التفاعل يؤدي إلى بروز مجموعة من الظواهر الجديدة لا يمكن لنا فهمها إذا ما إقتصرننا على إجراء التحليلات عند مستوى الفرد أو الجماعة .

الثاني : إن توسيع مجال التحليل يتيح لنا الفرصة لدراسة مجموعة من المشكلات الجوهرية لحضارتنا المعاصرة ، وماتعانيه من أزمات وصراعات . وفي هذا الإطار تبرز أهمية تحليلات بعض الكتاب الكلاسيكيين مثل «ماركس» و«ماكس فيبر» و«ميكلز» ، الذين عالجوا قضية التنظيم إنطلاقاً من إطار تصوري واسع وعلى مستوى المجتمع ككل . وهذا ما أتاح لهم معالجة مشكلات الإنسان والحرية والصراع والديموقراطية والإغتراب .

وتحتل هذه المشكلات الأخيرة اليوم أهمية لاتقل عن أهمية مشكلات الإنتاجية التي

ركزت عليها التaylorية وحركة العلاقات الإنسانية . فالمشكلة الجوهرية فى المجتمعات المتقدمة لا تتمثل فيما يطلق عليه « مانهايم » « الترشيح الوظيفى » للتنظيمات البيروقراطية ، بقدر ما تتمثل فى الإحتفاظ بحد أدنى من الرشد الوجودى للإنسان أو الإحتفاظ بإنسانيته وحرية فى العمليات والقيود المتزايدة والتي تفرض عليه داخل التنظيمات المختلفة التى أصبحت تحتويه باستمرار . ويقول آخر فإن المشكلة لم تعد تقتصر على كيفية رفع معنويات العمال وجعلهم أكثر تعاوناً مع هيئة الإشراف والإدارة وأعلى إنتاجية ، وإنما إمتدت لكى تتضمن كيفية إحترام الحرية الإنسانية والحيولة دون طمس معالم الإنسان وتحويله إلى جهاز داخل التنظيمات الصناعية الكبرى .

هذه هى بالتحديد المشكلات التى شغلت علماء الإجتماع أو الباحثين الكلاسيكيين ولاشك أنها تحتاج إلى صياغة جديدة تتفق مع التطورات العصرية للمجتمعات والتنظيمات . ولكن من سوء الحظ كما يشير « موزيليس » أن هذه المشكلات تركت لمعالجات الصحفيين والروائيين والفلاسفة . كذلك فإن الكثير من المشتغلين بالأبحاث التنظيمية ، غالباً ما يهتمون بالمشكلات الجزئية التى يحددها لهم رجال الإدارة كأهداف عملية . ولهذا فإنهم يفتقدون فى نظر « موزيليس » النظرة التحليلية الفاحصة الشاملة .

المدخل المقارن فى دراسة التنظيمات :

ويمكن فى الواقع دراسة التنظيمات من خلال المدخل المقارن ، أى بدراسة مقارنة بين الأنساق والملامح التنظيمية فى عدة دول . ويؤكد بعض الباحثين أن أحسن الأساليب لدراسة البيروقراطية فى بريطانيا أو أمريكا ، تتمثل بمقارنتها بالبيروقراطية كما تمارس فى مجتمعات أخرى تختلف عن هذه المجتمعات من حيث المستوى الإقتصادى والإطار الأيدىولوجى . وسوف يسهم هذا المدخل فى توسيع مستوى التحليل السوسيولوجى من ناحية ، كما أنه سوف يقضى على ظاهرة التمرکز الثقافى وتركيز أغلب دراسات التنظيم والبيروقراطية داخل المجتمعات الأمريكية والبريطانية .

ويمتد المدخل المقارن ليشمل إجراء مقارنات بين الأنساق التنظيمية داخل ثقافات متنوعة ، وبين الأنواع المختلفة من تنظيمات العمل وغير العمل داخل المجتمع الواحد . (٦٧)

المدخل التاريخى فى دراسة التنظيمات :

ويمكن إجراء دراسة مقارنة على مستوى تاريخى عبر الزمن . ويؤكد « موزيليس » أن أغلب النظريات المعاصرة فى التنظيمات نظريات تتجاهل البعد التاريخى . فالعديد

من دارسى التنظيمات قاموا بدراستها كما لو كانت موجودة خارج إطار لازمنى . ويقول آخر لم تبذل محاولات لربط دراسات التنظيم بالبناء الثقافى والإجتماعى داخل المجتمعات المدروسة ، مما أدى بالباحثين إلى إطلاق تعميمات تتخطى الحدود المكانية والزمانية للمجتمعات المدروسة . ويرجع «موزيليس» إفتقاد المنظور التاريخى والثقافى فى أغلب دراسات التنظيم إلى طبيعة المنظور الضيق الذى يتبناه أغلب الباحثين فى قضية التنظيمات ، حيث يحاولون دراسة التنظيمات من منظور سيكولوجى أو بالإستعانة بعلم النفس الإجتماعى ، من خلال التركيز على السلوك الفردى والجماعات الصغيرة وظواهر القيادة والإشراف ... إلخ .

ويشير « موزيليس » إلى أن هناك حاجة إلى دراسة التنظيمات من خلال منظور سوسيو تاريخى ، حيث تدرس التنظيمات على مدى فترات تاريخية متعاقبة ، وتطورها وتأثرها بالظروف التاريخية المحيطة . والواقع أن هناك كمية هائلة من المعلومات فى هذا الصدد ، ولكنها معلومات تتسم بالسرد والوصف ، وتفتقد إلى التحليل السوسيو لوجى وإلى إيجاد العلاقة بين طبيعة الخصائص التنظيمية السائدة خلال حقبة تاريخية معينة وبين البناء الثقافى والإجتماعى القائم فى هذه الحقبة . ويرجع هذا إلى أن هذه المعلومات قد جمعت عن طريق المؤرخين ، وليس عن طريق علماء إجتماع مهنيين . وفى هذا الإطار تبرز الحاجة إلى تطوير إطار سوسيو لوجى يمكن من خلاله معالجة هذه المادة بأسلوب تحليلى متعمق (٦٨) .

ويطرح بعض الباحثين مجموعة من الأسئلة فى هذا الصدد مثل : ما هو نوع الإطار التصورى المناسب لمثل هذا العمل العلمى ؟ وكيف يمكن للنظرية السوسيو لوجية الإستعانة بالتاريخ من خلال أسلوب منهجى محكم ؟ ثم ما هى الأساليب والأدوات العلمية لتوجيه البحوث الأمبيريقية نحو الإهتمام بالكشف عن التطورات التاريخية بعيدة المدى ؟ ولعل الإجابة على هذه التساؤلات تبرز قيمة الإهتمام بقضية التطور الإجتماعى . والواقع أنه إذا كان الفكر المعاصر يرفض الإتجاه التطورى الذى ينبثق من فلسفة التاريخ ، ذلك الإتجاه الذى يحاول بيان المراحل الحتمية - أحادية الإتجاه أو الدائرية أو المتذبذبة - لتطور كافة المجتمعات فإنه فى حاجة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول أسلوب التطور التنظيمى وإتجاهات هذا التطور فى المستقبل ، إعتماداً على التاريخ من ناحية ، وعلى الظروف الحالية من ناحية أخرى . ويقول آخر لا يمكن القول بأن الفكر التطورى فكر مرفوض على إطلاقه ، كما لا يمكن القول بأن التنبؤ المستقبلى أمر مرفوض فى علم الإجتماع ، لأن الغاية البعيدة لكل علم هى التنبؤ فى سبيل الضبط .

ولاشك أن محاولة فهم الشكل الحالى للتنظيمات داخل أى مجتمع ، يتطلب فهم التطور التاريخى لها داخل نفس المجتمع ، والإرتباط بين هذه الأشكال وبين التكنولوجيا السائدة . ولعل ربط الحاضر بالماضى هو الذى يتيح لنا فرصة التنبؤ المستقبلى . والواقع أن النتيجة التى إنتهى إليها « فيبر » من دراسته للتنظيمات وهى أن هناك إتجاهاً نحو تزايد عملية الصياغة البيروقراطية للمجتمعات الحديثة ، أو نحو إتساع وتكاثر التنظيمات البيروقراطية الكبرى ، تتضمن فكرة معينة عن إتجاه التغير الإجتماعى المستقبلى فى مجال التنظيمات وإنعكاس ذلك على المجتمع وقد إعتد « فيبر » فى إطلاق هذا التعميم على الدراسة التاريخية والمعاصرة . وبالنسبة للمجتمع الغربى فإنه يمكن فهم النموذج البيروقراطى السائد بطريقة أفضل من خلال ربطه بظروف المجتمع الغربى نفسه من جهة ، ومقارنته بالنموذج الإدارى الذى ساد فى العصر الإقطاعى السابق من جهة أخرى .

وبوجه عام فإن « موزيليس » يدعو إلى ضرورة إكتساب علماء الإجتماع المهتمين بدراسة التنظيمات ، للحسن التاريخى وإلى أهمية ربط دراسة التنظيمات بالبناء الإجتماعى والثقافى للمجتمعات . ومن خلال ذلك فإنه يمكن فهم وتحليل المشكلات الواقعية والإبتعاد عن الطابع التجريدى الفلسفى .

مراجع الفصل الثامن

1 - Edgar Schien : Organizational Phychology : Prentice Hall Of India New Delhi 1969 P. 8 .

٢ - مارشال ديموك وآخرون : الإدارة العامة - ترجمة إبراهيم باسيلي - مؤسسة الحلبي وفرانكلين - القاهرة ١٩٦٧ ص ١٥٠ - ١٥٥

3 - White L., Introduction to the Study Of Public Administration : N . Y Macmillan Co - 1965 PP 25 - 27 .

4 - Simon H ., Administrative behavior : N . Y - The Macmillan Co 1957 PP . 100 0 104 .

5 - Urwick : The elements of administration : London Pilman and Sons 1965 P . 36 .

6 - Radcliff Brown : Structure and Function in Primitive Society : Cohen and West 1953 P - 10 .

7 - Max Weber : Formal charecteristics of bureaucracy in D . H . Wrong and H . L . Crvacey (eds) : Readings in introductory Sociology - The Macmillan Co 1968 PP. 380 - 385 .

٨ - نبيل السمالوطي - التنظيم المدرسي والتحديث التربوي - دار الشروق جده ١٩٨٠ ص ٣٩ - ٤٠ .

٩ - يجد القارئ فصلاً ممتازاً عن النظريات البيروقراطية الكبرى عند « ماركس » و « فيبر » و « ميشلز » إلى جانب عرض موضوعي للنموذج المثالي للبيروقراطية وللاتجاهات الحديثة في دراسة تلك القضية في رسالة الدكتوراه التي قدمها « نيكوس موزيلس » إلى مدرسة لندن للإقتصاد بعنوان « التنظيم والبيروقراطية » وأخرجها في كتاب سنة ١٩٦٧ وأعيد طبعها سنة ١٩٦٩ . وقد عرضه الباحث المذكور أهم إسهامات علم الاجتماع في دراسة التنظيمات - انظر .

Nicos Mouzelis · Organization and bureacracy London - Routledge and Kagan Paul 1969

- 10 - P . M . Blau and W . R . Scott : Formal or ganizations : San Francisco : Chanler 1962 P . 25 - see also E . Schein : Op - cit. P -15.
- 11 - E. Schien . Op . cit P . 15 .
- 12 - Ibid P . 88 .
- 13 - Robert Prethus : Towards a theory of organizational behavior : Administrative Science Quarterly June 1959 P. 50 .
- 14 - Huneryager and Heckman : Human relations in Management : South - west Publishing Co - N . Y . 1967 .P . 405 .
- 15 - Ibid .
- 16 - James D . Mooney and Alan C . Reiley : Onward industry . N.Y . Harper and Brothers 1931 .
- Later Publiised by Mooney under the title Principles of organization
- 17 - E . F . L . Brech : organization - London - Longmans - Green and Co . 1957 . p.40 .
- 18 - Huneryager et - al - Op . ci . P . 406 .
- 19 - Ibid - P . 407 .
- 20 - Ibid .
- 21 - Harold Koontz and Cyrilo Donnell : Principles of Manage- ment - N . Y . McGraw Hill 1959 - P . 107 .
- ٢٢ - للمزيد من المعلومات حول بناء التنظيم إرجع إلى :
- J . Litterer (ed) Organizations : Structuve and behavior 1963
- 23 - Ibid . P . 63 .
- 24 - Brech : Op . cit. PP 77 - 79 .

- 25 - Craicu nas . A . V : Relationship in organization, in Gulick and Urwich : (eds) : Papers on the science of administration - N . Y . 1937 P. 107 - see also - Lyndal Urwick : The managers span of control : Harvard Business Review June 1956 .
- 26 - N . Mouzelis : Op. cit P . 83 .
- 27 - Ibid : Notes of ch . 4 P . 201 .
- ٢٨ - أحمد عزت راجع - علم النفس الصناعي - دار المعارف ١٩٦٢ ص ٢٤٠ .
- 29 - B . B . Garner and D . G . Moore : Human relations in industry - Homewood - Illinois 1955 .
- 30 - K . Davis : Human relations in business : N . Y . Mc Graw Hill book Co . 1957 .
- ٣١ - راجع : المصدر السابق .
- ٣٢ - المصدر السابق .
- 33 - Delbert Miller and W . H ; Form : Industrial Sociology N . Y Harper and brothers . 1951 .
- 34 - W . G . Scott : Organization theory :An overview and appraisal : journal of the academy of management vol - 4 - No - 1 . April 1961 .
- 35 - C . Argyris : Leadership and participation in management : in Huneryager - et - al (eds) op . cit PP. 606 - 615 .
- 36 - Mouzelis - op . cit PP . 100 - 101 .
- 37 - Jack - R Gibb . Communication and productivity in Huner-yag et . al op cit PP 520 - 530 .
- 83 Mouzelis op. cit P 149 .
- ٣٩ - إنظر مقالة على عبد الرزاق جلبى بعنوان حركة العلاقات الإنسانية في

الصناعة ومغزاها الأيديولوجي - مجلة الفكر المعاصر ديسمبر ١٩٧٠ .

40 - James G . March and Herbert Simon : Organizationc : N . Y .
John Wiley and Sons 1958 .

41 - Chiris Argyris : oaganization Leodership and participation
Managment - op . cit PP . 808 - 615 .

42 - Ibid .

43 - Mouzelis : op. cit . PP. 55 - 61 .

44 - W . Scott . op . cit . P . 430 .

45 - March and Simon : op . cit .

46 - Mouzelis op . cit . p . 121 .

47 - Ibid .

48 - P . M . Blau and W . R . Scott : Formal organizations

op . cit . see also - E . Schien : op . cit . PP . 15 - 16 .

49 - Kenneth E . Boulding : Ceneral system theory : The skelton
Of a science : managment science - April 1956 PP . 200 - 206 .

50 - David Easton : Limits of equilibruim model in social research
- Chicago Behavioral sciences 1953 PP . 38 - 40 .

51 - W . Scott - op . cit .

52 - P . M . Blau and W . R . Scott : op . cit .

53 - Amitai Etzioni : Acomparative analysis of complex Organisa
tions - Glencoe Ill The Freepress 1961 - mentioned in E . Schi
en ; op. cit PP . 45 - 46 .

54 - E . Schien . op . cit . P47 .

55 - T . Parsons : Working papers in the theory of social action :

Glencoe - The Free press 1933 .

56 - T . Parsons : Structure and process in modern societies - mentioned in - Parker - et - al . Industrial sociology - Willy and Sons 1965 .

57 - Chris Argyris : The individual and organisation : Some Problems of mutual adjustment - in D . H . Wrong and H . Gracey (eds) Reading in introductory sociology - Macmillan Co - 1968 PP. 391 - 400 .

58 - Parker et - al op . cit

59 - Ibid .

60 - Nicos Mouzelis : Organisation and bureaucracy : An analysis of modern theories - London - Routledge and Kegan Paul 1967 .

61 - Ibid The Introduction .

62 - Ibid PP 166 - 167 .

63 - Ibid P . 167 .

64 - Ibid P . 168 .

65 - Ibid PP . 170 - 171 .

66 - Ibid P . 171 - 174 .

67 - Ibid P . 174 - 175 .

68 - Ibid PP . 175 - 177 .

الفصل التاسع

الفصل التاسع

الأيديولوجيا وقضايا التنمية الاجتماعية

- ١ - مقدمة
- ٢ - التحديث والتصنيع
- ٣ - التحديث والتغير الاجتماعى
- ٤ - التحديث الحضارى - شروطه - نماذجه - معوقاته
- ٥ - الإتجاهات الفكرية فى دراسة التحديث الحضارى
- ٦ - نماذج من المعوقات الإستراتيجية أمام الدول النامية
- ٧ - ملاحظات نقدية حول دراسات التنمية الاجتماعية
(التنمية والأيديولوجيا)
- ٨ - أبعاد التنمية الاجتماعية ومداخلها
- ٩ - نحو مدخل إسلامى للتنمية الاجتماعية الشاملة (الأبعاد المختلفة)
- ١٠ - المنهج الإسلامى فى مواجهة المشكلات الاجتماعية
(المنظور والخصائص والاسس)
- أ - موقف الإسلام من مشكلة التمايز والصراع الاجتماعى الطبقي والعنصرى
- ب - موقف الإسلام من مشكلة الفقر والإنقسام والإقتصادى
- ج - موقف الإسلام من مشكلة البطالة والتسول
- ١١ - مصادر الفصل التاسع

برزت قضية التنمية لدى مجتمعات العالم الثالث بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن تحررت الكثير من الدول من الإستعمار تحرراً سياسياً وعسكرياً . وقد وجدت أن هذا التحرر لن يخرجها من دائرة الإستعمار والتبعية الفعلية إلا إذا تحررت إقتصادياً وأصبح إقتصادها قادراً وعلى تهيئة مستويات معيشية مرضية لأبنائها ، خاصة وأن هذه الفترة هي فترة نمو الإحتكاك الثقافي بين الدول النامية والمتقدمة صناعياً وإقتصادياً ، وهي الفترة التي نمت فيها وسائل الإتصال بشكل مكثف وهي الفترة التي نمت فيها ما أطلق عليه ثورة التطلعات المتزايدة لدى شعوب الدول النامية التي تستهدف التخلص من الحرمان التاريخي الطويل (١) . والواقع أن هذه الشعوب عانت من الفقر والإستعباد ، ومن فقدان الأمل في عيشة إنسانية كريمة ، ولم تعد قادرة على تحمل هذه الأوضاع أكثر من ذلك بعد المتغيرات التي ذكرت جانباً منها . وصار لديها تطلع على حد تعبير « روبرت لوير » R. Lauer إلى الخبز والحرية "A Passion For Bread" فقد زاد وعيهم - وخاصة وعي الصفوات الوطنية الحاكمة - إلى الهوة السحيقة التي تفصل بين مستويات المعيشة في الدول الفقيرة ، ومثيلاتها من الدول الغنية المتخمة بالخيرات والتي يعيش إبناء المجتمعات النامية على فتات موائدها . ويبرز التناقض أكثر إذا علمنا أن تلك المستويات المعيشية المتقدمة حققتها الدولة المتقدمة على حساب نهب موارد الدول المتخلفة وعلى حساب أسواقها وعلى حساب الأيدي العاملة فيها وعلى حساب إستغلال أهلها . ولعل التجسيد المأساوي لمشكلات التخلف في الدول النامية يتمثل في طائفة المنبوذين Untouchables في الهند الذين كانوا يلتقطون القطع غير المهضومة من الحبوب داخل روث البهائم لأكلها سداً لرمقهم من الجوع ، كما يتمثل في آلاف الأطفال في أمريكا اللاتينية - وفي أفريقيا الذين يموتون نتيجة لنقص المياه ، وهناك مئات الملايين في العالم الثالث الذين يتعرضون في كل لحظة للهلاك من المرض وسوء التغذية (٢) . ويشير « روبرت لوير » R. Lauer إلى أننا يمكننا إدراك أبعاد التباين وإنعدام العدالة بين شعوب العالم في ضوء بعض المؤشرات الكمية لجوانب التقدم والتخلف . فإذا قسمنا دول العالم إلى خمس مجموعات حسب مستواها من التنمية الإقتصادية والسياسية ، نجد أن هناك تبايناً ضخماً بينهما من حيث إستهلاك السلع والخدمات المقومة إقتصادياً Valued goods and services وعلى سبيل المثال فإن متوسط الإنتاج الكلي لكل فرد يتراوح في هذه المجموعات بين ٤٥ دولاراً ، و ٢٥٧٧ دولاراً في السنة ، وقد وجد أن المتوسط في إحدى عشر دولة تقليدية

قد وصل إلى ٥٦ دولاراً للفرد ، بينما وصل المتوسط فى أعلى أربع عشر دولة من دول الإستهلاك الواسع ١٣٣٠ دولار للفرد . وقد وصل متوسط المتعلمين للدول ذات المستوى الإنمائى المنخفض إلى ١٢.٩٪ من مجموع الراشدين (فوق سن الإلزام) فى حين وصل إلى ٩٨٪ بين أبنا الدول ذات أعلى مستوى إنمائى . وفى المجال الطبى نجد أن هناك طبيباً لكل ٤٦.٧٣ مواطناً فى الدول المنخفضة النمو ، بينما تكون النسبة عشرة دولة التى تمثل أعلى مستويات التنمية (٣) .

ونتيجة للمعاناة المستمرة لدى أبناء الدول المتخلفة ، والفروق الضخمة والمتزايدة كان هناك إتساع فى المستويات المعيشية بينها وبين الدول الأكثر تقدماً - من الجانب الإقتصادى والتكنولوجى - وكان إدراك أبناء الدول المتخلفة لهذه الحقيقة وعدم قدرتهم على تحمل المزيد من المعاناة ، لهذا فإن حكومات هذه الدول الأخيرة أخذت بفكرة التخطيط لإحداث نمط من التغيير الإجتماعى والثقافى يطلق عليه «التحديث» Modernization وليس معنى هذا أن التغيرات التحديثية سوف تتجه نحو إحلال النموذج الغربى بالضرورة Westernization فى الإقتصاد (الإقتصاد الحر والتصنيع) والسياسة (تعدد الأحزاب والديمقراطية الغربية) والقيم (العلمانية والعقلانية) والإعلام والتعليم والسلوك ونماذج التفكير والفصل بين الدين والدنيا ... الخ ، فهناك عدة مسارات غايات للتحديث لا تقتصر على النموذج الغربى على عكس ما يذهب إليه المؤرخ البريطانى « توينبى » A. Toynbee الذى يرى أن كلمة عصرى Modern تساوى كلمة غربى Wesern التى يرفض الكثير إستخدامها ، وعلى عكس ما يذهب إليه عالم الإجتماع اليهودى « ايزنشتات » S.N.Eisenstadt الذى يربط التحديث السياسى بصياغة نظم دستورية ديمقراطية كالتى تسود فى الغرب ، وهو يرى أن سقوط التجربة الديمقراطية الدستورية فى بعض الدول مثل باكستان والسودان - فى أزمنة معينة - هو سقوط لتجربة التحديث ، لأنه فشل فى تطبيق النظم الغربية (٤) . كذلك فقط ربط البعض خطأً بين التحديث والصياغة الأمريكية للمجتمعات Americanization وهذا لا يقل خطأً عن رأي « توينبى » و « ايزنشتات » . فهناك التجربة اليابانية وهناك التجربة الصينية السعودية وهناك تجارب كثيرة فى العالم الثالث كالتجرب الهندية . وهى كلها تجارب تنطلق من أيديولوجيات ونماذج فكرية وغائية متباينة وهى تجارب ناجحة بالمعيار الإقتصادى والتكنولوجى وإن اختلفت المنطلقات والمسارات والأهداف .

التحديث وإرتباطه بالتصنيع

وسوف نعالج التحديث هنا على أنه نموذج من المتغيرات الاجتماعية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات حول متضمناته وأهدافه وأساليبه . فقد إرتبطت عمليات التحديث من الناحية التاريخية بعملية التصنيع . ولكن هذا لا يعنى أنهما مترادفان . فالتحديث كمصطلح أكثر شمولاً وإتساعاً حيث يمكن حدوث التحديث حتى فى غيبة التصنيع . ونشير فى هذا الصدد إلى أن تحديث العالم الغربى إقترن بعمليات الصياغة التجارية Commercialization والصناعية Industrialization للمجتمعات الأوربية ، أما فى المجتمعات غير الغربية فقد إقتربت بدايات التحديث بالصياغة التجارية والبيروقراطية . ويشير « أبتر » إلى أن التحديث فى المجتمعات الغربية كان نتيجة للتصنيع ، بعكس الحال فى المجتمعات النامية المعاصرة نجد أن التصنيع يحدث نتيجة لإطلاق برامج مخططة لتحديث المجتمعات (٥) .

والواقع أنه يصعب الفصل بين التحديث والتصنيع لأنهما معاً يشكلان العامل الأساسى فى النمو الإقتصادى خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى فى كل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية حتى أنه أصبح يطلق على الزراعة المتقدمة وتربية المواشى والدواجن بشكل متقدم (تهجين وتلقيح صناعى وطرق متقدمة فى التربية) الصناعات البيولوجية ، وإذا كان البعض يفصل بين التحديث وبين التصنيع فإنه يصعب وجود نماذج واقعية تدعم هذا الرأى ، إلى جانب أنه يمكن النظر إلى التصنيع فى المجتمعات بوصفه المدخل إلى عملية التحديث أو على الأقل بوصفه أحد عملياته أو وسائله الإقتصادية .

ويمكن تحديد مفهوم التصنيع ببساطة بأنه جانب من التنمية الإقتصادية يحدث من خلال عمليات التحويل التى تحدث للمواد والطاقة من خلال إستخدام تكنولوجيا معينة . وغالباً ما تكون مصادر الطاقة فى المجتمعات الزراعية ناجمة عن قوة الإنسان وقوة الحيوان . وقد قدرت مصادر الطاقة فى أمريكا سنة ١٨٥٠ فوجد أن ٦٥٪ منها راجعة إلى قوة الإنسان والحيوان ، أما فى سنة ١٩٥٠ فقد وجد أن ٦٥٪ من الطاقة تأتى من الوقود والقوة الكهربائية الناجمة عن مصادر مائية Hydro-electric . وقد إرتفع متوسط إستهلاك الطاقة من ٤٣٥ حصاناً فى الساعة لكل شخص سنة ١٨٥٠ إلى ٤٤٧٠ حصاناً فى الساعة لكل شخص سنة ١٩٥٠ وقد إختلف الباحثون بشأن محاولة تحديد مراحل النمو الصناعى والإقتصادى ، وربما كانت أشهر محاولة فى هذا الصدد تلك التى قدمها « روستو » حيث حدد خمس مراحل للنمو وهى (٦) .

Traditional Setting

أولاً: الوضع التقليدي

Preconditions for take off

ثانياً: التهيئة للإنطلاق

The take off

ثالثاً: الإنطلاق

Thurst Lowards Maturity

رابعاً: الإتجاه نحو النضج

High mass consumption خامساً: مرحلة الإستهلاك الواسع

ولقد لقيت هذه المراحل قبولاً واسعاً في الأوساط العلمية كما أنها ووجهت بالعديد من ألوان النقد (*). ولعل النقد الأساسي الموجه لهذه النظرية هي محاولة تعميم محصلة التجربة الأوربية دون دراسات مقارنة واقعية تسمح منهجياً بهذا التعميم. فهذه النظرية تربط بين تجربة التنمية الإقتصادية بالتصنيع في إطار محدد، وهذا ينطبق على بعض المجتمعات ولا يعنى إنطباقها على تجارب مجتمعات معينة إنطباقها على كل المجتمعات.

وقد طرح في التراث الإقتصادي والإجتماعي العديد من نظريات المراحل كنماذج للتحديث تقترب من نظرية « روستو » في بعض الجوانب وتختلف عنها من جوانب أخرى. وهذه الاختلافات تعكس إختلاف التغيرات التحديثية من حيث محركاتها ومنطلقاتها وإتجاهاتها وتوجهاتها الأيديولوجية والقوى المؤثرة فيها. ومثال هذا دراسة « جون فيربانك » J.K.Faribank و « الكساندر ايكشتين » A. Eckstien و « يانج » L.S. Yang في دراسة لهم بعنوان التغير الإقتصادي في الصين الحديثة : « إطار تحليلي » حيث ذهبوا إلى أن هناك خمس مراحل للنمو تتفق إلى حد كبير مع مشروع « روستو » ، وهي :

١ - مرحلة التوازن التقليدي .

٢ - مرحلة ظهور القوى المخلة بهذا التوازن التقليدي .

٣ - مرحلة الفوضى والإضطراب وإختلال التوازن الأمر الذي يستثير الميكانيزمات الإجتماعية التي تسعى لإستعادة التوازن والإستقرار .

٤ - الإنطلاق نحو النمو .

٥ - الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي المنتظم والمستمر .

ويشير « لوير » إلى أن هذه المراحل تنطبق على التغيرات الحادثة في إقتصاديات

الصين والهند وأغلب دول الشرق الأدنى باستثناء اليابان . فهذا المجتمع الأخير لم تظهر فيه مرحلة التوتر والإضطراب واختلال التوازن التقليدي بنفس الشكل والقوة الذي ظهرت بهما في مجتمعات الشرق القديم الأخرى . فقد حدث شكل من التزامن والمعاصرة بين التقليد والتحديث وإستمر حتى الآن بشكل متناسق في مجتمع اليابان . ويحتاج نموذج روستو إلى تغييرات كبيرة عند التطبيق على مجتمعات العالم الثالث التي تعرضت للإستنزاف الإستعماري في الماضي ، وما زالت تتعرض لضغوط إقتصادية وسياسة وعسكرية وإجتماعية وأيديولوجية وإستراتيجية من جانب الدول المتقدمة إقتصادياً والتي تملك مقومات التنمية والتحديث التي تحتاجها الدول النامية - الخبرات - التكنولوجيا المتقدمة - العلم - رأس المال - الإتصال هذا إلى جانب أنها تملك مختلف مميكنزمات وتنظيمات التجسس والضغط وإحداث التوترات . وتحاول توظيف كل هذه المقومات من خلال (القروض - والمعونات - برامج التسليح - المخابرات ...) . لتوجيه حركة التغير المخطط داخل هذه الدول النامية في مسارات معينة ، وتعميق إتجاه التغير إلى مسارات أخرى أو حتى بلوغ مراحل معينة .

والواقع أننا إذا كنا نوافق على الربط بين التنمية الإقتصادية والنمو في عمليات التصنيع كما وكيفاً ، بإعتبار أن التصنيع هو المدخل الأساسي للإنتاج - بكل أنواعه - وبالتالي المدخل لزيادة الناتج القومي وبالتالي متوسط الدخل الفردي ، فإننا نؤكد أن النمو أو التغير الصناعي ليس مجرد نمط من التغير التكنولوجي أو الإقتصادي أو تغير في ثقافة المجتمع المادي فحسب ، ولكنه يمثل نمطاً من التغير الإجتماعي والثقافي كذلك بوصفه نمطاً إجتماعياً يتطلب تغيراً في السلوك والقيم والعادات وبعض المعتقدات ، كما يرتبط بنماذج ونظم الأسرة والإتجاهات الوالدية والعلاقة مع البيئة وأساليب التفاعل معها ، كما يرتبط بمضامين وتوجهات التنشئة الإجتماعية ، وبالذوايق النفسية كالذافع إلى العمل والإنجاز والتحكم في البيئة وطلب العلم ، ويرتبط بمستويات الطموح والتطلع والتحقيق ، كما يرتبط بطبيعة النمط التعليمي السائد وتوجهاته وأهدافه ومضامينه ... الخ . هذا إلى جانب أن توجهات التصنيع وأنواعه وأهدافه وتوظيف عائداته أمر يرتبط بالتوجهات السياسية وبناء القوة والتأثير داخل المجتمع ، وبالتوجيه الأيديولوجي السائد ، ويرتبط بالسلوك السياسي للجماعات الإجتماعية المختلفة .

وقد إتسع مفهوم الصناعة في العصر الحديث ، فهناك الصناعات الإستخراجية والتحويلية والخفيفة والوسيلة والثقيلة ، وهناك الصناعات البيولوجية (التجهيز والتلقيح الصناعي ..) وهناك صناعة السياحة والفندقة ، وحتى يقال صناعة الرأي العام ويقصد

بها صناعة وسائل الإتصال وتكنولوجيا التعليم والتأثير في الجماهير . وإذا كان مصطلح التحديث يرتبط بتزايد تحكم الإنسان في البيئة المادية والجغرافية كوسائل متقدمة للتوافق الإيجابي معها ، فإن التصنيع بكافة أشكاله يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد . وهذا يعنى أن التصنيع يعد مدخلاً أساسياً للتحديث جنباً إلى جنب مع المداخل الأخرى التي تحقق النمو الإجتماعى والثقافى والسياسى ..

ويمكن القول أن الاختلاف في تحديد العلاقة بين المفاهيم المذكورة - التحديث - التنمية الإقتصادية - التنمية الإجتماعية - التصنيع ... يرجع إلى إختلاف التوجهات الأيديولوجية ، وإلى إرتباط هذه المفاهيم بالمصالح الدولية والمجتمعية - ومثال هذا دراسة « رينهارت بندكس » R. Bendix بعنوان « بناء الأمة والمواطن » (٧) يعرف التصنيع كنمط من التغير التكنولوجى والإجتماعى ويذهب إلى أن التحديث يتضمن كل التغيرات الإجتماعية والسياسية التي صاحبت التصنيع في العديد من البلاد الغربية .

ويشير « لوير » Lauer إلى أن بعض الدارسين يرون أن جوهر التحديث يتمثل في نوعية النظام الإجتماعى Social Order الذى يوصف بالحدائث Modernity والذى يطبق داخل المجتمعات أو حتى المجتمعات النامية أثناء عملية تحولها من التقليدية إلى النمو والتقدم . ومن الطبيعى أن رؤية الباحث في علم الإجتماع إلى التحديث من حيث مضامينه ومحدداته وإرتباطاته بالقوى الإجتماعية ومنطلقاته وعوامل قيامه وثباته وتغيره . سوف تختلف بالضرورة عن رؤية الباحث في علم الإقتصاد أو العلوم السياسية أو علم النفس ... فهناك من الباحثين مثل « شومبيتر » و « ماكلياند » Mc. Cle-land و « هيجن » Hagen من يرون أن جوهر التحديث يكمن في طبيعة الشخصيات الفردية Individual Personalities . والتحديث عندهم وظيفة (نتيجة) وسبب في نفس الوقت لنماذج محددة من الشخصية خاصة لدى الصفوة أو القيادات في المجالات المختلفة . وقد إختلف الباحثون في تحديد أهم هذه السمات والخصائص الشخصية المرتبطة بقضية التحديث (القدرات الريادية Interpreneurial abilities - « شومبيتر » أم تطوير الدافعية العالية للإنجاز - Development of high achievement motivation (ماكلياند) أم إنتقال الشخصية من التسلطية إلى الشخصية الديمقراطية (هيجن) أم تغير في النماذج السلوكية Behavioral models (كنكل) .. الخ (٨) . وهناك طائفة من الدارسين يربطون بين مفهوم التحديث ومفهوم الإختيار الحر من جانب الأفراد . وهذا المتغير يرتبط بدوره بالتربية والنشاط الإقتصادى والضوابط السياسية والإجتماعية والعقيدة الدينية والقيم والإتجاهات الموجهة . والواقع أن حرية الإختيار تعد

وظيفة لأنواع مختلفة من التنمية والتغيرات الإنمائية . ويؤكد « دافيد أبتر » D. Apter أهمية هذا المتغير حيث يقول في دراسته بعنوان " The Politics of Modernization " « أرى أن التحديث كعملية غير إقتصادية يظهر عندما تطور الثقافة إتجافاً لطرح إستفسارات أو تساؤلات حول كيفية قيام الناس بعملية الإختيار ، سواء الإختيارات الأخلاقية (أو المعيارية) أو الإجتماعية (البنائية) أو الشخصية (السلوكية) فمشكلة الإختيار مشكلة أساسية أو محورية في حياة الإنسان الحديث (١٠) .

ويذهب « إيثيل دى سولا بول » Pool في دراسته عن « دور الإتصال في عملية التحديث والتغير التكنولوجي » إلى أن التحديث هو عملية إكتساب تصورات أو صور عقلية جديدة مثل تصور « التغير الموجه Directed Change » ، وتصور إمكانية حدوث التنمية Possibility of development . ويشير إلى أن وسائل الإتصال العامة Mass media تلعب دوراً هاماً في إكساب الناس مثل هذه التصورات الجديدة . وهذا يعنى أن من بين وظائف وسائل الإتصال تقديم مجموعة من البدائل الفكرية أو التصورية أو السلوكية الأمر الذى يستثير أعمال الفكر والمقارنة والإختيار ، وهذه المتغيرات أساسية للتحول من التقليدية إلى الحداثة .

التحديث والتغير الإجتماعى

وعلى الرغم من إختلاف المنظورات والإتجاهات بصدد تحديد مفهوم ومضامين عملية ومصطلح التحديث ، إلا أن هناك إتفاقاً حول بعض القضايا . ومثال هذا أن « دانييل ليرنر » D. Lerner يحدد لنا أهم جوانب الإلتقاء بين الدارسين بصدد تحديد أهم خصائص الحداثة Characteristics of Modernity فيما يلى :

أولاً: توافر حد أدنى من القدرة الإقتصادية على النمو الذاتى المستمر Self sustained growth . وهذا يعنى قدرة الإقتصاد الوطنى على تحقيق نمو مستمر ومنظم فى الإنتاج والإستهلاك .

ثانياً: تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة طبقاً لمقاييس للمشاركة يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهرة .

ثالثاً: توافر إمكانيات الحراك الإجتماعى أو التنقل الإجتماعى وتزايد معدلاته

رابعاً: إنتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقى داخل الثقافة العامة للمجتمع .

خامساً: سيادة نموذج منوالى للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التى يقومون بها (لعب أدوارهم) بكفاية فى إطار نظام إجتماعى يتسم بخصائص معينة (قدرة الإقتصاد على النمو الذاتى المستمر والمنظم ، والمشاركة ، وسيادة المعايير العقلية والعلمية ، وشيوع الحراك والتنقل الإجتماعى) .

وإذا كان « لوير » يشير إلى أن التحديث ببساطة يعنى مواجهة نوعين أساسيين من المشكلات وهى مشكلات الخبز (الإقتصاد) والحرية (الأخلاق والإجتماع والسياسية والثقافة ..) ، فإن هذا يعنى أن التحديث لا يقتصر على الجانب الإقتصادى ولكن يشير إلى مفهوم متكامل فى إطاره مختلف التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

وهناك تساؤل يطرحه « لوير » حول مدى كفاية نظريات التغير الإجتماعى المطروحة فى تراث علم الإجتماعى ، من حيث تفسير التغيرات التحديثية أو التنمية التى تجرى فى دول العالم الثالث التى تمثل قطاعاً ضخماً من سكان العالم . ومن الملاحظ أن الكثير من النظريات والآراء المطروحة فى هذا العلم ركزت على جانب أو جوانب معينة فى حين أغفلت جوانب أخرى . وينطبق هذا على التحليل البنائى الوظيفى الذى قدمه « سملسر » N. Smelser عن التحديث فى إنجلترا ، كما ينطبق على أنصار التيار السيكلوجى فى تفسير التحديث (هيجن ، وماكيلاند) وعلى أنصار تيار التحديث الفردى Individual Modrnty . ويتضح للمتتبع للتراث أن نظريات التغير المطروحة غير كافية لتفسير التغيرات الحادثة فى العالم الثالث ، وأن هذه النظريات متصارعة والعديد منها موجه أيديولوجياً ، وتعكس تجربة مجتمع أو آخر أو تجربة أيديولوجية يعينها ولم تصنع أى منها بالأساليب المنهجية المقارنة الصحيحة .

وهناك العديد من الدراسات النقدية التى فى مجال التحديث من بينها دراسة « دين تيبس » Dean Tipps بعنوان « نظرية التحديث والدراسة المقارنة للمجتمعات : منظور نقدي » (١١) . ويؤكد « تيبس » أن أغلب علماء الإجتماع إستخدموا مفهوم التحديث على أنه مفهوم شمولى مستقل Inclusive وليس على أنه تصور فارق أو مميز Discriminating concept . فهم يستخدمونه للإشارة إلى تغيرات وظواهر معينة ، وليس لتوضيح الفروق بين ما هو حديث وما هو تقليدى وأساليب التحول وعوامله وغالباً ما تكون مستويات التحليل النظرية منصبة على عموميات كالمجتمع والثقافة ولا يركزون على الفرد . وغالباً ما ينظر علماء الإجتماع إلى الحداثة الفردية على أنها وظيفة للتحديث فى المجتمع والثقافة وهذا يعنى إتساع وحدة التحليل (التحليل على مستوى

المجتمعات (Societal Level) مما يدخلهم في دائرة التجريد ويفقد تحليلاتهم الطابع الأمبيريقى . ويصنف « تيبس » نظريات التحديث إلى نموذجين وهما :

أ - نموذج المتغير الحاكم أو الرئيس The critical variable

ب - نموذج النظريات الثنائية Dichotomous theories

ويركز أنصار النموذج الأول على متغير يعينه بوصفه المتغير الأساسى الذى يقود حركة التغير ويستثير تغيرات تابعة مثل سيادة الاتجاه العقلى ، أو التصنيع . وهنا يصبح التحديث مرادفاً للمتغير الحاكم . أما أنصار النموذج الثانى - الأكثر شيوعاً - فهم يركزون على عملية التحولات الإجتماعية والثقافية بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والعقائدية والقيمية .. الخ . من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة . وهنا يتحدد مفهوم التحديث فى ضوء الهدف النهائى (سيادة النظم الغربية عند البعض ، أو النظم السائدة فى الإتحاد السوفيتى عند البعض ، أو النظم الإسلامية عند البعض ... الخ) .

ويمكن القول أن المشكلة الأساسية بالنسبة للنموذج الأول هو أن إستبدال مصطلح التحديث بالمتغير الحاكم حسب ما يراه كل مفكر أمر لا يفيد كثيراً فى التحليل العلمى . أما مشكلة نموذج الثنائيات فهي كما يحددها « تيبس » ذات ثلاثة جوانب :

أ - جانب أيديولوجى Ideological

ب - جانب واقعى Emperical

ج - جانب يتعلق بما بعد التنظير أو بفلسفة التنظير Meta theoretical

ويتمثل النقد الأيديولوجى فى فكرة الطوباوية التى يلحقونها بالمجتمعات الغربية بوصفها هدف التحديث فى الدول النامية - وهذا ينطبق على أغلب النظريات الثنائية . وقد أطلق « فرانك » على هذه النظريات التشبيه التالى (١٢) . « الملابس التى تخفى الإستعمار العارى » (*) . ويؤكد « ميردال » أن أهم جوانب النقد الواقعى الموجهة لهذه الثنائيات أنها تتجاهل أثر القوى الخارجية . الدولية والإقليمية - السياسية والإقتصادية والإجتماعية من حيث أثرها على تحريك المجتمعات نحو التحديث ، سواء أكانت قوى تحدى أو تعويق ، أو قوى للدعم والمساعدة . يضاف إلى هذه أن هذه النظريات تحاول تنميط التقليدية والحدثة بشكل جامد الأمر الذى يتجاهل الأنواع المختلفة من التقليدية ومن الحدثة ، كما يتجاهل التجارب المختلفة للمجتمعات هذا إلى جانب إمكان التداخل

بين جوانب التقليدية والحدثة . ولتوضيح النقطة الأخيرة يحاول بعض الباحثين المقابلة بين التوجه نحو الإنجاز Achievement orientation - وهو خاصية المجتمعات الحديثة - والتوجه نحو التركيز على العوامل المنسوبة Ascription . والواقع أنه حتى في المجتمعات الحديثة يوجد التوجهان ويعملان معاً بأشكال ونسب مختلفة وهذا ما كشفت عنه دراسة « أنوين سوتزلاند » E. Sutherland في دراسته عن جرائم نوى الياقات البيضاء أو جرائم الصفوة (١٣) ، ودراسة « تشارلس رايت ملز » C.R. Mills عن صفوة القوة في الولايات المتحدة الأمريكية (١٤) حيث كشف عن أن الصفوات الإقتصادية والسياسية والعسكرية هي في واقع الأمر صفوة واحدة لما يوحد بينها من مصالح وعلاقات وخلفيات إجتماعية وأيديولوجية وسياسية موحدة . ويصنف «فرانك» Frank فكرة الإنجاز إلى عنصرين وهما : أ - المكافاة Reward ، ب- التعبئة Recruitment - وإذا كانت المكافآت تعتمد على الإنجاز بشكل أساسي ، فإن التعبئة - ويقصد بها تحديد شاغلي بعض الأدوار القيادية خاصة في قمة التنظيمات الإستراتيجية - فإنها تعتمد على عوامل منسوبة . وهذه العوامل الأخيرة تلعب دوراً هاماً في تحديد مراكز النساء في المجتمع الأمريكي - خاصة من حيث الجانب الإقتصادي . ونفس الأمر يحدث في المجتمع الياباني وإن كان بشكل عكسي - فهذا المجتمع عندما يحدد شاغلي الأدوار (التعبئة) يعتمد بشكل كامل على الكفاية والخبرة والتعليم (الإنجاز) . أما عندما يوزع العائد أو المكافآت الإقتصادية فإنه يعتمد على عوامل منسوبة كالسن والجنس وحجم الإلتزامات الشخصية ... الخ (١٥) .

مثل هذه الملاحظات وغيرها هي التي جعلت بعض الدارسين مثل « تيبس » و « فرانك » يرون ضرورة إحداث تغيرات أساسية في توجهات نظرية التحديث ، وهذا ما حاوله بعض الدارسين بالفعل . غير أنهم إنطلقوا من خلفيات أيديولوجية متناقضة : ومثال هذا « فرانك » الذي إنطلق من منطلقات ماركسية جماعية (مدخل جماعي) وهناك باحثون إنطلقوا من المستوى الفردي حيث ركزوا على التحولات الفردية التي تحدث في المجالات المعرفية عند الأفراد in terms of cognitive transformation وفي إتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم (مدخل فردي أو سيكو - إجتماعي) . وهناك فريق ثالث من الباحثين ينطلقون من التحليل الفينومينولوجي لظاهرة التحديث (مدخل فينومينولوجي) (١٦) . ويمكن القول أنه نتيجة لإنطلاق نظريات وإتجاهات الدراسة في التحديث والتنمية من منطلقات أيديولوجية ، فإنه لا توجد حتى الآن نظرية تتال موافقة جميع الباحثين أو حتى غالبيتهم وعلى الباحث الموضوعي إحداث نوع من الإلتقاء

النظري بين الإتجاهات المطروحة خاصة تلك التي تركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب الواقع الإجتماعي .

والواقع أن محاولة التوصل إلى صياغة نظرية جديدة قادرة على تفسير الواقع وتحديثه ، لابد أن تلتزم بدورها بإطار عقائدي من جهة كما تستفيد من معطيات الدراسات الأمبيريقية داخل مجتمعات متقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً ، وداخل مجتمعات متخلفة وداخل مجتمعات إنتقالية أو في حالة نمو Transitional Societies من جهة أخرى - ونحن عندما ندرس قضايا التحديث يجب أن ندرسها في ضوء المدخل الإسلامي وفي ضوء خصائص الواقع ومعطياته - وإذا كان التكامل بين الإطار النظري ومعطيات الواقع الإجتماعي التاريخي أمراً لازماً ، فإن التكامل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية أمر هام عند دراسة منطلقات ومحركات التغير التحديثي . وهنا يجب الربط بين التباينات أو التناقضات التي توجد داخل كافة مستويات الواقع الإجتماعي ، تلك التي تدفع الناس إلى إحداث تغيرات من أجل القضاء عليها . ويجب أن نبذل أو ندرس هذه التباينات في إطارها الإجتماعي التاريخي على أنها محصلة لعمليات وظواهر حدثت في الماضي وتتجه الجبهة المعاصرة لتجاوزها . ويجب الإستفادة من المدخل الوظيفي من حيث ضرورة إدراك التساند الوظيفي بين مكونات الواقع الإجتماعي والثقافي من جهة والتساند بين مختلف التغيرات داخله من جهة أخرى ونفس الأمر يجب أن يطبق على ما يمكن أن نطلق عليه النسق العالمي World System حيث يجب إدراك عمليات التنمية داخل الدول النامية في علاقاتها سلباً وإيجاباً مع المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الدولية ، حيث إنه لا يمكن فهم تنمية المجتمعات المتخلفة أو الإنتقالية بمعزل عن المتغيرات العالمية .

التحديث الحضاري - شروطه - نماذجه - معوقاته

هناك مجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والسياسية المتفاعلة يمكن من خلالها تحقيق التحديث الحضاري (مقاساً بالمعايير العلمية مثل متوسط دخل الفرد والمستويات الغذائية ونسبة الأطباء إلى الجماهير وعدد الكيلومترات المرصوفة ومستوى الإسكان ومتوسط إستهلاك الفرد من الكهرباء ... الخ) . وإذا كنا نستطيع توضيح أهم هذه العوامل فإنه يتبقى سؤالان مطروحان ، الأول يتعلق بآوزان كل عامل بدوره في عملية التحديث ، والثاني يتعلق بالتفاعل والعملية الدائرية بين هذه العوامل . فهناك عوامل معينة لا نستطيع الجزم بموقعها في عملية التحديث على الرغم من أهميتها الإستراتيجية : هل هي شروط لحدوثه أم مصاحبة لحدوثه ، أم نتيجة لتحقيقه ؟

ويضرب لنا « مايرون فاينر » Myron Weiner مثلاً على هذا فى دراسة له بعنوان « ديناميات النمو » عام ١٩٦١ (*) حيث يذكر أنه على الرغم من وجود إتفاق بين الدارسين على حتمية الإلتباط بين التحديث وبين القيم والإتجاهات والتصورات العقلية ، إلا أن هناك خلافاً حول تحديد موقع هذه المتغيرات فى التسلسل الزمنى Sequence هل هى شروط للتحديث أم نتيجة له ، هل هى المتغير المستقل أم المتغير التابع ؟ (١٧) .

ويحاول البعض من خلال منظور أكثر واقعية إدراك التفاعل بين القيم والإتجاهات من جهة وبين الترتيبات النظامية Institutional arrangements من جهة أخرى على أساس أن هذه الأخيرة يجب أن تتسم بحد أدنى من المرونة بحيث تسمح ببدء التغيرات الإنمائية - فى التعليم والصحة والصناعة والزراعة . . . الخ - وفى نفس الوقت يجب أن تتزامن مع هذه التغيرات محاولات لدعم القيم والإتجاهات والسلوكيات فى الإتجاه الذى يخدم هذه التغيرات ويسرع بعملية التحول ، بشرط أن تكون القيم والإتجاهات العاملة داخل المجتمع من النوع القابل للتغير فى الإتجاه الذى يخضع عمليات التنمية . وهنا يحدث تفاعل بين محاولات التغيير المتزامنة فى العاملين المذكورين معاً .

وعلى الرغم من عدم وضوح طبيعة العلاقة العلمية أو التفاعلية بين العوامل والمتغيرات خلال عملية التنمية ، فإن هناك عوامل ذات أهمية إستراتيجية . ويركز البعض على العوامل الإقتصادية ، وخاصة على عمليات التصنيع . فالتنمية ترتبط بالنمو الإقتصادى المتواصل والمستمر Sustained economic growth وهذا المتغير يتطلب - كما يشير « روستو » Rostow توافر ثلاثة عوامل وهى :

أولاً: تهيئة البنية الأساسية أو توافر رأس مال إجتماعى عام Social overhead capital من أجل إيجاد وتنشيط السوق الوطنى وتحقيق أحسن إستغلال مكن للثروات الطبيعية ، ومن أجل تهيئة الظروف أمام الحكومة الوطنية للممارسة عمليات الحكم والضبط الإجتماعى بكفاءة .

ثانياً: تطبيق التكنولوجيا المتقدمة فى مجالات الزراعة والصناعة والإتصالات .

ثالثاً : التوسع فى الإستيراد من أجل دعم الإنتاج ، خاصة المواد الرأسمالية Capital import (١٨) .

وعلى الرغم من إتفاق قطاع كبير من الإقتصاديين مع الشروط التى وضعها « روستو » للنمو الإقتصادى ، فإن هناك خلافاً حول تحديد طبيعة هذه الشروط من جهة ، وحول تحديد المسار المناسب Appropriate Path المؤدى إلى الإقتصاد الحديث من

جهة أخرى . ومن أمثلة التساؤلات المطروحة . هل نبدأ بنموذج للتصنيع الخفيف أو الثقيل ؟ وهل تتطلب التنمية إحداث تغير متوازن بين مختلف المتغيرات الاقتصادية ؟ ... الخ .

والواقع أن البيئة الاجتماعية والإقتصادية تلعب دوراً هاماً في تهيئة المناخ للتنمية داخل الدول النامية أو في تعويقه . وقد أشار « هباكوك » Habakkuk إلى الدور الذي لعبه المناخ السوسيوي - إقتصادي لإنجلترا في تسهيل التنمية الوطنية داخلها . ويعطى على هذا أمثلة - المجال الجغرافي واتساع السوق بسبب المستعمرات وندرة الحروب الداخلية أو الإضطرابات السياسية وإنخفاض تكاليف الأيدي العاملة والمواد الخام ... الخ . وعلى العكس من الظروف في إنجلترا وفي الدول الأوروبية بوجه عام تواجه المجتمعات النامية العديد من المشكلات الإقتصادية والاجتماعية المعوقة لإنطلاقها الإنمائي . فهي ليس أمامها فرص للتوسع الإقليمي إلى جانب ضعف التراكم الرأسمالي وانتشار الأمية وإنخفاض المستويات المهارية والفنية وتزايد السكان بمعدلات سريعة وإنخفاض المستوي التكنولوجي وضعف قدراتها الإنتاجية وبالتالي التنافسية في الأسواق الدولية . وإلى جانب هذا فإن إقتصاد هذه الدول يتسم بعدم التنوع ذلك أنه يعتمد على المنتجات الأولية سواء الزراعية أو التعدينية . وقد وجد أن أكثر من ٨٠٪ من إبناء غالبية هذه الدول يعملون في الزراعة الأولية . وكما يشير « لوير » بحق فإن تنمية المجتمعات الأوروبية تم بشكل لن يتكرر لأنه كان على حساب المواد الخام والعمالة الرخيصة والأسواق في الدول النامية التي كانت مستعمرات في الماضي . وهذا يعني أن المناخ الدولي لتجربة التنمية الأوروبية يتناقض مع المناخ الدولي لتنمية المجتمعات النامية اليوم ، فهو مدعم في الأولى ، معوق في الثانية

ولعل هذا المناخ الدولي المعوق للتنمية في دول العالم الثالث هو ما جعل لجنة التنمية الدولية توصي بضرورة قيام الدول الصناعية بتخصيص ١٪ من ناتجها القومي العام للدول منخفضة الدخل من أجل تيسير عملية التنمية داخلها (١٩) . وفي سنة ١٩٦٨ خصصت كل من فرنسا والبرتغال حوالي ٠.٦٨ ٪ من ناتجها القومي للمعونات ، وخصصت الدول الغربية الأخرى نسباً أقل وكان ترتيب الولايات المتحدة التاسع حيث خصصت ٠.٤١ ٪ فقط من ناتجها القومي (٢٠) .

اتجاهات دراسة التحديث فى المجتمعات النامية

- تحديث البناء الإجتماعى - التحديث الفردى

وإذا كانت العوامل الاقتصادية (توافر رأس المال والتراكم الرأسمالى والعملات الصعبة وكيف المواد المصدرة والهياكل الأساسية والمستوى التكنولوجى المستخدم ونوعية الصناعات ...) تلعب دوراً هاماً فى عمليات التنمية ، فإن هذا لا يعنى أن قضية التحديث قضية إقتصادية خالصة . فالعوامل غير الإقتصادية - الإجتماعية والسياسية التربوية والنفسية .. تحتل الدرجة نفسها من الأهمية . وهناك شبه إتفاق بين الدارسين على أهمية العوامل التى أوردها « روستو » فى هذا الصدد مثل - ضرورة توافر صفوة حديثة تقود عمليات التحديث Modernizing elite وإتفاع مستوى الطموح لدى الجماهير ، وإنتشار التعليم العام الفنى ، والتنمية السياسية فى مجال الحكم والمشاركة والسلوك السياسى ...

وهذا يعنى أن التحديث له جانبان بنائى - Structural وجانب فردى سيكولوجى إجتماعى Social Psychological وبالنسبة للعوامل البنائية (التى تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الإجتماعية التى تتسم بالإستمرار النسبى - كالجماعات القروية والسياسية والإقتصادية .. وأساليب الضبط وطبيعة الأدوار الإجتماعية والبناء الطبقي أو التدرج الإجتماعى السائد ، وموجهات السلوك كالمعتقدات والقيم والتصورات ...) نجد أن التحديث بكل أشكاله يمكن أن يتعثر فى ظل سيادة نظم إقتصادية معينة - مثل نظم معينة للحيازة الزراعى - أو نظم سياسية معينة أو نظم معينة للتدرج الإجتماعى مثل النظام الطائفى . ويرتبط التحديث بطبيعة العلاقات الإجتماعية وموجهات السلوك العقائدية والقيمية ، كما ترتبط بطبيعة التنظيمات الطوعية السائدة ومدى تطبيق مركزية أو لا مركزية الحكم أو إداره ، ومدى تطبيق نظام الإقتصاد الحر والأخذ بفكرة الحوافز الفردية ونظام الملكية السائد . يضاف إلى هذا إرتباط التحديث بنوعية الصفوات التى تتبنى التحديث سواء كانت الصفوة السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية من حيث طبيعة إنتمااتها الأيديولوجية والطبقية والإجتماعية ، ومدى تمتعها بالقدرات الكازمية التى تحدث عنها « ماكس فيبر » M. Weber وإلى جانب هذه المتغيرات البنائية الأساسية فإن عملية التحديث تتوقف بشكل مباشر على طبيعة الجهاز البيروقراطى للدولة من حيث درجة إستقراره Stability وكفايته Efficiency وفعاليتها Effectiveness ونوعية الكوادر الإدارية العليا التى ترسم له خططه وأهدافه (٢١) ... ومن ضمن العوامل البنائية الأساسية التى تحكم حركة التحديث داخل المجتمعات النامية - قضية

الصراعات والإنقسامات البنائية للجماعات المكونة للمجتمع - فهناك مجتمعات تشيع داخلها الصراعات الداخلية بين وحداتها البنائية - مثل بعض المجتمعات الأفريقية - وهذا أمر معوق للتحديث أو التنمية (٢٢) .

ويشير أنصار الاتجاه الوظيفي إلى أن التحديث الحضارى هو فى واقع الأمر إحداث تحولات فى بعض الأبعاد البنائية أو فى وظائف النظم والجماعات والعلاقات داخل المجتمع . ويذهب « تالكوت بارسونز » فى دراسته له حول « بناء الفعل الاجتماعى » (*) إلى أن التغير الاجتماعى يرتبط بالتباين البنائى . وقد إستخدم هذا المفهوم عند تحليله للنظم والإقتصادية والتظيمات البيروقراطية فى علاقتها بالنسق الاجتماعى العام - وقد طبق هذه الأفكار عند دراسة التغيرات البنائية فى المجتمع الأمريكى بشكل عام ، والأسرة الأمريكية بشكل خاص . ويركز بعض الدارسين على عوامل ينظرون إليها بوصفها عوامل بنائية إستراتيجية لإنطلاق عمليات التحديث ، مثال هذا ما يطلق عليه - « كارل دويش » K. Duetsch التعبئة الاجتماعية Mobilization بوصفها مدخلاً للتنمية السياسية وهذا هو عنوان مقالته « التعبئة والتنمية السياسية » (٢٣) . وهو يعرف التعبئة « بأنها العملية التى تتحطم فيها جميع الإعتبارات الاجتماعية والإقتصادية والسلوكية القديمة ، ويصبح الناس على إستعداد لتقبل أنماط جديدة من التنشئة الاجتماعية ومن السلوك » وأشار إلى أنه إلى جانب هذا التغير المصهورى هناك عوامل أخرى تسهم فى حدوث التحديث مثل التعرض للعناصر الحديثة كالأجهزة والمباني والمنتجات الإستهلاكية والتعرض لوسائل الإتصال الجماهيرى ومختلف عمليات التحضر ، وتطوير التعليم وحدث حراك مهنى وإتفاع الدخل . إلى جانب هذه العوامل فإن التحديث يفترض حدوث تحولات فى النظم الاجتماعية بحيث تصبح قادرة على التوافق وإستيعاب التغيرات القادمة . والتحول أو التغير هنا يتسم بالغائية بمعنى أنه يستهدف تحقيق هدف مرسوم مقدماً .

ويجب التنبيه هنا إلى نقطة هامة هى أن تغير النظم لا يعنى أن التحديث يحقق إحداث تحولات جذرية فى كل نظم المجتمع ، فالتحديث فى المجتمعات الإسلامية يتم فى إطار التمسك بالنظم العقائدية والقيمية والسلوك الدينى ، كما أن التحديث فى اليابان تم فى إطار النظم والقيم التقليدية فى المجال الأسرى والقيمية والعقائدى وبعض النماذج السلوكية التقليدية . وهذا يثير نقطة أخرى أن الحداثة المادية لا تتعارض فى كل الحالات مع التقليدية بحيث يمكن أن يتعايشا معاً . فالحرص على مواعيد الزراعة والرى ومقاومة الآفات والقيام مبكراً لأداء الأعمال فى المجتمعات الريفية ، والحرص على

أداء الصلاة فى مواعيدها فى المجتمع المسلم أو لدى المسلمين . وحرص المسلم على مراقبة الله فى السر والعلانية وعلى قيم الحق العدل والأخوة والإخلاص والتكافل الإجتماعى وإفشاء السلام والسعى لكسب الرزق بالحلال والإحسان إلى الجار ... الخ ، كل هذه الأمور هى من صميم التحديث والتنمية ، وهى من صميم المعتقدات الإسلامية فى الوقت نفسه . والواقع أن لا يوجد مجتمع تقليدى ١٠٠٪ ولا مجتمع حديث ١٠٠٪ حيث غالباً ما تجتمع التقليدية والحداثة فى كل المجتمعات بنسب متفاوتة . وغالباً ما يكون للتحديث جوانب سلبية تنال من الجوانب الإيجابية للمجتمع التقليدى مثل (ترابط الأسرة - الإستقرار النفسى - صلوات الرحم - رعاية الآباء لأبناء ، القناعة والرضى النفسى ... الخ) . وهذا يعنى أن التمايز البنائى أو الانتقال من التجانس إلى اللاتجانس والحراك الإجتماعى وإن كانا ضرورة من ضرورات التحديث إلا أنه يقود إلى الكثير من السلبيات التى تخلق منها المجتمعات التقليدية إلى حد كبير .

وإذا كانت مسارات التحديث مختلفة وليست كما يذهب « شلز » الذى يقصرها على الصياغة الغربية للمجتمعات ، فإنه يمكن أن نتعايش التقليدية مع التحديث وكما حدث فى التجرب اليابانية . وكما حدث فى التجربة السوفياتية التى ينظر إليها « شلز » بوصفها تحديثاً مشوهاً . وإذا كان بعض الدارسين حاولوا إيجاد العلاقة بين المتغيرات خلال عملية التحديث مثل العلاقة بين التصنيع والأسرة أو التحضر والقيم ، أو التعليم والسلوك أو التصنيع والتحضر من جهة وبين جوانب الضبط الإجتماعى من جهة أخرى .. فإن هذه المحاولات لا يمكن تعميمها نظراً لإختلاف الثقافات والمعتقدات والبناءات التاريخية ، ونظراً لإختلاف نماذج التحديث وإختلاف مساراته . كذلك فقد كانت المنطلقات التاريخية للتحديث مختلفة . فقد بدأت عمليات التحديث فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الإسكندنافية على يد جماعات نشطة فى المجال الإقتصادى والثقافى وبدرجة أقل فى المجال السياسى ، الأمر الذى جعل جماهير هذه المجتمعات تتخبط فى الأنشطة الإقتصادية قبل السياسية بمدة طويلة . وعلى العكس من ذلك فإن دول أوروبا الوسطى والشرقية والدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بدأت التحديث من منطلقات سياسية تتمثل فى الحصول على الإستقلال أو الثورات الوطنية ، والتطلعات الوطنية للحاق بالمستويات المعيشية فى الدول المتقدمة ودعم إستقلالها السياسى بمضمون إقتصادى وإجتماعى . وقد تم ذلك على مستوى الجماعات الصغيرة الواعية أو الصفوات أولاً ثم على مستوى الجماهير بعد ذلك . وهذا وغيره من العوامل هو الذى يفسر إختلاف الأنماط البنائية فى عملية التحديث بين مختلف المجتمعات (٢٤) .

وخلاصة الأمر بالنسبة للإتجاه البنائى فى دراسة عمليات التحديث أن هذه العمليات تتطلب إحداث تغيرات فى التشكيل البنائى للمجتمع ، أى تغيير بعض المكونات البنائية ، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث سلسلة متتابعة من التغيرات الإجتماعية والثقافية . وهذا يعنى بشكل آخر أن هناك ظروفاً بنائية Structural conditions تسهم فى حدوث التنمية وظروفاً أخرى تعوق التنمي (وهناك ظروفاً بنائية تدعم التحديث وإن إتسمت بإنعدام عدالة التوزيع والعكس ممكن) .

وفى الإتجاه المقابل نجد أنصار فكرة التحديث الضرورى الذين يرون أن نقطة الإنطلاق هى الفرد من حيث معتقداته وقيمه وإتجاهاته وسلوكياته ، وهذه يجب أن توجه فى الإتجاه الذى يخدم عمليات التنمية . والواقع أن العوامل الإجتماعية والنفسية تربط فى عمليات التحديث بالعوامل البنائية . فهذه العوامل البنائية تؤثر فى الترتيبات البنائية Institutional arrangement ، وهذه الترتيبات البنائية النظامية ترتبط بدورها بالقيم والعقائد ومختلف الموجهات السلوكية القائمة وتتفاعل معها سلباً وإيجاباً . وإذا كانت العوامل السيكو - إجتماعية هى إفران للواقع البنائى والنظامى للمجتمع فإنها قادرة على تحريك هذا الواقع وتغييره . فى حالة تغييرها سواء بشكل تلقائى أو مخطط بفعل عوامل داخلية أو خارجية . وهنا تظهر مشكلة التفاعل والدعم المتبادل بين العوامل الإجتماعية والنفسية والواقع البنائى ، وهى ما يطلق عليها الحلقات المفزعة الخبيثة . وهذه هى المشكلة التى يشير إليها « لوير » عندما يحاول فحص مسألة « الأولوية السببية » Causal Priority .

التحديث وقضية الإلتزام الجماهيرى بقضايا المجتمع والتنمية

ويركز « لوير » على عامل سيكولوجى وبنائى فى الوقت نفسه وهو الإلتزام الناس بقضايا مجتمعهم وتطويره وتغييره . وهذا هو ما يفسر - فى نظر الباحث المذكور - تخصيص القادة السياسيين جزءاً كبيراً من وقتهم وجهدهم لتأمين هذا الإلتزام . ويضرب لنا مثلاً حكام أندونيسيا فى الفترة التى أعقبت ١٩٥٨ . غير أن النتيجة كما يذكر « هربرت فيث » كانت غامضة ، فقد إستطاعت هذه الجهود السياسية حل بعض المشكلات الإدارية والإقتصادية ، كما أدت إلى إقدام الناس على أعمال لم يعتادوا عليها طالما أنها هامة لتنمية بلادهم ، هذا من جانب - لكن من جانب آخر فقد وجد أن الكفاءة الإقتصادية والإدارية العامة للمجتمع لم تزد كثيراً نتيجة أن التعبئة السياسية أشعرت الناس أن الولاء السياسى والايديولوجى أهم من النشاط الإقتصادى (٢٥) .

على أن التركيز على الأيديولوجية القومية والانتماء الوطنى كمدخل لتحقيق الإلتزام بقضايا المجتمع بوصفه الشرط الأول للتحديث الشامل (السياسى والإقتصادى والإجتماعى) داخل المجتمعات النامية ، أدى فى العديد من المجتمعات إلى أزمات داخلية Dilemas ويمكن تحليل ذلك على النحو التالى : (٢٦) .

أولاً: غالباً ما تؤدي دعوات التحديث إلى تهديد نماذج العلاقات والإلتزامات أو المسئوليات التقليدية - مثل العلاقات والمسئوليات القرابية وبين مجتمعات الجيرة ، كما يهدد باختلال الكثير من العلاقات والجماعات الأولية ، وبذو الأساليب التقليدية فى التفكير والعمل ... الأمر الذى يهدد أمن الناس وبالتالي يرفضونه أو على الأقل يتحفظون فى قبول التجديدات . ويضرب لنا « لوير » مثلاً على ذلك بمجتمع جنوب أفريقيا حيث إنتشرت فيه ظاهرة المشروعات التجارية لصيد الأسماك الأمر الذى أضفى الطابع التجارى والنقدى على الإقتصاد ، وسار هذا جيباً إلى جنب مع الإقتصاد التقليدى . غير أن الإقتصاد النقدى تطلب من الأهالى الدخول فى نمط العلاقات التعاقدية Contract type relationship من أجل الإستفادة من الفرص الإقتصادية المتاحة الأمر الذى يتناقض مع نمط العلاقات الأولية التقليدية السائدة ، الأمر الذى قوبل بالرفض حيث رفض الأهالى أخلاقيات النزعة التجارية أو الصناعية ، أو قبولها بشرط عدم تهديد القيم والنماذج التقليدية للتفاعل .

ثانياً: عادة ما يطالب الناس فى ضوء الإلتزام بقضايا مجتمعهم وتبى التحديث Commitment ، بالتضحية فى مجالات الإستهلاك أو الإستمتاع الشخصى من أجل بناء مجتمعهم وتنمية شاملة over-all development ، فاستمرار مستوى الإستهلاك أو إرتفاعه أمر يتناقض مع متطلبات التراكم الرأسمالى Capital Accumulation .

ثالثاً: وفى ضوء الإلتزام بقضايا التحديث عادة ما يطالب الناس بالتجديد فى أنماط العمل وأساليب الإنتاج والإقدام على تجارب جديدة وأداء أعمال غير مألوقة مما يسبب لهم التآزم النفسى Psychic Strain وتتسبب فى زيادة أعبائهم النفسية Psychic Costs خاصة وأن الأعمال الحديثة فى ظل التنظيمات الحديثة والتكنولوجيا الأكثر تقدماً تتعارض - كما يشير إلى ذلك « أرجريس » مع مقتضيات الصحة النفسية . طالما أنها تتطلب الإلتزام بالمواعيد وبالتعليمات واللوائح وبالإجراءات النظامية ونظم الإشراف والرقابة ويحتم تنميط السلوك وتحقيق إمكانية التنبؤ به ، سواء فى المواقف العادية أو حتى فى مواقف الأزمات (٢٧) .

رابعاً: ويشير « لوير » إلى سبب آخر يجعل إلتزام الناس بقضية التحديث صعباً وشاقاً وأحياناً مرفوضاً ، وهو غياب القوة الصالحة ، بمعنى عدم إلتزام القيادات أنفسها بما تطالب به الجماهير من تكشف والحد من الإستهلاك وبذل الجهد والتضحية . فإن كانت الصفوة القائمة والداعية للتحديث Modernizing elite هي التي تستمتع بعائد التنمية أو بالثروة التقليدية على حساب جهد الجماهير وإلتزامهم ، فإن الجماهير غالباً ما يحدث بينهم تسبب ولا يميلون إلى تأجيل بعض إشباعاتهم الحالة إلى المستقبل . ويضرب لنا مثلاً على تجربة ناجحة في هذا الصدد وهي التجربة الصينية ، وهو يعزو هذا النجاح إلى البناء الأيديولوجي الذي أسسه زعيمهم « ماوتسي تويج » Maoist ideology حيث رفضت الصفوة إثثار نفسها بما لم يتح للناس وهذا ما جمع الشعب الصيني ووحده خلف قياداته وجعله أكثر إلتزاماً بقضايا مجتمعه . وعلى الرغم من عدم إمكان التمييز في بعض الأحيان بين البيانات الأيديولوجية والواقع الإجتماعي ، إلا أن إلتزام الشعب الصيني بالتنمية وتحديث مجتمعه أمر شهد به الباحثون الغربيون نوى الميول الليبرالية (*) .

خامساً: عادة ما تؤدي الدعوة إلى إلتزام الناس بقضايا مجتمعه إلى زيادة إنفتاح الناس على ثقافات أخرى Comopolitanism وبالتالي إطلاعهم على نماذج إستهلاكية واقتصادية وإجتماعية وتكنولوجية مختلفة ، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة ما يطلق عليه البعض « ثورة التطلعات المتزايدة » Revolution of rising expectations في وقت يدعون فيه إلى التضحية والحد من الإستهلاك الأمر الذي يثير بعض المشكلات على المستوى المجتمعي والشخصي .

سادساً : وترتبط قضية الإلتزام بالتنمية والتحديث من جانب أعضاء المجتمع بعدد من القيم والإتجاهات من بينها قبول الأيديولوجية الوطنية Nationalistic ideology ، والقدرات الحركية والدينامية عند الأفراد ، وقبول المعايير العقلية والمنطقية والروح العلمية .. ويشير الباحثون بأهمية ربط التحديث بأسس عقائدية حتى يستثيروا الدافع الكافي Sufficient motivation لدى أبناء المجتمع (وهذا الجانب متوافر في العقيدة الإسلامية التي تجعل عمارة الأرض وتطوير المجتمع وتنميته وإستخدام كل الظواهر التي سخرها الله لخدمة الإنسان من خلال الفكر والعلم والعمل . كل هذا من أسس العقيدة الإسلامية) ويتحقق ذلك في العديد من المجتمعات من خلال بعض الأنشطة الرمزية Symbolic activity كذلك ترتبط قضية الإلتزام الجماهيري بنظم الحكم المحلي أو لا مركزية الإدارة في العديد من الدول .

سابعاً: تجدر الإشارة إلى أن قضية الإلتزام أمر سياسى بالنسبة لإطلاق التحديث ، ولكنها ليست القضية الوحيدة ، فهناك العوامل الإقتصادية (مشكلات الموارد والتراكم الرأسمالى) والبشرية (العمالة والخبرات والكوادر الإدارية والفنية) والتكنولوجية (إمكانية نقل واستيعاب التكنولوجيا) ونوعية الثقافة القائمة ونوعية التعليم ونماذج التربية الأسرية وخصائص جماعات الصفوة ... الخ .

نماذج من المعوقات الإستراتيجية أمام تحديث الدول النامية

وعادة ما تواجه المجتمعات النامية بضرورة تحديد إختيارات إستراتيجية وتجاوز بعض مناطق الأشكال الحرجة التى يمكن أن تحبط كل محاولات التحديث الحضارى وسوف تقتصر هنا على إيراد نماذج من هذه المعوقات .

أولاً: المشكلة المتعلقة بتحديد نموذج التنمية والتحديث - Model of modernization وقد سبق أن أشرت إلى أنه على عكس زعم أنصار الصياغة الغربية للمجتمعات Westernization أو للصياغة الماركسية للمجتمعات ، فإن هناك عدة مسارات ونماذج للتحديث ، تكمن لدى المجتمعات وأمام الصفوات السياسية عند قيام كل مجتمع بتحديد النموذج التحديثى المناسب والذي يتناسب مع الواقع الإجتماعى والدينى والثقافى والتاريخى للمجتمع فى إطار نسق العلاقات الدولية المعاصرة . وقد جاءت العديد من تجارب التحديث على أساس تطبيق النموذج الغربى فى بعض الدول النامية مخيبة للآمال . فالتجربة الغربية فى التحديث تجربة فريدة حيث سارت متغيرات النمو السكانى ونمو التطلعات والنمو التكنولوجى والنمو الإقتصادى وعمليات التحضر بشكل متناسق ، بعكس الحال بالنسبة للمجتمعات النامية المعاصرة التى تعاني من عدم إتساق أو تصارع هذه المتغيرات الإستراتيجية . ومن بين الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام الدول النامية تحديد شكل الملكية ، وتحديد الصناعة (ثقيلة أم خفيفة) وتحديد إستراتيجية التمويل والقروض ، ورسم إستراتيجية التعليم ... الخ . وسوف نلقى الضوء على هذا المتغير الأخير على سبيل المثال . ومن الواضح أن نمو التعليم يرتبط بالنمو الإقتصادى وتحديث المجتمع سياسياً وإجتماعياً وحضارياً .. وهذا ما سار فى التجربة الغربية بشكل متواز أما فى الدول النامية فيد حدث توسع فى تعليم الشعب بشكل سريع ومفاجئ وغير مخطط - فى كثير من الأحيان - الأمر الذى أدى إلى حدوث عدة أزمات من بينها :

أ - أزمة إقتصادية حيث تخصص الدول جزءاً كبيراً من ميزانيتها للإنفاق على

التعليم (بوصفه مشروعاً اجتماعياً وإستثمارياً طويل الأجل) فى وقت هى فى أمس الحاجة إلى توجيه هذا الجزء من الدخل القومى لبرامج إستثمارية سريعة العائد .

ب - أدت سرعة تخريج حاملى الشهادات المتوسطة والعليا ، بشكل يفوق سرعة نمو المشروعات الإقتصادية والاجتماعية إلى حدوث أشكال البطالة السافرة أو المقنعة (لدى المجتمعات التى تلزم نفسها بتعيين الخريجين - مثل مصر - الأمر الذى يسبب عبئاً أكبر على الميزانية) ولعل أخطر أنواع البطالة هى بطالة المتعلمين .

ج - مع تزايد أعداد المتعلمين تزايد طموحاتهم وتطلعاتهم فى وقت يعجزون عن تحقيقها مما يسبب أزمات للمجتمع (سياسية واجتماعية وأيدىولوجية) .

د - تتفاقم هذه المشكلات إذا كان التعليم موجهاً توجيهياً أرسطوقراطياً أو نظرياً لا يخدم متطلبات التنمية (تخريج عمالة ماهرة أو نصف ماهرة أو فنيين أو كواكر إدارية ذات كفاءة عالية ..) وهذا هو ما يطلق عليه « هوروفتز » Horowitz « سوء التعليم » أو سوء التوجه التعليمى Miss Education وهو يتضمن إهدار القوة البشرية الأمر الذى يدفعها إلى السير فى مسارات مدمرة على المستوى الفردى والمجتمعى .

ثانياً: والمشكلة الثانية التى تعوق العمليات التحديثية فى المجتمعات النامية المعاصرة هو الوضع المتميز والفريد Advantageous position للمجتمعات المتقدمة إقتصادياً وممارستها كل أنواع الضغط لتعويق التنمية فى الدول النامية . وهذه النقطة عالجها الباحثون عند حديثهم عن البيئة الاجتماعية والإقتصادية الدولية كإطار عالمى للتنمية داخل الدول النامية ، وهو ما يطلق عليه البعض مصطلح النسق العالمى The World System فالمزايى الهائلة التى حصلت عليها الدول الغربية عند دخولها فى مجال التنمية خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، والمزايى التى حصلت عليها وتستمع بها الآن - إقتصادياً وتكنولوجياً وطعياً وبيشياً وعسكرياً ... فى ضوء إستحوازاها وتحكمها فى الموارد ورأس والتقدم العلمى والتكنولوجيا .. مكنها من ممارسة الضغط وزودها بقدرات تنافسية قوية ، الأمر الذى يجعل تحديث المجتمعات النامية أمراً صعباً ومسوجباً للدخول فى الكثير من المشاكل والأزمات . فتحديث هذه المجتمعات الأخيرة يعنى إستقلالها عن الغرب إقتصادياً ، كما يعنى حرمان الغرب من سوق واسع لمنتجاتها كما يعنى دخولها فى منافسة مع الغرب فى الأسواق العالمية ، ويعنى إعادة النظر فى تصدير المواد الخام للدول الغربية بنفس المقادير ونفس الشروط السابقة لتمكنها من عمليات التصنيع ... الخ .

وكما يشير « لوير » فإن تحديث المجتمعات النامية المعاصرة لا يتحقق كوظيفة لإتخاذ قرارات وطنية وعمليات تحديث داخل هذه الدول نفسها فحسب ، ولكنه يحدث فى إطار سياق عالمى International context محكوم بالعديد من المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأيدىولوجية . ويشير « هانز سنجر » H. Singer فى مقال له بعنوان « توزيع العائد بين الدول المقترضة والدول المستثمرة » إلى أن معدلات التجارة العالمية Terms of trade تسير فى غير صالح الدول النامية بوصفها دولاً مصدرة للمواد الخام فى غالب الأحيان . وتحتل التجارة الخارجية أهمية إستراتيجية للدول النامية لأن متوسط دخول أبنائها منخفضة ، ولهذا فإن التقلبات الحادة فى معدلات وشروط التجارة الخارجية - سواء فى حجمها أو فى قيمتها . تضع عقبات أمام تحديث أو معدل وسرعة التحديث داخل هذه الدول . والدول النامية كما سبق القول غير قادرة على الدخول فى منافسة فى الأسواق العالمية العريقة بسبب رخص الصناعات المنافسة التى تملكها الدول المتقدمة صناعياً . يضاف إلى هذا أن أغلب الدول النامية تعتمد على إقتصاد الكفاف وبالتالي فإنها تعتمد على هامش الدخل Margin of Income الناجم عن التجارة الخارجية كمصدر أساسى للتراكم الرأسمالى ، الذى يعد بدوره المصدر الأساسى للإستثمارات التنموية داخلها (٢٨) .

وإذا كانت الدول النامية فى أمس الحاجة إلى توازنات فى التجارة الخارجية تتجه لصالحها (وهذا ما لا يحدث عادة إلا لظروف طارئة كما حدث فى أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ بين الدول العربية وإسرائيل) ، فالواقع إستثمارات الدول المتقدمة صناعياً داخل الدول النامية ، حوت أغلب هذه الدول الأخيرة إلى دول مصدرة للطعام والمواد الأولية للدول المتقدمة صناعياً ، الأمر الذى يضر بإقتصاديات ومصادر تمويل التنمية فى الدول النامية لإعتمادها الأساسى على تصدير سلعة أو أكثر من السلع الأولية ، الأمر الذى تتجه معه معدلات التبادل العالمية فى غير صالح الدول المصدرة لها . والعكس صحيح فأسعار المنتجات المصنعة (التى تزداد جودتها وتقل تكلفتها داخل الدول المتقدمة صناعياً نتيجة الأخذ بأساليب علمية وتكنولوجية تتقدم يوماً بعد يوم) تزداد يوماً بعد يوم مما يمثل أعباء جديدة ومتزايدة على كاهل الدول النامية وهذا يعنى أن الدول المتقدمة صناعياً تحصل على كل المميزات كمستهلكين (للطعام والمواد الأولية) وكمنتجين (للصناعات الثقيلة والوسيلة والإستهلاكية) . والعكس يحدث للدول النامية حيث تخسر مرتين كمستهلكين وكمنتجين (٢٩) .

ثالثاً: ويطرح « لوير » المشكلة الثالثة فى شكل سؤال على النحو التالى : « هل

تكنولوجيا التحديث على مستوى العالم ككل أمر ممكن ؟ ويذهب الباحثين إلى أن مواد الكرة الأرضية كافية لرفع مستوى سكان العالم كله إلى مستويات المعيشة التي يتمتع بها إنسان العالم الغربي المتقدم صناعياً ويتبنا الباحث المذكور بإحتمال إنخفاض المستويات المعيشية في كل دول العالم خلال الفترة الزمنية القادمة ، ويذهب إلى أن هذا التنبؤ ليس رجباً بالغيب ، ولكنه يعتمد على نماذج تقديرية لحسابات الإحتمالات ولتقديرات الحاسبات الآلية ، نتيجة لحساب العلاقة بين عدة متغيرات إستراتيجية مثل سكان العالم ونسب نموهم وحجم الموارد الطبيعية ومشكلات التلوث والحروب وحجم الإنفاق العسكري العالمي ورأس المال وإنتاج الطعام . وقديماً كانت هناك تحذيرات من جانب بعض العلماء المتشائمين (مثل مالتوس) بصدد مشكلة العلاقة بين السكان والموارد الإقتصادية ، غير أن ظهور تكنولوجيا ومصادر غير متوقعة أفسد هذه التوقعات . ويشير أغلب المحللين الإقتصاديين والإجتماعيين المعاصرين إلى أنه إذا لم تتقدم التكنولوجيا بسرعة داخل الدول النامية ، بحيث يصبح في إمكانها نقلها وإستيعابها والإستفادة منها في رفع متوسطات دخول أفرادها وإشباع قدر من تطلعاتهم على الأقل في حدها الأدنى ، فإن الموقف العالمي سوف يكون متفجراً (٣٠) . وينذر بأزمات كساد عالمي وبطالة داخل الدول المتقدمة صناعياً وبالتالي إنخفاض معدلات التنمية ومتوسطات الدخل داخلها ، هذا إلى جانب مشكلات الصراع والتطرف والحروب .

ونستطيع القول بأنه إذا كانت هناك مجموعة من الشروط الداخلية والخارجية الضرورية لتحقيق التحديث داخل الدول النامية ، فإنه على هذه الدول أن تعالج العديد من المشكلات الخطيرة من أجل نجاحها في تجربة التنمية وتحقيق أهدافها . ويذهب « لوير » بوصفه باحثاً غريباً إلى أن السلام في المستقبل مرهون بمدى قدرة الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية على تفهم الموقف صناعياً لتحمل مسئوليتها إزاء تنمية الدول الفقيرة والنامية . والواقع أن طبيعة هذه المسئولية ليست على درجة كبيرة من الوضوح ، كما أن الدول المتقدمة صناعياً ليست صادقة النية في هذا الصدد . ولعل هذا سبب فشل العديد من المؤتمرات التي تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً تحت عدة مسميات مثل ، الشمال والجنوب ، أو الشرق والغرب - على أن المستقبل ينذر بالخطر والمشكلات والفتن إذا إستمرت الدول المتقدمة صناعياً في تبني نفس الإتجاهات القديمة إزاء الدول الفقيرة والنامية ، تلك الإتجاهات التي تتمثل في الأقوال المستهلكة التالية »

تستطيع أى دولة أن تحدث نفسها إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً إن هى أرادت وإذا كانت مستعدة للعمل من أجل هذا الهدف ، وإن المشكلات الأساسية فى الدول النامية ، داخلية ، إجتماعية وسيكولوجية .. وهذا يعنى تجاهل الأبعاد والظروف الدولية الضاغطة وسوء نية الدول المتقدمة صناعياً الأمر الذى ينذر بالخطر حتى على مستقبل الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية داخل هذه الدول ذاتها .

يكشف إستعراض الأعمال العلمية فى مجال علم الإجتماع على مدى السنوات العشرين الأخيرة عن إهتمام واضح بقضية التنمية الإجتماعية للمجتمعات النامية (أو ما أطلق عليها مجتمعات العالم الثالث) - بما يحمله هذا الإسم من مضامين أيديولوجية - أو المجتمعات الفقيرة أو تحت مستوى النمو أو المتخلفة أو المستنزفة ... الخ) . يرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها فشل التحليلات الإقتصادية الخالصة فى تشخيص حالة التخلف التى تعاني منها المجتمعات النامية ، وبالتالي فشل المدخل الإقتصادى وحده فى مواجهة مشكلات تلك المجتمعات وجوانب التخلف المعقدة والمتشابكة داخلها . يضاف إلى هذا سقوط تلك الفكرة التى تنادى بالقضاء على جوانب التخلف فى الدول النامية عن طريق نقل نماذج تنموية جاهزة Read made development models من تلك التى بلغت درجة عالية من التقدم الإقتصادى والتكنولوجى إلى الدول النامية وتنبثق هذه الدعوة عن بعض التصورات والمفاهيم التى سادت فترة من الزمن داخل بعض قطاعات العلوم الإجتماعية مثل مفهوم الإنسان الإقتصادى Economic man - ومفهوم النفعية Utilitarianism ومفهوم البراجماتية Pragmatism والمشكلات والتطلعات والوافع وبالتالي وحدة أساليب إشباعها . كذلك فإن الدعوة إلى نقل نماذج ثبت نجاحها فى بعض الدول إلى دول أخرى ، تعتمد على أن النماذج التى نجحت فى مكان ما لا بد وأن تنجح بالضرورة فى مكان آخر إستناداً إلى المفاهيم السابقة . وإذا كان سر النقلة الإقتصادية والإجتماعية الهائلة فى المجتمعات الغربية هو التصنيع بكل أشكاله وصوره إستناداً إلى الأخذ بنتائج العلوم النظرية والتطبيقية ، فإن هذا هو المدخل إلى مواجهة مشكلات المجتمعات النامية . فالتصنيع يؤثر على كل المتغيرات الأخرى فى الموقف الإنمائى كالتحضر والتخصص وتقسيم العمل والتعليم والقيم والدخل القومى والفردى والتنظيمات البيروقراطية وحجم الأسرة وبناء الشخصية ووافع العمل والتطلعات وبناء الجماعات ونسق الأدوار والمراكز ، وعلى مفاهيم الكفاية بجميع أشكالها الإجتماعية والنفسية إلى جانب الكفاية الإنتاجية وأشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ... الخ .

ويمكن القول إن إرتباط علم الاجتماع بقضايا التغير أو التعبير الإجتماعى للواقع الإجتماعى إرتباط قديم يمتد إلى جنود ومصادر علم الاجتماع فى العالم الغربى ، أو بالأحرى إلى الأصول الفكرية الممهدة لظهور هذا العلم فى أوربا ، وبالتحديد إلى عصر الإستنارة حيث ظهرت بعض الدعوات من جانب بعض المفكرين مثل « مونتيسكيو » و « روسو » إلى إعادة صياغة أساسيات الحياة الإجتماعية داخل المجتمع الأوروبى تحقيقاً لأهداف أيديولوجية محددة . وتتضمن هذه الأساسيات العلاقات والجماعات والسلطات والقوى الإجتماعية ونماذج التفكير . وصدرت فى هذا العصر دعوة إلى العقلانية أو تحقيق الرشد Rationalism فى كل جوانب الحياة الإجتماعية ، وقد صدرت هذه الحركة الفكرية فى عصر الإستنارة عن صراع القوى الإجتماعية على ساحة المجتمع الأوروبى حيث إتجهت بعض القوى إلى الصعود وإتجهت أخرى إلى الهبوط على سلم التقييم الإجتماعى وبناء القوة وصراع المصالح . وبعد حدوث التحولات الإجتماعية فى أوربا ، ظهر در فعل متناقض إزاء دعوى عصر الإستنارة ، حاول أنصار الإتجاه الأول دعم الأوضاع المتحولة وتثبيتها من خلال تحويل النسق الإجتماعى إلى نسق للتوازن قائم على الأفكار تتساند داخله النظم ويصبح التمايز الإجتماعى بين البشر ضرورة ووضعاً طبيعياً لا يمكن المساس به لأنه يمتد إلى صميم الفطرة ويعد ضرورة من ضرورات قيام المجتمع نفسه . وقد غالى بعض الباحثين فى هذا الإتجاه إلى درجة تألية المجتمع وإرجاع مفاهيم القداسة والعبودية والآلهية والتحليل والتحرير إلى مقولات إجتماعية (ويتضح هذا بشكل واضح فى آراء أميل دوركيم كما عبر عنها فى دراسته الشهيرة بعنوان الصور الأولية للحياة الدينية) .

أما الإتجاه الثانى فهو الذى أطلق عليه إسم الإتجاه الراديكالى الذى تصور - خطأ - أن هناك قوانين معينة للحركة التاريخية للمجتمعات ، وإن هذه القوانين لها من العمومية ما يتجاوز نسبية الزمان والمكان . وقد أخطأ هذا الإتجاه عندما بنى فهمه للمجتمع بعلاقاته ونظمه وبنائه على الأساس المادى وحده ، كما أخطأ كذلك عندما رفض منطق التوازن والثبات والمادية - وهو المنطق الأوسطى ، وإستبداله بمنطق لا يعترف إلا بالصراع والتناقض والتغير وهو المنطق الجدلى ، وفى ظل هذا المنطق تختفى المطلقات والثوابت والتوازن الأمر الذى يستحيل بدوره تفسير الوجود الإجتماعى حتى فى أبسط صورته وأشكاله .

وقد إرتبطت أغلب نظريات علم الاجتماع الغربى - كما يذكر « إرفين زايكلين » I. Zietlin فى دراسته النقدية الهامة بعنوان « الأيديولوجيا وتطور النظرية فى علم

الإجتماع (٣١) ، بمحاولة الوقوف فى وجهة الإتجاهات المادية الجدلية بشكل عام والشبح الماركسى الذى يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الغربى ينظمه وتراثه وإستقراره وبنائه وتوزيع القوى داخله وعقائده وقيمه ومستقبله بشكل خاص . ومن هنا نجد أن رواد علم الإجتماع لجأوا إلى تصورات ومفاهيم كالوضعية Positivism ، والدارونية Darwinism والوظيفية Functionalism والسوسيولوجزم Sociologism للدفاع عن واقع المجتمع الغربى ببنائه ونظمه وطبقاته وقيمه ومعتقداته ، ومن أجل مواجهة مشكلاته التى قد تؤدى بتفاقمها إلى تغيرات فى عكس الإتجاه الذى يدافعون عنه .

وهذا يعنى أن قضية التنمية الإجتماعية - بوصفها ترتبط بالتغير الإجتماعى أو التغير المخطط من أجل تحقيق غايات مرغوبة يحددها نسق المعتقدات والقيم وثقافة المجتمع ، ترتبط بجنور علم الإجتماع . غير أن هذه القضية لم تحظ بدراسات واقعية منظرة من أجل الوصول إلى محددات نظرية أو تعميمات أمبيريقية فيما يتعلق بالعوامل وأوزان كل منها والأساليب والإستراتيجيات والنماذج ومختلف الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والنفسية والبيئية والتاريخية والعقائدية والقيمية ... لقضية التنمية ، والدور الذى تلعبه العلاقات الدولية سواء بشكلها التاريخى أو المعاصر فى دعم أو تعويق عمليات التنمية فى الدول النامية ، من خلال توظيف متغيرات إستراتيجية فى هذا الصدد - كالقروض ونقل الخبرات ونقل التكنولوجيا ورأس المال والمنح وصفقات الأسلحة ... الخ . وقد إكتفى علم الإجتماعى الغربى بدراسة واقع المجتمعات الغربية (ظاهرة التمركز حول الذات لدى شعوب Ethnocentrism) ودعم نظمها ومحاولة مواجهة مشكلاتها ولو على حساب المستعمرات وشعوبها . ومع تزايد حركات التحرر الوطنى والتخلص من الإستعمار الغربى وحصول دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على الإستقلال السياسى - بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص - أدرك المسئولون والمفكرون فى هذه الدول أن هذا التحرر والإستقلال السياسى سوف يظل فاقد المضمون ما لم يدعمه إستقلال وتحرر إقتصادى وإجتماعى ونفسى وقيمى وفكرى مماثل ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال برامج مخططة للتنمية الطموحة من أجل إعادة صياغة الواقع الإقتصادى والإجتماعى (النفسى والتعليمى والصحى والبيئى ...) لهذه المجتمعات وإرساء دعائم البنية الأساسية Infra-structure تحقيقاً للإنتلاق فى مجالات الإنتاج والخدمات والتصدير ، وكسر حلقات الفقر الخبيثة التى تحدث عنها « رانجر تركس R. Nurks .

ومن هنا بدأت موجة دراسات التنمية فى البلاد المتخلفة والنامية سواء الدراسات

كما أنها لم تكن تسير في دائرة إحتكارات عالمية وتعتمد على سوق دولية تسير الموضوعية التي تستهدف الفهم العلمي الواقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل مواجهة هذه العوامل ، أو الدراسات المفرضة التي إنطلقت من هيئات ووكالات أوربية وأمريكية بهدف تكريس التخلف والإستغلال والإستنزاف لثروات تلك الدول . وإنطلقت حركة دراسات التنمية سواء من جانب باحثين ينتمون إلى الدول النامية ذاتها مثل « رالف بيريز R. Peries و « درجنا نندسنها D. Sinha و « دوبي Dube و « دواركيناث Dwarakinath و « شاوردهاري Shawdhari والكثير من الباحثين في الهند وأمريكا اللاتينية « فرانك » مثلا والدول العربية (٣٢) ... الخ ، أو من جانب باحثين ينتمون إلى العالم الغربي مثل « مارشال كينارد M. Ctinard و « تومشيراد T. Sherad و « باتن Batten و « أروين ساندز E. Sanders و « وارين بنس W. Bennis و « روبرت تشن R. Chin و « كنث بن N. Benne وغيرهم من الباحثين في أوربا وأمريكا والإتحاد السوفيتي (٣٣) .

ملاحظات نقدية حول دراسات التنمية الإجتماعية:

يستطيع الدارس الناقد لهذه الدراسات أن يطلها ويقومها من حيث مدى صلاحيتها لتفسير عوامل التخلف في مجتمعاتنا ، والإسهام في مواجهة مشكلاتها في إطار الظروف المحلية والدولية المعاصرة . وقد خلصت من إستعراض بعض الدراسات التي درأت حول التنمية الإجتماعية في الدول النامية سواء على المستوى العالمي أو الغربي أو المحلي ، إلى بعض الملاحظات أجزأها فيما يلي :

أولاً:

التباين الكبير من حيث الخلفيات العقائدية أو الأيديولوجية الموجهة للدراسة ، ذلك لأن بعض الباحثين ينطلقون من الأيديولوجية الليبرالية الغربية التي تركز على مفاهيم التوازن والبناء القيمي والحفاظ على النسق والتكيف والتكامل وميكانزمات إستعادة قوى الإستقرار والقوى الأخلاقية ، بينما ينطلق بعض الباحثين من الأيديولوجية المادية الجدلية التي تركز على علاقات القوى ، خاصة قوى وعلاقات الإنتاج والصراع بكل أشكاله خاصة الطبقي ويؤكدون أهمية المنهج الجدلي ، والتحول الراديكالية في المجتمع . ويتبنى أغلب الباحثين هذه الخلفيات الأيديولوجية بشكل مسبق دون مراعاة لواقع المجتمعات النامية - كل مجتمع على حدة . تلك المجتمعات التي تشكل الميدان الرئيسي الذي يرسمون له خطوط إنمائه وتطويره .

ثانياً:

الكثير من هذه الدراسات خاصة التي أجراها باحثون غربيون أو يدورون في فلك الغرب تجاهلت - سواء بقصد أو بغير قصد - الأبعاد التاريخية لقضايا التخلف والتنمية ، وهي الأبعاد التي تسهم في فهم وتشخيص الواقع المتخلف للكثير من المجتمعات النامية ، والوقوف على العوامل التي صاغت هذا الواقع المعاصر بنائياً ووظيفياً . يتستر أنصار تجاهل البعد التاريخي تحت دعاوى العلمية والمنهجية والأمبيريقية والقول بأن النسق الإجتماعي نسق طبيعي Natural-system كما يتسترون تحت دعاوى وحدة المنهج بين العلوم المختلفة الطبيعية والإجتماعية ، وتطبيق ما يطلق عليه « ريت ملز » C.R. Mills الأمبيريقية المجردة Abstract empericism (٣٤) ويلاحظ غلبة هذا الإتجاه على الكثير من دراسات التنمية .

ثالثاً:

إنطلاق أغلب الدراسات عما يطلق عليه « ألفين جولدنر » A.Gouldener الفروض الضمنية Domain assumptions - فالكثير من الدراسات التي يجريها علماء ينتمون إلى العالم الثالث تتم من خلال مؤسسات وتنظيمات معينة بعضها ذات طابع إقتصادي وبعضها ذات طابع سياسي وبعضها ذات طابع ديني . ومن الطبيعي أن تحاول هذه المؤسسات توظيف هذه الأبحاث في خدمة مصالحها وليس في خدمة الدول النامية . وأحياناً يكون هذا التوظيف في غير صالح الدول النامية - ولا ننسى أن الدوائر الإستعمارية ودوائر المخابرات في الغرب وظفت وما تزال الكثير من الدراسات الإجتماعية في غير صالح هذه الدول .

رابعاً:

ينقسم الدارسون لقضايا التنمية داخل الدول النامية إلى عدة مدارس فالبعض ينتمي إلى المدرسة الليبرالية الغربية سواء بحكم الدراسة فيها أو الإعجاب بها ، والبعض ينتمي إلى المدرسة الماركسية سواء بحكم الدراسة فيها أو الإعجاب بها . وبعض الباحثين يحاول الفكك من أسرهاتين التجريبتين سواء الغربية أو الشرقية ويحاول تحقيق الموضوعية في دراسة واقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل تطويرها ... بعيداً عن رأى إنتماء إيديولوجي (*) . وهناك بعض الدارسين الذين يركزون على التفسيرات الدينية للتخلف والنمو والتطور والتقدم ، وذلك من خلال إبراز الدور الذي تلعبه المعتقدات والقيم والشعائر والسلوك الديني في تنمية المجتمعات . ومن الطبيعي أن هناك من الدارسين من يحاول ربط الدين بالتخلف الإجتماعي والإقتصادي (الماركسيون وبعض

الوجوديين وبعض علماء الاجتماع) .

وهناك من يربط الدين بالتقدم والنمو - وعلى الرغم من قدم هذا الإتجاه إلا أنه يرتبط فى الفكر السوسيولوجى المعاصر بالعالم الألمانى ماكس فيبر M. Weber .

خامسا :

هناك مشكلة ملاحظة لدى الكثير من الدراسات وهى عدم وضوح إطار نظرى قادر على التفسير الموضوعى لظواهر التخلف وتحديد ومنطلقات التنمية ومحركاتها فى الدول النامية ، وترجع هذه المشكلة فى جانب منها إلى طبيعة الدول النامية ذاتها ، وترجع فى جانب آخر إلى ندرة الدراسات عبر الثقافة Cross cultural والدراسات المقارنة comparative studies تنبثق عن مشروعات كبرى للدراسة ويتم من خلال تنظيمات علمية تقوم على جهود جماعية تعاونية بين الدول النامية . أما بالنسبة للجانب الخاص بالدول النامية فإننا نجد أن هذه الدول تتسم بإنعدام التجانس سواء على المستوى الجغرافى والقارى أو على مستوى العمق الحضارى والتاريخى ، أو على مستوى التعرض للإستعمار ، أو على مستوى البناء الديموجرافى ، أو على المستوى الثقافى والعقائدى ، أو على المستوى اللغوى .. إلخ . فالدول النامية تقع فى قارات متعددة وفى مناطق مناخية وتضاريسية متباينة ، وبعضها له حضارات قديمة وبعضها دول حديثة نسبيا ، وأغلبها تعرض للإستعمار الأوروبى ، لكن بعضها لم يتعرض بنفس الشكل (تركيا مثلا) - وبعض الدول المستعمرة ظل على تخلفه وبعضها أحرز تقدما كبيرا (كندا مثلا)- وتختلف الدول النامية من حيث وجود مشكلة سكانية ومن حيث طبيعة هذه المشكلة (نسبة السكان للموارد ومعدلات نموهم وخصائص السكان المختلفة وأسلوب توزيعهم المكانى وكثافتهم فى المدن والقرى .. إلخ) ونستطيع القول أن الخاصية المشتركة التى تجمع الدول النامية هى تخلفها بالمعايير الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية بالمقارنة بالمجتمع الأوروبى خلال فترة ما بعد الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر ، وأنها أخذت بسياسة التخطيط للتنمية بعد حصولها على الإستقلال السياسى تحقيقا للإستقلال الإقتصادى والإجتماعى الفعلى كما أخذت تتحد تحت مسميات مختلفة فى المحافل الدولية لمواجهة الضغوط المفروضة وهناك سمات مشتركة يمكن من خلالها إقامة علم لدراسة هذه البلاد ولكن هذه التباينات الإقتصادية والحضارية والسياسية والإجتماعية والجغرافية والحضارية والسياسية والإجتماعية والجغرافية ، والتباين فى البناءات التنظيمية والطبقية والقيمية والعقائدية والإختلاف فى العمق الحضارى أو الأبعاد التاريخية للبناءات الثقافية) وبالتالي فى عمق الضوابط والقيود والإلتزامات

(السوسيوتاريخية) .. كل هذا حال دون الوصول إلى أطر نظرية مفسرة للتخلف والتنمية داخل هذه الدول ، وإن كان هذا التباين لا يجعل من هذه النظرية أمراً مستحيلاً ، ولكن يتطلب قدراً من التعاون في تبني مشروعات بحوث مقارنة عبر أنماط محددة ممثلة لهذه الفئات (الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية) وهذا يعنى ضرورة الأخذ بفكرة تنميط الدول النامية Tgpology بحيث يكون التعميم على مستوى النمط ، وفي مرحلة أكثر تقدماً من الأبحاث يمكن التعميم على مستوى الدول النامية عموماً ، وذلك بالنسبة لما هو مشترك وعام . وهناك الكثير من الدراسات المقارنة تمت بالفعل على مستوى الدول الأوروبية والأمريكية مثل دراسة "فلورنس كلوهون" F. Klockhon للقيم ، حيث حددت هذه الباحثة الأمريكية مجموعة أساسية من المشكلات الإنسانية العامة التي تحاول كافة المجتمعات مواجهتها وإتخاذ موقف قيمي إزاءها مثل علاقة الإنسان بالجماعة وبالزمن ... إلخ ، ثم قامت بدراسة موقف خمسة مجتمعات أمريكية تجاه هذه المتغيرات القيمية (٣٧) ، كذلك فقد تمت عدة مسوح للقيم الاجتماعية على مستوى مقارن بين عدة دول ، مثال ذلك ماقامت به إحدى الهيئات الاجتماعية من دراسة مقارنة للقيم المتعلقة بتربية الأطفال في أربع دول سنة ١٩٥٨ (٣٨) وقد كانت هذه الدول هي إستراليا والدانيمارك واليابان وهولندا وحاولت الدراسة التعرف على تفصيلات أبناء الطبقات العليا والوسطى والدنيا في مجال القيم التربوية ، وقد ركز البحث على مجموعة من القيم وهي الطموح وطاعة الوالدين والإستمتاع بالحياة والأمانة والنوق والثقة بالله . وهناك محاولات بذلت في هذا الصدد لدراسة موضوعات محددة دراسة مقارنة داخل مجتمعات نامية مختلفة ، بعضها قام بها علماء أفراد ، وبعضها أجرى من خلال تنظيمات مثل تنظيمات وهيئات الأمم المتحدة ، ويمكننا أن نعطي أمثلة على هذه المحاولات ، دراسة "أثر الاتصال على التنمية الريفية" في كل من الهند وكوستاريكا) . والتي قام بها كل من "أفريت روجرز" E. Rogers و "بروديتوروي" P.Roy و "وازانين" Waisanen تحت إشراف اليونسكو سنة ١٩٦٩ (٣٩) . ويمكن القول أن هذه الدراسات ما تزال تفتقد إلى المنهجية السليمة وإلى التنسيق وإلى مشروع متكامل تجرى في إطاره بحيث تؤدي في النهاية إلى مايمكن أن نطلق عليه إطار نظري محقق إمبيريقيا يمكن أن يفسر في ضوءه قضايا التخلف والتنمية في دول العالم النامي - وقد أكد "برت هوزلتز" B. Hoseletz أن ضرورة التوصل إلى نظرية في العلوم الاجتماعية والتغير الثقافي ، غير أنه يلاحظ أنه من الصعب التوصل إلى مثل هذه النظرية ، وكل مايمكن عمله هو وضع نماذج لأنماط التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث داخل إطار النسق الاجتماعي -

وهو يشير إلى أن التسرع فى وضع نظرية عامة تحدد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى سوف توقعنا فى نفس المتاهات التى وقع فيها أولئك الذين حاولوا وضع نظرية عامة فى التاريخ تبين مساراته وإتجاهاته ومراحله (٤٠) .

سادسا :

تأثرت إتجاهات الدراسة ونسق التفسير والتحليل عند تناول التنمية داخل المجتمعات النامية بالاصول الاكاديمية لكل باحث لدرجة وقوع البعض فى أزمة الحتميات Determinism . فقد عالج الاقتصاديون قضية التنمية من منظور إقتصادى أحادى البعد ، وعالجها المشتغلون بالعلوم السياسية من منظور سياسى وعالجها بعض الجغرافيين من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية ، وعالجها بعض التربويين من منظور تربوى ، وعالجها بعض المشتغلين بالأدارة من منظور إدارى .. إلخ .

ولكن هناك من الدارسين من حاول تحقيق التكامل فى أسلوب المعالجة - وهؤلاء انقسموا إلى قسمين فقد جاءت محاولة البعض محاولة توفيقية ، وجاءت محاولة البعض لآخر محاولة تليفقية لا تفعل أكثر من الجمع بين كل التفسيرات المطروحة ووضعها بجوار بعضها البعض دون إبراز أساليب تفاعل العوامل وتساندها الوظيفى (*) ، ويرجع هذا التباين فى المنطلقات الاكاديمية إلى تعدد الأصول العلمية والبحثية

(*) برزت العديد من المفاهيم التى يختلف الباحثون فى تحديد مضامينها مثل :

Community development - Community organization - social development - societal development - Economic development, political development, political modernization - social modernization - cultural modernization - Overall development ... etc .

يذهب "مونت بالمر" M. Polmer فى دراسته عن أزمة التنمية السياسية إلى أن هناك خلافا كبيرا بين الدارسين حول تحديد مفهوم التنمية - وهناك شبه إتفاق على أنها تمثل الأمل أو إمكانية أن تتغير مستويات المعيشة داخل الدول الفقيرة فى الأطراف لتصل إلى مستوى الدول الفنية المتقدمة - وبعبدا عن هذه الجملة الهلامية الفضفاضة لا يوجد إتفاق على تحديد مفهوم التنمية بشكل رقيق .

Palimer : The dilemmas of political development - p.1.

لمفهوم التنمية (٤١) فهناك تاريخ لتناول هذا المفهوم داخل أجهزة الأمم المتحدة من جهة ، وداخل الدوائر الاستعمارية البريطانية من جهة أخرى ، ولدى حكومات كل دولة من جهة ثالثة ، ولدى كل تخصص علمي على حده من جهة رابعة ولدى التنظيمات والمعاهد الإقليمية أو القطرية من جهة خامسة ، ولدى العلماء الأفراد بشكل إجهادي من جهة سادسة .. ومن الطبيعي أن تختلف المسميات وقد عرضت للكثير من هذه الأصول بشكل مفصل في أعمالى العلمية السابقة ونكتفى هنا بمجرد الإشارة (٤٢) .

سابعاً:

الخلاف الواضح بين الباحثين من حيث تحديد مؤشرات ومعايير التخلف والتقدم فإذا كان هناك شبه إ اتفاق على تحديد معايير التقدم الاقتصادى والتحديث التكنولوجى والتنمية الصحية والإدارية (نمو الصناعة وبناء الهياكل الأساسية وإرتفاع الدخل القومى ومعدلات الدخل الفردى فى المتوسط وأساليب التوزيع) (وان كان هناك خلاف على مضامين هذه الأساليب) وتزايد سيطرة الإنسان على البيئة الجغرافية والطبيعية ، وتكامل عوامل الإنتاج ، وتوافر الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة ، والأخذ بمفاهيم الكفاية الإنتاجية والاجتماعية والنفسية ، وتطبيق الأساليب الرشيدة داخل التنظيمات والقضاء على أمراض البيروقراطية ، وتحسين المستويات الصحية ، وتخفيض نسبة الوفيات - خاصة بالنسبة للأطفال - ومواجهة الأمراض الوبائية والمتوطنة ، وتحسين توقعات الحياة ، وتطبيق نظم حديثة فى الإدارة (الإدارة بالأهداف .. تطبيق العلاقات الإنسانية - تحسين أساليب الإشراف - توصيف المهن - تطبيق نظم متقدمة للاختيار والتوجيه التعليمى والمهنى) توسيع قاعدة المشاركة فى إتخاذ القرارات ، وبناء القرار على أسس علمية رشيدة .. أقول أنه إذا كان هناك إ اتفاق بين الدارسين على معايير

التخلف والتقدم فى هذه المجالات ، فإن التنمية الاجتماعية الشاملة تتضمن جوانب سياسية وإجتماعية وقيمية وعقائدية وثقافية .. مختلف على تحديد معايير التقدم والتخلف بشأنها إختلافات واسعة بين الدول والباحثين والهيئات الدولية والأقليمية والمحلية .. فهناك خلاف حول تحديد مضمون التحديث السياسى (٤٣) بين الإتجاهات الليبرالية الغربية التى تقوم على الديمقراطية والمشاركة السياسية (من خلال نظم الديمقراطية النيابية (إنجلترا) وحكومة الجمعية النيابية (سويسرا) والنظام الرئاسى (الولايات المتحدة) وبين التى تصفها النظم الدستورية بأنها دكتاتورية مثل النازية والفاشية والنظم الماركسية المطبقة فى شرق أوروبا والصين والاتحاد السوفيتى (٤٤) ، وهناك النظم المختلطة والنظم التى تسيّند إلى الدين (*)

وتلك التى تستند إلى الأعراف والتقاليد .. إلخ . ويظهر الخلاف فى مجال التحديث السياسى (٤٥) - من حيث تحديد معايير التقدم والتخلف - عند مناقشة مفاهيم القوة Power والأغتراب Atienation والمشاركة Participation والأحزاب Parties اللامبالاه Apathy وبعض صور السلوك الانفصالى Dissociative B. ومجتمعات الجموع Mass societies والصفوات Elites ومفاهيم العدل والحق والمساواة ... فكل نظام سياسى يختلف فى تفسيره لهذه المفاهيم والتصورات الأمر الذى يثير قضية النسبية والاجتهادية والتاريخية .. ويكفى أن نرجع إلى دراسات "لورى" R. Lowry و "جالبريث" Galbraith و "كيوبر" Kuber و "داهل" R. Dahl و "رسمان" D. Ress و "ملز" C.R. Mills و "ألسن" M Olsen وغيرهم حتى نلمح التناقض والصراع حول تحديد مفاهيم ومضامين وعمليات التنمية السياسية . ونفس الشئ ينطبق عندما تنتقل إلى مجالات التنمية القيمية والثقافية والتربوية والأسرية والشبابية - وإذا تساطنا عن منطلقات التنمية وأهدافها نجد أن هناك خلافا كبيرا بين دارسى التنمية الاجتماعية .

(*) يبرز أهمية الدين الإسلامى من حيث التحديد الواضح للنظم ومعايير التقدم والتخلف فى كل المجالات من حقيقة أن الشريعة الإسلامية ليست خاضعة لخصائص النظم الوضعية فهى تمثل مطلقات لصورها عن الخالق سبحانه وتعالى من جهة وتتسع لتضمن كل المتغيرات فى جميع المجتمعات والعصور وتأسيسها على دعائم قيمية وأخلاقية تتفق مع الفطرة الإنسانية .

فهناك على سبيل المثال من يربطون التنمية والتحديث الاجتماعي بنقل وتبنى النماذج الاقتصادية والسلوكية والقيمية والسياسية والتربوية والتكنولوجية والممارسات السائدة في العالم الغربي وهو ما يطلق عليه مصطلح "التغريب أو الصياغة الغربية للمجتمعات النامية" Westernization "ايزنشتادت" Eisenstadt ، "ابتر" Apter و "مونت بالمر" M. Palmer (*) وهناك بعض الباحثين يربطون حركة التنمية بتبنى النماذج الاقتصادية والسلوكية الاجتماعية السائدة في الدول الماركسية (إلغاء الملكية الخاصة ودعم الصراع الطبقي وسيادة دكتاتورية البروليتاريا .. إلخ) ومن المؤسف أن هذا الصراع والتناقض في مجال تحديد معايير التقدم الاجتماعي أو تحديث النماذج والقيم والسلوكيات والأهداف النهائية لحركة التنمية ، قد انعكس على دراسات واتجاهات الباحثين العرب . وهناك خلاف كبير حول تحديد معيير التقدم والتخلف - وعلى سبيل المثال فأى نماذج الأسرة الأكثر دعماً للتنمية من حيث تحقيق أهدافها ؟ هل الشكل الغربي أو فكرة الكوميونات الريفية أو الحضرية كما تطبق في الصين أم الأسرة الممتدة أم الأسرة الصغيرة (النواة) - وأى الضوابط الأسرية أكثر دعماً للتنمية - الضوابط اللبرالية أم الضوابط الدينية ؟ .. إلخ . وهناك نفس القدر من الخلاف حول تحديد المعايير إذا انتقلنا إلى مجال الملكية ، فأى أشكال الملكية أكثر دعماً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي - الملكية الفردية المطلقة (كما كان في التجربة اللبرالية الغربية خلال القرن الماضي) أم المقيدة أم الجماعية أم التعاونية أم النموذج الذي يحقق التوازن بين هذ الأشكال جميعها ؟ - يدرك المستعرض للدراسات أن هناك خلافاً كبيراً حول تحديد معايير التقدم والتخلف .

(*) يؤكد "مونت بالمر" الأهمية الاستراتيجية للنظام كمحرك للتنمية الشاملة - فهذا النظام مسئول عن ضبط سلوك أعضاء المجتمع وتنظيمهم بشكل فعال ، وهو مسئول عن تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية بشكل فعال - وللتعبئة بعدان - البعد السلوكي والدافعي والبعد التنظيمي ، وهو ...

ثامناً:

يسرف بعض الدارسين للتنمية فى الاعتماد على الأبعاد التاريخية كأبعاد وحيدة لتشخيص جوانب التخلف بكل أشكاله فى البلاد النامية (٤٦) (وذلك من خلال الرجوع للإستعمار والعلاقات

الدولية فى القرون الماضية والتشويه المفروض على هذه الدول إقتصاديا وإجتماعيا وتربويا وإيكولوجيا وهو ما اطلق عليه الثنائيات Dualism المفروضة) وعلى عكس الإتجاه الأمبيريقى المجرد فإن هؤلاء المحللين لايهتمون بالدراسات لواقعية المقارنة والمعاصرة . ولعل هذا هو ما يجعلهم يعجزون عن الإجابة على بعض الأسئلة مثل (٤٧) لماذا تخلفت بعض الدول على الرغم من أنها لم تخضع للإستعمار الأوربى كما خضعت دول أخرى ؟ ولماذا احرزت بعض الدول التى كانت مستعمرة تقدما على معايير إقتصادية وسياسية وإجتماعية بشكل واضح بينما عجزت دول أخرى على الرغم من خضوعها جميعا لظروف تاريخية ومعاصرة مماثلة ؟ فهناك نماذج حققت تقدما إقتصاديا وتكنولوجيا كبيرا خارج أوربا وأمريكا الشمالية . ومن أبرز هذه النماذج اليابان التى أصبحت تمثل خطرا على التنمية الأوربية والأمريكية ، وهناك كوريا وتايوان وهونج كونج ، وهناك نموذج التنمية المتميز والمتقدم فى المملكة العربية السعودية . وإذا كان الكثير من الذين يسرفون فى الأخذ بالتحليل التاريخى لهم إنتماءات إيديولوجية واضحة تدور فى دائرة الماركسية الناجحة فى الدول التى تنطلق من منطلقات مضادة تماما للإيديولوجية المذكورة ؟ .

تاسعا:

يلاحظ أن بعض الدراسات المطروحة فى التنمية الإجتماعية - سواء على مستوى الكتب أو حتى الرسائل العلمية ، تربط بين التخلف وسيادة التفكير الغيبى ، وبين التفكير الغيبى والأساطير والخرافات واللاعلمية . ولعل ذلك أصبح سمة بارزة فى التراث السوسيولوجى الغربى نتيجة لظروف تاريخية معينة تتمثل فى التراث الدينى عند

= مسئول ثالثا عن تجاوز المشكلات والضغط التى تسببها التعبئة الاقتصادية والاجتماعية السريعة وإستمراره فى ضبط سلوك الناس وعلاقاتهم .

Monte palmer : Dilemmas of potilical development : E.E. Peacock

publishers Illinois 1980 pp. 3-4 .

الأغريق وتصورهم للآلهة وصراعهم وموقفهم الصراعى من الإنسان ، وظروف السيطرة الكنسية أو الاستبداد والتحكم الكنسى خلال فترة العصور الوسطى الأوربية . ولهذا التصور أصوله فى الفكر السوسيولوجى ذاته بإتجاهاته المتصارعة فقد نظر ماركس إلى الدين على أنه مخدر للشعوب ، كما اعتبر كومت Comte التفكير الدينى أو الغيبى مرحلة ثيولوجية تمر بها المجتمعات وهى تتمثل أكثر المراحل بدائية وتخلفا ولا بد من تجاوزها من أجل التقدم مرورا بالمرحلة الميتافيزيقية الوسطى وصولا إلى المرحلة المتقدمة التى يسودها الفكر الوضعى القائم على العلم إستنادا إلى الملاحظة والتجربة والمقارنة وإستخدام المنهج التاريخى والتعميم . وقد وصل الأمر "بكومت" أنه فسر سبب مشكلات المجتمع الفرنسى بعد الثورة وما كان يسوده من إضطراب بوجود بنور للفكر الغيبى داخله (٤٨). ويشير "تن بنتون" T. Benton فى مجال حديثه عن الاتجاه الوضعى عند كومت إلى أن الوضعية Positivism هى فى جوهرها صيغة تمزج بين النزعة الامبيريقية Empericism واتجاه الظاهرى Phenomenalism والاتجاه الإجرائى Operationalism واتجاه النقد الإمبريقي Emperio-criticism والإمبريقية المنطقية Logical empericism - وهو يرى أن جوهر الاتجاه الإمبريقي يتلخص فى العبارة الآتية "تبنى المعتقدات على الرؤية الحسية المباشرة" Seeing is believing (٤٩) - وقد استمر هذا التقليد الذى يربط بين الفكر الغيبى والتخلف سائدا فى الفكر الغربى حتى وصل إلى "تالكوت بارسونز" T. Parsons فى أمريكا . فقد ذهب "بارسونز" إلى أن العملية التنموية أو التطورية تتمثل أساسا فى دعم القدرة التكيفية للمجتمع - وأن العملية التطورية هذه أما أن تنبثق من داخل عملية الإنتشار الثقافى أو من خلالها . وهو يرى أن العمليات الأساسية للنمو والتطور تتمثل فى التباين والتكامل والتعميم (٥٠) . ويحدد بارسونز ثلاثة مستويات تطورية تعكس كل منها بناءات وإنساق إجتماعية متنوعة . المرحلة الأولى وهى مرحلة المجتمع البدائى وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين ويتميز المجتمع البدائى عند بارسونز بمجموعة من الخصائص أبرزها أن الدين والروابط القرابية يلعبان دورا بالغ الأهمية (لاحظ هنا ربط التخلف بأهمية الدور لذى يلعبه الدين داخل المجتمعات) ويأتى بعد ذلك الوجه المتقدم من هذه المجتمعات ليشير إلى المجتمعات التى تظهر فيها إنساق التدرج الإجتماعى والتنظيمات السياسية التى تقوم على وجود حدود إقليمية أمنة ومستقرة نسبيا وبالنسبة للمرحلة التطورية الثانية والوسطى فإنها تضم نمطين فرعيين من المجتمعات كذلك هما : المجتمعات القديمة ، ثم المجتمعات القديمة التى تعكس نموذجا أكثر تقدما . أما المرحلة الثالثة والأخيرة وهى

المجتمعات وتتمثل فى المجتمعات الصناعية الحديثة (٥١) .

وقد انقل هذا التصور الذى يربط الفكر الغيبي بالتخلف من الفكر الغربى بأصوله المتصارعة والمتناقضة إلى فكر الكثير من الباحثين العرب حيث تأتى عبارات "يؤمنون بالغيبيات والخرافات والأساطير .." كثيرا فى الرسائل والمؤلفات العلمية بون تمحيص وبدون فهم وبدون وعى . فالإسلام يقوم على الإيمان بالغيب "الم (١) ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين (٢) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون (٣)" (سورة البقرة) والإسلام من خلال هذا الإيمان يدعو إلى التفكير وأعمال العقل ونبذ التقليد الأعمى والبحث فى السماء والأرض والبحار والجبال والإنسان من أجل فهم القوانين والسنن الالهية التى تحكمها ، ويدعو إلى تحقيق التقدم على كل المستويات القيمية والأخلاقية والاقتصادية المادية والتربوية والسياسية .. إلخ وهذا هو جوهر التنمية الحقيقية .

عاشرا:

ندرة الدراسات التى تتناول إرتباط الإسلام بقضايا التنمية الإجتماعية بمفهومها الشمولى . وهناك دراسات كثيرة تمت حول الإقتصاد الإسلامى والإسلام والتنمية الإقتصادية من خلال جهود فردية أو من خلال تنظيمات إسلامية مثل الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ويلاحظ على الدراسات التى طرحت حول الإسلام والتنمية الإجتماعية أن معالجتها لم تحقق الشمولية والعمق المطلوبين .

أبعاد التنمية الإجتماعية الشاملة:

يذهب بعض الإقتصاديين مثل "بنيامين هيجنز" B. Hagens وبعض علماء الاجتماع مثل "بونسيون" Ponsion إلى أن مفهوم التنمية الإقتصادية يستوعب بالضرورة جميع الجوانب الإجتماعية ، وإذا كان الأخير يصنف التنمية إلى ثلاثة أقسام - التنمية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية إلا أنه يعود ويؤكد أن التنمية الإقتصادية يستوعب النوعين الأول والثانى معا - فالتنمية الإقتصادية هى المدخل لإنتاج السلع والخدمات ورفع الدخل القومى والفردى ، وهى التى تؤدى إلى إيجاد جماعات وبناءات إجتماعية جديدة وإيجاد وظائف جديدة ونظم مستحدثة للقيم والأدوار والمراكز والمعايير والمفاهيم والعلاقات .. على أساس من الرشد Rationality (٥١) . وهو يؤكد أن التنمية الإقتصادية تتضمن مفهوما إخلاقيا بوصفها تستهدف تحقيق الخير للجميع . ويؤكد "بونسيون" على ثلاثة توجهات إجتماعية ترتبط بشكل وثيق بالتنمية الإقتصادية وهى

(٥٢):

أولاً: الإتجاهات المتعلقة بالعلية الرأسية والأفقية .

ثانياً: الإتجاهات المتعلقة بالمثالية والتجريبية .

ثالثاً: الإتجاهات المتعلقة بالعقلانية الوظيفية .

وفى مقابل هذا الإتجاه الإقتصادي نجد أن هناك إتجاهاً ثانياً للتصنيف حيث يحصر التنمية الإقتصادية فى مجالات الإنتاج المادى الزراعى والصناعى بأشكال الصناعة المختلفة ، وتحقيق الإرتفاع المستمر والمضطرد فى الدخل القومى وبالتالى فى الدخل الفردى وهذا يفترض إرساء قواعد البنية الأساسية وتدبير أساليب التمويل والإدارة والتنظيم والتخطيط .. أما التنمية الإجتماعية فيحصرونها فى مجالات التنمية البشرية فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية (٥٣) .. إلخ . ويبرز هذا الإتجاه بشكل خاص فى كتابات الأمم المتحدة كما يبرز فى تصنيفات خطط الكثير من الدول النامية .

وإنى أميل إلى النظر إلى القضية من منظور ثالث . فالثانية التصنيفية ليس لها ما يبررها خاصة بعد أن ثبت أن التنمية فى المجالات الإجتماعية كالتعليم والصحة أصبحت تحقق أعلى نسبة إستثمار بالمعايير الإقتصادية بالمقارنة بالإستثمار فى مجالات الزراعة والصناعة . يضاف إلى هذا أن معالجة التحول الإنمائى فى ضوء مفاهيم ومضامين إقتصادية . يؤدى إلى الكثير من لخطورة والمشكلات وسوء الفهم لعدة أسباب :

أولاً:

لأن قضية التنمية المجتمعة لا تمثل مشكلة إقتصادية أو تكنولوجية فحسب وإنما لكان الأمر سهلاً من خلال تدبير مصادر التمويل ونقل نماذج تكنولوجية وإقتصادية جاهزة - والواقع أن مواجهة مشكلات التخلف داخل النسق الإجتماعى الثقافى بأبعاده التاريخية المتميزة لا تتمثل فى إعادة صياغة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية فحسب ، ولا تتمثل فى البحث عن مبادئ التوافق الإقتصادى الصورية ، ولكنها تتطلب التخطيط الواعى لعملية الانتقال من نسق إجتماعى يعكس شكلاً من أشكال التنظيم الإقتصادى والثقافى والعقائدى والإجتماعى والتاريخى .. إلى شكل آخر يعكس شكلاً مختلفاً من

أشكال التنظيم الإقتصادي والإجتماعي يوصف بأنه أكثر تقدماً إقتصادياً إلى معايير محددة (بعضها متفق عليها بين الدول ، وبعضها يعكس الاختلاف الإيديولوجي) .

ثانيه

على الرغم من الدراسات الكثيرة حول الجوانب الإجتماعية والثقافية للتنمية الإقتصادية ، فما زال التراث العلمي لم يوفق علي تعبير "برت هوزلتز" B. Hoselitze حتى الآن في إبراز والإتفاق على نظرية توضح العلاقة بني التنمية الإقتصادية والتغير الثقافي . ويلاحظ "هوزلتز" أنه لايمكن التوصل إلى نظرية محل إتفاق بين الدارسين حول هذه القضية ، وغاية ما يمكن الوصول إليه في ظل المراحل الحالية من المستوى النظري والمنهجى للعلوم الإجتماعية ، وفي ظل التباينات الثقافية والإجتماعية والتاريخية للمجتمعات ، هو أن نضع نماذج لإنماط التحول من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الحديث في إطار النسق الإجتماعي الثقافي لمجتمعات محددة (٥٤) . ويؤكد "هوزلتز" أن محاولة وضع نظرية عامة في العلاقة بين التنمية الإجتماعية والتحول الإقتصادي سوف توقعنا في نفس المآهات التي وقع فيها أولئك الذين حاولوا صياغة نظرية عامة في التاريخ .

ثالثا:

أن تنمية المجتمعات لا يمكن أن تتحقق من خلال العامل الإقتصادي وحده أو من خلال القوة والفرص وحدهما أو من خلال الحكمة والتأمل الطوبائي وحدهما أو من خلال الجهود السياسية وحدها .. إلخ ، ولكنها تتحقق من خلال التخطيط لإستحداث ثقافة كلية علي حد تعبير "الفين جولدنز" A. Gouldner وهنا يجب أن نشير إلى تحفظ واجب وهو أن هذا ليس معناه إحداث تحولات جذرية في كل المكونات الثقافية والمجتمعية كضرورة لإحداث وتحريك التنمية ، فقد تحدث التنمية من خلال التركيز على أبعاد ثقافية قائمة وإبرازها وتنقيتها مما يعلق بها من مفاهيم خاطئة .

رابعه

يخطئ من يتصور أن المفهوم الإقتصادي للتنمية يتضمن بالضرورة مفاهيم ومعاني إخلقية (مثل بونسيون) فقد تكون التنمية الإقتصادية مدعمة للظلم والتفاوت الإجتماعي كما حدث خلال مسيرة تجربة التنمية الرأس مالية في أوربا خلال القرن التاسع عشر .

ونخلص من هذا إلى أن التنمية لها جوانب تخصصية نوعية متعددة ومتسائدة فهناك التنمية الإقتصادية والتنمية التربوية والتنمية الإدارية والتنمية السياسية والتنمية الصحية والتنمية العمرانية ... إلخ . ويمكن لمفهوم التنمية الإجتماعية أن يستوعب هذا الإتجاه الشمولى ويحقق التكامل بين هذه التنميات النوعية . فالتنمية إجتماعية فى أساليبها ووسائلها وأهدافها . وإذا ما تساطنا عن موجهات التنمية ومنطلقاتها وضوابطها فإننا ندخل دائرة المعتقدات أو الإيديولوجيات . فهناك الإيديولوجيات الوضعية للتنمية كالإيديولوجية الليبرالية الغربية والإيديولوجية المادية والتاريخية والإيديولوجيتين تتسمان بالنسبية والتاريخية والتغير ولا تستطيع الإحاطة بواقع الإنسان كإنسان وغاية وجوده ووظائفه ومجتمعه وتاريخه والكون الذى يوجد فيه بشكل دقيق صادق متكامل ، وهذا هو سر فشل هذه الإيديولوجيات فى إسعاد الإنسان من خلال تنمية متكاملة تتوازن خلالها الجوانب المادية والإجتماعية والأخلاقية والروحية بشكل دقيق . وهذا لن يتحقق إلا من خلال الإسلام عقيدة وشريعة وعلى هذا نستطيع أن نحدد مجموعة أبعاد للتنمية الإجتماعية بالمفهوم الشمولى الذى أشرنا إليه .

أولاً: البعد العقائدى أو الإيديولوجى:

والذى يحدد منطلقات التنمية وأهدافها ويحدد القيم التى يسعى المجتمع إلى الوصول إليها أو البناء القيمى والمعىارى الموجه للسلوك والأهداف الإستراتيجية أو المرحلية .

ثانياً: بعد النظم الإجتماعية:

ويتمثل فى أساليب ووسائل توظيف المركبات المعيارية داخل المجتمع من أجل توجيه وظائفها فى خدمة المعتقدات والأهداف والمعايير والقيم العليا للمجتمع . ويتصل هذا البعد بتوظيف مكونات المجتمع النظامية فى خدمة الأهداف المتفق عليها ، خاصة النظم الإستراتيجية بالنسبة لقضية التنمية مثل نظم الإقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والأسرة والتربية والحراك الإجتماعى ... ويبرز أهمية هذا البعد إذا أدركنا أن برامج التنمية الإجتماعية فى أى مجتمع تستهدف صياغة هذه النظم أو إحداث تغيرات محددة فى بناء ووظائف هذه النظم فى ضوء الإتجاهات العقائدية والقيمية الموجهة .

ثالثاً: البعد التنظيمى:

ويتمثل في أشكال التنظيم داخل المجتمع الحالية والمستهدفة مثل أساليب التخطيط وتقسيم العمل والتخصص وأشكال التخطيط وأنواعه ونماذج الإدارة والتنظيم المطبقة داخل تنظيمات العمل وأنماط الأسرة وأشكال التنظيم الديموجرافي للمجتمع من حيث خصائص السكان ومعدلات نموهم وأشكال توزيعهم داخل المجتمع ، وطبيعة عمليات التحضر والتصنيع والعلاقة بين المجتمعات المحلية والعلاقة بين البيئة والمجتمع (الايكولوجيا) ... الخ .

رابعاً: البعد الثقافي:

ويتضمن كل ما يرتبط بجوانب الثقافة المادية واللامادية السائدة في المجتمع إعتباراً من العادات والتقاليد والأعراف ونماذج السلوك التقليدية ، والموروثات الشعبية ، حتى نماذج الملابس والمأكل والمسكن والأدوات المادية التي تستخدم في الحياة اليومية ، لأن شمولية التنمية الإجتماعية لا بد وأن تتفاعل مع البناء الثقافي القائم تفاعلاً إنتقائياً Selective من حيث الدعم المتبادل والتركيز على جوانب ثقافية معينة من جوانب الثقافة التقليدية التي تدعم أهداف التنمية ، أو محاولة التفرغ القيمي لبعض جوانب الثقافة المعهدة للتنمية ودعم نماذج ثقافية بديلة . ويتصل هذا البعد بالبناء التاريخي للمجتمع بشكل واضح ، كما يرتبط ببناءات القوة التاريخية وموقفها من برامج التنمية .

خامساً: البعد النفسي الإجتماعي:

ويتصل بطبيعة الشخصية المنوالية السائدة ومستويات الدافعية والطموح أو التطلع لديها ، والنوافع أو محركات السلوك خاصة في مجال العمل والإنجاز والنجاح والإبتكارية والقدرات الريادية والتنظيمية والإدارية لدى أبناء المجتمع . ويتصل هذا البعد بنظم التنشئة الإجتماعية ومؤسسات التربية من حيث الشكل والمضمون والأساليب والأهداف ويرتبط هذا البعد مثل البعد السابق بالبناء التاريخي للمجتمع .

سادساً: بعد الإمكانيات المتاحة للتنمية:

ويقصد هنا الإمكانيات المالية والمادية والبشرية والتنظيمية المتاحة داخل المجتمع ، وأساليب تنظيمها وتعبئتها وتوظيفها ...

سابعاً: بعد المناخ الدولى أو العلاقات الدولية:

أو ما يطلق عليه البعض النسق الدولى World system فلا يمكن إطلاقاً فهم قضايا التنمية فى أية دولة من دول العالم النامى بمعزل عن طبيعة العلاقات الدولية التاريخية والمعاصرة (٥٥) لعدة أسباب ، فى مقدمتها حاجة هذه الدول إلى إمكانات مثل المال أو التكنولوجيا أو الخبرات المتقدمة أو الأسلحة وهذه شبه محتكرة فى الدول المتقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً (*) ، هذا إلى جانب أن أغلب هذه الدول النامية كانت واقعة تحت تأثير إستعمارى من جانب هذه الدول المتقدمة حالياً ، يضاف إلى هذا أن تنمية الدول النامية أمر يؤثر فى معدلات نمو الدول المتقدمة سواء من حيث سوق المواد الخام أو توزيع المنتجات ذلك لأن تحقيق إستقلال الدول النامية بشكل ما لا يمكن الدول المتقدمة (إقتصادياً وتكنولوجياً) من الإستفادة منها فى قضايا إستراتيجية . وهذه القضية تثير قضية القروض وأساليب توظيفها ، كما تثير قضية الديون ومشكلاتها المتعددة ، وتثير قضايا الحوار بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب كما تثير مشكلات الدول النامية مع صندوق النقد الدولى ونادى باريس وهيئات التنمية العالمية سواء التى تتخذ شكل قطرى أو شكل دولى ، وإذا كانت عوامل التخلف الإجتماعى متشابكة متداخلة ، فإن التنمية الإجتماعية هي فى نظرى مجموعة البرامج والعمليات المتكاملة التى تسهدف القضاء على عوامل التخلف وتحقيق التقدم التى تحقق التوازن بين الجوانب والحاجات الروحية والنفسية والمادية والإجتماعية لأعضاء المجتمع فى ضوء بناء عقدى واضح ومتميز وفى ظل معايير محددة للتقدم والتخلف . وقد سبق القول أن هناك خلافاً حول تحديد بعض هذه المعايير .

(*) يذكر « نومان لونج » فى دراسة هامة له بعنوان « مقدمة فى علم إجتماع التنمية الريفية » أن دول النفط فى الشرق الأوسط تعتبر إستثناء من حالة معظم الدول النامية حيث أن تملكها للنفط الذى تحتاجه الدول الغربية المتقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً منحها مزيداً من القوة الإقتصادية والسياسية فى المحافل الدولية -

N. Long : Introduction to the sociology of rural development Tavistock publications 1977 p. 196 .

مداخل التنمية الإجتماعية والأطرحة النظرية :

يقصد بمداخل التنمية مجموعة التصورات التى طرحت فى التراث بصدد العوامل الإستراتيجية لإطلاق عمليات التنمية ، وحول كيفية فهم قضايا التخلف والتنمية داخل الدول المختلفة ، وسوف نوجز أهم هذه المداخل بشكل سريع على النحو التالى (*)

أولاً: مدخل النماذج المثالية :

ويمثل هذا المدخل تصوراً تصنيفياً فمن أجل فهم قضايا وأبعاد وملامح التخلف يجب أن تقاربها بقضايا وأبعاد التقدم . وتقدم النماذج المثالية على صياغة تصورات تشتق من دراسة الواقع بعد تجريدها وتعميمها ، وهذا يعنى أن النماذج المثالية هى محاولة منهجية لتحقيق وضوح الرؤية أمام الباحث فى علم الاجتماع ، فى ضوء تعدد وتشابك وتعقيد الواقع الاجتماعى - وتظهر هذه الأنماط التصورية فى عدة أشكال كالوحدات Units والمفاهيم Concepts والعمليات Processes وصور العلاقات الاجتماعية ، وتتخذ هنا شكل الأنماط القطبية Polarities - والتقليد الخاص بالمقابلة بين الريف والحضر والمجتمع البدائى والمجتمع الحديث ، والمجتمع المتخلف والمجتمع المتقدم إتجاه قديم ظهر فى الدراسات الاجتماعية عند العديد من العلماء إعتباراً من « فردناند تونير » F. Tounis و « سير هنرى مين » و « أميل دوركيم » حتى « تالكوت بارسونز » ويشير « مونت بالمر » M. palmer (٥٦) فى دراسة له عن أزمة التنمية السياسية إلى أن مدخل التقليدية - الحداثى يساعدنا على فهم الفروق التنظيمية والسلوكية بين النموذجين وعلى معرفة أساليب الإنتقال من نموذج إلى آخر ، وعلى إدراك التشابك بين الجوانب الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية ومراعاة ذلك عند التخطيط للتغير .

ثانياً: مدخل المتصلات الثقافية :

وهنا لا تقوم محاولة الفهم على أساس المقابلة بين نماذج مثالية متناقضة ، إنما على أساس تصور المراحل الوسيطة التى تحقق إنتقال المجتمع من قطب

(*) هذه المداخل مفصلة فى كتابى بعنوان - علم إجتمع التنمية - دراسة فى إجتماعيات العالم الثالث - الصادر عن الهيئة العامة للكتاب الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨ ، وفى كتابى الذى عنوانه - التنمية والتحديث الحضارى - الحبلوى - الجزء الأول ١٩٧٥

مثالى إلى قطب مثالى آخر أو الإقتراب منه على الأقل - وكانت المشكلة المنهجية والنظرية والواقعية التى صادفت أنصار هذا المدخل إمكان تحديد هذه المراحل الوسيطة بدقة والخروج بتعميم يحددها يستند إلى دراسات واقعية مقارنة . ومن أهم ممثلى هذا المدخل « روبين وليامز » R. Williams و « أولاف لارسون » O. Larson وغيرهم . ويطرح « روجرز » و « لارسون » مجموعة من الأسئلة (٥٧) ما الذى يتغير ؟ وما هو كم التغير ومداه ؟ وما معدل التغير وسرعته ؟ وما هى طبيعة الظروف العامة قبل حدوث التغير ؟ وما الذى حدث خلال عملية الانتقال ؟ وما هى مثيرات التغير وميكانيزماته المختلفة ؟ وما الذى أدى إلى تثبيت التغير عند نقطة محددة ؟ وما هو اتجاه المسيرة العامة للتغير ؟ والمشكلة الأساسية هى صعوبة تكميم الإجابات مما يصعب معه تحديد موقع المجتمع على المتصل الثقافى . ويحدد الباحثان أهم ملامح النمط الحديث فى التجديد Innovation والرشد Raionality والتقدمية Progressivness والنمو وتختلف نقاط التركيز من باحث إلى آخر ، ومثال هذا أن تركيز « لارسون » و « روجرز » كان على التجديد والرشد والتقدمية والنمو أما تركيز كل من « وليس ساتون » W. Sutton و « توماس فورد » T. Ford (٥٨) كان على أبعاد التنظيم الداخلى Internal organization ، والعلاقات الداخلية الخارجية Internal - external relations والقيادة واتخاذ القرار Leadership and decision making ، أما « جون هير » J. Haer فإنه يربط بين القروية والإتجاه المحافظ Conservatism والإنطواء Introversion والإقليمية Provincialism والقدرية Fatalism والإنعزالية ... وهذه هى أبعاد التخلف فى نظره . (٥٩)

ثالثاً: مدخل التحضر:

يحاول بعض الدارسين مثل « كنجزلى دافيز » K. Davis و « هلدان جولدن » H.H. Golden ربط عمليات التنمية بعمليات التحضر Urbanization التى ترتبط فى نظرها بعمليات التحول الثقافى والإقتصادى والإجتماعى بشكل عام (٦٠) ، ويطرحون أهمية دراسة الظروف الإجتماعية والثقافية والإقتصادية قبل وأثناء وبعد عمليات التحول الصناعى - ويتمثل التحضر عند أنصار هذا المدخل فى محصلة عدد سكان المدن مقسوماً على العدد الكلى لسكان المدن - ويربط أنصار هذا المدخل بين التحضر والتصنيع من جهة وبين عمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى . ويتخذ أيضاً هذا المدخل من درجة التحضر ودرجة الكثافة الزراعية معياراً للتخلف والتنمية . وهم يناقشون ضمن هذا المدخل قضايا مثل التوزيع السكانى

والهجرات الداخلية من حيث إتجاهاتها وبنوافعها وأثارها على تحقيق الخلل أو التوازن الأيكولوجي... الخ . كذلك فإنهم يناقشون ديناميات التحضر وأمراض التحضر وما يطلقون عليه التحضر الزائد Overurbanization وهي ظاهرة مرضية ترتبط بالفقر وزيادة عدد السكان بنسب كبيرة في الناطق الريفية لا تتناسب مع نسبة تزايد الموارد الاقتصادية . وقد خرج « ديفيز » و « جولدن » من دراسة هذا النوع من التحضر إلى أنه يصاحب الركود الإقتصادي ، ويرتبط إيجابياً بتعويق أو دفع حركة النمو الإقتصادي ، ويرتبط بالتغيرات الراديكالية في بعض الأحيان نتيجة لما يثيره من مشاعر الإستياء والسخط لدى سكان الحضر نتيجة مشكلات الفقر والبطالة وإنخفاض التعليم وتدنى المستويات المعيشية بشكل عام . وهذا يشير إلى أن العلاقة بين التحضر والتنمية ليست بسيطة ولكنها علاقة عليه دائرية معقدة .

رابعاً: المدخل التطوري والتاريخي:

يرتبط هذا المدخل بحركة فلسفة التاريخ بالنموذج التطوري المطروح في الدراسات الإجتماعية - سواء التطور في خط مستقيم أو في خط دائري (٦١) كما يرتبط بما أطلق عليه النظرية العامة في التطور ونظريات التطور المتعدد الإتجاهات ولعل المشكلة المنهجية في هذا المدخل هي إمكانية تحديد مراحل للتطور الإنمائي مستقاة من دراسات واقعية مقارنة من خلال عينات ممثلة من المجتمعات العالمية تسمح بالتعميم . ولا شك أن مشكلات النسبية الثقافية والإجتماعية وإختلاف الظروف الطبيعية والجغرافية وعوامل الإحتكاك الثقافي وإختلاف الأطرح التاريخية والجنو الحضارية وإختلاف الظروف الدولية ... كلها من بين العوامل التي تجعل من الصعب الوصول إلى تعميمات . ولعل المشكلة الأساسية التي وقع فيها أغلب أنصار هذا المدخل هو التركيز على التجربة الأوربية وتعميمها في صورة مراحل .

ويمكن القول بأن الفلسفة الأساسية وراء فكرة التطور والمراحل التاريخية هي أن البناء الإجتماعي والإقتصادي والثقافي للمجتمع لا يمكن أن ينتقل فجأة من نموذج معين يعكس ملامح التخلف إلى نموذج يعكس سمات وأنماط بنائية ووظيفية مختلفة . وتمثل المدرسة التاريخية الألمانية فكرة المراحل التطورية التاريخية للنمو بشكل واضح . ويتضح هذا عند « ولهم روشر » W. Rocher و « كارل كايز » K. Kies و « ويندلراند » Windelrand الذي حاول أن يقدم تصوراً تطورياً مناهضاً للتصور الماركسي وكذلك يظهر هذا الإتجاه عند « كارل بوشر » K. Bucher وقدم لنا « والت ويتمان روستو » تصوراً حول مراحل النمو وقد أسماه « بيان غير ماركسي » حيث

أراد به تقديم تصوراً مضاداً للفكر الماركسى حيث قسم مراحل نمو المجتمع إلى خمس مراحل وهى :

مرحلة المجتمع التقليدى ، ثم مرحلة الإستعداد للإنطلاق ، ثم مرحلة الإتجاه نحو التصنيع ، وأخيراً يصل المجتمع إلى مرحلة الإستهلاك على نطاق واسع . وقد طرح روستو مجموعة من التساؤلات الهامة التى تكشف عن فهمه العميق لقضايا النمو وأثر العوامل الثقافية على حركة النمو الإقتصادى والإجتماعى ، مثال هذا التساؤلات حول أساليب إستجابة المجتمع التقليدى لحركات التحديث - ، هل يستجيب إستجابة يابانية أم أيرلندية (خلال القرن الثامن عشر) أم صينية لإستيعاب التكنولوجيا والتحديث فى توفده ؟ وما هو أسلوب تصرف الدول حديثة الإستقلال فى طاقتها القومية ؟ ... الخ - ويدخل « تالكوت بارسونز » T. Parsonos ضمن أنصار هذا الإتجاه نتيجة لرأى طرحه حول العملية التطورية حيث أشار إلى أن هذه العملية يمكن أن تنطلق أما من داخل عملية الإنتشار الثقافى أو من خلالها ، ويحدد بارسونز المكونات الأساسية للتطور بأنها تتمثل فى التباين والتكامل والتعميم ، وهو يحدد لنا ثلاثة مستويات تطورية تتيج كل منها ظهور مجتمعات متنوعة المرحلة الأولى وهى التى تمثل المرحلة الإبتدائية وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين . ويتميز المجتمع البدائى عند بارسونز بأهمية الدور الذى يلعبه الدين والعلاقات القرابية داخل الحياة الإجتماعية . أما المرحلة المتقدمة من المرحلة البدائية فتتسم بظهور أنساق للتدرج الإجتماعى والتنظيم السياسى الذى يقوم على أساس وجود حدود إقليمية أمنة ومستقرة نسبياً . أما المرحلة التطورية التالية (الوسطى) فإنها بدورها تتضمن نمطين فرعيين من المجتمعات - المجتمعات القديمة التقليدية والمجتمعات القديمة الأكثر تطوراً . وأخيراً فإن المرحلة الثالثة (المتقدمة) فإنها تتمثل فى المجتمعات الصناعية المعاصرة (٦٢) .

خامساً: المدخل الإقتصادى :

لهذا المدخل مناصرون كثيرون فى كل أنحاء العالم حيث أن الجانب الإقتصادى للتنمية جانب إستراتيجى بالضرورة والمشكلات الإقتصادية المعوقة للنمو فى الدول النامية لها وزن إستراتيجى بين المشكلات ، وفى مقدمتها مشكلات التراكم الرأسمالى ونقص الموارد وسوء إستخدامها وتخلف التكنولوجيا المستخدمة وتخلف طرق الإنتاج (مقارنة التكلفة بالعائد) وسوء الإدارة والتنظيم أو إنخفاض مستوى التخصص وسيادة الإنتاج الأولى والإعتماد الكامل أو شبه الكامل عليه فى التصدير وإنخفاض مستوى الإنتاج الصناعى والعجز الدائم فى الميزان التجارى وتزايد المديونية الخارجية

إلى درجة تصل أحياناً إلى العجز عن سداد الديون وفوائدها . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ، وبالتالي انخفاض متوسط الدخل الفردي والمستوى المعيشي العام ، وهذا إلى جانب معاناة هذه الدول مما يطلق عليه « رانجر نركس » R. Nurkse في دراسته الشهيرة عن « مشكلة التكوين الرأسمالي في الدول النامية » (٦٣) « حلقات التخلف الخبيثة للفقر » Vicious circle of poverty يضاف إلى هذا سيادة الثنائية الإقتصادية والإعتماد شبه المطلق على الخارج في الكثير من السلع الإستراتيجية مما يثر مشكلة التبعية . وعلى الرغم من أهمية معيار متوسط الدخل الفردي في التمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة (تصنيف ايوجين ستالي Eugen stal ly الذي ركز على متوسط الدخل الفردي إلى جانب درجة التحضر ونسبة العمالة غير الزراعية) إلا أن لبعض الإقتصاديين والإجتماعيين ملاحظات أو تحفظات حول هذه النقطة (٦٤) . وفي مقابل هذه المشكلات الإقتصادية نجد أن هناك أسساً ومعايير يقاس بها النمو الإقتصادي وهي التي يجب على الدول النامية أن تسعى لتحقيقها ونوجزها في ثلاثة أسس وهي :

أولاً: تحقيق إرتفاع متوسط دخل الفرد على أن يتسم هذا الإرتفاع بخاصيتين هما الإستمرار والشمول - وهذا الأساس يقترن بعدة أبعاد فرعية مثل انخفاض نسبة ما ينفق من الدخل على الغذاء مع تحسين نوعيته ، وإرتفاع المستويات الصحية والتعليمية والعمرانية والترفيهية للأفراد ...

ثانياً: تنويع الإنتاج الصناعي (المرشد من حيث التكاليف والعائد وحسابات الجدوى) وإنخفاض نسبة العمال الزراعية مقارنة بالعمالة الصناعية وفي مجال الخدمات .

ثالثاً: القدرة على إيجاد مصادر جديدة للثروة . فالمشكلة كما يحدها « هانز سنجر » H. Singer لا تتمثل في صعوبة إستحداث ثروة جديدة ، ولكنها وبالدرجة الأولى في إيجاد القدرة على إنشاء هذه الثروة بصورة تلقائية مستمرة الأمر الذي يحتم ضرورة إعادة صياغة الهيكل الإقتصادي بحيث يؤدي كل نمو إلى مزيد من النمو بصورة منتظمة Self sustained growth .

سادساً: المدخل الديموجرافي :

ويرتبط هذا المدخل بمداخل الإقتصاد والتحضر ويركز أنصاره على ربط حركة التنمية بخصائص البناء الديموجرافي من حيث ثلاثة أبعاد أساسية - خصائص

السكان التعليمية والصحية والمهنية والطبقية والإقتصادية ... ، وتوزيعات السكان داخل الدولة بين المجتمعات المحلية - ريف - حضر - صحراء ... وحركة الهجرات من حيث منطلقاتها وأثارها وديورها فى تكريس التنمية أو التخلف ، وأخيراً معدلات الزيادة الطبيعية من حيث نسب المواليد والوفيات والخصوبة ومدى إتساقها مع موارد المجتمع ونسبة النمو فيها . وقد طرحت عدة نظريات فى هذا الصدد منها نظرية «دبلداى» Doubleday الذى يربط النمو السكانى بالبناء الطبقي ونظرية « هربرت سبنسر » H. Spencer الذى يربط بين معدلات النمو السكانى وطبيعة الحياة الإجتماعية من حيث البساطة والتعقيد ، ونظرية « ديمونت » الذى يربط بين معدلات التوالد وبين الحراك الإجتماعى الرأسى داخل المجتمع (٦٥) .

وتتعدد الإتجاهات داخل هذا المدخل من حيث النظر إلى العلاقة بين الموارد والسكان ويمكن حصرها فى ثلاثة إتجاهات - الإتجاه « المالتوسى » المتشائم ، والإتجاه العلمى المتفائل الذى يرى أن التقدم العلمى والتكنولوجى قادر على مواجهة مشكلات الإنسان وإبتكار مصادر تقليدية وغير تقليدية للغذاء ، أما الإتجاه الثالث فإنه ينكر وجود مشكلة سكانية . ويناقش مشكلات السكان والتنمية فى ضوء مفاهيم سوء توزيع الثروات بين الدول وداخل الدول نفسها وفى ضوء متغيرات محددة كالإستعمار والإمبرالية والطبقية والإستغلال ... الخ .

وقد ظهرت عدة نظريات تربط بين ديناميات البناء السكانى وبين حركة التنمية الإقتصادية - مثال هذا « فيليب هورز » P. Hores الذى قسم تاريخ التحول السكانى إلى ثلاثة فترات وهى - دينامية السكان داخل مجتمعات ما قبل الصناعة - Pre industrial society - وديناميات السكان خلال المرحلة الإنتقالية Transition period ، وأخيراً ديناميات السكان خلال مرحلة الصناعة (٣٥) . وقد ظهرت نظرية التحول السكانى عند الكثير من العلماء تحت أسماء وتصنيفات كثيرة مثل مرحلة النمو ذات الطاقة المرتفعة Potential high gorwth ومرحلة النمو الإنتقالى Transitional growth ومرحلة النمو المضبوط Controlled growth - وقد تعرضت هذه النظرية لجوانب عديدة من النقد والتفنيد سبق أن عرضتها فى كبرى السابقة (٦٦) .

ثامناً: المدخل العنصرى :

أو الحتمية السوسيوبيولوجية Socio-biological determinism وإستكمالاً لعرض ما هو مطروح فى الكتابات العلمية حول قضايا التخلف والتنمية نعرض لأنصار

هذا المدخل الذين إستخدموا التزييف العلمى والمقاييس المفرضة فى إثبات مقولات سياسية وأيديولوجية فاسدة تدعم الإستغلال أحياناً والعنوان والإستعمار أحياناً أخرى وهى إلى الخرافة أقرب منها إلى العلم . فقد ربط بعض الباحثين قضية التخلف والتقدم بقضية إنلقاء العنصرية والحتمية البيولوجية التى تقوم على فكرة أن العوامل الوراثية (الجينات) التى تحتويها خلايا الإنسان هى التى تحدد طبيعة المستوى الإقتصادى والإجتماعى الذى يعيشه الإنسان ، وهم بهذا يجعلوا المركب البيولوجى أو العنصر (Race) هو المعطى الأولى الذى يتحكم فى البناء النفسى والبناء الثقافى والبناء الإجتماعى وبالتالي فى مستويات التقدم والتخلف ومستويات النظم وتوزيع المدن وظهور الطبقات - والثراء الإقتصادى والتخلف الحضارى ... - وقد تبنى هذا الإتجاه أنصار الإتجاه الصهيونية والنازية التى إستخدمت هذه الفكرة كسلاح أيديولوجى لتبرير التوسع والإبادة والقتل الجماعى ضد الشعوب والأجناس الأخرى إلى جانب تكريس التخلف لدى شعوب دول العالم النامى على أساس أن هذا التخلف لدى شعوب دول العالم النامى على أساس أن هذا التخلف قدر لا مفر منه . ومن أبرز من تبنى هذا الإتجاه « الكونت أرتودى جوبينو » A. De Gobunean صاحب الدراسة المعنوية « بحث فى تفاوت الأجناس البشرية » سنة ١٩٥٢ ، وتبنى هذا الإتجاه بعض المشتغلين بعلم الإجتماع مثل « أتوتو أمون » Atto Ammon فى ألمانيا من خلال دراسة له بعنوان « النظام الإجتماعى ودعائمه الطبيعية » سنة ١٨٩٨ و « فاشى دى لابوج » Vacher de la Pougé فى فرنسا من خلال دراسة له بعنوان « إسطقات إجتماعية » (٦٧) . ويذهب بعض الدارسين المتخصصين فى الوراثة إلى أن هذا الإتجاه يرجع إلى الخطأ بين ظواهر مستويات ثلاثة وهى غير العضوى والعضوى والإنسانى وقد وظف هذا التزييف العلمى فى خدمة التفرقة العنصرية والصهيونية والإستعمار والإستغلال والطبقية وتكريس التخلف فى الدول النامية بدعى أن أبناءها لا يملكون ميراث النبوغ والعبقرية والقدرات العقلية والشخصية اللازمة للتخلف ، ويقف هذا الإتجاه وراء فكرة تحسين النسل البشرى (اليوجينية Eugenic) - وكما يشير أحمد شوقى (٦٨) - فقد إقترفت أبشع الممارسات طبق بعضها فعلاً فى ألمانيا النازية تحت هذه الدعوى . وهو يشير إلى أن مفهوم الحتمية الوراثية (الذى يقوم على فكرة أن فارق السلوك بين الأفراد له أساسه البيولوجى الوراثى مما لا سبيل إلى تعديله) يفتح الباب أمام العنوانية والإجرام والشنوذ الجنسى والتعصب والتخلف الدراسى وغير ذلك من الأمراض الإجتماعية بوصفها قدراً حتمياً لا سبيل إلى تجاوزه ويشير

إلى أن هذه الفكرة الإنحرافية إستخدمت فى تقنين بعض الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ، فهو وراء قلة أجور النساء بحجة أنهن أدنى بيولوجيا من الرجال ، كما أنه وراء التطلعات الإقتصادية والسياسية الشرهة عند البعض بزعم التفوق البيولوجى . ويشير الباحث المذكور أن الخطأ الكبير الذى وقع فيه أنصار الحتمية البيولوجية من رواد « البيولوجيا الإجتماعية » ، Socio - biology يكمن فى التغاضى عن واقع القصور الشديد فى معلوماتنا حول المكونات الوراثية والبيئية وأثر كل منهما على الخصائص السلوكية والعقلية للإنسان وتجاهلهم المرونة الوراثية الكبيرة فى مجال التعلم والتدريب والذاكرة وتأثرها بالمعقد بالعوامل البيئية - وهو يرى أن تضافر جهود المتخصصين فى توضيح العلاقة بين العوامل الوراثية والبيئية سيفتح المجال أمام ظهور ما يطلق عليه الهندسة الحضارية (٦٩) من أجل تنشئة أجيال أفضل تسهم فى تقليل الهوة بين التقدم والتخلف يضاف إلى هذا أننا تعرضنا لنقد هذا المدخل بالتفصيل فى دراساتنا السابقة ويكفى أن نشير إلى أن كل البشر إنحدروا من أصل واحد ولا مجال للقول بفروق جوهرية بين البشر فى الذكاء والقدرات والسلوك ، وإن الفروق الملاحظة ترجع إلى عوامل بيئية . وفى الإسلام ما يؤيد هذا أو يؤكد ، مما سنشير إليه عند عرض الخطوط الأساسية للمدخل الإسلامى للتنمية .

تاسعاً: المدخل الماركسى:

وهذا المدخل ليس أقل سوءاً وتزييفاً من الدخلى السابق ، وهو يركز على الجوانب الإقتصادية وبالتالي يتفق مع أنصار المدخل الإقتصادى ، كما يحدد سلسلة تطويرية تاريخية للإنتقال من التخلف إلى التقدم وبالتالي يتفق مع أنصار المدخل التطورى التاريخى . وقد أفردنا له مدخلاً خاصاً لأنه يؤكد على قضية الصراع بكل أشكالها خاصة الصراع الطبقي بوصفه محركاً للتاريخ ، كما يؤكد على قوانين التطور الجدلى بوصفها المفسر لحركة التغير والتطور ، وله موقف معاد من الدين بوصفه - كما يدعى - مظهر من مظاهر التخلف وسلاحاً فى خدمة الإستغلال وقد سبق أن عرضت جوانب النقد التى هدمت هذا المدخل ، ويكفى أن نشير إلى أنه فشل فى تفسير التطورات الحديثة فى المجتمع الغربى وفشلت نبوءات الماركسية كما أنها فشلت فى تفسير الحياة الإجتماعية وفى تفسير التاريخ وأن الإتجاهات التاريخية سارت فى عكس التوقعات الماركسية تماماً سواء داخل الإتحاد السوفيتى أو داخل غرب أوروبا - هذا إلى جانب فهمه القاصر للدين والدور الذى يلعبه فى الحياة الإجتماعية وإقتصار معلوماته حول التجربة الأوربية ووقوعه فى خطأ منهجى حيث عمى دون إستناد إلى أساس موضوعى

يسمح بذلك . هذا إلى جانب وقوعه في هوة الحتمية الإقتصادية ... الخ . ولم تكن الماركسية في جانبها الإجتماعى فى نهاية الأمر غير أيديولوجية صراع (٧٠)

عاشراً: المدخل السيكلوجى:

ويرتبط هذا المدخل بربط حركة التنمية وواقع التخلف بمتغيرات نفسية كالذوافع والقدرات الإبتكارية والريادية والقدرة على المبادأة والتجديد وعلى تحمل المسؤولية - ونماذج الشخصيات السائدة ، ومدى توافر نموذج شخصيات رجال الأعمال أو نمط رجال الأعمال ويركزون على عمليات كالتنشئة الإجتماعية والتربية الوالدية والإتجاه نحو التجديد . ومن أهم ممثلى هذا المدخل « ديفيد ماك كليلاند » فى دراسة له عن « المجتمع المنجز » The achieving society و « هيجن » فى دراسة له عن التغير الإجتماعى والتنمية الإقتصادية ، و « جوزيف شومبير » فى دراسة له عن نظرية النمو الإقتصادى .

ويؤكد أنصار المدخل السيكلوجى أهمية الأفراد أو أبناء الشخصية فى توجيه حركة التغير الإجتماعى بشكل عام والتنمية الإقتصادية بشكل خاص - ويشير « روبرت لوير » إلى أن هناك محاولة من جانب أنصار هذا المدخل لإقامة علم نفس إجتماعى للتحديث وهو يقصد بالتحديث هنا مجموعة التغيرات الإجتماعية والثقافية التى تصاحب حركة النمو الإقتصادى (*) .

(*) يطرح "لويز" فى دراسته حول "منظورات التغير الإجتماعى" عدة تساؤلات بصدد هذا المدخل - ومثال هذا هل هناك شخص حديث Modern man يتبنى إتجاهات وقيم وأفكار متميزة تختلف جوهرياً عن تلك التى يتبناها الشخص السابق على التحديث Pre-modern ؟ وهل تعد هذه الإتجاهات والقيم والأفكار أساساً لا بد منه لإنطلاق عملية التحديث؟ وإذا كان ذلك كذلك فما العلاقة بين حركة التحديث وهذه الخصائص التى يتسم بها الإنسان الحديث ، فهل يعد ظهور الإنسان الحديث محصلة لحركة التحديث ، أم إن وجوده شرط وسبب لقيام التحديث ذاته ؟ . ويناقش "لويز" بعض النظريات النفسية - الإجتماعية الممثلة لهذا المدخل مثل "هيجن" Hogen وهو إقتصادى حاول مناقشة قضية التنمية الإقتصادية من خلال مبادئ علم النفس . فالتنمية الإقتصادية التى تحدث فى ضوء الإرتفاع المستمر فى متوسط الدخل الفردى نتيجة للأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة لا يمكن فهمها إلا فى ضوء الشخصية الإبتكارية Creative personality - ويناقش =

حادى عشر: مدخل القضاء على التبعية وتهيئة المناخ الدولى للتنمية

يشير بعض الدارسين أن نمط التنمية الأوربية لا يطلع أن يكون هو النموذج الذى يجب أن تحتذ به الدول النامية لعدة أسباب ، أولها أن الدول الأوربية لم تبدأ حركة النمو أو التنمية وهى تابعة إقتصادياً وإجتماعياً لدول أخرى ،

= "هيجن" مختلف التفسيرات المطروحة للتنمية الإقتصادية - كالتفسيرات المناخية أو الظروف الإجتماعية أو الدينية أو الإقتصادية . كل هذه التفسيرات فى نظر "هيجن" فشلت فى تفسير سبب الإنطلاق العلمى والتكنولوجى والإقتصادى لدى جماعات محددة - وهو لايرفض هذه التفسيرات جملة ولكنه يرى أنها ليست كافية وفى بعض الحالات ليست مناسبة للتفسير . وهو يرى أن التغيرات تتطلب فترة طويلة من الزمن فالتجديدات ليست قضية إقتصادية تكنولوجية Technoeconomic ولكنها قضية إجتماعية Social فى جوهرها . وعمليات التغير تقودها الشخصيات الإبتكارية الذين ينبثقون بدورهم عن نوع معين من السياق الإجتماعى Social context الممتد عن الزمن . وهذه الشخصيات لا تنتشر بشكل عشوائى داخل الجماعات لكن هناك نظام يحكم تواجدها وظهورها ، وعلى المنظر أو الباحث أن يفسر ظهورها داخل جماعات محددة داخل المجتمع ؟ وما الذى يؤدى إلى ظهور المجددين ؟ - وترجع أهمية هذه النقطة فى أن هيجن يؤكد أن "التغير الإجتماعى وبالتالي التنمية الإقتصادية لن يحدث بدون تغير فى الشخصيات . Robert Lauer : Perspectives on social change - pp 92-93- E. Hagen on the theory of social change - Homewood Dorsey

يذهب "ولبرت مور W. Moor" إلى أن مفهوم التحديث يشير إلى تحول المجتمع التقليدى - Tradi- tional أو السابق على الحداثة Pre-moder إلى مجتمع حديث من خلال إستخدام نماذج التكنولوجيا ونماذج التنظيم المصاحبة لها فى الدول المتقدمة تكنولوجيا والمزدهرة إقتصاديا والتي حققت درجة كبيرة نسبيا من الإستقرار السياسى وهى الدول الغربية . وهذا يفترض تحديد ملامح المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث ، وهنا تكون عملية التحديث هى الإنتقال من النموذج الأول إلى النموذج الثانى . ويركز "نيل سملسر" Structural differentiation وهنا يتمركز التحول والتغير الإنمائى حول عملية التنوع التى يقصد بها "سملسر" ظهور وحدات بنائية أكثر تخصصا وأكثر إستقلا مع تنوع وتكاثر هذه الوحدات Moore, W.E. : Social change - Engle- wood Cliff. Printice Hall 1963 p. 89 .

موازينها لغير صالحها كما هو الحال بالنسبة للدول النامية ،
كذلك فإن الدول النامية الآن تعتمد على المواد الأولية فى قطاع التصدير ، وتواجه منافسة خطيرة وغير متكافئة فى مجال المواد الصناعية ،

والدول النامية بدأت التنمية من إقتصاد هشوه إستنزفه الإستعمار ، وعلى العكس من هذا فإن الدول الأوربية إعتدت فى تنميتها على إستنزاف المستعمرات .
يضاف إلى هذا أن تنمية الدول المتخلفة تتحقق فى ظل مناخ عالمى يؤكد حقوق الإنسان وفى ظل مفاهيم دولة الرفاهية مما يمثل مزيداً من الضغط فى سبيل الإستهلاك مما يعوق حركة التنمية بعكس الحال بالنسبة للتجربة الأوربية .

وبذهب بعض الباحثين مثل « باران » Baran و « ستافنهاجن » Stavenhagen و « فرانك » Frank و « كاردسو » Kardoso و « فاليتو » Faletto إلى أن التحدى الضخم المواجه لنظرية التحديث Modernization theory صدر عن عدة فروع معرفية كان من بينها العلوم الإجتماعية (٧١) . ويتفق الباحثون المذكورون على أنه يستحيل فهم عمليات ومشكلات التنمية داخل دول العالم الثالث دون معالجة وفهم الإطار التاريخى والإجتماعى الأكثر إتساعاً والذي يتعلق بالتوسع الرأسمالى الغربى والتحكم الإستعمارى للدول المتقدمة إقتصادياً وسيطرتها على الدول النامية .
ويشير « جريفن » إلى أن الدول النامية التى نلاحظها اليوم هى فى الواقع نتاج قوى تاريخية خاصة التى نجمت عن التوسع الأوربى والسيطرة العالمية - ويؤكد « جريفن » أن أوربا لم تكتشف الدول المتخلفة ، ذلك أنها هى التى أوجدتها وصنعتها (٧٢) . وهذا يعنى أن الدول النامية حالياً خضعت للسيطرة الإقتصادية والسياسية من جانب مراكز قوى خارجية External centres of power ومن هنا فإن هذه الدول النامية تقوم بوظيفة التوابع Satelites (٧٣) . وهذا يعنى أن هذه الدول مكبلة بعلاقات تبعية De-pendency relations مع الخارج وليس لها أى سيطرة على الأسواق أو السياسات العالمية ، وينعكس هذا على البناءات داخل هذه الدول حيث تظهر ميكانزمات للسيطرة الداخلية وتنعدم جوانب العدالة والتوازنات سواء فى العلاقات التى تتم بين الفئات والطبقات والشرائح أو بين مختلف قطاعات الإقتصاد داخلها ، أو فى العلاقة بينها وبين الدول الخارجية . ويؤكد « فرنك » (٧٤) أن علاقات التبعية أو ما يطلق عليه « بناء التبعية » Structure of dependence ينطبق على العلاقة بين الريف والمدن ، وهو يرى أن بناء التبعية يمتد من المركز المتروبوليتانى الواسع للنسق الرأسمالى العالمى

Macro metropolitan center of the world capitalist system حتى يصل إلى أكثر العمال الزراعيين إنعزالاً في العالم ، الذي يرتبط من خلال العلاقات المترابطة بين المراكز المتروبوليتانية والتوابع بالمراكز والمدن العالمية المركزية ، الأمر الذي يجعله مستغرقاً بشكل تابع للنسق الرأسمالي العالمي ككل . ويشير "فرانك" إلى أن طبيعة ودرجات هذا الارتباط أو ما يطلق عليه بناء التبعية يختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى زمان . وهذه الاختلافات تؤدي إلى اختلافات أكثر أهمية في المحصلة الاقتصادية والسياسية لبناء التبعية ، ويرى أن هذه الاختلافات يجب بحثها في كل حالة على حدة . وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإن كل علاقات أو أبنية التبعية تقوم على أساس متماثل وهو إستغلال المراكز الكبرى Metropolis للتوابع Satilites من خلال نهب خيراتها ومنتجاتها . ومن الواضح أن "فرانك" قد تأثر في هذا الرأي "بيول باران" P. Baran الذي يرى أن الدول المتقدمة صناعياً في الغرب تعارض تصنيع الدول النامية حيث أن هذه الدول الأخيرة هي التي تمد الدول المتقدمة صناعياً بالمواد الخام والسوق لتصريف الناتج ، وهذا يعني أن "باران" يغزو التخلف الإقتصادي لدول العالم الثالث إلى مركزها التابع Dependent status داخل نسق السوق العالمية الذي تسيّره دول الغرب الصناعية نتيجة لتحكمها في متغيرات رأس المال والتكنولوجيا والخبرة والسوق وهي متغيرات جوهرية في أية حركة للتنمية (٧٥) . ونتيجة لتحكم الدول الصناعية المتقدمة في هذه المتغيرات ، فإنها توظفها في غير صالح الدول النامية ، وهنا تلعب عملية القروض دوراً هاماً في تكييل حركة التنمية في دول العالم النامي ، ومن الغريب أنها أدت في الغرب ذاته إلى نتائج عكسية . فقد وصلت مديونية الدول النامية في نهاية عام ١٩٨٦ ما يزيد عن ألف مليار دولار بحيث صار سداد بعض أقساطها بالإضافة إلى فوائد ما يستغرق صادرات هذه الدول التي وقعت في دائرة خبيثة حيث عجزت عن حركة التنمية ، ويزداد التضخم داخلها ويزداد عملاتها المحلية تدهوراً ، الأمر الذي يؤدي بالبعض إلى إعلان العجز عن السداد والبعض توقف سداد الديون وفوائدها فعلاً . وفي أواخر الستينات أقبلت الدول المتقدمة على إقراض الدول المتخلفة تحت شعار "تمويل التنمية" وتزويد هذه الدول الأخيرة بحاجتها من العملة الصعبة . وكان لهذه القروض شروطاً مجحفة (مثل إرتفاع لفوائد ، وإزام الدول النامية شراء احتياجاتها من الدولة صاحبة القروض ، وتوجيه القرض في مشروعات محددة تخدم مصالح مشروعات مقابلة في الدول المقرضة .. إلخ) . وهذا هو ما أدى بالدول النامية إلى الوقوع في مصيدة الديون بحيث عجزت عن السداد . وهذا

هو ما جعل الدول المتقدمة إقتصاديا تلجأ إلى إقراض الدول النامية في أواخر السبعينات تحت شعار "تمويل أعباء خدمة الديون" (٧٧) . ويعترف قادة الغرب أنفسهم بهذه الحقائق ، ففي المؤتمر الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة المنبثقة عن الأمم المتحدة سنة ١٩٨٦ دعا "فيلي براندت" المستشار السابق لألمانيا الغربية - دعا الدول والبنوك الغربية إلى مراجعة ضمائمها والبحث عن سبل ممكنة لتخفيف العبئ المالي الذي يشل حركة الدول النامية سواء بالنسبة للعجز عن سداد الديون أو سداد فوائدها . وإقتراح إلغاء كل أو بعض الديون المستحقة على الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن حد معين (٦٠٠ دولار سنويا مثلا) . وأوضح "براندت" أن كافة القروض التي قدمتها الدول الغنية للدول الفقيرة كانت مرتبطة بفوائد باهظة وشروط مجحفة وأن أغلبها كان في شكل معاهدات تجارية غير ملائمة للدول النامية ، وأشار إلى أن الدول المقرضة قد استردت بالفعل - بشكل أو آخر - أضعاف ماقدمته من قروض ومنح (٧٨) ويؤكد المحللون الموضوعيون أن مساعدة الدول النامية على تجاوز مشكلة ديونها سوف يعالج في الواقع مشكلات الدول النامية والدول المتقدمة في نفس الوقت (*) .

نحو مداخل إسلامي للتنمية :

يمكن القول أن الدين الإسلامي عقيدة وشريعة يعد منطلقا للتنمية الاجتماعية بمفهومها الشمولي حيث أن الإسلام اهتم بالإنسان الذي كرمه الله واستخلفه في الأرض ورسم له أسلوب عزته وسموه وتفوقه ، كما اهتم بالجماعة والمجتمع حيث رسم لهما عوامل التكامل والتكافل والتقدم والنمو في جميع الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، ويمكن إيجاز أهم جوانب الارتباط الوثيق بين الإسلام وقضايا التنمية كما سبف أن حددتها في النقاط التالية :

أولا :

ارتبط خلق الإنسان - كإنسان - في الدين الإسلامي بالتكريم والرفعة والعزة ، وليس أدل على هذا من أن الإنسان فيه نفخة من روح الله إلى جانب العنصر الترابي .

(*) يذكر د. شوقي الفنجري أن ديون المكسيك وحدها بلغت نحو مائة مليار دولار سنة ١٩٨٦ وقد أثرت على إقتصاديات الولايات المتحدة (الدولة الدائنة) لأن المكسيك عندما خفضت وارداتها من الولايات المتحدة ، هبطت الصادرات الأمريكية للمكسيك بمقدار ٥٠٪ ، وطبقا لما ذكره ممثل مجلس التنمية لما وراء البحار اختلفت نحو ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل في أمريكا منذ عام ١٩٨٢ - انظر مقالة د. شوقي الفنجري المذكورة بالمصادر .

وهذا يعنى أن الجنس البشرى منخلقه هو أفضل المخلوقات عند الله ، وجدير به أن يعمل وأن يكون على هذا المستوى من التكريم الالهى حتى أن الله يباهى به الملائكة فى مواقف معينة . "وإذ قال ربك إني جاعل فى الأرض خليفة .." الآية (البقرة ٣٠) ، "ولقد كرمتنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر .." (الإسراء ٧٠) .

ثانياً:

ارتبط وجود الإنسان على الأرض بتنمية الأرض وتعميرها بعد عبادة الله سبحانه وتعالى - قال تعالى "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" (الذاريات ٥٦) وقال أيضاً "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود ٦١) ، وقد حمل سبحانه وتعالى بنى آدم فى البر والبحر ليؤدوا واجباتهم المفروضة عليهم وهى واجبات الإستخلاف والعبادة والتعمير والتنمية "ولقد كرمتنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (الإسراء ٧٠) .

ثالثاً:

ارتبط خلق الله سبحانه وتعالى للناس ذكوراً وإناثاً وجماعات وقبائل وشعوباً بالتعارف والإحتكاك ثقافياً والتعاون على البر والتقوى وتحقيق الإستفادة المتبادلة من خبرات بعضهم البعض "يأياها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عن الله أتقاكم" (الحجرات ١٣) .

رابعاً:

أعلى الإسلام من قيمة العمل بإعتباره أنه السبيل إلى رضا الله سبحانه وتعالى ، وهو الوسيلة إلى إشباع حاجات الإنسان المشروعة وهو السبيل إلى تعمير الأرض والتنمية فى كل المجالات والعمل الذى يعلى الإسلام قدره ويرفعه إلى مراتب الصدارة ، هو ذلك العمل المشروع البعيد عن الإنحرافات ، والعمل المتقن الذى يخلص فيه العاملون . وقد وصف الله نفسه بأنه صانع يتقن صناعته كما يتقن كل شئ ويحسن كل شئ خلقه "صنع الله الذى اتقن كل شئ" (النمل ٨٨) ويقول تعالى "الذى أحسن كل شئ خلقه" (السجدة ٧) ويقول عليه الصلاة والسلام "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" ويلاحظ فى القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى يقرن فى الكثير من المواضع بين الإيمان والعمل الصالح "الذين آمنوا وعملوا الصالحات" والعمل الذى يقصده الإسلام يتسع ليشمل العمل العقلى والعمل اليدوى المقترن بالتفكير معاً وهما السبيل الصحيح للتنمية يقول تعالى "إن فى خلق السموات والأرض واختلاف

الليل والنهار لآيات لأولى الأبواب الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم وتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه فقنا عذاب النار" (آل عمران ١٩٠-١٩١) وتحض التوجيهات النبوية الشريفة على عمل اليد "ما من نبي إلا وكان يأكل من عمل يده ، وكان نبي الله داوود يأكل من عمل يده " .

"من بات كالا من عمل يده ، بات مغفورا له" .

وليس من المصادفة أن جميع أنبياء الله من كانوا من العاملين إعلاء لقيمة العمل وتقديرا لإلهه فيروى أن نوحا كان نجارا وإدريس خياطا وموسى راعيا ، ومحمد راعيا وتاجرا عليهم جميعا صلاة الله وسلامه . ويتعهد الله سبحانه وتعالى أنه هو الذي يحاسب علي عمل الإنسان وأنه لا يضيع أجر من أحسن عملا "إنا لانضيع أجر من أحسن عملا" (الكهف ٣٠) .

خامسا:

يربط الإسلام بين العمل والعلم ، فالعمل الصالح هو الذي يستند إلى العمل السليم ، ويعلى القرآن في أكثر من موضع من قدر العلم والعلماء ويؤكد أهمية طلب العلم، ومن المعروف أن العلوم النظرية والتطبيقية هي السبيل إلى التقدم والتنمية في كل مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . والعلوم في الإسلام ليست قصرا على العلوم الدينية فقط ولكنها تمتد لتشمل كل العلوم التي تدرس الجمادات والنباتات والحيوان والإنسان فالعلم في الإسلام هو مطلق العلم بشرط ألا ينطلق من منطلقات مغرضة أو منحرفة (مثل العلوم العنصرية مثلا) وهدف العلم التوصل إلى الحقائق والقوانين التي تحكم الظواهر ، وهي كلها شواهد على عظمة الله سبحانه وتعالى في كل مجال (وحدة المكونات العضوية - وحدة القوانين الطبيعية .. تدل على وحدانية الخالق) وهدف العلوم في الإسلام تحقيق مصالح الناس في دنياهم وتحسين ظروف حياتهم المعيشية وهذا هو جوهر التنمية بمفهومها الشمولي : فقد سخر الله سبحانه وتعالى كل مافي السماوات والأرض للإنسان ودعاه للإستمتاع بها ولايكون ذلك إلا بالمعرفة العلمية الدقيقة قال تعالى "ألم تر أن الله سخر لكم مافي السماوات ومافي الأرض" (لقمان ٢٠) وقال تعالى في سورة إبراهيم "الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجرى في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وأن تعبدوا نعمة الله لاتحصوها أن الإنسان لظلم

كفار" (إبراهيم ٣٢-٣٣) وقال تعالى "وهو الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا" (النحل ١٤) وقال تعالى "وسخر لكم مافى السماوات ومافى الأرض جميعا منه" (الجن ١٢) ويوجهنا الإسلام إلى ضرورة العمل بمقتضى هذا التسخير من خلال فهم الظواهر وما يحكمها من قوانين حتى يستفيد الإنسان من هذه الظواهر فى حياته ويستخدمها لصالحه - ويحثنا القرآن الكريم على التفكير وأعمال العقل فى كل الظواهر "ويتفكرون فى خلق السماوات والأرض" (آل عمران ١٩١) وتبين سورة الواقعة عظمة الله الخالق وتدعونا إلى الفهم الحقيقى للكثير من الظواهر التى هى خلق من خلق الله تعالى "أفأرأيتم ماتمنون أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون" (٥٨-٥٩) ويقول تعالى "أفأرأيتم ماتحرفون أنتم تزرعون أم نحن الزارعون" (٦٢، ٦٣) ويقول تعالى "أفأرأيتم الماء الذى تشربون أنتم انزلتموه من المزن أم نحن المنزلون ، لو نشاء جعلناء أجاجا فلو لا تشكرون ، أفأرأيتم النار الذى تورون أنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون" (٦٨-٧٢) ويقول تعالى "فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسام لو تعلمون عظيم" (٧٥-٧٦) وفى هذه الآيات الكريمة دعوة صريحة للبحث العلمى والتفكير فى مجالات علوم الحياة والأرض والمناخ والزراعة والماء والأجنة والطاقة والفضاء .. إلخ . وهناك العديد من الآيات التى تدعونا للتفكير والبحث فى المعادن "وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس .. الآية" (الحديد ٢٥) وكيف ينتفع به الناس أن لم يفهموا خواصه والقوانين التى تحكمه ؟ ويدعونا القرآن الكريم إلى البحث فى داخل الإنسان "وفى أنفسكم أفلا تبصرون" (الذاريات ٢١) وهذه دعوة إلى البحوث البيولوجية والنفسية والفسيولوجية والباثولوجية والطب النفسى والعقل .. إلخ . ويقول تعالى فى سورة فصلت "سنريهم آياتنا فى الأفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق" (فصلت ٥٣) ونجد نفس التوجيهات للتفكير والبحث والفهم فى مختلف سور القرآن الكريم مثل سورة يس وغيرها من السور وأعلى الإسلام من قيمة العلماء ويرفعهم فوق مرتبة العباد - يقول تعالى فى سورة الزمر " .. قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب" (٩) ويقول تعالى فى سورة المجادلة "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة ١١) ويقول عليه الصلاة والسلام "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" .

سادسا:

سبق الإسلام كل المواثيق العالمية الحديثة إلى إعلان حقوق الإنسان علي نحو لم تصل إليه أية مواثيق وضعية . فقد طفت المسألة على السطح بعد الحرب العالمية الثانية

حيث صدرت وثيقة عالمياً لإعلان حقوق الإنسان في ١٠/١٢/١٩٤٨ ، كما عقدت الاتفاقية الأوروبية سنة ١٩٥٠ في روما لحماية حقوق الإنسان ، وعقدت الإتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦/١٢/١٩٦٦ . وعقد أخيراً المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الجنائية عقد في إيطاليا سنة ١٩٧٩ ، وذلك بعد أن فشلت المواثيق الوضعية في مواجهة المشكلات العالمية وحاولت البحث فيما يمكن أن يقدمه الإسلام والعالم الإسلامي في هذا الموضوع (٧٩) وترتبط التنمية إرتباطاً جوهرياً بقضية حقوق الإنسان ، طالما أن الهدف الأساسي من التنمية تحسين ظروف حياته الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والسياسية وتحريره من كل الضغوط البيئية والإجتماعية وأشعاره بالعدل المساواة وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع وتأمينه ضد كل أنواع الإستغلال والإستبداد والتمييز العنصري وجعله يستمتع بالحريات الشخصية في حدود عدم الإضرار بالغير أو الإعتداء على حقوق عامة .. إلخ . وإذا حاولنا معرفة حقوق الإنسان في الإسلام والتي تستمد من النصوص المقدسة التي هي في مرتبة أعلي من الدساتير والمواثيق الدولية الوضعية نجد أنها كثيرة وشاملة وعميقة وفي مقدمتها مبدأ الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الجنس واللون والدين الإنتماءات الإجتماعية "ولقد كرمنا بني آدم" (الإسراء ٧٠) . ذلك المبدأ الذي جاء به الإسلام قبل أكثر من ١٣٥٠ عام من ورود بصور أقل عمقا وتأصيلا في الفكر السياسي العالمي . وهناك مبدأ وحدة الإنسانية يقول عليه الصلاة والسلام "يأبها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها .. الآية (النساء ١) وحققت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف .. الآية" (البقرة ٢٢٨) وقال تعالى "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن .. الآية" (النحل ٩٧) . وأقر الإسلام قبل كل المواثيق الوضعية الدولية والمحلية حق الإنسان في الحياة ، تحريم القتل إلا بالحق وإقرار حق القصاص "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (المائدة ٣٢) و "ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب" (البقرة ١٧٩) . والنصوص كثيرة التي تشير إلى حق الإنسان في الحياة الكريمة الأمانة التي تكفل له الحماية من الظلم "يكفى أنه في الحديث الشريف أن الله حرم على نفسه الظلم وجعله بينكم محرما فلا تظالموا، وأن الظلم ظلمات يوم القيامة" . وأكد الإسلام حق الإنسان في المعاملة الكريمة والمحاكمة القضائية العادلة وضمانات في حالات الخطأ ،

وأكد حق الإنسان في المعيشة الكريمة من خلال توفير أساسيات المعيشة كالسكن والغذاء والتعليم والعلاج ، وحقه في تكوين أسرة واختيار الشريك فيها بحرية ، وأكد حقوق الأطفال والراشدين وكبار السن والرجال والنساء داخل الأسرة بشكل متوازن عادل (٨٠) ، وحقوقهم داخل المجتمع . وأكد الإسلام الحق في الملكية (في إطار ضوابط معينة) وفي الحماية القضائية وفي العمل وفي الضمان الإجتماعي عند العجز أو الحاجة - وأوجبت الشريعة الإسلامية حق التشاور حيث جعلت الشورى فريضة إجتماعية وسياسية "شاوورهم في الأمر" (الآية ١٨٩ سورة آل عمران) ونبذت الإكراه حتى في الدين "لا إكراه في الدين . آية" وهذا هو حق الإنسان في ألا يكره على شيء . ولا نستطيع حصر حقوق الإنسان في الإنسان في الإسلام ويكفي أن نشير إلى أن تحقيقها هو في جوهره تحقيق للتنمية الإجتماعية في أعلى مستوياتها .

سابعاً:

يدعو الإسلام الناس إلى الإنتاج والعمل على استثمار الموارد المتاحة لهم سواء أكانت مادية أو مالية أو بشرية وتوظيفها بما يحقق أعلي عائد ممكن في إطار ضوابط محددة ومحكمة تحقق التوازن بين صالح الفرد وصالح الجماعة - ونلاحظ أن المنظور الإسلامي للثروة المادية يعد جزءاً أساسياً من صلب العقيدة الإسلامية ، وقد جعل الإسلام للثروة - بكل أشكالها - وللمال مكانة كبيرة واعطاها القيمة الواقعية التي يستحقها حتى أن القرآن الكريم وصف المال بأنه زينة الحياة الدنيا وسوى في ذلك بينه وبين الأبناء ، ووصف الأموال بأنها قوام للناس في معاشهم ومصالحهم الخاصة والعامة . والإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة والأموال من خلال مختلف الأساليب المشروعة ، وفي هذا دعوة إلى التنمية الإقتصادية بأعمق صورها . وأساليب تحصيل الثروة والمال في الإسلام متعددة ، فهناك التجارة "إيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف .. الآية" (قريش ١-٢) وهناك الزراعة حيث يوجهنا القرآن الكريم إلى إحياء الأرض وزراعتها وإستثمارها يقول تعالى " فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شققا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضباً ، وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا متاعا لكم ولأنعامكم" (عبس ٢٤-٢٢) . وقد دعا الإسلام إلى إحياء الأرض الموات وقد أفاض الفقهاء في هذه الناحية وهناك باب خاص بذلك في كتب الفقه ويقول عليه السلام "من أحيا أرضاً ميتة فله رقبته" وقد انصرف المسلمون إلى إحياء الأرض الموات تحت تأثير هذا التوجيه الكريم وبدافع التملك والربح الحلال الذي حث الإسلام عليه . وهناك الصناعة . وفي القرآن الكريم توجيهات إلى التنمية

الصناعية بكل أشكالها في إطار ضوابط شرعية . فقد أشار القرآن الكريم إلى صناعة الحديد "وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس" (الحديد ٢٥) وصناعة الملابس - "يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوأتكم وريشا" (الأعراف ٢٦)

ومثل صناعة المعمار والتشديد والبناء "قيل لها ادخلي الصرح فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها ، قال انه صرح معرد من قوارير" (النمل ٤٤) . وينبه القرآن إلى السعى وابتغاء فضل الله في الأرض بمختلف الأساليب والوسائل "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" (الملك ١٥) ولم يأمر سبحانه وتعالى بالإنصراف عن تحصيل الثروة بالأساليب المشروعة إلا للعبادة ، فإذا قضيت الصلاة فإن النليس مدعون إلى الانتشار في الأرض وإستثمار كل طاقاتها من خلال التفكير والعلم والعمل المثمر "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" (الجمعة ١٠) .

وإذا كان الإسلام يعلى من قيمة العمل المثمر وإستثمار في كل المجالات ، فإنه يضع من الضوابط ما يحول دون المشكلات والجوانب السلبية التي تنجم عن غياب الضوابط والقيم الحاكمة كالإستغلال والصراع بكافة أشكاله والتمزق في العلاقات الإجتماعية والإنتقسام الطبقي الحاد وتزايد حجم الحقد وإتجاه الأغنياء نحو مزيد من الغنى والفقراء إلى مزيد من الفقر مما يفتح الطريق أمام ممارسة السلوك الإنحرافي بكل صوره وأشكاله دعارة وقتل وسرقة وعنف وإيمان وإعتياد وإنحراف الأحداث وإنحرافات فكرية وعقائدية ... وكل هذه الأمراض الإجتماعية تنجم عن إطلاق التنمية الإستثمارية دون ضوابط حاكمة . يقول تعالى "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" (القصص ٧٧) وتتضح دعوة الإسلام إلى إستثمار الموارد المختلفة من عدة أمور مثل الدعوة إلى العمل بوصفه العامل الأساسى في عملية الإنتاج "ومن أحسن قولا من ممن دعا إلى الله وعمل صالحا" (فصلت ٢٣) ويقول تعالى "وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وأخرون يقاتلون في سبيل الله" (المزمل ٢٠) ، والدعوة إلى تجنب الإستثمار الإستغلالي الذي يقوم على الريا أو الإحتكار لما لها من آثار ضارة على المجتمع والأمن الإجتماعى والإقتصادى والنفسى لأعضائه ، وتحريم الإكتناز والإستغلال "والذين يكتزون الذهب والفضة .. الآية" (التوبة ٣٤) .

ثامنا:

تقوم التنمية الإقتصادية فى الإسلام على أسس بنائية - عقائدية وأخلاقية وإجتماعية . وأهم هذه الأسس هى مايلى (٨١) :

أ- الملك كله لله سبحانه وتعالى أساسا وأن الإنسان مستخلف فيه من أجل التعمير والتنمية وأداء حقوق الله والعباد - وتتمثل هذه الواجبات فى أداء فرض الله التى يجب أن تكون من خلال الأساليب المشروعة غير الإحرافية - وأهم أساليب التملك المشروع - العمل والمخاطرة بالكسب والخسارة والزراعة وإحياء الأرض الموات والعقود الناقلة للملكية بأنواعها المختلفة من بيع وهبة والخلافة بميراث أو وصية .

ب- الإقتصاد الإسلامى يتفق مع الطبيعة البشرية حيث يتيح الفرص للإستمتاع بالطيبات ويدعو للتملك والعمل والإجتهاد والإستثمار والثراء .. بشرط عدم الإضرار بالغير وتحقيق الصالح وتجنب المحرمات .

ج- تحقيق التوازن بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة - ويظهر هذا فى نبذ التبذير والإسراف وفى الحث على الإستثمار والتملك - والملكية فى نظر الإسلام ليست ذات طابع فردى مطلق ، كما أنها ليست ذات طابع جماعى مطلق - ففرديتها تظهر فى إقرار الإسلام للملكية الفردية وحمايتها من كل إعتداء عليها أما جماعيتها فتظهر من خلال تقييد نموها وإستخدامها بمصالح الجماعة أو الصالح العام .

د- الضوابط الأخلاقية للتنمية الإقتصادية فى الإسلام ، وهنا تظهر إخلالية الإقتصاد الإسلامى فالعنصر الإخلاقى ليس متضمنا بالضرورة فى جوهر عملية التنمية الإقتصادية فى ذاتها كما يشير إلى ذلك "بونسيون" Ponsion (٨٢) ولكنه يرتبط بها إذا وضعت التنمية الإقتصادية فى إطار نظام عقائدى اشمل يحقق هذه الأخلاقية كما هو الحال فى النظام الإسلامى وتتمثل هذه الضوابط الإقتصادية للسلوك الإقتصادى فى الإسلام فى عدة أمور مثل تحريم إكتناز الأموال وضرورة الإستثمار فى المجالات التى تعود بالنفع على الفرد وجماعته ومجتمعه ، وأداء فريضة الزكاة وواجبات التكافل الإجتماعى والصدقات ، والإمتناع عن ممارسة الربا والغش والإحتكار والإستغلال ، وعدم إستخدام الثروة للإضرار بالآخرين أو للحصول على جاه أو سلطة أو مركز إجتماعى من خلال أساليب مرضية كالرشوة والبعد عن الإسراف والتقتير - وهذا هو ما يمكن أن نطلق عليه - الضوابط الأخلاقية للتنمية الإقتصادية .

هـ- إطلاق الطاقات الإستثمارية وتشجيع النشاط الإقتصادي المنتج فقد نهى الإسلام عن البطالة ونبذ مبادئ التواكل والإكتناز والرياء لما لها من آثار ضارة على الفرد والمجتمع ، ولم يوجب الإسلام النفقة للفقير القادر على العمل حتى لا يركن إلى الكسل والخمول .

و- يحول الإقتصاد الإسلامي دون التضم المرضى للثروات الخاصة حتى لا يكون أسلوب توزيع الثروة عاملا من عوامل التمزق والصراع الذي يهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للمجتمع . فإذا كان الإقتصاد الإسلامي يشجع على التملك ويكفل حمايتها بكل السبل ، فإنه وضع ضوابط للحد من التوسع في الثروات الخاصة من خلال مجموعة من الأساليب نذكر منها - الإلتزام بالأساليب المشروعة لجمع الثروة والتملك ، ولا يجب توظيفها في خدمة صاحبها على حساب مصالح الآخرين بأى شكل (رشوة - إحتكار - ربا - إستغلال ..) ، وضرورة أداء حق الله فيها (زكاة وتكافل وصدقات) وتطبيق نظام الميراث الإسلامي من خلال توزيعها على المستحقين شرعا .

ز- يقضى الإسلام على مشكلات الفقر والعوز والإحتياج - لأن قدرا كبيرا من الأمراض والصراعات الاجتماعية تنجم عن وجود قطاعين متناقضين في المجتمع - أحدهما متختم من الثراء والقدرة المالية ، والآخر لا يجد قوت يومه وقوت أسرته وهذا هو المدخل الذي تدخل منه الدعوات الإنحرافية والإتجاهات الاجتماعية المضللة الهدامة كالماركسية مثلا . وقد كفل الإقتصاد الإسلامي معالجة هذه المشكلة من خلال الدعوة إلى العمل لكل قادر عليه ورفعته إلى مرتبة العبادة وأوجب الزكاة وواجبات التكافل والصدقات - والدعوة إلى مبدأ المشاركة في الرزق الفائض "من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له" ، هذا إلى جانب مختلف الضوابط السابق الإشارة إليها .

ويذهب الإقتصادي الفرنسي "جاك أوستروي" في دراسة له بعنوان "الإسلام أمام التطور الإقتصادي" (٨٣) إلى أن الإقتصاد الإسلامي نظام وسط - وهو ينتقد المذاهب الإقتصادية بقوله "أنه لا توجد طريقة وحيدة ضرورية للتنمية الإقتصادية كما تريد أن تقنعنا المذاهب قصيرة النظر في النظامين (الرأسمالي والشيوعي) حيث يدعى كل منهما أنه يمثل المنهج الإقتصادي الأمثل - ويؤكد "أوستروي" ضرورة الإستفادة بما يطلق عليه المذهب الثالث في الإسلام الذي يقف موقفا وسطا بين المذاهب الفردية والجماعية ويجمع

بين حسنات كل المذاهب الإقتصادية المعاصرة ، إلى جانب أنه يتغلب على جميع الصعوبات الإقتصادية التى يقف الإقتصاد الحديث عاجزا عن معالجتها .

تاسعا:

ينظم الإسلام علاقات العمل تنظيمًا دقيقًا متقنا يحقق العدل حيث يطالب العاملين بالإنفاق فى العمل ومراقبة الله سبحانه وتعالى قبل الخوف من رقباء الدنيا - قال عليه السلام "ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" ، كما يقضى الإسلام من صاحب العمل أن يحدد للعامل مقدار العمل الذى سيكون به ، ومقدار الأجر ، وأن يمنحه أجره بمجرد أداء العمل ، وأن يكون حجم العمل على قدر ما يستطيعه العامل بحيث لا يؤدي إلى الإضرار بالعامل صحياً أو إجتماعياً - يقول عليه الصلاة والسلام "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره" وقال عليه السلام "اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه". وقول عليه السلام " اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم - فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما يلبس ، ولاتكلفوه ما لا يطيقون فإن كلفتموهم فأعينوهم" - وقد ذهب بعض الباحثين كالإمام الغزالي فى كتابه إحياء علوم الدين إلى أنه على ولى الأمر أن يضمن عملا لكل عضو قادر على العمل من أبناء المجتمع ، واستنتج ذلك من أن الرسول عليه السلام أعطى رجلا قدوما ودرهما وأمره أن يحتطب . أما بالنسبة للعجزة والشيخوخ فإن من واجب النولة تأمين حاجاتهم المعيشية كاملة وهكذا سبق الإسلام مفاهيم التأمين والضمان الإجتماعى ولكن بشكل أكثر تحديدا وإنضباطا . فالإسلام يؤمن الإنسان على أكله وشربه ولبسه ونفقات أسرته من خلال العمل ويؤمنه ضد البطالة والعجز والشيخوخة والفقهاء حديث حول أسلوب تحديد الأجر - فكل أجر لايفى العامل حاجاته الأساسية - المأكل - والمشرب والسكن والملبس لايقره الإسلام - وإلى جانب هذه الحاجات الأساسية ينبغى أن يؤمن للعامل متطلبات النمو الإجتماعى - المشروع كالتعليم - ومواجهة الأمراض من خلال العلاج ... إلخ (٨٤) .

عاشرا:

يقوم الإقتصاد الإسلامى على أساس واقعى أخلاقى فهو يؤكد أهمية التعاون والتكافل من أجل التنمية والإستثمار وتحقيق التقدم والتوازن الإجتماعى غير أن هذا ليس معناه تحقيق المساواة الحسابية الكاملة بين الناس وجعل الأغنياء والفقراء سواء (كما يدعى بعض أصحاب المذاهب الإقتصادية الوضعية الطوبائية) فالإسلام دين

الفطرة يعترف بالواقع وبالتفاوت بين الأفراد في الملكات والمواهب والذكاء والقدرات والجهد - فلكل سعيه وجهده ومقدرته وخبرته - وقد بحث بعض الفقهاء مثل أبى عبيد القاسم في كتابه الأموال وأبى يوسف في كتابه "الخراج" في القوانين الإقتصادية على أساس تحقيق العدالة الإجتماعية والفرصة المتكافئة بين الناس عامة (٨٥) .. مع ترك المواهب والقدرات الذهنية والبدنية تعمل في نطاق الغاية العظمى التي يهدف الإسلام إلى تحقيقها في الشريعة وهي المصلحة العامة والعدالة وعدم التعسف - قال عمر بن الخطاب: الرجل وبلاؤه .. الرجل ووفاءه .. الرجل وقلمه ... الرجل وحاجته) .

ويقر الإسلام حقيقة التفاوت الفطرى بين الناس في القدرات والإستعدادات والأرزاق والثروات - قال تعالى "والله فضل بعضكم على بعض في الرزق" (النحل ٧١) ويقول تعالى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا" (الزخرف ٣٢) . وهذا التفاوت هو الدافع إلى العمل والإجتهاد والسعى وبذل الجهد للتنمية وتحسين الأحوال ومدخل للتنافس الشريف لمزيد من التنمية والذي يعود بالمصلحة على الفرد والمجتمع معا . ويضبط الإسلام هذا التنافس بضوابط محكمة تحول دون تحوله إلى صراع مدمر كما حدث في التجربة الأوربية للتنمية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر - كما حدث في تجربة التنمية في الدول الماركسية .

حادى عشر:

للإسلام أسلوبه المتميز في مواجهة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ، فمواجهة مشكلة الفقر تقوم على عدة أسس منها تمكين كل قادر على العمل أن يعمل وهذا واجب من واجبات الدولة ، سواء أكان العمل يدويا أو ذهنيا - وقد كرم الإسلام كلا من العاملين حتى لا يكون هناك إحتقار للعمل اليدوى وبالتالي لا يوجد تفاوت بين الناس مصدره طبيعة العمل فكل الأعمال مكرمة طالما أنها شريفة (٨٦) ، والإسلام يتيح الفرصة لكل ذى موهبة وقدرة من الإنتفاع بموهبته وقدرته ، وفي هذا ما يحقق النمو للفرد والمجتمع معا . وبالنسبة للعاجزين عن الكسب بسبب الشيخوخة أو المرض أو الأنوثة أو الصغر أو اليتيم فإن الإسلام يؤمن لهم حياة كريمة عزيزة عن طريق عدة مصادر منها الزكاة المفروضة ، والنفقات الواجبة ، والكفارات الواجبة ، والكفارات والصدقات - ثم هناك بيت مال المسلمين والفقير حق في هذا المال يعطى منه بانتظام (٨٧) . ويواجه الإسلام

مشكلة التمايز والصراع الطبقي حيث يوضح حقيقة أن الإنسان هو أكرم المخلوقات وأن الله قد كرمه "ولقد كرمنا بنى آدم معمم الآية" (الإسراء ٧٠) وإن الناس كلهم يرجعون إلى أصل واحد وهو آدم وأدم من تراب ، وإن معيار التمايز بين البشر ليس هو اللون أو الجاه أو السلطان .. إلخ . لكنه هو التقوى "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الحجرات ٤٩) . فالفقر والغنى في نظر الإسلام حقيقتان من حقائق الوجود الإنساني "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون" (الزخرف ٣٢) . أما المعيار الثانى للتمايز بين البشر فهو "العلم" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة) . وقد عمل الإسلام على معالجة الطبقة القائمة على أسس إقتصادية من خلال نظم الزكاة والنفقات وكفالة الدولة للفقراء والمحتاجين من العجزة الذين ليس لهم أقارب أغنياء ، ومن خلال ضوابط الملكية الخاصة ، ومن خلال الحيلولة دون تضخم الثروات عن طريق الميراث الشرعى . كما عالج مشكلة الطبقة النفسية (الغرور والكبر ..) عن طريق العبادات حيث تسوى بين الفقير والغنى حيث يشعر الجميع بالخضوع لله سبحانه وتعالى - والعبادات تهذب النفوس وتؤكد التضامن بين المسلمين - أما الطبقة القائمة على التفاوت المعرفى فإن الإسلام يستخدم مصطلح الدرجات ويوظف العلم في خدمة الإنسان وقد إستعاز رسولنا عليه السلام من شر علم لا ينفع وأفضل الناس من تعلم العلم وعلمه .

كذلك فالإسلام يواجه مشكلة البطالة والتسول بالدعوة إلى العمل لكل قادر عليه ، بوصفه الأساس للتمايز بين الناس "ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا .. الآية" (فصلت ٢٣) وهو السبيل إلى تعمير الكون وتحقيق التقدم والتنمية . وقد وجه القرآن الكريم أنظار المسلمين إلى تسخير الله كل ما فى الأرض والسموات والبحار للإنسان وما على الناس بعد هذا إلا السعى والعمل لإستغلال هذه الموارد الإقتصادية التمتع بزيينة الحياة الدنيا وطيباتها فى إطار مارسمة الله من ضوابط - ويرى الفقهاء أن من واجب الحاكم الإسلامى تأمين العمل لكل قادر عليه ، وعلى الدولة تأمين وسائل العمل للعمال بغض النظر عن درجة بساطتها وتعقيدها - وقد خول الإسلام للحاكم أن يلزم أصحاب العمل بتشغيل العمال إذا امتنعوا عن ذلك ظلما ، كما أجاز له إلزام العاملين الراغبين عن العمل الذى يجيدونه على ممارسة هذا العمل إذا اقتضت المصلحة ذلك (وهذا ما ذكره ابن القيم الجوزية فى كتابه "الطرق الحكيمة") ، فبعض الأعمال قد تكون

فرض عين على بعض الأشخاص القادرين عليها فى حالة الإحتياج إليها وعدم وجود غيرهم . والفقهاء كلام دقيق فى هذه الجوانب . وينبى الإسلام إلى خطورة البطالة لما يمكن أن تؤدى إليه من إنحرافات فكرية وسلوكية فقد قال الإمام أحمد "إذا جلس الرجل ولم يحترف دعتة نفسه إلى أخذ مافى أيدي الناس" - حتى لدى غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية - (واقعة عمر مع اليهودى) وهذا من شأنه توجيه الطاقة البشرية داخل المجتمع نحو التنمية والعمل المنتج المثمر (٨٨) .

ثانى عشر:

يسعى الإسلام إلى القضاء على التبيعة الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الإستقلال الإقتصادى والإجتماعى والسياسى للمجتمع المسلم - وهذا هو غاية التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما تعالجها جميع الإتجاهات النظرية المتصارعة . فالبدأ الإسلامى الذى يذهب إلى أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب - والحياة الإقتصادية تتطلب ثلاثة أنشطة وهى الزراعة والصناعة والتجارة - ولهذا وجب تنمية هذه المجالات والتنسيق بينها (٨٩) بشكل يحقق النمو والإستقلال الإقتصادى وقد أوضح ابن تيمية فى كتابه "الحسبة" أن واجب الدولة أن تتدخل بالتنظيم والإجبار لإيجاد حاجات الأمة من الصناعات والزراعات والمرافق المعاشية العامة ، وإعداد من يصلحون لها ويقومون بها . ويشير " ابن تيمية " إلى ضرورة تدخل الدولة فى تحديد أجور العمال وتحديد أسعار السلع فى حالة المغالة ، وهذا ما ذكره الشيخ محمود شلتوت فى كتابه "الإسلام عقيدة وشريعة" . وهذا يشير إلى أن الإسلام سبق كل الإتجاهات الحديثة فى الأخذ بمبدأ التوجيه الإقتصادى وتطبيق الإقتصاد الموجه تحقيقاً للتوازن بين الفردية والجماعية وتحقيقاً للنمو الإقتصادى والإجتماعى للإنسان والمجتمع فى ضوء العدالة والمساواة والأخوة بمفهومها الإسلامى الصحيح وليس بالمفهوم اللبرالى أو الماركسى القاصر .

ثالث عشر:

اهتم الإسلام بالتنمية التعليمية والتربوية بشكل واضح . فالعلم كما سبق القول قيمة كبرى من قيم الإسلام ومعيار أساسى للتمايز بين الناس وأول سورة نزلت على سيدنا محمد عليه السلام بدأت بكلمة "اقرأ" واهتم الإسلام بمحو الأمية والتعليم لدرجة أنها كانت مدخلا للتحرر من الأسر فى الحروب - وقد تحدث بعض الفقهاء أنه يجب إتاحة الفرصة أمام الجميع لإظهار مواهبهم وقدراتهم وإستثمارها فى خدمة المصلحة

الخاصة والعامة ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال نظام تربوي تعليمي متدرج (٩٠) فالمرحلة التعليمية الأولى تكون عامة للأمة كلها ولا يتخلف عنها أحد (مرحلة إجبارية) . ويدخل المرحلة الثانية من لديه القدرة على متابعة الدراسة ، أما من وقفت به إستعداداته عند المرحلة الأولى ، يدخل إلى مجال العمل المناسب حيث يكون منهم العاملون بأيديهم فى الزراعة والعمارة والتجارة والصناعات اليدوية وغير ذلك مما لا يحتاج إلى تخصص مهنى دقيق . أما من ينهى المرحلة الثانية من التعليم فإما أن يكون لديه القدرة على متابعة التعليم فى المرحلة الثالثة حيث التخصص المهنى الدقيق - فنون الطب والعسكرية والقضاء .. إلخ . وأما يتوقف ويتجه إلى مجالات العمل الفنى التى تحتاجها الأمة (أعمال نصف ماهرة) كالصناعة والمحاسبة . ولا يدخل المرحلة الثالثة إلا من تؤهله قدراته لهذه المرحلة المتخصصة الدقيقة والتى تؤهل بعد التخرج لتولى الوظائف التخصصية العليا . وهذا النظام يتيح أمام الجميع فرصة متكافئة للتعليم ، وفرصة متكافئة للعمل فى مجالات يحتاجها المجتمع من جهة وتتفق مع قدراتهم وميولهم وإستعداداتهم من جهة أخرى .

وعلى الدولة العمل على تأهيل أبناء المجتمع حسب ميولهم وحسب حاجة الأمة - وإذا تركت الأمة هذا العمل بامت بالإثم - وقد ذكر الأمام الشاطبى فى كتابه (الموافقات) أن القيام بذلك الغرض قيام بمصلحة عامة ، فهم مطالبون بسدها على الجملة (أفراد الأمة جميعهم) فبعضهم قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهل لها والباقيون إن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين . وهذا يعنى إن الإسلام أوجب على الحاكم تأهيل جميع أعضاء المجتمع حسب مايناسبهم ومايستطيعون القيام به (٩١) وبهذا سبق الإسلام كل النظم التربوية الحديثة التى تحاول الإقتراب من هذه الفكرة فى مجال عن تنمية التعليم .

رابع عشر:

والحديث عن تنمية التعليم يقود إلى تنمية الشخصية - وقد سبق إن ذكرنا أن هناك مدخلا مطروحا فى التنمية أطلقنا عليه المدخل السيكلوجى يربط أنصاره بين التنمية ونماذج الشخصية - ومثال هذا "أفريت هيجن" E. Hagen الذى يحاول علاج التنمية الإقتصادية من خلال أساليب نفسية يربط بين النمو الإقتصادى وبين الشخصية الإبتكارية Creative personality (٩٢) ، و "دافيد ماكلياند" D. Mc Clelland

الذى يرى أن الشخصية هى المحرك الأول للتغير والتنمية الإقتصادية وهو يؤكد على الروح الريادية Interpreneurial spirit (٩٣) وهو يربط بين التنمية وبين الشخصية المنجزة التى لديها الحاجة إلى الإنجاز The need for achievement - ونفس الشئ بالنسبة " لشومبيتر" الذى يربط التنمية الإقتصادية بالقدرات الريادية التى يتمتع بها رجال الأعمال . وإذا حاولنا فهم الشخصية الإسلامية كما يحددها القرآن الكريم والسنة المطهرة وكما أفاض فيها الفقهاء نجد أنها تجمع كل هذه الخصائص إلى جانب شئ هام وأساسى وهى أن هذه الخصائص (الإنجاز - الإبتكارية - حب العلم والعمل - القدرة على مواجهة المشكلات - الدقة - الصدق - الأمانة ... إلخ) تنبثق من الإيمان بالله وتنطلق من دوافع إيمانية تمثل قوة دفع كبيرة أقوى من كل الدوافع والمنطلقات الوضعية - وقد حدد الإسلام أساليب تربية هذه الشخصية من خلال القوة الحسنة والترغيب والترهيب والتوجيه والقصة والمحاولة والخطأ .. إلخ .

وتحدد التربية الإسلامية مثل عليا وقيم نهائية أمام النشئ والشباب ، وهذا هو أهم ما يحتاج إليه الشباب - القيم - المثل - القوة . ولهذا أن الشخصية الإسلامية قادرة على إطلاق حركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل أقوى من كل النماذج التى تحدث عنها أنصار الإتجاه السيكلوجى فى التنمية (٩٤) .

خامس عشر:

وإذا انتقلنا إلى مجال التنمية الصحية فيكفى القول أن الإسلام هو دين النظافة والقوة فالنظافة من الإيمان ، وهناك الكثير من التوجيهات الإسلامية للعناية بالصحة والأخذ بأساليب الإرشاد الصحى والوقاية والتداوى أو العلاج - والبعد عن كل ما يفسد الصحة كالسكر وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير .. فالتوجيهات المتعلقة بالوضوء والطهارة وتجنب الحائض والإهتمام بالرضاعة الطبيعية للأطفال وتوجيه الناس إلى التداوى بما هو حلال طيب وإن الله لم يوجد داء إلا وخلق له الدواء ، والأمر بتجنب اللواط والزنا .. كل هذا دعوة إلى الإهتمام بالصحة والتنمية الصحية ، وقد ثبت أن الإبتعاد عن هذه التوجيهات الإلهية يوقع الإنسان فى التهلكة . ويكفى أن نشير فى هذا إلى أن أخطر أمراض العصر - الإيدز والأمراض النفسية الكبرى والسرطان - ينجم عن الإبتعاد عن التوجيهات الإسلامية (٩٥) .

سادس عشر :

والإسلام تصوره الواضح لأساسيات النظام السياسى فالإسلام يعتمد الشورى منهاجا للتعامل السياسى ويترك التفاصيل لظروف كل مجتهد ، وهو بهذا ينبذ الإستبداد والتسلط . ويأمر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه السلام بالشورى "وشاورهم فى الأمر" (آل عمران ١٥٩) ويصف المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" (الشورى ٣٨) . وينبه الإسلام إلى ضرورة محاربة المنكر "من رأى منكم منكرا فليغيره .. الحديث" وقول عليه السلام "الساكت عن الحق شيطان أخرس" . ويوجب الإسلام أعمال قاعدة هامة فى الحكم إلى جانب الشورى وهى قاعدة العدل "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء ٥٨) والإسلام يحارب الظلم ويحدد الإسلام بشكل دقيق طرق إختيار الحاكم والشروط الواجب توافرها فى الحاكم ووظائف الحاكم ووظيفة النولة .. إلخ . وهكذا حقق الإسلام أرقى أشكال التنمية السياسية قبل أن تعرفها الدول الحديثة ، تلك الدول التي لم تصل إلى عظمة التطبيق الإسلامى لقيامها على إجتهدات وضعية . ومن عظمة الإسلام أنه يضع المبادئ العامة فى بعض الأمور كالشورى - ويترك لكل مجتمع حرية التطبيق بما يتفق مع ظروفه وتاريخه وثقافته فى إطار المبدأ الأساسى .

سابع عشر :

وقد حدد الإسلام نظاما للإدارة يحقق أقصى درجات التنمية والتقدم الإدارى وتقوم على مجموعة من القيم الدينية والمنطلقات الإيمانية مما يجعلها أقوى فى التطبيق من كل القواعد الوضعية للتنمية الإدارية . وتقوم الإدارة الإسلامية على عدة أسس أهمها .. المساواة : فالمسلمون سواسية كأسنان المشط ، والشورى "وأمرهم شورى بينهم" ، وسيادة القانون وتطبيق العدالة دون مراعاة للحسب أو النسب أو الغنى والفقر أو اللون ،... ويركز الإسلام على أساليب التعامل مع الغير (العلاقات الإنسانية) ، ومراعاة المصلحة العامة والإهتمام بمصالح الآخرين أو تيسير مصالح الناس (تيسير الإجراءات وتحقيق المصالح) عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى بيتى هذا " اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئا فرفق بهم فرفق به" (رواه مسلم/ ١٤٥٨ ٢) - وينهى الإسلام عم المحسوبية ويدعو إلى وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب - وضرورة

إنقاء الرؤساء والولاة بدقة بشرط ألا يكون الرجل حريصا عليها - يقول عليه السلام " أنا والله لانول على هذا العمل أحدا سأل ولا أحدا حرص عليه " (أخرجه مسلم ١٤٥٦/٣) ويحرص الإسلام على أهمية الوفاء بالعهود . ويؤكد قيم الصدق والعدل والكفاية وينبذ التعقيد الروتينى والتفرقة في التعامل وأهم شئ في الإدارة الإسلامية عنصر مراقبة الله فى السر والعلن وفى مجال إتقان العمل والإنتاج فقد نسب الله الإتقان وإحسان العمل لنفسه وأمرنا ديننا بإتقان العمل "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" . ويأمرنا ديننا كذلك بالمطابقة بين القول والعمل "يأبى الله أن يتقبلوا ما لا تفعلون .." (الصف ٢) وهنا يؤكد أهمية القوة الحسنة ، ومسئولية الراعى عن الرعية "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (أخرجه مسلم ١٤٥٩/٣) - وينهى الإسلام عما يطلق عليه حديثا أمراض البيروقراطية كالرشوة " لعن الله الراشى والمرتشى والرائش " والتعقيد الروتينى والتعسف "ألا هلك المتتبعون" وينهى عن المحاباة "من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم أحدا محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حتى يدخله جهنم" (أخرجه أحمد) ، وقال عليه السلام "من ولاه الله عز وجل من أمر المسلمين فاحتجب بون حاجتهم وفقرهم احتجاجا لله بون حاجته وخلته وفقره" (رواه أبو داود ١٢٢/٢). وهذا كله يشير إلى أن الإسلام أول من وضع أسس الإدارة العلمية والإنسانية التي تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والقادرة علي تحقيق الكفاية الإنتاجية والكفاية النفسية والاجتماعية بشكل متكامل (٩٦) .

ثامن عشر:

هذا وقد عالج الإسلام قضايا العلاقات الدولية ومشكلات الديون معالجة قديمة تحقق النمو الموازن لجميع الأطراف دون جور أو عدوان أو إختلاف فى التوازن الإقتصادى سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى العالمى . ويكفى أن ننظر إلى أن الأمة التي إرتبطت بالديون أو القروض التي صرفتها الدول المتقدمة إقتصاديا إلى الدول النامية هي التي أدت إلى الأزمة العالمية المعاصرة ، وإلى أزمات الكساد المتكررة التي عانى منها العالم المعاصر - وتتمثل هذه الشروط فى فرض فوائد باهظة وشروط معينة لإنفاق القرض وإجبار الدول المقترضة على إستخدام القرض فى مشروعات محددة تخدم مشروعات فى الدول المقرضة .. وتراكم الديون وفوائدها أدى ببعض الدول - مثل المكسيك - إلى إشهار إفلاسها ، وإعلان دول أخرى (مثل أراجواى وغيرها من

دول أمريكا اللاتينية) الخروج علي كل الأعراف والقواعد الدولية والإمتناع كلية عن سداد الديون إنقاذاً لشعوبها من الجوع والإفلاس (٩٧) . وكما سبق أن أشرنا فإن نتائج عجز الدول النامية عن سداد الديون بفوائدها الباهظة لم تقتصر على الدول النامية ، ولكنها أدت إلى مشكلات إقتصادية وأزمات إجتماعية داخل الدول الدائنة ذاتها (*) . والحلول التي تقدمها الدول الدائنة حلول فاشلة ليس من شأنها القضاء علي المشكلة مثل جولة الديون وتمديد فترة السداد وأحيانا تعرض الهيئات الدولية حلولاً تؤدي إلى المزيد من المشكلات والأزمات مثل رفع الدعم . وتخصص أغلب الصادرات والموارد الرئيسية للدولة لسداد الديون .. إلخ وقد قال بعض الإقتصاديين الغربيين إن الإقتصاد العالمي لن يصلح إلا إذا وصل سعر الفائدة إلى صفر - هو الحل الإسلامي الذي ينادى بتطبيق القرض الحسن . وينادي بالمشاركة في المشروعات والأرباح بأشكال مختلفة وينادي بالتعاون من أجل صالح الجميع ورخاء الجميع - وهذا هو ما تحاول المؤسسات الإقتصادية الإسلامية تطبيقه .

من كل ماسبق نجد أن الإسلام يضع لنا أسس التنمية الإقتصادية والتعليمية والصحية والإدارية والسياسية والإجتماعية بشكل سليم والفرق الرئيسى بينها وبين التنميات الوضعية أنها تنطلق من نوافع دينية ومنطلقات إيمانية . وقيم موجهة تكفل لها عنصر الإستمرار والنجاح فى مواجهة المشكلات والأزمات المحلية والعالمية . وكل قطاع من قطاعات التنمية فى الإسلام تحتاج إلى دراسات وأبحاث - وليس هذا الفصل سوى دعوة لمزيد من الجهد والتعمق نظراً وتطبيقاً . ولخاصة الأمر أن نموذج التنمية فى ضوء التوجهات الإسلامية له أصالته الذاتية وله وسطيته المتميزة عن كل النماذج الإيديولوجية الأخرى ، من حيث نظريته المتميزة للإنسان ولدوره والمجتمع يحقق التوازن بين التنمية المادية والتنمية النفسية والروحية ويرفض التطرف بكل أشكاله ومضامينه ، ذلك التطرف

(*) يذكر د. محمد شوقي الفتنجري فى مقال له بعنوان مديونية العالم النامى المستعصية وحها الإسلامى أن يون المكسيك بلغت عام ١٩٨٦ نحو مائة مليار دولار - عجزت عن سدادها وسداد فوائدها وقد أثرت على إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أو بآخر فعندما خفضت المكسيك وارداتها لتوفير العملة الصعبة سداداً لديونها هبطت الصادرات الأمريكية للمكسيك بنسبة تزيد عن ٥٠٪ - وطبقاً لما ذكره مجلس التنمية لما وراء البحار اختفت نحو ثمانمائة ألف فرصة عمل أمريكية منذ سنة ١٩٨٢ نتيجة لذلك انظر المقال المذكور فى المرجع .

الذى وقعت فيه كل من تجارب التنمية فى الغرب والشرق نتيجة لإهمال عامل التوازن . وإذا كان علم الاجتماع يفتقد حتى الآن إلى الحيطة العلمية ، فإن التنمية تتضمن بالضرورة أحكاما معيارية قيمية .

وهنا يصبح من مهام علماء الاجتماع فى الدول الإسلامية تحقيق نوع من الالتقاء بين متطلبات الموضوعية العلمية من جهة وأساسيات الشريعة الإسلامية من جهة أخرى . وخاصة عند رسم إستراتيجيات التنمية .

منهج الإسلام فى مواجهة المشكلات الاجتماعية:

يدور بحثنا فى هذه الفقرة عن أثر تطبيق الشريعة الإسلامية فى حل المشكلات الاجتماعية وسوف نبدأ البحث بتعريف للمشكلات الاجتماعية كما هى مطروحة فى علم الاجتماع ، حيث يوجد فرع يطلق عليه "علم اجتماع المشكلات الاجتماعية" ، ثم ندون بعض الملاحظات حول أسلوب الشريعة الإسلامية فى معالجة المشكلات الاجتماعية والتعامل معها بحيث أن للشريعة الإسلامية أسلوبا متميزا فريدا يختلف عن كل الأساليب الوضعية القديمة والحديثة ، ثم تحدد أهم الخصائص البنائية للمجتمع الإسلامى ، حيث لا يمكن فهم أسلوب الشريعة فى مواجهة أو التعامل مع المشكلات بعيدا عن فهم الخصائص المتميزة الفريدة التى تميز المجتمع الإسلامى عن بقية المجتمعات التى تطبق نظاما وضعية . وسوف نحاول بعد ذلك وفى إيجاز عرض موقف الشريعة الإسلامية من بعض المشكلات الكبرى التى تعاني منها مجتمعات اليوم ، سواء فى الشرق أو الغرب أو ما يطلق عليها الدول النامية وهذه المشكلات هى :

أولا: مشكلة التمايز الحاد والصراع الاجتماعى والطبقى والعنصرى .

ثانيا: مشكلة الفقر والتفاوت الإقتصادى الشاسع بين أبناء المجتمع .

ثالثا: مشكلة البطالة والتسول .

يختلف تناول الفكر الإسلامى للمشكلات الاجتماعية عن تناول العلوم الاجتماعية فى الشرق أو الغرب ، إختلافا جوهريا نتيجة لعدة عوامل منها مطلقا تناول وأساليبه وأهدافه ، ويحسن بنا أن نحدد أولا أسلوب تناول الإسلامى للمشكلات ونوجزها فيما يلى :

أولاً: يؤسس الإسلام مجتمعاً يحقق التوازن والتكامل والتعاضد والتكافل والعدل .. بحيث يحول أصلاً دون ظهور المشكلات الاجتماعية خاصة ما يطلق عليه المشكلات الاجتماعية الكبرى Major problems التي تهدد الأمن الاجتماعى والإقتصادى والدينى والسياسى .. فى المجتمع . وهذا يعنى أن من طبيعة المجتمع الإسلامى إنعدام العشوائية والبنائية التى تضمن عدم ظهورها . وإذا ظهرت بعض المشكلات على الرغم من الوقائية والدفاع التى يضعها فإن المجتمع الإسلامى له أساليبه الشرعية فى مواجهتها .

ثانياً: إن ظهور المشكلات الاجتماعية - خاصة المشكلات الكبرى داخل المجتمع المسلم يشير إلى خلل فى تطبيق الشريعة الإسلامية بمبادئها ومعاييرها وموجهاتها الصحيحة وكما أرادها الله للإنسان ، وهذا يرجع إلى أخطاء البشر حاكمين ومحكومين .

ثالثاً: للإسلام أساليبه ومداخله المتميزة فى فهم وتشخيص وتحليل وعلاج المشكلات الاجتماعية . فهو يأخذ بكل الأساليب العلمية من دراسة واقعية وتقصى العلل والأسباب حسب المنهج العلمى الاستقرائى (ذلك المنهج الذى توصل إليه علماء المسلمين قبل الغربيين بقرون طويلة) ، ويأخذ أيضاً بالتفسير الإيمانى - (مثل نقص الإيمان أو وسوسة الشيطان ، أو كثرة المعاصى ، أو الإبتلاء والاختبار الإلهى للناس ، ... الخ) . وهذا التفسير الأخير صادق لأنه مستمد من الأدلة الشرعية ، يعجز المنهج العلمى الاستقرائى عن التوصل إليه . ونفس الأمر بالنسبة للمواجهة . فالمواجهة الإسلامية للمشكلات تعتمد على الأخذ بالأسباب الإيمانية ، إلى جانب الأسباب الواقعية ، وهكذا يتحقق الشمول والصدق فى عمليات المواجهة الإسلامية للمشكلات . وهذا يعنى أن المواجهة الإسلامية تحقق التكامل بين المداخل العقائدية والقيمية والأخلاقية وبين المداخل المادية الواقعية ، وهذا ما تعجز عنه أساليب المواجهة الوضعية للمشكلات لإفتقارها المنطلق العقائدى ، وهو أهم عامل فى مواجهة المشكلات .

رابعاً: إذا كان بعض الباحثين المعاصرين يميزون بين أسلوبين فى مواجهة المشكلات ، الأساليب التى تعتمد على التسكين المؤقت ، والأساليب التى تعتمد على المواجهة الجذرية للمشكلات بإقتلاع أسبابها وعوامل إفرازها ، فإن الإسلام يأخذ بالأساليب الثانية ولكن من خلال موجهات ومنطلقات وغايات تختلف إختلافاً جذرياً عن

موجهات ومنطلقات وغايات أنصار فكره المواجهة الجذرية للمشكلات من المعاصرين ، وهذا السبب جوهرى وهو إختلاف المصدر ، فالمصدر الإسلامى فى ذلك مصدر إلهى ، فى حين أن المصدر فى الفكر المعاصر مصدر وضعى هو نظريات أفراد .

خامساً: يعتمد المنهج الإسلامى فى مواجهة المشكلات الإجتماعية على مجموعة من المداخل أهمها المدخل التربوى والمدخل الإقتصادى والمدخل السلطوى أو مدخل القوة أو تنفيذ أحكام الله من خلال سلطة الدولة . ويعتمد المدخل التربوى على التركيز على التنشئة الدينية الإيمان للأفراد وتربية الناس على الإيمان الصحيح وتكوين الوازع الدينى لديهم ومراقبة الله فى السر والعلن وحب الفضائل ونبذ وكراهية الرذائل وقيم الصدق والإستقامة والأخلاص والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتقدير العلم والعمل والأخوة الإسلامية... الخ وهذه الأمور هى الكفيلة بعدم ظهور المشكلات ، وهى مسئولية مختلف المؤسسات التربوية كالأسرة فى المدرسة والمسجد وهيئات الوعظ والإرشاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأجهزة الإتصال فى المجتمع .

أما المدخل السلطوى فهو وظيفة الدولة الإسلامية فى تطبيق أوامر الله ، ومنع الخروج على شريعته ، فهى مسئولة عن إقام الصلاة وجمع الزكاة والإطمئنان إلى إخراج المسلمين لها وتطبيق حدود الله ومنع المنكرات بالقوة - مثل معاقبة المفطرين فى نهار رمضان وتنبيه وعقاب المتقاعسين عن أداء الصلاة ، ومحاربة التسول والرنيلة ..

سادساً: يختلف تحديد مفهوم ومضامين المشكلة الإجتماعية فى الإسلام عن تحديدها فى المجتمعات والنظم والدراسات الوضعية . فالمشكلة الإجتماعية فى الإسلام ترتبط بالدين عقيدة وشريعة ، وتقوم حسب معايير الدين ، وتحديد أسبابها وعواملها ومسئولية ظهورها بالرجوع إلى المعايير الشرعية ، فالجرائم والفقر وتفكك الأسرة والصراع الإجتماعى .. كلها مشكلات تحدد الشريعة أسبابها وأساليب علاجها ودرجاتها والمسئول عن المواجهة (٩٩) وجرائم القصاص والدية ، وجرائم التعزير . وترتبط مشكلات الفقر والتسول .. بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكلها التى تستوجب إيجاد فرص العمل لكل قادر عليه ، وإخراج الزكاة المفروضة ، والقيام بواجبات التكامل الإجتماعى ، وتطبيق مقتضيات الأخوة الإسلامية وحقوق الجيرة... الخ . يضاف إلى هذا أن المشكلات الإجتماعية تتسم فى الدراسات الإجتماعية ، وفى الواقع الفعلى للنظم المجتمعية بالنسبية والتغير والخضوع للثقافات والأعراف والظروف . أما المشكلات فى

الفكر والشريعة الإسلامية فإن بعضها محدد بشكل مطلق وغير خاضع للتغير ، مثل جرائم القصاص والدية ، ومشكلات الفقر وأساليب مواجهته ، ومشكلات الأسرة وأساليب مواجهتها ... الخ وبعضها متروك لكل مجتمع من حيث تحديدها وبيان مصادرها وتحديد أساليب مواجهتها حسب مرحلة التطور الإجتماعى والظروف البيئية والتاريخية والثقافية لكل مجتمع فى إطار الضوابط الأساسية للإسلام (الضوابط العقائدية والقيمية والأخلاقية) مثل مشكلات الإدارة والإشراف ومشكلات التوزيع السكانى ، ومشكلات التوجيه المهنى والتربوى ، ومشكلات العمل ، ومشكلات التعليم ، ومشكلات الصحة والمرض والعلاج ... الخ . وهذا يعنى أن السرقة والزنا والقذف والقتل بغير حق ..هى جرائم مطلقة فى كل زمان ومكان وعدم إخراج الزكاة خروج عن الإسلام وإرتداد إلى الكفر ... الخ .

سابعاً: لا ينكر الإسلام كافة الأساليب المنهجية والتحليلية للمشكلات التى تستخدمها العلوم الإجتماعية المعاصرة فى الشرق والغرب ، والتى تتمثل فى إستخدامها الأساليب المسحية والتاريخية والإحصائية من أجل فهم جذور المشكلات الإجتماعية وعوامل ومراحل ظهورها ، وإرتباطاتها الوظيفية بالأوضاع والمشكلات الأخرى الموجودة داخل نفس المجتمع ، والعوامل الداخلية والخارجية التى أدت إلى ظهورها ، ويرتبط كل عامل وتحديد وزنه بدقة ، كما لا يعارض الإسلام إستخدام المنهج العلمى فى مواجهة المشكلات مثل رسم خطة وتحديد مراحل التنفيذ ، وتطبيق كل مرحلة ، والأخذ بمنهج التدرج فى المواجهة .. ويمكن القول أن هذه الأساليب المنهجية هى أساليب إسلامية فى جوهرها فإذا كانت أعظم المشاكل فى نظر الإسلام هو الشرك والكفر بالله ، فمنهج الدعوة الذى رسمه الإسلام لتحويل المجتمعات المشركة إلى مجتمعات مؤمنة يتمثل فى فهم هذه المجتمعات ، ومعرفة أساليب تفكير الناس ، والدخول إليهم من المداخل التى يفهمونها ، والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومن الحكمة معرفة عادات الناس وإعرافهم وقيمهم ، والتدرج فى إحداث التغيرات المطلوبة ، والتحدث إلى الناس بما يعرفون . فقد ورد عن على بن أبى طالب أنه قال « حدث الناس بما يعرفون أتحب أن يكذب الله ورسوله » ومعرفة الأحكام الشرعية والتحلّى بالصبر فى الإصلاح والدعوة إلى الله وإحداث التحولات القيمية والعقائدية والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ...

ثامناً: يقوم النهج الإسلامى على المواجهة التكاملية للمشكلات الإجتماعية حيث

أنها مترابطة متساندة فالفقر يرتبط بعدم أداء الزكاة ويرتبط بالجريمة ... ولهذا يضع منهاجاً متكاملًا لمواجهة الشمولية والمشكلات .

تاسعاً: لا يمكننا فهم طبيعة التعامل الإسلامى مع المشكلات الإجتماعية بشكل عام والمشكلات الكبرى بشكل خاص ، بعيداً عن فهم الأسس البنائية التى يقوم عليها المجتمع الإسلامى ، أو ما يقوم عليه المجتمع الإسلامى من مبادئ وقواعد وضوابط ونظم

عاشراً: يتفق المنهج الإسلامى فى مواجهة المشكلات الإجتماعية مع الفطرة البشرية السوية ومع العقل السوى ، ويستند المنهج أساساً إلى الأدلة الشرعية المعتبرة

حادى عشر: يضع المنهج الإسلامى نسقاً للأولويات فى تحديد ومواجهة المشاكل ، يأتى فى المقدمة المشكلات التى تعترض قيام المجتمع المسلم أو التى تمس أمراً إيمانياً ، ثم يأتى بعد ذلك المشكلات التى تمثل ضرراً على أعضاء المجتمع فدفع الضرر مقدم على جلب المنافع وهكذا يرتب الإسلام المشكلات حسب أهميتها من المنظور العقائدى والبشرى .

أهم الأسس البنائية للمجتمع الإسلامى وإرتباطها بالفهم والمواجهة الإسلامية للمشكلات

يؤسس الإسلام مجتمعاً يقوم على أساس مجموعة من الركائز الإيمانية ويتسم بالترابط والتكامل والتآخى ، وتكون العلاقات الإجتماعية داخله قائمة على دعائم الحب لله وفى الله ، وتطبق داخله النظم الإسلامية كما أوضحتها الشريعة الإسلامية مثل النظام الأسرى والإقتصادى والسياسى والتربوى ، وتسوده قيم التقوى والإخلاص والعمل الجاد المثمر والإنتاج والعدل وأهم المبادئ التى يقوم على أساسها المجتمع الإسلامى هى ما يلى :-

١ - أفراد الله سبحانه بالعبادة والتوحيد (١٠٠) ، وهذه رسالة جميع الأنبياء من آدم حتى محمد عليهم جميعاً صلاة الله وسلامه ، وهذه هى الوظيفة الأساسية التى خلق من أجلها الإنسان على الأرض .

٢ - الإتصال بالله ومراقبته فى السر والعلن فلا وساطات ولا حواجز بين

الإنسان وربه ، ولا أسرار كهنوتية - كما هو الحال فى بعض الديانات الوضعية الأخرى . ويكون الإتصال بين الإنسان وربه بالعبادة والدعاء وابتغاء وجه الله ورضوانه فى كل الأعمال .

٣ - مساهمة الفطرة والعقل البشرى ، فالإسلام دين موافق للفطرة يدعوا الناس إلى الزواج والإنجاب والعمل والتملك والثراء والتمتع بالطيبات والإعتدال فى كل شئ، بما فى ذلك العبادات ، مثل صلاة النوافل وصيام التطوع ... كما أن المجتمع الإسلامى يعلى من قيمة العقل إستجابة لتوجيهات القرآن الكريم والسنة . وبالتالي يؤكد المجتمع الإسلامى على العمل العلمى فالعلم قيمة كبرى فى الإسلام ، والتفكير فريضة إسلامية .

٤ - تحقيق التوازن بين مصالح الناس فى الدنيا والآخرة تطبيقاً لقوله تعالى « وإبتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » (القصص ٧٧) . فالمجتمع الإسلامى يؤكد أن السعى لتعمير الأرض والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والتربوية .. فى إطار الضوابط الإسلامية واجب على الإنسان ، ويعد جزءاً من رسالته على الأرض ولا يتعارض مع العمل للآخرة بل أنها يعد - إذا إبتغى من وراءها وجه الله - قربى إلى الله .

٥ - تطبيق مبدأ المساواة بين الناس . فالمسلمون سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربى على عجمى أو لأسود على أبيض إلا بالتقوى . يقول تعالى « يأيها الناس إئتوریکم للذى خلقکم من نفس واحدة وخلق منها زوجها .. الآية » (النساء ١٠) وقال تعالى « يأيها الناس إنا خلقناکم من ذکر وأنثى وجعلناکم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمکم عند الله إتقاکم . (الحجرات ١٣) والناس لأدم وأدم من تراب . والمقصود بالمساواة تحقيق الاخوة الإسلامية وتكافؤ الفرص بين الناس والقضاء على التفاوت الراجع إلى الحسب أو النسب أو اللون أو الفقر والغنى .. ، ولكنه لا يعنى تحقيق المساواة الحسابية بين الناس فى كل شئ كالدخل والمخصصات والملكية .. لأن هذا ضد الفطرة الإنسانية . فالناس متفاوتون فى القدرات والإمكانات العقلية والجسدية وفى الإستعداد لبذل الجهد والعمل - والإنسان مدعو للعمل وبذل الجهد والسعى فى إطار قوله تعالى « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (البقرة ٢٨٦) . وإنعدام المساواة كما هو سائد فى المجتمعات الأخذه بالنظم الوضعية أدى إلى المرض والتمزق والصراع والدمار الإجتماعى

٦ - إحترام الحرية الفردية فى نطاق الصالح العام والفضائل الأخلاقية . وفى نطاق العدالة والخير حماية من من الإنحراف مع الهوى - وفى إطار الخير وحماية حقوق الآخرين . هذه الضوابط الإسلامية للحرية تحول دون إرتكاب أبشع الجرائم تحت ستار الحرية كما هو حادث فى ظل النظم الرأسمالية والإشتراكية على حد سواء . والحرية فى الإسلام تقتزن بالمسئولية يقول تعالى « وكل إنسان ألزمناه طائفة فى عنقه .. الآية (الإسراء ١٣) » .

والمجتمع الإسلامى يحمى حريات الفكر والإعتقاد « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (الكهف ٢٩) وحرية التملك (بالأساليب المشروعة وأعمال مبدأ لأضرار ولا ضرار) وحرية العمل (فى إطار ما هو مشروع) ...

٧ - تطبيق العدل بمفهومه الصحيح ، وهو الذى إرتضاه الله العباد . وهو العامل الأساسى للإستقرار الإجتماعى والسياسى والأمن الإقتصادى والإجتماعى ، وتستقيم الحياة والعلاقات بين الناس . يقول تعالى « يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين أن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا الآية » (النساء ١٣٤) . ويقول تعالى « أن الله يأمركم أن تنزهوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (النساء ٥٨) . ومعيار العدالة هو تنفيذ أحكام الشرع فلا ميل أو محاباة لقربة أو نسب أو قوة أو مركز . وهذا ما لم يبلغه أى نظام وضعى . والعدل قيمه عامه تطبق فى الحكم وفى العمل . وفى الأسرة وفى الحياة العامة والخاصة . ومن مقتضيات العدل تحقيق تكافؤ الفرص أمام الناس ، وإتاحة الفرص أمام كل فرد لإستثمار مواهبه وطاقاتها إلى أقصى حد مستطاع وتمكن كل صاحب حق أن يحصل على حقه وتمكين كل شخص من مورد كاف له من الرزق ، وتمكين العجزة والمعوقين والمسنين من سد إحتياجاتهم وإحتياجات أسرهم بعزة وكرامة .

٨ - الإهتمام بالأخلاق الفاضلة ، والتركيز على الإصلاح والتطهير لقد بعث الرسول عليه الصلاة والسلام ليتم مكارم الأخلاق ، ويقوم المجتمع الإسلامى على دعائم أخلاقية وقيمية . فالعلاقات والأنماط السلوكية لأعضاء المجتمع الإسلامى لا تقوم على مصالح فردية أو أسس مادية خالصة ، ولكنها تنطلق من دعائم أخلاقية وقيمية . والمجتمع الذى يقيمه الإسلام يركز على إصلاح أعضائه وتطهير نفوسهم ، والإعتدال

والبعد عن التطرف والمشقة وتجنب كل ما يسبب الحرج . قال تعالى « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم » (المائدة ٦٥) . والدين الإسلامى يسر ، وما شاء الدين أحداً إلا غلبه .

٩ - التعاون ، فالمجتمع الإسلامى يقوم على التعاون والتناصح والأخوة ، قال تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » (المائدة ٣٩) والدين النصيحة . فعن سفيان بن سهيل عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن الدين النصيحة » قلنا لمن قال « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » صحيح مسلم ص ٧٤ حديث رقم ٩٥ / ٥٥ ج ١) والنصيحة لله معناها الإيمان ونفى الشرك عنه ، ولرسوله معناها « تصديقه على الرسالة والإيمان بجميع ما جاء به » ، ولأئمة المسلمين وهم الخلفاء وغيرهم ممن يقومون بأمر المسلمين من أصحاب الولايات وعامة المسلمين وهم من عدا ولاية الأمور ، فتكون بإرشادهم لمصالحهم في الدنيا والآخرة . (صحيح مسلم - هامش ص ٧٤ ، ٧٥ ج ١) (١٠١) .

١٠ - تطبيق نظام الحسبة . وهناك الحسبة العامة ، والحسبة الخاصة . ويقصد بالحسبة العامة « الدعوة إلى ما جاءت به الشريعة الإسلامية من أوامر ونواهي ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » (١٠٢) وتتمثل الحسبة الخاصة فى قيام شخص أو أشخاص معينين من قبل رئيس الدولة أو من ينيبه بتنفيذ تعاليم الدين ، فيراقب الأسواق والطرق والمجالس العامة ... والمحتسب ينهى عن المنكر ويؤدب على فعله . ، ويأمر بالمعروف ويؤدب على تركه وقد فصل العلماء فى الفرق بين المحتسب المعين من قبل أمام الدولة والمحتسب المتطوع من الناس ، وفى وظائف المحتسب وضوابط ممارساته . (١٠٣) وممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المسئولين عن المجتمع . وهى فرصة كفاية - كما قال بعض العلماء ، فهى واجب على الكل ، وإن قام بها البعض سقطت عن الباقين ، ولو أخل بها الكل أثمر جميعاً والدليل على هذا قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم الفلاحون » (آل عمران ١٠٤) . وقد كانت الحسبة نظاماً مطبقاً فى عهد الرسول عليه السلام وعهد الخلفاء الراشدين .

١١ - تحمى الدولة الإسلامية المصالح المعتبرة شرعاً . وأهم مقاصد الشريعة الإسلامية تحقيق خمسة مصالح . وهى حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال . وحفظ هذه الأصول مصلحة ، وكل ما يهددها مفسدة يجب دفعه . وهذه المصالح الخمسة محل إهتمام وإعتبار فى كل الديانات والشرائع السماوية . وتقسم المصالح فى الإسلام إلى مراتب متفاوتة الأهمية وإن كانت متكاملة وهى (١٠٤)

أ - مرتبة الضرورات مثل محاربة الكفر وقتل الكفار وإخضاع المبتدعين لحدود الله ، وهذه أمور أساسية حتى يستقيم الناس وتستقيم حياتهم الأسرية والإقتصادية والسياسية .. الخ . -

ب - مرتبة الحاجيات ، وهى ما يلزم لحماية الأصل السابق من إجراءات وقائية وعلاجية ، مثل منع بيع الخمر لمنع تداوله ، ومنع الإحتكار والتلاعب فى الأسواق والأسعار وأقوات الناس .

ج - مرتبة التحسينات ، وتستهدف حماية كرامة المسلمين ، مثل حماية المسلمين من الدعاوى الباطلة والسلب والنهب ، ومنع خروج المرأة متزينة ... الخ . وقد إشتراط فقهاء الشريعة لإعتبار المصلحة والأخذ بها عدة معايير وهى : -

أ - أن تكون المصلحة حقيقية بمعنى أنها تجلب نفعاً أو تدر فساداً .

ب - أن تكون المصلحة عامة وليست شخصية .

ج - ألا تعارض المصلحة نصاً شرعياً ولا إجماعاً فقيهاً .

١٢ - الشورى : وهى مبدأ فى إتخاذ القرارات فى المجتمع الإسلامى فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة . وقد أمر الله سبحانه وتعالى نبيه بقوله « وشاورهم فى الأمر » (آل عمران ١٩٩) ، وصف القرآن الأمة الإسلامية بقوله « وأمرهم شورى بينهم » (الشورى ٣٨) . وقد وضع الإسلام قضيبة الشورى كمبدأ عام ، ولم يحدد نظاماً محدداً لممارستها تاركاً ذلك لطبيعة الظروف والأقاليم ، والمهم أن الإسلام يحول دون الدكتاتورية القائمة على الطبقية والتفرقة العنصرية .. الخ ، ودون التسلط والإستبداد .

هذه هى أهم الأسس البنائية للمجتمع الإسلامى وتنبتق من طبيعة الدين الإسلامى ، وكدين يتفق مع الفطرة الإنسانية ، قال تعالى « فأقم وجهك للدين حنيفاً

فطرت الله التي فطرها الناس عليها .. « (الروم ٢٠) والدين يؤكد قيمه العقل في حدود معينة ، وكما يقول « الشاطبي » في « الموافقات » فإن الأدلة العقلية إذا استعملت في هذا العلم (أى العلم الشرعى) إنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية أو معينة في طريقها أو محققة لمناطها أو ما أشبه ذلك ، لا مستقلة بالدلالة ، لأن النظر فيها نظر في أمر شرعى ، والعقل ليس بشارع « وهذا هو نفس رأى ابن تيمية ، وأبو بكر الباقلانى (١٠٦) . وقد عظم الإسلام قيمه العقل وأصبح التفكير فى الإسلام فريضة إسلامية ، فى إطار الضوابط الشرعية ، والإسلام دين يسر وسماحة ، ويحقق مصالح الناس كافة .

أولاً : موقف الإسلام من مشكلة التمايز والصراع الإجتماعى والطبقى والعنصرى :

يتضح مما سبق إن الإدارة الإسلامية للمجتمع تنطلق من عدة حقائق ، منها إن الناس كلهم جاءوا من أصل واحد "أيها الناس إتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها" (النساء) ، ومنها أن الإنسان أكرم مخلوق "ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (الإسراء ٧٠) ، ومنها أن معيار التمايز بين الناس هو التقوى وإخلاص النية لله "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الحجرات ٤٩) ، ومنها حقيقة الإخوة الإسلامية "إنما المؤمنون إخوة" (الحجرات ١٠) .

والإسلام يرفض التمايز الطبقي الذى يؤدى إلى ما يطلق عليه الصراع الطبقي وهو أساس البلاء فى المجتمعات ، لأنه يؤدى إلى التمزق وإستنزاف طاقة الإنسان ، وبالتالي المجتمع فى صراعات مدمرة فالإسلام يرفض التمايز القائم على أساس الملكية أو الدخل والثراء أو المهنة أو الحسب أو النسب .. كذلك يرفض الإسلام التفرقة العنصرية القائمة على إدعاء باطل وهو تفاوت الأجناس العرقية بين البشر ، وإن هناك أجناساً أرقى وأخرى أدنى . فكل الناس لآدم ، وآدم من تراب ، والله هو الذى قسم بين الناس معيشتهم فى الحياة الدنيا ، « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون » (الزخرف ٣٢) ويذهب الشيخ أبو زهرة أن بعض الناس فهموا من هذا النص أن الإسلام يقر وجود الطبقات الإجتماعية إستناداً إلى الفقر والغنى أو إلى المعيار الإقتصادى لقوله تعالى "ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات" وذلك فهم خاطئ لأن مؤدى هذا الفهم إن القرآن الكريم كان يجب أن ينزل على رجل غنى -وارداً (١٠٧) وقول أبو زهرة إن المعنى الصحيح أن الله سبحانه وتعالى قسم المعيشة بين الناس بـ إن رفع الدرجات قسمة أخرى غير

قسمة المعيشة ولا توقف على الغنى والفقر . لهذا فقد يكون رفيع الدرجات فقيرا (١٠٨) وهذا يعنى إن الإسلام لا يربط بين درجة الإنسان وقيمه وبين غناه وفقره ، ذلك لأنه يضع معايير للتقويم الإجتماعى تقوم على التقوى ، والعمل الصالح الذى يعمل به الشخص ويعلمه .

قال تعالى « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العمل درجات » (المجادلة ١١) وهكذا يسقط الإسلام معايير التمايز بين الناس القائمة على التفاوت فى الثروات أو على اللون ، أو على أساس الحسب والنسب . وقال عليه السلام "إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم" وأشار بإصبعه إلى صدره " (صحيح مسلم ص ١٩٨٧ حديث ٢٥٦٤/٣٢) وعنه عليه السلام إنه قال "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" (صحيح مسلم ج ٤ ص ١٩٨٧ حديث ٥٦٤/٣٤) وقد حرص الرسول عليه السلام على تحطيم كل مامن شأنه تزكية الصراع بين الناس وينزع الحواجز الطبقيه ، فمنع عليه السلام التعالى بالنسب وروى أن أحدا الصحابة عير آخر بأمة ، فقال له عليه السلام "أعيرته بأمة ؟ إنك إمروء فيك جاهلية" ويركز الإسلام على أن الغنى ليس عن كثرة العرض يقول عليه السلام "ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس" (صحيح مسلم . ج ٢ ص ٧٢٦ حديث ١٠٥١/١٢) وليس من المسلمين من دعا إل عصبية ، ولافضل لعربى علي أعجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى . كل هذا يعنى إلغاء الإسلام للطبقيه المتميزة ولأساس هام من أسس الصراع الإجتماعى المدمر وهو التمايز بين الناس على أساس إقتصادى أو عنصرى وقد حرص الخلفاء الراشدين علي إزالة التمايز الطبقي القائم على معايير إقتصادية أو أسرية (حسب ونسب) أو قبلية أو ساسية .. من خلال تقريب الضعفاء الفضلاء إليهم والالتزام بتطبيق معايير الشريعة الإسلامية .. وروى أنه إستأذن على عمر بن الخطاب بلال الحبشى وأبو سفيان مع نفر من كبار قريش ، فدخل إلى عمر الواقف علي بابه يقول : بالبواب أبو سفيان وبلال . فغضب الإمام التقى لأنه قدم أبا سفيان على بلال فى الذكر ، وقال له قل بالبواب بلال وأبو سفيان ، وأذن لبلال ولم يأنن لأبى سفيان . وقد منع عمر بن الخطاب كبار قريش من أن يذهبوا إلى الأقاليم حتى لايشكلوا فيها طبقة من الإشراف يتحكمون فى الناس بإسم السلطان (١٠٩) .

وقد عمل الإسلام علي إزالة الطبقيه الإقتصادية من خلال نظم الزكاة وهى فريضة وركن أساسى من أركان الإسلام الخمسة ، ومن خلال نظام النفقة الواجبة ،

وحقوق الفقراء فى أموال الأغنياء خارج الزكاة (١١٠) ، وهناك كفالة الدولة للفقراء والمحتاجين من العجزة الذين ليس لهم أقارب أغنياء ، ومن خلال وضع ضوابط للملكية الفردية الخاصة ، ومن خلال تفتيت ثروة كل جيل بالميراث .

كذلك فإن الإسلام يحطم الطبقيّة النفسية من خلال تهذيب النفس بالعبادات . ففي الصلاة يقف الفقير بجوار الغنى يجمعهما الخضوع للديان ، يقولان معا "الله أكبر" ويشعروا جميعا بقوة الله وجبروته والعبودية له سبحانه وتعالى ، يطلبون منه العون والرحمة والقوة ، ويخشون عذابه .

وبالنسبة للطبقيّة المعرفية أو العلمية ، فالملاحظ أن الإسلام لا يستخدم مصطلح الطبقة الاجتماعيّة ، وإنما يستخدم مفهوم الدرجات ، والفارق ضخم بين المفهومية فقد رفع الله العلماء على غيرهم من الناس ، وأوجب عليهم أولا العمل بما يعلمون وثانياً تعليم العمل النافع للآخرين ، قال تعالى "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة ١١) ، وقال تعالى "نرفع درجات من نشاء" (الأنعام ١٣) وبالنسبة للطبقيّة العنصرية المتعلقة بالرق ، وإقرار الرق فى الإسلام ثبتت من كثرة الأوامر بالعتق . ولم يثبت أن النبى عليه السلام أم بإنشاء رق على حر لا فى حرب ولا فى سلم . والرق الذى أنشأه الخلفاء فى الحروب من بعده عليه السلام كان يعدم وجود غنى صريح عنه ، وكان ذلك من قبيل المعاملة بالمثل فى الحروب لقوله تعالى "قمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما إعتدى عليكم واتقوا الله واعملوا إن الله مع المتقين" (البقرة ١٩٤) فقد كان أعداء الإسلام يسترقون الأسرى من المسلمين ، فكانت المعاملة بالمثل تقتضى أن يقوم المسلمون بإسترقاق أعدائهم وتنفيذاً لله سبحانه "ولا تعتدوا" وقد فتح الإسلام باب العتق على مصراعيه . يقول عليه السلام "من اعتق رقبة مؤمنة ، أعتق الله ، بكل إرب منها ، إرباً منه من النار" (صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٤٧ حديث رقم ١٥٠٩/٢١) ويشجع الإسلام من يملك عبداً أو جزءاً منه أن يعتقه ، وإذا كان الشخص يملك من المال أن يشتريه كله فيعتقه يكون أفضل . قال عليه السلام "من اعتق شركاً له فى عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة العدل ، فأعطى شركاءه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق" (صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٣٩ حديث رقم ١٥٠١/١) ونهى الإسلام عن سوء معاملة المملوك ، وقد جعل الإسلام كفارة من لطم مملوكاً أو ضربه أن يعتقه قال عليه السلام "من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه" (صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٧٨ حديث رقم ١٦٥٧/٢٩) . وقد أمر النبى عليه السلام بعدم إستخدام كلمات "يا عبدي" و"ياسيدي"

وإستبدال كلمه العبد بفتاى وفتاتى ، وكلمه "سيدى" بمولاي واستوجب عدم إيذاء المملوكين " قال أبو مسعود البدرى كنت أضرب غلاماً لى بالسوط فسمعت صوتاً من خلفى "اعمل أبا مسعود" فلم أفهم الصوت من الغضب . قال : فلما دنا منى إذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإذا هو يقول "اعمل أبا مسعود ! أعلم ، أبا مسعود" قال فألقيت السوط من يدي فقال : " أعلم أبا مسعود إن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام " قال فقلت لا أضرب مملوكاً بعده أبدا .

ويحرص الإسلام أشد الحرص على حسن معاملة المملوكين والإحسان إليهم وعدم قذفهم ، فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم "من قذف مملوكاً بالزنى يقام عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال (صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٨٢ حديث رقم ١٦٦٠/٣٧) . وجاء فى باب إطعام المملوك مما يأكل ، وإلباسه مما يلبس ولا يكلفه ما يغلبه . قال أبو ذر : إنه كان بينى وبين رجل من إخوانى كلام ، وكانت أمه أعجمية فغيرته بأمه فشكا إلى النبى صلى الله عليه وسلم . فلقيت النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا أبا ذر إنك إمروء فىك جاهلية" قلت : يارسول الله ! من سب الرجال أباه وأمه قال "يا أبا ذر إنك إمروء فىك جاهلية هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تاكلون . وألبسوهم مما تلبسون . ولا تكفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم" (صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٨٣ حديث رقم ٦٦١/٣٨ وعلى الإنسان الذى يقدم له خادمه طعاماً أن يطعمه منه أو يجلسه معه ليأكل إن كان الطعام وفيراً طالما إن الخادم تعلقت نفسه بالطعام وشم رائحته وهذا يدل على عظم معاملة الإسلام للمملوكين والخدم . قال عليه السلام "إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ثم جاء به ، وقد ولي حره وبخانه ، فليقعه معه . فليأكل . فإن كان الطعام مشفوها قليلاً ، فليضع فى يده منه أكلة أو اكلتين" قال داود : يعنى لقمة أو لقمتين . (صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٨٤ حديث رقم ١٦٦٣/٤٢) . ومن حق العبد أن ينصح لسيده لأنه مسلم وكما قال عليه السلام "الدين النصيحة" وإذا نصح العبد لسيده وأحسن عبادة الله ، فله أجره مرتين . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن العبد إذا نصح لسيده ، وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين" (صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٨٢ حديث رقم ١٦٦٤/٤٣) وعنه عليه السلام أنه قال "للعبد المملوك المصلح أجران" (صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٨٤ حديث رقم ١٦٦٥/٤٤) .

وقد وسع الإسلام من دائرة العتق مما يؤكد نبذ الإسلام للتفرقة العنصرية وإغلاق باب واسع من أبواب الصراعات التى تتطلق من العنصرية . ويكفى أن ننظر

إلى الحركة الصهيونية فى القديم والحديث وبورها فى الصراع العالمى والمحلى ، ومحاولتها تحقيق تفكك العالم والقضاء على إخلاقه ونظمه وأديانه من أجل تحقيق سيطرتهم الأئمة على العالم ، فنجدهم يدعون إلى العالمية والوطنية أو القومية المتطرفة ، كما يدعون إلى التسامح والتطرف الدينى ، ويعملون على نشر الشيوعية والرأسمالية معاً (١١١) وتكفى نظرة على بروتوكولات حكماء صهيون (١١٢) لمعرفة التخطيط المدمر الحاقق الذى يعده الصهاينة لتدمير العالم . ومن هذا يتضح إن الإسلام قضى على مشكلة التفرق العنصرية داخل المجتمع وبين المجتمعات . وعلى الذين يقولون كيف سكت الإسلام على الرق فلم يلفه ، أن ينظروا إلى أسلوب معاملة أسرى الحروب حتى القرن العشرين ، والمعاملات البشعة التى يلقونها من أعدائهم حتى فى أكثر دول العالم إدعاء للتحضر .

والماتأمل للظروف الإجتماعية والعلاقات القائمة داخل المجتمعات التى تطبق نظاما وضعيه كالرأسمالية أو الاشتراكية أو الماركسية ، يدرك كيف أن هذا النظم أدت إلى تمزق المجتمعات وهتك العلاقات بين الناس وإفساد الصلات الإجتماعية وتقوية الصراعات بين الأفراد والطبقات والجماعات وبالتالي إلى فقد التكامل والمحبة وأبسط الجوانب الإنسانية فى المجتمع . وهذا لم يحدث فى الدول الأجنبية التى طبقت نظاما وضعية فحسب ، لكنه حدث أيضا داخل المجتمعات الإسلامية التى خضعت لهذه النظم المستوردة .

ويواجه الإسلام هذه المشكلة من خلال إختلاف منطلق العمل والسعى الإنسانى أو منطلق التعامل الإنسانى فى ظل النظم الوضعية من جهة ، وفى ظل الإسلام من جهة أخرى . فالنظم الوضعية تجعل الناس مسئولية أمام بعضهم البعض فالإنسان مسئول أمام إنسان آخر وأمام الدولة أو أمام صاحب العمل (١١٣) وهكذا تخلق طرفى العلاقة ، حيث يتمسك العمال بحقوقهم إزاء صاحب العمل أو الدولة ، ويتمسك الدولة أو صاحب العمل بحقوقهما إزاء العمال . وهذا يعنى أن منطلق التعامل داخل المجتمعات الوضعية هى حقوق كل فئة أمام الفئات الأخرى ، وفى غمرة حفاظ كل فئة على حقوقها تنشأ النقابات والإتحادات والغرف الصناعية . . . وما تلبث هذه العلاقة أن تتحول إلى علاقات صراع كما هو حادث بالفعل فى دول غرب أوروبا الرأسمالية ، أو شرق أوروبا الاشتراكية .

ويواجه الإسلام هذه المشكلة بجعل مسئولية الإنسان الأولى أمام الله ، وأداء الإنسان لعمله أمانة وواجب يجب عليه أدائه . فالإسلام ينطلق من أداء الإنسان لواجبه

، وهذا هو الذى يرتب له حقوقه على الآخرين : يقول تعالى « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » (النساء ٥٨) وإذا أدى كل إنسان أمانته وواجبه ، حصل كل إنسان تلقائياً على حقوقه ، فحق العامل هو واجب صاحب العمل ، والعكس صحيح ، وحق الزوج هو واجب الزوجة ، والعكس صحيح ، وحق صاحب الحاجة فى الحياة الكريمة هو واجب الأبرياء ، وحق الحاكم فى الطاعة هو واجب الأفراد وحق الأفراد فى الرعاية والأمن والعدل هو واجب الحاكم .. فلو بدأ كل إنسان فى أداء ما عليه من واجب ، حصل كل إنسان على حقه تماماً غير منقوص .

وإذا كانت المجتمعات العلمانية تحاول مواجهة الإنحراف والتقصير من خلال الرقابة الخارجية أو رقابة الأفراد على الأفراد ، وهذه سنة الحياة المادية التى تقوم على أساس عدم ثقة الناس بعضهم فى بعض ، وصراعهم الخفى والظاهر من أجل مصالح مادية ، وبشكل كل طرف من أطراف العلاقة ممثلين لمراقبة الأطراف الأخرى (١١٤) - مثل صاحب العمل والعمال ، والدولة والأفراد ، والمدرسة والطلاب .. ولهذا تتشكل إتحادات العمال والنقابات وإتحادات الطلبة والتكتلات المهنية والحرفية المختلفة ... وقد أثبتت التجارب أنه على الرغم من سيادة أنواع متعددة من الرقابة فى دول الغرب والشرق ، فهناك الصراع والغش والخداع على أشده ، لأن الإنسان ليس حيواناً يساق من الخارج أو يساق إلى أداء الواجب ، ولكنه كائن له محركاته الداخلية التى إن صلحت صلح سلوكه وإن فسدت فسدت سلوكه ، وهذه المحركات تتمثل فى أقوى صورها فى مراقبة الله فى السر والعلن وهذا ما يحرص عليه الإسلام فى مجال تربية الإنسان المسلم ، وتكوين الضمير الحى وتشكيل جهاز رقابة ذاتية ، فإذا أدرك المؤمن أن عمله ليس فقط أداء لواجب ، ولكنه قربى إلى الله ، يحسن عمله ، ويجد فيه المتعة ، ويبتعد عن الإنحراف ومن المشاهد أن أكبر الدول تقدماً فى أساليب الرقابة الخارجية - هى أكثر الدول معاناة من الصراع والإنحراف والقلق والتوتر ، مما يدل على أن الرقابة الداخلية ومراقبة الله هى خير عاصم من الإنحراف والصراع والقلق . وهذا لن يتحقق إلا من خلال الإيمان وإفراد الله بالعبادة .. وهذا الإيمان يحول دون النفاق والمذلة والغش والخداع والإنحراف .. والعبادات مسئولية عن تجديد العهد باستمرار مع الخالق على الإخلاص والإستقامة وحسن الإيمان ، ومن أهم خصائص الإيمان مراعاة العهد والأمانة فى العمل مع الآخرين ليس طلباً لنفع أو خوف من عقاب ، ولكن إرضاء لله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور . يقول تعالى « والذين هم لإماناتهم وعهدهم راعون » (الماعز ٢٢) .

والإسلام يواجه مشكلة الصراع المدمر بين الناس ، وهو صراع على مصالح مادية شهوية خالصة ، من خلال طرح مجموعة من الحقائق حول طبيعة الملكية وواجب الناس إزاءها . فالنظام الرأسمالى يترك حق الملكية مطلقاً للمالك يتصرف فى ملكه كيف يشاء بالبيع أو الهبة أو الربا أو الإحتكار . مما يؤدى إلى الطغيان والظلم والإضرار بمصالح آخرين ، أو مجتمعات أخرى ، أما النظام الماركسى فإنه يحيل الإنسان إلى عبد مملوك للدولة وليس له أية حقوق أمامها ، وهو يعنى دكتايورية تلغى أبسط حقوق الإنسان وتفقده إنسانيته ، وبالتالي تفتح المجال أمام كل ألوان الصراع والتمزق والتفكك الإجتماعى . ونظرة بسيطة على الحوادث الدامية التى وقعت فى ألمانيا الشرقية سنة ١٩٥٦ ، وفى المجر سنة ١٩٥٨ ، وفى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ ، وفى بولندا سنة ١٩٧٦ ، والتى ما تزال حتى اليوم ، والصراعات القائمة بين جمهوريات الإتحاد السوفيتى ، كلها تشير إلى الصراع العميق بين العمال من جانب وبين ممثلى رأسمالية الدولة من جانب آخر ، ولعل الرقابة الصارمة المفروضة على الأخبار فى المجتمعات الشيوعية لا تمكننا من معرفة الصراعات المتفجرة والإنتهاك الصارخ لحقوق الإنسان فى تلك الدول وتدهور أبنائها إقتصادياً وإجتماعياً وفكرياً ، وليس أبلغ على هذا من حركات إعادة البناء التى يتبناها « جورباتشوف » والتى تشير إلى إتجاه الماركسية التقليدية نحو السقوط ، فى تلك المجتمعات (١١٥) .

والإسلام يحل هذا الصراع حيث يلغى قيام صراع أصلاً بين طرفين فى المال ، وذلك من خلال إبراز حقيقة أساسية وهى أن المال مال الله ، ومن خلال مجموعة من التوجيهات العقائدية (١١٥)

الأول : أن الإنسان مستخلف على المال فهو ليس مالكاً أصيلاً له ، قال تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » (الحديد ٧)

والثانى : إن الإنسان مطالب بالإتفاق منه فى الوجوه والمصارف التى حددها المالك الأصلى وهو الله .

والثالث : إن الإنسان مسئول عن تصرفه فى المال أمام الخالق ، وأنه محاسب على تصرفاته ، وأن هذه التصرفات جزء لا يتجزأ من الإيمان الدينى ذاته .

وصاحب المال الأصلى يطالب الإنسان بمجموعة من المطالب أهمها (١١٧)

١ - أن يكون الحصول على المال من المصادر المشروعة وليس من حرام . وكل

لحم نبت من حرام مصيره النار .

٢ - الإعتدال فى الإنفاق الشخصى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً » (الفرقان ٦٧) وعدم الإسراف « ولا تسرفوا أنه لا يحب المسرفين » .

٣ - فورية إخراج الحقوق كاملة لأصحابها عند إستحقاقها ، مثل إعطاء الأجير أجره بمجرد إنجاز العمل أو حسب الإتفاق ، وإخراج الزكاة بمجرد حلول وقتها وأداء النفقات الواجبة فى وقتها ... « كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده » (الأنعام ١٤١) .

٤ - تحريم الربا فى المعاملات المالية « الذين ياكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا ، إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا (البقرة ٢٧٥) .

٥ - تحريم عدم المماثلة فى المعاملات التجارية : « ويل للمطففين الذين إذا كتبوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » (المطففين ١-٣) ، وتحريم الغش والخداع فى المعاملات التجارية : « يأبى الله الناس لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (النساء ٢٩) .

٦ - تحريم إستغلال الضعفاء بأى شكل من الأشكال « وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ، ولا تاكلوا أموالهم إلى أموالكم أنه كان حوباً كبيراً » (النساء ٢) .

٧ - تحريم الرشوة والتأثير بالمال على السلطة الحاكمة « ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها إلى الحكام لتاكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » (البقرة ١٨٨) .

٨ - الحجر على السفهاء : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً ، وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً » (المائدة ٧٨) .

٩ - إقامة الحد على السارق « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم » (المائدة ٧٨) .

وبهذه الضوابط والنظام المحكم الذى وضعه الإسلام فى الحصول على المال وفى تنميته وفى إنفاقه وفى حمايته ، يضمن الإسلام عدم ظهور الأسباب الأساسية المؤدية

إلى الصراع الإقتصادي داخل المجتمعات . فالمال ماله الله ، والمنفعة فيه سواء ، وصاحب الحق واثق أن صاحب المال سيوصل إليه حقه ، والضامن هنا الأمة كلها بما فيها رئيس الدولة ، وفي حالة التقصير يجب أن يتدخل الحاكم ، وإذا وقع نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال ، أو خصومة بين أى طرفين بما يهدد تماسك الأمة فإن الأمة مدعوة لتدخل بما يوقف أى إعتداء ويؤكد تطبيق الحق المقرر فى الشريعة طبقاً لمعاييرها .

ويجب أن يكون تدخل الأمة الإسلامية فى النزاع على الحقوق بين أفراد الأمة أو جماعاتها مسترشداً بعدة ضوابط (١١٨)

أولاً: تحقيق العدل أو الفصل بين المتصارعين بالعدل « وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تضىء إلى أمر الله ، فإن فأت فأصلحوا بينهما بالعدل وإقسطوا إن الله يجب المقسطين » (الحجرات ٩) ويجب تطبيق هذا المبدأ بغض النظر عن أطراف العلاقة ، فقد يكون أحد أطرافها الحاكم نفسه أو الأغنياء .. الخ .

ثانياً: الأمة كلها والحاكم مطالب بالتدخل لحسم الصراعات تطبيقاً لمبدأ الأخوة الإيمانية ، فالحاكم والمحكومين ، والأغنياء والفقراء ، وأصحاب الأعمال والعمال .. كلهم متساوون فى الاعتبار الإنسانى « إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم » (الحجرات ١٠) . وهذه الأخوة لا تمنع التمايز والتفاضل بين الناس على أساس المعايير الإسلامية وهى التقوى والعلم الصالح والعمل الصالح .

ثالثاً: الأخوة الإيمانية لا تحول بين التمايز البشرى فى إطار المعايير الإسلامية ، وهذا التمايز لا يتيح الفرصة لظهور الصراع ، ولكنه ضرورة من ضرورات الإستمرار الإجتماعى . يقول تعالى « نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا رفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون » (الزخرف ٣٢) وهكذا يحول الإسلام دون ظهور نواعى الحقد والصراع داخل المجتمع الإنسانى ، من خلال تطبيق قيم الحق والعدل والمساواة وأداء الفروض والواجبات ، وتطبيق مبدأ الأخوة الإيمانية والمساواة فى الإعتبارات البشرية وتجنب السخرية واللمز والتنازع بالألقاب وكل ما يدعو إلى الحقد والظلم والصراع . فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أياكم والظن . فإن الظن أكذب الحديث . ولا تحسسوا ، ولا تجسسوا ، ولا تنافسوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تباغضوا ،

ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا » (صحيح مسلم ج ٤ ص ١٩٨٥ رقم ٢٨ / ٢٥٦٣) . وعن أبي زر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : « يا عبادي إنني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ... الحديث » (صحيح مسلم ص ١٩٩٤ حديث رقم ٥٥ / ٢٥٧٧) .

وإذا كان الإسلام يقضى على عوامل الصراع وهو الحقد والظلم والتفاوت الضخم بين الناس في الفقر المدقع والثراء الفاحش ، فإنه يقيم العلاقات بين الناس على أساس إيماني روحي ، وعلى أساس هداية الله ومنهجه وليس على أساس مادي دنيوي كالشعوبية والقبلية والطبقية والعنصرية . وعندما ينبذ الإسلام هذه الأشكال من الترابط ، ينبذها لأنها تدخل إلى الصراع والحروب المادية والنفسية . والإسلام مصدر تقريب يجمع ولا يفرق يدعو إلى التعاون لا إلى الصراع الطبقي أو العنصري ، ذلك الصراع الذي هو طريق الشيطان ، طريق الهدم والتخريب ، طريق التمزق والفرقة (١١٩) .

وهناك عامل هام من عوامل الصراع الإجتماعي بكل أشكاله داخل المجتمعات الحديثة وهو فصل الدين عن الدنيا أو سيادة العلمانية فلا علاقة بين الدين والنولة ، أو بين الدين والحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، وهذه العلمانية هي ما تأخذ به المجتمعات الرأسمالية في (العالم الغربي ، وما تأخذ به المجتمعات الماركسية في شرق أوروبا والإتحاد السوفيتي والصين . وعلى العكس من ذلك تماماً فإن الإسلام دين ودولة ، كتاب وسيف ، عقيدة وشريعة . فحياة الإنسان كلها موجهة للعبادة يقصد بها وجه الله سواء عندما يؤدي العبادات المفروضة ، أو عندما يكون في عمله أو في أي نشاط أسرى أو تروحي ... فهو يبتغي وجه الله ، يسير حسب أوامره ، ويمتنع عما حرمه الله قال تعالى « قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » (الأنعام ١٦٢-١٦٣) . والحاكم في الإسلام يعمل بكتاب الله وله الطاعة على الأمة طالما لا يعصى الله في حكمه « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ... الآية (النساء) فالحاكم المسلم هو القوة في العمل وهو الإمام في الصلاة ، وهو الذي يفصل بين الناس بالحق والعدل ، وهو المسئول عن المجتمع جنباً إلى جنب مع بقية أبناء الأمة من خلال منهج الشورى ، ومنهج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والإسلام عندما يربي الفرد على تقوى الله ، فهذه التقوى تطبق في المسجد كما تطبق في المصنع والمزرعة والمكاتب وفي الأسرة ومع الأصدقاء .. وهذا خير عاصم ضد الانحراف

عن الحق والإستقامة والعدل والإخلاص ، وبالتالي خير عاصم من الصراعات المدمرة التى تشيع داخل المجتمعات العلمانية .

ونستطيع إيجاز أهم أساليب الإسلام فى تجنب مشكلات الصراع الطبقي والإجتماعى والعنصرى ، وفى مواجهتها ، فيما يلى :

أولاً: التأكيد على وحدة الأصل البشرى فكل الناس تنتسب لأدم .

ثانياً: إن معايير التمايز بين الناس لا تكمن فى إختلاف الألوان أو التراث أو الأنساب أو القوى السياسية أو النفوذ ، ولكنها تكمن فى التقوى والعلم الصالح والعمل الصالح .

ثالثاً: ربط الدين والدولة ومختلف أنشطة الإنسان الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والترفيهية بمنهج الله ، فهذه الأنشطة كلها لها ضوابطها الشرعية ، وعمل الإنسان يجب أن يكون موجهاً فى كل المواقف لإرضاء الخالق .

رابعاً: إزالة أسباب الحقد والصراع من النفوس ومن المجتمع من خلال العبادات ومنها أداء الزكاة ، ومن خلال واجبات التكامل الإجتماعى ، ومن خلال التقيد بالضوابط الإقتصادية مثل تحريم الربا والإحتكار والغش والرشوة والإسفاف ، من خلال التقيد بالضوابط الإجتماعية مثل تحريم الظلم والتكبر والتحاسد والتناؤد بالأكقاب والتناجش ... الخ

خامساً: جعل عمل المسلم جزء من عبادته لله لأنه يجب فيه أن يراقب ربه بحسن تأديته وحسن أداء واجبه على أتم صوره تقريباً إلى الله . وهذا الضابط الداخلى هو خير عاصم ضد الإنحرافات التى هى المدخل إلى الصراعات المدمرة .

سادساً: دعوة الإنسان إلى أداء واجباته قبل المطالبة بحقوقه ، فعلى الإنسان البدء بأداء الأمانات ، والحفاظ على العهد والوفاء بالعقود .. فالحقوق لا تصل إلى أصحابها إلا من خلال أداء كل إنسان لواجباته .

سابعاً: هناك منهج لإزالة الخلافات إذا حدثت بين أبناء المجتمع الإسلامى فالمسلمون ، وفى مقدمتهم الحاكم مطالبون بالتدخل لإزالة الخلاف ، فى إطار ضوابط محدودة وهى : تحقيق العدل ، وتأكيد الأخوة الإسلامية ، ومراعاة تحقيق المساواة مهما كانت نوعية أطراف النزاع ، وإلغاء كل الأسس المادية الإنحرافية من عنصرية أو شعوبية أو قبلية أو طبقية ... الخ .

ثامناً: التطبيق الشمولى للشريعة الإسلامية فى الإقتصاد والأسرة والسياسة والحدود والتربية ... يؤدى إلى المجتمع المتكامل المتأخى الذى يختفى فيه الحقد والظلم والتمايز الضخم بين الناس والفقر المدقع وكما يختفى فيه شعور الفقراء والمساكين بالإهمال ، وشعور العمال بالظلم وشعور الناس بالتعسف والضغط ، وبالتالي تختفى داخله كل العوامل المؤدية إلى الصراع بكل أشكاله .

تاسعاً: ومن عظمة التنظيم الإجتماعى المستمد من تطبيق الشريعة الإسلامية أنه لا يقتصر فى العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية على تحقيق العدل ، ولكن يتعداه إلى مطالبة الناس بالإحسان وهو ما يحقق قمة التأخى والتكامل والتماسك فى أرقى صورته المادية والروحية والأخلاقية والقيمية والسلوكية . يقول تعالى « إن الله يأمر بالعدل والإحسان » (النحل ٩٠) وقال تعالى « إن الله مع الذين إتقوا والذين هم محسنون » (النحل ١٢٨) . وقال تعالى « إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين » (يوسف ٩٠) . والإحسان فى المال هو إنفاق ما فاض عن حاجة مالكه فى المصلحة العامة قال تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو .. الآية » (البقرة ٢١٩) ويشترط أن يكون إنفاق الشخص على نفسه وسطاً بين التقدير والإسراف ، وهناك الزكاة والنفقات والواجبات ... وطلب الإحسان عام فى الإسلام كمبدأ على كل المجالات التى يتفوق فيها بعض الأفراد ويتفاضلون فيها ، فهو يحقق الأخوة والتراحم والتكامل ويقضى على الصراعات والحقنوكل صور الإنحراف . فالإسلام يطلب الإحسان فى المال وفى القول وفى الفعل وفى السلوك والعطاء والعلم والحكم والرعاية ... والإسلام عندما يأمرنا بالإحسان إلى جانب العدل ، فذلك لأن الأخوة والتكامل والتراحم داخل المجتمع الإنسانى تتطلب ذلك ، فالعدل يقوم على تحقيق التوازن فى الأخذ والعطاء وفى المبادلة بشكل عام ، والعدل نفى الظلم والبخس فى المعاملة ، وهو إعطاء الحقوق لأصحابها ورد المظالم ، وهو بهذا المعنى يقضى على الإعتداء فى شئون التعامل بين الناس ، ولكنه لا يقضى على مشاعر الحقد والعجز لدى بعض الناس والمشاعر السيئة التى تجيش فى نفس الفقراء والمرضى والجهلاء وأصحاب الحاجات .. ممن لا تستطيعون أن يكونوا أطرافاً إيجابية فى موازنة التعامل لأنهم لا يملكون المال والإمكانات التى تؤهلهم للدخول فى دائرة هذا التعامل (١٢٠) وهنا تظهر حكمة الشريعة الإسلامية كمنهج إلهى . فالإحسان هو الكفيل بالقضاء على المشاعر السلبية والحقد ومشاعر الحرمان ، ويحقق الأخوة والحفاظ الكامل على كرامة المحتاجين وأمنهم وعزيمتهم . و « الإحسان بالمال فى كتاب الله هو ما جاء فى الترغيب فى الإنفاق ، أو

التهديد في حالة الإنقطاع (١٢١) عنه . قال تعالى « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتى يوماً لا بيع فيه ولا خلال » (إبراهيم ٣١) ويصف الله الكافرين بقوله « إن الإنسان خلق هلوياً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً » (المعارج ١٩-٢١) ويستثنى من ذلك المؤمنون المصلون بقوله تعالى « إلا المصلين ، الذين هم على صلاتهم دائمون ، والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (المعارج ٢٢-٢٥) فمن صفات الكافر بأنه مانع للخير وهو المال ، بينما المؤمن يرى فى ماله حقاً لغيره من المحتاجين وأصحاب الحاجة وجاء فى وصف المتقين « إن المتقين فى جنات وعيون أعز من ما آتاهم ربهم إنهم كانوا قبل ذلك محسنين كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون وبالإسحار هم يستغفرون وفى أموالهم حق للسائل والمحروم » (الذاريات ١٥-١٩) ويوقن المؤمنون أن ما ينفقونه للمحرومين ليس غمراً ولكنه غنماً وقربة إلى الله . وجاء فى صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يا بن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف ، وأبدأ بمن تعمل واليد العليا خير من اليد السفلى » (صحيح مسلم ج ٢ ص ٧١٨ حديث رقم ٩٧ / ١٠٣٦) . ومعنى تبذل الفضل خير لك أنك إن بذلت الفاضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه ، وإذا أمسكته فهو شر لك . ومعنى لا تلام على كفاف أن قدر الحاجة لا لوم على صاحبه وهكذا يكون منهج الإحسان الإسلامى أساس لتكامل وترباط وتراحم المجتمع وحفظه من التفكك والحقد والصراع والضياح كما هو حادث فى ظل النظم المادية الوضعية .

ثانياً: الإسلام ودوره فى مواجهة مشكلة الفقر :

يقر الإسلام مبدأ الفروق الفردية بين الناس فى قدراتهم وظروفهم وإستعداداتهم وإنجازاتهم وثرواتهم . واعتبر الإسلام الفقر والغنى حقيقتان ثابتتان من طبيعة الوجود الإنسانى والاجتماعى يقول تعالى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا" (الزخرف ٣٢) غير أن الإسلام يقرر فى هذا الصدد عدة أمور .

أولاً: لايعنى وجود الفقر والغنى كحقيقتين ، إذلال الفقير وتغطرس الأغنياء ، مما يفسح المجال أمام الحقد والصراع والدمار .

ثانياً: لايعنى إقرار وجود الفقر الإستسلام له والوقوف إزاءه موقف الضعف والسلبية ، فالإسلام يحارب الفقر . وإذا كان الفقر والغنى أمور تتم بإرادة الله سبحانه وتعالى ، فإن الإسلام وهو يدعو إلى محاربة الفقر والتحول إلى الغنى والثراء ، يدعو

الناس إلى الإنتقال من قضاء الله إلى قضاء الله أيضا وقد كان الرسول عليه السلام يدعو ربه بقوله عليه السلام "اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى" (صحيح مسلم ص ٢٠٨٧ حديث رقم ٢٧٢١) .

ثالثا : لايعنى حقيقة وجود الفقر والغنى سلبية الأغنياء والدولة إزاء هذه الحقيقة أو إزاء محاولة التعاون للتقريب وتحقيق الأخاء بين الأغنياء والفقراء بوصفهم إخوة فى الإيمان أو فى المواطنة أو فى الإنسانية ، ويتم ذلك بترتيب واجبات على الفقراء أداها ، وأخرى على الأغنياء ، وثالثة على الدولة .

والإسلام وهو يحارب الفقر ويحاول تحقيق التقريب بين الناس من منطلق الإيمان والإخوة الإيمانية ، يدرك أن الفقر خطر على العقيدة ، وخطر على الأخلاق ، وخطر على الفكر الإنسانى ، وخطر على الأسرة ، وخطر على أمن المجتمع وإستقراره (١٢٣) . ونستطيع القول أن محاربة الفقر ومواجهة آثاره ومشكلاته هى إحدى الأسس البنائية أو الإستراتيجية للإقتصاد الإسلامى . وأهم هذه الأسس نوجزها فيما يلى :-

١- الإتفاق مع الفطرة والطبيعة البشرية .

٢- تحقيق التوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة .

٣- أعمال مجموعة من الضوابط العقائدية والشرعية تحول دون الانحراف والصراع والتفكك والحقْد مثل أداء فريضة الزكاة وواجبات التكافل الإجتماعى والحث على التصدق والدعوة إلى تمييز الأموال وتحريم الظلم والإستغلال والغش والإحتكار والرشوة .. وضمان عدم تركّز أو التكبّس المرضى للثروات من خلال الميراث والزكاة والصدقات ... إلخ .

٥- الحيلولة دون التضخم وتشجيع كل ألوان النشاط المثمرة المنتجة من زراعة وصناعة وتجارة .. ومطالبة المجتمع بإيجاد عمل شريف لكل قادر عليه تجنباً للبطالة والتواكل والسلبية ، مع ضمان معيشة كريمة لكل عاجز عن الكسب ولأسرته ، سواء بسبب مرض أو عجز أو شيخوخة .

٦- يحارب الإسلام الفقر محاربة إيجابية ، فالإسلام لاينظر إلى الفقر نظرة تقديسية على أنه نعمة من الله ، كما يفعل الزهاد والرهبان وهذا موقف متخاذل ، ولايقف الإسلام من الفقر موقف المستسلمين ، الذين يرونه على أنه شر وبلاء ولكنه قدر لايمكن الفرار منه ، فقد كان رسولنا عليه السلام يستعيز بالله من شر الفقر ويسأل الله

الغنى . كذلك لا يكتفى الإسلام في مواجهة الفقر بالدعوة إلى الإحسان الطوعى من جانب الأغنياء ، فهذا لا يكتفى في مواجهة هذه المشكلة (١٢٤) والإسلام يرفض المنظورين الرأسمالى والإشتراكي للفقر وكيفية مواجهته . فالإتجاه الرأسمالى يقر بوجود مشكل الفقر ، ولكن يرى أن المسئول عنها هم الفقراء أنفسهم وليس المجتمع ويشير "القرضاوى" إلى أن هذا هو نفس موقف قارون الذى قال عن ماله "إنما أوتيته على علم عندى" (القصص ٧٨) . والإتجاه الإشتراكي يرى أن الفقر حقيقة ، وإن التخلص منها لا يكون إلا بالقضاء على الملكية الخاصة وهو يستثير الصراع الدموى وإستثارة الأحقاد والوقوف ضد الفطرة السوية التى فطر الله الناس عليها .

ويشير "القرضاوى" إلى أنه لا يوجد فى مدح الفقر أية واحدة ، ولا حديث واحد صح عن الرسول عليه السلام . والأحاديث التى وردت فى الزهد لاتعنى مدح الفقر والغنى نعمة يمتن الله بها على عبده وإختبار له ويطلب بشكرها . أما الفقر فهو مصيبة سيعاذ منها بالله . قال تعالى لنبيه عليه السلام "ووجدك عائلاً فأغنى" (الضحى ٩٨) وقال عليه السلام "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والقتلة و"عوذ بك من أن أظلم أو أظلم" (رواه أبوداود والنسائى وابن ماجه) (١٢٥).

وإلى جانب خطورة الفقر على العقيدة والقيم والأخلاق ، فإنه يمثل خطورة على السلوك فقد ورد فى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه إنه قال إن النبى صلى الله عليه وسلم قال " قال رجل لاتصدقن الليلة على بصدقة ، فخرج بصدقته فوضت فى يد زانية . فأصبحوا يتحدثون . تصدق الليلة على زانية . قال : اللهم لك الحمد على زانية . لاتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضتها فى يد غنى لاتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضتها فى يد سارق . فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق . فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى غنى وعلى سارق فقيل له : أما عن صدقتك فقد قبلت أما الزانية فلعلها تستعفف عن زناها ، ولعل الغنى يعتبر فينفق مما أعطاه الله . ولعل السارق يستعفف بها عن سرقة . (صحيح مسلم ج ٢ ص ٧٠٩ حديث رقم ١٠٢٢/٧٨) ويشير هذا الحديث من ضمن ما يشير إليه أن الفقر قد يؤدى بضعاف النفوس وضعفاء الإيمان إلى الانحراف السلوكى . والفقر خطر على الأسرة فقد يكون سببا فى عدم الزواج أو تأخيرها مما يفتح الباب أمام عدد كبير من الانحرافات ، وقد كان الناس فى الجاهلية يقتلون أبناءهم خوفاً من الفقر ، وهو ماحرمه الإسلام . وهذا يشير إلى الآثار المدمرة للفقراء أو الخوف من الفقر قد تكون من القوة والحدة مايفوق عاطفة الأبوة والأمومة وهى عواطف فطرية والفقر ومرض إجتماعى يظهر خطره عندما يتجاور مع

الغنى الفاحش ، الذى يتسم أصحابه بالأنانية والسلبية والتعالى والظلم ، هنا يكون الفقر دافعاً للعديد من الانحرافات كالسرقة والسطو والزنا والأغتصاب وقد روى عن أبى ذر رضى الله عنه أنه قال "عجبت لرجل لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج شاهراً سيفه"

ومحاربة الإسلام للفقر لا تتعارض مع القناعة والرضا بقسمة الله . فهذه الأخيرة لا تعنى الرضى بالفقر والذل والوقوف إزاءهما موقف سلبى فالقناعة هى الرضى بقسمة الله فيما لا يمكن تغييره بالإساليب المشروعة دون إرهاب للنفس والبدن فمن القناعة عدم تمنى ما فضل الله بعض الناس على بعض قال تعالى "ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ..." (النساء ٣٢) وقد جاء فى صحيح مسلم إن أم حبيبة رضى الله عنها قالت "اللهم متعنى بزوجى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبأبى أبى سفيان ، وبأخى معاوية ، فقال لها رسول الله "إنك سألت الله لأجل مضروبه وأثاره موطومة وأرزاق مقسومة لا يعجل فيها شئ قبل حله ولا يؤخر فيها شئ بعد حله . ولو سألت الله أن يعافيك من عذاب فى النار وعذاب فى القبر لكان خيراً لك" (صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٠٥١ حديث رقم ٢٦٦٢/٣٣)

فالإسلام فى أحد سبله لمواجهة مشكلة الفقر يوجه الناس للسعى على الرزق بالجد والإجتهاد والعمل فى اعتدال ودون تطرف أو إهمال زائد ، حتى لا ينقلب السعى للرزق إلى الصراع والجشع والانحراف ، وعلى المؤمن وهو يسعى للرزق الحلال والعمل إن يدرك حقيقة أن الغنى ينبثق من النفس، وإن التطلع يجب أن يكون إلى ما عند الله من خيرى الدنيا والآخرة . يقول عليه السلام " ليس الغنى عن كثرة العرض إنما الغنى غنى النفس" (صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٥١) . كذلك فإن الإنسان وهو يسعى للغنى يجب أن يدرك حقيقة التفاوت والتفاضل بين الناس فى الإمكانيات الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية .. وهذه سنة الله فى خلقه ، وأن القناعة لا تتعارض مع السعى للرزق الحلال الطيب وبالطرق التى شرعها الله لعباده قال تعالى "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا .. آية" (القصص ٧٧) ، ولكنها أى القناعة - تتعارض مع الأساليب غير المشروعة والتكالب الشديد على الدنيا والتطلعات غير الأخلاقية ، وإلى ما عند الناس ، وعدم إدراك الإنسان حقيقة قدراته ، وحقيقة متغيرات الموقف من حوله .

والمنهج الإسلامى فى مواجهة الفقر لا يقتصر على دعوة الناس إلى الإحسان الفردى ، ولا يعتمد على أساليب الضمان الاجتماعى كما تطبق فى النظم الوضعية - الرأسمالية أو الاشتراكية ، فهذه حلول ترقيعيه تستهدف التسكين وتحقيق أهداف

سياسية ومطبيقية وتحقيق مصالح فئات معينة . ويرفض الإسلام الحلول الدموية التي تتادى بها الماركسية لأنها تناقض الفطرة والعقل وأبسط المبادئ الإنسانية ونستطيع إيجاز أهم مبادئ المنهج الإسلامى فى مواجهة الفقر فيما يلى :

اولا: الأمة الإسلامية والحاكم الإسلامى مسئول عن تمكن كل قادر على العمل من أن يعمل حسب قدراته وإستعداداته ومؤهلاته وقد مجد الإسلام العمل بكل أشكاله المشروعة . وقد أوضح عليه السلام قيمة العمل اليدوى وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده . وقد ذكر عليه السلام نبي الله داود لأنه كان قائدا عظيما وملكا ذا السلطان وتحت يده خزائن النولة ومع هذا فقد كان يعمل ليأكل من عمل يده وقد جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب منه صدقه من بيت المال ، فوجده عليه السلام قويا قادرا فلم يعطه مالاً ينفق منه ولكن اشترى له فأسا وأعطاه إياها ليحططب ويأكل من عمل يده . وقال عليه السلام " إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا . ويكره لكم قيل وقال ، وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال: (صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٤٠ رقم ١٧١٥/١٠).

ثانيا : يجب على الأمة الإسلامية تحقيق الإكتفاء الذاتى ، وتمكين كل ذى موهبة وقدرة على الإنتفاع بموهبته وقدرته بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع . وقد قرر فقهاء الإسلام أن كل مايقوم عليه العمران من طب وهندسة وفلاحة للأرض وإقامة المصانع والجهاد فى سبيل الله تنمية للمجتمع ودفعاً للأذى وحماية للحوزة واجب على الأمة ، وهو واجب على وجه الخصوص على من كان قادرا بالفعل على واحد من هذه الأمور ، وواجب على الأمة ممثلة فى إداراتها والقائمين على شئونها . وهذا يعنى أنه يجب على النولة الإسلامية تشجيع الكفايات وتنمية قدرات أبنائها ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب لتحقيق التنمية والأخاء الإقتصادى العام ، وهو أحد السبل للقضاء على مشكلة الفقر .

ثالثا : أما بالنسبة للمحتاجين بسبب العجز عن الكسب نتيجة للشيخوخة أو العجز البدنى أو العقلى أو المرض أو الأتوثة أو الصغر أو اليتيم ، فإن هناك أساليب شرعها الإسلام لإعالتهم بطريقة تحفظ لهم العزة والكرامة والكفاية لهم ولأسرهم وأهمها .

أ- بيت مال المسلمين . فالفقراء المحتاجين العاجزين عن الكسب لهم الحق فى رواتب ثابتة من هذا البيت ، وهذا إذا لم يكن للفقير العاجز قريب غنى موسر يلزمه نفقته

وهنا يكون على الحاكم أو القاضى أن يحكم للفقير مراتب ثابتة من بيت المال الخاص بالضوائع فبيت المال يضم عدة أقسام . هناك بيت المال الخاص بالجرية والخراج ويصرف منه على مرافق الدولة ، وعلى فقراء غير المسلمين . وبيت المال الخاص بالزكاة ويصرف منه على مستحقى الزكاة ، وبيت المال الخاص بالضوائع . وهى الأموال التى لأمالك لها والتركات التى لاوارث لها وهذا يصرف منه على الفقراء فقط . وقد قال فيه صاحب البحر يعطى منه الفقراء والعاجزون نفقتهم وأدويتهم ويكفن به موتاهم » ويقول « الكاسانى » « وأما الرابع فيصرف إلى دواء الفقير والمريض وعلاجهم وإكفان الموتى ونفقة اللقيط ونفقة من هو عاجز وليس له من تجب نفقته ونحو ذلك ، وعلى الإمام صرف هذه الحقوق إلى مستحقىها » (١٢٦) وعن أبى هريرة رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل الميت . عليه الدين فيسأل « هل ترك لدينه من قضاء ؟ » فإن حدث أنه ترك وفاءً صلى عليه . وإلا قال « صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاءه . ومن ترك مالا فهو لورثته » (صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٣٧ رقم ١٤ / ١٦١٩) وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « من ترك مالا فللورثة ومن ترك كلاً فإلينا » (صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٣٨ رقم ١٧ / ١٦١٩)

ب الزكاة ، وهى فريضة ماليته هدفها إغناء الفقراء والمساكين وأبناء السبيل الذين إنقطعوا عن أموالهم وبقية الفئات التى حددتها الآية الكريمة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل » (التوبة ٦٠) . وجاء فى صحيح مسلم فى باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت واسمته . تنطحه بقرونها وتطوؤه بأظلافها كلما تغدت أخراها عادت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس » (صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٨٦ حديث رقم ٩٩٠ / ٢٠)

ج النفقات الواجبة . فقد أوجب الإسلام على الغنى نفقة قريبه العاجز الفقير ، وقد حدد الفقهاء القرابة الموجبة للنفقة فإذا لم يكن للفقير العاجز قريب موسر وجبت نفقته على خزانة الدولة ، وينفذ ذلك بالطريق الإدارى . ويزيد فقهاء الحنفية أن ولى الأمر إذا لم ينفذ ذلك ، كان للقاضى المختص الحكم بتنفيذ هذا بحكم يلزم بيت المال ، وينفذ من بيت المال الخاص بالضوائع وهو ما سبق الإشارة إليه (١٢٧)

د هناك حق للفقراء العاجزين عن الكسب فى مال الأغنياء خارج الزكاة إذا لم

يكن مال الزكاة وموارد بيت المال كافية لسد حاجة المحتاجين فقد روى الترمذى عن فاطمة بنت قيس قالت سؤل النبي صلى الله عليه وسلم عن المال فقال « إن فى المال حقاً سوى الزكاة ، ثم تلا قوله تعالى « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، لكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، وأتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وفى الرقاب وأقام الصلاة وأتى الزكاة ... الآية » (البقرة ١٧٧) « ويلاحظ أن الآية الكريمة عطفت إيتاء المال على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، مما يدل على أن الإيتاء الأول غير الزكاة ، وأنه من عناصر البر والتقوى ، وهذا دليل الوجوب (١٢٨) .

هـ - حث الإسلام المؤمنين على البذل والتصدق ، من خلال صور وأشكال كثيرة تستهدف كلها تحقيق التكامل والتراحم . قال تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما حَبِونَ » (آل عمران ٩٢) ويجب الإبتداء بالنفقة على النفس ثم الأقارب . قال عليه السلام إبدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك فإن فضل عن ذى قرابتك شيء فكهذا وهكذا « يقول بين يديك وعن يمينك وعن شمالك » (صحيح مسلم ج٢ ص ٦٩٣ حديث رقم ٩١٧/٤١) . ويحث الإسلام على الصدقة ولو يشق نمرة أو كلمة طيبة لأنها حجاب من النار . قال عليه السلام « من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو يشق ثمرة فليفعل » (صحيح مسلم - ج٢ ص ٧٠٢ حديث رقم ١٠١٦/٦٦) . ويحثنا الإسلام على الإنفاق ويكره الإحصاء . فعن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما : قالت قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنفقى (أو إنضحى أو إنفحى) ولا تحصى فيحصى الله عليك . » (صحيح مسلم ص ٧١٣ حديث رقم ١٢٠٩/٨٨ . وضمن السبعة الذين يظلمهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله « رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله .. الحديث » (صحيح مسلم ج٢ ص ٧١٥ رقم ١٠٣١/٩١) . وقد وسع عليه السلام مفهوم الصدقة لتشمل كل معروف . قال عليه السلام « كل معروف صدقة » (صحيح مسلم ج٢ ص ٦٩٧ حديث رقم ١٠٠٥/٥٢) .

و - هناك حقوق أخرى أوجبها الإسلام دعماً للتأخى والتماسك والتكامل الاجتماعى منها حقوق الجار ، وقد أفاض فيها الفقهاء ، ويكفى أن السيدة عائشة عليها من الله الرضوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « مازال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه ليورثه » (صحيح مسلم ج٤ ص ٢٠٢٥ حديث رقم ٢٦٢٤/١٤٠) وعن أبى ذر رضى الله عنه قال « إن خليلى صلى الله عليه وسلم

أوصاني « إذا طبخت مرقاً فأكثر ماء . ثم إنظر أهل بيت من جيرانك فأصبهم منها بمعروف » (صحيح مسلم ج٤ ص ٢٠٢٥ حديث رقم ١٤٢/٢٦٢٩) . وقد قنن الإسلام علاقات الجيرة بشكل دقيق وإكرام الجار من حسن الإيمان . وهناك العديد من المواقف التي أوجب فيها الإسلام البذل والعطاء للفقراء والمساكين ، مثل أضحية العيد ، ومثل الكفارات المختلفة ، مثل كفارة الحنث في اليمين ، وكفارة الطهارة ، وكفارة الجماع في نهار رمضان ، وهناك الهدى في الحج والعمرة وحق الزرع عند الحصاد « وآتوا حقه يوم حصاده » (الأنعام ١٤١) ويذهب بعض الصحابة والتابعين إلى أن هذا الحق غير حق الزكاة ، وأنه متروك لضمير صاحب الزرع وحاجة المساكين من حوله (١٢٩) .

هذه الأساليب المتضمنة في المنهج الإسلامي كفيلة تماماً بمواجهة مشكلات الفقر وما يترتب عليه من صراع وحقد وتمزق في العلاقات الاجتماعية . ويخلص « القرضاوى » هذه الأساليب في ثلاث وسائل حسب مركز المسؤولية وهي :

الوسيلة الأولى : تتعلق بشخص الفقير نفسه حيث يجب على الدولة الإسلامية إيجاد العمل المناسب له ومعاونته بالمال والتدريب بما يمكنه من إعالة نفسه وأسرته ، كما يجب على الفقير نفسه ألا يلجأ إلى المسألة بل إلى العمل والجد والإجتهاد .

الوسيلة الثانية : تتعلق بجماعة المسلمين الذين يتحتم عليهم كفالة فقرائهم سواء أداء لواجب ديني (النفقات) أو أداء للفريضة (الزكاة) أو تطوعاً طلباً لمثوبة الله ورضائه (الصدقات) .

الوسيلة الثالثة : تتعلق بالدولة الإسلامية ، وهي مسئولية عن إعالة كل صاحب حاجة عاجز عن العمل وليس له مورد ولا أقارب ملزمين بالنفقة عليه شرعاً وهكذا يقدم الإسلام منهجاً شاملاً متكاملماً لمواجهة مشكلة الفقر ، يقوم على أسس وقائية تحول دون ظهور المشكلة ، وعلى أسس علاجية جذرية بحيث يكفل الإعالة المستمرة الكريمة للفقراء ، وتحول القادرين منهم إلى عاملين يكسبون من عملهم الشريف ، وتحول غير القادرين إلى أناس أمنين اجتماعياً واقتصادياً ودينياً على أنفسهم وعلى أسرهم من خلال تأمين مورد كاف لهم يتسم بالإستمرار وتحفظ لهم كرامتهم وعزتهم كأدميين كرمهم الله ولهم حقوقهم على جماعتهم الإسلامية وعلى دولتهم وحاكمهم المسلم . وهذا المنهج يختلف جذرياً عن كافة المناهج الوضعية الهزيلة - الشرقية الغربية ، والسبب في هذا هو إنطلاق المنهج الإسلامي في مواجهة المشكلات من منطلقات عقائدية إيمانية .

ثالثاً: مواجهة الإسلام لمشكلة البطالة والتسول

تعانى مجتمعات اليوم من مشكلات البطالة ، وهى مشكلات تسبب العديد من أوجه القلق والاضطراب والتوترات والصراعات ، وقد حدد الإسلام منهجاً واضحاً قوياً لمواجهة هذه المشكلة ، أو بالأحرى للحيلولة دون ظهورها أصلاً ، ثم مواجهتها إن ظهرت

لقد حارب الإسلام البطالة والتسول ابتداءً ، واجب العمل لكل قادر عليه ، لأن العمل هو السبيل الوحيد لعمارة الأرض وتقديم المجتمع وقوته ، وهو السبيل لتأمين نشر الدين ، وهو السبيل لصنع الحضارة الإسلامية وبناء المجتمع المؤمن الصالح القوى القادر على محاربة الكفر . قال تعالى « وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (التوبة ١٠٥) وقال تعالى « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (الملك ١٥) . وقد نهى الإسلام عن التسول والمسألة ، وحث على التكسب بالحلال . فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، وأن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال « يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم » (المؤمنون ٥١) وقال « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » (البقرة ١٧٢) ثم ذكر الرجل يطيل السفر . أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء . يارب ! يارب ! ومطعمه حرام ، وملبسه حرام ، وغذى بالحرام . فأنى يستجاب لذلك ؟ .. (صحيح مسلم ج٢ ص ٧٠٣ حديث رقم ١٠١٥/٦٥) . ومما يدل على نهى الإسلام عن المسألة إحترافاً أو تسولاً بون توافر شروط الشرعية ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فى صحيح مسلم « إنما أنا خازن » (وفى رواية أخرى قاسم) فمن أعطيته عن طيب نفس فيبارك له فيه ومن أعطيته عن مسألة وشره كان كالذى يأكل ولا يشبع » (صحيح مسلم ج٢ ص ٧١٨ حديث رقم ١٠٣٧/٩٨) وورد فى بال كراهة المسألة للناس إن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس فى وجهه مزعة لحم » (صحيح مسلم ج٢ ص ٧٢٠ حديث رقم ١٠٤٠/١٠٣) وجاء فى باب من تحل له المسألة أن رسول الله عليه السلام قال لقببيصة الهلالى « يا قببيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة . رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من نوى الحجا من قومه : لقد أصابت فلان فاقة . فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، فما سواه من المسألة ياقبيصة ! سحتاً يأكلها

صاحبها سحناً » (صحيح مسلم ج٢ ص ٧٢٢ حديث رقم ١٠٤٤/١٠٩) ويشير الحديث إلى أن المسألة تجوز في ثلاثة حالات وهي

أولاً : إستدانة الإنسان مبلغاً من المال من أجل إصلاح ذات البين كالإصلاح بين قبيلتين ونحو ذلك .

ثانياً : نزول كارثة بالإنسان في أمواله مثل الآفات التي تهلك الزرع أو أية مصيبة عظيمة تؤدي إلى إهلاك أموال الإنسان

ثالثاً : نزول فاقة بإنسان أى تحوله إلى فقير بعد أن كان غنياً ، ويشهد بذلك ثلاثة من العقلاء من قومه الذين لهم دراية به وبظروفه .

ويشترط في هذه الحالات الثلاثة أن ينتهى الإنسان عن سؤال الغير إذا ما إنتهت الحاجة الملحة أو أداء الدين . (١٣١)

والإسلام لا يمنع أخذ العطاء من غير مسألة أى من غير سؤال أو تطلع أو طمع ، فعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطينى العطاء فأقول : أعطه أفقر إليه منى . حتى أعطانى مرة مالا قلت أعطه أفقر إليه منى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خذ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف (أى غير متطلع إليه) ولا سائل فخذ ، وما لا تتبعه نفسك (أى لاتجعل نفسك تابعة له » (صحيح مسلم ج٢ ص ٧٢٣ رقم ١٠٤٥/١١٠) .

والإسلام يحارب وهو ظاهرة مرضية تشيع في بعض المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية نتيجة لعدة عوامل منها .

١ - عدم أداء بعض الناس زكاة أموالهم ، وعدم إلزامهم بالإتفاق على أقاربهم الواجب الإنفاق عليهم شرعاً .

٢ - تخاذل الناس أو بعض الناس عن الإنفاق في سبيل الله والبحث عن المحتاجين الذين لا يسألون الناس إلحافاً وإعطائهم حفاظاً على كرامتهم .

٣ - إعتياد البعض على التسول وإتخاذة حرفة سهلة لجمع المال حتى مع عدم الحاجة إليه .

٤ - موقف أبناء المجتمع إزاء المتسولين الذى يتراوح بين اللامبالاة والتشجيع فالبعض يرى المتسولين ولا يهتم الأمر ، والبعض يعطيهم دون تقص لحقيقتهم وظروفهم والدافع إلى التسول ، وتوجيههم إلى طرق أجدى للتمكن من العمل والكسب أو الحصول

على مورد ثابت فى حالة العجز أو ، الكوارث .

٥ - تخاذل الجهات المسئولة عن تدبير فرص عمل شريف لكل قادر عليه .

٦ - عدم الجدية فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتفقد المسئولين لأحوال الرعية بانتظام .

٧ - عدم إتخاذ إجراءات صارمة فى مواجهة التسول من قبل المسئولين ولا شك أن شيوع ظاهرة التسول داخل المجتمع تعد مؤشراً على التفكك وإنعدام الترابط والتآخى والتراحم ، وبالتالي إلى إنتشار روح الحقد والعداوة بين الناس ، وهى مدخل إلى العديد من الأمراض الإجتماعية .

وقد حدد الإسلام الأسباب المشروعة التى تتيح للإنسان سؤال الناس ، كما حدد واجب الناس إزاء من تحل له المسألة ، وواجب الدولة ، وحدد حدود المسألة وإنتهاها . والإسلام يحث الناس على العمل لكل قادر عليه حسب تحمله . فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لأن يغفر أحدكم فيخطب على ظهره فيتصدق به ويستغنى به من الناس ، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك ، فإن اليد العليا أفضل من اليد السفلى . وأبدأ بمن تعول » (صحيح مسلم ج ٢ ص ٧٢١ حدث رقم ١٠٤٢/١٠٦ . والإسلام دين العزة والسمو ، يدعو الناس إلى التعفف والصبر وحفظ ماء وجوههم . فعن أبى سعيد الخدرى أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم . حتى إذا نفذ ما عنده قال « ما يكن عندى من خير قلن أدخره عنكم . ومن يستعفف يعفه الله . ومن يستغن يغنه الله ، ومن يصبر يصبره الله . وما أعطى أحد من عطاء خير أوسع من الصبر » (صحيح مسلم - ج ٢ ص ٧٢٩ حديث رقم ١٢٤/١٥٠٣) ولا شك أن تطبيق المنهج الإسلامى يقضى على ظاهرة التسول ، حيث يجد كل إنسان عملاً شريفاً ، ويجد صاحب كل حاجة حاجته ، ويجد كل فقير مسكين عاجز عن الكسب ما يكفيه من أموال زكاة الأغنياء ، ومن النفقات الواجبة شرعاً ومن صدقات المحسنين ، ومن موارد بيت المال إذا إقتضى الأمر . فجماعة المسلمين مسئولة عن أبنائها من خلال التفقد المستمر لأحوال بعضهم البعض ، ومن خلال التراحم والتواصى بالخير والمساعدة إلى نجدة بعضهم البعض . وهكذا يخفف هذا المرض الإجتماعى الخطير .

وقد حارب الإسلام البطالة من خلال مطالبة المسلمين بالعمل الشريف ، فكل مسلم قادر مطالب بالعمل بشكل يحقق الكفاية له ولأسرته ، ويحقق الخير لمجتمعه . قال تعالى

« وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (التوبة ١٠٥) . وقد وجه الإسلام نظر الناس إلى أنه سبحانه سخر لهم كل ما فى السماء والأرض كي يعملوا ويستفيدوا ويفيدوا غيرهم « وسخر لكم ما فى السماوات والأرض جميعاً منه » (الجاثية ١٢) وقال تعالى « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (الملك ١٥) .

وهناك مجموعة من الأساليب رسمها الإسلام لدفع الناس للعمل المثمر والضمان توافر كل الأعمال والحرف والمهن التى يحتاج إليها المجتمع المسلم . وأهم هذه الأساليب ما يلى :

أولاً : توسيع معنى العبادة ودعوة الناس إلى العمل ، وإعتبار العمل الذى يؤديه الإنسان يكفى به نفسه وأسرته ويفيد مجتمعه ويبتغى به وجه الله نوعاً من العبادة . وقد أمر الله المؤمنين بالعمل « وقل إعملوا ... الآية » (التوبة) وسبقت الإشارة أن الإنسان خلق للعبادة وتوحيد الله وتعمير الأرض ، وربط العمل بالدين يمثل أكبر دافع يدفع الناس إلى « العمل الصالح النافع لهم وإسراهم ومجتمعهم وهم بهذا ينالون رضا بهم . وقد حث الإسلام على الكسب الطيب ، فالدعاء لا يقبل إلا إذا كان كسب الرجل حلالاً طيباً ، والصدقة لا تقبل إلا من المال الحلال والكسب الطيب . فعن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أيها الناس إن الله طيب ولا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين . فقال : يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وإعملوا صالحاً أنى بما تعملون عليم » (المؤمنون ٥١) وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » (البقرة ١٧٢) ، ثم ذكر الرجل يطيل السفر . أشعث أغبر ، يمد يديه إلى السماء . يارب ! يارب ! ومطعمه حرام وغذى بالحرام فأتى يستجاب لذلك » (صحيح مسلم ج ٢ حديث رقم ١٠١٥/٦٥) . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، إلا أخذها الرحمن بيمينه .. الحديث (صحيح مسلم ج ٢ ص ٧٠٢ حديث رقم ١٠١٤) .

ثانياً : أوجب الإسلام على الدولة الإسلامية إيجاد فرص عمل شريف مثمر لكل قادر عليه . وروى إنه جاء رجل إلى الرسول عليه السلام يطلب من أموال الصدقات ، فنظر إليه عليه السلام فوجده إنساناً قوياً قادراً على العمل ، فقال له « ألك شئ فى بيتك ؟ فقال جلس نجلس عليه وإناء نشرب منه ، فقال الرسول عليه السلام أنتني بهما . فأتاه الرجل بهما فقال : من يشتري فدفن أحدهما درهماً ، فقال من يزيد فقال آخر : درهمين : فدفعهما إليه وأعطى الدرهمين له فقال إشتري بأحدهما قنوطاً وحبلأ ، وبالأخر

طعاماً لعيالك ، فأشترى بالدرهم الفأس والحبل ، فشد النبي عليه السلام على الفأس ثم قال : إذهب فأحتطب وبعه ولا تأتيني إلا بعد خمسة عشر يوماً . فأتى الرجل النبي بعد هذه المدة ومعه عشرة دراهم . فقال عليه السلام هذا خير « ويستنتج الفقهاء من هذا الحديث ، واجب الحاكم المسلم في تأمين العمل الشريف لكل قادر عليه ، وواجب الدولة تأمين أدوات العمل أو الإنتاج للعمال بغض النظر عن درجة بساطتها وتعقيدها . فالحديث وضع القاعدة العامة ، وترك أمر التطبيق مرناً . فيمكن توفير فرص العمل للعاطلين إما بتوفير المال ، أو وسيلة العمل ، أو تشغيلهم في مشروعات الدولة .. الخ ويخول بعض الفقهاء للحاكم المسلم إلزام أصحاب الأعمال - في حالة إمتناعهم ظلماً - بتشغيل العمال الذين يجيئون الأعمال التي يقوم بها ، وكذلك حق الحاكم في إلزام العمال الراغبين عن العمل ، بممارسة الأعمال التي تخصصوا فيها إذا إقتضت المصلحة ذلك (١٣٢) فقد ذكر ابن القيم الجوزية في كتابه « الطرق الحكيمة » بعض ما يبين أن بعض الأعمال قد تكون لفرص عين على بعض الأشخاص القادرين عليها ، في حالة عدم وجود غيرهم ، وقد تكون فرص كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين . فقال فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صارت هذه الأعمال متحتمة عليهم ، ويجبرهم إلى الأمر على فعلها بعوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم نون حلقهم ، كما إذا إحتاج الجند المرصدون للجهاد إلى فلاحه أرضهم ، ألزم من صناعته الفلاح أن يقوم بها ، وألزم الجند ألا يظلموا الفلاح كما يلزم الفلاح أن يفلح ... والحاكم هو الذي يقوم بتوزيع العمال على هذه الأراضي بشرط أن يعطى العمال أجر المثل بلا وكس ولا شطط حتى لا يهضم حق أحد الطرفين ، العامل الزراعى وصاحب الأرض . ويستطيع تنظيم مكاتب لتسجيل العمال العاطلين الراغبين في العمل ، ويلزم أصحاب الأعمال في بعض الصناعات أو الأعمال بإستخدام العمال وفقاً لقرار من الحاكم تحقيقاً للمصلحة العامة .

ثالثاً: يوجه الإسلام بضرورة البعد عن تطبيق سياسة منهج الإعانات للقادرين على العمل ، وتوجيههم للعمل سدا للطرق أمام البطالة نون داع . وقلة العاطلين وإنعدامهم يشير إلى أن المجتمع الإسلامى هو مجتمع الإنتاج والوفرة والعزة والقوة ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال العمل وتوجيه وإستثمار الطاقة البشرية داخله أحسن إستثمار ممكن ، وهذا من شأنه توفير الأموال والإمكانات التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين حياة كريمة للعاطلين بسبب العجز أو الكبر أو المرض ... الخ .

رابعاً: رسم فقهاء الإسلام طريقاً للتعليم والتأهيل المهنى للمسلمين يقوم على نظام

تعليمى متدرج بحيث تؤهل كل مرحلة إلى ممارسة أعمال معينة تعد من فروض الكفاية فى المجتمع . فالفرصة يجب أن تتاح أمام كل فرد لإستثمار موهبته وقدراته وإستعداداته بأحسن شكل ممكن . وقد تحدث الفقهاء عن نظام تعليمى ، تكون فيه المرحلة الأولى عامة للأمة كلها لا يتخاذل عنها أحد ، وتكون المرحلة الثانية لمن لديه القدرة على متابعة الدراسة ، أم من وقفت بهم مواهبهم عند المرحلة الأولى ، فيوجهون إلى الإشتغال بأمور مطلوبة لل عمران مثل العمل اليدوى فى الأرض ، والمصانع والمتاجر وغير ذلك مما لا يحتاج للتخصص الفنى الدقيق . ومن ينهى المرحلة التعليمية الثانية ، أما يكون لديه القدرة على متابعة المرحلة الثالثة ، والتي يكون فيها التخصص الفنى والعلمى والمهنى فى أرقى صوره - الطب والقيادة العسكرية والقضاء ... الخ ، وإما أن يتوقف عند المرحلة الثانية بسبب طبيعة قدراته وميوله ، وهو هنا يتوقف عند مرحلة تحتاج إليها الأمة ، وهى الأعمال التى لا تحتاج إلى تخصص فنى متقدم ، مثل العمالة الفنية فى الصناعة والحسابات ... ولا يدخل المرحلة الثالثة إلا من تؤهله لها قدراته وإستعداداته وميوله ، وهذه المرحلة تؤهل لتولى المواقع التخصصية الحساسة فى الدولة . وعلى الدولة ممثلة فى حاكمها تسهيل التعليم وإتاحة الفرصة أمام الدارسين والخريجين للقيام بواجباتهم . وهنا تبرز وظيفة الدولة فى تأهيل أعضاء المجتمع حرفياً ومهنياً . وإذا تركت الأمة هذا الواجب باع بالإثم وتحملت الوزر ، ولم ينج منه حاكم أو رعية لأن الفرض الكفائى مطلوب من الأمة بجميع أفرادها القيام به . وذكر الإمام الشاطبى فى « الموافقات » أن القيام بهذا الفرض قيام بمصلحة عامة ، ومن كان قادراً فهو مطالب بإقامة الفرض ، ومن كان غير قادر فهو مطالب بتقديم القادر ومساعدته . وهذا يعنى أن الإسلام أوجب على الحاكم المسلم تأهيل جميع أفراد الأمة لما يناسبهم ولما يستطيعون القيام به (١٣٤) .

خامساً : يصنف الإسلام البطالة عدة أقسام . فهناك بطالة المضطر القادر على العمل والراغب فيه ولكن لا يجد هذا العمل ، أو الراغب فى العمل غير القادر عليه نتيجة لعجز أو مرض أو شيخوخة . وهناك بطالة الكسول القادر على العمل مع وجود فرص للعمل متاحة ، ولكن الشخص لا يلتحق بالعمل كسلاً ويعيش عالة على الناس ، وقد يلجأ إلى أساليب غير مشروعة نون وازع من دين أو خلق . والإسلام يحارب كلا النوعين من البطالة ، فالنوع الأول يحارب من خلال تكفل الدولة بإيجاد فرص العمل لكل قادر عليه ، وتوفير الحياة الكريمة لكل عاجز عن العمل ، له وإسوته من مصادر متعددة سبق ذكرها

. أما بطالة الكسول فالإسلام ينكرها ويحاسب عليها الدولة والفرد معاً . فالإسلام يحارب البطالة ولو كانت نتيجة التفرغ للعبادة . وقد قال عمر بن الخطاب « أنى لأرى الرجل يعجبني فأقول : هل له حرفة ، فإن قيل لا سقط من عيني .

يتضح من العرض الموجز لموقف الإسلام من هذه المشكلات الثلاث المنهج الإسلامى المتميز والفريد فى الحيلولة بون ظهور المشكلات ، ومواجهتها جذرياً إذا ما ظهرت وينطبق وهذا المنهج بخصائصه التى سبق توضيحها على مواجهة الإسلام لكل المشكلات الأخرى مثل مشكلات الجريمة وتفكك الأسرة ومشكلات الشباب والامية ... الخ وقد إكتفينا بعرض هذه المشكلات الثلاث كمثال فقط .

مصادر الفصل التاسع

- ١- ارجع إلى المصادر التالية للكاتب :
 - علم إجتماع التنمية - دراسة في إجتماعيات العالم الثالث - دار النهضة - بيروت ١٩٨١ .
 - التنمية والتحديث الحضارى - جزآن - الجبلاوى - القاهرة ١٩٧٦ .
 - (1) see: William Mc Cord: The spring time of Freedom: N.Y. Oxford University Press 1965 pp. 3-18.
 - (3) Robert H. Lauer; Perspectives on Social change: Allin and Bacon I.N.C Boston, London, Sydney, Toronto 1977. p. 299 .
 - (4) Toynbee; The present day experiment in western civiliza-
 tion - London - Ox ford University press, 1962 p. 24 - S.N Eisenstadt;
 Breakdown of Modernization: Economic development and cutural
 change. 1964 pp. 345- 365 .
 - (5) See: David Apter; The politics of modernization: Chicago:
 University of chicago press 1965 pp. 43 -44 .
 - (6) R.H. Lauer, op . Cit p 300 .
 - (7) W.W.Rostow; The stages of ec-
 onomic growth: N.Y. Cambridge University press 1960 .
- ارجع لتفصيل هذه المراحل لكتاب المؤلف بعنوان : التنمية والتحديث الحضارى -
 الجزء الأول الأبعاد الإجتماعية والنفسية للتنمية الإقتصادية - الجبلاوى - القاهرة
 ١٩٧٥ ص ٦٩ - ٧٥

(8) Reinhard Bendix; Nation building and citizenship : Garden CityAnchor books 1964 p.6 Lauer-op Cit. p. 302 .

٩ - نبيل السمالوطي - التنمية والتحديث الحضاري - ج ١ ص ٩٧ - ١٠٨ .

(10) Sec: D. Apter; The Politics of Modernization: op. Cit pp. 9-10 in Lauer: op. Cit p. 303 .

(11) Dean Tipps; Modernization theory and the comparative study of societies: A critical perspective: Comparative studies in society and history. 15 (1975) pp. 199-226 See Laur, op. Cit. p. 304.

(12) Lauer ; op Cit. p. 305.

(13) E. Suther Land op. cit.

(14) C.R. Mills : op. cit .

(15) Lauer; op. Cit. p. 305.

(16) See: Peter Berger, Brigitte Berger and Hansfried Kellner; Ther Homeless mind: Modernization and consciousness. N.Y. Vinlage Books 1973 - Lauer - p. 307

(17) Lauer - op . Cit. p. 301 - 308 .

(18) Ibid .

(19) Ibid p. 308 .

(20) Ibid .

٢١ - ارجع إلى مقال للمؤلف بعنوان الإيديولوجيا وأزمة علم إجتماع التنمية الكتاب السنوي لعلم الإجتماع ، كلية العلوم الإجتماعية . جامعة الإمام محمد بن سعود (إسلامية الرياض سنة ١٤٠٨ هـ ، وارجع إلى كتابه بعنوان - علم إجتماع التنمية دراسة في إجتماعات العالم الثالث - النهضة - بيروت ١٩٨١ (الطبعة الثالثة) .

(22) Lauer , op. Cit p. 309.

- (23) Karl Duetsch; Social mobilization and political development
American Political Science Review V. LV - (Sep. 1961). pp. 463-515
إرجع إلى جبهة سلطان سيف العيسى :
التحديث في المجتمع القطري المعاصر : شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ١٩٧٩
، ص ٧٢-٧٣ .
- ٢٤- جبهة العيسى : مصدر سابق ص ٧٥-٧٦ .
- (25) Lauer . op. Cit . p. 311 .
- (26) Ibid , p. 311
- (27) Ibid .
- (28) See : Hans Singer;The distribution of gains between borrow-
ing and investing countries - in Economics development and social
change : The Modernization of village communities. (Ed) George Dal-
ton (Garden City Natural history press, 1971 . pp. 336-350. in Lauer
pp. 313 and 341 .
- (29) Ibid.
- (30) Ibid .
- (31) Zietlin : Ideology and the devlopment of seciological theory
- perntice Hall - New Jersy 1968 .
- (32) See : Peries , R. Studies in the sociology of devlopment Ro-
terdam University 1909 - Sinha-Dugnand : India's villages in transi-
tion - Association publishing house- New Delhi 1969, Roa. Lachsh-
mana Communication anddevlopment . A study of two villages .
University of mennesota 1960 .

(33) See. Clinard, M: Slums and community development. experiment in self help - The Free press - N.Y. 1950 - Nelson, Lury Community structure and change : Batten, T.R: Communities and their development oxford press 1957.

(34) Glazer, Nathon : The rise of social research in Europe Sciences : N.Y. Merdian 1959 p. 50.

وانظر أيضا دراسة المؤلف بعنوان : الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : دراسة تحليلية للمشكلات والمنهجية والتطبيقية - الطبعة الثانية ١٩٨٦ - دار الكتاب الجامعي - القاهرة ص ١١٥ .

٣٥ - ارجع إلى مشروع كاميلوت - مذكور في كتابي "الإيديولوجيا" .. السابق ذكره ص ١٠٣ .

وانظر تحليلًا لآراء "فيبر" في دراسته :

(36) See Weber - M : Protestant ethics and spirit of capitalism Timasheff, N-Sociological theory its nature and growth third edition . Random House N.Y. 1967 ch. 14.

(37) Klockhohn, F-and Strodlbeck, Red L. : Variation in value orientation - N.Y. Harper and Row 1961 p. 10.

(38) Inkeles, A: Industrial man : The relation of status to experience - perception and values : American Journal of sociology - Jen. 1960 pp. 66 - 224 .

(39) Rogers, Everet, Roy. prodipto and Waisanen F : The impact of communication on rural development : An investigation in Costa Rica and India : Unisco - Paris 1969 .

ويمكن الرجوع إلى كتاب كاتب هذا المقال بعنوان "علم اجتماع التنمية" دراسة في إجتماعيات العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٨

ص ٤٠٠ - ٤٠١

٤٠ - انظر مثلاً

Hoseletz, Bert : Sociological . aspects of economic growth : The Free press U.S.A. 1960 p. 20

(41) Batten, T.R. : Communities and their development : London oxford univ - 1957 pp. 2-3

- Sanders. Irwin - The community - N.Y. The Ronald press Co- 1958- Sherrad, Tom : Community organization and Community development - Similarities and diffirences : C.D. Review V.7 June 1962 pp. 11-20 : U.N. Community development and economic development. F.A.O. Bangckok 1960 pp. 1-3 .

وارجع إلى صلاح الدين نامق : نظريات التنمية الإقتصادية - دار المعارف سنة ١٩٦٦ وعلى لطفى - التنمية والتخطيط الإقتصادى مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ ومحمد زكى شافعى - التنمية الإقتصادية - الجزء الأول- النهضة ١٩٦٨ وشارل بتلهام التخطيط والتنمية - ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله - دار المعارف ١٩٦٦ .

٤٢- ارجع إلى - علم إجتماع التنمية - دراسة فى إجتماعيات العالم الثالث الطبعة الثانية ١٩٧٨ الفصل الثانى ، والتنمية والتحديث الحضارى - الجزء الأول - الأبعاد الإجتماعية والنفسية للتنمية الإقتصادية - الجبلاوى الفصل الأول والثالث .

(43) See : Apter D. The politics of modernization : University of chicago press 1955 - Ponsion : National development Noriton the Hague 1968 - Eisenstadt : Modernization : protest and change - Prentice Hall 1969.

٤٤- ارجع فى تصنيف النظم الدستورية إلى دراسة عبد الحميد متولى القانون الدستورى والإنظمة السياسية - الجزء الأول الطبعة الثالثة دار المعارف سنة ١٩٦٤ ص ٢٤-٥٦

٤٥- لتوضيح التناقضات الكبيرة في تحديد مفهوم التحديث والتنمية السياسية ارجع إلى الدراسات التالية :

Olsen, Marvin (ed) Power in Societies : Macmillan Limited -
London 1970 - Howly, Amos : Community power and urban renewal
success - American Journal of sociology Vol 68 - Jan 1968 pp. 422-
231 - Dahel, Robert : Modern political analysis : Englewood cliffs
N.Y. prentice Hall 1963 - Lowry, Retchie : who is running the town -
N.Y. Harper and Row 1965. C.R. mills : The power elite .

٤٦- انظر دراسة عبد الباسط عبد المعطى : التركيب الطبقي وبعض مشكلات
التنمية في الريف ، أعمال مؤتمر علم الاجتماع والتنمية - المركز القومي للعلوم
الاجتماعية والجنائية مارس ١٩٧٣ ، والصراع الطبقي في القرية ومشكلات التنمية في
مصر - مقال بمجلة دراسات إشتراكية - أغسطس ١٩٧٣ ص ٣٦-٤٢ - لطفى
الخولى - البرجوازية العربية المعاصرة - إلى أين ؟

- مجلة الطليعة العدد (٣) السنة العاشرة مارس سنة ١٩٧٤ ص ٥-١٠ ،
محمود عوده - التنمية الاجتماعية في الريف المصرى - تشخيص لظاهرة التخلف
وتصور لطريق التنمية - مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر - المركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية مايو ١٩٧٣ - رجاء عبد الرسول - هل يمكن الإرتفاع
بكفاءة الإنتاج في ظل الإطار الحالى للحيازة - مجلة الطليعة - أكتوبر ١٩٧٢ - جمال
مجدى حسنين - الفئات الوسطى في البلاد النامية - مجلة الكاتب العدد ١٣٠ يناير
وفبراير ١٩٧٢ ص ٢٠-٣٠ ، و١٢٦-١٣٤ .

٤٧- أنظر مثلاً - دراسة شارل بتلهام - مجموعة المقاولات التى نقلت إلى
العربية تحت عنوان التخطيط والتنمية - ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله وصدرت عن
دار المعارف سنة ١٩٦٦ .

(48) Timasheff, N.Sj. op. cit ch 2.

(84) Benton · Ted : Philosphical Foundations of the three sociol-
ogins - Routledge and kagan Poul - London - Henley and Boston 1977
p. 21.

٥٠- محمد الجوهري - مقدمة إجتمع التنمية - دار الكتاب للتوزيع - الطبعة
الثانية ١٩٧٩ هـ ص ٨٤ .

(51) Ponsien . National development : A sociological contribution
: Moriton the Hague 1968 pp. 15-22.

I bid. pp. 141-142.

(53) I.L.O. : Social change and social progress in Africa p.p. 5-
15 .

(54) Hoselilz, Bert : Sociological aspects of economic growth
The Free press U.S.A. 1960.

(55) Frank, A.G. Sociology of underdevelopment and underde-
velopment of sociology - Catalist (3) : 20 - 73. Baffalo :
University of NewYork 1967.

(56) Larson, Olaff. and Rogers, E. Rural society in transition :
The American setting in Copp, J. (ed) Our changing rural society :
Iowa state univ press 1962. p. 40, palmer, Monte, Dilemmas of politi-
cal development - F.E. peacock Inc Itasca, Illinois 1980 p.p. 58-59.

(57) Williams. Robin : American society in transition trends and
emerging developments in social and cultural systems, in Copp,
James. op-cit. pp. 7-26.

(58) Ford-T.R., W. sutton : The impact of change on rural com-
munities and frinareas in copp - op - cit - pp. 203-206.

(59) Haer, J Conservatism · Radicalism and the rural · urban

continuum : in Hatt, paul and Reiss, Albert (ed) Cities and societies - The Free press - N.Y. p. 992.

(60) Davis, kingsly and Golden : Urbanization and the development of pre-industrial areas in Hatt, p. and Reiss J. op - cit p.p. 120-123,

٦١-نبيل السمالوطى - علم إجتماع التنمية . مصدر سابق .

٦٢- السيد الحسينى - إتجاهات علم الإجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية - الحسينى وزملائه دراسات فى التنمية الإجتماعية - الطبعة الثالثة - دار المعارف ١٩٧٧ - ص ٦٤ وما بعدها .

(63) Nurkse, Ranger : Problem of capital formation in underdeveloped countries - oxford 1955.

٦٤- لمعرفة أهم جوانب النقد الموجهة لإعتبار متوسط الدخل الفردى معيارا وحيدا للتمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة ارجع إلى دراسة المؤلف بعنوان علم إجتماع التنمية - السابق الإشارة إليه ص ٤٠-٤٤.

٦٥- ارجع إلى كتاب 'جون اريك نورديسكوج' J.E. Nordscog بعنوان Social change صادر عن Mac Graw Hill book. Co سنة 1960 ويحتوى على مقالات للعديد من المهتمين بقضايا السكان والتحول السكانى وإرتباط السكان بالتنمية .

٦٦- ارجع إلى - علم إجتماع التنمية - السابق الإشارة إليه ص ٦٤ - ٦٨ .

٦٧- إرجع إلى كتابى السابق ص ٤٨-٥٦- وارجع إلى كتاب - السيد بدوى التطور فى الحياة والمجتمع : مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية سنة ١٩٦٦ ص ١٩٧-٢٢٦ .

٦٨- راجع إلى مقال بعنوان ' الإنسان المصرى ومجتمعه ومبدأ : الهندسة الحضارية - للدكتور أحمد شوقى منشور بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ

١٩٨٧/٤/٢٤.

٦٩- المصدر السابق .

٧٠- للوقوف على تفصيلات هذا المدخل وأهم جوانب النقد الموجهة إليه ارجع إلى كتابي السابق الإشارة إليه - علم إجتماع التنمية - ص ٦٩ ومابعدها وارجع كذلك إلى كتاب الدين والبناء الإجتماعي - الجزء الثاني - دار الشروق ١٤٠١ ص ١١٤-١٢٤.

(71) Long, Norman : An introduction to the sociology of rural development A: Tavistock publications 1977 - p. 71.

(72) Griffin. K. : Underdevelopment in Spanish America
London George Allin and unwin 1968 p. 38 - mentioned in Long- p. 71.

Long - op. cit. p. 71.

Frank. A.G. : Copitalism and underdevelopment in Latin America
. N.Y. and London monthly review press 1969 p.p. 1B-17

Baran, p. : The poilitical economy of growth-N.Y. Monthly Review press 1957 - methioned in - long - op - cit. p. 73.

٧٦- د. محمد شوقي الفنجري : مديونية العالم النامي المستعصية وحلها الإسلامي - مقال بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٨٧/١/٣١.

٧٧- المصدر السابق.

٧٨- المصدر السابق .

٧٩- د. جمال الدين محمود - ميثاق إسلامي لحقوق الإنسان - مقال بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٨٧/١/٣٠.

٨٠- المصدر السابق.

٨١- محمد أبو زهرة : محاضرات في المجتمع الإسلامي - معهد الدراسات

الإسلامية بدون تاريخ ص ٤٢-٦٥، أحمد محمد العسال - فتحي أحمد عبد الكريم -
النظام الإقتصادي في الإسلام - مبادئه وأهدافه - مكتبة وهبة سنة ١٩٧٧.

(82) Ponsioen : op. cit. P.P. 15 - 22.

٨٣- نبيل السمالوطي : بناء المجتمع الإسلامي ونظمه - دار الشروق - جده
سنة ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م ص ١٧٩-١٨٠.

٨٤- أحمد محمد جمال : محاضرات في الثقافة الإسلامية - مطبوعات دار
الشعب سنة ١٩٧٥ ص ٢٤٩.

٨٥- المصدر السابق ص ٢٤٩-٢٥٠.

٨٦- محمد أبو زهرة - تنظيم الإسلام للمجتمع - دار الفكر العربي ١٩٦٥ م
ص ٣٨-٤٠.

٨٧- المصدر السابق - ص ٣٦ - الهامش - وارجع إلي كتاب كاتب هذا المقال
- بناء المجتمع الإسلامي ونظمه السابق الإشارة إليه ص ٢٣٧-٢٣٩.

٨٨- نبيل السمالوطي : بناء المجتمع الإسلامي ونظمه ص ٢٤٦-٢٤٧.

٨٩- محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة - دار الشروق بيروت - القاهرة -
جده ١٩٧٤ ص ٢٧٥.

٩٠- عدنان خالد التركماني : العمال بين الإسلام والنظم الوضعية - مجلة كلية
الشريعة واللغة العربية في أبها - العدد الأول ١٣٩٨/١٣٩٩ هـ ص ٥٩-٦٠.

٩١- محمد أبو زهرة - مصدر سابق ص ١٤٢-١٤٥.

(92) Lauer, Robert H. : perspectives on social change : 2ed
ediion : Allyn and Bacon Inc. Boston, London 1977 p. 93. See also
Hagen. Everett. E. : On the theory of social change : Homewood .
Dorsey press 1962 p. 35.

(93) Mc. Leland : The achieving society . N.Y The Free press
1961 p. 205.

- ٩٤- ارجع إلى كتاب عائشة عبد الرحمن : الشخصية الإسلامية دراسة قرآنية - دار العلم للملايين ١٩٨٦
- ٩٥- زكى محمد إسماعيل "الإيدز والثقافة" ، "المخدرات بين سيطرة العادة وضغط الثقافة" - بحثان نوقشا في المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢-٥ فبراير ١٩٧٨ .
- ٩٦- نبيل السمالوطى : التنظيم المدرسى والتحديث التربوى - دار الشروق جده سنة ١٩٨٦ ص ٤٦-٥١ .
- ٩٧- محمد شوقى الفنجري : مقال سابق ص ٧ .
- (98) J. Coleman . op. cit. pp. 4-6.
- ٩٩- عبد القادر عوده : التشريع الجنائى فى الإسلام مقارنا بالقانون الوضعى دار الكتاب العربى - بدون تاريخ ١١٨-١٢٦ .
- ١٠٠- شوكت محمد عليان : الثقافة الإسلامية وتحديات العصر - دار الرشيد للنشر والتوزيع بالرياض - ١٤٠١ ص ٣٠٤ ، ٣٣٩ .
- ١٠١- الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - صحيح مسلم مع شرح الإمام النووي دار إحياء أثار العربى - بيروت لبنان - ١٩٥٥ المجلد الأول ص ٧٤-٧٥ .
- ١٠٢- شوكت عليان - المصدر السابق - ص ٣١٨ ، ٣١٩ .
- ١٠٣- المواردي . الأحكام السلطانية - مطبعة الحلبي - ص ٢٤٠ ، ارجع لابن تيمية . الحسبة فى الإسلام ، المطبعة السلفية ص ٨ .
- ١٠٤- نبيل السمالوطى : المنهج الإسلامى فى دراسة المجتمع الطبعة الثانية - دار الشروق - جده ١٤٠٦ هـ ص ١٧ ، ١٨ .
- ١٠٥- شوكت عليان : مصدر سابق ص ٣٢٧
- ١٠٦- إبراهيم الغرناطى (الشاطبى) : الموافقات فى أصول الفقه مطبعة المدنى ١٩٧٠ ج ١ ص ١٣ ، مذكور فى عليان مصدر سابق ص ٣٥٥ - ٣٥٦

- ١٠٧- محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع - دار الفكر العربي ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ص ٣٦ .
- ١٠٨- المصدر السابق .
- ١٠٩- نبيل السمالوطي : بناء المجتمع الإسلامي ونظمه : الطبعة الثانية - دار الشروق جده ١٩٨٨ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- ١١٠- يوسف القرضاوي : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام : مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥ ص ١٢١ .
- ١١١- شوكت عليان : مصدر سابق ص ٥١٣ .
- ١١٢- ارجع إلى بروتوكولات حكماء صهيون ترجمة شوقي عبد الناصر ، وانظر أيضا الخطر اليهودي- بروتوكولات حكماء صهيون لمحمد خليفة التونسي
- ١١٣- محمد البهي : الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة مكتبة وهبة ١٩٧٨ ص ٢٢١-٢٢٥ .
- ١١٤- المصدر السابق ص ٢٢٦ .
- ١١٥- أحمد الشيباني : محاضرة بمقر الحرس الوطني بالرياض بتاريخ ٥ شعبان ١٤٠٩ بعنوان الجورياتشية وإنهيار الماركسية - منشوره بجريدة الرياض الصفحة (٥) يوم ٦ شعبان ١٤٠٩ (مهرجان الجناورية) .
- ١٦- محمد البهي : المصدر السابق ص ٢٣٣-٢٣٤
- ١١٧- المصدر السابق ٢٣٤-٢٣٥ .
- ١١٨- المصدر السابق ٢٣٨-٢٤٠ .
- ١١٩- المصدر السابق ص ٢٤٣ .
- ١٢٠- المصدر السابق ص ١٣٤ - ١٣٧
- ١٢١- المصدر السابق ص ١٣٦ - ١٣٧
- ١٢٢- الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري التيسايوري - صحيح

مسلم مصدر سابق ج ٢ ص ٢١٨

١٢٣- يوسف القرضاوى : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥ ص ١٤-١٦

١٢٤- المصدر السابق .

١٢٥- المصدر السابق ص ١٥

١٢٦- محمد أبو زهرة - مصدر سابق

١٢٧- يوسف القرضاوى - المصدر السابق ص ١٢١

١٢٨- المصدر السابق ص ١٢١

١٢٩- المصدر السابق ص ١٢٠

١٣٠- الإمام أبو الحسين بن الحجاج القشيري التيسايورى - صحيح مسلم ، مع شرح النووي ج ٢ ص ٧٢٢ - الهامش .

١٣١- المصدر السابق

١٣٢- عدنان التركمانى : العمال بين الإسلام والنظم الوضعية مجلة كلية الشريعة واللغة العربية في أبها - العدد الأول ١٣٩٨/١٣٩٩ ص ٥٩-٦٠

١٣٣- محمد أبو زهره - مصدر سابق ص ٣٩-٤٠ ، وانظر التركمانى - مصدر سابق .

١٣٤- محمد أبو زهره : ص ١٤٢-١٤٥ وارجع إلى نبيل السمالوطى - بناء المجتمع الإسلامى ونظمه - الطبعة الثانية - دار الشروق سنة ١٩٨٨ ص ٢٤٩ - ٢٥٠

الفصل العاشر

الفصل العاشر

الدراسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع

- ١- مقدمة .
- ٢- علم الاجتماع ودعوى الاستقلال العلمى أو التحرير من القيم .
- ٣- طبيعة علم الاجتماع كنظام علمى .
- ٤- مجال الدراسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع .
- ٥- الاطر التاريخية والايديولوجية للنظرية السوسيولوجية فى الغرب .
 - أ- الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند كومنت ، - (فرنسا) .
 - ب- الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند سبنسر ، - (إنجلترا) .
 - ج- الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند دوركيم ، (فرنسا) .
 - د- الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند فيبر ، - (ألمانيا) .
 - هـ- الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند باريتو ، - (إيطاليا) .
 - و- الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند بارسونز ، - (أمريكا) .
- ٦- طبيعة الخلاف بين الإتجاهات المطروحة فى تراث علم الاجتماع .
- ٧- الخلفية التاريخية والايديولوجية للنظرية السوسيولوجية فى الشرق .
- ٨- الحاجة إلى مراجعة التراث ، وإلى بناء نظرية جديدة فى علم الاجتماع مستمدة من واقعنا ، وقادرة على الإسهام فى معركتنا ضد التخلف فى ضوء قيمنا الوطنية والدينية العريقة والخالدة .
- ٩- أهم الاقتراحات فى هذا الصدد .
- ١٠- مراجع الفصل الثالث .

يحسن بنا بعد هذا النمو المتعاظم للفكر السوسيولوجى ، وبعد هذا التراكم الهائل للنماذج والنظريات المتصارعة فى علم الاجتماع أن نقف لنطبق أسس التقاليد السوسيولوجية ذاتها على علم الاجتماع . وهذا هو ما يطلق عليه اليوم (علم اجتماع علم الاجتماع) Sociology of Sociology فمن تقاليد علم الاجتماع أن يفحص الفكر الإنسانى والنظريات العلمية والتصورات العقلية فى نطاق السياق الاجتماعى والظروف الثقافية للمجتمع الذى تظهر داخله ، وفى ظل الظروف الخاصة للعالم أو المفكر .

فعلماء الاجتماع أعضاء داخل مجتمعات متعددة لها ظروفها الخاصة ، كما أن علم الاجتماع ذاته ليس فى نهاية الأمر سوى حقيقة إجتماعية Social Fact (١) ويجادل بعض الباحثين فى علم الاجتماع المعاصر دراسة علم الاجتماع كظاهرة ، وفى مقدمة هؤلاء الباحثين « إدوارد ترياكيان » E . Tiryakian و «الفين جولدنر» Gaudner و «فردريكس» Fredricks . ويقصد بمصطلح ظاهرة علم الاجتماع أن ذلك العلم هو جزء لا يتجزأ من الكل الوجودى للمجتمع ، وهو تبعاً لذلك فإنه يؤثر ويتأثر بالبناء التاريخى والاجتماعى للمجتمعات الحديثة التى ظهر داخلها . ويقول آخر فإن علم الاجتماع يعد عالماً اجتماعياً مصغراً Social Microcosm ، يعكس لنا العالم الاجتماعى الأكبر Macrocosm الذى هو المجتمع الحديث . وبناء على ذلك فإن ملامح وخصائص علم الاجتماع فى كل مجتمع من المجتمعات المختلفة لا يمكن النظر إليها على أنها وليدة الصدفة ، وإنما ترتبط هذه الملامح والخصائص السوسيو تاريخية لكل مجتمع على حدة (٢) .

ويشير « ريموند أرون » R. Arom عالم الاجتماع الفرنسى فى دراسة له بعنوان «المجتمع الحديث وعلم الاجتماع» (٣) إلى أن علم الاجتماع لم يظهر بطريقة الصدفة سواء فى العالم القديم أو الحديث . فقد ظهر هذا العلم فى ظل وسط سوسيو تاريخى محدد هو النصف الأول من القرن التاسع عشر الذى يتسم بمجموعة من الحركات والإنقلابات السياسية والإقتصادية والثقافية كانت لها جذورها التاريخية السابقة .

ويذهب « ترياكيان » إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة ساهمت إيجابياً فى ظهور علم الاجتماع ، فى مقدمتها ذلك التحدى الذى واجه الأيديولوجية اللبرالية أو النظام الرأسمالى ، بما يقوم عليه من فلسفة تتعلق بالحقوق الطبيعية والحريات الفردية المطلقة والأوضاع التطبيقية داخل المجتمع ، ويقصد بذلك التحدى على وجه التحديد الفكر

الماركسي الذي وجه أقصى درجات النقد للنظام الرأسمالي . الذي أشار إلى حتمية إنهيار هذا النظام ، وحتمية التحول الإشتراكي والوصول إلى المجتمع اللاتبقى . ويذكر «ترياكيان» ضمن هذه التحديات التي أدت إلى ظهور علم الاجتماع ، ذلك التحدي الذي وجه إلى الحركة الثقافية الرومانسية في أوروبا (٤) ويتفق «ترياكيان» في ذلك مع مجموعة من الباحثين في تطور النظرية في علم الاجتماع مثل « إرفين زيتلين » I. Zeitin الذي يرى أن علم الاجتماع ظهور في الأساس لمواجهة الشبح الماركسي الذي كان بمثابة التحدي الأعظم للعالم الغربي الرأسمالي بنظامه الإقتصادي والسياسي واليطبق والفلسفي والأخلاق ... إلخ . وعلى الرغم من وجود بعض العناصر المشتركة بين مضمون البحث في « علم اجتماع علم الاجتماع » وبين تاريخ علم الاجتماع إلا أنهما ليسا متطابقين فتاريخ علم الاجتماع يحاول التركيز على الوصف السردى للتطور العقلي للفكر السوسيولوجي . كما يظهر لدى علماء الاجتماع الأفراد أو لدى المراجع المعتمدة في ذلك العلم . أما الدراسة السوسيولوجية لظاهرة علم الاجتماع فإنها لاتهتم عملية الصيرورة أو التحول والمنظور التاريخي لهذا العلم ولكنها تركز بطريقة أعمق على النظريات والتصورات السوسيولوجية كإنعكاس لمجموعة من الوقائع الاجتماعية والتاريخية المحددة ، إلى جانب إهتمامها بالنظريات كمحاولة يبدلها الباحثون لدعم نظام أو نظم معينة أو لدحض نظم أو نظريات وآراء أخرى .

ويهتم علم اجتماع علم الاجتماع بدراسة العلاقة بين علم الاجتماع وبين الإطار المجتمعي العام ، وتكشف لنا هذه الدراسة عن أن الوعي السوسيولوجي أو الشعور بالحاجة إلى ظهور علم جديد يدرس المجتمع قد ظهر في فرنسا على يد « سان سيمون » S. Simon و « كومت » Comte و « لوبلاي » Leplay كاستجابة لازمة المجتمع الفرنسي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . وحاول علم الاجتماع في تلك الفترة أن يسهم في هدم الأساس البنائي للنظام القديم أو نظام مجتمع ما قبل الصناعة ، وإرسال الدعائم البنائية للمجتمع العلماني الحديث الذي يقوم على دعامة التصنيع ، ويشير « روبرت نسبت » R. Nesbet إلى أن الفكر السوسيولوجي عند مؤسس علم الاجتماع ، إنطلق أساساً من أيديولوجية الثورة الفرنسية . ويذهب إلى أن إهتمام « كومت » والعديد من علماء الاجتماع اللاحقين في فرنسا إنصب في المحل الأول على مواجهة عوامل التمزق والإنقسام داخل المجتمع ، وفي مقدمتها غياب القوة السياسية المركزية القادرة على السيطرة والضبط ، وتحقيق التكامل الاجتماعي داخل المجتمع . وقد كان ذلك الموضوع محل إهتمام الفكر السوسيولوجي من « دي توكفيل »

De Tocqueville حتى « دوركيم » Durkheim كما إستمتر مركز الإهتمام حتى « جورج جيرفتش » G.,Gurvitch . ولعل النقطة الأساسية التي يركز عليها « نسبت » هنا هي ضرورة الرجوع إلى الظروف التاريخية والاجتماعية حتى يمكن فهم سبب تركيز الفكر السوسيولوجي على مجموعة بعينها من القضايا أو المشكلات في كل دولة على حدة وفي كل مرحلة تاريخية على حدة . ويذهب « ألفين جولدنر » A,Gouldner إلى أن مهمة علماء إجتماع اليوم يجب ألا تقتصر على فهم الحياة الإجتماعية بما تنطوي عليه من عناصر وعلاقات وجوانب ثقافية مختلفة ، كذلك فإنها يجب ألا تقتصر على محاولة التعرف على أسلوب تصور الناس لأوضاعهم أو نظرتهم إلى نواتهم أو أسلوب تصور وضع كل شخص من منظور الآخرين فحسب ، ولكنها يجب أن تمتد لتشمل الخلفية الإجتماعية والثقافية لعلماء الإجتماع ذاتهم . ويقول آخر فإنه يجب على علماء الإجتماع أن يحققوا الوعي الذاتي ، وأن يوجهوها إلى أنفسهم نفس التساؤلات التي يوجهونها إلى مختلف الجماعات التي يخضعونها للدراسة كالأطباء والمهندسين وسائقي العربات ... إلخ .

علم الإجتماع ودعوى الإستقلال العلمي :

يؤكد العديد من الباحثين في هذا العلم أن علم الإجتماع علم خال من القيم value Free discipline على إعتبار أنه المنهج العلمي في دراسة الحياة الإجتماعية ، الأمر الذي يحقق الموضوعية الكاملة . ولكن الواقع أن هذه الدعوى المتعلقة بإستقلال علم الإجتماع وموضوعيته ، إعتقاداً على الإعتبارات المهنية والمنهجية ، تتناقض مع ماكشف عنه علم إجتماع المعرفة من تعدد وتداخل مجموعة كبيرة من العوامل المنظورة وغير المنظورة في تشكيل فكرة الباحث أو المفكر (هـ) وإنطلاقاً من هذه الفكرة فإنه يجب الإعتراف بأن هناك مجموعة من الظروف والمواقف تشكل المنطلق الأساسي لفكر عالم الإجتماع ، كما تصوغ رؤيته للحقيقة الإجتماعية وعلى أسلوب إنتقائه لموضوعات الدراسة ، وعلى رؤيته للحقيقة الإجتماعية وعلى أسلوب إنتقائه لموضوعات الدراسة ، وعلى مايخلص إليه من نتائج . والواقع أن تأثير الخلفية الإجتماعية الفكرية والتطبيقية والإقتصادية ، تبرز بجلاء في علم الإجتماع بطريقة أوضح من العلوم الطبيعية ، طالما أن علم الإجتماع يهتم بقضايا تتصل بالقيم والدين والمعتقدات أو بالذات العميقة للباحث ، كما أنها تتصل بنظام الحكم وموقف الإنسان من المجتمع والتنظيم الإجتماعي والإقتصادى للدولة ... إلخ .

ويشير « جولدنر » إلى أن علماء الاجتماع يطبقون معايير معينة عندما يدرسون الإنسان داخل المجتمع ، فهم يفترضون أن الناس العاديين يتأثرون بأوضاعهم الطبقية والإقتصادية والأسرية ... إلخ . فى حين أن علماء الاجتماع متحررون تماماً من هذه الضغوط . وهم بهذا يقسمون أعضاء المجتمع إلى صفة Elite (علماء الاجتماع) والجمهير Mass وهم من دونهم ، وبالتالي يقعون فيما يطلق عليه « جولدنر » الثنائية المنهجية Methodological dualism ويؤكد « جولدنر » أن عالم الاجتماع شأنه فى ذلك شأن كافة أعضاء المجتمع ليس هو ما يأكله أو ما يدعيه وإنما هو ما يراه ويسمعه ويهتم به ويتطلع إليه فالوضع الطبقي للباحث السوسيولوجى وإنتمائه السياسى وطبيعة الأيديولوجية السائدة داخل المجتمع الذى يعيش فيه ، كل هذه العوامل وغيرها تسهم فى تشكيل فكرة ونظريته ، وفى تحديد طبيعة المشكلات التى يتناولها وأسلوب ذلك التناول . (٦)

طبيعة علم الاجتماع :

هناك خلاف بين الباحثين بشأن تحديد الخصائص المميزة لهذا العلم حيث يحاولون بعض الباحثين التركيز على المنهج ، بينما يركز آخرون على الموضوع ، ويؤكد أنصار الرأى الأول أن منهج الدراسة فى علم الاجتماع وإستخدام الأسلوب الأمبيريقى فى الدراسة ، هو الذى يضيف على هذا العلم طابع العلمية والموضوعية . ويعارض « جولدنر » وهذا الرأى إعتياداً على حقيقتين أساسيتين هما :

أولاً : أن هناك خلافاً قائماً بين علماء الاجتماع حول مدى إمكان تطبيق المنهج العلمى بالمفهوم الطبيعى عند دراسة قضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ وهناك من يرفض النظر إلى المجتمع كنسق طبيعى Natural system ، ويفضلون النظر إليه على أنه نسق أخلاقى Moral system أو تاريخى وفى مقدمة ، الباحثين الذين يتبنون هذا الموقف « إيفانز بريتشارد » E. Pritchard الذى يذكر صراحة أن الأنثربولوجيا الإجتماعية لم تستطع على مدى تاريخها الى ما يشبه القوانين الطبيعية ولو من بعيد . ويؤكد المذكور أنه لا يمكن لنا مقارنة النسق الإجتماعى بالنسق الطبيعى ، وعلى سبيل المثال لا يمكن مقارنة النسق العائلى أو النسق القانونى بالنسق الفلكى الذى ينظم النجوم والكواكب (٧) ويؤكد « سوركين » Sorokin أن العلاقة الإجتماعية تختلف تماماً العلاقة الحيوية أو الطبيعية ، فى أنها ذات معنى Meaningful أى أن لها معنى إلى جانب أن لها هدفاً ، ولعل هذا هو ما جعل « ماكس فيبر » M. Weher يؤكد

عقم المنهج الطبيعي عند تطبيقه على ظواهر المجتمع ، على ضرورة إستخدام منهج جديد عند دراسة هذه الظواهر وهو ما أطلق عليه منهج الفهم Method of understanding أو verstehen (٨)

ثانياً: إنه يمكن دراسة العالم الإجتماعى بعدة طرق متنوعة ومتناقضة وجميعها طرق علمية وإمبيريقية . فهناك العديد من النتائج المتباينة إنتهت إليها أبحاث سوسيولوجية تدرس نفس الظاهرة ، إعتياداً على دراسات إمبيريقية للظواهر المدروسة (٩) ويمكن أن تعطينا دراسات الطبقة فى علم الإجتماع مثلاً واضحاً على ذلك . فهناك الأساليب أو المداخل الذاتية ، وهناك المدخل الموضوعى ... إلخ . يضاف إلى ذلك أن الدراسة الإمبيريقية للعالم الإجتماعى تفترض تبنى بعض القضايا المسبقة . ومن هذه القضايا على سبيل المثال أن هذه العالم قابل للفهم العلمى وأن هناك بعض الإنتظامات القانونية تحكمه وأن العالم الإجتماعى يقوم على أساس التوازن أو الصراع والتوتر ... إلخ وهو يعنى على حد قول « جولدنر » أن طبيعة علم الإجتماع تعتمد بالضرورة على مجموعة من الأفكار القبلية ، وهى ما يطلق عليها « الأفكار العميقة » حول الإنسان والمجتمع والكون والعلاقات بينهم وهنا يبرز تناقض عميق داخل علم الإجتماع ذاته . فإذا كان الهدف المعلن لهذا العلم يتمثل فى محاولة إكتشاف طبيعة الحياة الإجتماعية . فكيف يمكن أن يؤسس على مجموعة من الإقتراضات والأفكار والمبادئ القبلية حول هذه الحياة ذاتها ؟

وقد ظهرت طائفة من علماء الإجتماع ، تؤكد أن مايميز علم الإجتماع هو طبيعة الإطار النظرى الذى يوجه الباحث أثناء الدراسة ، ويقدم له الإطار الشمولى لتفسير نتائج الدراسات الإمبيريقية . ويشير أنصار هذا الإتجاه إلى أن أنصار النزعة الإمبيريقية Empericism والذين يتشددون بالعلمية بالموضوعية فى علم الإجتماع إعتياداً على إنبثاق القضايا المتضمنة فى ذلك العلم من الواقع ، لا يستندون إلى نسق نظرى مسبق ، ولكن من واقع الدراسة الإمبيريقية ذاتها ، يصدرن نهاية الأمر ، عن بناء نظرى مسبق يعتمد على الأيديولوجية اللبرالية . ويشير « جولدنر » إلى أن النظريات السوسيولوجية تتضمن نوعين من الفروض .

الاولى : الفروض المصاغة داخل النظرية ، وهى ما يطلق عليها إصطلاحاً المسلمات postulates .

الثانية : الفروض الخلفية Background assumptions وهى تلك التى توجه

النظرية والأبحاث الميدانية على الرغم من عدم ظهورها داخل النظرية ذاتها ، وتمارس هذه الفروض أثراً عميقاً على النظريات السوسيولوجية حيث أنها توجه الباحث في كل خطوات العمل العلمي إعتباراً من إختيار مشكلة البحث ومجالاته وصياغة الفروض ، حتى تحديد الإستراتيجية المنهجية المناسبة وتحليل وإستخلاص النتائج . ويصنف « جولدنر » الفروض إلى قسمين أساسيين هما :

(أ) الفروض واسعة النطاق World assumptions وهي التي تتعلق بالأفكار حول الكون والإنسان وموقع الإنسان داخله ... إلخ وهذه الفروض هي مجموعة المعتقدات الميتافيزيقية التي يعتقد فيها الإنسان .

(ب) الفروض الخلفية المحدودة النطاق Domain assumptions وتتعلق هذه الفروض بمجالات محددة تتصل بظاهرة علم الاجتماع ، مثل تصور الأساس الذي يقوم عليه المجتمع والتاريخ ودور الإنسان داخل المجتمع وموقعه من حركة التاريخ ودوره أو موقعه من هذه الحركة كعامل فعال أو متأثر أو متفاعل .

ويضرب لنا « جولدنر » مثلاً على هذه الفروض بالأفكار المتعلقة بالنظر إلى الجماهير ، على أنها تصدر في سلوكها عن عوامل رشيدة أم غير رشيدة وأن المجتمع يقوم في جوهره على التوازن أو الصراع ، وأن التدرج الطبقي أمر يتفق مع طبيعة الأشياء وأمر حتمي وطبيعي ، أم أنه مسألة مرضية يجب العمل على إزالتها والقضاء عليها ، وأن المشكلات الاجتماعية سوف تحل مرور الزمن أم أنها تتطلب التدخل المخطط من قبل المسؤولين ... إلخ ويؤكد « جولدنر » أن مثل هذه النماذج من الفروض الخلفية التي توجه الباحث تتشكل من خلال عدة عوامل شخصية ، في مقدمتها الوضع الطبقي والسياسي والإقتصادي للباحث . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هذه الفروض يتم تكوينها خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية للباحث ، بل ومن خلال السياق الاجتماعي الإقتصادي والسياسي والتربوي لهذا الباحث .

ويضرب على ذلك مثلاً بأن الأمريكي الأبيض عندما يتعلم كلمة « زنجي » Negro فإنه يتعلمها على أنها مرتبطة بعدة مفاهيم ، كالكسل والبلادة الجسمية والعقلية .. إلخ . يضاف الي ذلك أن الأمريكي الأبيض يكتسب كذلك خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية بعض الفروض المعيارية حولهم ، تتعلق بمعتقداتهم وأخلاقياتهم وقيمهم ، وهكذا فإن هناك طائفتين من المعارف يتم إكتسابها خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية هما :

أ - الافتراضات أو التصورات الوجودية .

ب - التصورات المعيارية

وهذه التصورات الأخيرة من شأنها أن تؤثر على إدراكنا للعديد من المجالات ، بصيغة محددة ، مثل المجتمع والجماعة والطبقة والتدرج ... إلخ وتتأثر هذه التصورات ذاتها بعدة متغيرات ، كالبينة الاجتماعية للباحث وطبيعة وضعه الطبقي والثقافة الفرعية التي شكلت أفكاره وطبيعة المصالح النوعية للجماعات التي ساهمت في تشكيله ثقافياً . ولعل هذا الفهم هو ما جعل « جولدنر » يؤكد إستحالة تفهم طبيعة علم الاجتماع الأكاديمي بعيداً عن الفروض الخلفية المشكلة لتصورات علماء الاجتماع ، والمؤثرة على نظرياتهم السوسيولوجية ، سواء من حيث الشكل والصياغة أو من حيث المضمون .

الإطار التاريخي والأيديولوجي لظهور علم الاجتماع :

يرتبط الفكر الاجتماعي في كل عصر من العصور بطبيعة المرحلة التاريخية وبنوعية البناء الاجتماعي والثقافي القائم وبالنظم الاجتماعية السائدة وفي مقدمتها النظام الإقتصادي ويذهب « ترياكيان » إلى أننا إذا كنا نقصد بالأيديولوجية البناء الفكري أو مجموعة القيم والتصورات التي تدور حول الواقع ، والتي تشكل الأساس الواضح والخلفي لبرامج العمل الاجتماعي الشامل ، أو التي تعمل كموجه للعمل الاجتماعي والتغير الاجتماعي ، ومحدد للموقف الفكري من النظم الاجتماعية القائمة ... إلخ . فإننا نجد أن هناك أوجه إرتباط عديدة بين ظاهرة علم الاجتماع وبين البناء الأيديولوجي القائم داخل المجتمع . ويمكن تتبع ذلك الإرتباط خلال المراحل المختلفة لتطور علم الاجتماع ، وإعتباراً من نقطة إنطلاقه حتى الوضع الحالي لهذا العلم في جميع دول العالم (١٢) .

ويشير « نسبت » Nisbet إلى أن المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع خلال مرحلة نشأته الأولى ، صدرت كرد فعل للأيديولوجية التي تضمنتها فلسفة عصر الإستناره ، والتي كانت تعلى من قدر الإنسان والفردية والحرية والعلمانية والعقل فقد إرتبط عنصر النهضة في أوروبا بمجموعة من المتغيرات ، في مقدمتها حركة الكشف الجغرافية وظهور المدن وظهور طبقة التجار أو الطبقة البرجوازية ، ومحاولة أبناء هذه الطبقة التغلب على سلطان الإقطاع والأمراء . وقد كانت طبقة الأمراء الإقطاعيين خلال القرون الوسطى يستندون في دعم سلطانهم وإستغلالهم على بعض النظريات ، في مقدمتها النظريات الثيولوجية في تفسير نشأة السلطة والمجتمع والنولة ، سواء في شكل

التفويض الإلهي المباشر أو غير المباشر . ويؤكد الدارسون للنظم السياسية مثل « بارتمى » و « نوجى » إن مثل هذه النظريات تخرج بنا عن نطاق البحث العلمى . وقد إستهدفت هذه النظريات الثيولوجية خاصة نظرية الحق الإلهي المباشر التى ظهرت بعد إنتشار المسيحية ، تبرير السلطة المطلقة للملوك (١٢) ، ومع ظهور الطبقة البرجوازية المتطلعة إلى السيطرة الإقتصادية والسياسة ، ومع تزايد قوة هذه الطبقة ، ظهر فكر اجتماعى جديد يدعمها ويبرر تسلطها ، إستناداً إلى نظريات إجتماعية جديدة ، وقد إختلف الوضع بعض الشيء بإختلاف المجتمعات الأوربية ذاتها . فقد عاش الشعب البريطانى طوال القرن السابع عشر تقريباً ، فى ظل ثورة متأججة أو هدنة لثورة مقبلة ، وإنتهى به الأمر إلى تغيير أسرة « ستيورات » المالكة المستبدة . ولم يكتف الشعب المنتصر بنجاحه الواقعى فى الثورة على الحكم الملكى المطلق ، ولكنه كان فى حاجة إلى من يؤيد الثورة بعد إنتصارها التأييد الفكرى الذى يوضحها للأذهان ، ويعمق فهمها ، ويمنحها الدعم الفلسفى والأيدىولوجى والاجتماعى . وفى ضوء هذه الظروف يمكننا أن نفهم الأساس السوسيولجى لظهور نظرية لوك فى العقد الإجتماعى ، وتأكيد على فكرة الحقوق الطبيعية للإنسان التى لا سيطرة للمجتمع عليها ، وفى مقدمتها حق العمل والتملك والحرية ، وهكذا وضع الأساس الرأسمالية الحديثة . كذلك أكد ذلك المفكر على حق الشعب فى مساطة الحاكم ، طالما أن العقد موقع من طرفين ؛ هما الشعب والحاكم ، وعلى كل منهما القيام بالتزاماته المنصوص عليها فى العقد .

وقد إستطاع « روسو » من خلال نظريته فى العقد الإجتماعى والإدارة العامة والمساواة أن يعكس مشكلات عصره وأن يمهد للثورة الفرنسية البرجوازية . ويمكن القول بأن بنور الفكر السوسيولوجى فى أوربا ، ومحاولة تحقيق الفهم العلمى للمجتمع من خلال تطبيق المنهج العلمى عند دراسة ظواهر المجتمع ونظمه ظهرت خلال عصر الإستتارة ولهذا يحق لنا أن نعتبر ذلك العصر هو نقطة الإنطلاق الحقيقية للنظرية السوسيولوجية فى أوربا .

وقد آمن مفكرو هذا العصر بقدرة العقل على فهم العالم سواء الطبيعى أو الإجتماعى . خاصة بعد أن ظهرت الإكتشافات الكبرى فى مجال العالم الطبيعى . فإذا كان العقل البشرى قادراً على الكشف عن أسرار الطبيعة من خلال المنهج العلمى القائم على أساس الملاحظة والتجربة ، فإنه قادر كذلك على الكشف عن أسرار العالم الإجتماعى على طريق نفس المنهج . وهكذا دعا كتاب عصر الإستتارة إلى ترشيد الحياة الإجتماعية ، وهم فى هذا كانوا يصرون عن ظروف العصر وعن الصراع بين الطبقة

الإقطاعية الهابطة والطبقة البرجوازية الصاعدة والتي تحتاج إلى دعم عقلى ، وإلى إطلاق الحريات الإجتماعية للأفراد ، مثل حرية العمل والملكية والتنقل . ويؤكد بعض الباحثين مثل « إرنست كاسيرر » E.Cassirer أن أهمية الأفكار والتصورات ، والتي طرحها المفكرون خلال عصر الإستنارة . لا تتمثل فى منجزاتهم الإيجابية ، بقدر ماتتمثل فى مجال السلب والنفي Negation . فقد ساهمت هذه التصورات أو الدعوة إلى العلمانية ، وترشيد المجتمع ، فى هدم النظريات الثيولوجية ، أو هدم مدينة الله التى رسمها القديس « أوغسطين » وذلك من أجل إعادة بنائها بمواد وبطريقة أحدث (١٤) .

ولكن على الرغم من إنكار « كاسيرر » جدية وإصالة التصورات التى طرحت خلال عصر الإستنارة ، إلا أن الواقع أن الكثير من كتاب ذلك العصر ، عبر عن ضيقه بالميتافيزيقا التقليدية ، وأصبحت الفلسفة عندهم هى النشاط الذى يمكن من خلاله الكشف عن الشكل الأساسى لكافة الظواهر الطبيعية والروحية . ولم يعد الفكر الفلسفى منفصلاً عن الفكر العلمى أو التاريخى أو التشريعى أو السياسى . وأكد فلاسفة عصر الإستنارة ، على أهمية الفحص والتحليل والنقد ، فلم يقتنعوا بالوظيفة التقليدية للفكر ، ولكنهم نسبوا إليه دوراً خلاقاً ونقدياً بل أناطوا به وظيفة إعادة صياغة العلاقات والنظم الإجتماعية فى إتجاه العلمانية والترشيد والعقلانية (١٥) .

ويمكن القول بأن وظيفة الفكر عند كتاب عصر الإستنارة ، لم يعد مجرد بناء قوالب مجردة من الأفكار والفلسفات ، وإنما أصبحت وظائفه إعادة فحص الواقع الإجتماعى وفهمه وتحليله وترشيده . ويقول آخر أصبح للفكر وظيفتان أساسيتان هما :

النقد والهدم ، ثم إعادة البناء على أسس تتفق مع المنطق والعقل . ويمكن للمتتبع النظرية السوسيولوجية بعد الثورة الفرنسية أن يرى كيف انفصلت هاتان الوظيفتان بحيث ظهرت عدة إتجاهات يتبنى كل منها إحدى هاتين الوظيفتين .

وقد آمن كتاب عصر الإستنارة ، بأفكار التقدم العقل ، وإمكانية تحقيق التقدم الإنسانى إلى غير نهاية . وقد أقام هؤلاء الكتاب نموذجهم فى التفسير والفهم على أساس نموذج العلم الطبيعى عند « نيوتن » ولم يلتفتوا إلى المنهج الإستنباطى عند « ديكارت » . وكانوا لذلك يفترضون سيادة القانون والنظام لا فى العالم الطبيعى فحسب ولكن فى العالم الإجتماعى كذلك ، وإنه يمكن الكشف عنه بإستخدام نفس المنهج المطبق فى مجال الطبيعة . ويوجه عام يمكن القول بأن كتاب عصر الإستنارة عكسوا واقعهم الإجتماعى وطبيعة التحولات التاريخية فى عصرهم ، ونوعية الصراعات الفكرية

والإجتماعية التي عاصروها . وكانت دعوتهم إلى ترشيد الحياة الإجتماعية إسهاماً واضحاً في هدم أساسيات التنظيم الإجتماعي للمجتمع الإقطاعي ، بهدف إفساح المجال للقوى الإجتماعية الجديدة .

ولعل هذا هو ما جعلهم يتبنون النموذج المنهجي للفيزيكا النيوتونية ، ويحاولون تطبيقه في مجال دراسة الإنسان وتاريخه ومجتمعه . وعلى الرغم من وجود بعض الإختلافات الفردية في آراء العلماء في هذا العصر ، إلا أن هناك إتفاقاً حول هذه المقدمة الإستمولوجية . ويتضح هذا في مؤلف «فوليتير» بعنوان «رسالة في الميتافيزيكا» ومؤلف «دلامبير» بعنوان «الدروس الأولية» ، ومؤلف «مونتسكيو» بعنوان «روح القوانين» .

مجال الدراسة السيولوجية لعلم الإجتماع :

هناك ثلاثة مجالات أساسية لعلم إجتماع علم الإجتماع - Sociology of Sociology أو الدراسة السوسيولوجية لعلم الإجتماع نوجزها فيما يلي :

أولاً: فحص العلاقة بين نشأة ظاهرة علم الإجتماع وبين طبيعة المرحلة التاريخية والظروف الإجتماعية والإطار الثقافي العام لمجتمعات التي ظهر فيها ذلك العلم . فقد أكد البعض أن ذلك الفرع من المعرفة كان إستجابة عقلية للظروف الإجتماعية التي أحاطت بفرنسا عقب الثورة البرجوازية بها . كما كان بمثابة رد فعلي مضاد للأيديولوجية التي سادت عصر الإستنارة . هذا إلى جانب أن علم الإجتماع كان هو النموذج الغربي لتفسير وتحليل وفهم المجتمع وعلاج مشكلاته في مقابل النموذج الماركسي أو المادي أو الإشتراكي الذي يعتمد على المنهج الجدلي وعلى التفسير الإقتصادي للتاريخ والتحول الإجتماعي .

ثانياً: فحص العلاقة بين النظرية السوسيولوجية وبين البناء القيمي أو التوجيه الأيديولوجي . فقد ذهب بعض الدارسين إلى أن علم الإجتماع علم محايد خال من القيم أو الأحكام القيمية Value Free discipline ولكن هناك من يرى أن علم الإجتماع بطبيعته علم ملتزم بقضايا المجتمع ، ومتأثر بالضرورة بتوجيهات قيمية وأيديولوجية معينة . ويذهب هذا الفريق الأخير إلى أن الدعوة إلى علم إجتماع محايد ، تصدر في جوهرها عن توجيه أيديولوجي معين . فقد ذهب بعض الدارسين للنظرية السوسيولوجية مثل «سي رايت ملز» و «جولندر» وغيرهما إلى أن المتشدين بالموضوعية في علم الرجتماع والمتادين بضرورة الفصل بين علم الإجتماع والأيديولوجيا يصدر عن في هذا

عن دفاع حار عن الأيديولوجيا المحافظة ، ويساندون النظام المعيارى لمجتمع الطبقة الوسطى فى أمريكا (١٦) ويشير بعض النقاد إلى أن أشد الباحثين تمسكاً بالموضوعية فى أمريكا خاصة أنصار الاتجاه البنائى الوظيفى مثل « بارسونز » و « ميرتون » و « دافيز » هم أشد المناصرين للإتجاه المحافظ هناك . ويشير «ترياكيان» إلى أن الزعم بأن علم الاجتماع علم محايد ، قد يستخدم لتبرير الهجوم على القيم والأيديولوجيا القائمة داخل مجتمع الباحث وعلى أى الحالىن ، فإن هناك خلفية أيديولوجية لهذا الزعم .

والواقع أن التوجيه الأيديولوجى لا يؤثر على علم الاجتماع من حيث النظرية فحسب ، ولكن من حيث المنهج كذلك فالفروض الخلفية التى يعتنقها الباحث تؤثر كذلك على صياغته للفروض وانتقائه لمجالات البحث واختيار العينة وأسلوب التفسير والتحليل ، بل أن الزعم بإمكان تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى مجال العلوم الطبيعية على دراسة ظواهر المجتمع ونظمه ، يعتمد على مجموعة من الفروض الخلفية من بينها النظر إلى أعضاء المجتمع على أنهم أشياء يمكن إخضاعهم للضبط المنهجى والتجريبى .

وعند دراسة قضية واحدة مثل قضية الطبقة فإنه يمكن تناولها بأكثر من أسلوب منهجى وباستخدام أكثر من مدخل يعكس كل منها توجيهاً أيديولوجياً معيناً . فعلماء الاجتماع فى أمريكا يفضلون إستخدام مصطلح التدرج الإجتماعى ويحاولون دراسة هذا الموضوع فى مجتمعات صغيرة باستخدام المدخل الذاتى ، على العكس من مناصرى الإتجاه المادى الذين يحاولون التركيز على الوضع الطبقي الذى تحدده طبيعة علاقات الإنتاج السائدة . يضاف إلى هذا أن علماء الغرب يعتمدون على المنهج الوضعى عند دراسة مثل هذه القضايا . فى مقابل المنهج الجدلى الذى يستخدمه أنصار الإتجاه المادى . وأخيراً فإنه بغض النظر عن إمكان قيام علم للمجتمع بعيداً عن التوجيه القيمي والأيديولوجى للباحث فإن إستعراض التراث السوسيولوجى يكشف بجلاء عن تفاعل واضح بينهما ، لدرجة أن هناك من يصنف علم الاجتماع إلى قسمين هما : علم الاجتماع البرجوازى ، وعلم الاجتماع المادى .

وهناك من يذهب إلى أن عدم حسم العلاقة بين علم الاجتماع والأيديولوجيا ، يقودنا إلى القول بوجود عدة أنواع من علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الماركسى Marxist or Revolutionary الثورى وعلم الاجتماع المسيحى المحافظ Christian Conservative Sociology وعلم الاجتماع الإشتراكى

الديمقراطية Democratic Sociology وعلم إجتماع للقوة السوداء أو الزنوج Black Sociology . والواقع أن هذا الإنحياز الأيديولوجي عند رواد علم الإجتماع قد عوق تقدم هذا العلم كما عوق التوصل إلى فهم علمي للمجتمع حتى الآن .

ثالثاً: دراسة الجوانب والبنائات الداخلية لمهنة علم الإجتماع ، ويستهدف هذا الجانب أو المجال الثالث من مجالات الدراسة في علم الإجتماع الوقوف على الصياغة المهنية لهذا العلم سواء على مستوى البنائات اللغوية أو المصطلحات أو على مستوى مدى ما أنجزه هذا العلم خلال تاريخه الذي يزيد عن القرن ونصف . ويمكننا هنا أن نطرح مجموعة من التساؤلات في هذا الصدد ، وفي مقدمتها ما يلي : ما هي طبيعة المناهج والتدريبات التي يجب أن يتلقاها طالب علم الإجتماع سواء على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على مستوى الدراسات العليا ؟ ثم ما هي الغايات التي يجب أن توجه برامج علم الإجتماع إلى تحقيقها ؟ أو ما هو الهدف من علم الإجتماع ومن تعليمه وتدريبه ؟ Sociology For What ثم ما هو أثر التنشئة الإجتماعية للباحث السوسيولوجي على أبحاثه ودراساته ؟ كذلك يجب أن يطرح السؤال التالي : ما هو أثر الإلتزامات السياسية والإقتصادية والطبقية والإجتماعية لعلماء الإجتماع على تشكيل تصوراتهم السوسيولوجية وعلى نتائج أبحاثهم ودراساتهم ؟ ثم ما هي الخصائص التي يجب أن يتسم بها المشتغلون بعلم الإجتماع ؟ وعلى سبيل المثال إذا ما قامت مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين (يختلفون من حيث إلتزاماتهم الطبقية والسياسية والدينية أو من حيث طبيعة المجتمع الذي نشئوا داخله كأن يكون مجتمعاً ريفياً أو حضرياً ... إلخ) بدراسة ظاهرة أو موضوع واحد فماذا ستكون النتيجة ؟

ويشير « رايت ملز » C.R.Mills إلى أهمية وحيوية هذا التساؤل - ويلاحظ بعض الباحثين أن أغلب أنصار الإتجاه البنائي الوظيفي في علم الإجتماع قد تخرجوا في جامعة « هارفارد » في الثلاثينات ، في حين أن أغلب المناصرين لنظريات الصراع في علم الإجتماع مثل « كوزر » Coser و « هورويتز » Horowitz و « جولدنر » Gouldner تلقوا دراساتهم العليا في جامعة « كولومبيا » في الأربعينات والخمسينات ، فهل يمكن أن نرجع هذه الظاهرة إلى تأثير « سورجين » Sorojin و « بارسونز » Parsons في الحالة الأولى وتأثير « ملز » و « لند » Lund في الحالة الثانية ؟ أم أن هناك عوامل أخرى يجب البحث عنها لتفسير هذه الظاهرة ؟ يضاف إلى هذا أنه في نطاق هذا المجال الثالث ، يمكن دراسة تنظيمات علم الإجتماع كالروابط والجمعيات ومراكز البحث العلمي السوسيولوجي ، من حيث تشكيلها وتمويلها وأهدافها ... إلخ .

ويمكن كذلك دراسة البناء الداخلى لعلم الاجتماع من حيث مضمونه وأهدافه وطبيعة المشتغلين به ومجالات الإهتمام داخله... إلخ دراسة تغيرية . فهذا البناء لا يتسم بالثبات أو الإستاتيكية ، ولكنه يخضع للعديد من التحولات والتغيرات الإجتماعية والتاريخية وبقول آخر فإنه يمكن تطبيق نظريات التغير الإجتماعى عند دراسة ظاهرة علم الاجتماع

علم الاجتماع والايديولوجيات المصارعة :

يمكن القول بأن علم الاجتماع أو الفكر السوسيولوجى المبكر قد بدأ بداية ثورية حيث تبنى قضية إعادة صياغة الحياة الإجتماعية ، لإرسائها على أساس من المنطق والعقل . أن الفكر السوسيولوجى المبكر دافع عن ضرورة إعادة النظر فى أساسيات التنظيم الكلى للمجتمع ، وفى مقدماتها قوى العمل والإنتاج وبناء القوة والسيطرة . وقد كان ينطلق فى هذا - كما سبقت الإشارة - عن الرغبة فى دعم الطبقة الرجوازية الصاعدة ، ولكن ما أن إستتبت الأوضاع فى صالح هذه الطبقة بعد الثورة الفرنسية البرجوازية ، حتى ظهر لنا رد فعل متناقض ، إزاء دعوة عصر الإستتارة التى تتعلق بإعادة الصياغة النظامية والتنظيمية للمجتمع . الأول هو رد الفعل المحافظ أو ما يطلق عليه « ترياكيان » رد الفعل الإصلاحى Reconstructionist أما الثانى فهو رد الفعل الثورى Revolutionary (١٧) ويمثل الإتجاه الأول أغلب رواد علم الاجتماع فى العالم الغربى مثل « كومت » و « بوركيم » وأنصار الإتجاه الوضعى فى فرنسا و « ماكس وفيبر » وأنصار الإتجاه التيمى فى ألمانيا . و « باريتو » و « ميكلز » وأنصار إتجاه الصفوة فى إيطاليا و « بارسونز » و « ميرتون » وأنصار الإتجاه الوظيفى فى أمريكا . أما رد الفعل الثانى فهو ذلك الذى حاول الوصول بحركة التاريخ إلى نهايتها المتصورة على أساس تصور فلسفى معين للمراحل التاريخية والمجتمعية .. وقد زعم أنصار هذا الإتجاه أن المسيرة الجدلية للتاريخ تحتم التحول نحو المجتمع اللاطبقى من خلال عوامل حتمية جنبا إلى جنب مع محاولات التغيير المخطط التى تستند إلى مبادئ الحركة العامة للتاريخ ، كما تعتمد على الوعى بالقوانين الموضوعية المسيرة للإنسان والمجتمع والتاريخ - ويمثل هذا رأى أنصار الإتجاه الماركسى فى علم الاجتماع مثل « أندريفا » Andriava و « جيرزى فياتر » Viatre وغيرهم فى أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتى .

ويشير « ترياكيان » إلى أن المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع هي أبرز ممثل للإتجاه الإصلاحى فى ذلك العلم ، ذلك الإتجاه الذى ركز على الإحتفاظ بالأوضاع القائمة عقب الثورة الفرنسية من حيث النظم الإقتصادية وبناء القوة ، مع محاولة إستحداث بعض الإصلاحات الوظيفية أو الفكرية والقيمية من خلال المنهج التدرجى ، وأبرز ممثلى هذا الإتجاه خارج فرنسا كما يشير « ترياكيان » هم « كارل مانهايم » و « ماكس شيلر » .

ويتبنى أنصار علم الاجتماع الإصلاحى Reconstructionist Sociology مبادئ مجموعة من المفكرين الذين تزعموا رد الفعل اليميني المحافظ فى مواجهة فلسفة عصر الإستنارة مثل « برك » Burke و « دى بونالد » De. Bonald و « دى ماستر » Demaistre (١٨) ويؤكد علماء الاجتماع الإصلاحيين أن أبناء المجتمع وكيانه يعتمد فى المحل الأول على نظامه المعيارى والقيمى والأخلاقى ، ولايقوم المدخل الأساسى لدراسة المجتمع عندهم على أساس التحليل ولكنه يقوم على أساس التركيب .

وفى مقابل الإسمية الإجتماعية Social nominalism عند مفكرى الإستنارة ، فقد تبنى هؤلاء العلماء الإتجاه الواقعى Realism . فالنظام الإجتماعى Social Order القائم داخل المجتمع فى نظر أنصار الإتجاه الإصلاحى حقيقة قائمة بذاتها يجب الخضوع لها والتعامل معها كما هى . وهم بدلاً من النظر إلى الحاضر أو إلى التنظيم الإجتماعى القائم على إنه مرحلة تمهيدية فى سبيل تحقيق التنظيم الإجتماعى المستقبل ، فإنهم ينظرون إليه على إنه نهاية المراحل التاريخية الماضية ويقول آخر فإن رواد علم الاجتماع الأول كانوا ينظرون إلى واقع مجتمعاتهم على أنها خاتمة للماضى وليس فى علاقتها بالمستقبل . وهذا يعنى محاولة تجميد حركة المجتمع والتاريخ .

وعلى الرغم من أن « سان سيمون » و « كومت » و « دوركيم » لم يكونوا مرتبطين بالإطار الدينى أو الكنسى إلا إنهم صدروا فى كتاباتهم عن الأيديولوجية المحافظة ، تلك التى تدعمها الأخلاق الإجتماعية للكاتوليكية والتصور الأورثوذكسى للمجتمع خلال القرون الوسطى . ويبرز أثر تلك الأيديولوجية عند هؤلاء الرواد بجلأه فى تركيزهم على دور الأخلاق فى تنظيم المجتمع . فعلى الرغم من أن (سان سيمون) يعد من الرواد الأول للإشتراكية فى نظر بعض المؤرخين للفكر الإشتراكى ، ومن أشد المتحمسين للصناعة والمجتمع الصناعى التكنوقراطى ، إلا أنه يؤكد ذلك الدور التقدمى الهام الذى لعبته العصور الوسطى فى تحديث المجتمع الغربى . وعلى الرغم من عدائه للكهانة ، إلا

أنه دعا إليه وهو المجتمع الصناعي إلى العمل بالكفاءة المنشودة ، ويتضح ذلك بيجلاء في دراسته عن المسيحية الجديدة Nouveau Christianisme . وقد ذهب « كومت » إلى ما هو أبعد من ذلك ، حيث أناط بالأخلاق دوراً حاسماً في إصلاح المجتمع ، ورأى في العصور الوسطى أوضح مثل على الوحدة والإلتقان المعيارى - Normative Consensus ، الذى يمثل فى نظره الأساس الجوهري للنظام الإجتماعى (١٩) .

كذلك فإن النظرية السوسيولوجية عند (دوركيم) تعكس بجلاء هذه الأيديولوجية المحافظة أو الأيديولوجيا الإصلاحية ، ويتضح هذا فى تلك المكانة المحورية التى ألحقها بالدين والأخلاق داخل التنظيم الإجتماعى ، ومحاولته إضفاء طابع الألوهية على المجتمع ، على إعتبار أنه مصدر القيم والمقولات والقداسة والتحرير والتحليل ... إلخ . ويشير (ترياكيان) إلى أن الإتجاه المحافظ عند (دوركيم) يتضح بجلاء فى فكرته عن التضامن العضوى ، ويرجع (ترياكيان) هذه الفكرة إلى تأثر (دوركيم) بالإتجاهات التقليدية فى الفكر الإجتماعى وتطلعه إلى تحقيق الوحدة العضوية للمجتمع أكثر من تأثره بالنموذج العضوى البيولوجى (٢٠) .

الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند مؤسسى علم الإجتماع الغربى (كومت)

وقد تأثر رواد علم الإجتماع الأول بالإتجاه المحافظ عند « دى بونالد » و« جوزيف دى ماستر » فقد دعا الباحثان إلى أن يكون مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية شبيهاً بمجتمع العصور الوسطى . يضاف إلى ذلك أنهما ركزا على مجموعة من المشكلات والقضايا الإجتماعية التى إهتم بها « كومت » وأفسح لها مكاناً داخل نظريته السوسيولوجية ، وإن كان الإتجاه المحافظ عنده يختلف فى مضمونه بعض الشيء عن الإتجاه المحافظ عند « بونالد » و« ماستر » و« كومت » لم يدع إلى العودة إلى مجتمع القرون الوسطى ولم يهاجم الثورة الفرنسية ، ولم يقصد العودة بالمجتمع إلى الحالة التى كانت سائدة قبل الثورة ، ولكنه إستهدف الحفاظ على الحالة القائمة بالفعل فى زمنه وعلى الأساس البنائى للتنظيم إجتماعى للمجتمع الفرنسى ، أو على مجتمع الطبقات الوسطى أو المجتمع البرجوازى بعد تخليصه من حالة الفوضى وسوء التنظيم المنتشرة داخله (٢١) .

وهكذا يمكن القول بأن علم الإجتماع ظهر عند رواده الأول - خاصة علم الإجتماع الوضعى - كرد فعل مضاد لفلسفة النفى Negation philosophy التى ميزت عصر

الاستنارة . فإذا كانت هذه الفلسفة الأخيرة إستهدفت وضع أساسيات تنظيم مستقبلى مخطط . فإن الفكر الوضعى عند « كومت » إستهدف الحفاظ على ما هو كائن ، والحيلولة دون أية محاولة لنفيه أو تجاوزه . وقد حاول « كومت » من خلال فكرة الوضعية الإجتماعية الوقوف فى وجه النظرية الماركسية التى كانت تمثل التحدى الأعظم للمجتمع البرجوازى الغربى وللأيدىولوجية البرجوازية القائمة على عدة مبادئ فى مقدمتها الحقوق الطبيعية للإنسان وحرياته المطلقة فى التملك والعمل والفكر ، وعدم تدخل الدولة فى النظام الإقتصادى للأفراد . وقد صدرت النظرية الماركسية ذاتها عن واقع المجتمع الأوروبى ذاته ومشكلاته المتعددة التى وقع فيها نتيجة لتطبيق النظام الرأسمالى خاصة بعد الثورة الصناعية . ويشير (زيتلين) إلى أن مصطلح (وضعى) Positive قصد به (كومت) أن يكون سلاح أيدىولوجى لمواجهة التركة الفلسفية الموروثة عن عصر الثورة البرجوازية أو عصر الإستنارة ، وفى مقدمة مشكلات هذه التركة فكرة النفى أو فلسفة 'النفى' وقد حاول (كومت) فى مقابل لفكرة النفى (أى نفى النظام القائم والتطلع إلى نظام جديد) إحلال مجموعة من المبادئ الإيجابية الوضعية . وعندما حاول (كومت) تشخيص حالة الفوضى القائمة فى المجتمع الفرنسى عقب الثورة الفرنسية ، إستعار من أستاذه (سيمون) بعض المبادئ الفكرية ، وفى مقابل العامل الإقتصادى عند (ماركس) نجد أن (كومت) يركز على إرجاع الفوضى إلى عوامل فكرية وقيمية وأخلاقية على أساس أن المعرفة والأفكار هى القوى المحققة لوحدة المجتمع . فالمجتمع ليس فى نهاية الأمر سوى مجتمع أفكار Community of ideas والنسق الإجتماعى هو فى التحليل الأخير وإنعكاس لنسق القيم والأفكار (٢٢) .

وقد سبق أن أشار « سيمون » إلى أنه لما كان النسق الإجتماعى هو تطبيق للأفكار فإنه من المستحيل بناء مجتمع جديد أو مواجهة المشكلات القائمة داخل المجتمع ، إلا من خلال فلسفة وضعية علمية ، أو علم قادر على التوفيق بين المصالح المتعارضة بين الأفراد والطبقات ، وتحقيق الوحدة العضوية للمجتمع . وأكد « سيمون » على ضرورة معالجة الإنسان والمجتمع . فى هذا العلم الجديد من خلال نفس النموذج المنهجى المستخدم فى العلوم الطبيعية ، على إعتبار أن الإنسان ومجتمعه جزء من الكون المادى (٢٣) وقد سار « كومت » فى نفس هذا الخط الفكرى حيث نظر إلى علم الاجتماع على أنه العلم القادر على تشخيص سبب الفوضى ووضع حد لها داخل المجتمع (٢٣) .

وهو لم يرجع الصراعات القائمة إلى عوامل إقتصادية أو طبقية أو إلى تناقض المصالح ، ولكنه أرجعها إلى سيادة نماذج فكرية وسلوكية تنتمى إلى مراحل تاريخية

منصرمة ، مثل النماذج الشيولوجية والميتافيزيقية . وهو فى مقابل المراحل التطورية الماركسية التى تنتهى إلى المجتمع الشيوعى قدم نظرية فى الديناميكا الإجتماعية التى تتضمن قانون الحالات الثلاث الذى ينتهى بالتطور التاريخى إلى المجتمع العلمانى والوضعى ، وهو مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية بعد تخليصه من آثار المراحل السابقة .

ولواجهة مشكلات الصراع الطبقي والصراع بين الأحزاب المحافظة والتقدمية ، حاول « كومت » أن يثبت إمكانية التوفيق وتحقيق التكامل بين مبدأى النظام والتقدم . فالأحزاب المحافظة تتمسك بفكرة النظام والأحزاب التقدمية تتمسك بفكرة التقدم . ولهذا يدور الصراع على أساس أنهما فكرتان متناقضتان . وقد أعلى « كومت » من بعض جوانب النظام فى العصر الشيولوجى الإقطاعى ، ولكن ذلك النظام بشكله ومضمونه السابق لم يعد يلائم التطورات الحديثة فى ظل المجتمع العلمى والصناعى . أما فكرة التقدم فإن خير ممثلين لها فى نظر « كومت » هم مفكرو الإستنارة الذين إستندوا إلى مجموعة من المبادئ الميتافيزيقية . وقد ساهموا فى تحقيق التقدم الإجتماعى - فى نظره ، ولكن بمعنى سلبى حيث حاولوا تحطيم النموذج الشيولوجى للمجتمع تمهيداً لظهور المرحلة الوضعية ، وهى المرحلة الثالثة فى قانون الحالات الثلاث . وعند هذه المرحلة الأخيرة سوف تنتهى تماماً المرحلة الثورية ، وذلك من خلال صياغة نظام إجتماعى قادر على التوحيد بين مبادئ النظام ومبادئ التقدم . فالمرحلة الميتافيزيقية (عصر الإستنارة) مرحلة ضرورية لإدارة الصراع ضد النظام الشيولوجى والقضاء عليه ، ولكنها يجب أن تنتهى تماماً عندما يدخل المجتمع فى المرحلة الوضعية وإلا أصبحت معوقاً للتقدم ذاته .

وفى مقابل فكرة المادية والمنهج الجدلى عند الماركسيين ، قدم « كومت » فكرة الوضعية والمنهج الوضعى . كذلك فإنه حاول إقصاء الجماهير تماماً عن إدارة المجتمع وتنظيمه وعن رسم السياسة العليا له ، على أساس أن هذه الوظيفة هى وظيفة علماء الإجتماع وخبراء التنظيم . وذهب إلى أنه ليس من حق الجماهير التساؤل عن أشياء تعلوا قدراتهم ومؤهلاتهم (٢٤) .

وعلى الرغم من إيمان « كومت » بالمنهج الوضعى الذى دافع عنه لأهداف أيديولوجية إلا أنه لم يلتزم بأساسياته ، بل صدر فى معظم أفكاره عن مبادئ قبلية أو مسبقة Aprior . وقد رفض النظر إلى الإنسان على أنه ذات فعالة Active subject ، وظل ينظر إليه على أنه موضوع يمكن أن نحدد له فكره وسلوكه بطريقة مخططة . وركز

« كومت » خلال دراساته على أن الإنسان لا يستطيع تجاوز النظام الواقعي أو أن يتطلع إلى نظام مختلف ، وفي هذا تبرز بجلاء جوانب الأيديولوجية المحافظة . ولعل ما يؤكد ذلك غلبة العوامل الدينية والعاطفية في أعماله الأخيرة مثل « السياسة الوضعية » حيث نادى بديانة جديدة وإدعى أنه قديس . ويذهب « جون ستيورات » إلى أن نظرية « كومت » المتأخرة هي أعمق تعبير عن الإستبداد الروحي والزمني أو السياسي (٢٥) .

وقد إرتبط علم الاجتماع عند نشأته بفكرة الديانة الجديدة . فبعد وفاة « سان سيمون » بدأ تلاميذه في إلقاء مجموعة من المحاضرات ، ففي أحد المواقع كان « كومت » يلقي محاضراته في الوضعية ، وفي مواج أخرى كان هناك « إيفانتين » و « Bassard » يلقيون محاضرات أخرى وكان كل منهم يحاول الإجابة على السؤالين التاليين : من هو عالم الاجتماع ؟ وما هو دوره داخل المجتمع ؟ وتكشف الإجابة على هذين السؤالين عن رغبة هؤلاء الباحثين في إقامة ديانة جديدة هي ديانة الإنسانية ، قساوستها هم علماء الاجتماع . وهكذا تصور منشئوا ذلك العلم أنفسهم ، أنهم مسئلون عن إستحداث ديانة جديدة قادرة على مواجهة مشكلات المجتمع . وقد يظن بأن هذا التصور اللاهوتي لعلم الاجتماع ، إرتبط فقط بديانات ذلك العلم ، وأنه قد إنتهى من الفكر السوسيولوجي تماماً بعد أن أصبح مهنة معترف بها أكاديمياً ، لها أصولها وتقاليدها العلمية الواضحة . والواقع أن هذا التصور مستمر في الفكر والتراث السوسيولوجي لدى نسبة كبيرة من علماء اجتماع اليوم ، خاصة في أمريكا ، وهو ما كشف عنه إستفتاء الرأي الذي أجراه « جولدنر » Gouldner و « يتموذي سبريه » T. Sprehe في الستينيات من هذا القرن فقد إتضح أن ٣٤٤١ عالماً أو باحثاً سوسيولوجياً من ٦٧٦٢ باحثهم أعضاء رابطة الاجتماع في أمريكا ، يفكرون جدياً في أن يصبحوا رجال دين (٢٦) .

وبوجه عام نستطع القول بأن علم الاجتماع إرتبط عند مؤسسه بعدة متغيرات ، في مقدمتها الرغبة في الإصلاح الإجتماعي وعلاج الفوضى التي سادت المجتمع الفرنسي بعد الثورة الفرنسية . ولكن هذا الإصلاح يجب أن يتم في إطار النظام الإقتصادي والسياسي المتولد عن تلك الثورة . ولهذا إرتبط ذلك العلم منذ بدايته بالنزعة المحافظة ، وهذا ما أدى « بكومت » إلى رفض الفلسفات السالبة أو مذاهب النفي سواء تلك التي تنتمي إلى فلسفات فقد حاول « كومت » إستحداث الفلسفة الوضعية ، تلك التي ترى في نسق القيم والأفكار والمعتقدات الأساس الأسفل للمجتمع . وإنطلاقاً من هذا الفهم يكون علاج المجتمع بتحقيق وحدة الفكر والقيم ، وليس بتغيير الأساس

الإقتصادي أو إستحداث تغيرات بنائية أو تجاوز الشكل القائم للمجتمع أو القيام بثورة لإعادة التنظيم الإجتماعى Social reorganization تتطلب إعادة التنظيم العقلى intellectual reorganization . ولا يمكن أن يتحقق إعادة التنظيم العقلى طالما أن لكافة أعضاء المجتمع حق التسؤل عن أشياء تعلق قدراتهم ومؤهلاتهم . ويؤكد المفكر المذكور أن الوحدة والإجتماع أمور جوهرية فى المجتمع الوضعى الجديد .

ويؤكد « كومت » أن فكرة المساواة فكرة ديمقراطية تنبثق عن بعض المبادئ الفوضوية المضادة لفكرة النظام ، شأنها فى ذلك شأن فكرة سيادة الشعب التى تجبر السادة على الإعتماد على الجماهير والخضوع لإرادتهم . ويشير ذلك المفكر إلى أن تنظيم المجتمع يجب ألا يعتمد على القرارات التى تصدر عن الشعب أو الجمهور غير المؤهل . وقد كان « كومت » يضيق بالنقد الإجتماعى . ويخشاه لما يؤدى إليه - فى نظره - من تفكك إجتماعى ففقد تقاليد الأسرة الأبوية على سبيل المثال أدى إلى القول بمشروعية الطلاق ، مما ساهم فى شيوع التفكك الشخصى والعائلى . وهكذا يكون وضع النظم العريقة موضع التساؤل والمناقشة أمراً مدمراً للحياة الإجتماعية ذاتها ، ففى ظل المجتمع الوضعى يجب أن يترك أمر تنظيمه للعلماء والمفكرين القادرين على تحقيق الوحدة العقلية والأخلاقية فى المجتمع ، ويجب إقصاء الجماهير تماماً عن ممارسة الحكم وإدارة المجتمع .

وقد كان « كومت » يضيق كذلك من تأكيد بعض المعاصرين له على أهمية الإعتبارات المادية والإقتصادية فى مجال تنظيم المجتمع ، حيث إعتبر أن هذا التأكيد أمر يسهم فى تعويق تحقيق التقدم الإجتماعى لما يتضمنه من أفكار ثورية ، من شأنها تحريض أبناء الطبقات الدنيا على التمرد وعدم الخضوع وقد كان « كومت » كما يشير إلى ذلك « زيتلين » حريصاً كل الحرص على الحفاظ على الأوضاع الإقتصادية والطبقية ، كما كانت سائدة فى فرنسا فى زمنه . وهذا هو ما جعله يذهب إلى أنه من العبث البحث عن مصدر الشرور الإجتماعى الإجتماعية داخل النظم الإقتصادية والسياسة ، وإنما يجب البحث عنها فى مجال القيم والأخلاق والأفكار والسلوك وأن عدم إدراك هذه الحقيقة يمكن أن يؤدى بمحاولات الإصلاح إلى السير فى طرق غير موصلة بل ومدمرة (٢٧) .

ويذهب « كومت » إلى أن هناك مجموعة من الشرور التى تصاحب الملكية الخاصة . ولا يمكن العلاج فى هذه الحالة فى إلغاء الملكية الخاصة وإنما يكمن فى إعادة

التنظيم الفكرى والقيمى والأخلاقى والسلوك . أما التشريعات الإقتصادية والسياسية فلا يكون لها أثر إيجابى مفيد . ومن الواضح هنا أن « كومت » يركز على نقطة أساسية وهى أنه من العبث محاولة تغيير النظم القائمة ، وإنما يجب العمل على إعادة تنظيم الأخلاق بحيث تستطيع كل الطبقات التوافق مع ظروفها الإجتماعية . وسوف لا يكون هناك نظام ولا تقدم مالم يدرك الناس أن ما يعانونه من مشكلات لا ترجع إلى الظروف الإقتصادية أو السياسية له (٢٨) .

والعلاج الأمثل لكافة المشكلات الإجتماعية عند « كومت » سوف يتم مع قدوم العصر الوضعى وسيادة الروح الوضعية ، حيث يتحقق الخضوع الكامل للعقل والقوانين العلمية . وعندما يأتى ذلك العصر ستصبح الصفوة العلمية هى السلطة النهائية القادرة على توضيح طبيعة هذه القوانين . كذلك فإن هذه الصفوة قادرة على رسم الطريق الصحيح لتحسين حالة أبناء الطبقات الدنيا . وهكذا تكون العقيدة الوضعية هى البديل البناء لذلك الحل المنحرف الذى تقدمه لنا المدرسة الثورية أو أنصار الإتجاه المادى . فالبناء الطبقي - الذى ينادى أنصار الإتجاهات الثورية المتطرفة بالغائه - حقيقة تاريخية مستمرة على مدى العصور ، ويجب أن يبقى هذا البناء كما هو . أما عن الصراع الطبقي فإنه يمكن ينتهى من خلال المصالحة الأخلاقية-Moral resoncilia tion بين كافة الطبقات المكونة للمجتمع (٣٠) .

ويؤكد « كومت » أن النظام والتقدم هى الجوانب الثابتة والحركية للمجتمع ، حيث يسير النظام إلى الإنسجام والتنسيق بين كافة مكونات المجتمع وعناصره ، بينما يشير التقدم إلى التطور المنتظم للمجتمع طبقاً للقوانين الإجتماعية الطبيعية . وتقوم النظرية السوسيولوجية عند « كومت » على أساس التوازن ، فالمجتمع عنده هو نسق إجتماعى أو كل منسجم ، حيث تتساند أجزائه وتتفاعل مع بعضها بعضاً ، ويرى أنه يجب أن يكون هناك إنسجام بين الكل والأجزاء داخل النسق الإجتماعى . وهذا الإنسجام لا يتحقق إلا من خلال الوحدة الفكرية والأخلاقية . وبهذا الشكل يصبح الكائن العضوي الإجتماعى متماسكاً وصحيحاً .

ويركز « كومت » على إجراء دراسة منهجية للمجتمع ككل ، كما كان يخشى من التحليل المنطقى والعلمى لنظم المجتمع وعلاقاته وطبقاته لما قد يؤدى إليه هذا التحليل من أحياء لفلسفة النفس والثورة وإبراز قضية الصراع بكافة أشكاله على سطح التفكير الإجتماعى . ويشير الباحث المذكور إلى أن المجتمع فى حركته وتغيره يخضع لمجموعة

من القوانين التى تتجاوز الإرادة البشرية أو محاولات التغيير المخطط . فمن العبث محاولة التخطيط لإستحداث تغيير فى المجالات السياسية والإقتصادية داخل المجتمع ، لأن مثل هذا التخطيط ماله الفشل المحقق إذا ما تعارض مع القوانين الموضوعية للتطور . و« كومت » هنا يساير بعض مبادئ الدروانية الإجتماعية ، تلك التى تشير إلى وجود مجموعة من القوانين العامة للتطور الإجتماعى التى لا مجال للسيطرة البشرية عليها .

ويذهب بعض نقاد النظرية السوسيولوجية إلى أن النظرية السوسيولوجية عند « كومت » ليست سوى تعبير عن الأيديولوجية الوضعية المنبثقة من واقع المجتمع الفرنسى بعد الثورة ، والتى تستهدف الوقوف أمام فلسفات عصر الإستنارة والفلسفات الثورية ، بهدف الحفاظ على الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة فى عصره . والواقع أنه لفهم المنطلقات الأساسية لعلم الإجتماع عند منشئ ذلك العلم يجب الرجوع إلى المناخ الإجتماعى والثقافى الذى عايشه وتاريخه الشخصى والفروض الخلفية الموجهة لفكرة .

الخلفية الأيديولوجية لنظرية علم الإجتماع عند « هربرت سبنسر » وأنصار الدارونية الإجتماعية :

يعد « هربرت سبنسر » H. Spencer أبرز أنصار النظرية العضوية فى علم الإجتماع التى تحاول الأخذ بفكرة المماثلة بين المجتمع وبين الكائن العضوى . كذلك هذا المفكر أبرز رواد الإتجاه الدروانى فى علم الإجتماع Social Darwinism وهو الإتجاه الذى يؤكد أن تطور المجتمع الإنسانى يشير عبر مجموعة من المراحل الحتمية الى لا يمكن لإدارة المجتمع تغييرها فالتطور الإجتماعى عند أنصار هذا الإتجاه - محكوم بقوى طبيعية تتجاوز إرادة الإنسان (٣١) .

ومن الغريب أن أفكار « دارون » عن الصراع والنضال والكفاح ، كانت هى الأساس الذى إستند إليه أنصار الإتجاهات السياسية المتصارعة والمتعارضة ، كل لدعم وإثبات صحة نظره . وبهذا حاول كل فريق من العلماء أو الباحثين تفسير آراء « دارون » كما ظهرت فى دراساته عن « أصل الأنواع » و« تسلسل الإنسان » بما يخدم وجهة نظره السياسية والأيديولوجية . ولهذا فإننا نجد أن النظرية الدارونية كانت هى الأساس الذى يستند إليه أنصار الدفاع عن حق الشعوب فى الحياة والإستقلال وتقرير المصير ، كما إستند إليها أنصار الإتجاهات الإستعمارية والعنصرية والأرستقراطية . والواقع أن

طبيعة المناخ السياسى والفكرى والإقتصادى التى كانت سائدة فى أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر ، هو الذى أدى إلى ظهور هذه التوليدات المتناقضة للنظرية الدارونية فى محيط الإقتصاد والسياسة والإجتماع .

وعلى سبيل المثال فقد كانت إنجلترا هى أعرق دولة فى مجال الرأسمالية فكراً وتطبيقاً ، وكان يسودها مذهب الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى أو الإجتماعى حيث كان دورها يقتصر على تحقيق الدفاع الخارجى والأمن الداخلى . وكانت الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فى بريطانيا فى حاجة إلى نظرية إجتماعية تقدم الدعم الأيديولوجى والفكرى الذى يستند . ومن هنا ظهرت نظرية « سبنسر » فى علم الإجتماع التى تمجد الصراع والحرب والإنقسام الطبقي ، على أساس أن الحرب فى كافة أشكالها ليست ظاهرة طبيعية ولا يمكن تفاديها فحسب ، ولكنها شرط أساسى وجوهري لتحقيق التقدم فى كافة أشكاله ومظاهره الإقتصادية والفكرية والسياسية والإجتماعية والتكنولوجية ... إلخ . وقد أشار « سبنسر » صراحة إلى أنه إذا كان من الصعب علمياً أن نبرز الفطنع والمأسى التى يؤدى إليها الصراع بين المجتمعات والدول ، ذلك الصراع الذى بدأ بالحروب المتقطعة بين القبائل الصغيرة منذ آلاف السنين ، وانتهى بالمواقع الكبرى التى تخوضها اليوم الدول العظمى ، فإنه مع ذلك كله يجب علينا أن نعترف بأنه لولا هذا الفطنع لظل العالم إلى اليوم يسكنه مجموعات ضعيفة متخللة ومتخلفة من البشر ، يبحثون عن الملوى فى الكهوف والمغارات ، يعتمدون على غذاء خشن ، فالصراع الذى بين الجماعات والمجتمعات ، من أجل الإستمرار والبقاء يعد شرطاً جوهرياً للتقدم والإنطلاق نحو آفاق أكثر تقدماً على جميع المستويات تكنولوجياً وإقتصادياً وسياسياً وفكرياً ... إلخ .

وبدافع أنصار الإتجاه الدارونى فى علم الإجتماع دفاعاً مستميتاً عن ظواهر الصراع والمنافسة لتبرير الصراع المسلح بين الشعوب والمد الإستعماري أو لتبرير المنافسة الإقتصادية الصارمة فى إطار النظام الرأسمالى . ومثال هذا أن « راتز نهوفر » عالم الإجتماع الألمانى يؤكد بأن العنف هو العامل الأساسى الذى يخلق المجتمع والدولة . وهو يرفض تلك الفكرة البذاهية إلى أن الدولة هى قمة التطور الحضارى أو إنها تظهر نتيجة لتعاقد أو إتفاق سلمى أو إجتماعى ، لأن هذا القول ليس سوى نوع من الزيف والخداع ، ولا يؤدى على المستوى التطبيقى إلا إلى تجارب سياسية فاشلة ، فالدولة التى تريد أن تبقى وتستمر لابد وأن تعتمد على القوة والعنف وتكون قادرة على إدارة الصراع بكفاءة . ويساير « رينان » صاحب الدراسة الشهيرة بعنوان « الدعاء من

فوق الأكروبول ، مؤلف « الإصلاح الذهني والخلفي » ، هذا الاتجاه حيث يؤكد أن الحرب شرط أساس لتحقيق التقدم ، وهي بمثابة السوط الذي يلتهب ظهر الدولة فيبيعها من سبائتها ويجبر طبقة الكسالى والخاملين والإتهزاميين والمستسلمين لحالتهم على التخلص من خمولهم وركودهم ، وليس هناك سند للإنسان في الواقع سوى الجهد والكفاح المستمرين.

ولم تكن فكرة القوة كأساس للعلاقات الاجتماعية وكعامل لظهور المجتمع ، وايدى المذهب لداروين ، فقد ظهرت في مجموعة كبيرة من النظريات السابقة على « داروين » ومثال هذا دراسة « ماكيافيلي » الباحث الإيطالي . فقد كان الهدف الأساسي المسيطر على فكرة هذا الباحث ، هو الرغبة في توحيد إيطاليا الممزقة ، وهذا ما أدى به إلى تعجيد العنف والقوة ، طالما أنهما قادران على تحقيق وحدة إيطاليا . وأكد « ماكيافيلي » بأن الهدف الحقيقي للسياسة ، هو المحافظة على الدولة وتوسيع رقعتها . غير أن الدراسات القانونية والأخلاقية والسياسية التي تمت خلال الفترة السابقة على ظهور المذهب لداروين ، أدانت أعمال العنف والصراع . ولكن ظهور المذهب المذكور أحدث إنقلاباً في القيم الإنسانية ، لدرجة أن العديد من المفكرين صاروا يجاهدون صراحة بأن القوة تتقدم على الحق أو أن للقوة هي الحق لأنها هي الحياة .

ويؤكد أنصار الاتجاه لداروين - وفي مقدماتهم « سبنسر » - أهمية الصراع في الحياة الاجتماعية وهذا يعني أن الصراع بين المجتمعات وبين الأفراد داخل المجتمع سواء في مجال الاقتصاد أو السياسة ، مسألة طبيعية لا يجب التدخل بالخطط للحد منها وهذا يعني كذلك أن أية محاولة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو لتنظيم الإنتاج وإلغاء عوامل المنافسة الحرة ، تعد محاولة غير علمية لأنها تخالف قوانين الطبيعة . وإذا كان الاقتصاد الحر قد يؤدي إلى مجموعة من الظواهر المرضية كالبنوس والفقر والتضخم والبطالة والكساد الدوري ... الخ ، فإنها ظواهر حتمية وطبيعية ولا يمكن تجنبها . فوجودها - في نظر الدارونية الاجتماعية - مسألة طبيعية تماماً مثل وجود المرض والصحة ، وجود الشر والخير . ويحذر الاتجاه المذكور من تدخل الدولة لعلاج هذه الظواهر ، لأنه من العبث إصلاحها ، وعلى العكس فإن التدخل ينذر بوقوع كوارث أكبر ، وهذا يعني بجلاء أن أنصار الاتجاه لداروين في علم الاجتماع - خاصة في إنجلترا - يدافعون عن وجهة نظر معينة ، كما يحاولون تثبيت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في عصرهم .

والآن نلاحظ أن أنصار الاتجاه لداروين في علم الاجتماع ، يدافعون عن وجهة نظر معينة ، كما يحاولون تثبيت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في عصرهم .

ويؤكد « سبنسر » أن التطور الثقافي أو الاجتماعي وما يطلق عليه « التطور فوق العضوي » Super - Organic هو في جوهره إمتداد التطور العضوي . فالتطور بوجه عام يعني حدوث تغيرات في الظاهرة المدروسة بحيث تصبح أكثر تعقيداً من حيث التركيب كما تصبح متباينة بعد أن كانت متجانسة . وإذا كان التطور العضوي يتوقف على حدوث تغيرات جوهريّة في المادة الحية ، فإن التطور الاجتماعي يتوقف على حدوث تغيرات جوهريّة في أشكال التجمع عند بني الإنسان ، وليست عملية التطور في جوهريتها إلا تنوعاً متلاحقاً بحيث يتفرغ عن نوع عام واحد من الكائنات ، عدد من النماذج المختلفة . وهذا التنوع في أشكال الحياة الاجتماعية هو المظهر الدائم للتطور الاجتماعي .

وتتخلل نظرية « سبنسر » نزعة غائية واضحة . فالتطور عنده يتجه نحو غاية محددة ومعينة ، وهى التقدم نحو كمال التنظيم أو نحو تقدم التنظيم Advance of or Organisation . وهذه الغاية تنطبق على التطور العضوى أو البيولوجى كما تنطبق على التطور الإجتماعى . وينطوى التنظيم على فكرتين أساسيتين وهما (البناء Structure أو الهيكل الذى يتضمن مجموعة من الاعضاء أو الأجزاء ، ثم الوظيفة Function التى تؤديها هذه الأجزاء أو الاعضاء . فالتطور عند (سبنسر) يتضمن تعقد البناء ، مع تزايد التخصص الوظيفى لكل عضو أو جزء من أجزاء البناء . فالفرق بين الحيوانات الدنيا والحيوانات العليا ، هو أن هذه الأخيرة منظمة تنظيمياً أعلى وأدق ، بمعنى أن بنائها أكثر تعقيداً ، وأعضائها أكثر تخصصاً ونفس الشيء ينطبق على المجال الإجتماعى . فالفرق بين المجتمع الأكثر تطوراً والمجتمع البدائى يتمثل فى تعقد بناء الأول وتعدد أجزائه وتخصص كل جزء فى أداء وظيفة معينة . ويمكن القول بأن التطور يتضمن علميتين أساسيتين هما (سبنسر) وهما (سبنسر) وهما (سبنسر) وهما (سبنسر)

(أ) التباين Differentiation وهذا يعنى إزدياد البناء تعقداً وتفرعه من حالة التجانس إلى حالة التباين Heterogeneity. فهذا أن كان المجتمع البدائي يتضمن مجموعة من الأشهر التي تقوم كل منها بوظائف اقتصادية وإنتاجية واجتماعية وتربوية متشابهة أو متقاربة - كما أن مؤلف من مجموعة متقدمة من النظم النوعية التي يختص كل منها في أداء وظيفة واحدة - فلهذا فإن التباين يعنى تقدم هذا المجتمع.

(ب) التكامل Integration. ولكن هذا التباين لا يهدد التكامل الاجتماعي ولكن يدعمه على أساس وظيفي جديد. فمع التخصص الوظيفي وتقسيم العمل يصبح

المنجتميع الأكثر تكاملاً ، حيث يعتمد كل نظام في أدائه الوظيفية على مدى كفاءة النظم الأخرى في أداء وظائفها النوعية المتخصصة . وإنا كان التكامل في المجتمعات البدائية التبادلية يقوم على أساس التماثل بين الأجزاء ، فلن التكامل في المجتمعات الأكثر تطوراً يقوم على أساس التساكد الوظيفي Functional interdependence بين مكوناته التبادلية .

وإنا ما إنتقلنا إلى محركات التطور عند « سبنسر » نجده يركز على فكرة الصراع . فقد بدأ التطور في نظره مع ظهور التباين الإجتماعي بين البشر ، أو مع ظهور المجتمع السياسي Political Society . وقد ظهر هذا المجتمع السياسي عندما ظهر بين الافراد الذين يعيشون عيشة متعائلة ، شخص قوى يفرض عليهم سيطرته ويخضعهم لحكمه . وهنا يبدأ ظهور النظام الطبقي بحيث يصبح الحكم قائماً على القوة والوراثة . وفي الحالة البدائية السلطة السياسية بالسلطة الدينية ، ثم ما تلت السلطة الدينية ان تنفصل عن ترتبط السلطة الزمنية أو السياسية ، ثم يلي هذا تعدد وظائف الدولة وتحقق البناء الطبقي داخل المجتمع .

ويفسر لنا (سبنسر) نمو التنظيم السياسي من خلال فكرة الصراع فالمجتمعات تبدأ عندمبالعالة العربية حيث يكون هناك صراع مستمر بينها مما يؤدي بالمجتمعات أو الجماعات التجارية إلى الإتحاد تحت تنظيم سياسي مشترك قلدر على أن يكفل لها العملية ضد هجمات المجتمعات الأخرى . وتطور المجتمعات - تحت ضغط الصراع أو التخوف من العرب - تتطور حتى تصل إلى المرحلة الصناعية والتطورة والحدقة ، حيث يحل السلام والأمن محل الحرب والصراع .

ويتضح الإتجاه الأيديولوجي (الليبريت سبنسر) بوضوح في عدة نقاط أهمها التركيز على أن مراحل التطور حتمية وأنها نتيجة لتأدية معينة ، وأن تدخل الإنسان أو محاولاته للأسلحة الإجتماعي لن تجدي شيئاً أسلم قانون التطور الحتمي . كذلك يتضح في نقلة أخرى تنطلق بالنمو الوظيفي والإجتماعي للحكومة أو للسلطة داخل المجتمع . فضع أن نظريته العضوية تشير إلى أن التطور يؤدي إلى التعقيد وتعدد المكونات أو الأجزاء ، إلا أنه عندما يتعرض للظاهرة الحكومية ، فإنه يرى عكس ذلك ، حيث يشير إلى أن وظائف الحكومة أو السلطة العليا في المجتمع تتأخذ في التقلص والانتكاس مع تطور المجتمع ، وأنها يجب أن تزداد تقلصاً . وهو في هذا كان يحلوا الدفاع عن نظرية في الفكر الرأسمالي ، والتي تشير إلى ضرورة إقتصاد وظيفية الدولة على الدفاع أو

الامن ، وهو ما يطلق عليه الدولة البوليسية أو الحارسة . وقد فات « سبنسر » أن يدرك أن الحرية لا تتعارض مع تزايد تأثير الدولة ، وهي لا تتحقق بزوال الرقابة والضبط الحكومي لحياة الناس في المجتمع ، وفاته كذلك أن الحرية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال القوانين وأساليب التنظيم التي تفرضها السلطة أو الحكومة والقادرة على تنظيم علاقات الناس في المجتمع على أساس من العدالة الإجتماعية أو عدالة التوزيع .

وقد وجه إلى نظرية « سبنسر » عدة إنتقادات من شأنها هدم هذه النظرية تماماً ، سواء بالنسبة لفكرة المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى ، أو من حيث تصوره لمفهوم التطور ، أو بالنسبة لمفهومه عن الصراع والحرب . فنحن لا نفهم كيف تكون الحرب دافعاً للتطور والتقدم في المراحل الأولى من حياة المجتمعات . وقد أكد العديد من المفكرين الإجتماعيين أن الصراع الحقيقى أو الحرب بين الشعوب ، لم تظهر - كظاهرة إجتماعية - إلا بعد أن تكونت الدول والمجتمعات ، ولم تقُد إلى هذا التكوين كما ذهب سبنسر . وعلى هذا فلا يمكن القول بأن الحرب والصراع هي الظاهرة الأولية التي تفسر كل تقدم حضارى . فهناك العديد من الباحثين المعارضين للنظرية العضوية عند سبنسر ، يذهبون إلى أن الحضارة الإنسانية لا يمكن تفسيرها في ضوء مفاهيم الحرب والصراع ، وإنما يمكن تفسيرها في ضوء التعاون والعمل والإنجاز الإنسانى المنتج . وقد أخطأ « سبنسر » في تصوره أن وصول البشرية للمرحلة الصناعية سوف يضع حداً لحالة الصراع والحرب التي ظل الإنسان يعاني منها على مدى تاريخه على هذا الكوكب . وفاته بأن أبشع الحروب في التاريخ هي التي أشعلتها أكثر الدول تقدماً في الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

وقد جانب « سبنسر » التوفيق عندما حاول الإعتماد على المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى ، لدعم أفكاره ومعتقداته السياسية التي تتمثل في إيمانه بالمذهب الحر والحرية الإقتصادية . فقد حاول ما إستطاع الدعوة إلى تقييد سلطة الدولة في المجتمع ، وفاته أن قوانين الحياة التي إستعان بها تشير إلى وجود سيطرة مركزية قوية في الجسم العضوى ، تتمثل في الجهاز العصبى المركزى ، وعلى هذا فقد خالف أصول نظريته عندما إنتقل من المجال البيولوجي إلى المجال الإجتماعى حيث نادى بضرورة الحد من السلطة الحكومية أو من سلطة الدولة ، نتيجة لإنطلاقه في البحث من أفكار وتوجيهات سياسية معينة ، وتتضح هذه التوجيهات بشكل واضح عندما نادى بضرورة القضاء على أبناء الطبقات الإجتماعية الضعيفة ، وبضرورة عدم تدخل الدولة لعلاج مشكلات أبناء الطبقات الدنيا ، مادام القانون الأساسى في الحياة الإجتماعية ،

كما هو فى الحياة العضوية هو البقاء للأصلح .

الخلفية الأيدولوجية للنظرية السوسيولوجية عند «دوركيم»

يشير بعض النقاد النظرية السوسيولوجية مثل « إزفين زيتلين » Zeitlin إلى أن تفهم النظرية السوسيولوجية عند زعيم المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع «إميل دوركيم» E. Durkheim ، يتطلب معرفة موقف ذلك المفكر من الفكر والتيارات السياسية فى عصره ، خاصة الفكر والحركات الاشتراكية . فقد إهتم بالحركة الاشتراكية وبمشكلاتها وهو فى الخامسة والعشرين من عمره أى فى عام ١٨٨٣ ، وهو نفس العام الى بدأ فيه الإعداد لرسالته للدكتوراه عن « تقسيم العمل الإجتماعى » . ومع تقدمه فى أبحاثه حول ظواهر تقسيم العمل والانتحار والأسرة والدين ، تحول إهتمامه من الاشتراكية إلى علم الاجتماع ، ثم إلى المشكلات الاجتماعية . ولكن « دوركيم » كما أشار إلى ذلك تلميذه « مارسل موس » M, Mauss لم يتخل عن منطلقاته الفكرية الأولى المناهضة للفكر الماركسى والاشتراكى . فقد حاول أن يعالج قضية الاشتراكية من المنظورين - الموضوعى والسوسيولوجى - وذلك فى محاضراته عن الاشتراكية التى ألقاها بجامعة « بورديو » Bordeaux سنة ١٨٩٥ ، حيث تناول موضوعات فى مقدمتها كيفية تفسير الأشكال المختلفة للأيدولوجية الاشتراكية ، إلى جانب الظروف والضغط الاجتماعية التى دفعت كلاً من « سان سيمون » S.Simon و « فوريير » Faurier و « أوين » Owen و « ماركس » Marx إلى تقديم نظرياتهم على التوالى . وهكذا إهتم « دوركيم » منذ البداية بتحليل مختلف العوامل والنوافع والظروف التى أدت إلى ظهور الفكر الاشتراكى فى العالم الغربى (٣٢) .

ولقد كان « دوركيم » على علم كامل بدقائق التراث الفكرى للإشتراكية ، بما فى ذلك النظرية الماركسية . ولكنه كان يكن عداً شديداً للفكر الإشتراكى على الرغم من إيمان بعض أصدقائه بذلك الفكر سواء فى صيغته الماركسية أو فى غيرها من الصيغ ، ويشير « موس » إلى أن أكثر جوانب النظرية الإشتراكية بغضاً لدى « دوركيم » هو الجانب الطبقي أو تركيزها على التحليل الطبقي وما تنسم به من عنف ثورى ، وما ترمى إليه من غايات سياسية ، ولا شك أن « موس » يقصد هنا الفكر الإشتراكى الماركسى . ونتيجة لهذا الموقف العدائى من الفكر الإشتراكى الماركسى ، فقد حاول « دوركيم » أن يقدم بعض الأفكار والتصورات فى مواجهة الأفكار والتصورات الماركسية . ففى مقابل تصور بناء المجتمع وتغييره على أساس مفاهيم الطبقة والصراع الطبقي ، قدم

«دوركيم» نظريته في التضامن الإجتماعى ، تلك النظرية التى تتجاهل إلى حد كبير قضية الطبقات والإنقسام الطبقي والصراع الإجتماعي والإقتصادي داخل المجتمع . وعلى الرغم من أنه لم يتم دراسته التى بدأها حول قضية الاشتراكية والتى تضمن تحليلاً نقدياً للنظرية الماركسية ، إلا أنه يمكن إعتبار أن ذلك الجزء الذى أنجزه منها جنباً مع بقية الجوانب الأخرى لنظريته السوسيولوجية ، على أنه محاولة جادة ومخططة لتقديم نموذج للمجتمع والتغير يناقض ذلك النموذج الذى قدمه «ماركس» للمجتمع والتغير الإجتماعى والتحول التاريخى (٢٣) . وعلى الرغم من إنتقاداته لبعض جوانب النظرية السوسيولوجية عند «كومت» فإن النموذج العضوى الذى يقوم على أساس الإتفاق أو الإجماع Organic consensus عند «دوركيم» يدين بالكثير لنظرية ذلك المفكر . فقد قدم «دوركيم» كما هو الحال عند مؤسس علم الإجتماع ، فلسفة وضعية بناءة فى مواجهة فلسفة السلب والنفي والنقد التى تبناها أنصار بعض الإتجاهات الاشتراكية فى مقدماتها الماركسية . ولكن «دوركيم» لم يفسح مكاناً مناسباً فى تلك الفلسفة الوضعية أو غى نظريته السوسيولوجية العامة أو فى نظريته عن السياسة الوضعية ، لبعض المفاهيم كالترجى الإجتماعى وإنقسام الطبقي ومشكلات القوة والصراع السياسى ... إلخ .

والواقع أن تركيز «دوركيم» على فكرة التضامن Solidarity صدر - كما يؤكد بعض كتاب النظرية السوسيولوجية - عن خوفه من الصراعات الإجتماعية والسياسية التى كانت محتدمة فى عصره . فقوة الحركة الاشتراكية كما شاهدها فى أوروبا ، وما قدمه الفكر الاشتراكي من تحليلات سوسيولوجية وحلول مقترحة لمشكلات المجتمع ، دفعته إلى البحث عن صيغة قادرة على التوفيق بين النسقين النظريين المتصارعين فى عصره ، وهما النظرية الماركسية من جهة والنظرية الوضعية من جهة أخرى . وهو على الرغم من تأثره بكومت ، إلا أنه كان كومتياً غير مستقر uneasy Comtean على حد تعبير «جولدنر» ويقول آخر حاول «دوركيم» التوفيق بين التراث الاشتراكي بما يتضمن من تصور معين للمجتمع ومشكلاته وأسلوب مواجهتها ، وبين التراث السوسيولوجي بما يتضمنه من تصور معين للمجتمع والمشكلات والعلاج . وقد حاول تحقيق ذلك التوفيق من خلال الرجوع إلى السلف العقلى المشترك لهما وهو «سان سيمون» على حسب تصوره . ولعل هذا هو ما أدى به إلى إخراج دراسته الشهيرة عن «الاشتراكية وسان سيمون» والتى يمكن للمطلع التتبع بأغلب الجوانب الفكرية التالية عند «دوركيم» .

ولكن « دوركيم » فشل فى تحقيق هذا التصالح الأيديولوجى المزعوم لعدة أسباب فى مقدمتها إتساع حدة التناقض بين الأيديولوجية الماركسية والأيديولوجية الوضعية من جهة ، وإلى جانب تبنى « دوركيم » للإتجاه المحافظ من جهة أخرى . وإذا كان النسق الفكرى عند سيمون إستطاع أن يسهم فى ظهور نوعين متناقضين من الفكر هما - الفكرى الثورى والفكر المحافظ ، شأنه فى ذلك شأن فكر الفيلسوف الألمانى « هيجل » ، فقد حاول « ماركس » أن يطور الجانب الثورى من ذلك الفكر ، أما « دوركيم » فقد حاول التركيز على الجوانب المحافظة منه ، ويقول آخر فقد إستعار - « دوركيم » تلك الجوانب من فكر « سيمون » التى تتمشى مع نزعتة المحافظة ، فى حين أنه تجاهل الجوانب الراديكالية فى ذلك الفكر ، تلك التى إعتمد عليها ماركس (٢٤) .

ويشير بعض نقاد النظرية السوسيولوجية صراحة إلى أن النظرية السوسيولوجية عند « دوركيم » تعكس بجلاء الإنحياز الأيديولوجى للإتجاه المحافظ . وفى مقدمة هؤلاء النقاد «جولدنر و « زيتلين » . ويذهب هذا الناقد الأخير إلى أنه على الرغم من أن (دوركيم) يعالج فى بعض الأحيان مجموعة من القضايا الإجتماعية بطريقة تقترب من الأسلوب الماركسى فى المعالجة ، وعلى الرغم من إدعائه بوجود أوجه إلتقاء بين نظريته وبين النظرية الماركسية ، إلا أن هذا التشابه فى المعالجة ، وذلك الإلتقاء المزعوم أمر سطحي ووقتي فى واقع الأمر . وعلى سبيل المثال فقد إضطر (دوركيم) إلى قبول بعض القضايا الكبرى عند (ماركس) مثل تلك التى تذهب إلى أن الوجود الإجتماعى هو الذى يحدد الوعى الإجتماعى وليس العكس ، ويتضح ذلك فى دراسته عن الأشكال الأولية للحياة الدينية . ولكنه فى هذه الحالة - يوظف هذه القضية فيما يخدم أهدافه النظرية ، والتى من بينها محاولة إرجاع الظواهر العقلية والوجدانية عند الإنسان إلى المجتمع وإضفاء طابع الألوهية عليه ، وذلك ضمن إستراتيجية شاملة لدعم المجتمع بنظمه وتنظيماته القائمة فى عصره ، فى مواجهة كافة محاولات التغير البنائى أو الراديكالى (٢٥) .

ويبرز التوجيه الأيديولوجى عند (دوركيم) فى أوائل أعماله العلمية الكبرى مثل دراسته عن (تقسيم العمل الإجتماعى) ، حيث حاول المفكر تأثراً (بسيمون) أن يثبت كيف أن ظاهرة تقسيم العمل ظاهرة نامية وحتمية داخل المجتمع الحديث ، وأنها تؤدى إلى تحقيق شكل أعلى من التضامن الإجتماعى وهو التضامن العضوى . ويذهب (زيتلين) إلى أن القضية الأساسية لهذه الدراسة تتسم بالوضعية والجدلية فى نفس الوقت . ففى نفس تلك الفترة التى أخرج فيها (دوركيم) دراسته عن تقسيم العمل .

كان أنصار الإتجاه الإشتراكي وخاصة من الماركسيين يرون فى ظاهرة تقسيم العمل ونمو العلم والتكنولوجيا وقوى الإنتاج ظواهر حتمية ومستمرة . ولكنهم ربطوا بين نمو هذه الظواهر وبين تزايد حدة الإنقسام الطبقي والصراع الإجتماعى والتناقضات الإقتصادية والسياسية والمصلحية داخل المجتمع الحديث . ويرى أنصار هذا الإتجاه الأخير أنه من أجل إتاحة الفرصة لجميع أعضاء المجتمع كى يستفيدوا من ثمار ذلك التقدم العلمى والتكنولوجى المتنامى على قدم المساواة ، مع وضع حد للصراعات الإجتماعية بكافة أشكالها وصورها ، فإنه من اللازم إستحداث تغيرات بنائية فى أساسيات التنظيم الإقتصادى والسياسى داخل المجتمع ، وعدم الإقتصار على محاولة الوحدة الفكرية أو الأخلاقية كما يذهب إلى ذلك أنصار الإتجاه الوضعى المحافظ . وعلى العكس من (نوركيم) الذى يرى فى نمو ظاهرة تقسيم العمل عاملاً مفضياً إلى التكامل العضوى للمجتمع ، فإنها لا تمثل عند أنصار الإتجاه الماركسى الماركسى مجرد توزيع مجموعة كبيرة من الوظائف المتخصصة على عدد كبير من أعضاء المجتمع ، ولكنها ظاهرة تسهم فى زيادة حدة التفاوت الإجتماعى ، وبالتالي تسهم فى نمو الصراع الإجتماعى وتفاقمه لا فى زيادة التضامن والتكامل الإجتماعيين كما يزعم « نوركيم » وما هو أكثر من ذلك فإن التركيز على مصطلح تقسيم العمل والتضامن الإجتماعى ، ليس فى التحليل الأخير (فى نظر أنصار الإتجاه الماركسى) سوى محاولة من جانب أنصار علم الاجتماع البرجوازى لإخفاء ظواهر إنعدام المساواة والإستغلال والصراع المتزايدة فى المجتمع الغربى الحديث (٣٦) .

وقد كان « كومت » على وعى بأن النمو الصناعى وتناقض المصالح ، عوامل تسهم فى تهديد التضامن الإجتماعى أو وحدة المجتمع ، ولكنه أشار إلى أن العلاج لا يتمثل فى إعادة صياغة علاقات الإنتاج أو التنظيم الطبقي للمجتمع أو إعادة توزيع الثروة بين الطبقات ، بقدر ما يكمن فى إعادة صياغة بناء الأفكار وتحقيق الوحدة الفكرية والأخلاقية داخل المجتمع وفرضها بقوة الدولة ولكن « نوركيم » حاول أن يقدم تصوراً جديداً يقف فى مواجهة التصورين الماركسى والكومتى . فهو يتفق مع « كومت » فى أن تحقيق الوحدة الفكرية الخلقية يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق النظام الإجتماعى ، ولكنه على العكس من « كومت » يرفض ذلك الرأى الذاهب إلى أن إتساع نطاق تقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الصراع حول المصالح أو الصراع الإجتماعى والإقتصادى والسياسى كذلك فإن « نوركيم » يؤكد على وجود مجموعة من العوامل غير الأخلاقية تسهم فى تحقيق التضامن

الإجتماعى مع إتساع ظاهرة تقسيم العمل فنمو العلم والتكنولوجيا سوف يسهم فى إتساع نطاق الإعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع وجماعاته المختلفة ، وهو ما يقدم الأساس الموضوعى لظهور شكل جديد من التضامن الإجتماعى على مستوى أكثر تقدماً .

ويؤكد « زيتلين » أن هذا التصور الجديد الذى قدمه « دوركيم » هو تصور موجه ضد التصور الماركسى فى التطور الإجتماعى . فبناء على تصور « دوركيم » لم يعد المجتمع بحاجة إلى ثورة أو إلى إعادة صياغة العلاقات البنائية داخل المجتمع ، أو تجاوز الأوضاع المعطاه ، ذلك لأن التوازن والتكامل والتضامن هى متغيرات سوف تتحقق تلقائياً مع نمو المجتمع وتقدمه ، أو مع ظاهرة التخصص وتقسيم العمل . حقيقة يشير « دوركيم » إلى حاجة المجتمع إلى بعض الإصلاحات حتى تسوده العدالة الإجتماعية ويستقر النوع الجديد من التضامن ، ولكن هذه الإصلاحات تنبثق من منطلقات إيديولوجية محافظة .

وكما نادى « سيمون » بديانة علمانية ، ونادى « كومت » بديانة إنسانية كذلك فإن « دوركيم » ينادى هو الآخر بأخلاق علمانية . وقد برز هذا الإتجاه بجلاء مع تقدمه فى العمر ، حيث أكد الحاجة إلى القضاء على الأنانية والأثرة ، وضرورة سيادة أخلاقيات الإيثار أو الغيرية ، والحق أن هناك جوانب معينة للنظرية السوسيولوجية عند « دوركيم » تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة ، حيث أنها تقترب كثيراً من أساسيات الفكر الإشتراكى فى أكثر صورة تطرفاً وهى الماركسية . وعلى سبيل المثال فقد هاجم ذلك المفكر نظام الميراث فى بعض فقرات دراسة له بعنوان « الأخلاق المهنية والأخلاق المدنية » (٣٧) . فقد ذهب خلال هذه الفقرات إلى أن نظام الميراث يعوق تحقيق العدالة الإجتماعية داخل المجتمع ، لأنه يؤدى بيعض الناس إلى أن يولدوا أغنياء بينما يؤدى بالبعض الآخر إلى أن يولدوا فقراء ويقول آخر فإن نظام الميراث يسهم فى ظهور التفاوت والإنقسام الطبقي (٣٨) .

ولكن إذا كان « دوركيم » يتفق مع ماركس حول هذه النقطة ، فهو يختلف معه حول تصور السبيل إلى العلاج وتحقيق التغيير الإجتماعى . فعلى العكس من « ماركس » يذهب « دوركيم » إلى أن السبيل إلى ذلك لا يتمثل فى الصراع الطبقي ونمو التناقضات الإجتماعية وتزايد حدة وحدث الثورة الإجتماعية البروليتاريه ولكنه يتمثل أساساً فى التطور التدريجى والطبيعى للضمير الأخلاقى الجمعى . وقد ناقش خلال دراسته المذكورة إمكان إلغاء نظام الميراث . ولكن من الذى سوف يرث ثروات الأفراد والأسر ؟

يرى « دوركيم » أن الإتحادات والنقابات المهنية يمكنها أن تتولى هذه المهمة وقد إقترب من الفكر الاشتراكي مرة ثانية عندما دعا إلى ضرورة إضفاء الطابع الإجتماعى على الثروة والملكية ، وهو ما يمكن للجماعات المهنية أن تحققه (٣٩) ولكنه عاد ليؤكد أن هذا الحل سوف لا يؤدي إلى تحقيق المساواة بين أعضاء المجتمع ، طالما أن هناك فروقاً قائمة ومستمرة فى حظوظ الناس من الذكاء والقدرات والإستعدادات الفطرية والمكتسبة .

ويقترب « دوركيم » مرة ثالثة من الماركسية عندما ينطلق فى دراسة للصور الأولية للحياة الدينية من المبدأ الماركسى الذاهب إلى أن الوجود الإجتماعى هو الذى يحدد الوعى الإجتماعى . ولكن « دوركيم » ينكر تأثيره بالماركسية ، حيث ينفى فى نهاية تلك الدراسة تأثيره بالمادية التاريخية إنكاراً تاماً ، على الرغم من وضوح ذلك التأثير فى نظريته السوسيولوجية . بل أن « دوركيم » يعمم هذه القضية إلى أبعد من العلاقات السوسيور إقتصادية لتتضمن كافة العلاقات الإجتماعية الأخرى . ولكن عميد المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع إستطاع أن يوظف هذه القضية الماركسية فى خدمة أهدافه المحافظة . فقد تحول الوعى الإجتماعى عنده إلى قوة محافظة ، بعد أن كافة العلاقات الإجتماعية ولأساسيات التنظيم الإجتماعى والإقتصادى القائم داخل المجتمع البرجوازى . وإذا كان « ماركس » يرى فى الفكر الدينى نوعاً من الوعى الزائف يستهدف إستبقاء الأوضاع القائمة على الإستقلال الطبقي الإقتصادى ، وأنه يمكن لأعضاء المجتمع أن يحرروا أنفسهم من ذلك التزييف أو التخدير الدينى ، بإدراك حقيقة واقعهم الإجتماعى والطبقي والإقتصادى وعلاقتهم بالطبقة البرجوازية المستغلة ، ومحاولة التخطيط لتغير هذا الواقع من خلال العمل الثورى ، فإن « دوركيم » يرى فى النظام الدينى الحقيقة الإجتماعية الكبرى ، بل أنه يخلص فى نهاية تحليلاته إلى أن المجتمع هو أصل نشأة الفكر الدينى أو إلى إضفاء طابع الألوهية على الجميع .

وهناك من الدارسين للنظرية السوسيولوجية عند « دوركيم » من يذهبون إلى حدود أبعد من ذلك . فقد ذهب بعض الباحثين أن هناك أهدافاً أيديولوجية خفية تقف وراء تحديد « دوركيم » للحقيقة الإجتماعية أو للظواهر الإجتماعية ووصفه لها بأنها كالأشياء وفى مقدمة هذه الأهداف محاولة الإبقاء على الأوضاع الإجتماعية كما هى داخل المجتمع الفرنسى فى مواجهة محاولات التغيير الثورى . فالنظام الرأسمالى والأوضاع الطبقي والتنظيم الإقتصادى والسياسى القائم والفقر والبطالة ... إلخ كل هذه ظواهر تلقائية وخارجية وعامة وجبرية ، لا يملك إزاعها الإنسان حولاً ولا قوة . وهو بهذا حاول أن يطمس فعالية الإنسان وأن يكبله بالأغلال ، وأن يعوق حركته نحو تغيير مجتمعه

وتحقيق الكفاية والعدل معاً . ويقول آخر يذهب بعض الدارسين إلى أن « دوركيم » بمهاجمته للفكر الاشتراكي ، وتحديدده لخواص الظواهر الاجتماعية وإضفاء طابع الألوهية على المجتمع ، وتأكيدده على فكرة الإصلاح التدريجي والنمو التقلاني للضمير الجمعي ، وقوله بحتمية تحقيق التكامل العضوي ... إلخ . إستهدف إلغاء إرادة التغيير عند الإنسان وتحويله إلى متقبل سلبي لظروف مجتمعه وكأنها قضاء الله وقدره . والواقع أن نظرية « دوركيم » تحير الباحث المدقق لأنطوائها على مجموعة متباينة من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والفحص .

الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « فيبر »

وإذا ما إنتقلنا خارج فرنسا - وهي الدولة التي ظهر فيها المؤسس المزعوم لعلم الاجتماع ، فإننا نجد أن « ماكس فيبر » وهو أحد أقطاب علم الاجتماع في ألمانيا إنطلق في دراساته لعلم الاجتماع من منطلقات أيديولوجية واضحة لدرجة أنه يلقب (ماركس البرجوازية) Bourgeois Marx . وقد إهتم « فيبر » إهتماماً واضحاً بالمشكلات والقضايا التي أثارها (ماركس) . وعلى الرغم من أن (فيبر) كان متأثراً بالمدرسة التاريخية الألمانية - التي كانت مهتمة بالفحص النقدي لتصورات وأراء (هيجل) و (ماركس) - فإن الطابع الأساسي لدراساته وتصوراته قد تكون خلال حوارهِ مع ماركس (٤٠) .

وقد عكست النظرية السوسيولوجية عند (فيبر) واقع تجربته الشخصية داخل المجتمع الألماني . فقد تأثر في دراسته للبيروقراطية بعدة عوامل ، في مقدمتها تجربته التاريخية والمدرسية وخبرته المباشرة بالبيروقراطية الألمانية ، فقد تأثر في دراسته للبيروقراطية بعدة عوامل ، في مقدمتها تجربته التاريخية وخبرته المباشرة بالبيروقراطية الألمانية ، خاصة البيروقراطية الحكومية . ويذهب (جولدنر) إلى أن البيروقراطية الحكومية في ألمانيا كبناء إجتماعي ممارس وكمثال ثقافي ، يشكل بالنسبة (لفيبر) واقعياً شخصياً Personal reality ، بحيث يشكل الطراز المركزي لكل البيروقراطيات في تصوره من ناحية ، كما يمدنا بالإطار الذي يمكننا في ضوئه فهم سبب تركيز (فيبر) على بعض المسائل والقضايا الأساسية (٤١) . وقد كان (فيبر) مهتماً في دراسته للبيروقراطية بتحليل التغير الذي طرأ على التنظيم الإجتماعي داخل المجتمعات الحديثة والمعاصرة . فإذا كان (ماركس) يبرز في نظريته الإتجاه الواضح والمستمر نحو تركيز وسائل الإنتاج في يد عدد قليل نسبياً من أعضاء المجتمع ، وبالتالي تزايد حركة الإغتراب وإنفصال العمال عن تلك الوسائل ، الأمر الذي أوجد

ثنائية واضحة بين الملاك والمعدمين ، فإن (فيير) حاول إثبات أن هذا التركيز ليس سوى حالة خاصة من اتجاه عام أكثر عموماً . وقد إهتم (فيير) بذلك التركيز فى مجال الإدارة والقوة والبحث العلمى . فهناك اتجاه عام داخل المجتمع الحديث يتجه به نحو التحول البيروقراطى Bureaucratisation . ويرتبط ذلك التحول نحو البيروقراطية بانتشار النزعة العقلية الرشيدة ويتقدم العلم ... إلخ .

ويذهب (رنهارت بندكس) R. Bendix وهو باحث فى دراسة أعمال (فيير) - إلى أن هناك ثلاثة موضوعات أساسية ركز عليها (فيير) فى دراسته وهى (٤٢) .

أولاً: بحث أثر الأفكار والتوجيهات الدينية والقيمية على الأنشطة الاقتصادية .

ثانياً: تحليل العلاقة بين التدرج الإجتماعي والأفكار الدينية .

ثالثاً: تحليل الملامح المميزة للحضارة الغربية .

وقد ركز (فيير) تركيزاً واضحاً على إبراز أثر التوجيه القيمي للمذهب البروتستنتى . ويؤكد الباحث المذكور أن أهم ما يميز المجتمع الحديث والحضارة الأوربية المعاصرة ليس هو السعى نحو تحقيق الربح وإنما هو سيادة الأسلوب الرشيد فى الإنتاج ونمو النموذج البيروقراطى داخل التنظيمات الإجتماعية والإنتاجية . ويشير (جولدنر) إلى أن تركيز (فيير) على العوامل الدينية والقيمية كمنطلق لفهم بناء المجتمع ونظمه وعلاقاته وتغيره ، كان يستهدف فى المحل الأول دحض الفرض الماركسى الذى يحاول إرجاع حركة المحتجين أو المذهب البروتستنتى إلى طبيعة التغيرات الاقتصادية داخل المجتمع الأوربى (٤٣) .

ويذهب « بارسونز » إلى إمكان تقسيم الحياة الفكرية عند « فيير » إلى فترتين أساسيتين ، الأولى قبل إصابته بالإنهييار العصبى ، وقد تبنى خلالها إتجهاً مادياً واضحاً تحت تأثير الماركسية فى ألمانيا ، أما الثانية فإنها تتسم بمحاولة تقديم تفسير جديد للنظام الرأسمالى يقف فى مواجهة التفسير الماركسى تماماً . فقد قدم « فيير » نظرية تعارض النظرية الماركسية . فقد أعلى فيير من قيمة النظام الدينى وما يتمخض عنه من توجيهات قيمية كعامل فعال فى تحديد طبيعة النظام الإقتصادى داخل المجتمع ، على العكس تماماً من النظرية الماركسية التى ترى أن الدين والقيم والأفكار والفلسفات والأيدولوجيات ، ليست سوى عناصر البناء العلوى للمجتمع-Supra-structure ، ذلك الذى يتم تشكيله من خلال البناء الأساسى للمجتمع أو علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج داخل المجتمع . وعلى الرغم من إعتراض فيير على التفسير الماركسى على

أساس أنه تفسير أحادي العامل ، وإشارته إلى ضرورة فحص العوامل المتعددة ، والتي ساهمت في ظهور الرأسمالية الحديثة ، وأنه سوف يقوم بفحص العلاقة التفاعلية المتبادلة بين النظامين الإقتصادي والإجتماعي ، إلا أنه إكتفى خلال دراسته للأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية بإبراز أثر تلك الأخلاق في نمو النظام الإقتصادي الرأسمالي ، وتجاهل العلاقة أو الأثر المعاكس تماماً (٤٤) . فقد أبرز أثر مبادئ البروتستنتية كالتقشف والتركيز على أهمية العمل وإستتارة إرادة العمل عند الإنسان ، مع ربط كل ذلك بالتوجيهات الدينية على أنها تلبية للنداء المقدس . ولعل عدم قيامه بدراسة الإتهام الذي وجهه إلى ماركس وهو التركيز على عامل واحد في تفسير المجتمع والتغير ، بل أن هناك من المفكرين مثل Samuelsson من يذهب إلى أنه لا يوجد أى إرتباط واضح بين البروتستنتية والنمو الإقتصادي حتى في ألمانيا . وعلى العكس من « فيبر » فقد حاول « سامسلون » تفسير الروح الرأسمالية ، لا في ضوء عوامل دينية ، لكن في ضوء عوامل إقتصادية خالصة ، وكان تحليله لظهور الرأسمالية في إنجلترا يناقض تماماً نظرية « فيبر » في الوقت الذي يقترب من التحليلات الماركسية (٤٥) .

وإذا كان « فيبر » يرى في المذهب البروتستنتي المفتاح الهام الذي يمكن في ضوءه تفسير الروح الرأسمالية ، بإعتبار أن ذلك يدعو إلى التقشف والإدخار والإستثمار ، بدلاً من الإتفاق المظهرى الذي كان سائداً بين أمراء الإقطاع خلال القرون الوسطى . فإن بعض المؤرخين يعترضون على هذا الرأي . ففي جنوب كارولينا إنتشر الإتفاق البذاخي بين المعتنقين للبروتستنتية . ويشير البعض إلى أن معلومات « فيبر » التاريخية لم تكن مكتملة بدليل أن « فرانكلين » الذي إتخذه نموذجاً مثالياً على الروح الرأسمالية ، لم يكن يؤمن بالزهد والتقشف وكان من الفريزوقراط الذين يعتبرون أن أنشطة الصناعة والتجارة قليلة الأهمية إذا ما قورنت بالنشاط الزراعي ، وهو النشاط المنتج حقاً . وهكذا كان « فيبر » قليل المعرفة حتى بالشخص الذي إتخذه نموذجاً لدراسته .

ويذهب « بارسونز » الذي تأثر تأثراً واضحاً بأراء « فيبر » إلى أن هدف ذلك المفكر لم يكن سوى التحفيف من حدة الحتمية الإقتصادية عند أنصار الإتجاه الماركسي ولكن « جولدر » يعترض على هذا التفسير البارسوني لهدف النظرية السوسيولوجية عند « فيبر » لأن ذلك الهدف كان محاولة تقديم نموذج تفسيري يناقض ذلك النموذج الماركسي فهو على الرغم من إقراره بأن العامل الإقتصادي ليس سوى أحد العوامل المتعددة التي يمكن من خلالها تفسير بناء المجتمع وتغيره ، إلا أن ذلك يعنى أنه أسقط

كلية التركيز الماركسى على العامل الإقتصادي وبالتالي أسقط النموذج التفسيري الماركسى كلية (٤٦) .

يضاف إلى ذلك أن « فيير » حاول جاهداً تفنيد الفكرة الماركسية الذاهبة إلى أن النسق الإجتماعى الذى يقوم على أساس التنظيم الإشتراكى ، نسق فريد ، من حيث يمكن من خلاله مواجهة مشكلات الإنسان والحياة الجماعية مواجهة موضوعية وجذرية . وقد إعتد فى هذا التفنيد على نظريته فى البيروقراطية . فهناك إتجاه مستمر ومتنام نحو الصياغة البيروقراطية للمجتمع مع تزايد التقدم التكنولوجى والتنظيمى ومع نمو النزعة العقلانية الرشيدة فى المجال الإقتصادى . وهذا الإتجاه من شأنه تهديد الحريات الفردية والنظم الديموقراطية فى المجتمعات الغربية وإلى القضاء على النزعات الروحية فيه وعدم إتاحة الفرصة لظهور القيادات الملهمة . فالسلوك الفردى فى ظل التنظيم البيروقراطية يصبح ملتزماً بقوالب جامدة ، طالما يشترط فى عضو التنظيم 'ليبيروقراطى مجموعة من الخصائص' أهمها الحيطة والموضوعية والخبرة الشخصية والمؤهلات والإمتثال للقواعد والتعليمات والرئاسة . وهذا يعنى أن أعضاء التنظيمات يجب عليهم الإلتزام بأساليب العمل والأداء وبمعدلاته كما ترسم لهم عن طريق الخبراء الفنيين ، كما يعنى ضرورة التخلّى عن الآراء والتصورات الشخصية والخضوع كلية للتصورات والعلاقات التنظيمية التى يفرضها المسئولون عنه . ومؤدى هذا كله أن التحول البيروقراطى يهدد المجتمع الحديث - سواء الإشتراكى أو الرأسمالى بفقدان حرية الأفراد وعدم إتاحة الفرصة للآراء والإجتهادات الشخصية وسيادة العلاقات اللاشخصية والخضوع لقم السلطة فى التنظيم ، وهؤلاء قلة بالنسبة لحجم العمالة داخل التنظيمات (٤٧) ويقول آخر فإن النظامين الإشتراكى والرأسمالى هما فى جوهرهما نظم بيروقراطية . فإذا كانت البروليتاريا بثورتها ضد الطبقة الرأسمالية سوف تتخلص من أغلال التبعية فإن ماسوف تحصل عليه فى مقابل ذلك ليس سوى أقل القليل .

ويؤكد « فيير » أن أهم ما يميز الحضارة الغربية هو الروح العقلية وغياب العقلية الغيبية القديمة ، وقد سادت هذه العقلية فى جميع جوانب الثقافة الغربية . ويعتقد « فيير » أن العلم قادر على أن يمدنا بالوسائل وليس بالأهداف . فهو يدلنا على الطريق إلى القيم الحقيقية . ولهذا فإن الصراع بين القيم أمر حتمى فى المجتمع الحديث ، طالما أنه من المستحيل تنظيم القيم من خلال العلم . ولكن ما الذى يمكن للعلم أن يقدمه إذن ؟ يجيب « فيير » أن العلم يمكن أن يحقق الوضوح بالنسبة لسلوكنا من حيث دوافعه وغاياته ووسائله ونتائجه ويمكن للعلوم الإجتماعية أن تلقى أضواء على سلوكنا

وتوجيهاتنا القيمية والدافعية التي تقف وراء ذلك السلوك . وهو فى هذا الصدد يعلى من أخلاق المسئولية Ethics of responsibility ويفضلها على أخلاق العقيدة Ethics of Faith (٤٨) . فعندما يستطيع الأفراد إختيار قيمهم فى ظل ظروف حرة ، وفى نفس الوقت يحترمون حرية الآخرين فى إختياراتهم ، فإن المجتمع يصبح مجتمعاً صحيحاً وسليماً ، لأنه يحقق درجة عالية من التعقل والمسئولية والحرية .

ومن الواضح هنا أن « فيبر » يركز على مبادئ المجتمع الرأسمالى وعلى العوامل الأخلاقية والدينية والفكرية ، شأنه فى ذلك شأن «كومت» و«دوركيم» ويذهب « بارسونز » إلى أن التركيز على العناصر القيمية والفكرية والأخلاقية هى البؤرة المميزة للنظرية السوسيولوجية فى أواخر القرن التاسع عشر (٤٩) . وربما من المناسب فى النهاية التساؤل عن القيم الشخصية عند « فيبر » .

فقد كان يؤمن بالقومية الألمانية وكان يؤمن بضرورة تقوية الدولة الألمانية . فقيمة القومية الألمانية ، هى القيمة الأساسية ، أما القيم الأخرى فيمكن التضحية بها . وكان يرى أنه لا توجد بين الطبقات الألمانية القائمة سواء طبقة النبلاء الألمانية أو الطبقة البرجوازية أو طبقة العمال ، من تستطيع تحقيق الرسالة القومية . فمع إتجاه المجتمع نحو البيروقراطية أخذ الألمانى يفتقد القيادات المهمة القادرة على تحقيق هذه الرسالة ، فقد تحولت كافة القيادات إلى إحتلال مواقع بيروقراطية لايتوافر لها عنصر المبادأة . ولهذا فقد أخذ « فيبر » على عاتقه مسئولية تعليم الألمان وإذكاء روح القومية بينهم ، ومحاولة تغيير قياداتهم .

وقد كان « فيبر » يعانى خوفاً مرضياً من « روسيا » وهو ما يطلق عليه « ماير » Russa phobia J.p Mayere (٥٠) وكان طوال حياته يخشى إنطلاق العملاق الروسى ويكرهه . كذلك كان يعتقد فى الكثير من الأفكار القبلية والأحكام التى لاتعتمد على المنطق أو على العقل . بل أنه يقر بأن هناك مجموعة من الأحكام اللاعقلية التى لا تقل صدقاً عن الأحكام العقلية ذاتها . ففى خطاب إلى « إمى بمجارتن » E.Bumgarten يقول عن الضمير الأخلاقى « وهنا نصل إلى حدود العقل الإنسانى ، وندخل إلى عالم جديد كلية ، حيث يصدر جزء مختلف من عقلنا أحكاماً على الأشياء ويدرك كل واحد منا أن أحكامه على الرغم من عدم إستنادها على العقل إلا أنها أحكام واضحة وصحيحة تماماً مثلها فى ذلك مثل تلك الأحكام التى يصل إليها العقل » .

ومن الواضح أن التحيز القومي كان أحد هذه الأحكام عند « فيبر ». وقد أوضح فى موضع آخر أنه على الرغم من علمية وعمومية علم الإقتصاد ، إلا أنه يمكن أن يصبح علماً قومياً . وهو فى هذا يقول « إن الإقتصاد كعلم تفسيرى تحليلى هو علم عالمى ، ولكنه عندما يعبر عن قيم معينة ويستهدف تحقيق غايات محددة ، فإنه يصبح مرتبطاً بجوهر حياتنا كأمة / ولما كانت الطبقات الألمانية غير قادرة على قيادة ألمانيا ، فإنه لا يوجد واجب أخطر أو أهم من قيام كل واحد منا فى دائرة ضيقة من أن يتعاون فى مجال التربية السياسية التى يجب أن تبقى الهدف النهائى من علمنا » .

وهكذا يتصور « فيبر » أن هناك أهدافاً سياسية للعلوم الإجتماعية ، وفى مقدمتها علم الاجتماع ، وقد أثرت هذه العاطفة القومية العميقة عند « فيبر » على رؤيته للثقافات الأخرى كالثقافات البريطانية والأمريكية ، وشوهت تصوره للكثير من القضايا ، مثل قضية الأخلاق البروتستنتية . وقد وصل به الجنون القومى إلى الترحيب بالحرب المالية الأولى ، وإعتبر أن هذه الحرب عمل عظيم ورائع ، بل أنه دافع عن حق ألمانيا فى إحتلال وإستعمار بعض المناطق . وقد كان الإهتمام الأساسى عند « فيبر » مركزاً على البحث عن كيفية خلق قيادات ألمانية خلقة فى كافة المجالات السياسية الإقتصادية والعسكرية ، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الإلهام . فالقيادات الملهمة وحدها هى القادرة على إنقاذ العالم من حكم الناس العاديين ، وهكذا كان « فيبر » يؤمن بحكم الصفوة على حساب المبادئ الديمقراطية . وقد عبر عن ذلك الإيمان فى بعض فقرات أعماله العلمية (٥١) .

ولنا أن نتساءل أخيراً ، إلى أى حد ساهمت القيم الشخصية « لفيدر » - خاصة السياسة فى تشكيل أعماله ونظرياته العلمية التفصيلية ، والإجابة على هذا السؤال يتطلب إجراء مجموعة من الدراسات المتعمقة حول مكونات النظرية السوسيولوجية عند ذلك المفكر .

الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « باريتو » (إيطاليا)

يذهب « زيتلين » إلى أن النظرية السوسيولوجية عند « باريتو » Pareto هى فى جوهرها محاولة طموحة لهدم وتقنين مبادئ عصر الإستتارة ، سواء فى شكلها الذى ظهرت به خلال القرن السابع عشر أو فى صورة المبادئ الثورية لدى بعض المفكرين فى القرن التاسع عشر . ويقول آخر فإن أعماله العلمية الكبرى كانت تستهدف هدم النظرية اللبرالية الديمقراطية من ناحية ، والإشتراكية الماركسية من ناحية أخرى على

التوالى (٥٢)

ويؤكد « زيتلين » أن « باريتو » أخرج لنا نظريته فى علم الاجتماع مثله مثل « فيير » خلال حوارهِ مع شبح « ماركس » ولكن هناك إختلافاً جوهرياً فى مدخل كل منهما للدراسة فإذا كان « فيير » و « سمبارت » وبعض الباحثين الآخرين قد جعلوا من الرشد والعقلانية محوراً لتحليل الأنساق الاجتماعية للمجتمعات الحديثة من جهة ، ومنطلقاً للهجوم على النظرية الماركسية من ناحية أخرى ، فقد حاول « باريتو » تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على العوامل غير المنطقية أو اللاعقلية عند الإنسان ، تلك العوامل التى تحدد سلوكه من حيث مساراته وأهدافه . فالعقل والمنطق والرشد عوامل يجب تجاهلها تماماً عند محاولة فهم السلوك الإنسانى أو المجتمع البشرى أو التاريخ الاجتماعى . وإذا كان « فيير » قد قبل إستخدام بعض المبادئ الماركسية بعد إعادة صياغتها ، فإن « باريتو » رفض هذه المبادئ كلية

وبينما نظر « ماركس » للإنسان على أنه كائن عاقل وقابل للكمال ، فقد نظر إليه « باريتو » على أنه كائن تسيره العوامل اللاعقلية nonrational وبينما نظر « ماركس » إلى الصراع الطبقي على أنه محرك التاريخ والدافع إلى التقدم الاجتماعى ، حيث أنه يسهم فى تزايد إمكانيات الإنسان ، وضبط مصيره وظروفه ، فإن « باريتو » ينظر إلى التاريخ على أنه حلقة دائرية بحيث لا يسير فى إتجاه واحد تقدمى ، ولكنه يعيد نفسه وفى مواجهة نظرية ماركس فى الصراع الطبقي قدم « باريتو » نظريته فى «دورة الصفوة» Circulation of elite .

وقد أكد « باريتو » خلال أعماله العلمية ولاءه للعلم والمنهج العلمى ، وأن أهدافه علمية خالصة . ولكن الفحص أو الإستعراض العام لنظريته تكشف عن إنطلاقه من مجموعة من الأفكار القبلية التى لايقرها العلم . وعلى الرغم من رفضه للميتافيزيقيا فى كافة أشكالها ، فإنه يذكر لنا فى نهاية دراساته أنه أمدنا يميثافيزيقيا جديدة تعتمد على مجموعة من المبادئ القبلية الخالدة والعظيمة . وعلى الرغم من تعدد المصادر الفكرية التى ساهمت فى تشكيل عقلية « باريتو » ونظريته فى علم الاجتماع ، إلا أنه ينكر هذا التأثير وكان يعتقد أنه يفوق كل سابقيه بما فى ذلك أرسطو ومكيا فيلى ودارون وماركس . بل أنه ذهب إلى أن أعمال هؤلاء المفكرين لم تعد مناسبة للعصر وأصبحت فى عداد التاريخ

ويشير « باريتو » إلى أن هناك بعض الأفكار والممارسات غير السليمة أو غير المنطقية ، يكون لها نتائج نافعة فى بعض الأحيان ، بالنسبة لمجتمع معين . ومثال ذلك قوله أن المسيحية والديمقراطية والإشتراكية ... إلخ ، كلها أفكار تنقسم بالحق ومع ذلك فإنها يمكن أن تكون ذات نفع لمجتمعات معينة وفى ظروف معينة . ويرى أن الدين - مثله مثل العواطف الأخرى - أمر جوهري ودائم بغض النظر عن الشكل الذى يتخذه فالديانات كالإشتراكية والإنسانية أخذه فى النمو بينما يتجه الإيمان بالإله المشخص إلى التلاشى أو الزوال وليس المهم مضمون الدين ، ولكن المهم آثاره الإجتماعية . وفى المواقف التسلطية نجد أن الدين الذى يؤمن بالحرية يسهم فى أداء وظيفة إجتماعية كبرى ، وبالمثل فإنه فى موقف الفوضى فإن الديانات التسلطية تصبح أمراً حيوياً للحيلولة دون انحلال المجتمع وتفككه .

ويذهب « باريتو » إلى ما يطلق عليه أرض الوطن والشرف والفضيلة ... إلخ مصطلحات عاطفية ليس لها وجود موضوعى ، مع ذلك فهى المحركات الأولى للسلوك الإنسانى . فهو مرة يعالجها على أنها مرادفة للفرائز أو لمسألة بيو - سيكولوجية ومرة يعالجها كمرادفة للقيم الثقافية .

وقد كان « باريتو » فى شبابه يؤمن بالتحريرية أو اللبرالية فى مجال الإقتصاد وبالنزعة الإنسانية فى الفلسفات ، وكان يعارض الإستعمار ويشايع المبادئ الديمقراطية ويناصر الطبقات الكادحة ، ويهاجم البرجوازية المتسلطة . ولكنه بعد ذلك - ولأسباب غامضة - تحول إلى أشد أعداء الأفكار الإنسانية وإعتبرها تصدر عن الضعفاء ، كما هاجم الفكر الديموقراطى وناصر الحكم التسلطى ودافع عن القهر والإرهاب والدكتاتورية والفاشية (٥٢) .

وقد أصدر « باريتو » مجلدين خصصهما لنقد العقائد والإتجاهات الإشتراكية والماركسية . ويستطيع الباحث أن يقف على طبيعة الإطار النظرى الموجه للفكر السوسيولوجى عند « باريتو » من الإستعراض العام لهذين المجلدين . ويقول آخر فإن النظرية السوسيولوجية عند « باريتو » قد شكلت من خلالا نقده للفكر الإشتراكى ، وينظر « باريتو » إلى الإشتراكية بوجه عام والماركسية بوجه خاص على أنها أديان ظهرت وإكتسبت شعبيتها نتيجة لعوامل إنفعالية ، حيث خاطبت عواطف معينة لدى الإنسان ، وسبق أن أوضحنا أنه يقصد بالعواطف تلك المبادئ غير المنطقية للسلوك . وهو لا يحاول على الإطلاق الربط بين المعتقدات أو ما يطلق عليه الديانات وبين الظروف الإجتماعية التى أدت إلى ظهورها ، لأن هذا الربط من شأن أن يعود به إلى التصور

الماركسى . ويقول آخر يركز « باريتو » عند تحليله للفكر الإشتراكي على مجموعة الجوانب العاطفية بدلاً من الكشف عن الظروف الوجودية والواقعية لظهور مثل ذلك النوع من الفكر .

ويؤكد « باريتو » أن النظرية الماركسية ليست أسعد حظاً من النظريات السابقة ، من حيث الإقتراب من الصواب . فقد إكتسبت تلك النظرية شعبيتها من مخاطبتها لعواطف الضعف لدى الدهماء . وقد إنتقد التصور الماركسى للصراع والطبقة ، كما إنتقد رؤيته المستقبلية ، تلك التى تتعلق بإمكان التخلص من الطبقات ومن الصراع من خلال ظهور المجتمع اللاتبقى . وبينما ينظر « ماركس » إلى الطبقات والصراع الطبقي على أنها ظواهر تاريخية موقونة ، فإن « باريتو » يرى أن تلك الظواهر سوف تستمر ومن المقدر لها أن تدمر إلى الأبد . حقيقة قد يتغير الشكل أو أطراف الصراع ، ولكن الصراع كعملية إجتماعية سوف تستمر مادام هناك مجتمع . ويقول أنه مع التسليم جداً بإمكان تحقيق المجتمع الشيوعى أو تحقيق الجماعية وأنه لم يعد هناك وجود لرأس المال الخاص . فهناك سوف يختفى شكل معين من أشكال الصراع الطبقي ، بينما سوف يظهر شكل جديد يحل محل الشكل المنتهى ، ذلك لأنه سوف يكون هناك صراع بين العاملين وبين الدولة ، وبين طبقة المفكرين وغير المفكرين ، وبين المشتغلين بالسياسة وبين نوى الإتجاه التجديدى والمحافظةين ... إلخ .

ولا يرجع تصور « باريتو » إلى حتمية إستمرار الصراع ، إلى أن المجتمع الحديث غير المتجانس تتصارع داخله مختلف الجماعات المتعددة التى توجد داخله ، ولكنه يرجع إلى تأكيده بأن الصراع ظاهرة موجودة فى طبيعة الناس أنفسهم ، وأنه أحد سبل نضالهم من أجل الحياة . فالنضال فى سبيل الحياة وتحسين المعيشة ظاهرة عامة لدى جميع الكائنات . وهكذا يكون الصراع بكافة أشكاله ضرورة لتحسين أحوال الجنس البشرى ، وهذا يعنى أن كافة محاولتنا لتخفيف حدة الصراع للقضاء عليه ، سوف تبوء بالفشل ، وما يمكن أن نحققه فى هذا لا يتعدى بعض التغيرات البسيطة فى الشكل دون الجوهر ويقول آخر فإن « باريتو » على عكس « ماركس » ينظر إلى ظاهرة الصراع الطبقي على أنها أحد مظاهر صراع الناس مع الطبيعة وصراعهم من أجل البقاء ، وبالتالي فهى ظاهرة حتمية وغير منتهية .

وظل « باريتو » يؤكد على أهمية العواطف فى تشكيل السلوك الإنسانى وتوجيهه ، إلى درجة أن هذا العامل غير المنطقى أصبح هو البديل للدوافع أو الأساس الإقتصادى عند « ماركس » . ولكن إذا كان الأساس الإقتصادى عند « ماركس » قابل

للتغير وبالتالي يتيح الحركة التقدمية للعلاقات والمجتمع والتاريخ ، فإن العواطف عند « باريتو » أساس لا يتغير ، ولكن ما يتغير عنده هو المشتقات .

ويرفض « باريتو » تفسير وجود طبقات إجتماعية أو سيادة إجتماعية أو سيادة الصفوة الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية فى ضوء عوامل إقتصادية أو مادية كما يدعى « ماركس » ذلك لأنه يجب تفسيرها فى نظره فى ضوء عوامل سيكولوجية أو فى ضوء تعدد النماذج السيكولوجية بين البشر وإختلاف العواطف بينهم إختلافاً نوعياً وهذه العوامل السيكولوجية عنده هى المفسر الحقيقى للمجتمع من حيث بنائه وتغييره . فهناك النموذج السيكولوجى للطبقة الدنيا ، كما أن هناك نموذجاً سيكولوجياً للطبقة العليا ، وهذا الإختلاف فى الطبيعة السيكولوجية بين أعضاء المجتمع هو ما يفسر إنقسامهم إلى صفوة وإلى عوامل تربوية أو عوامل إقتصادية وإجتماعية ، ولكنه يفسره فى ضوء ما يطلق عليه الرواسب وهى الأساس غير المنطقى للسلوك الإنسانى .

وإذا كان التحليل المادى للمجتمع والتغير الإجتماعى والتحول التاريخى يعتمد على الدراسة العقلية أو المنطقية للنسق الإقتصادى والصراع وعلاقات وقوى الإنتاج ... إلخ ، فإن ذلك التحليل يتسم بالعقم فى نظر « باريتو » طالما أن المحركات الأساسية للسلوك الإنسانى هى فى جوهرها محركات لا عقلية (الرواسب) وبالتالي لا يمكن إخضاعها للفحص المنطقى ، وإذا يتفق « باريتو » مع ماركس فى وجود تطابق بين الصفوة الإقتصادية والسياسية داخل أى مجتمع ، إلا أنه يرفض إرجاع السيطرة السياسية إلى عوامل إقتصادية . وبدلاً من ذلك وسيراً فى نفس الخط النظرى الذى تبناه - فإنه يرجع التفوق الإقتصادى والسياسى إلى عامل ثالث وهو ما يطلق عليه «خصائص وعواطف الصفوة» (٥٤) .

ولكن الصفوة الأرستوقراطية لا تستمر فى الحكم طويلاً . لأن كل صفوة فى حاجة إلى تقوية ذاتها فى مواجهة الطبقات الدنيا المتطلعة إلى التسلط ويذهب « باريتو » إلى أن الصفوة قابلة للإنحلال . ويظهر ذلك الإنحلال فى شكل نمو الإتجاهات الإنسانية بشكل مرضى ، فى الوقت الذى تظهر صفوة جديدة وتكون فى أقصى درجات القوة والحيوية . وتظهر هذه الصفوة الجديدة من بين أبناء الطبقات الدنيا ، ويؤكد « باريتو » أن أية صفوة لا تستخدم العنف والقسوة فى سبيل الدفاع عن نفسها وحكمها ، تعرض نفسها للإنهيار السريع ، بحيث لا تملك فى النهاية سوى إنقسام المجال لصفوة أخرى .

ويؤكد « باريتو » أن النظم الإجتماعية لا تقوم ولا تفرض إلا من خلال القسوة والعنف . والتاريخ عنده ليس سوى دورة للصفوة . ولكن تولى الصفوة الشعبية الحكم لا يسهم فى تحسين حال الجماهير أو العامة . فما تفعله هذه الصفوة فى واقع الأمر هو إسقاط الصفوة القديمة وتوليها الحكم بدلاً منها . فهناك فى كل مجتمع إرستوقراطيتان تتصارعان فى سبيل القوة . فالحكومة فى رأيه ، أيا كان شكلها هى طبقة من الخاصة أو الصفوة وليس التاريخ فى نهاية الأمر سوى نورة الخاصة . وهو هنا يحاول دحض تلك الفكرة الماركسية الزاهية إلى أن إستيلاء الجماهير على الحكم عن طريق الثورة ، سوف يسهم فى وضع حد للإستغلال والصراع الطبقي والإقتصادى . فهو يرى أن الطبقة الحاكمة هى جماعة من الصفوة ، وتحاول جاهدة الحفاظ على حكمها بمختلف الطرق ، وإن مثل هذه الصفوة إذا ما لجأت إلى المعاملة الإنسانية فإنها تعجل من إنهاؤها بنفسها . ويؤمن « باريتو » إيماناً كاملاً باللامساواة الإجتماعية ، وبالتالي يهاجم أفكار الحرية والمساواة والديموقراطية والعدالة ... إلخ . فلن يكون هناك نظام تتحقق فى ظله المساواة الكاملة بين الناس ، لأنهم بطبيعتهم غير متساويين . وهو يرى أن الناس كثيراً ما تخذع بالكلام المعسول . فالماركسية والإشتراكية أفكار زائفة تستثير عواطف الضعف والشفقة والمساواة عند الناس ، مع أنها أبعد ما تكون عن الواقعية . ولا يخفى « باريتو » تفضيله التام للنظام الأرستوقراطى الإرهابى أو النظام الأوتوقراطى . وهذا يتفق مع رأيه الزاهب إلى أن الديموقراطية هراء وفكرتها عواء أذاعه الضعفاء . وهو هنا يقترب إلى حد كبير من فلسفة القوة عند بعض الفلاسفة وفى مقدمتهم «تنشنة» وهكذا لم يكن غريباً أن يعد « باريتو » ماركس البرجوازية وبنى الفاشية كما وصفه كتاب الغرب .

وعندما تناول « باريتو » ظاهرة التغير الإجتماعى بالدراسة ، إعترا ف بأهمية العوامل الإقتصادية والفكرية والإجتماعية ، ولكنه لم يوفها حقها فى الدراسة ، وإكتفى عند دراسة أسباب التغير بالرجوع إلى الرواسب ، وقد كان النظام السياسى هو المركز الذى دار بحيه حوله حتى يتبين عوامل تغيره وإستقراره . وقد كانت فكرته عن الرواسب أو العوامل اللاعقلية كأساس لتفسير السلوك والتغير والتوازن ، مسيطرة عليه بشدة . ولكنه أوضح فى دراسته المتعددة أهمية المنهج العلمى التجريدى والحياد والموضوعية .

وهو ما يلبث أن يذكر هذا الرأى حتى يذكر مجموعة من كبيرة من العوامل التى تسهم فى حدوث التغير الإجتماعى . ولكنه كان يؤمن بأن الرواسب هى العامل الأول المسئول عن طبيعة المجتمع وعن شكل النظام وطريقة التغير التى تلحق به .

وعلى الرغم من عمق دراسة « باريتو » فيما يتعلق ببعض القضايا وفى مقدمتها علاقة الإجتماع بالعلوم الإجتماعية الأخرى ، والتفاعل بين مختلف الظواهر الإجتماعية وأهمية دراستها كمياً ووظيفياً ، وضرورة التركيز على دراسة العناصر الدائمة فى كل نظام إجتماعى ، إلا أن نظريته السوسيولوجية العامة يشوبها الكثير من الغموض بسبب تركيزه الواضح على فكرة الرواسب والأسس غير المنطقية للسلوك . ويؤكد بعض النقاد أن نظرية « باريتو » فى الرواسب لم تضيف إلا قليلاً لما هو معروف بطريقة أكثر علمية وتنظيماً فى علم النفس الحديث (٥٥) .

ولاشك أن « باريتو » قد صدر فى هوجمه على الديمقراطية والعدالة الإجتماعية وتأييده للأرستوقراطية عن تجربته الشخصية والتي من بينها كفاحه الطويل فى سبيل الحصول على كرسي الأستاذية فى إحدى الجامعات دون جدوى . وكان يمكن أن يظل خارج التعليم الجامعى لولا الفرصة التى أتاحها له أستاذه « ولرأس » كذلك فقد تأثر بطبيعة التنظيم الإجتماعى للمجتمع الإيطالى فى عصره ، إلى جانب تأثره ، بآراء الباحثين والعلماء الذين عكف على دراسة أعمالهم ، وفى مقدمتهم « موسكا » و « فريزر » و « هيجل » و « وليم جيمس » وآخرين (٥٦) .

وقد كان « باريتو » يؤمن بالأرستوقراطية فالمجتمع يتولى حكمه أبناء الطبقة العليا أو الصفوة . فهو يصنف المجتمع إلى ثلاثة أقسام (٥٧) .

(أ) الصفوة الحاكمة (ب) الصفوة غير الحاكمة (ج) غير الصفوة أو العامة .

وهو يرى أن التاريخ هو مقبرة الأرستوقراطية ، لأن الصفوة تتدهور من حيث الكم والنوع . وهذا يعنى انحلال الرواسب التى تمكن الصفوة من الحفاظ على قوتهم وحكمهم . ويمكن أن تبرز صفوة من بين صفوف الطبقات الدنيا . ويذهب « باريتو » إلى أن الأسباب الهامة لإختلال التوازن الإجتماعى هو تراكم العناصر التفوقية لدى أبناء الطبقات الدنيا ، وتراكم عوامل الضعف لدى أبناء الصفوة من أبناء الطبقات العليا . وهو بهذا التحليل يفسر الثورة . ولهذا فإن « باريتو » يركز على فكرة القوة . فالعناصر المتفوقة ليست هى مجرد العناصر ذات الكفاية للحكم ، ولكنها العناصر المستعدة لإستخدام القوة . ويحدث انحلال الصفوة عندما تتوقف عن إستخدام القوة أو عندما يتحول أعضاؤها من أسود إلى ذئاب يمكن مهاجمتها وهزيمتها من قبل الأسود الأخرى الموجودة داخل المجتمع (٥٨) .

ويؤكد « باريتو » أن الإستمتاع بالخصائص الملائمة للحكم وإستخدام القوة يضمن للطبقة الحاكمة الإستمرار فى الحكم ، ولكن كيف يمكن للطبقة الحاكمة الدفاع عن نفسها والقضاء على العناصر المهددة لها ؟ يذكر « باريتو » أن الحكم بالإعدام هو أحسن الوسائل وأضمنها . لكنه وسيلة ضارة لأنه يؤدى إلى القضاء على أحسن أفراد المجتمع كذلك فإن التعذيب ليس حلاً عملياً لأنه يسهم فى خلق طبقة شديدة العداء للصفوة الحاكمة . ومع ذلك يؤكد العالم الإيطالى على حتمية قيام الصفوة الحاكمة بإستخدام العنف واللجوء إلى القوة فى مواجهة الجماهير ، إذا أرادت أن تستمر طويلاً فى الحكم (٥٩) .

ويشير « زيتلين » إلى أننا لانعرف فى الواقع الأثر المباشر الذى تركه « باريتو » على « موسولينى » كما لانعرف ما إذا كانت هناك صلات شخصية بينهما عندما كان الأخير لاجئاً فى « لوسان » فقبل الزحف على « روما » كان « باريتو » ذا إتجاه متحفظ أو عدائى تجاه الحركة الفاشية . ولكن ما أن إستولى الديكتاتور الإيطالى على السلطة والقوة السياسية ، حتى منحه « باريتو » تأييده الكامل . وظل يعلن تأييده الكامل للنظام الفاشى ، وإن كان « بوسكيت G. H Bosusque » يذهب إلى أن « باريتو » دافع عن ضرورة الإحتفاظ بقدر من الحريات للمواطنين (٦٠) .

وقد رأى « باريتو » فى الفاشية نظاماً يتفق مع نظريته من ناحية ، وممهداً لمرحلة مقبلة من ناحية أخرى . وقد جاء تأييده لذلك النظام من أنه عين فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ عضواً فى البرلمان « سيناتور » وبرر قبوله لهذا المنصب بأن النظام الفاشى هو أقدر النظم فى نظره على تجنب إيطاليا مجموعة من الشرور . بل أنه ذهب إلى أن الدول الأخرى مثل فرنسا سوف تستطيع الحفاظ على نفسها إذا ما وجدت شخصية قومية لها خصائص « موسلينى » .

ويبدو أن هذا التوحد بالفاشية من قبل « باريتو » جاء نتيجة لإعتقاده بأن النظام السابق للنظام الفاشى لم يستطيع تحقيق التكامل الإيطالى إعتقاداً على الأساليب القانونية . وهو لهذا السبب يرى أن البديل الوحيد هو إستخدام القوة والقهر فى سبيل تحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى لإيطاليا . ولكن « باريتو » لم يتماد فى هذا الإتجاه إلى نهايته لأنه كان يرى ضرورة الإحتفاظ بقدر من الحريات للجماهير ، وضرورة تحول الفاشية إلى شرعية جديدة قادرة على تجنب إيطاليا ويلات الحروب والفوضى وعدم الإستقرار والأمن .

وهكذا يتضح كيف تأثر «باريتو» عالم الاجتماع الإيطالي بمجموعة من العوامل وهو يصوغ نظريته السوسيولوجية ؛ في مقدمتها تجربته الشخصية والظروف السياسية في مجتمعه وتطلعاته السياسية والعلمية والتراث الفكري السابق وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى إخراج نظرية فكرية لا تتفق على الإطلاق مع المنطقية التجريبية التي دافع عنها لأنها أبعد ما تكون عن روح العلم ومنهجه ، إلى درجة أن بعض النقاد يرون أن نظرية باريتو لا تنتمي إلى علم الاجتماع ولا إلى المنطق ولكنها تنتمي إلى الفكر السياسي الفلسفي الذاتي (٦١) .

الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند «بارسونز» ،

يشارك «بارسونز» الفكر الدوركي في التركيز على التوازن والنظام والأخلاق ولكنه من حيث المبدأ إستطاع أن يطور نظرية أكثر دينامية عن التوازن ، تعكس لنا بجلاء الخلفية الأيديولوجية أو الفروض الخلفية الموجهة لتصورات السوسيولوجية وقد قام «بارسونز» منذ وقت مبكر من حياته بالتركيز على دراسة أعمال «ورنر» و«سمبارت» و«فيبر» كما إهتم بكل ما يتعلق بطبيعة النظام الإجتماعي للرأسمالية ، وبالنظم السابقة عليها وإحتمالات تطوره في المستقبل . وكانت الرسالة التي تقدم بها «بارسونز» للحصول على الدكتوراه تحت إشراف «مالينوفكس» في مدرسة لندن للإقتصادى عن «هيدلبرج» Heidelberg موجهة لدراسة تلك القضية . وقد أظهر إهتماماً واضحاً بالنظرية السوسيولوجية عند «فيبر» وقام بترجمة دراسته عن «أخلاق المحتجين وروح الرأسمالية» (٦٢) .

ويؤكد «بارسونز» أن التقدم والنمو الإجتماعى لايقوم على أسس تطويرية Deterministic evolutionalism ، بمعنى أنه لا يتمثل في تعاقب مجموعة من المراحل الحتمية التى لا بد وأن يمر بها كل مجتمع من المجتمعات كما هو الحال عند «ماركس» و«كومت» ولكنه يتحقق من خلال إرتباط الناس بالتحقيق النشط للقيم المتجاوزة أو المتعالية أو الترانسندنطالية Transcendental ويؤكد أن الظروف المتوفرة فى ظل النظام الرأسمالى قادرة على إمداد الإنسان بالأساس اللازم لوصوله إلى الكمال المنشود بصورة تدريجية ومستمرة (٦٣) . ويذهب «بارسونز» إلى أن المجتمع الصناعى والتطور التكنولوجى محكوم بمجموعة من القيم القادرة على تحقيق الإستقرار الإجتماعى بصفة مستمرة .

وعندما تناول « بارسونز » النسق الإجتماعى بالتحليل ، ركز على عدة وظائف أساسية للنسق فى مقدمتها التكامل والحفاظ على الأساس البنائى له ، وهو ما أطلق عليه الكمون Latency فالنسق الإجتماعى عند « بارسونز » وحدة محافظة على حدودها قادرة باستمرار على تحقيق التوازن الدينامى فى مواجهة المواقف المتغيرة . وقد سبق أن أشرنا إلى نظرية بارسونز فى التغير والنسق فى فصل سابق . وعندما عالج الباحث المذكور قضية الحرية الإنسانية داخل الانساق الإجتماعية ، تبنى إتجاهاً عرف فى تاريخ علم الإجتماع بالإتجاه الطوعى Voluntarism وجوهر هذا الإتجاه هو أن الناس كائنات تسعى نحو تحقيق هدف معين وهى قادرة فى نفس الوقت على تغيير مجرى حياتها بجهدا وعملها . وتتقرب هذه الرؤية البارسونية مع النظرية الماركسية المبكرة عن الإغتراب ، على الرغم من أن « بارسونز » لم يكن على وعى بهذا التقارب . والواقع أن هذا التقارب سطحى صورى إلى حد كبير . فعلى الرغم من إتفاق فى مفهومى الطوعية والإغتراب من حيث النظر إلى الإنسان على أنه كائن مناضل فى سبيل تحقيق الهدف ، وعلى الرغم من تأثر كل من « بارسونز » و « ماركس » بالرومانسية الجرمانية . إلا أن هناك أوجه إختلاف واضحة بين هذين المفهومين ، ففى الوقت الذى ينظر فيه « بارسونز » إلى الإختلاف بى أهداف العمل الإنسانى ونتائجه على أنه قدر لا مفر منه وبالتالي يعد أمراً طبيعياً ، فإن هذا الإختلاف يمثل جوهر المشكلة الإنسانية للإنسان والمجتمع فى النظرية الماركسية ، والتى تحاول تلك النظرية مواجهتها والقضاء عليها من خلال تصور حتمية التحول الإشتراكى للمجتمع ، حيث يوضع حد للإغتراب ، ويستطيع الإنسان أن يشكل قدره بجهد التخطيطى المحكم (٦٤) . وهناك خلاف رئيسى آخر بين « بارسونز » و « ماركس » فإذا كان « ماركس » يحاول إرجاع قيم الإنسان وفكره وسلوكه إلى الواقع المادى للنسق الإجتماعى ، فإن « بارسونز » يؤكد عدم إمكان تفسير قيم الناس ونماذجهم السلوكية فى ضوء ذلك الواقع المادى أو فى ضوء ظروفهم الإجتماعية القائمة ، كذلك يؤكد « بارسونز » عدم إمكان التنبؤ بالسلوك الإجتماعى للأفراد من مجرد الوقوف على ظروفهم المادية .

وهكذا فإن الطوعية عند « بارسونز » تخدم دراسته كميكانزم يودى إلى الصياغة العشوائية ، وليس الصياغة البنائية للواقع والسلوك ويقول آخر فإن الطوعية عنده هى البديل الذى طرحه للحتمية الماركسية . فالطوعية والأخلاق هما أساس الإرادة الحرة عند « بارسونز » . وهو بهذا لم يقدم إلينا نموذجاً يختلف مع النماذج النظرية السابقة بإدخال مغير جديد فى المعادلة التنبؤية ، ولكنه حاول من خلال نظرية فى الطوعية

تخطيط الإمكانية الكلية لقيام أى نوع من الحتمية أو التنبؤ ، بما فى ذلك التنبؤ الإحتمالى ذاته . فالقيم والأخلاق والمعايير هى المتغيرات التى تحكم السلوك الإنسانى ، وهى فى جوهرها متغيرات لا عقلية وبالتالي تستعصى على التنبؤ أو الضبط (٦٥) .

وعلى الرغم من أن التصور الطوعى للفعل الإجتماعى عند «بارسونز» يؤكد الدور الإيجابى وليس مجرد الدور التكيفى للفاعل ، إلا أنه يرجع السلوك إلى القيم المطلقة ، وبالتالي إلى عوامل غير مفهومه . والواقع أن الطوعية عند «بارسونز» لا تنكر أهمية العوامل غير المعيارية - كالعوامل الإقتصادية مثلاً - ولكنها تنظر إليها على أنها متبادلة الإعتماد مع المتغيرات المعيارية ويحاول «بارسونز» التدليل على عدم إمكانية التنبؤ بالسلوك الإنسانى كلية ، حتى مع معرفة المعايير الأخلاقية ، حيث أنه يرى أن مجرد وجود المعيار الأخلاقى لا يعنى التطابق الكلى معه .

ويرفض «بارسونز» النماذج الآلية فى التحليل الإجتماعى للفعل ويميل إلى الأخذ بالنموذج العضوى الذى يركز على المعايير كقوى إنبثاقية داخل النسق . وهو يعالج هذه القوى بطريقة تختلف بعض الشيء عن معالجة «دروكيم» وأنصار الإتجاه الوظيفى ، تلك المعالجة التى تجعل منها عناصر تلقائية خارجية ومفروضة على الإنسان . فقد أكد «بارسونز» أهمية المعايير كقوى داخلية ومصدر للطاقة وكوجه لخطوط الجهد والصراع وكأساس للفعل الإجتماعى .

ويتضح من هذا العرض لبعض جوانب النظرية البارسونزية أنها تتسم بالغموض والإضطراب ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء محاولة «بارسونز» الإحتفاظ فى نظرية بمكان خاص للمعايير الأخلاقية ، وفى نفس الوقت يرفض إرجاعها إلى الواقع الإجتماعى للنسق . ولهذا فإن بعض كتاب النظرية السوسيولوجية يرون أن - النظرية البارسونية لا تقدم لنا إجابات على بعض الأسئلة ، الهامة وفى مقدمتها ذلك السؤال عن نشأة المعايير والأخلاق والقيم ، وأصولها ومنطقاتها (٦٦) .

وبوجه عام نستطيع القول بأن الطوعية والوظيفية عند «بارسونز» تؤكد فكرة عدم إمكانية تحديد مسار السلوك الإنسانى أو مسار المجتمع البشرى أو مسار التاريخ الإجتماعى للإنسان . فإذا كان الإنسان قادراً على أن يؤثر بنضاله وأفعاله فى حركة المجتمع والتاريخ ، فإنه عاجز عن تحقيق نتائج يضعها مسبقاً ، لأن هناك العديد من العوامل المؤثرة على فعله وسلوكه لا يمكنه ضبطها أو التحكم فيها ، وفى مقدمتها القوى الأخلاقية ، وهى بطبيعتها قوى غير معقولة ولعل هذا ما يفسر الإحباط المستمر الذى

يلاقيه الإنسان نتيجة لإصطدامه بنتائج غير مرغوبة وغير متوقعة لأفعاله وسلوكه ، فالإنسان عند « بارسونز » حر فى أن يناضل وأن يفعل ، ولكنه ليس حراً فى أن يصل إلى أهدافه المخططة ، هذه هى الصورة المساوية التى حرص « بارسونز » على إبرازها للإنسان ، وهى إذ تتفق مع بعض جوانب النظرية الماركسية فى الإغتراب ، إلا أنها تختلف عنها إختلافاً جوهرياً . فبينما يذهب « بارسونز » إلى أن حركة الإنسان وسعيه مقضى عليها بالفشل ، فإن « ماركس » يؤكد إمكانية التخطيط لحياة أفضل بدرجة عالية من الكفاءة .

وهكذا يتضح أن « بارسونز » فى محاولاته القوية للحفاظ على المجتمع الأمريكى الرأسمالى ، حاول طمس فاعلية الإنسان ووصول مشكلة الإغتراب إلى قدر مستمر للإنسان تحت أى ظروف وفى ظل أى نظام . وهكذا إنتهى إلى نوع من القدرية والحتمية التى رفضها أثناء نقده لآراء « ماركس » و « فيبر » و « سمبارت » . كذلك فقد وقع « بارسونز » فى تناقض واضح عندما منح الناس القدرة على الفعل فى الوقت الذى سلبهم فيه القدرة على تحقيق أهدافهم ، يضاف إلى هذا أن « بارسونز » هو أمام الوظيفة فى علم الاجتماع . ويعد الإتجاه الوظيفى - عند أغلب نقاد النظرية السوسيولوجية - إتحافاً محافظاً من المنظور السياسى (٦٧) .

طبيعة الخلاف بين الإتجاهات السوسيولوجية

لا يمكننا بالطبع فى نطاق مثل هذا المؤلف أن نوالى إستعراضنا للخلفية الأيديولوجية والسوسيولوجية عند كل عالم من علماء الاجتماع على حدة ، لأن هذا أمر يحتاج فى الواقع إلى دراسة مستقلة على نطاق أكثر إتساعاً . ونكتفى بهذه الأمثلة القليلة من بعض أقطاب ذلك العلم فى العالم الغربى . ولا شك أن الدارس للإتجاه الماركسى فى علم الاجتماع يدرك فوراً طبيعة الخلفية الأيديولوجية الموجهة لفكر أنصار ذلك الإتجاه ، خاصة وأن علماء الاجتماع فى شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى يرتبطون بنظام الدولة ويلتزمون بأساسيات النظرية الماركسية . حقيقة هناك بعض الإتجاهات السوسيولوجية المستحدثة فى علم الاجتماع فى الإتحاد السوفيتى مثل تزايد الإعتماد على الدراسات الميدانية الإمبريقية وظهور بعض محاولات لإعادة فحص النظرية المادية التاريخية على أساس أنها وليدة القرن التاسع عشر ، فهل تصلح لتفسير مجتمع نهاية القرن العشرين وما بعده ؟ ولكن علم الاجتماع فى شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى يلتزم حتى الآن بالعلم الاجتماعى البروليتارى وبالمادية التاريخية كأطار نظرى موجه للأبحاث الإمبريقية ، كما يمدهم بالأساس اللازم لتفسير النتائج .

ويشير « جولدنر » إلى أن التغيرات والإختلافات الأساسية بين النظريات السوسيولوجية ، أو بين علم الاجتماع الغربى وعلم الاجتماع الماركسى ، لا تتمثل فى إختلاف الأساليب البحثية أو المنهجية ، بقدر ما تكمن فى طبيعة الأطر أو المشروعات التصورية ، أو فى أسلوب رؤية كل باحث للإنسان والمجتمع والتاريخ ، أو فى منظور الرؤية وخلفيات هذا المنظور . فعلماء الاجتماع الغربى والشرقى يستخدمون نفس الأساليب المنهجية أو البحثية ، ولكنهم يصلون من خلالها إلى نتائج مختلفة . ويرجع هذا الإختلاف إلى طبيعة الفروض والمنطلقات النظرية الموجهة لإختيار موضوع البحث وعينته وتفسير نتائجه . ويؤكد « جولدنر » أن أغلب النظريات السوسيولوجية المعلنة ذات طابع فلسفى ، بمعنى أنها ليست سوى تبريرات عقلية لبعض الفروض الخلفية التى يقتنع بها الباحث ، مما يهدم قضية الموضوعية فى علم الاجتماع كلية .

وقد كشف « المسح القومى » الذى أجراه كل من « جولدنر » و« سبريه » والذى إستهدف الكشف عن آراء علماء الاجتماع فى أمريكا عن العديد من الفروض الخلفية الموجهة لأبحاثهم ونظرياتهم السوسيولوجية ، فقد تضمن هذا المسح مجموعة من الأسئلة القادرة على الكشف عن تلك الفروض ، مثل تصور العلماء لدورهم فى المجتمع ، وآيهم فى قضية الموضوعية فى علم الاجتماع أو خلوهم من القيم ، وآيهم فى بعض النظريات والأساليب البحثية المعنية ، وفى علم الاجتماع كعلم . كذلك حاول المسح الوقوف على إتجاهات علماء الاجتماع تجاه بعض القضايا مثل الإعتقاد فى عقلانية الناس ، وإمكان التنبؤ بسلوكهم ، ومدى حاجة المشكلات الاجتماعية إلى التدخل المخطط من قبل الإنسان لمواجهتها ، أو ما إذا كانت سوف تنتهى تلقائياً مع مضى الوقت ، وحول الحقائق النهائية للحياة ، هل تكمن فى الوحدة أم الإختلاف ؟ وماهو الموضوع الذى يستحق أهمية أكبر لدى علماء الاجتماع ، هل هو محاولة تفهم الإنسان والمجتمع أم محاولة تغييرهما ؟ ... إلخ .

وعلى الرغم من إتساع مجال هذه الأسئلة ، إلا أن علماء الاجتماع أجابوا عليها بطريقة تكشف لنا عن إقتناعهم بمجموعة من العقائد غير المبرهن عليها فى مجالات متعددة كالإنسان والمجتمع والعالم والجماعات والمستقبل ... إلخ (٦٨) . ويشير « جولدنر » إلى أن هناك عاملين أساسيين يؤثران فى تشكيل فكر الباحث السوسيولوجى وهما :

(١) واقع الدور Role reality وهى مجموعة من الحقائق التى يقبلها الباحث نتيجة لأنها محصلة أبحاث غيره من الباحثين . ويخضع تقبل الباحث لهذه الآراء لعامل إنتقائى ، حيث أنه عادة مايقبل لآراء والنتائج التى تتفق مع فروضه الخلفية أو مع

معتقداته السابقة .

(ب) الواقع الشخصى Personal reality . وهو أمر لا يتعلق بالأبحاث وإنما يتعلق بالمعتقدات الشخصية لدى الباحث والتي لا يخضعها للشك المنهجي كما يفعل بالنسبة لقضايا العلمية .

وهناك تفاعل مستمر بين هذين العاملين ، فالواقع الشخصى يؤثر بشكل مستمر على واقع الدور أو على طبيعة النظريات المطروحة فى التراث والتي يقبلها الباحث . ويذكر « جولدنر » أن محاولة البحث عن الأساس الأسفل لنظرية سوسيولوجية معينة لا تتحقق بمجرد إرجاع تلك النظرية إلى أساسها السيكولوجى لدى الباحث ، ولكنها تتحقق بمحاولة ربط تلك النظرية بالواقع الاجتماعى للباحث ، وهى بهذا محاولة للأخذ بمنبأ الواقعية الإمبريقية ، وهو أمر يتفق مع التقاليد السوسيولوجية ذاتها ، والتي تحاول فهم الأفكار كظواهر داخل الأبنية الاجتماعية الكلية . ويضرب لنا « جولدنر » مثلاً على ذلك بتأثر « فبير » فى نظريته عن البيروقراطية بعدة عوامل منها تجربته التاريخية وخبرته المباشرة بالبيروقراطية الألمانية ، خاصة البيروقراطية الحكومية . فهذه البيروقراطية الأخيرة كانت تشكل بالنسبة له واقعاً شخصياً للطراز المركزى لكل البيروقراطيات الأخرى . كذلك فإنه لا يمكن لنا فهم نظرية « مالىنوفكسى » فى السحر وأسباب اختلافها عن نظرية « براون » بعيداً عن فهم الواقع الشخصى الذى عاشه كل منهما فى تجربته الفريدة فى التروبريانند و « الأندمان » على التوالى . وعلى الرغم من أن « مالىنوفكسى » ركز على السحر المتعلق بالعمل والحصول على الرزق بينما ركز « براون » على السحر المتعلق بميلاد الأطفال إلا أن كلاهما حاول تعميم تجربته واعتبرها نموذجاً للسحر .

ويكشف « جولدنر » عن محاولات التزييف العلمى فى علم الاجتماع الغربى ، ويضرب عدة أمثلة على هذا التزييف باستخدام بعض الوسائل المنهجية الخادعة . فالكتاب الذى أخرجه « بارسونز » سنة ١٩٦٨ بعنوان « علم الاجتماع الأمريكى » ملئ بمثل هذه الخدع العلمية التى تكشف عن فروض خلفية أو توجيهات أيديولوجية واضحة .

فمقالات هذا الكتاب كما يذكر (جولدنر) ليست سوى تمجيد للمجتمع الأمريكى والنظام الرأسمالى ودفاع مستميت عن ذلك النظام وعن إستمراره على الرغم مما يعنيه من صراعات وتمزقات وإنحرافات ، وعلى الرغم من تبنى أمريكا لحرب الإبادة

والإستعمار فى فيتنام والعديد من المناطق الأخرى فى العالم ، بل وداخل أمريكا نفسها فى شكل حرب ضد الزنوج (٦٩) .

ويشير (ليبست) Lipset فى مقاله فى الكتاب المذكور بعنوان (علم الإجتماع السياسى) (٧٠) إلى أن أحسن الطرق لتجنب التوترات السياسية داخل المجتمع هو إحداث بعض التغيرات مع الإحتفاظ بالشرعية التقليدية وبالنظام السياسى القائم . ويطرح بعض الباحثين بعض الإستفسارات بصدد هذا الزعم ، مثل - هل تجنب التوترات السياسية دائماً هو الأحسن ؟ وإصالح من ؟ يؤكد (جولدنر) وهو باحث أمريكى أن (ليبست) يحاول من خلال ذلك الرأى تبرير حكم الصفوة الإقتصادية فى أمريكا وتبرير أوضاع القوة السائدة هناك . ويتساءل (جولدنر) : ماذا عن المجتمعات التى تقوم الشرعية السياسية فيها على أساس الثورة ؟ ويقول (إننى لا أعرف ما إذا كان (ليبست) يطبق رأيه هذا حول الإستمرار السياسى على الدول الشرقية كالإتحاد السوفيتى مثلاً ؟ فهل يوافق على إستمرار النظام الدكتاتورى هناك ؟ ويقول أن آراء (ليبست) هى فى الواقع التعبير الكلاسيكى المحافظ داخل المجتمع الأمريكى .

وهناك مثال آخر فى الكتاب وهو مقاله (ألبرت كوهن) التى يدافع فيها دفاعاً مستميتاً عن المجتمع ، الأمريكى ، فى مواجهة الآراء التى تصفه بأنه مجتمع مريض . فالمجتمع الأمريكى عند (كوهن) مجتمع نام وتقدمى وهو مجتمع الفرصة المتكافئة والرفاهية . ويذهب (جولدنر) إلى أن (كوهن) يذكر هذا فى الوقت الذى يروج فيه ذلك المجتمع بمختلف أنواع الصراعات والإحتكارات والتناقضات وعلى الرغم من سيطرة الصفوة وتبنى أمريكا لقمع الحريات فى العالم ومواجهة الحركات التحررية فى العالم كله .

ويحدث فى علم الإجتماع أن تؤثر الفروض الخلفية لدى الباحث ، أو التوجيه الأيديولوجى الموجه لفكره على أسلوب عرضه للبيانات ، بحيث يسهم هذا العرض فى إثبات شىء يريد الباحث إثباته . ويكفى هنا أن نعرض لنموذج أو لنموذجين فى هذا الصدد . يذكر (توماس بتجرو) فى مقال له فى كتاب (علم الإجتماع الأمريكى) أنه قد حدث تقدم هائل فى القوة السوداء فى الولايات المتحدة الأمريكية . فهناك واحد من كل ثلاثة من السود يصنف سوسيوولوجياً على أنه ينتمى إلى مجتمع الطبقة الوسطى .

ويؤكد ذلك الباحث أن ظاهرة العنف العنصرى ليست عرضاً لمرض مجتمعى ، ولكنها مؤشر للتقدم الإجتماعى السريع . ويدعى (رنهارت بندكس) أنه لن تعد

مصطلحات الحاكم والمحكوم تعنى شيئاً فى المجتمع الأمريكى ، وذلك بسبب ممارسة الضغط الشعبى فى توجيه السياسة ، وبسبب تعميم حق الانتخاب الذى يتم بصفة دورية . ويتهكم (جولدنر) على ذلك الرأى بقوله أن بندقس يذكر هذا على الرغم من كثرة حركات القبض والتعذيب للزواج فى جنوب أمريكا ، وفى ظل السيطرة الإقتصادية والسياسية للصفوة الثرية .

ولمحاولة إخفاء سيطرة القلة على وسائل الإنتاج الأساسية فى المجتمع الأمريكى ، فإن بعض الإحصاءات تحاول تجاهل إجراء التصنيف على أساس الملكية ، وبدلاً من ذلك تجربته على أساس المهنة . وهم يختلفون مهنة جديدة أطلقوا عليها هناك مهنة أصحاب الأملاك . وحتى لا تكشف الإحصاءات قلة عدد كبار الملاك وأصحاب الإحتكارات الواسعة فى ذلك المجتمع ، نجد أن الإحصاءات لا تفرد لهم فئة واحدة مثل بقية المهن ، ولكن يضم إليهم داخل نفس الفئة المشتغلون بالإدارة وكبار الموظفين .

ويؤكد (جولدنر) أن أسلوب العرض يمكن أن يتضمن دلالات إيحائية مختلفة ، يستطيع الباحث توجيهها بما يتفق مع أهدافه . فيمكن للإنسان أن يعرض كوب ماء على أنه نصف ممتلئ ، بدلاً من القول بأنه نصف فارغ . وسوف يكون للقولين دلالات إيحائية مختلفة (بيتجرو) يقول أن ١/٣ الزواج من أبناء الطبقة الوسطى ، بدلاً من القول بأن ثلثهم من أبناء الطبقات الكادحة ، يعانون من البؤس والحرمان . يضاف إلى ذلك أن لكل باحث مفهومه الخاص عن الطبقة العليا والوسطى والدنيا ، الأمر الذى يجعل من هذه المفاهيم محل خلاف كبير بين الدارسين للمجتمع . ويؤكد (جولدنر) أن الإستراتيجية المستخدمة فى ذلك الكتاب الذى أخرجه (بارسونز) هى (إستراتيجية الحذف العظيم) ، حيث لم يرد فى ذلك الكتاب شئ عن الحرب ، كذلك لم تظهر كلمة الإمبريالية فى فهرس الكتاب .

الخلفية الأيديولوجية المنحازة لعلم الاجتماع فى روسيا وشرق أوروبا

وما يقال عن علم الاجتماع الغربى ، ينطبق كذلك على علم الاجتماع الشرقى أو ما يطلق عليه علم الاجتماع الماركسى . بل أن الإنحياز الأيديولوجى أوضح فى هذا العلم الأخير ، حيث أنه ينطلق أساساً من النظرية الماركسية التى تركز على المادية التاريخية والمنهج الجدلى والتفسير الإقتصادى والتركيز على عامل واحد عند تفسير الطبقة والمجتمع والتاريخ والتغير ، وهو العامل الإقتصادى ويتضح للدارس أن علم الاجتماع الماركسى تسوده النزعة الدجماطيقية لأنصاره والطابع النمطى الجامد لنظرياتهم . وقد

وجهت عدة إنتقادات موضوعية إلى علم الإجتماع الماركسى ، سواء من حيث التحليل أو التفسير ، أو من حيث التنبؤ بحركة التاريخ أو من حيث القول بوجود قانون للتحويلات التاريخية . ولعل من أهم ما وجه إلى ذلك العلم من نقد أنه لا يمثل فى التحليل الأخير سوى أيديولوجية للصراع ، الأمر الذى يخرجها تماماً من مجال البحث العلمى الموضوعى . والحق أن ذلك يرتبط فى شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى بسياسة الدولة وبالنظام الحزبى إرتباطاً كلياً ، مما يسمح لنا بالقول بأنه فرع من المعرفة يوظف لخدمة سياسة الحزب والدولة ، لا للكشف عن النظريات العلمية والواقع الموضوعى . ويعترف علماء الإجتماع الماركسيين أنفسهم بالعلاقة الوثيقة بين الأيديولوجيا وعلم الإجتماع « فجيرزى فياتر » يؤكد أن الأعمال السوسيولوجية الكبرى لا تؤدى وخليفة علمية فحسب ، ولكنها تؤدى وخليفة أيديولوجية كذلك (٧١) .

وقد إنبثقت النظرية الماركسية كرد فعل مضاد لمشكلات المجتمع الأوربى خلال القرن التاسع عشر . ويمكن لنا أن ننظر إلى النقد الماركسى للمجتمع البرجوازى على أنه نوع من الحوار ضد الليبرالية الإقتصادية وما تتضمنه من مبادئ مثل الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة . فالماركسية هى فى جوهرها نفى الأيديولوجية الليبرالية التى تزعم إمكان تحقيق التقدم من خلال التطور الإقتصادى والسياسى . كذلك فإن النظرية الماركسية تنتقد النظرية النفعية فى الفلسفة وفى التطبيق . وإذا كان أنصار الإتجاه المحافظ ينظرون إلى النظام الرأسمالى بتشكك على أساس إنفصاله عن بعض القيم الأخلاقية المعينة ، فإن « ماركس » يرحب بقدم النظام الرأسمالى على إعتبار أنه مرحلة أساسية من مراحل التطور التاريخى فى سبيل تحقيق المجتمع المنشود ، ولكن « ماركس » يتفق مع أنصار الإتجاه المحافظ فى أن الرأسمالية ساهمت فى تفكك العلاقات الإجتماعية والمجتمعية ، ويضيف إلى ذلك أن ذلك النظام ساهم فى حدوث ظاهرة الإغتراب وتزايد حدتها (٧٢) . وينجم الإختلافات بين أنصار الإتجاه المحافظ والإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع ، فى تشخيص سبب مشكلات المجتمع الرأسمالى ، وفى بيان خطة العلاج . فالعلاج فى نظر الماركسية لا يتحقق إلا من خلال العنف الثورى ، أو الثورة الشاملة القادرة على تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إستيلاء العمال على وسائل الإنتاج ، أما العلاج فى نظر أنصار الإتجاه الإصلاحى المحافظ ، فإن يتمثل فى إعادة بناء المجتمع من خلال أساليب لا تتسم بالعنف ، وهم يركزون على تحقيق إعادة التكامل الأخلاقى ، ويتفق أنصار الإتجاهين فى عدم إمكان فصل المشكلات الإجتماعية عن واقع المجتمع أو عن الظروف البنائية العامة داخل المجتمع ،

ولكنهما يختلفان من حيث تحديد تلك الظروف . فالماركسية تحاول البحث عن هذه الظروف فى نطاق النسق الإقتصادى وإنعدام التوازن بين الطبقات الإجتماعية أو فى إطار علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج ، أما أنصار الاتجاه الإصلاحى مثل « دوركيم » فإنه يحاول البحث عن تلك الظروف فى نطاق النظام المعيارى وإنعدام الوحدة الفكرية وعدم كفاية النظام الأخلاقى الذى يتخلل جميع طبقات المجتمع (٧٣) .

وعلى الرغم من أن الفكر السوسيولوجى فى القرن التاسع عشر - سواء التيار الإصلاحى أو التيار الثورى - قد ظهر أساساً كرد فعل مضاد للأيديولوجية الإجتماعية الليبرالية ، فإن أغلب علماء الاجتماع فى أمريكا يعتبرون أنفسهم ليبراليين ، خاصة فى بعض القضايا كالإنتماعات الحزبية وتبنى فكرة دولة الرفاهية والحقوق المدنية وإتحادات العمل . ويقول آخر فهم لايعتبرون أنفسهم مناصرين للإتجاه الراديكالى أو المحافظ . ولكن الواقع أن تيارات علم الاجتماع فى تلك الدولة تشتق من بناء الأيديولوجية الراديكالية أو الأيديولوجية المحافظة اللتان صدرتا كرد فعل لفلسفة عصر الإستنارة ، كما سبق أن أوضحنا . ويتضح ذلك عند معالجة القضايا الأساسية لعلم الاجتماع مثل المراكز والأدوار والنظم والتدرج الاجتماعى والطبقة الإجتماعية ... إلخ (٧٤) . ويرجع بعض نقاد النظرية السوسيولوجية هذه الظاهرة إلى التوعى الزائف لدى علماء الاجتماع فى أمريكا . وعلى أى حال فإن هذا الموضوع يعد واحداً من القضايا الأساسية لعلم اجتماع علم الاجتماع (٧٥) .

وإذا كان علماء اجتماع الشرق فى الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية يعترفون صراحة بأنهم ينطلقون من النظرية الماركسية القائمة على أساس التحليل المادى الجدلى للتاريخ ، وعلى أساس المنهج الجدلى وقوانينه كمحرك للمجتمع والتاريخ والنظم ، فإنهم بهذا يعترفون ضمناً بالإنحياز الأيديولوجى ، وبالتالي بالبعد عن الطابع العلمى والموضوعى أو عن الرغبة فى البحث المحايد عن الحقيقة بعيداً عن الإرتباطات المسبقة . ويلمح الناقد المحلل لنظريات علماء الاجتماع فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوروبا إرتباطهم بإستمرار بصيغ جامدة مكررة لايتحولون عنها ، لدرجة أنه كان هناك تشكك حول الدراسة الواقعية أو الميدانية فى مجال علم الاجتماع ، خوفاً من أن تؤدى هذه الدراسات - فى ظل مجتمع النصف الثانى من القرن العشرين - إلى زعزعة أسس الفلسفة الماركسية الجامدة . ومع أنهم هناك تخطوا هذه العقبة وأصبحوا يعترفون بالدراسات الواقعية ، إلا أن الصيغ الدجماطيقية الجامدة مازالت واضحة عند تفسير البيانات وعند التحليل السوسيولوجى للمادة الأمبيريقية . وحتى إذا ما إختلفت نتائج

البحث الميداني مع أسس النظرية ، فإنهم يميلون إلى تغليب التصورات النظرية المسبقة على النتائج الميدانية .

ويمكن القول بأن علم الاجتماع الماركسي علم منحاز ، بجانبه الصواب في أكثر من رأى ، فهو يقوم على أساس القول بوجود قانون للتطور التاريخي الإجتماعي وهذا مرفوض منهجياً - كما سبق أن أوضحنا ، كما أنه يقوم على أساس الحتمية الاقتصادية وإعتبار أن العامل الإقتصادي وحده هو المؤثر الأول في بناء المجتمع وتغييره وهذا خطأ واقعي ، حيث صار من المؤكد اليوم في علم الاجتماع المعاصر تداخل النظم وتساندها وظيفياً بحيث لا يمكن القول بأن نظاماً ما أو عاملاً ما هو المؤثر أو المتغير المستقل ، وأن بقية النظم والعوامل متغيرات تابعة . وإذا صدقت النظرية الماركسية ، فكيف نفسر الإسلام وهو نظام ديني كعامل أدى إلى تغيرات عميقة أثرت في حياة البشرية حتى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . ولسنا هنا في مجال نقد الإتجاه الماركسي في علم الاجتماع ، فمما لا شك فيه أنه إتجاه منحاز ملء بالمغالطات . ، ويكفي هنا القول بأنه ليس سوى أيديولوجية تقوم على تصور خاص للصراع ولبناء المجتمع وتغييره ، يفتقد إلى المنهجية العلمية الموضوعية .

الحاجة إلى مراجعة التراث وظهور نظرية تستند إلى واقعنا الإجتماعي

تكشف لنا الدراسة السوسيولوجية لعلم الاجتماع عن مجموعة من الحقائق نوجزها فيما يلي :

أولاً: أنه من الممكن لنا أن ندرس علم الاجتماع كظاهرة إجتماعية من خلال استخدام مدخل علم الاجتماع في دراسة ظواهره وموضوعاته ، كما يتضح بشكل أدق في علم اجتماع المعرفة Sociology of knowledge وعلم اجتماع العلم Sociology of science .

ثانياً: يكشف لنا الإستعراض السوسيولوجي لنظريات علم الاجتماع - سواء في الغرب أو الشرق - عن إستناد هذه النظريات على خلفيات أيديولوجية متصارعة ومنحازة . وهذا هو ما أثر كثيراً على تراث ذلك العلم ، حيث عوق نموه في طريق العلمية والموضوعية من أجل تحقيق الفهم العلمي للمجتمع ولعل هذا هو أحد الأسباب التي أخرت هذا العلم من التوصل إلى قوانين علمية أو حتى ما يشبه القوانين العلمية .

ثالثاً: يذهب بعض نقاد النظرية السوسيولوجية إلى إمكان تصنيف النظريات الكبرى المطروحة في علم الاجتماع إلى نموذجين أساسيين ، هما:

(أ) نموذج التوازن ، ويمثله أغلب أقطاب علم الاجتماع فى الغرب .

(ب) نموذج الصراع ، ويمثله أغلب علماء الاجتماع فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوروبا وقد سبق أن ناقشنا أساس ومضمون كل من هذين النموذجين .

رابعاً: على أن هذا الإنقسام والإنشطار الأيديولوجى أو السياسى داخل نظريات علم الاجتماع ، لا يعنى أن هذا العلم ، دراسة المجتمع - يحمل فى ذاته مضموناً أيديولوجياً ، أو أنه نونزعة محافظة أو راديكالية ثورية ، ولكن هذا الإنقسام يصدر فى الواقع عن محاولات التوجيه الأيديولوجى لتلك الدراسة .

خامساً: إذا كان بعض الدارسين للنظرية السوسيولوجية - خاصة من أنصار علم الاجتماع المادى - يفضلون تصنيف علم الاجتماع من المنظور السياسى ، إلى علم اجتماع محافظاً يحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة ، وعلم اجتماع ثورى يحاول تجاوز هذه الأوضاع تطلعاً إلى مراحل مستقبلية ، فإن هذا التصنيف يتسم بالنسبية والمرحلية ، فضلاً عن صدوره عن منظور أيديولوجى معين . وهناك مجموعة من التحديات التى تواجه هذا التصنيف . فعلى سبيل المثال ، ما هو موقف علم الاجتماع السوفيتى من الأوضاع القائمة داخل الدولة السوفيتية ؟ من الثابت أن علم الاجتماع فى الدول الشيوعية يرتبط بالنظام الحزبى ونظام الدولة والتنظيم الاجتماعى والسياسى والإقتصادى القائم هناك . ومن هذا المنظور يستوى علم الاجتماع السوفيتى مع علم الاجتماع الأمريكى من حيث أنه يسعى فى كل من هاتين الدولتين ، كما يسعى فى كل دولة ظهر فيها - خاصة ذلك العلم الذى تتبناه الدولة - إلى الدفاع على الأوضاع القائمة فيها ، ويقول آخر فإن علم الاجتماع الرسمى فى كل دول يتسم بنزعة محافظة بغض النظر عن الإختلاف الأيديولوجى .

سادساً: إن علمية علم الاجتماع قضية لا تتحقق من خلال إدعاء الصديق الأمبيريقى وحده ، ذلك لأنه من الممكن توجيه البناء المنهجى بما يخدم أهدافاً مسبقة للباحث كما حدث فعلاً فى العديد من الدراسات الشهيرة فى علم الاجتماع . فالقضية ببساطة لا تتمثل فى التساؤل عن أى أجزاء النظرية السوسيولوجية يتسم بالصدق الأمبيريقى ، بقدر ما تتمثل فى التساؤل عن مدى إسهام تلك النظرية فى خدمة المجتمع بكافة فئاته العاملة فى مجال التحرر من كافة الضغوط الاجتماعية والسياسية والإقتصادية ، وفى مجال التخلص من العوز والمرض والجهل ، ومدى إسهام النظرية السوسيولوجية فى تطور وتنمية الواقع الاجتماعى . ويطرح «جولدر» مجموعة من

الأسئلة فى هذا الصدد نوجز أهمها فيما يلى : (٧٦)

(أ) ماهى الظروف التاريخية والسوسيولوجية التى ساهمت فى ظهور النظرية السوسيولوجية؟

(ب) ما هى النتائج الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لتلك النظرية؟

(ج) مدى إسهام تلك النظرية فى إطلاق حرية الجماهير؟

(د) هل تسهم النظرية السوسيولوجية فى حصر الرؤية فى نطاق ما هو قائم ، أم أنها تسهم فى تجاوزه؟ وإصالح من؟

هناك من إن إستعراض التراث السوسيولوجى يكشف عن إلتزام أقطاب علم الإجتماع بقضايا مجتمعاتهم . فقد حاول علم الإجتماع الوضعى دعم النظام الذى ظهر فى المجتمع الفرنسى عقب الثورة البرجوازية هناك كذلك حاول علم الإجتماع الوظيفى دعم النظام السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويسير علم الإجتماع المادى أو الماركسى فى نفس هذا الإتجاه ، حيث يحاول دعم النظم الماركسية فى الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية .

لأننا وفى ظل هذا الفهم تبرز خطورة الإعتماد المطلق على علوم الإجتماع المستوردة ، والتى إستهدفت دعم نظم لا تتفق مع مجتمعنا وصدرت عن ظروف تختلف إختلافاً كاملاً عن ظروف مجتمعنا .

لأننا : أننا ونحن نحاول تحقيق التنمية الإجتماعية الشاملة بكافة أبعادها الإقتصادية والسياسية والتربوية والإدارية ... إلخ فى ظل إستراتيجية حضارية شاملة نواجه مجموعة من التحديات والصعوبات التاريخية والحضارية . وهنا يجب أن توجه جهود المشتغلين بعلم الإجتماع نحو الإسهام فى نضالنا ضد التخلف وإرساء دعائم النظم الجديدة التى نتطلع إليها ، والتى سوف تربطنا عضواً بعصر العلم والتكنولوجيا . وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنشغال الباحثين فى مصر إنشغالاً يكاد يكون تاماً بالفكر السوسيولوجى الغربى أو الشرقى المستورد ، عوق ذلك العلم عن الإسهام فى تطوير واقعنا الإجتماعى ، فى الوقت الذى ساهمت أغلب العلوم الأخرى إسهامات جادة فى هذا الصدد . وقد أن الأوان لأن توجه الأبحاث السوسيولوجية فى مصر لخدمة ذلك الواقع فى إطار الخطة السيادية الشاملة .

هـاشمياً: يجب على المشتغلين بعلم الاجتماع مراجعة التراث العربى الإسلامى فى مجال الفكر الاجتماعى ، لأن ذلك الفكر يتسم بالأصالة والعمق ويمكن أن يمدنا بالعديد من الحلول لمشكلاتنا الراهنة . وهذا لا يمنع من الإنفتاح الفكرى على التراث العلمى فى هذا المجال .

وبعد : فإن هذه الدراسة تعد بمثابة دعوة إلى التخلص من سيطرة علوم إجتماعه الغرب والشرق فى جامعاتنا أبحاثنا ، لإقتناعنا بعدم قدرة مثل هذه العلوم على تقديم العون لفهم مجتمعتنا . ونحن نعتقد بضرورة إنبثاق الحقيقة الاجتماعية من واقعنا الدينى والثقافى والتاريخى ، كما نعتقد بضرورة الإلتزام الوطنى بقضايا ومشكلات المجتمع المصرى . وبضرورة إسهام علم الاجتماع فى دراسة هذه المشكلات تمهيداً لمواجهتها مواجهة عملية وموضوعية . وهذا لا يعنى إهمال التراث السوسيولوجى ونظريات وعلوم إجتماع الغرب والشرق ، وإنما يعنى ضرورة إخضاعها للتحليل والنقد الموضوعين وتطويرها بما يخدم بلدنا فى نضاله ضد التخلف بكل أشكاله وصوره وبما يخدم بلدنا فى دعم أصالتنا الدينية والقيمية والأخلاقية .

مراجع الفصل العاشر

- (1) Edward Tiryakian ; Introduction to the Sociology of sociology : in I, Tiryakian (ed) The phenomenon of sociology : Appleten century - Crogts N,Y. 1971 p. 1
- (2) Ibid p.2 .
- (3) Riymond Aron; Modern society and sociology : in E. Tiryakian (ed) op. cit pp. 158 - 172 .
- (4) E. Tiryakian; op, cit p. 3 .
- (5) I, Zeitlin : op; cit pp, Vii - Viii
- (6) A. Gouldner; op: cit p . 54
- (7) Ibid p. 58
- (٨) أيفانز بريشارد : الأنثروبولوجيا الإجتماعية - ترجمة د. أحمد أبو زيد - دار المعارف سنة ١٩٦٠ ص ٩١ - ٩٩ .
- (9) A. Inkeles : op, cit p. 6
- (10) A. Gouldner op. cit p. 27
- (11) Ibid p. 32
- (12) E, Tiryakian ; op. cit p. 6
- (١٢) د. عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والأنظمة السياسية - دار المعارف سنة ١٩٦٤ ص ٣٢ - ٣٩ .
- (14) See : Carl Beeker : The Heavenly city of eighteenth century ; New Haven. Yale Univ - Press 1932 p, 29 E. Cassirer : The philosophy of the enlightenment : princiton New Jercey. princiton univ - press 1951 p. vi
- (15) I, Zeitlin : op. eit

(١٦) للمزيد من المعلومات فى هذا المجال يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية :

John Horten ; The dehumanization of Anomie and Alienation :

Aproblem of ideology : The British Journal of sociology 15 December 1964 PP . 282 - 308 R, Bendix : Sociololgy and ideololgy - in Tiryaki-an (ed) op . eit pp. 173 - 187

(17) E. Tiryakian ; op. cit p. 6 وأنظر كذلك

د. نبيل السمالوطى : علم إجتماع التنمية - الدار القومية سنة ١٩٧٤ .

(18) R.A.Nisbet : Conservatism and sociology : American Journal of sociology 58 (sep 1922) pp. 167 - 176

(19) E, Tiryakian op. cit p.7

(20) Ibid

(21) I, Zeitlin : op. cit p. 56

(22) Ibid

(23) Ibid p. 63

(24) Ibid

(25) Ibidpp. 78 - 79

(26) A. Gouldner op. cit p. 36

(27) I. Zeitlin : Ibid pp. 72 - 73

(28) Ibid p. 74

(29) See ; Harriet Martineau ; Positive philosophy : London : Kagan Paul 1893 . p. 32 off

(30) I, Zeitlin; op. cit p. 75

(٢١) يجب فى هذا الصدد الرجوع إلى المراجع التالية لهبرت سبنسر

H.spencer; First principles of biology 1964 Principles of Psychol-

ogy 1855 , Prinsiples of sociology 1879

كذلك إنظر

د. سيد بدوى : نظرية التطور الإجتماعى - الجمعية المصرية لعلم الاجتماع سنة ١٩٥٢ .

د. سيد بدوى : التطور فى الحياة والمجتمع - مؤسسة الثقافة سنة ١٩٦٦ .

د. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه - الدار القومية سنة ١٩٦٦ .

د. مصطفى الخشاب : تاريخ الفكر الإجتماعى

وللمزيد من المعلومات حول هذا المجال يمكن الرجوع إلى ما يلى

(32) Ibid p.234

234 : M.Mauss : Introduction to the First edition of Durkheim,s Socialism and Saint Simon : Adited With an introduction by Alvin Gouldner , London - Routledge and kagan paul L.t. p 1959 .

(33) I. Zeitlin : bid p, 235

(34) Ibid

(35) Ibid p. 236

(36) Ibid p, 242

(37) E, Durkheim : Professional ethics and civic morals : London : Routledge and Kagan Paul 1957

(38) Ibid p. 213

(39) Ibid pp, 216 - 318

(40) I, Zeitlin : op, cit p, 111

(41) A, Gouldner : op, cit p, 49

(42) R, Bendix : Max Weber : An intellectual portrait, N,Y,

Doublday 1960 p, 206 p, 206 - FF

(43) A. Gouldner: op. cit p. 170

(44) I. Zeitlin : op cit pp. 130 - 31

(45) Kurt Sanuelsson - Religion and economic action . Trans. by E. Geoffrey in - 1961

(46) A. Gouldner : op. cit p. 180

(47) N, Mouzelis : Organisation and bureauacy : An analysis of modern theories : Routledge and Kagan Paul 1969 pp. 15 - 26 see also A. Gouldner pp. 181 - 182

(48) M. Weber : The theory of social and economic organisation pp, 118 FF

(49) A, Gouldner : op, cit p, 181

(50) J, p, Mayer : Max Weber and germen politics : London Feber L, T, P 1944 p. 34 .

(51) I, Zeitlin : op, cit p, 158

(52) Ibid p, 159

(53) Ibid pp, 161 - 62

(54) Ibid p, 168

(٥٥) د. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع - المعارف سنة ١٩٩٢ ص ٧٤ -

. ٧٩

(56) I, Zeitlin : op, cit p, 161 .

(57) Ibid p, 188 .

(58) Ibid p, 193 .

(59) Ibid p, 193 .

- (60) Ibid .
- (61) Ibid p, 194 .
- (62) A Gouldner : op, cit p, 178 .
- (63) Ibid p. 182 .
- (64) Ibid pp : 189 - 190 .
- (65) Ibid p, 193 .
- (66) Ibid p, 192 .
- (67) Ibid p, 253 .
- (68) Ibid p, 36 .
- (69) T, Parsons (ed) American sociology books 1968 .
- (70) Ibid p, 237 .
- (71) Ibid p. 23 .
- (72) Lbid p, 267 .

والمزيد من الدراسات في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى

- (73) Ibid p. 8 - 9 L .A. Coser : Durkeim's conservatism and ist implications for his sociological theory - in kurt H, Wolff (ed) Emile Durkhiem 1858 - 1917 Chica - Univ - Press 1960 .
- (74) Ibid p, 9 .
- (75) Ibid .

أهم المراجع الأجنبية المختارة

- so-Alvin Gouldner : The coming crisis of western
ciology : Heinemann : London - New Delhi 1971
- Charles E.Osgoodet - et : The measurment of meaing : Urbana
University of Illinnois 1957
- Daniel Bell : The end of ideology : Glencoe : The Free Press 1950
- Edward A. Tiryakian : (ed) the phenomenon of Seciology A
reader in the Sociology of Sociology ; Appleton - Century - Croffts
: N.Y. 1971
- E.A. Tiryakian ; Introduction to the Sociology of Sociology : in
the phenomenon of Sociology 1971
- Elizabeth Aun Weiberg : The developing of Sociology in Soviet
Union : Routledge and Kagan Paul 1974
- Franics R' Allen; Socio - Cultuial dynamics : An introduction to
Social change Macmillan Co.N.Y. 1971
- Guuy Rochedr : A general introduction to Sociology A theoretical
perspective : Macmilan; Canada 1962
- Henry Bernstien : Underdevelpyment and development - Pen-
guine 1973
- Irvin M; Zeitlin Ideology and the devlopment of sociological
theory ; Prentice Hall of India : New Delhi ; 1969

er ; Sociology For the Modern mind : The Macmil-
1972

climate of opinion in Sociology : A study of the
and belief systems of Sociologists; Ph.

London. 1967

Julia : Sociology of Max Weber . Penguin 1974

Karl, A : Ideology and Utopia : Trans by Louis Worth and
E. Shils : Doubleday and Inc 1936

Karl Marx : A Critique of Political Economy ; R. Pascal (ed) London : Law-
rence and Wish.

Karl Marx : A Critique of Political Economy ; R. Pascal (ed) London : Law-
rence and Wish. 1964

Max Weber : The meaning of rationality ; in Sociology and
economics : in The methodology of the social sciences : trans, and ed, by
E.A Shils and H.A. Finch Glencoe . The Free press 1949

Max Weber : Science as a vocation : in Max Weber : Essays
in Sociology Trans by H. Garthe and C.R. Smith : Oxford Univers press
1947

Norman Birnbaum : The Sociological study of ideology (1940 -
1960) , Current Sociology : London ; Oxford Univers, press 1961

Peter L. Berfer and Thomas Luckmann : The Social Construction
of reality . Doubleday . N.Y. 1966

Reinhard Bendix : Work and authority in industry : Ide - ologies of
management in the course of industrialization : N.Y. Harper and Row
1956

Reinhard Bendix : The age of ideology : in D. Apter : Ideology and
discontent 1946

R.Bendix ; Social science and the distrust of reason . University of
- California

R, Bendix : Sociology and ideology . in E. Tiryakian : The phe-
nomenon of Sociology A.C.C 1971

Robert Merton : The ambivalence of scientists : Bulletin of The
Johns Hopkin Hospital Feb 1963

R,Merton : The precarious foundations of detachment in sociology
: in E.Tiryakian 1971

Thomas X. Kuhn : The structure of scientific revolutions : Hhoe-
nix books : Chicago University press : 1964

Talcott Parsons, Evaluations and objectivity in Social sciences An
interpretations of Max Weber's Contributions Social science Journal :
1965

تم بحمد الله

فم 25 أغسطس 1989

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>